في الاجتماع السياسي

هذه هي
العولمة

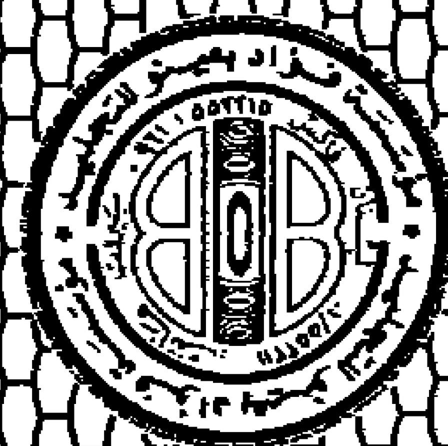
المنطلقات... المعطيات... الآفاق



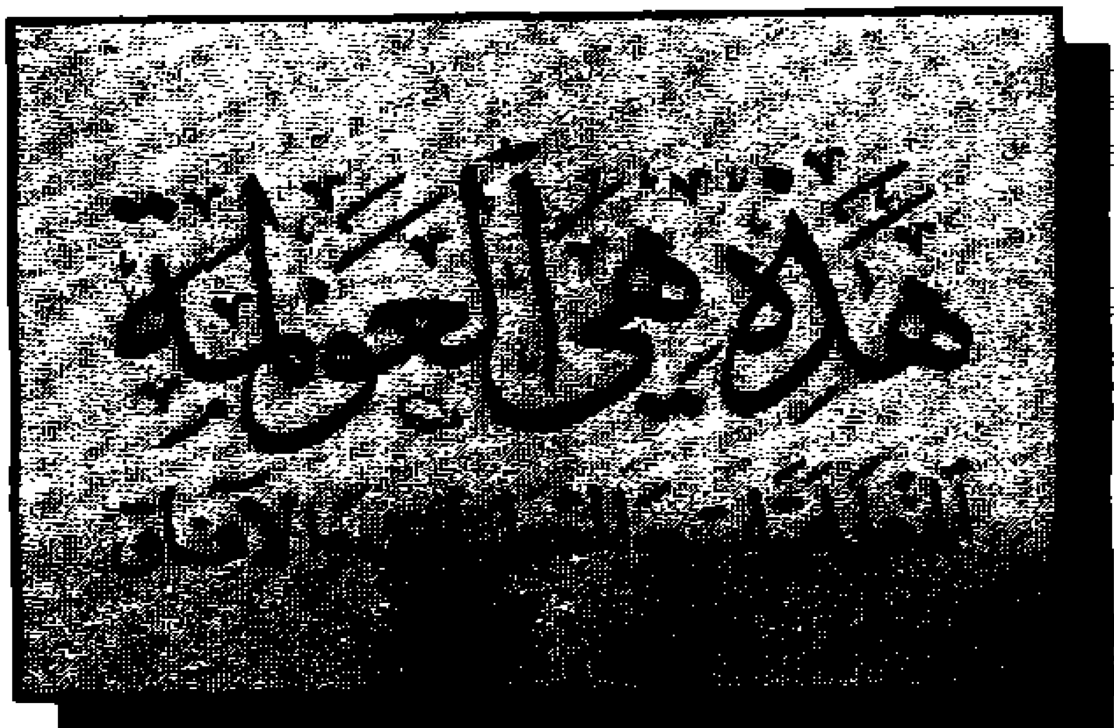
أ.د. محمد توهيل عبد اسعيد

مكتبة الفلاح
للنشر والتوزيع








هذه هي العولمة


بسم الله الرحمن الرحيم

في الاجتماع السياسي

هذه هي العولمة

المنطلقات والمعطيات والآفاق

الأستاذ الدكتور

محمد توهيل عبد اسعيد

قسم الاجتماع - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الامارات العربية المتحدة

مكتبة الفلاح
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م



مكتبة الفلاح

للنشر والتوزيع

الكويت :

حولي - شارع بيروت - عمارة مجمع الأطباء - تلفون 2641985 - فاكس 2647784

ص.ب 4848 الصفاة - الرمز البريدي 13049 - الكويت - برقياً : لغاتكو

الإمارات العربية المتحدة :

تلفون 7662189 - فاكس 7657901 ص. ب :16431 العين

المحتويات

الصفحة

الباب الأول
المدخل العام للكتاب

الباب الثاني
مفاهيم العولمة ومحتواها

الباب الثالث
نشأة العولمة وتوجهاتها

الباب الرابع
النظام العالمي الجديد

الباب الخامس
العولمة والاقتصاد

الباب السادس
العولمة والدولة

الباب السابع
العولمة والإعلام

الباب الثامن
العولمة والثقافة

الباب التاسع
البعد الاجتماعي للعولمة

الباب العاشر

الإطار الدولي للعولمة

المراجع

أوّل الكلام

كتب غوته في مسرحيتة فاوست يقول :

"إنّ الحياة والحرية لا يستحقّها إلاّ أولئك الذين يمتلكونها من جديد كل يوم ......

في زحمة مثل هذه الأخطار ، متحدية المخاوف ، تجاهد الطفولة والشباب والكهولة طوال سنوات دائبة ......

في مثل هذا الزحام أتوقّ إلى أن أكون ......

إلى أن أمشي على أرض حرة مع جمهرة من الأحرار ......"

الشاعر والأديب الألماني

Johann Wolfgang Goethe

"Faust" 1770-1831

المدخل العام للكتاب

١- المقدمة.

٢- العولمة في البحوث المستقبلية.

٣- علم الاجتماع السياسي واستيعاب العولمة.

٤- أزمة الباحث الاجتماعي - السياسي المعاصر

٥- مدخل تحليلي لدراسة العولمة

الباب الاول

المدخل العام للكتاب

١- المقدمــة

لو قدّر لباحث في منتصف الثمانينات من القرن العشرين رسم صورة حقيقية لما هو عليه شكل العالم في نهاية التسعينات، لأتُهِّم بالجنون. فقد كان حجم التغيّرات التي شهدها العالم في السنوات الانتقالية بين بداية الثمانينات ونهاية التسعينات في القرن العشرين كبيرة لدرجة أن أكثر التوقعات تطيّراً ما كان لنا توقّعها.

إن النقلة النوعية التي شهدها العالم في نهايات القرن العشرين بحاجة إلى الكثير من التأمل والتفكير والاستعداد لاستخلاص الدروس. فهناك عالم يعاد تشكيله، وموقع الدول من هذا التشكيل يتحدد بمستوى أدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.... الخ. فهناك نظام عالمي إنهار تماماً عام (١٩٩٠)، وهناك آخر وُلد على أنقاضه لم تتشكل ملامحه النهائية بعد، رغم بروز أمريكا كأقوى دولة في العالم، والجميع في سباق لاحتلال المواقع الأفضل في لائحة التشكيل الجديد.

تشير المتغيرات إلى أن العالم الثالث - والمنطقة العربية منه - يسير إلى مزيد من التهميش، باستثناءات نادرة، ففي ظل العولمة التي تضرب الأرض في كل مكان، يتم إعادة إنتاج تبعية هذا العالم بقيود حديدية. إن كل المؤشرات تدل

على أن المعادلة الدولية في القرن الحادي والعشرين في جوهرها معادلة استراتيجية - اقتصادية. وما كان يعتمد عليه العالم الثالث (بالذات العالم العربي) في المعادلة الاقتصادية السابقة كمصدّر للمواد الخام، خرج عملياً من المعادلة. فالنجاح الاقتصادي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة عمل على إلغاء النظام التقليدي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. فالتكنولوجيات الجديدة تنسف الاستراتيجيات القديمة للنجاح الاقتصادي. "فالثورة الخضراء وعلم المواد قلّلت من أهمية الموارد الطبيعة في التنمية الاقتصادية، فتوافر الموارد الطبيعية في بلد ما لم يعد يجعله غنيّاً، كما أن عدم توافرها لدى بلد ما لم يعد حائلاً دون أن يصبح غنيّاً".(١)

إن التطورات المذهلة التي شهدتها التكنولوجيا قلبت الأشياء رأساً على عقب، فما كان ميزّة في السابق تحوّل إلى عيب. فقد حسمت مسألة أن المواد الأولية لن يكون لها مكان في المنافسة في القرن الحادي والعشرين إذ ستصبح مهارات قوة العمل والتعليم هي السلاح التنافسي الأول.(٢) ولضخامة التحدي الاقتصادي المطروح على الدول، تم العمل في أكثر من مكان من العالم على بناء تجمعّات سياسية (الاتحاد الأوروبي- آسيان) لمواجهة المستقبل، كإعلان عن عدم قدرة الدول حتى الكبيرة على مواجهة هذه التطورات منفردة. وفي ظل ما يجري في العالم، فإن الصورة في المنطقة العربية ليست وردية، فهناك ضعف وتفكك عربي، إذا ما استمّرا فإنهما يهددان بالتهميش الكلّي للدول العربية، وإخراجها من أي منافسة بحكم عدم ملاءمتها للعالم القادم في القرن الحادي والعشرين. فالصورة السلبية للدولة العربية تجعل التحديات التي تواجهها أكبر من التحديات التي تواجهها مناطق أخرى، وأمامها حزمة كبيرة من المشكلات المتشابكة والمعقّدة التي عليها أن تتجاوزها حتى تستطيع أن تثبت وجودها خلال القرن الحادي والعشرين وأن تكون مؤهلة بالفعل لمواصلة التطور إلى الأمام.(٣)

إن مثلث التحديات الذي اعتقد أنه بحاجة إلى استجابة سريعة لإيجاد حلول له، هو مثلّث تتكون رؤوسه من: تحدّ سياسي، وتحدّ اقتصادي، وتحدّ أمني. وهناك من يضيف التحدي الاجتماعي - الثقافي إلى مجمل هذه التحديات.

نعم، لقد دخل العرب عقد التسعينات من القرن العشرين وهم في حالة من الضعف الظاهر، عملت حرب الخليج الثانية على مضاعفتها، وأدخلتهم حالة الضعف في مرحلة قبول حلول انهزامية في معركة المصير ضد العدو الصهيوني المحتل لأرض فلسطين الغالية.

إن البحث في المستقبل في ظل أوضاع تبعث على التشاؤم فيه الكثير من المجازفة، وتزداد هذه المجازفة خطورة في ظل عالم يتسّم بالسيولة، فلا شئ ثابت، وكل شيء عرضة للتغيير. ففي الحالة الطبيعية يكون "مصير هؤلاء الذين يحاولون التنبؤ بالمستقبل أمر لا يحسدون عليه عادة. فهم، إن لم يُعاملوا باعتبارهم مجانين أو ذوي غفلة، يتم تجاهلهم حين يكونون على خطأ، ويُقابلون بالامتعاض حين تثبت صحّة تنبؤاتهم".[٤] فكيف تكون الحال في الأوضاع غير الطبيعية؟

إن من المؤسف حقا أن الأنظمة السياسية في العالم الثالث قد حالت بين أصحاب العقول وبين ممارستهم لدورهم الطلائعي، خاصة في زمن العولمة، الذي لم يعد فيه للارتجالية مكان. وبدلاً أن تسعى حكومات العالم الثالث لفتح المجال أمام العقل المرتاب "بمسلمات التخلف"، نراها تزيد من القيود والأغلال على نشاطات هذا العقل... فأصبح المجال مفتوحاً أمام الجهل لكي يقود الشعب نحو اللامجهول.[٥]

لقد أصبحت العولمة موضة الزمن، وهناك مسألة خلافية حول معنى العولمة وأصلها، وهل هي تسمح بالتنافس أم لا تسمح إلاّ بالهيمنة، وهذه كلها أفكار تعبّر عن تحوّل في المجتمع العالمي وخاصة منذ مطلع عام ١٩٩٠ عندما تفكك الاتحاد السوفياتي وانهارت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، وكتب المثقف

الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما كتابه الشهير "نهاية التاريخ" على أساس أن الصراع القائم بين الشرق والغرب منذ فترة انتهى لصالح الغرب، والغرب هنا هو الغرب الرأسمالي الذي يقوم على فلسفة الاقتصاد الحر "والسماوات المفتوحة والأسواق المفتوحة...." إلى آخر هذه المفاهيم. لكن المسألة كلها تكمن في الواقع في كون أي تحوّل يحدث في المجتمع يحتاج إلى فلسفة، ولكن فلسفة التحول لا تكتب في حينها، لكن بعد فترة تبدأ شخصيات معينة مثقفة تعمل في التنظير أو البحث عن نظرية للتحول الذي يحدث في المجتمع. الحقيقة أنا مختلف إلى حد ما مع الكثير مما يقال في موضوع العولمة، وأنها تقوم على المنافسة وليست الهيمنة...

أنا مختلف لأنني أريد طرح الموضوع من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي والتاريخ. ذلك أن فكرة العولمة ليست جديدة وإنما تأخذ أسماء مختلفة. في فترة من الفترات كان اسمها "النظام الأوروبي" وفي فترة أخرى أصبحت "الحرب الباردة"، ثم مع نهايات القرن العشرين أصبح اسمها "العولمة"... لكن كل هذه الأسماء تستهدف فكرة واحدة هي هيمنة الغرب على الشرق. لماذا أقول هذا الكلام الواضح في مقدمة كتابي؟ تخصّصي الدقيق في علم الاجتماع السياسي والنظريات يدفعني بشغف إلى أخذ الأمور من زاوية مظلمة رفض الكثيرون أن يضعوا أقدامهم فيها إمّا خوفاً من "أوليا نعمتهم" أو أنهم لا يعلمون شيئاً عمّا هو قائم في زاوية الظلام هذه. هدفي في هذا الكتاب هو إثبات الفرضية القائلة أن العولمة ليست سوى تغليف وتمويه لحقيقة الهيمنة وهي أبعد ما تكون عن فلسفة التنافس. أنها لا تسمح بالتنافس إلاّ في إطار الدائرة المرسومة، ولكن في النهاية هي الهيمنة لأن المطلوب من المتنافسين إلاّ يملكون من عناصر القوّة ما يجعلهم يتنافسون. فنحن نواجه حالة فراغ فكري وسياسي تحتم علينا في المدى المنظور محاولة تعديل وضبط الانتهاك العولمي. فإذا كان من الصعب علينا التعامل مع شبكة دماغ العولمة في هذه الأوقات، كان لزاماً علينا أن ننفتح أمام

هذه الظاهرة وأن نقبل التحدي الناتج عن هجومها المتواصل. من هنا فقط يمكننا تحرير قدرة المجتمعات على المراجعة والإصلاح والنقد والمفاوضة والتدخل.[٦]

نعم، العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده "لعَوْلَمةِ الآخر" بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر. والعولمة ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضارياً متجهة إلى مجتمعات متخلفة أو على طريق النمو. والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل مع تلك الظاهر إيجابياً... وواقعياً بعيداً عن الأماني الخادعة. تتمثل العولمة في مجموعة التوجهات ذات البعد المستقبلي، وتدور حول قضايا مثل الديموقراطية والليبرالية الغربيّة والإعلام واقتصاد السوق الحر وحقوق الإنسان والسلم العالمي... الخ. ويرى منظورها ومؤيدها بأنها إيجابية في العموم، بيد أن آخرين يرون فيها مخاطر أساسية عديدة، حيث تُثير المسألة عدداً من الأسئلة الصعبة التي تنتظر الإجابة مثل: هل ستؤدي العولمة إلى تحطيم الحدود بين الأقطار خلال القرن الحادي والعشرين؟ هل ستؤدي إلى إذابة الهوية القومية؟ وهل سيسود الغرب المتقدم بنمطه الاقتصادي الرأسمالي ويعولم الاقتصاد والثقافة والوضع السياسي في العالم لحسابه، لعدم قدرة الدول النامية على مواكبة تطور العالم الأول المتقدم جداً، والتعامل معه نديّاً على كل المستويات؟ وهل في إمكان العرب - كجزء من العالم الذي يسير على طريق النمو - تطوير أوضاعهم في المستقبل المنظور للتعايش السلمي والإيجابي مع ظاهر العولمة؟ هل العولمة مجرد "صرعة جديدة" في المصطلحات والمفاهيم التي تظهر في قاموس السياسة والاقتصاد والثقافة بين الحين والآخر، أم هي واقع حتمي معاش وقادم؟

لعل كل هذه التساؤلات وغيرها تشكل المحاور الأساسية في كتابي حول "العولمة... مالها وما عليها". وتبقى حقيقة لابد من التأكيد عليها ألا وهي أن

التعامل مع الظواهر الكبرى في التاريخ، مهما كان مصدرها يتوقف على درجة تطور الشعوب التي ستتأثر بها، ذلك فقط يحدد مدى الاستفادة من ظاهر العولمة أو غيرها وانعكاساتها الإيجابية أو السلبية.(٧)

يتناول كتابي هذا دراسات حول ظاهرة العولمة بأبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والاستراتيجية. ومع ذلك يمكنني القول أن هذه الدراسات ليست كافية في تغطية الجوانب المختلفة المتعلقة بالعولمة، إلاّ أنها ربما تكمل ما طرحته دراسات عربية ودولية أخرى معاصرة. نعم، لقد سال حبر غزير حول الظاهرة رغم جدّيتها، وأصبحت في طليعة مشاغل النخبة المثقفّة الغربية، فهي التي ترصد ضغوطها، وإفرازاتها اليومّية، ومطلعّة على خطط الماسكين بزمامها بفضل حرية الإعلام، وحق الوصول إلى المعلومة، أما نخب المجتمعات النامية، وبينها النخبة العربية، فهي في هذا المجال تابعة تجتّر في جلّ الحالات ما يُنشر في الغرب، صانع العولمة والمنظّر لها، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الحداثة أو ظاهر النظام العالمي الجديد، وكل ما يستطيع المجدّدون في صفوفها أن يُسهموا به هو التنبؤ بنتائج الظاهرة في المستوى العربي. ولعل الواقعة الحاسمة في تشكيل الأزمنة الحديثة ورسم ملامح وأفاق الحداثة العالمية هو "العالمية" أو العولمة بالذات. وبذلك أعني أننا نشهد تكوّن مستوى جديد للوعي والسياسة والاقتصاد يكون مستقلاً عن القوميات والدول والثقافات. هنا تبقى العولمة قدراً لا يُرّد وفكرة مجردة في آن معاً. فالحدود الدولية الجديدة هي حدود صنعتها العولمة... فلا حدود واضحة للضعفاء... ولا حدود واضحة للأقوياء... لأن حدود الأولين تنهار نحو الداخل بينما تنهار حدود الآخرين نحو الخارج....(٨)

نعم، لا يمرّ يوم حتى يتكثف الحديث عن العولمة، والكشف عمّا توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات، والوسائل متعددة الوسائط التي تستغّل في تدريس العلوم، والتعليم عبر الفضاء الإلكتروني، والبريد الإلكتروني وعالم الإنترنت

والمقاهي العلمية والحكومة الإلكترونية، وما شابه ذلك من التعابير والمصطلحات المستحدثة التي غطّت سماء الثقافة العربية قصراً، وبكمٍّ هائل من الألفاظ والجمل الرنانة التي تجذب أذن المستمع العربي، والذي ظل يتباهى بترديدها دوماً لإثبات ثقافته وإلمامه بمتطلبات القرن الحادي والعشرين، وليؤكد مواكبته لعصر العولمة التي نسعى جاهدين في وطننا العربي "عالمنا الثالث" بكل إمكاناتنا والسبل المتاحة لتطبيقها. والعجيب في الأمر، أننا بدأنا ذلك في حين أننا نجد العالم الذي انطلقت منه العولمة تخطى مداها وأعرافها، وأخذ يفكر وينظر إلى ما بعدها، ومن الغريب أيضاً أننا استسلمنا لجميع تعاريف مصطلحات العولمة التي أُضيفت إلى قواميسنا العربية، وهي بالطبع غير موجودة فيها، لأننا في الأصل لم نكن من ضمن المشمولين بعالمها، وقد حملناها أسفاراً. ذكر المثقفون معاني كثيرة لمنظومة العولمة، منها أنها تمثل كل استعمال للوسائط التكنولوجية ووسائل التقنيات الحديثة في تسيير الحياة اليومية، بمعنى استعمل المرء جراراً لحرث الأرض بدلاً من الآلات اليدوية، فهذه عولمة، أي انتقال من البدائية إلى عالم العولمة، ونستسلم للأمر الواقع في المعنى المفروض وهي: تعتبر أداة من أدوات العولمة. والسؤال الذي يحيّر الألباب: لماذا ارتبطت أحلامنا وتحجّمت آمالنا ووضعنا أمرنا وأمر أوطاننا وشعوبنا تحت رحمة العولمة؟ ولماذا نهرول نحو عالمها. أكلّ ذلك بغرض التحديث والتقدم والتطور؟ أم نتيجة لشعورنا بالتخلف والاضطهاد؟

نحن في دول "العالم الثالث" كما يحلو للدول الكبرى أن تطلق علينا هذا اللقب، عرباً كنا أو عجماً بكل ما تحمله أرضنا من ثروات وبكل ما لدينا من أموال، نَحْنُ في نظر أمريكا والغرب عموماً، عالم متخلف عاجز عن مواكبة مظاهر التحضّر والتمدّن، وكل ذلك عل الرغم من سعينا الدؤوب لتحديث بلادنا، لإبعادها عن دائرة التخلف بإدخال الآلات الحديثة للغرض نفسه حتى أصبحت الأسواق العربية مركزاً تجارياً لكل المنتجات التقنية والمبتكرات التكنولوجية. ونقول أنه لولا العرب والذين هم جزء من هذا العالم المتخلف،

كما يقال عنه، لما نالت هذه الدول ما نالت من الحضارة والتقدم، فالعرب هم الذين أمدُّوهم عبر العصور بالعقل والفكر والمال والإنسان، ولا أحد يستطيع أن يحصر عدد العلماء الذين يعيشون خلف الأضواء، تحضنهم جدران مختبراهم العلمية وجامعاهم التعليمية ومراكزهم البحثيّة، وكم من عبقري ومفكر عربي قدّم لتلك الدول من اختراعات واكتشافات نسبتها لنفسها، وكانت السبب في جعلها دُوَلاً عظمى.(٩)

نعم، لم نكن نعرف نحن الشعوب العربية مدلول معنى كلمة العولمة إلاّ في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من أننا نعيش ضمن منظومتها، بدءاً بما يسمّى "الحرب الباردة" مروراً بعالم القطبين ثُمّ النظام العالمي الجديد، وملحقاته من وصف العالم "القرية الصغيرة" وأخيراً سياسة القطب الواحد ثم إطلاق قمر العولمة الاصطناعي. وقد أصبح الهاجس الأوحد الذي يقع على عاتق الأجهزة السياسية الاقتصادية الأمريكية والأوروبية السعي والتدبير والتفكير في كيفية استخدام مصطلح العولمة لاسْتِنْزَافْ الموارد المالية والثروات التي تملكها الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى. إننا لا نستطيع أن نضع رؤوسنا في الرمال كما تفعل النعامة، ونقول إن الأخطار بعيدة عنّا. فالعولمة لا تطرق أبوابنا... بل هي بالفعل تقاسمنا فراش النوم.

لا أحد يختلف على أن عالم اليوم مليء بظواهر جديدة وقوى غير معتادة تغذيها، تدفعنا أو بعضنا، إلى شكل جديد، غير مألوف، من أشكال التنظيم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية. وفي هذا يدور الحديث عن العولمة" أو "العالمية" خاصة إذا كان قريباً من ميدان علم الاجتماع السياسي، حيث تزداد المسألة إبهاماً وتعقيداً، فما بالنا بما هو بعيد عن الميدان. عموماً يظل الاصطلاح "عولمة" في دائرة الغموض، وواقعياً أو ميدانياً، تبقى الظواهر والقوى المستجدة أشمل وأعقد بكثير من أن يجليها عدد من التعريفات

أو التحديدات الانطباعية والجزئية المتناثرة.[١٠] فالاصطلاح، كما نستقبله جميعاً، يثير أفكاراً متزاحمة لا تصل بالمرء مطلقاً إلى نهاية حاسمة، وتعيده إلى نقطة البدء في معظم المحاولات. فهل للعولمة طابع إنساني محض أم أن الجانب الاقتصادي هو المغزى الأساسي منها؟ عل تنطوي على إنجاز تاريخي فارق في محيط اختصار الزمن والطاقة وقهر المسافات، أم على تنميط البشر والمجتمعات وجريانها وراء طريقة واحدة للتفاهم مع العالم؟ هل هي مجرد إدراك متأخر لكوننا جميعاً نعيش في عالم واحد ونستعمل موارده بصورة مشتركة، أم نوع من التغيّر النظامي الذي يقدم لانهيار الدولة القومية، أم تكون مركّباً من التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحطم الحواجز التي (كانت) تعترض التبادل؟ هل "العولمة" نوع من النسج على منوال واحد للنظم المجتمعية، أم تأسيس لنظم لها طابع عالمي أملاها التعقد والتراكم والتمدد، أو ربما الفقر والعوز والاعتماد؟ وأخيراً: ماذا تريد العولمة ومن يقف وراءها؟

هوامش "المقدمة"

(١) انظر المزيد حول هذا الموقف في:

لستر ثارو: الصرع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان – ترجمة أحمد فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة العدد (٢٠٤)، الكويت ١٩٩٥، ص ١٢وما يليها.

(٢) لستر ثارو: مرجع سابق الذكر، ص ٤٠.

(٣) ياسين الحاج صالح: الآثار السياسية للعولمة واستراتيجية التعامل معها، في: صحيفة أخبار العرب، أبو ظبي، ١٩/إبريل/٢٠٠١، ص ١١.

(٤) رشيد الخالدي: شكل السياسيات العربية المتبادلة في العقد القادم، في: كتاب جماعي بعنوان: العقد العربي القادم – المستقبلات البديلة – منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون ١٩٨٦، ص ٧٣ وما يليها.

(٥) قارن مع:

محمد عابد الجابري: العقل العربي... استثناء أم قاعدة، في: الخليج الثقافي، الشارقة، العدد (٨١٢٨) بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠١، ص ١-٢.

(٦) قارن مع:

ياسين الحاج صالح، مرجع سابق الذكر.

(٧) انظر المزيد في:

مجلة عالم الفكر، العولمة ظاهرة العصر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الكويت، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩، ص ٥-٦.

(٨) قارن مع:

الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة – الواقع والأفاق، في: مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٨، العدد ٢، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٩-١٠.

(٩) انظر المزيد في:

عمرو عبد الكريم: العولمة... عالم ثالث على أبواب قرن جديد، في: مجلة المنار الجديد، العدد الثالث، القاهرة، يوليو ١٩٩٨.

(١٠) انظر:

السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٢- العولمة في البحوث المستقبلية

منذ بداية عقد التسعينات في القرن العشرين والحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم وعلى المستويات جميعها وربما بين كل الفئات عن العولمة. وبرزت خلال بدايات القرن الحادي والعشرين تساؤلات مشروعة عن طبيعة العولمة وعن حقائقها وأوهامها وعن فرصها ومخاطرها وعن كيفية التعامل مع إفرازاتها ومترتباتها.(١)

لقد أصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم هي: إما سبب من أسباب العولمة، أو أنها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة. ذلك أن كل المجتمعات - بما في ذلك أكثرها رغبة في الانعزال - تعيش وبدرجات متفاوتة عصر العولمة. كما أن كل الدول - بما في ذلك أكثرها مَيْلاً للتقوقع - معنيّة اليوم بالعولمة شاءت ذلك أم أبت. لكن في الوقت الذي يتجه فيه الكل نحو العولمة، فإن البعض يبدو مندفعاً نحوها بسرعة فائقة، ومن دون تردد، وبحماس ما بعده حماس، في حين أن البعض الآخر يبدو وكأنه يحبو نحوها ببطء شديد، وبتردد، وربما بتخوف وبخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء.(٢)

نعم - يمكن القول أن كلمة العولمة كظاهرة ونظرية ومفهوم هي الأكثر تداولاً واستخداماً حتى بين غير المتخصصين في قضايا الفكر والثقافة. وقد شغلت العولمة الناس كثيراً في الفترة الأخيرة، وغدت بمثابة موجة فكرية أو صرعة إعلامية، وفي كل الأحوال فقد فرضت نفسها على أجندة الفكر والواقع العربيين، وأظنها ستظل كذلك لفترة طويلة.(٣) ورغم أنه من الملاحظ كثرة وتعاقب الاهتمامات التي تجذب الفكر العربي، إلاّ إنه يتميّز أيضاً بالانقطاع والتوقف. فقد اهتم المفكرون العرب بقضايا مثل القومية، الاشتراكية، التنمية، التراث والمعاصرة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، قضايا المرأة، الإسلام السياسي

ومظاهر الأصولية، المجتمع المدني، التنوير... وغيرها مِنْ القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وقد جذبت هذه القضايا المثقفين والباحثين إلى الندوات والمؤتمرات، والكتابة في الدوريات والمجلات والصحف، والحديث في وسائل الإعلام المتاحة. ولكن سرعان ما تنحسر الموجة وبعد فترة قصيرة تسقط في الإهمال والنسيان دون أن يكتمل ويتراكم بحث وفهم الظاهرة.(٤) والآن نعيش زمن الاهتمام بالعولمة لأنها أكثر حدّة وإثارة. وهي تحتّل مكانة متقدمة وطاغية في مجال الفكر العربي، وأصبح لموضع العولمة - باختلاف زواياه ومنطلقاته ونتائجه - حضور فكري دائم وصل إلى درجة الازدحام والتضخيم بالذات حين يحدث التكرار وعدم الابتكار. فالإنسان العربي المعاصر يعايش عالمين متناقضين، حاملاً في شخصيّته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تغريبية تسلبه الأولى وتدفعه نحو عصرنة فردية كوكبيّة مصطنعة. وبين العالم الأول والعالم الثاني يقف العربي عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي، وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه، فيصبح - شأنه شأن غيره في دول الجنوب الفقير - منفصماً في ذاته، مغترباً في ثقافته، لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته، إما هرباً من واقعه، أو عجزاً عن الفكاك منه، فلا يجد مخرجاً إلاّ أن يتراجع إلى الماضي يتباكى عليه، ومع ذلك قد يسعى للعصرنة المظهرية المصطنعة، فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية، غير قادر حتى على التكيّف مع الواقع، أو التصالح مع الأنا، أو التعايش الحرّ مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات.(٥) وفي إطار هذه الإشكالية يسعى كتابي هذا إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات المثارة بين المثقفين والمهتمين بقضايا الهوية والشخصية الوطنية ومستقبل العرب في ظل تجليات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتأثيراتها على تغريب الذات وتهميش الشخصية. كما يسعى الكتاب إلى مناقشة العلاقة المتبادلة بين عولمة

الإعلام والنظام الإعلامي العربي، وذلك من خلال طرح وتحليل مجموعة من الاحتمالات والبدائل المستقبلية، التي يثير كل منها إشكاليات جديرة بالتأمل والتفكير، وهذا النوع من المقاربات يركز على المشكلات (Problem Oriented Approach) التي يتوقع أن تكون أكثر خطورة في المستقبل، وتحديد طبيعة هذه المشكلات، وأسبابها، وإلحاحها المستقبلي، ومن ثمّ استدعاؤها إلى دائرة الاهتمام والضوء قصد العمل على ضبطها المستقبلي والسيطرة عليها. وفي هذا السياق يعرض الكتاب لفرضية أساسية بأن العولمة تفرض على الإعلام العربي مجموعة من التحديات وتوفر له فرص إثبات الذات.[٦] لهذا تراني في هذا الكتاب أقدّم بعض السيناريوهات والأفكار الاستشرافية حول حدود العولمة وآفاقها المستقبلية. ذلك أن علم دراسة المستقبل هو أحد العلوم المنبثقة عن علم الاجتماع السياسي والتي تستحق أن نوليها عناية خاصة في جامعاتنا العربية وأوساط أهل الفكر في وطننا العربي، وذلك لما لهذا العلم من أهمية في تكوين العقلية العلمية لدى الأفراد، وفي الوفاء بمتطلبات المجتمعات. ومنذ أن بدأت الدراسات المستقبلية في الازدهار ثار هذا السؤال: ماذا عن المدى الزمني الذي يمتد إليه المنظر المستقبلي ومفهوم علم دراسة المستقبل؟ كما تساءل العلماء المستقبليون عن المدى الذي يمتدون بأبصارهم إليه مستقبلاً في حدود البحث العلمي. ولقد ثارت خلافات حول الفرق بين "التنبؤ المستقبلي" و"النظر العلمي في المستقبل"، بما يتضمن من استشراف وكشوف ورؤية. واضح أنه إذا كان التنبؤ المستقبلي غير محدود بمدى زمني معين، فإن النظر العلمي لابد أن يكون محدوداً. وقد سبق لبعض العلماء أن حدوّده بعقدين من السنين. ولكن مع تقدم علم الدراسة المستقبلية وتطبيقاته أصبح الميل إلى اعتماد القرن مدى زمنيّاً. وهكذا تكون العقود الثلاث التالية للعقدين الأولين مجالاً للنظر المستقبلي الذي يدخل كل العوامل التي تصنع المستقبل والمتغيرات التي تبرز فيه.[٧] وفي ضوء ما سبق يتحدد مفهوم دراسة المستقبل، فهي "اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ

مجموعة "تنبؤات مشروطة" تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع دائرة بعينها عبر فترة خمسة عقود، وتنطلق من افتراضات تتصل بالحاضر والماضي لاستكشاف أثر إدخال عوامل فاعلة في تطوير أو تغيير الواقع القائم".(٨) وهنا نتساءل ما هو المنهج الذي نعتمدهُ في علم دراسة المستقبل؟ مادمنا نتحدث عن علم، فلابد من الحديث عن "منهجه". فالمهم كيف نقرأ المستقبل على ضوء المعطيات المتوفرة (لأن المقدمات توحي بالنتائج). الملاحظ أننا في العالم العربي مازلنا نحبو في مضمار هذا النوع من الدراسات، فقد تعودنا البكاء على الأطلال. لذا وجب التفكير جديّاً بإدخال هذا النوع من الدراسات في مقررات الجامعة.(٩)

لم يتمكن العديد من الكتاب والمثقفين أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام إغراء الكتابة أو الحديث إلى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة حول مصطلح جيد برز إلى الساحة الفكرية في السنوات الأخيرة ألا وهو مصطلح "العولمة". ولقد كان يخالج الكثير منهم "خشية الاتهام بعدم اللحاق بالموجة السائدة فكرياً، رهبة عدم التعامل مع ما يعتقدون" خطأ "أنه من معطيات العصر الحديث الفكرية التي أصبحت لها وبالتأكيد تأثيراتها المتسارعة في جميع مناحي حياة المجتمعات سياسياً واقتصادياً وثقافياً. لقد تبارى معظم الكتاب والمثقفين في الإدلاء بدلوهم في موضوع العولمة، ففريق منهم يرفض وبشكل قاطع هذا المفهوم انطلاقاً من كونه نتاجاً فكرياً غربياً، وهم في ذلك على خطأ، يحمل في طياته الخطر الذي - يهدد حضارتنا وثقافتنا العربية الإسلامية، مستندين في ذلك إلى نظرية تلقي القبول في أذهان الكثيرين للتشخيص والتفسير السهل المريح للعديد من المشاكل والأخطار التي تحيق بالأمّة العربية ألا وهي "نظرية المؤامرة" (Conspiracy Theory)، وعليه فقد حشدوا جميع وسائل دفاعهم الفكرية لاتقاء هذا "الغول" المقبل من الغرب ناسين أو متناسين أن ثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاح هذا العالم، تتيح لكل شعوب المعمورة إمكانات التفاعل الفكري - الثقافي في ما بينها. وفريق آخر رأى في العولمة الدواء الشافي لمشاكل الأمم والشعوب، كونها نتاج

فكري غربي متقدم، وأنها الطريق الحديث الوحيد للحاق بركب الحضارة، مطالباً بإبقاء الأبواب مشرّعة أمام كل ما يرد إلينا من مركز الحضارة الغربية المعاصرة "أمريكا" ناسياً أو متناسياً أن لكل أمة من الأمم ثقافتها وحضارتها التي تمثل هويتها التي ترسخت عبر التاريخ، وأن الأمم الحية ناضلت وتناضل من أجل ألاّ تذوب هذه الهوية، خاصة إذا ارتكزت إلى ما هو أهم مما ينتجه الفكر الإنساني مهما علا قدره، بل تستند إلى الفكر الإسلامي الذي أرسته شريعة الله في أرضه.(١٠) ولكن ودون الدخول في التعريفات المختلفة في هذه المقدمة. نتساءل: ما العولمة؟ إنها ببساطة شديدة آلية تاريخية مارستها وعمّمت مخرجاتها الكثير من المجتمعات والشعوب، وكان من نتائجها وأهدافها تنميط من نمط السلوك الإنساني فعلاً ورد فعل في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث يكون الفعل أو رد الفعل "مادياً محسوساً أو عقلياً فكرياً، سواء للأفراد أو المجتمعات متشابهاً".(١١) وما السلوكيات المتشابهة حيال السلع والأفكار للأفراد أو المجموعات الاثنيّة أو الشعوب في العديد من دول العالم، إلاّ نتاج هذه الآلية التي أُطلق عليها حديثاً مصطلح العولمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: انتشار الدين الإسلامي في الفلبين من قبل التجار المسلمين وتوحيد قياسات الملابس، ومذاق بعض المأكولات والمشروبات على المستوى العالمي، إضافة إلى توجهات وردود أفعال المجتمعات تجاه أفكار مثل حقوق الإنسان التي أرسى دعائمها ديننا الإسلامي الحنيف، والأديان السماوية الأخرى، ومثل أفكار حماية البيئة، وهي في الإسلام إماطة الأذى بكل أشكاله عن الطريق. وإذا كانت وتيرة انتقال الأفكار والسلع والسلوكيات بطيئة في العصور الغابرة ولضعف وسائل الاتصال مقارنة بمثيلاتها في هذا العصر، فإن ذلك لا ينفي أن العولمة التي يتم تداول مفرداتها ومفهومها الحديث، ما هي إلاّ نتاج عصور ساهمت فيها الكثير من الحضارات. لقد وقع بعض المثقفين في أخطاء منهجية في التحليل لدى تعاملهم مع مصطلح العولمة. فمن رافض بشكل قاطع إلى قابل بشكل مطلق، وما يدعو للدهشة أن الرافضين والقابلين كان مبررهم ما اعتبروه – خطأ – مصدراً

للعولمة، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الكثيرين ممن ينشدون المعرفة.[١٢] وإذا كانت هذه المفردة "العولمة" جديدة على قاموس اللغة العرّبية وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية (Globalization) فإن محتواها وتأثيرها الفكري والمادي، أمران سابقان تاريخياً وبقرون عديدة لنشأة المفردة، سواء في الأدبيات الغربية أو العربية أو غيرها. ولقد كان للإغريق والرومان والصينيين والهنود والعرب والفرس والفراعنة وغيرهم إسهامات كبيرة في التعامل مع آليات التفاعل الثقافي والمادي (وهي العولمة بمفهومها الحديث)، حيث تناقلت هذه الأمم في ما بينها أنماطاً متعددة للسلوكيات الإنسانية التي تشابهت نتيجة للتفاعل الحضاري بين هذه المجتمعات. ففي أوروبا القرون الوسطى، كان من المعروف أن اللغة الجرمانية هي لغة الحرب والفرنسية هي لغة الأدب والفنون، وكانت اللغة العربية لغة العلوم والإنجليزية لغة الحثالة من البشر. ألا يدعونا ذلك إلى إمعان النظر والإقرار بحقيقة مفادها أن القوى الكبرى تحاول أن تفرض على غيرها من الشعوب أنماط تفكيرها ومنهجها في الحياة سواء كان ذلك من خلال الغزو أو التفاعل الثقافي السلمي؟ وأخيراً فإن مفهوم مصطلح العولمة الحديث كان قد ورد ذكره في القرآن الكريم "وبما هو أشمل وأعمق" متضمناً قاعدة إلهية خالدة – تقوى الله سبحانه وتعالى – تهدف إلى حماية الضعفاء من بطش الأقوياء، قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾**. (صدق الله العظيم). وهكذا فإن مصطلح العولمة الحديث لا يعدو أن يكون بعضاً مما ذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، وهو المصطلح الذي بهر العديد من الكتاب والمؤلفين والباحثين، باعتباره نتاجاً عصرياً للحضارة الغربية الحديثة. ولقد أسهمت جميع الحضارات البشرية كل بما حملته من أنماط حياتية مادية وفكرية في ذلك التفاعل المستّمر والمطرّد بين مجتمعات المعمورة التي أخذت بهذه الأنماط الحياتية الوافدة مع التعديل بما يتناسب مع الظروف المحيطة بكل شعب أو أمة.[١٣]

لقد تزامنت "الثورة التكنولوجية" أو "ثورة المعرفة" مع العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الذي ترك مكانه للألفية الثالثة التي تمتاز بكثافة المنتجات التكنولوجية والفكرية المعقدة. ومن ضمن المميزات الأساسية للألفية الثالثة *ممارسة النشاط العلمي والتكنولوجي والتركيز على المعرفة التي تعتبر* مقياس التطور والرقي. فعلى غرار المجتمع الصناعي الذي تميّز بطغيان المنتجات الاستهلاكية، فإن نمط المجتمعات المعاصرة يرتكز على تدعيم أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي من قبل الحكومات والقطاع الخاص على حدّ السواء من أجل توفير خدمات جيدة ترتقي إلى مستوى النموذج المرغوب فيه من المجتمع. وهكذا فإن امتداد التأثير التقاني على مختلف أوجه الحياة الإنسانية يجعل من البحث العلمي أحد المؤشرات التي يقوم عليها مجتمع معلوماتي متطور بإمكانه أن يواجه التحديات المتعددة الأبعاد. فإذا كانت بعض البلدان، خاصة منها البلدان المتطورة، تعيش المغزى العميق لمفهوم المعرفة ومضاعفاتها، فإن باقي العالم، بما فيه البلدان العربية، ما زالت تبحث في السياسات (Policies) المؤهلة للاعتناء بأنشطة البحث العلمي والتكنولوجي. من هنا فإن مضاعفات ثورة المعرفة تكمن في تأهيل المجتمع لقطع أشواط التطور ومنح أفراد المجتمع فرصة التعلم وبالتالي تجنّب المفارقات العلمية بين درجة التطور والمستوى العلمي للمجتمع بهدف التحكم التام في أدوات العمل المتاحة.

إن الجدلية الموجودة في البحث العلمي والمعلومات تَسْتَدْعِيْ تبسيطاً لمفهوم الوظيفية المتبادلة بين هذين العنصرين، ذلك لأن رواج التأليف والمعلومات يعود إلى اهتمام المجتمع أو المؤسسات الاجتماعية بأنشطة البحث العلمي. كما أن البحث في العلاقة الموجودة بين أنشطة البحث العلمي والإنتاج الفكري يساعد بصفة دقيقة على إدراك وحصر فرص المجتمع للوصول إلى أوعية المعرفة وبالتالي تقييم لمدى فعالية النشاط العلمي.(١٤)

هوامش: العولمة في البحوث المستقبلية

(١) عبد الخالق عبد الله: العولمة... جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩، ص ٣٩.

(٢) عبد الخالق عبدالله، مرجع سابق الذكر، ص ٤٠.

(٣) حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني (أكتوبر/ديسمبر) ١٩٩٩، ص ٩٥.

(٤) حيدر إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ٩٦.

(٥) أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية - رؤية نقدية من العالم الثالث، في: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩) ص ١٢٣.

(٦) محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، في: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني (أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٤٧.

(٧) أحمد صدقي الدجاني: مهام للنهوض بعلم دراسة المستقبل في وطننا العربي، في صحيفة "الخليج" العدد رقم (٧٧١٤) بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٠، ص ١٢.

(٨) أحمد صدقي الدجاني - مرجع سابق الذكر.

(٩) أحمد صدقي الدجاني - مرجع سابق الذكر.

(١٠) هنا عن:

نزار جودة: مع العولمة... ولكن، في: صحيفة "الخليج" الشارقة، العدد رقم (٧٧٦٢) بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٠.

(١١) نزار جودة: مرجع سابق الذكر.

(١٢) نزار جودة: مرجع سابق الذكر.

(١٣) نزار جودة: مرجع سابق الذكر.

(١٤) انظر:

سعد محمد الهجرسي: المفهوم الدعائي للمعلومات، حولية المكتبات والمعلومات، الرياض ١٩٨٥، ص ١٢ وما يليها.

٣- علم الاجتماع السياسي واستيعاب العولمة

ظهرت في العديد من جامعات ومراكز البحوث الأوروبية في التسعينات من القرن العشرين عدة دراسات ومؤلفات حول العولمة في نطاق علم الاجتماع السياسي نظراً للطابع "الاجتماعي - السياسي" لظاهرة العولمة. وقد أصبح مفهوم العولمة أحد أبرز المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع السياسي والتي برز في تناولها جون غالتونغ في النرويج وهانزيورغن داهايم في ألمانيا وديفيد سنجر في سويسرا.(١) وقد أكد هؤلاء أن العولمة أصبحت حقيقة اجتماعية - سياسية - ثقافية - اقتصادية - عسكرية - تكنولوجية بل وحتى أيديولوجية وأنها مرشحة كظاهرة ملموسة أن تستمر في القرن الحادي والعشرين لتشكل مادة دسمة لبحوث علم الاجتماع السياسي. ومن الملاحظ أن البارزين في هذا العلم مع بدايات القرن الحادي والعشرين يثيرون الكثير من التساؤلات والنقاش ابتداءً من تعريفات العولمة مروراً بتحديد مظاهر العولمة وأبعادها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيراتها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، القائمة والمحتملة، على الدول والمجتمعات وبخاصة في العالم الثالث، وطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن كيفية التعامل مع الفرص التي تتيحها العولمة والقيود التي تفرضها وانتهاء بإثارة التساؤلات، وتقديم بعض السيناريوهات والأفكار الاستشرافية حول حدود العولمة وآفاقها المستقبلية.(٢)

نظراً لاتساع مشكلات مجتمعات العالم أخذ علم الاجتماع السياسي يضمّ إلى مجالاته هذه المشكلات والقضايا المنبثقة عنها ووجد في العولمة تلك الضالة التي يبحث عنها لكي يخرج من عُنُقْ الزجاجة ويواصل شرعية وجوده كعلمٍ مستقلٍ قادر على التطور واستيعاب المستجدات، ذلك أن أي علم لا يكون مرناً ومنفتحاً، سوف ينقرض لا محالة.(٣)

إن التحولات المتسارعة على ساحة المجتمع الدولي وتعاظم المدّ الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان والتفاعلات الدولية على مستوى الشعوب والأنظمة

السياسية دفعت بعلماء علم الاجتماع السياسي إلى إجراء دراسات مستفيضة حول ظاهرة العولمة، فهذا العلم بمفرداته المتعددة يملك القدرة على التفسير والتحليل. ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي أن يُخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي. ولهذا تخضع هذه الممارسات الآن لتحليلات علم الاجتماع السياسي.(٤) ومع تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها، أصبح الأمر ملحاً للباحثين الاجتماعيين والسياسيين أن يبادروا إلى التعامل مع العولمة وكافة مظاهرها، لأن تأثيرات هذه الظاهرة طالت جميع مجتمعات العالم بما فيها مجتمعات العالم الثالث. زد على ذلك أنّ تنامي دور المجتمع المدني العالمي (خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية) وضع الباحثين أمام معضلات جديدة لا يمكن القفز من فوقها.

إن بعض المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع السياسي تخضع حالياً للمراجعة وإعادة التعريف في ضوء التطورات والتحولات التي يشهدها العالم منذ نهايات القرن العشرين، ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: ظاهرة السيادة، ظاهرة الأمن، ظاهرة الصراع، ظاهرة الفقر، ظاهرة البطالة، ظاهرة الحرب والسلام وغيرها. وهذا يعني أن علم الاجتماع السياسي يحاول إعادة تعريف المفاهيم في سياق العولمة باعتبارها "انقلاب في الصورة". وهذا ما أدى أيضا إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن العسكري (الاستخبارات)... باختصار فهم مصادر تهديد أمن المجتمع والدولة.(٥) وبما أن العولمة تعكس "صورة العلاقة بين الشمال والجنوب" فإن علم الاجتماع السياسي يحاول دراسة تأثيرات ومظاهر هذه العلاقات المتبادلة وغير المتكافئة. كما يتناول علم الاجتماع السياسي قضايا متعلقة بإحياء نزعات وظواهر التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي والمؤامرات والدسائس والتجسس، مما يعني أيضا ضرورة التطّرق لقضية العلاقة بين العولمة ومظاهر

الاستقرار في النظام العالمي الجديد، والذي برز في نطاق انهيار المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩٠.(٦)

لقد حاولت في هذا الكتاب جاهداً أن أعالج مظاهر العولمة من خلال منظور ومفردات علم الاجتماع السياسي، وذلك بهدف تسليط الضوء على كافة الخيوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شبكتها العولمة وأحكمت من خلالها "تطويق الأحداث السوسيو – سياسية". ولعل من نافلة القول أن أذكر هنا أن "ظاهرة العولمة" كان لها الفضل الكبير في إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي والتي سبق لي أن شرحتها بالتفصيل في كتبي السابقة بعنوان: "علم الاجتماع السياسي – الصادر عام ١٩٩٩" وكتاب: سوسيولوجيا الديمقراطية – في علم الاجتماع السياسي الصادر عام ٢٠٠١.(٧) ونظراً للتداخل الشديد بين متغيرات ظاهرة العولمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية.. الخ، فإن التكامل المعرفي والمنهاجي في دراسة الظاهرة السياسية – الاجتماعية سيكتسب أهمية بالغة. وفي هذا الإطار فإن تطعيم مفاهيم ومناهج البحوث في الاجتماع السياسي ببعض المفاهيم والمداخل المنهاجية، من حقول معرفية أخرى، سيصبح أساساً لفهم تعقيدات الظواهر الاجتماعية ذات الخلفية السياسية. وفي هذا السياق فإنه من المتصّور أن يتزايد الاهتمام بالبحوث والدراسات الجماعية التي تنجزها فرق بحثية تضم متخصصين ينتمون إلى تخصصات مختلفة في علم الاجتماع السياسي، بل وإلى حقول معرفية متعددة.

إن كثافة التفاعلات بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي في عصر العولمة سوف تُعيد الاعتبار لمقولات ومفاهيم علم الاجتماع السياسي باعتباره العلم الوحيد القادر على استيعاب العولمة ومظاهرها المعقدة. ذلك أن ظاهرة العولمة سوف تؤثر على عديد من ظواهر ومتغيرات الحياة السياسية مثل دور الأحزاب والنقابات وحماية البيئة والديموقراطية وحقوق الإنسان وقضايا السلم الاجتماعي

والأمن والحرب والسلام وكل ما يتعلق بمشكلات المجتمعات المدنيّة المعاصرة.[8]

وعليه، فإن عملية العولمة سوف تدفع إلى إحداث تغيرات في البنيات المعرفية لعلم الاجتماع السياسي، وذلك من خلال إعادة النظر في بعض مفاهيمه ومناهجه ونظرياته، حتى تصبح ملائمة وصالحة لفهم وتفسير التحولات والمستجدات السياسية المرتبطة بعملية العولمة والمترتبة عليها. كما أنه سوف يكون من الصعب، في ظل تحولات العولمة، تحديد حدود علم الاجتماع السياسي بشكل واضح. وإذا كانت هذه العملية التاريخية تقود إلى تقليص أهمية الحدود بين الدول، فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من الانفتاح بين الحقول المعرفية المختلفة وتضييق الحدود بينها إلى حدّ كبير.[9] ورغم ذلك فقد علت التساؤلات حول ماذا إذا كان فعلاً بالإمكان دراسة العولمة دراسة علمية حيادية (بعيداً عن التحيّز) خاصة وإن هذه الظاهرة تشكل "مولوداً" جديداً لعلم الاجتماع السياسي. نعم، هناك إشكالية في دراسة هذه الظاهرة، لأن ما يموج تحت الماء هو أكثر بكثير مما هو ظاهر فوق السطح.(١٠) وهذا ما أكده المفكر التاريخي كارل ماركس حين قال: "إن الإنسانية لا تطرح من المشاكل إلاّ تلك التي تقدر على حلّها".[11] لماذا؟ لأن "المشاكل"، بهذا المعنى، إنما تظهر من خلال تقدم البحث، تكون مناسبة لطرح أسئلة جديدة. من هنا نقول: لا يجوز أن يدعي أحد أن أبحاث العولمة قد وصلت إلى نهاية المحطة، بل العكس هو الصحيح: لقد بدأت الآن فقط أبحاث العولمة. فمسألة العولمة تشكل "نظرية لم تتوفر إمكانية صياغتها... فهي تعني توتر ونزوع نمو النظرية... أي نحو الاستقرار الفكري. والحق أننا هنا لا نطمع، ويجب أن لا نطمع في حل نهائي لهذه الإشكالية. كل ما يمكن أن نحصل عليه بعد البحث هي شيء من الاستقرار الفكري... شيء من المصالحة داخل وعينا بين عناصر متصارعة. وهنا تأتي مشكلة التفريق بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي. فالبحث العلمي يقوم على مناهج متعددة، والغالب ما يرجع تعددها إلى اختلاف موضوع

البحث، لأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج.[١٢] فمنهج البحث في الرياضيات غيره في العلوم الطبيعية، غيره في العلوم الإنسانية. وكذلك الشأن في الخطاب الأيديولوجي: فهو بطبيعته خطاب متعدد الأغراض التي يريد إقرارها أو خدمتها، وهي أكثر من أن تحصى. ومن أجل تجنب الخوض في مشاكل وإشكاليات جديدة سأعمد إلى المقارنة بين الحقيقة العلمية والحقيقة الأيديولوجية (بدل التقوقع في المقارنة بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي). وهذا انتقال مبرر ومقبول، باعتبار أن غاية البحث العلمي هي الوصول إلى الحقيقة العلمية، كما أن الهدف الذي يرمي إليه الخطاب الأيديولوجي هو إثبات ما يريد إثباته كحقيقة. (على أن فيما قلته في العبارة الأخيرة نوع من التحديد للفرق بينهما: البحث العلمي يسعى إلى الوصول إلى الحقيقة، فهو لا يملكها ابتداء، أما الخطاب الأيديولوجي فهدفه إثبات ما يريد إثباته كحقيقة، فهو يتصرف وكأنه يملك "الحقيقة" ابتداء). الحقيقة العلمية قوامها دعامتان: أولاهما الموضوعية والثانية إمكانية التحقق. والمقصود بالموضوعية هو التعامل مع موضوع البحث كما هو، أي في استقلال عن آرائنا وعواطفنا، وذلك إلى الدرجة التي يصبح معها بالإمكان الاتفاق بين الباحثين على ماهيّة ذلك الموضوع. فإذا قام اتفاق بيننا على أن هذا الشيء الذي أمامنا هو الشيء الفلاني وليس غيره (هو قط وليس حجراً مثلاً)، قلنا إن علاقتنا المعرفية بهذا الموضوع هي علاقة موضوعية. والسؤال الآن: هل يمكن أن تقوم بيننا علاقة معرفية تربطنا جميعاً بالعولمة كظاهرة فرضت نفسها أو تسلّلت إلى تاريخنا المعاصر؟ الحق يقال أن دراسة العولمة بأسلوب البحث العلمي الغير منحاز ممكنة، لكن لمسات الأيديولوجية التي تخترق قلب كل مهتم بأمور شعبه وقضاياه، لابد وأن تظهر.. أي أن علماً نظيفاً من القيمة (Value-free) يبدو صعباً، خاصة إذا كان الباحث نفسه جزء لا يتجزأ من تداعيات الظاهرة.[١٣] ومع ذلك يمكننا بشيء من الموضوعية أن نصل إلى تعميمات تحمل صفة التنظير

وتمهد الطريق أمام ظهور مفاهيم ديناميكية خلاقة تساهم مباشرة في الكشف عن قوانين سلوكية منتظمة. بعبارة أخرى، "في العولمة" نتعامل مع أنفسنا كفاعلين (Actors) وفي ذات الوقت لا ننكر أننا "موضوع لها". فهل صحيح أن عصر القوميات والهويات قد انتهى.. وهل نحن أسرى لعصر الفضائيات وشبكة المعلومات؟ مثل هذه الأسئلة تتكرر هنا وهناك، وهي أسئلة تحمل في طياتها صدقاً وكذباً في آن واحد، ويراد بالصدق فيها أن يغطي على الكذب، هي صادقة في القول: "نحن الآن في عصر الفضائيات وشبكة المعلومات"، فهذا واقع، ولكنها غير صادقة في القول: "انتهى عصر القوميات والهويات"، لأن هذا حكم ذهني لا يستند إلى الواقع. والحكم الصحيح والعلمي في مثل هذه الدعاوى هو الواقع لا غيره، والواقع هو ما نشاهده في انبعاث الروح القومية والدينية والانكفاء في إطار هويات ضيِّقة... في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب. إذن لابد من تحليل ماهية العولمة بعيداً عن "لغة الأحلام". إننا نلمس منذ عام ١٩٩٠ اهتماماً بحثوياً بظاهرة العولمة، حيث أخذ مصطلح العولمة يمثل موقفاً أساسياً في علم الاجتماع المعاصر، وتشهد عشرات الكتب والأبحاث التي ظهرت على الاستخدام الواسع الانتشار للمصطلح في عدد من فروع المعرفة وللمناقشات والندوات، وإذا كانت أغلبية هذه النشاطات العلمية قد انْصبّت على القضايا الاقتصادية، فإن المصطلح ليس مقصوراً – على سبيل الحصر – على طبيعة النشاط الاقتصادي الدولي. والحق أن العولمة أحد هذه المصطلحات التي تستدعي مدخلاً (منهجاً) تتفاعل فيه فروع المعرفة (الاجتماع السياسي والتاريخ والاقتصاد) بشكل متبادل وصادق لتحليل المجتمع ككّل). ويبدو أنه يتضمن مجموع الظاهرات الاجتماعية المعاصرة. وهكذا يكون لدينا مداخل تنظر إلى هذا المفهوم من منظور يعتمد على علم الاجتماع، ومن منظور ثقافي، ومن وجهة نظر مضامينه السياسية، يضاف إلى ذلك أن العولمة تحتضن التطورات التكنولوجية، والنشاط الإجرامي، ونظرية العلاقات الدولية، والتنمية والتحديث وتطوير الاستراتيجيات.[١٤]

هوامش: علم الاجتماع السياسي واستيعاب العولمة

(١) انظر كتابنا:

علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف والحرب والسلام، عمّان / الأردن، ١٩٩٨.

(٢) قارن مع:

حسنين توفيق إبراهيم: العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، في: مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢) أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ١٨٥-٢٢١.

(٣) حول هذه الرؤيا انظر:

السيد يسين: قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكوني الجديد، في: التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٤.

(٤) للمزيد انظر:

Dani Rodrik: Sense and Nonsense in the Globalization Debate, in: Foreign Policy, No. 107 (Summer 1997).

(٥) للمزيد انظر:

Evan Luard: The Globalization of Politics, The Changed Focus of Political Action in the Modern World, Macmillan, London 1990.

(٦) طالع في:

Lary Diamond: The Globalization of Democracy, in: Robert. O. Salater: Global Transformation and the Third-World, London, Lynne Rienner Publishers 1993.

(٧) انظر:

محمد توهيل عبد أسعيد: علم الاجتماع السياسي، منشورات دار الفلاح، العين ١٩٩٩/٢٠٠٠.

محمد توهيل عبد أسعيد: في الاجتماع السياسي - سوسيولوجيا الديمقراطية، منشورات دار الفلاح، العين ٢٠٠١.

(٨) انظر على وجه الخصوص:

David J. Rothkopf: Cyberpolitic: The Changing Nature of Power in the Information Age, in: Journal of International Affairs, Vol. 51, No. 2, Spring 1998.

(٩) حول هذه التحولات المصيرية في علم الاجتماع السياسي وعلاقته بالعولمة، طالع في:

Robert Slater: Conflict and Change in International System, in: Robert Slater: Global Transformation and the Third-World. op. cit.

David Held: Political Theory Today, Polity Press, Cambridge 1991.

(١٠) انظر:

Goldblatt, Held: Global Flows, Global Transformations, Concepts, Arguments and Evidence, Polity Press, Cambridge 1999.

(١١) انظر كتابنا:

عباقرة الفكر الاجتماعي، مرجع سابق الذكر (نظرية كارل ماركس).

(١٢) المزيد في:

Hirst Thompson: Globalization in Question, the International Economy and the Possibilities for Governance, Polity Press, Cambridge 1996.

(١٣) للمزيد انظر:

Hirst Thompson: The Tyranny of Globalization, Myth or Reality? University of Antwerp, Belgium, 10.11 1998. (Paper).

(١٤) للمزيد انظر:

Ohmae, K.: The Borderless World, London 1990.

٤- أزمة الباحث الاجتماعي – السياسي المعاصر

تعاني العلوم الاجتماعية العربية وفي مقدمتها علم الاجتماع السياسي من عدة معوقات تؤثر على دور هذه العلوم في تَمْتِينْ المجتمع وإعداد أجياله لمهمات الحاضر والمستقبل. بل ويؤدي استمرار هذه المعوقات إلى حالة إفقار لأحد أهم مكونات التنمية الجادة الهادفة إلى إعادة صياغة علاقة العرب مع ذاقم ومع العالم. وبينما تتراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد العربية، خاصة في ظل العولمة، تعجز العلوم الاجتماعية وفي طليعتها علم الاجتماع عن استخلاص مناهج قادرة على وصف ودراسة ومعرفة هذه المشكلات المزمنة والتي ازدادت خطورة مع تصاعد "عنف العولمة" وقسوقما على الشعوب المستضعفة. إن ضعف أداء علم الاجتماع في عملية التصدي المصيرية يشكل قصوراً فكرياً في تنظيم المجتمع العربي وتنميته. وعوضاً عن نمو علوم اجتماعية تخدم المجتمع والدولة، وتساهم في حلّ المشكلات القائمة، نجد أنها تتحول باتجاه العزلة والإلحاق وفقدان الاستقلال بل ومقومات التطور والبقاء. وبينما ينصّب اهتمام العلماء الغربيين على دراسة مظاهر وآفاق وقدرات العولمة، نجد العلماء العرب يهابون التعامل مع هذا الحديد الساخن، وتبريرهم لهذا الموقف الجبان أنهم يخافون تبعات البحث في موضوع العولمة لأن هذا الموضوع يتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها الأنظمة أمام حركة الفكر العربي، وقد يُلقي بكل مُتمرّد إلى مغارة الضبع وهو مقيّد الأيدي والأرجل. صحيح أن موضوع العولمة يفتح جروحاً قديمة ويشكل دعوة لمزيد من الجروح الجديدة، لكن الأسئلة تفرض نفسها علينا بإلحاح، بل هي تدق أبواب التاريخ العربي المعاصر وتلقي في وجوهنا بالقفّاز. ومادامت العلاقة سلبية بين البحث والدولة، فإن الأخطاء سوف تتراكم وسيدفع الجميع ثمن هذا الجوّ من عدم الثقة. ولا تختلف شروط ومكانة العالم والباحث في الوطن العربي، من زاوية حقوق الإنسان بصفة عامة، مدنية وسياسية كانت أم ثقافية واقتصادية واجتماعية، عن

شروط وجود المواطن العربي العادي، فالجميع يعيش في ظروف ومعطيات يقول عنها الجابري أيضاً: "إن المواطن العربي لم تتحقق بعد كل شروط وجوده، ومنها وفي مقدمتها شروط حقوق المواطنة داخل الدولة القطرية نفسها".[١] ويذكر الجابري أنه، وبالرغم من نضج الممارسة العلمية العربية، فإن العلم العربي "قد بقي من أول الأمر حتى نهايته خارج مسرح الصراع في الثقافة العربية، وبالتالي فهو لم يدخل في أية علاقة مع أي طرف من الأطراف المتصارعة فيها، لا مع الدين ولا مع الفلسفة... فقد بقي على هامش المنظومات الفكرية والأيديولوجية المتصارعة، وبالتالي، لم تتح له الفرصة ليساهم في تكوين العقل العربي ككل".[٢] هذه الظروف المعقدة التي تعيشها المجتمعات العربية في ظل العولمة تتطلب مزيداً من النشاط العلمي والأيديولوجي، بحيث يطرح الباحث العربي رؤى نقدية واستشرافية، ويقدم بدائل محددة لكيفية التعامل الفاعل مع خيوط العولمة وشبكات الدماغ فيها. هذا فضلاً عن ضرورة أن يتناول القضايا المنبثقة عنها بنظرة شمولية لا تتجاهل الواقع ولكنها ترفض أن تكون أسيرة له.[٣]

فقد انتقد الطاهر لبيب سلوك الباحث العربي الذي يتودد للسلطة السياسية، مع أنه بطبيعته ودوره ينبغي له ألاّ يخضع سوى لسلطة العقل والالتزام الأخلاقي والعلمي.[٤] من هنا لا أفهم بتاتاً محاولة بعض الباحثين العرب "تلميع" العولمة وكأنها المنقذ الأعظم للأمة العربية، فهل يفعلون ذلك لأن أكثرهم يتلقى رواتب شهرية من جهاز المخابرات الأمريكي، أم هم متحمسون للعولمة لأن "أسيادهم" وأولياء نعمتهم "أوحوا" لهم بذلك؟ بالمقابل هناك بعض الباحثين العرب الذين تدربوا على نظرية "خالف تُعرف"، تجدهم يلعنون العولمة وكأنها شيطان يهدد وجودنا، ومع أن قلوبهم في بكين وموسكو، إلاّ أن جيوبهم هم أيضاً في واشنطن. من هنا أصبح لزاماً علينا التزام الحياد في الكتابة عن العولمة... ولهذا جاء عنوان الكتاب: العولمة... ما لها وما عليها، وسيجد القارئ أننا بذلنا من الجهد الكثير لتجسيد هذا التوجه العقلاني الذي نادى به ماكس فيبر.[٥]

إن ماهية العلم تعني ما يربط بين الأشياء والظواهر من علاقات، فمعرفة القوانين أو المبادئ التي تحكم العلاقات بين الظواهر بعضها ببعض هي جوهر المعرفة العلمية. فالمهم هنا هو استخدام المنهج العلمي في العرض والتحليل والوصول إلى مجموعة من القوانين العلمية المفسّرة للظاهرة.(٦) وهذا الموقف يتطابق مع الرأي القائل بأن منهج الاستقصاء والبحث في المجتمعات العربية له جذوره التاريخية. ومع ذلك هناك "حساسية" لدى بعض الجهات من تناول قضايا العولمة، كما أن الأنظمة العربية ترفض مبدأ الرأي المخالف. فالتجديد والبحث القائم على الشك واللاتقليدية في السلوك الفكري، وكذلك الاجتماعي، تتهم بكل النعوت. فالبيئة الاجتماعية لا تشجع على التجديد نظراً للحساسية المرتبطة بالنقد الاجتماعي. وهكذا تتولد سلوكيات بعيدة تماماً عن روح وجوهر البحث العلمي، مما يكرس ظاهرة "البلطجة السياسية" في المجتمعات العربية.(٧)

إن أهمية كل دراسة ترتبط بعدد الأسئلة الجديدة التي تطرحها والآفاق الواسعة التي تفتحها. وحتى يتم التعامل مع الأسئلة بروح من المسؤولية، وجب توفر المعلومات المناسبة والواسعة النطاق. ذلك أن المعلوماتية الضعيفة تؤدي باستمرار إلى إحباط الإبداع النظري للباحثين. أي تصبح قدرتهم على استخلاص مفاهيم وفرضيات ونظريات، محدودة للغاية. كما يعيش الباحث العربي بين همّين: أحدهما محاولة الإبداع النظري، والآخر السعي إلى جلب معلومات ليست متوفرة في معظمها. فالباحث الغربي لا يُعاني من هذه المعضلة، فالمعلومات متوفرة، وما عليه سوى السعي لجلبها واستخراجها من منابعها في المجتمع أو المكتبات. كما أن الأنظمة الديموقراطية الغربية تتعامل بشفافية مع الرأي الأخر. من هنا وجب على الأنظمة العربية أن تتخلص وللأبد من عقدة "مخاطر استعمال العقل"، فليس العقل هو عدّو النظام وإنما الجهل بعينه.(٨)

هوامش: أزمة الباحث الاجتماعي – السياسي المعاصر

(١) محمد عابد الجابري: المثقف العربي، دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، أوراق حلقة الرباط الدراسية ٤-٥/أيار/١٩٨٥. (منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ١٩٨٥.

(٢) محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، نقد العقل العربي، منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤، ص ٣٣٥.

(٣) أحمد ثابت: أزمة الباحث المثقف بين الالتزام الأخلاقي والاستقلال، في: مجلة "مستقبل العالم الإسلامي" السنة الرابعة، العدد ٣/١٢، خريف ١٩٩٤، ص ٩٩-١٠٢.

(٤) على ذمة أحمد ثابت، مرجع سابق الذكر، ص ١٠٢.

(٥) قارن مع:

مصطفى عدنان، أزمة البحث العلمي العربي، في : شؤون عربية، العدد ٦٥، يناير ١٩٩١، ص ١٧ وما يليها.

عزت حجازي: الإشكاليات الأخلاقية في البحث الاجتماعي في الوطن العربي، في: شؤون عربية، العدد ٧٦، كانون أول ١٩٩٣، ص ٧٨ وما يليها.

ناهد صالح: الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٠.

(٦) قارن مع:

جورج المصري: مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي – الحالة الاجتماعية في: مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الرابعة، العددان ١٢-١٣. خريف ١٩٩٤، ص ١١٧-١٣٠.

(٧) انظر:

تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي، من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود، في: نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.

(٨) مصطفى حجازي: الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، في: نحو علم اجتماع عربي، مرجع سابق الذكر، ص ١٣-٤٤.

- ديكسنون، ج: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، (ترجمة شعبة الترجمة في اليونسكو)، منشورات المجلس الوطني للثقافة، الكويت ١٩٨٧.
- برهان غليون: اغتيال العقل – محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- صلاح قانصوه: معوقات البحث العلمي في المجتمع العربي، مجلة الفكر العربي، طرابلس (ليبيا) ٢٠/آذار/١٩٨٠.
- محمد مرسي: معوقات البحث العلمي في الوطن العربي، في: رسالة الخليج العربي (الأعداد ١٢/٢٧/٦٩، بتاريخ ١٩٨٤.

٥- مدخل تحليلي لدراسة العولمة

مهما كانت حقيقة وطبيعة العولمة، فإن الأمر المفروغ منه هو أن هذه الظاهرة الحضارية الجديدة - كغيرها من الظواهر التاريخية السابقة واللاحقة - مليئة بالفرص والمخاطر والاحتمالات. إن فرص العولمة كثيرة ومتنوعة، وبالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية ووطنية، وغايات إنسانية وعالمية. فالعولمة تحمل معها فرصا معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية والتكنولوجية والتطورات في وسائل الاتصالات، وتقنيات المعلومات، والتي وضعت البشرية اليوم أمام آفاق معرفية لا نهائية. فالعولمة تتضمن على ما يبدو فرصاً استثمارية ضخمة وواضحة ومرتبطة أساساً بالتطورات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي، واتجاهاته الجديدة نحو فتح الأسواق المالية والتجارية، وتقليل القيود على حركة المال والسلع والخدمات والمعلومات. ولكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر عديدة متنوعة. وتتفاوت مخاطر العولمة بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية. وترتبط المخاطر السياسية لمحاولات الولايات المتحدة أن تكون "شرطي الكرة الأرضية" وأن تبقى القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أحادية، بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها. أما المخاطر الثقافية فإنها تتضمن احتمالات تهميش الثقافات وتهديد الخصوصيات الحضارية من خلال هيمنة الثقافة الاستهلاكية، التي أخذت تنتشر على الصعيد العالمي متسلّحة بآخر المستجدات الدعائية والإعلانية. أما المخاطر الاقتصادية فإنها تتمثل في التراكم الشديد للثروات، وبالتالي زيادة حدّة الفجوة بين الدول الغنيّة التي تزداد غنى وتقدماً وهيمنة، والدول الفقيرة التي تزداد فقراً وتخلفاً وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي.[1] لذلك،، ونتيجة لشدة تداخل الفرص والمخاطر، فإنه من غير الممكن اختزال العولمة وتبسيطها. لا يمكن اختزال العولمة في المخاطر دون الفرص أو في الفرص دون المخاطر. ولا يمكن تجاهل إيجابيات العولمة الواضحة كل الوضوح

كما لا يمكن استبعاد سلبياها البارزة كل البروز. كذلك لا يمكن التغافل عن المستجدات الحياتية، والفكرية المعاصرة، والاعتقاد بأن العالم لم يتغيّر وبالتالي الاستمرار بالقوالب الحياتية والفكرية السابقة نفسها، والتي ربما لا تناسب الفصل الجديد في التاريخ، وربما توحي بالمواجهة وافتعال المعارك غير الضرورية مع العولمة. إن من المهم تشخيص العولمة تشخيصاً متوازناً بكل ما لها وما عليها، ودون اتخاذ مواقف عاطفية وعقائدية مسبقة، أو إطلاق أحكام قيمية وأخلاقية جاهزة تعبّر عن افتراضات وقناعات هي أقرب إلى الأوهام البعيدة كل البعد عن حقيقة ما يجري في العالم من تحولات حضارية عميقة، إن المطلوب هو فهم العولمة وليس افتعال المعارك معها.(٢)

يحاول هذا الكتاب الاقتراب من العولمة وفهمها فهماً صحيحاً، وذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول ماهيتها وتاريخ بروزها وتطورها وتجلياها المختلفة وكيفية التعامل معها... وهل العولمة حركة قديمة أم جديدة؟ هل كانت قائمة دائماً أم أنها وليدة التطورات الجديدة في نهايات القرن العشرين؟ ثم ما هي أبعادها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وما هي التأثيرات الحياتية والفكرية للعولمة، وكيف نَفْهَمْ الممارسات الحديثة الملتصقة بها، وما هي فرصها وما هي مخاطرها، وكيف يمكن الاستفادة من فرصها وكيف يمكن تجنّب مخاطرها... ثم كيف ينبغي التعامل مع العولمة كفكرة وكأيديولوجية وكممارسة في الواقع السياسي العالمي، وكيف يمكن التعامل معها كواقع حياتي وحضاري يبدو أنه سيستمر خلال القرن الحادي والعشرين. وإني أعترف بأن التعامل مع هذه الظاهرة ليس عملية سهلة، فالعولمة ظاهرة شائكة وغامضة ومتداخلة... فقد دخلنا معها في مطبخ الشيطان... لا ندري كيف دخلنا... ولا نعرف الآن كيف يكون الخروج. فالعولمة تثير من التساؤلات أكثر بكثير مما تطرح من إجابات. فهي بكل أشكالها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاستخبارية والتجسسيّة مثيرة

كل الإثارة منذ بداياتها. وربما ستكون أكثر إثارة في نهاياتها التي مازالت "خطر قادم". والعولمة مثيرة في حقائقها الضخمة وفي أوهامها الضخمة والتي أصبحت واسعة الانتشار، بل هي أكثر انتشاراً من الحقائق... إن أوهام العولمة هي أكثر بكثير من حقائقها، ولكن العولمة ليست شبحاً مزيفاً. والواقع أن ما لا نعرفه عن العولمة هو أكثر بكثير مما نعرفه عنها، وما يروّج من مبالغات حول قدراتها وتأثيراتها ومساراتها وفرصها ومخاطرها، هي التي تزيد الإثارة والغموض والتعقيد حول ماهية العولمة وتوجهاتها، وهي المسؤولة عن جميع ردود الأفعال العاطفية وكل المواقف الحادة والمتباينة كل التباين. ورغم الحضور القوي والمفاجئ للعولمة في معظم المجالات الحياتية والفكرية المعاصرة وتغلغلها الواسع في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وإلى درجات أقل في كل من الثقافة والسياسة المحلية، فإن العولمة مازالت من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية غموضاً وإثارة الجدل. فالبعض وقبل أن يفهم العولمة أو يتفهمها اتخذ منها موقفاً أيديولوجياً وعقائدياً مسبقاً، وأخذ يُسابق الجميع لمعاداتها، والبعض ركز تركيزاً أحادياً على مخاطرها دون فرصها وبالغ في تضخيم هذه المخاطر وأخذ يعبئ المجتمع بكل طاقاته وموارده لمواجهتها والتصدي لما يعرف "بفخّ العولمة" الذي يتضمن الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.[٣] والبعض الآخر تَعَرَّفَ على فرصها دون المخاطر، وأخذ يبالغ في إبراز محاسن العولمة الاستثمارية والمعرفية، ويبشر الجميع بنعيمها الموعود في ظل النظام الرأسمالي الليبرالي. أما البعض الآخر فإنه أساء فهم العولمة كل الإساءة واعتقد واهماً أن العالم قد تمت عولمته عولمة كاملة، وهو الأمر الذي لا يتحقق بهذه السهولة. نلاحظ أن البعض يتأرجح في مواقفه ومشاعره، فهو معها أحياناً وضدها أحياناً أخرى، وهو يرى محاسنها أحياناً، ولا يرى سوى مساوئها أحيانا أخرى. لكن بالإضافة إلى كل ذلك هناك شرائح اجتماعية واسعة كالشباب ورجال المال والأعمال، أقبلت على العولمة كل الإقبال، وبتفاؤل ما بعده تفاؤل، وانغمست في معطياتها كل الانغماس بوعي أو

بدون وعي. بل أن هناك مجتمعات تعتقد أنها ستستفيد من العولمة، وستزداد غنى في ظل تحولاتها السريعة والمدهشة، لكن هناك أيضاً قطاعات اجتماعية أخرى، من المثقفين والعمال والجماعات الدينية، تنظر للعولمة نظرة شك وتعبر عن رفضها لها كل الرفض، وانكمشت منها كل الانكماش، فعالم العولمة هو عالم متوحش، وسيزداد توحشاً ولن يجلب سوى المزيد من المتاعب والصعوبات والتحديات. لذلك فإن البعض يرى العولمة وكأنها نعمة وكلها حسنات، لذا نراه يرحب بها ويمنّي النفس منها الكثير. والبعض الآخر يراها نقمة ولا يرى فيها سوى كل السيئات وسيحارب كل المحاولات الجارية لخلق عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية.(٤)

إن ما يجعل الأوهام والمبالغات واسعة التداول والانتشار بخصوص مفهوم العولمة ومحتواها هو عدم وضوح ماهية العولمة في المرحلة الراهنة من مراحل بروزها وتطورها. فما هي حقيقة العولمة؟ وهل يمكن تعريفها بدقة؟ وما هو التعريف الأكثر انتشاراً لمفهوم العولمة؟ وهل يوجد تعريف واحد ومتفق عليه ومقبول من الجميع؟ ما مدى وضوح عناصر ومكونات العولمة؟ هل العولمة مفهوم اقتصادي أم ثقافي أم سياسي أم اجتماعي؟ هل العولمة ظاهرة قائمة أم هي خطر قادم؟ وما الذي تُشير إليه ظاهرة العولمة؟ هل تشير العولمة إلى بروز عالم جديد أم هي استمرار للعالم القديم؟ هل تتضمن العولمة بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية؟ هل ستسقط الفواصل والعوازل والحدود التقليدية بين المجتمعات في ظل العولمة؟ هل تعني العولمة دمج العالم وتوحيده اقتصادياً وثقافياً وسياسياً؟ هل تعني العولمة بروز نظام اقتصادي واحد أم تعني قيام حكومة عالمية واحدة؟ هل تعني العولمة انكماش العالم وترابط دوله ومجتمعاته واقتصاداته؟ هل تعني العولمة ذوبان المحلّي في العالمي وبروز العامل الخارجي كعامل مؤثر وحاسم في مواقف وسلوكيات وقناعات الأفراد على المستوى العالمي؟ ثم ما هي المجالات التي تمت عولمتها فعلاً حتى الآن؟ هل العالَم

"معولم" اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً وسياسياً؟ أم أن العالم قد تمت عولمته عولمة كاملة؟... أسئلة كثيرة تطرح نفسها وتدعونا للتعامل معها بكل صراحة. فمن الواضح أنه لا توجد حتى الآن إجابات حاسمة لمثل هذه التساؤلات عن حقيقة وماهية العولمة التي تعيشها البشرية منذ نهايات القرن العشرين وسوف تعيشها خلال سنوات القرن الحادي والعشرين ولا يعرف أحد إلى ماذا ستؤول إليه أحوالنا.

إن تعريف العولمة هو أمر شائك وتوجد صعوبات كبرى في الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية التي أخذت تفرض نفسها كواقع. كما أن كل المعطيات والتجليات الأولى تشير إلى أنه لا ينبغي الاعتقاد أو الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة تاريخية جديدة وغير مستقرة وضخمة ومتعددة المسارات ومليئة بكل الاحتمالات كالعولمة. لا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما اتصّف هذا التعريف بالشمول والدقة. بل أنه من الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة. فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد اليوم. كما أن عالم الاجتماع الذي يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب، بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي، يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي، والذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية. لقد أصبح واضحاً أن العولمة تأخذ أكثر من شكل وتأتي في أكثر من صيغة واحدة. لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية

والعولمة العلمية – التكنولوجية والعولمة الاجتماعية والعولمة الأيديولوجية، فعلا توجد عولمة واحدة، بل هناك عولمات عدة تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع.(٥) فإذا كان تعريف العولمة صعباً فإن تحديد متى برزت العولمة كحقيقة حياتية أكثر صعوبة. وعليه فليس من السهل تحديد لحظة ولادة العولمة كما أنه ليس من السهل الإجابة على السؤال حول متى برزت العولمة؟ وفي هذا السياق يطرح الباحث عبد الخالق عبد الله مجموعة من التساؤلات الجذرية حيال هذه الظاهرة منها: هل العولمة ظاهرة حياتية قديمة أم جديدة؟ هل كانت العولمة موجودة دائماً أم ارتبطت ولادتها بالتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة؟ هل العولمة امتداد للحداثة أم أنها تجسيد لحالة ما بعد الحداثة؟ هل العولمة قائمة فعلاً أم أنها مجرد ظاهرة تاريخية قيد الولادة و لم تكتمل بعد معالمها الاقتصادية والثقافية والسياسية؟(٦)

كتب عبد الخالق عبدالله يقول: "إن جزءاً مهماً من الغموض حول متى برزت العولمة يعود إلى تلك المعاني والمضامين المختلفة التي أُعطيت لمصطلح العولمة. فإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم، فحركة دمج العالم قديمة كل القدم. وإذا كانت العولمة تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية، فإن ربط العالم بروابط اقتصادية بدأ فعلياً مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي قبل أكثر من (٣٠٠) سنة".(٧) ويضيف عبد الخالق عبدالله قائلاً: "…. أمّا إذا كانت العولمة هي تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة و لم تبرز سوى خلال عقد التسعينات".(٨) من جهة أخرى يؤكد الباحثون أن الديانات جميعها دعت إلى تبني منطق العولمة عبر التاريخ وإن الإسلام كان في مقدمة الديانات التي دعت الشعوب والقبائل للتعارف والتقارب والتوحّد.(٩)

لقد اعتمدت في كتابي هذا على المنهجية التاريخية بحيث تم الرجوع إلى التاريخ وتحديد أحداثه وتحليلها. وربما يعترض البعض أن تاريخ ظاهرة العولمة جديد، وبالتالي يصعب رؤية الأشياء وراء الأشياء. لهؤلاء أقول أننا نتعلم من التاريخ المعاصر، فهو مدرسة الأحداث المتتالية. وعلى أية حال إذا ما ثبت أن بعض الآراء التي وردت في الكتاب ليست صحيحة، فإن الأجيال القادمة من الباحثين لديها الفرصة لتصحيح الاعوجاج. أما القعود والقبول بالإحباط فلن يجدي شيئاً، فأنا أعرف الكثيرين من الأكاديميين العرب الذي لا يتقنون "سوىّ فن الردح" والقذف والذم، وأغلبهم يمضغ في العزلة أفكاره فتراه وقد تحالف مع التخلف والانطوائية ولجأ إلى السلطة السياسية لعلها تضمن له رغيف الخبز... يلهث وراءه بلا توقف... حتى تأتيه المنيّة. إنني وقد آليت علي نفسي أن أواصل تطوير علم الاجتماع السياسي ليسعدني حقاً تقديم كتاب العولمة- ما لها وما عليها إلى المثقفين العرب لعلهم يجنون منه الفائدة المرجوة.

هوامش: مدخل تحليل لدراسة العولمة

(١) انظر وقارن مع :
Scott Lash, Global Modernization, London 1955, PP. 1-2.

(٢) روبرت أورنشتاين: عقل جديد لعالم جديد، منشورات المجمع الثقافي (ابو ظبي)، ١٩٩٤، ص ٦ وما يليها.

(٣) حول هذا الموقف النظري انظر الكتب التالية:
Ronald Robertson: Globalization, London 1992.
John Naisbitt: Global Paradox, New York 1994.
Alvin Toffler: Power Shift, New York (Bautam Books) 1990.
Graham Thompson: Globalization in Question, Cambridge, Polity Press 1996.

(٤) هانس بيتر مارتن وهارالدشومان: فخ العولمة ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٣٨)، الكويت ١٩٩٨.

عموما لقد وجدت العولمة اهتماماً بالغاً من الباحثين الأجانب والعرب. وأسوق هنا أهم الدراسات التي عالجت هذه الظاهرة بشكل جذري، وهي:

١- دراسة أعدّها الباحث البريطاني المعروف:
Ronald Robertson: Global Modernities, London 1995.

٢- دراسة قيّمة ونقدية وتحليلية أعدّها:
Paul Hirst: Globalization in Question, Polity Press, Cambridge, 1996.

٣- دراسة شاملة غلوبالية أعدّها:
James Anderson: A Global World,. The Open University, Oxford 1995.

٤- دراسة وصفيّة تحليلية ذات أبعاد تاريخية أعدّها:
Malcolm Water: Globalization, Routledge, London 1995.

٥- مجموعة مقالات أعدها بعض الباحثين العرب لصالح مجلة الفكر وشكلت أساساً لتوجهات هذا الكتاب ومنها:

أ- الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة - الواقع والأفاق، في: مجلة عالم الفكر، المجلد

(٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩(ص ٩ وما يليها) .

ب- عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في: مجلة عالم الفكر، مرجع سابق الذكر، ص (٣٩ وما يليها) .

ج- حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في: مجلة عالم الفكر، (مرجع سابق الذكر) ، ص ٩٥ وما يليها .

د- أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية – في: مجلة عالم الفكر، مرجع سابق الذكر، ص ١٢٣ وما يليها.

هـ- محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، في: مجلة عالم الفكر، مرجع سابق الذكر ، ص ١٤٧ وما يليها.

و- حسنين توفيق إبراهيم: العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، في: مجلة عالم الفكر، ص ١٨٥ وما يليها.

ز- حسام الخطيب: أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة؟ في: مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٢٢٧ وما يليها.

كما قمت بمطالعة وتقييم العشرات من البحوث باللغة الإنجليزية والألمانية تمهيداً لكتابة هذا المؤلف حول العولمة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

Simon Head: Das Ende der Mittel-Klasse, in: Die Zeit - Hamburg, W. Germany Datum (26.4. 1996).

Der Spiegel; Hamburg (1991-1999).

Koelner Zeitschrift Feur Soziologie, (Hefte 1990 - 1996).

وباللغة الإنجليزية أشير إلى :

Erlet Cater: Consuming Spaces, Global Tourism, in: John Allen and Chris Hamnett, (edts. A Shrinking World, London 1995). PP. 183-221.

Paul Ekins: A New World Order, Grassroots Movements for Global Change, Routledge, London 1992.

إضافة إلى مجموعة أخرى من المقالات والكتب القيّمة التي لولاها ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور. وأخصّ بالذكر:

- إسماعيل صبري عبدالله : الكوكبة ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبرالية، في المستقبل العربي، العدد ٢٢٢ (أغسطس ١٩٩٧) .
- حازم الببلاوي: مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والمتوقعة، في/: علي نصار (محرر)، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، منشورات دار الرازي، ط١، ١٩٩١، بيروت.
- محمد سليم: اتفاقيات الجات وأثارها على دول الخليج العربية، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٧.
- عبد الخالق عبدالله: العولمة ومحاولة دمج العالم، في: مجلة العربي، أغسطس ١٩٩٧، ملف: العولمة وصدام الحضارات، العدد (٨٥) ديسمبر ١٩٩٧.

(٥) للمزيد حول مدخل التساؤلات المتعددة طالع في:
James Anderson: A Global World,. The Open University, Oxford 1995.
Paul Kennedy: Globalization Trends, New York, 1994.

(٦) عبد الخالق عبدالله: العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. في: مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨) ، العدد (٢) ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩. منشورات المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب- الكويت، ص ٥٥. هنا يشير الكاتب إلى مصدره الأساسي وهو:
السيد يسين: في مفهوم العولمة، كتاب من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، (العرب والعولمة) ١٩٩٨ (ص ٢٣-٣٥).

(٧) عبد الخالق عبدالله: العولمة، مرجع سابق الذكر، ص ٥٦.
هنا يشير عبد الخالق عبدالله إلى كتاب إيمانويل فالرشتاين
السيد يسين: في مفهوم العولمة، كتاب من منشورات مركز دراسات
Emmanuel Wallerstein: Geopolitics and Geoculture, Cambridge University Press, Cambridge 1991.

(٨) عبد الخالق عبدالله، مرجع سابق الذكر، ص ٥٦.

(٩) أنظر: محمد عباس، الثقافة العربية وتحديات العولمة، في: مجلة شئون اجتماعية، الشارقة العدد (٦١) لسنة ١٩٩٩.

الباب الثاني

مفاهيم العولمة ومحتواها

١- مفهوم العولمة.

٢- العولمة: معطيات وحقائق سياسية.

٣- طبيعة العولمة ومضامينها الأساسية.

٤- منظومة العولمة وآلياتها.

الباب الثاني

مفاهيم العولمة ومحتواها

١- مفهوم العولمة

"العولمة" مصطلح ازداد استعماله شيوعا في السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون بريبة على أنه مجرد واجهة أخرى "للهيمنة الأمريكية". غير أن العولمة ستظل تَطْفُو أكثر وأكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع، مع أن العولمة ليست بالشيء الذي نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجوده. إنها "شيء" أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، فالعالم تحول إلى قرية واحدة.[١]

(١) المفهوم العام للعولمة:

ماذا يعني مفهوم "العولمة" من حيث هو؟

"العولمة" مشتقة من "عالم" التي يعرفها مختار الصحاح "بالخلق" وتجمع "عوالم" أو "العالمون" أصناف الخلق، والعاملين تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى. ومصطلح "العولمة" العربي هو ترجمة لكلمة (Globalization) الإنجليزية المشتقة من كلمة (Globe) التي يعرفها قاموس المورد (إنجليزي عربي ١٩٩٥) على أنها الكرة الأرضية.[٢] في علم السياسة يرى العلامة (McGrew) أن العالم مازال منظماً في دول ذات سيادة وأن الدولة أو الدولة القومية

(Nation - State) مازالت تمثل الوحدة السياسية والإدارة الجغرافية في أي مجتمع. ومع ذلك، أيضا، أن هناك تمدداً وتعميقاً وتوسعا في العملية السياسية يعطي للقرارات المتخذة في منطقة ما أثره في مناطق أخرى. على ذلك يرى (ماكرو) (MacGrew) أن "العولمة" تصف عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة. ويرى (ماكرو) أن هناك منظومة سياسية عالمية وعملية سياسية تختص بشبكة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة، لا بين الدول فحسب بل مع ممثلين آخرين.[٣] ويأخذ (ماكرو) بالتصنيف الذي يضع ثلاثة مستويات لهذه التفاعلات والعلاقات: ما بين الدول (العلاقات الدولية) وعبر الدول. والنوع الأول معروف حيث يمكن لأفعال دولة أن تؤثر على مصالح دولة أخرى. أما العلاقات عبر الوطنية فتصف تلك الشبكات أو المنظمات أو المجتمعات داخل الأقطار المختلفة. والظاهرة التي تميّز العلاقات عبر الوطنية هي تخطيها للحكومات القطرية في عملها مثل: حركة الخضر، الشركات العالمية، الاتحاد البرلمانية الدولية، الاتحادات المهنية الرياضية، الصليب الأحمر. العولمة إذن أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات، وهي أكثر من مجرد "دولية" فضلاً عن كونها خارج تَحَكُّمْ الدولة. كذلك العولمة ليست حالة ثابتة وإنما هي "عملية تَحَوّلْ شمولي وجذري. ويرى (ماكرو) أن هناك أكثر من عملية عولمة بل عمليات عدة: واحدة تختص بتنافس الدول الكبرى وثانية تختص بالإبداع والانتشار التقني، مع آثاره وجوانبه العسكرية والمدنية، وثالثة تختص بالإنتاج والتجارة ورابعة تتعلق بالتحديث والمجتمعات. تختص العولمة في مجال التحديث بالثقافة، وهي تهم علماء الاجتماع بالدرجة الأولى. إذ يتحدثون عن "الثقافة العالمية" (Global Culture) ومفهومها. وفي ذلك يقول عالم الاجتماع فيذرستون (Featherstone) إنه من الصعب الحديث عن ثقافة عالمية، لكنه يشير إلى أن هناك عمليات تَحَوُّل نحو التكامل والتشابه، من جهة، ونحو التشرذم

والتفكك الثقافي من جهة أخرى.(٤) ويقول عالم الاجتماع المعروف أبادوري (Appaduri): "إن أصحاب نظرية تَشَابُهْ الثقافات يتحدثون عن (الأمركة) (والسلعنة) (أي سيطرة الحياة الاستهلاكية)، لكن المشكلة الأساسية في التفاعل بين الثقافات عند الكثيرين هي الشدّ والجذب بين عمليتي "التجانس الثقافي" و"التنازع الثقافي". فالعديد من هؤلاء لا يخافون "الأمركة"، فهي بعيدة عنهم، بل يخافون من توغل وسيطرة ثقافات أقرب، كخوف الكوريين من أثر الثقافة اليابانية.(٥) هناك من يفهم العولمة ويحدّد مضمونها من الزاوية الاقتصادية، حيث يُقال أن النشاط الاقتصادي "يتعولم" وهذا يتجلى في نشاطات الشركات متعددة الجنسية.

(٢) المفهوم التاريخي للعولمة:

علماء التاريخ يقولون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة - بل إن بداياتها الأولى ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا وأفريقيا والأمريكيتّين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، الأمر الذي أدّى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم بالعولمة بعد ذلك. فالعولمة ما هي إلاّ "لفظ جديد لظاهرة قديمة- نشأت في دنيا أصبحت في حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية وقنوات التلفزيون الدولي".(٦) ويشير العلماء إلى عدد من الأحداث الرئيسية التي مهدّت للعولمة، وهي كما يلي:

١ = عام ١٨٦٦ (أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات).

٢ = عام ١٨٨٤ (إدخال نظام التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقاً لتوقيت غرينتش).

٣ = عام ١٨٩١ (أول نظام للاتصال التلفوني بين لندن وباريس).

٤ = عام ١٩٢٠ (أول إذاعة بالراديو من محطة (K.D.K.A.) الأمريكية).

٥ = عام ١٩٢٩ (أول نظام لانتقال الأموال عبر الحدود الدولية من دون ضرائب (لوكسمبورغ).

٦ = عام ١٩٢٩ (خطاب الملك جورج الخامس في افتتاح مؤتمر للبحرية البريطانية في لندن، الذي ربط بين ٢٤٢ محطة تابعة للبحرية الإنجليزية عبر ست قارات في آن واحد).

٧ = عام ١٩٤٩ (إدخال نظام العطلات المترابطة الذي شجّع السياحة العالمية على نطاق واسع).

٨ = عام ١٩٥٥ (أول مطعم لماكدونالز).

٩ = عام ١٩٥٧ (عصر القذائف البلاستيكية العابرة للقارات).

١٠ = عام ١٩٥٧ (إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي).

١١ = عام ١٩٦٢ (بدء أول اتصالات دولية بالأقمار الصناعية).

١٢ = عام ١٩٦٩ (أول طائرة نفاثة واسعة الحجم من طراز بوينغ ٧٢٧).

١٣ = عام ١٩٧١ (إنشاء أول نظام إلكتروني لأسعار صرف الأوراق المالية).

١٤ = عام ١٩٧٢ (أول مؤتمر دولي للتنمية البشرية).

١٥ = عام ١٩٧٤ (الحكومة الأمريكية تزيل القيود على أسعار صرف العملات الأجنبية).

١٦ = عام ١٩٧٦ (بدء أوّل بث مباشر بالأقمار الصناعية على الأطباق المقامة على سطوح المنازل).

١٧ = عام ١٩٧٧ (أول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية، والتي عملت على زيادة قدرة الاتصالات اللاسلكية).

١٨ = عام ١٩٧٧ (إتمام ربط كامل من الأنسجة البصرية حول العالم. الأمر الذي سهّل علمية استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة وغيرها.

إن تسارع تكنولوجيا الاتصال أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن السمة المميّزة للتاريخ المعاصر، وهذا لا يعني أن العولمة مصطلح مرادف "للأمركة" أو أنها ظهرت تحت تأثير أمة معينة أو فرضت وفقاً لمشيئة زعيم سياسي معين (على الرغم أن أحداً لا ينسى ما قاله الرئيس الأمريكي روزفلت في نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد قال هذا: "الآن يجب أمركة العالم")، ولكنها تحققت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عبر العقود الماضية قوى التطور والتغيير التي تنتمي إلى تراث البشرية بأكملها، وغدت كما لو كانت تياراً متدفقاً يسري في أوصال هذا العالم.(٧)

(٣) المفهوم السياسي للعولمة:

العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد على جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكفّ الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ بالتقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة. ويؤكد المفكر العربي المعروف محمد عابد الجابري على ذلك بقبوله: "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن،

وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن".[٨] وكما هو واضح من سرد للآراء، فإن العولمة من المنظور السياسي هي نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحلّ محل الدولة وتهيمن عليها. ألاّ أن اتجاهاً آخر ينادي به الاستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة والهيمنة، إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخي موضوعي لا نملك إلاّ الاستجابة لها، بينما الهيمنة (وهي أيديولوجيا العولمة) هي ما يجب أن نحاربه على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازين القوى السياسية والاقتصادية في العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل في ركابها... وهذه محاولة لإعادة نظام السيطرة القديم.[٩]

(٤) المفهوم الاقتصادي للعولمة

يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها. ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات، فقد تطورت العولمة اقتصادياً ومعلوماتياً، وأدى تعمق هذا التطور إلى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءاً من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور، وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، ولم لا والعولمة هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والاستيراد.[١٠]

(٥) المفهوم الثقافي للعولمة:

ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط (Uniformalisation) أو التوحيد (Unification) الثقافي للعالم، على حدّ التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للأعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت اجتماعاتها في مدينة ستكهولم عام ١٩٩٨.[١١] فقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال، كما أن التنميط أو التوحيد الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة، فمن البديهي أن يتكامل البناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي المعلوماتي، ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً وإعلامياً، حيث الإعلام هو أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الذيوع والانتشار.[١٢]

وعلى الجانب الآخر، يقف المعارضون لثقافة العولمة على اعتبار أنها تسعى إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، بما يشكل خطراً على خصوصياتها، وعلى المدى الطويل قد يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها، ومن هنا جاءت الدعوة إلى محاربتها والتصدي لها بإحياء الذاكرة التاريخية (لكل ما عاناه العالم من ويلات بسبب الاستعمار ونهب الثروات والحروب والتفرقة العنصرية) والتمسك بالمنهج العلمي في التفكير والتعامل مع الأشياء، وترقية مناهج التعليم، والتمسك بقيم الدين، وبيان حقيقة الدنيا وعدم الغلّو في التمسك بها. وبرز اتجاه ثالث نظر إلى القضية من زاوية التفاعل بين الثقافات، فرأى فيه صمام الأمان الذي يضمن للعولمة أن تتخلص من آثارها وجوانبها السلبية، ذلك أن التفاعل الإيجابي يرسخ قيماً ثقافية رئيسية مشتركة تجمع الثقافات في بوتقة واحدة، بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية تحترم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على الأصول والمنابع. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى فكرة الخصوصية الثقافية للثقافات الفرعية التي تتميّز بطابع خاص في

إطار الثقافة التي تنتمي إليها، فعلى سبيل المثال: إن الثقافة الأسيوية لها قواسمها المشتركة - إلاّ أن لها أيضاً خصوصياها التي تميّز الثقافة اليابانية، من الثقافة الصينيّة ومن الثقافة الكورية... وهكذا.(١٣) بينما يرى اتجاه رابع أنه ليس هناك ما يدل على أن اتجاهات العولمة تهدف بالضرورة إلى محو الهويات الثقافية المتعددة، لأن العولمة حتى تفرض نفسها ليست بحاجة إلى فرض نظام ثقافي معين على كل أنحاء العالم، كما أنه من المستحيل محو التعددية والخصوصية الثقافية، فالثقافات تنشأ وتتطور وتزداد فاعليّتها في مراحل المدّ التاريخي، وتذوي وتضعف في عهود الانحسار والتراجع، إلاّ أنها مع ذلك تبقى وتستمر وإن كانت تتغيّر مع الزمن. كما أن الإيحاء بأن ثقافة العولمة وكأنها حدث من أحداث الطبيعة التي لا قدرة لنا على ردّها أو الوقوف في وجهها، أي أنها نتيجة حتمية ليس بوسعنا إلاّ الإذعان لها، إنما هو ثرثرة ولفظ غير مبرر. فالعولمة لن تستطيع إلغاء تميّز الثقافات، لأن أي شعب له حضارة وثقافة وقيم خاصة به، يستطيع أن ينتقي من الثقافات الأخرى، أما الذي يأخذ ثقافة الآخر بقدرها، فليس عنده أصلاً ثقافة أو حضارة أو قيم.(١٤)

(٦) المفهوم الاجتماعي للعولمة:

بخصوص المحتوى الاجتماعي للعولمة، نلاحظ أن هناك شبه حرب ثأرية أعلنتها قوى العولمة ضد كل ما له رابطة أو علاقة بالعدالة الاجتماعية ورفاه الإنسانية في مجموعها. فعلى المستوى العالمي يبدو كأنه حرب أعلنها الشمال المتطور ضد الجنوب المتخلّف. وفي داخل كل مجتمع في الشمال وفي الجنوب يشبه حرب الأغنياء ضد الفقراء، وفي داخل مجموعة الأغنياء أنفسهم هناك أقلية مستبدّة بشؤون الباقي. فهو نظام اوليجارشي في خدمة الأقلية. لقد أدّت هذه الوضعية إلى مفارقة عجيبة. فعالم اليوم أغنى من عالم الأمس، ولكن معظم مجتمعاته ترزح تحت نير البؤس والاحتياج والفقر. حتى أن بلدان الشمال نفسها لا يمكن استثناءها من هذه الظاهرة. بل أن التقارير تشير إلى أن حوالي سدس

سكان الولايات المتحدة هم فقراء. وفرنسا تعاني من البطالة في صفوف شبابها. من هنا فإن الحرب التي شنّتها المؤسسات المالية للنظام العالمي الجديد (العولمة) ضد المكتسبات الاجتماعية لحركات التحرر الوطني والطبقات الكادحة هي أبلغ تعبير عن المحتوى الاجتماعي للعولمة. فمن زاوية المنظور التطوري لحركة التاريخ فإن هذا النظام يمثل ردّة حقيقية. فهو أدنى مستوى، من الزاوية الحضارية، من كل الأنظمة الدولية السابقة.(١٥)

إضافة إلى ما تقدم فقد برزت عدة تعريفات للعولمة، أسوق منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- "العولمة في جانبها المثالي دعوة إلى إشاعة الأمن والرخاء وإفساح المجال للتنافس وتعميم مشاريع النهضة والتنمية، وتدعو إلى تحسين أوضاع البشرية لمواجهة القضايا المشتركة كقضية المجاعة والفقر وقضايا حقوق الإنسان ومشكلات البيئة".(١٦)

٢- "العولمة هي القوى التي لا يمكن السيطرة عليها كالأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية وهي حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية....".(١٧)

٣- "العولمة ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في علمية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة... يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً...".(١٨)

٤- "العولمة ظاهرة اجتماعية - سياسية - اقتصادية تُلغي التمايز القومي إلغاءً تاماً".(١٩)

٥- "العولمة تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج... أي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعدما كانت محصورة كلياً في مجتمعات المركز ودوله...".(٢٠)

٦- "العولمة تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعددة الجنسيات".(٢١)

٧- "العولمة تعني التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال وانعدام القيم الإنسانية والأخلاقية وسيادة منطق الربح والازدهار الفردي والبقاء للأقوى من خلال تجارة السوق المعلوماتية والاستلاب الثقافي للشعوب والدول والقوميات".(٢٢)

٨- "العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، يكون الانتماء فيها للعالم كلّه عبر الحدود السياسية الدولية وتحدث فيها تحولات على مختلف الصعد تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان...".(٢٣)

٩- "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن... نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي إذابة الدولة الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي لشبكات الهيمنة العالمية. والعولمة تقوم على الخصخصة، أي نزع ملكية الأمة والدولة ونقلها للقطاع الخاص (داخلياً أو خارجياً).(٢٤)

١٠- "العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم بموجبه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، إنها نموذج القرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومشجعة تبادل المعلومات بلا قيود".[٢٥]

من التعريفات السابقة يتضح أن العولمة هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة. "فالعولمة عملية تاريخية موجهة من قوى الشمال الغني، تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تسويق نموذجها الحضاري في الاقتصاد من حيث آلية السوق وحرية التجارة، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية وحرية الإنسان".[٢٦]

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة تَصِفْ مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب الأرضي أو التي تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة بها بعد مكاني، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة. والعولمة من ناحية أخرى تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العالمي. وهكذا فبالإضافة إلى بعد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف "بُعد" تعمق العمليات الكونية.[٢٧] هناك إجماع بين المراقبين للحياة الاجتماعية الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد. ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التكنولوجي وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث.[٢٨] يرى عالم الاجتماع جيمس روزناو أن مفهوم العولمة شمولي بحيث يشمل مظاهر الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا إلى

جانب مظاهر "إعادة تنظيم الإنتاج"، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمقيمة".[٢٩] ويتساءل روزناو عن ماهية وأسباب هذه الظاهرة، وما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل تنطلق العولمة من مصدر واحد أو عدة مصادر؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟ وفي رأي روزناو فإن عملية انتشار العولمة تتم من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة:

١- من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.
٢- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.
٣- من خلال المنافسة والمحاكاة.
٤- من خلال تماثل المؤسسات.

غير أن ذلك لا يعني أن علمية العولمة تسير على النطاق القومي بغير مقاومة. فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية. فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود. العولمة إذن تعني توسيع الحدود، في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود، وفي المجال الثقافي والاجتماعي، العولمة تعني انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.[٣٠] يقول حسن عباس زكي أن التعريف الحقيقي للعولمة هو... "التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسلوكية بصرف النظر عن الحدود السياسية للدولة وذلك عن طريق ابتداع مؤسسات وشركات وبنوك عابرة للقارات تمكن الغرب من تحقيق ذلك".[٣١]

هوامش: مفهوم العولمة

(١) أحمد عبد الرحمن: العولمة، المفهوم- المظاهر والمسببات، في: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، العدد ١، الكويت، ربيع ١٩٩٨، ص ٥١.

اعتمد الباحث في عرضه الشيق على كتاب:

- Mcluhan, M.: Understanding Media, London. 1968 (1993 - New Edition).

(٢) انظر تحت كلمة عولمة في:

قاموس المورد (إنجليزي – عربي) بيروت ١٩٩٥.

(٣) انظر:

- MacGrew, A.: Conceptualizing Global Politics (PP. 1-28) in: MacGrew, A.: Global Politics, Globalization and the Nation - State, Polity Press, Cambridge 1992.

وذلك على ذمة/ أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤) انظر:

- Featherstone, M.: Global Culture (PP. 1-14) in: Featherstone: Global Culture, Nationalism, Globalization and Modernity, Sage Publication, London. 1990.

(٥) انظر:

- Appaduri, A.: Disjuncture and Differences in the Global Cultural Economy (PP. 295-310), in: M. Featherstone (edt.) Global Culture, op. cit.

(٦) الفريد فرج: "العولمة في مرآة الثقافة العربية"، في: صحيفة الأهرام، القاهرة ١٥/١٠/١٩٩٨.

(٧) كمال عبد الغني مرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، منشورات دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٩٠ وما يليها.

(٨) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر: العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح – الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدينة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧ ص ١٤٧.

(٩) مجدي عبد الحافظ: العولمة، هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في: إسماعيل صبري عبدالله، مرجع سابق الذكر، ص ٣٠ وما يليها.

(١٠) أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر.

(١١) أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، في: ورقة عمل قُدمّت إلى المؤتمر الأول للاتحاد العربي للمستهلك المنعقد تحت عنوان "المستهلك العربي في ظل العولمة" أبو ظبي ٢٦-٢٧ فبراير ٢٠٠٠، وقد نشرت الورقة في مجلة المستقبل العربي الصادرة في بيروت في أواخر ٢٠٠٠.

ملاحظة: تم اعتماد مفاهيم العولمة من المقال المذكور هنا.

(١٢) أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر، ص ٧٤.

(١٣) أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر، ص ٧٥.

(١٤) أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر، ص ٧٥.

(١٥) للمزيد طالع في:

ستيفان بيرنارد: كيف ينتقل العالم من دنيا الأمس إلى دنيا جديدة، في: لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) مارس ١٩٩٠.

(١٦) عن:

عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "العرب والعولمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠/ديسمبر/ ١٩٩٧.

(١٧) انظر:

نايف علي عبيد: العولمة والعرب، منشور في مجلد "قضايا اجتماعية معاصرة، جامعة الإمارات، ص ٢٨.

(١٨) برهان غليون: العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة منشورة / المجمع الثقافي - أبو ظبي بتاريخ ١٠/إبريل، ١٩٩٧.

(١٩) للمزيد انظر:

- Philip Gummett: Globalization and Public Policy, Brookfield 1966.

(٢٠) موسى الضرير: العولمة، مفهومها – بعض الملامح، في: مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، العدد (٥٨) سوريا /دمشق ١٩٩٨، ص ٧.

(٢١) محمد الأطرش: العرب والعولمة، في مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٩) بيروت مارس ١٩٩٨، ص ١٠١.

(٢٢) عبد الله أبو راشد: العولمة، إشكالية المصطلح وولادته في الأدبيات المعاصرة، في: مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، العدد (٥٨) دمشق ١٩٩٨، ص ٢٢.

وانظر كذلك تعريف مشابها في:

أحمد عبد الرحمن أحمد: العولمة، المفهوم والمظاهر، في مَجَلّةْ العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٦) العدد (١)، الكويت ربيع ١٩٩٨، ص ٥٣.

(٢٣) أحمد صدقي الدجاني: تأملات في العولمة والهوية، نحو تعاون حضاري في عصر العولمة، في: مجلة المنتدى، العدد (١٤٤)، لعام ١٩٩٧، ص ١٤.

(٢٤) محمد عابد الجابري: المثقفون العرب والعولمة، في: جريدة الخليج الثقافي، العدد ٦٩٢٨، لعام ١٩٩٨، ص ١.

(٢٥) لماذا نخاف العولمة ؟ جريدة الاتحاد، العدد (٨٣٧٥) لسنة ١٩٩٨، ص ٢٧.

(٢٦) انظر:

أحمد حجازي: العولمة وآليات تهميش البنى التقليدية، كتاب الرافد، العدد (٥) ط١، ١٩٩٦، ص ١٢.

ولمزيد من التفاصيل حول مفاهيم العولمة طالع في:

- Cleveland. H., Birth of A new world, An Open Moment for International Leadership, Jossey Buss Publishers,) San Francisco, 1993.

(٢٧) قارن مع

جريدة الخليج الثقافي: الهيمنة على الشعوب، العدد رقم (٦٩٣٨)، بتاريخ ١٨ /مايو/١٩٩٨، ص ٣٥.

(٢٨) قارن مع:

- Anthony, G. McGraw and Paul G. Lewis: Global Politics, Globalization and the Motion- State, Cambridge Polity Press, Blackwell Publishers, 1992, PP,. 1-30.

(٢٩) جيمس روزناو: ديناميكية العولمة، نحو صياغة علمية، قراءات استراتيجية، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧.

(٣٠) جيمس روزناو: مرجع سابق الذكر.

(٣١) حسن عباس زكي: العولمة، ورقة عمل قُدّمت في المؤتمر الإسلامي العالمي واشنطن ١٦/٩/١٩٩٨.

٢- العولمة: معطيات وحقائق سياسية

لا يزال مفهوم العولمة غامضاً بالنسبة للكثيرين على الرغم مما كتب عنه، لكنه واضح كل الوضوح بالنسبة لتلك القوى التي تمارس من خلالها"عولمة المجتمعات الأرضية".(١) ومن الطبيعي أن يختلف الناس في فهمه وتحليل أبعاده، باختلاف رؤاهم من جهة، وبمدى إطلاعهم على خفايا الظاهرة ووقائعها من جهة أخرى، ونحن نعلم أنها سريعة التطور، متعددة الجوانب، تحرك خيوطها في مجالات عديدة أيادي خفيّة يتجاوز نفوذها نفوذ الدول، والمنظمات الدولية الرسمية.(٢) وكي ندرك ما ستفاجئنا به العولمة غداً فلا مناص من الوقوف قليلاً عند المفهوم، كما يُنّظر له المبشّرون به في عقر داره، معتبرينه حتمية تاريخية، ولكن أحدث الدراسات تثبت أنه من صنع قوى عالمية ذات نظرة مستقبلية عرفت كيف تستغل ظروفاً دولية معينة لتفرض نظرتها إلى مستقبل"معولم". ومن يتأخر عن الولوج إلى بوابته الكبرى المحكمة الحراسة من طرف سلطة كونية جديدة تملي شروطها على جميع الأصقاع عبر قنوات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية يُهَمّشْ، ويتجاوزه القطار.

إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الإلكترونية جعل الظاهرة تبدو فيما تفرزه يومياً من نتائج إيجابية وسلبية، وكأنها قضاء وقدر، فلا مناص - إذن - من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تُدَشّنْ مرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ولا يوجد أي خيار آخر أمام الشعوب بعد أن انهارت السدود، واختفت الحدود، ومن يقف متردداً أمام بوابة العولمة يُلفظ لفظ النواة. وأبادر هنا إلى التأكيد بأن العولمة ظاهرة إيجابية لأنها واقع فرض نفسه بكفاءة، وهي خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري رغم جوانبها السلبية التي تبدو في ثنايا هذا الكتاب الذي أضعه أمام القارئ العربي حتى لا تبقى الأمور معلقة في الهواء. فأنا أدرك بأن الشعوب المستضعفة تعاني الآن وسوف تعاني مستقبلاً من تبعات العولمة. وكتابي هذا يمهّد

الطريق أمام الأجيال لكي تدخل في "اللعبة" وتبقى في "السباق"، ومن يستنكف فإنه يعيش على هامش الأحداث وينتهي به المطاف إلى مزبلة التاريخ.

يُخطئ بعض الناس حين يحصرون العولمة في مجالات الاقتصاد والإعلام... إنها ظاهرة أشّد تعقيداً مما يتصور هذا البعض. فالعولمة وليدةَ الحداثة... وليدة حركة ليبرالية وأيديولوجية توسعية ذكية.(٣) وقد يبدو لأوّل وهلة أن العولمة ظاهرة منطقية متسقة تتكامل فيها الجوانب المختلفة. ولكن إمعان النظر فيما تفرزه من قضايا متنوعة، ومعقدّة، يجعلنا نلمس التناقضات الحادة، فإلى جانب دينامية الانصهار والتكامل والاتحاد وسقوط الجدران وانهيار الحدود قربت المسافات والتحمت الشعوب على اختلاف ألوانها ولغاتها وثقافاتها وساعدت وسائل الاتصال الحديثة على التعريف بحضارة أمم كانت مجهولة، أو تكاد، فأسهم كل ذلك في القضاء على أيديولوجية التفوق الفاشستي الشوفيني لعنصر على آخر، وهي الأيديولوجية التي بَرَّرَت بها الرأسمالية الكلاسيكية في مرحلتها الإمبريالية سياسة استعمار الشعوب تحت شعار "رسالة التمدين".(٤) ويجد الملاحظ جوانب أخرى تتزامن مع هذه السمة الأساسية الإيجابية من سمات القرية الكونية الجديدة، وأعني بروز ظاهرة التفكك والتشظي والحروب الأهلية ذات الطابع العرقي أو الطائفي، ومع تصاعد قوى اليمين المتطرف في المجتمعات الغربية ومع انتشار العنف والإرهاب الدولي وعصابات المافيا العابرة للحدود والقارات، يكفي أن نذكر هنا الرقم المخيف التالي: "ففي ولاية كاليفورنيا – التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية – بلغ الإنفاق على السجون ما يساوي المجموع الكلّي لميزانية التعليم. وهناك ٢٨ مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة".(٥) إن هذه البوادر قد جعلت بعض الدارسين يتوقعون عودة الصراعات السياسية

والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العشرينات، وقد مهّدت لوصول الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، وأدت في نهاية المطاف إلى كارثة الحرب العالمية الثانية. هذا وينطلق هذا التنبؤ من تحليل معطيات الواقع الحاضر في المجتمعات الأوروبية بصفة خاصة، فقد نسف الوضع الاقتصادي المتأزم - وبخاصة تفاقم البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الوسطى، وتمزّق النسيج الاجتماعي - أسس دولة الرفاه، وعوامل التوحّد والانصهار.

يمثل هذا الوضع تربة خصبة لتنامي قوى اليمين المتطرف، باحثاً عن كبش فداء يحمّله نتائج ضمور الطبقة الوسطى إما داخل الحدود بتوجيه أصابع الاتهام إلى الجاليات الأجنبية المنحدرة من أصول أسيوية وإفريقية، وفي طليعتها بطبيعة الحال الجاليات الإسلامية، أو خارج الحدود بنشر الخوف من خطر وهمي. وهذا ما يفعله النازيون الجدد في النمسا وألمانيا وفرنسا، حيث يصبّون جام حقدهم الأسود على المسلمين والعرب الذين يعملون في البلدان الأوروبية.

يُعَدُّ هذا الوضع الجديد من أبرز مفارقات العولمة، فقد أزالت الحدود وطوت المسافات ونشرت عبر وسائل الاتصال قيماً إنسانية جديدة مثل التسامح والذود عن حقوق الإنسان أينما كان، والاعتراف بهوية الآخر وثقافته من جهة، وأحيت من جهة أخرى كره الآخر، ورفضه والمناداة بعزله في أحياء المنبوذين والمهمشين، أو طرده، وإن كان من أبناء الجيل الثاني أو الثالث، أي أنّهُمْ قد ولدوا فوق الأرض الأوروبية، وحذقوا لغة القوم، واستوعبوا حضارتهم وعاداتهم، وأصبحت لا تربطهم بالمنحدر الأصلي إلاّ مظاهر باهتة، لكن مشكلتهم أن بشرتهم لم تتغيّر، وتذكّر بشعوب أهل الجنوب الذين لا يمكن أن ينصهروا البتّة في مجتمعات أهل الشمال حسب أيديولوجية "التفوق العرقي" التي تتبناها قوى اليمين المتطرف واضعة أفكار ادولف هتلر وبنيتو موسوليني فوق أي اعتبار. وهكذا تحوّل الشعور بالعزلة داخل الدار، والعجز عن التأقلم مع

الأوضاع المعولمة إلى عداء نحو "الآخر" والمطالبة بعزله وإبقائه بعيداً. وما إجراءات إغلاق حدود دول الاتحاد الأوروبي في وجه القادمين من الجنوب إلاّ مظهر من مظاهر التعبير عن هذا الشعور. وأوّد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدراسات الجديدة عن صورة الإسلام في الغرب اليوم قد أكدت أن هذه الصورة متأثرة إلى حدّ بعيد بصورة الإسلام لدى المسيحيين في العصر الوسيط وبعقلية الحروب الصليبية، وجاءت المشاهد المرعبة التي تنقلها البرامج التلفزيونية الأوروبية والأمريكية أو تفبركها بطريقة خبيثة حول ما يجري في العالم الإسلامي، لتغذي الصورة السلبية عن العرب والمسلمين، وتطلق المارد من قمقمه، فحصل الخلط واللبس. وما يلفت النظر في ظاهرة العولمة تزامن التنظير للسوق الكونية الموحدة، ولأهمية رأس المال، ولعصر الصورة الخارقة الجدران، والعابرة الحدود مع التنظير لضرورة استعداد الغرب لنوع جديد من الصراع ضد الإسلام وأهله خاصة وأن العدو السابق"المعسكر الشيوعي" انهار تماما في عام ١٩٩٠ بعد عملية "الغَلاسنُوست" التي قام بها غورباتشوف في روسيا.

وقد زاد الطين بلّةً قيام الباحث صاموئيل هانتينغتون بتأليف كتاب "صراع الحضارات" في عام ١٩٩٣ حيث تنبأ بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد صراعاً مريراً بين الغرب والإسلام للسيادة على الكرة الأرضية. وقد أدعى هانتينغتون أن تعايش الغرب مع الإسلام من سابع المستحيلات، كما أشار إلى أن حلف الأطلسي بدأ يخطط لمواجهة التهديد القادم من جنوب أوروبا (المحيط الإسلامي)، خاصة وأن سقوط الشيوعية يسهّل عليه التفرغ لمقارعة الإسلام والمسلمين. وقد بدا هذا الموقف واضحاً في سياسة حلف الأطلسي في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو وكذلك في مقدونيا، حين منع الحلف الجحافل الإسلامية المنتصرة من إلحاق الهزيمة النكراء بالصرب الصليبيين، وضغط باتجاه عقد اتفاقيات "سلام" انتهت بشعار "لا غالب ولا مغلوب" وخرج المسلمون من هذه الملاحم بلا نتيجة.[٦] وشاهدنا حلف الأطلس يشّن الحرب الإجرامية

ضد دولة أفغانستان الإسلامية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بحجّة تعاظم "الإرهاب الإسلامي"، وذلك في أكتوبر ٢٠٠١ ميلادية. فهذه الحرب الظالمة جاءت بمثابة تجسيد لمبدأ العولمة الذي يمنع شعوب العالم من الخروج على الطاعة "للأونكل سام".

من المعروف أن حلف الأطلسي بدأ يتساءل عن دوره الجديد غداة سقوط المعسكر الاشتراكي الشرقي، وتصفية حلف وارسو، وبدأ التنظير لعدو جديد قد يطّل برأسه من الجنوب. ثم جاءت أزمة كوسوفو لتؤكد الأبعاد الجديدة لدور الحلف، ولتسمح له بوضع استراتيجية تهدف أساساً إلى مواجهة خطرين: الخطر القادم من بلدان شرق أوروبا، وقد زعزعتها الأزمة الاقتصادية، واشتعلت فيها نيران القوميات الشوفينيّة، والحروب الاثنيّة والخطر القادم من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، هذا الخطر الذي تلمحه القيادة الاستراتيجية للحلف في شطط نسبة النمو الديموغرافي، وفي وضع اقتصادي متأزم قد يفجّر هزات اجتماعية مفاجئة، وتلمحه بالخصوص فيما يسمى "ظاهرة الإسلام السياسي المتطرف".(٧) فلا غرابة – إذن – أن يشمل الحوار الأوروبي – المتوسطي الجوانب الأمنية الاستراتيجية، وبخاصة التعاون مع الحلف الأطلسي، وكأنه أصبح يمثل الوجه العسكري للعولمة، وهو بعد أصبح واضحاً بعد حرب الحلف ضد يوغوسلافيا منذ ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠. فقد تعددت أوجه العدو، ولم يعد وجهاً واحداً تمثّلَ أثناء الحرب الباردة في الخطر الشيوعي، فهو اليوم الحروب المحلية، ومحاربة النظم الديكتاتورية ذات الأهداف التوسعية، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، ويبقى – دون ريب – الوجه البارز للعدو الجديد... "الحركات الأصولية المتطرفة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط" في هذا السياق كتب الخبير الأمريكي في شؤون العالم الثالث روبرت كابلان (R.Kaplan) يقول: "وبما أن ٩٥% من الزيادة السكانية تتركز في أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستندلع حروب أم لا، إنما

صار يدور طول طبيعة هذه الحروب، وحول من سيحارب من؟ فمن بين الاثنتين والعشرين دولة عربية ينخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، وهذا في وقت يتوقع فيه المرء أن يتضاعف حجم السكان في بعض هذه الدول في العشرين سنة القادمة... في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدّة للمنازلة والنضال".(٨) وهكذا يسود الغرب منذ نهايات القرن العشرين أن المعركة الكبرى ستكون حتماً مع الإسلام وأهله، وسوف تكون معركة فاصلة في التاريخ في إطار "صدام الحضارات".(٩)

إذن لا يمكن القول أن العولمة تعني خلق عالم بلا حروب، فصدام الحضارات تعبير جميل عن الحرب القادمة، بل هي حرب لم تتوقف لحظة واحدة، فالواضح أن أي تهديد لمصالح الولايات المتحدة تجيب عليه الحكومة الأمريكية بإطلاق الصواريخ وإطلاق كلاب الحرب من عقالها. فمن يحاول حماية ثروته القومية يُعاقب بقسوة حتى يرتدع. ليس صحيحاً إذن أن العولمة في حقيقتها تقوم على كون"الرأسمال لا وطن له". ذلك أن الرأسمال له في جميع الأحوال "وطن". قد لا يكون وطناً من أرض وجبال وحدود، ولكنه في جميع الأحوال محدود بحدود "المصالح القومية" حتى لو كان الأمر يتعلّق بـــ "الشركات متعددة الجنسية". ذلك لأن هذه الشركات إذا كانت تنتشر في العالم على صعيد التسويق والإنتاج فهي تحتفظ "بالوطن" الأصل كمركز للقرار، وبالتالي كمرجعية قومية. ومن هنا يمكن القول ليست هناك مصالح جماعية خارج المصالح القومية، تعددت جنسية الشركات أم لم تتعدد. والمصالح القومية للدول الكبرى تتسع اليوم، بفضل سرعة الاتصال وسهولته، لتعّم كوكبنا الأرضي من أقصاه إلى أقصاه. وقد لا تكون "المصالح القومية" اليوم "قومية" بالمعنى القديم (الكلاسيكي) للكلمة، ولكنها في جميع الأحوال مصالح فئات

معينة تستعمل الاقتصاد ووسائل الإعلام للضغط على أصحاب القرار، بعد أن تكون قد لعبت دوراً رئيسياً في حملهم، حين الحملات الانتخابية، إلى مراكز القرار، أعني المراكز التي تصنع القرار وتُنَفِّذَهُ باسم "الأمة" أو "المصالح القومية". ورغم ذلك هناك من يبشّر بأن العولمة تتطلع إلى تجاوز الحدود القومية والتعامل مع فضاء خارجي لا يعترف بالحدود، فضاء الكوكب الأرضي، فضاء الرأسمال الذي يقال عنه أنه "لا وطن له". ولكن العولمة بمسعاها هذا تخلق حدوداً جديدة، حدوداً تفصل داخل الدول الكبرى نفسها بين السكان "الأصليين" والسكان "الطارئين".

في عصر الاستعمار، في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت الهجرة مباحة - ومفروضة بالقوة حتى - وفي الاتجاهين معاً: من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال: يهاجر المستعمرون من أوروبا (الشمال) إلى المستعمرات (الجنوب) حيث يَحْتَلّونْ الأرضي بالقوة ويقيمون اقتصادهم وسيطرتهم السياسية بالقوة كذلك. ويُهجّرون بالقوة وبالإغراء أبناء المستعمرات ليعملوا في الجيوش الأوروبية كمجندين في "اللفيف الأجنبي"، تأكلهم الحروب الأوروبية - العالمية، أو ليشتغلوا في المناجم والطرقات والمصانع لتشييد عظمة "الشمال" وتعويض ما قوضتّه الحرب. أما اليوم، في عصر العولمة، فالهجرة من الجنوب إلى الشمالُ تقام دونها الحواجز والموانع. أما الذين هم هناك من أبناء الجنوب سواء من المتسربين الجدد أو من الجيل الثاني والثالث فهم يعيشون وضعية المهاجر الذي فرضت عليه الغربة. قد تكون له جنسية البلد الأوروبي الذي يعيش فيه عضواً منتجاً وأيضاً مستهلكاً، ومع ذلك فهو يُعامل معاملة الغريب الذي يقع مكانه خارج الحدود، ليس الحدود الجغرافية فحسب، بل الحدود الحضارية كذلك. هناك إذن في الغرب نفسه نلاحظ وجود ردود أفعال ضد العولمة باسم الهوية والدفاع عنها، كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا

وألمانيا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالبحث عن الهوية والعمل على إخصابها مستّمر، ليس على صورة رد فعل ضد العولمة وحسب، بل أيضا على صورة تأسيس الهوية وطلب الخصوصية من طرف دعاة العولمة أنفسهم. والنتيجة الأساسية التي تفرض نفسها هنا هي التالية: إن التعارض بين العولمة ومسألة الهوية ظاهرة يعيشها الغرب نفسه، موطن العولمة ومصدرها. وبالتالي فمن الخطأ الجسيم النظر إلى هذا التعارض على أنه، فقط، تعارض بين الغرب / "الشمال" بوصفه مصدر العولمة المستفيد منها، وبين بقية العالم / "الجنوب" بوصفه المدافع عن الهوية والخصوصية ضد العولمة واجتياحاتها.

للعولمة تجليات متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية. التجليات الاقتصادية تظهر أساساً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعمق المبادلات التجارية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وتثار بالنسبة إلى التجليات الاقتصادية للعولمة "مشكلة أزمة الدولة القومية". وتأثير العولمة في مفهوم وتطبيقات "فكرة السيادة الوطنية". وهناك تجليات سياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية، والنـــزوع إلى الديموقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان. وهناك أيضاً تجليات ثقافية للعولمة تتجسّد في الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب، وهذا قد يتطلب التعرضّ للخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة. وهناك أيضاً تجليات اتصالية تتمثل في نشاطات الفضائيات وشبكات الإنترنت.(١٠)

هوامش: العولمة معطيات وحقائق سياسية

(١) راجع:

بول كيندي: القوى العظمى، ترجمة عبد الوهاب علوب، منشورات مركز ابن خلدون - دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣.

(٢) انظر ني هذا الصدد:

هانز بيرمارتن - هار الدشومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة "عالم المعرفة" العدد (٢٣٨)، أكتوبر ١٩٩٨.

(٣) قارن مع:

الحبيب الجنحاني: المستقبل العربي أمام التحدي، في "مجلة الزمان"، صادرة باللغة العربية، لندن ٣-٤ / ١٩٩٩.

(٤) قارن بعض الباحثين العرب بين ظاهرة العولمة اليوم وظواهر تاريخية قديمة، فتحدثوا عن عولمة يونانية، وعولمة رومانية، وعولمة عربية - إسلامية. وعولمة عثمانية - إسلامية. للمزيد انظر:

العرب والعولمة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ١٠ وما يليها.

(٥) أنظر:

هانس بيرمارتن: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة "عالم المعرفة" العدد (٢٣٨)، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨.

(٦) قارن مع ما ذكرته مجلة لوموند دبلوماتيك:

Le Monde Diplomatique, May 1999. (Paris)

وذلك على ذمة: الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، في: مجلة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، الكويت، ص ص٢٠-٢١.

(٧) تعبير استعملته صحيفة فرانكفورتر الغماينة الألمانية:

- Frankfurter Algemeine, 2,. Oct. 1998, Frankfurt / Germany. P. 14.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر الكتاب باللغة الألمانية:

- Robert D. Kaplan: Die Kommende Anarchie, in: Letter-Magazin, Berlin 1996.

(٩) هي النظرية التي أطلقها الباحث الأمريكي صاموئيل هنتنغتون في كتابه الذي يحمل نفس العنوان. (من ملاحظات مؤلف الكتاب).

(١٠) انظر:

السيد يسين: الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، منشورات المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٥.

٣- طبيعة العولمة ومضامينها الأساسية

تعتبر العولمة من الناحية الموضوعية مرحلة متقدمة ومتميّزة من مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، إذ أن لها امتداد في تاريخ الرأسمالية منذ نشوئها وتطورها والتحولات التي شهدتها في القرن التاسع عشر وبخاصة في النصف الثاني منه وأوائل القرن العشرين. وهي نتاج الثورات الصناعية المتتالية والتحولات البنيوية العميقة التي كانت تجري في رحم الرأسمالية الإمبريالية، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية العقد السابع من القرن العشرين، والتي اتخذت مساراً أكثر وضوحاً وتميّزاً مع انهيار نظام الحكم الاستعماري والبدء بممارسة أشكال جديدة للهيمنة والاستغلال الرأسماليين على اقتصاديات وشعوب بلدان القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من أوروبا. ثم تسارعت هذه العملية في أعقاب انهيار بلدان "المنظومة الاشتراكية" وتفكك الاتحاد السوفياتي وغياب مجلس التعاضد الاقتصادي. وعملية العولمة مستمرة، إذْ ما تزال في بدايات الطريق. وتشمل العولمة جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج أو العملية الاقتصادية بمجملها، كما أنها لصيقة بالمجتمعات الرأسمالية والمدنية المتقدمة، ولكن وقائع دورها وفعلها وتأثيرها ونتائجها أو عواقبها لا تقتصر على تلك المجتمعات فحسب، بل تمتد سلباً أو إيجاباً، إلى بقية بلدان وشعوب العالم.(١) ويمكن فيما يلي تشخيص عدد من الخصائص الأساسية التي تميّز هذه العملية: تقترن العولمة بثورة مستمرة في مستوى تطور القوى المنتجة في الجزء الأكثر تقدماً من العالم الرأسمالي وبتعاظم الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة. واستمرار امتلاك الرأسمالية القدرة على توفير التناغم النسبي المطلوب بينها وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويسمح لها هذا التطور والمنافسة بتثوير القوى المنتجة وتغيير بنية الإنتاج والخدمات وإنتاجية العمل وعلى استخدامها الواسع للمنجزات الحديثة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسية والإعلامية والبيئيّة

والعسكرية، وفي المواصلات والاتصالات المعلوماتية الدولية، إضافة إلى غزو الفضاء الكوني والبحث فيه وتقريب آجال استثماره الفعلي، وكذلك في البنيات الإنتاجية وأشكال التنظيم والإدارة العلمية الجديدة لمختلف مراحل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية وتنامي دور ومكانة ووظائف الشركات المتعددة الجنسية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وتقترن العولمة بثورة في المكونات الثلاثة لما يُسمّى بالتقارب التكنولوجي (Convergence)، أي بين الحوسبة الحديثة (الكومبيوتر) والاتصالات والوسائط المعلوماتية (الإلكترونيات) الأكثر حداثة التي تشكل مجتمعة المسار الجديد في البنية الصناعية الحديثة التي تتطلب المزيد من التوظيفات الرأسمالية، والتي خصصتها المراكز الصناعية الثلاثة لها فعلاً حتى عام (٢٠١٥) ميلادي.[٢] وستظهر التغييرات العميقة لهذين الاتجاهين في العولمة على نمط تفكير وأساليب وأدوات عمل وحياة ونشاط الإنسان في مختلف المجالات، بما فيها الثقافة والبيئة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية. وهي تمارس دورها منذ نهايات القرن العشرين في تغيير الكثير من قيم وأخلاقيات وتقاليد وعادات وسلوك الفرد والمجتمع لا على صعيد العالم الرأسمالي المتقدم فحسب، بل ستمتد لتشمل بلدان وشعوب العالم الأخرى تدريجياً. وستواجه كثرة من الأفكار القديمة الراسخة حتى الآن مثل إشكاليات الهوية والعنصرية والأحكام المسبقة إزاء الآخر والحنين للماضي في الحاضر اهتزازاً شديداً ورفضاً واسعاً باعتبارها جزءاً من ماضي لا يمكن أن يعود. ومن الجدير بالإشارة إلى أن العالم سوف لن تكون له في القريب المتطور ثقافة عالمية واحدة، ولكن ستدفع التقنيات الحديثة إلى مزيد من التقارب والتفاعل بين الثقافات، وفي هذا انتصار للبشرية وليس في ذلك أي خطر على أي من الثقافات، إذ ستبقى لكل ثقافة ملموسيّتها على أرض الواقع. ولكن مثل هذه الاتجاهات تهدد بالانغلاق الثقافي والأثني أو العنصري أو الديني على خلاف ما كانت عليه من تفتح نسبي في السابق. وهذا ما يخيف البعض من القوى المشدودة بحنين مُشَوّه إلى الماضي

ويُخشى أي تبادل وتفاعل بين الثقافات، في حين يشهد العالم كلّه عدم وجود ثقافة نقية خالصة دون تأثير وأخذ وعطاء مع الثقافات الأخرى في مختلف أرجاء المعمورة. وسيساهم عصر العولمة، عصر ثورة "الأنفوميديا"، في فتح أبواب جديدة أمام شعوب وبلدان العالم الثالث لاستقبال رياح التغيير الحضاري الجديدة، ولكن مقدار الاستفادة منها سيكون متفاوتاً بالارتباط مع مدى قدرة تلك البلدان في مستويات تطورها الراهنة على تقبل الجديد القادم ومدى انفتاحها عليه. ومن هنا يمكن أن تتقلص فجوة التطور بين بعض البلدان أو تتسع بالنسبة لعدد آخر منها مع الدول الرأسمالية المتقدمة في مراكزها الثلاثة. إن الثورة المعاصرة ستجد طريقها إلى جميع أرجاء العالم ويمكن أن تصل إلى كل الناس دون قيود أو حدود، فهي لا تحتاج إلى جواز سفر أو سمة دخول. وفي هذا تكمن قوتها أيضاً، وتثير في الوقت نفسه مخاوف غير قليلة.(٣) ولكن عملية العولمة الموضوعية التي جرت الإشارة إليها آنفاً تتداخل مع السياسات الليبرالية الجديدة التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة في ظل العولمة إزاء العالم كله. ومن هنا تأتي المخاوف بشأنها. إذ أنها قادرة، بسبب قدراتها الاقتصادية والعسكرية وموازين القوى الدولية على فرضها على الآخرين، فتثير الكثير من الإشكاليات لبلدانها، ولكن بشكل خاص لبلدان العالم الثالث. فسياسات العولمة الجارية تدعو بصراحة إلى:

أ- ممارسة التدخل الفظ لفرض "الحرية التامة"، وهي من جانب واحد، أما انتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري وإلغاء القيود الجمركية وتحقيق الإصلاح والتكيف في اقتصاديات البلدان المختلفة مع بنية واقتصاديات الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية على بقية بلدان العالم دون الأخذ بالاعتبار ظروف تلك البلدان ومشكلاتها. ولكنها تقف في الوقت نفسه ضد انتقال وهجرة الأيدي العاملة (عدا هجرة الأدمغة التي تشجعها) وتقيم الحواجز إزاء العالم النامي لهذا الغرض. وهي تسعى إلى تغيير وظيفة الدولة وجعله بمجرد جهاز إداري مهمته تنظيم وجبي الضرائب وتأمين توزيعها لصالح تنمية مشاريع القطاع

الخاص وتأمين مستلزمات نشاط هذا القطاع وضمان أرباحه. كما تبقي لها دورها العسكري والأمني واحتكار ممارسة القوة والعنف أو القمع لضمان الأمن والاستقرار وكذلك مستلزمات استمرار تطور الرأسمالية وبقاء الحياة العامة هادئة دون تهديد للنظام الرأسمالي، أي دون أن تعصف بها التناقضات والصراعات الاجتماعية والسياسية. وهي في هذا تتجاوز حتى على أسس الديموقراطية التي تستوجبها طبيعة العولمة ذاتها. وتساهم هذه الاتجاهات في تشديد التناقض بين الطابع الاجتماعي المتعاظم للإنتاج وبين الطابع الخاص لعلاقات الإنتاج والهيمنة الخاصة المتعاظمة على القسم الأعظم من الثروة الاجتماعية والدخل القومي لا في داخل الدول الرأسمالية المتقدمة بل وعلى الصعيد العالمي، حيث تبدو بوضوح عمليات الاستلاب المستمرّة للثروة من أجزاء متزايدة من السكان وحرمانها من أبسط مقومات استمرارها في العمل والعيش الكريم في مقابل المزيد من الثروة والاغْتنَاء لمجموعات صغيرة جداً من الاحتكاريين المهيمنين على الاحتكارات المتعددة الجنسيّة، ويساهم في جانب آخر منه في زيادة حجم البطالة على الصعيد العالمي. وتقترن العولمة بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية للسيطرة على العملية الاقتصادية الدولية برمّتها، أي على مجمل مراحل عملية إعادة الإنتاج على النطاق الدولي باستخدام أساليب وأدوات كثيرة تسمح بها القوانين السائدة. والصحافة مليئة بأخبار عمليات إفلاس وابتلاع واندماج الكثير من الشركات الرأسمالية ببعضها تحت ضغط المنافسة أو من أجل إقامة أكبر الاحتكارات العالمية القادرة على الهيمنة الفعلية على العملية الاقتصادية الدولية. وتقوم تلك الشركات المتعددة الجنسية بالسيطرة على مصادر إنتاج الموارد الأولية وإخضاعها لمصالحها وسياساتها، كما هو الموقف من النفط الخام في الشرق الأوسط مثلاً. ويلعب الرأسمال المضارب والأسواق المالية الدولية دوراً متميّزاً ومتنامياً في سياسات العولمة ويُلقي بظلاله على اقتصاديات وبورصات العالم

الثالث ويتسبب لها بأزمات حادة تدفع إلى هروب رؤوس الأموال منا إلى بلدان الشمال المتقدمة. وإذ تسمح العولمة بنشوء نظرة ذات طبيعة شمولية وعامة للطبيعة ومواردها الأولية والبيئة والإنسان وحقوق الإنسان، وكذلك للإمكانيات المتاحة والحاجات المطلوبة، بسبب طابعها الشمولي والدولي والطابع الاجتماعي المتعاظم للقوى المنتجة حيث تنشأ إمكانية ممارسة برمجة واستخدام عقلانيين للموارد والطاقات والإمكانيات المتوفرة والحاجات الضرورية للمجتمع البشري، فإن هذه الإمكانية المتاحة عملياً يصعب استثمارها بشكل عقلاني لصالح المجتمع البشري كله بسبب الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية أساساً والعفوية والفوضوية النسبية التي تفرضها طبيعة القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية واستمرار عمل تلك القوانين التي تبقي على أو تنمي التمايز الشديد في مستويات التطور بين الدول والتباين في مستويات الدخول والمعيشة في ما بين الطبقات والفئات الاجتماعية وفي ما بين الدول، وكذلك المنافسة غير العقلانية المحتدمة في ما بينها، والاستغلال الشديد الذي تريد تلك الشركات فرضه على شعوب العالم عموماً. فالعولمة التي يمكن أن تكون في مضمونها وبسبب التطور الرفيع والمستمر للقوى المنتجة على النطاق الدولي ذات طبيعة إيجابية كبيرة لكل الشعوب، تتحول في بعض أبرز جوانبها إلى طبيعة سلبية بسبب تلك السياسات في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية. وتجارب الشعوب تشير إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تستخدم حقوق الإنسان أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى عندما تجد في ذلك ما يخدم مصالحها وتكف عنه عندما يتعارض مع تلك المصالح. وبسبب التناقضات التي تثيرها سياسات العولمة فإن هذه الدول ما تزال تشعر بضرورة مواصلة التسلّح وتعزيز حلف الأطلسي وتكوين قوات التدخل السريع بما يثير شكوك بقية بلدان العالم إزاء النوايا الفعلية لتلك السياسات، خاصة وأنها تشجع على سباق التسلح في بلدان العالم الثالث التي تستنـــزف الكثير من مواردها المالية وتنشط ذهنية ورغبة حلّ نزاعاتها،

وهي غير قليلة، عن طريق استخدام القوة والحرب، إضافة إلى سعي الولايات المتحدة لتلعب دور الشرطي الدولي على نطاق واسع، باعتبارها القطب الأوحد والأقوى، أو الإمبراطورية الدولية الجديدة.(٤) هذا وتمارس الشركات المتعددة الجنسية سياسة نشر فكرة وثقافة وأخلاقيات الثقافة الغربية على أنها العولمة الجارية. وهي تثير صراعات حادة في هذا الصدد فتثير حفيظة البلدان والشعوب الأخرى. ويبدو هذا واضحاً من أساليب الدعاية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر فكرها وثقافتها على أنها فكر وثقافة العولمة. كما يمكن أن يلاحظ الإنسان ذلك في الدعاية المكثفة للمركزية الأوروبية، أو "للثقافة القائدة"، كما تعبّر عن ذلك وسائل الإعلام الألمانية، أو الثقافة النقيّة التي يفترض أن لا تشوّه باحتكاكها مع الثقافات الأخرى. ومن هنا انطلق البعض للقول بوجود "عولمة أمريكية" وأخرى أوروبية تقاوم العولمة الأمريكية، رغم أن العالم كله لا يعرف ثقافة نقية واحدة، فثقافات الشعوب كانت وما تزال وستبقى في تماسّ وتفاعل متبادل مستمر، كما لا توجد ثقافة قائدة بالمعنى الذي روّج ويروّج له العنصريين الصهاينة والنازيون والفاشيست.(٥) ولا شك أن العولمة تطرح مشروعاً ثقافياً وحياتياً حديثاً يتناغم مع مستوى التقنيات الحديثة ويختلف عن الماضي أو السائد حالياً، ولكنه ما يزال في بداية الطريق. وهذا الجديد بما يحمله من حداثة وتوافق مع الزمن قادر على إبعاد القيم والعادات والتقاليد القديمة والبالية العاجزة عن مسايرة الزمن المتكاثف بشدة، لا في المجتمعات العربية والإسلامية فحسب، بل في جميع المجتمعات. ولكن هذه الثقافة الحديثة ذات الاتجاهات العامة ستأخذ خصوصيتها الملموسة من واقع ومستوى تطور كل بلد من البلدان ومن تراثها المخزون نسبيّا. إن الحنين إلى الماضي في الحاضر والرغبة في عدم التغيير استناداً إلى مبدأ "ليس في الإمكان أبدع مما كان"... كان وما يزال المحرك الرئيسي لمقاومة العولمة من هذا الجانب، إذ أن بعض الجماعات الإسلامية والقومية ترى في التقنيات الحديثة المتطورة الأداة

الرئيسية بيد العولمة لقهر الإنسان العربي المسلم، لفرض الاستسلام عليه وإخضاعه لإرادة الغرب. ومثل هذه الفكرة تعتبر حمّالة أوجه، إذ أن الممارسة الفعلية تعكس شيئاً من الصحة، ولكن التقنيات في الجوهر تخدم تقدم الإنسان وتحسين أوضاعه. ولا شك في أن العولمة تثير مخاوف رجال الدين المتشددين والأحزاب الأصولية المتطرفة وبعض القوى القومية، وهم جميعاً محقّون في تخوفهم، لكنهم بحاجة ماسة إلى بدائل قادرة على التصدي بنجاح للعولمة، ولابد لهذه البدائل أن تكون ذات منطلقات حضارية - تكنولوجية، أما النوايا الطيبة فإنها أفضل الطرق للولوج إلى جهنم.(٦) إن التحدي أمام العالم الثالث وبالذات العالم العربي والإسلامي في مواجهة فيضان "العولمة" ليس في إقامة سدّ ترابي، ولكنه يكمن في عملية إحياء ثقافي ضروري، تقوم على تكوين العقل النقدي، وعلى التفاعل الإيجابي الخلاق مع الفكر الآخر وعدم الخوف منه، مما يسمح لنا بالقبول أو الرفض من موقع المعرفة والاقتدار لا من موقع الجهل أو التجاهل، فليس من الضروري أن نرفع مظلاتنا كلما هطل المطر والثلج في روسيا، أو أن نعطس كلما أُصيبت أمريكا بالزكام، فلسنا أقل من الآخرين موهبة ولا أدنى مرتبة بحيث يكون لنا قرارانا المستقل النابع من مصالحنا الوطنية والقومية، وإسهامنا في عملية الإبداع الفكري، والسياسي والحضارة العالمية.

نعم، لقد تغيرت المفاهيم بعد أن أصبح القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً ينطح في طريقه كل شيء لفرض نظام القطب الواحد، والنموذج الرأسمالي الأمريكي في الحياة حتى على حلفاء واشنطن الأوروبيين، حيث أن "وحيد القرن" الأمريكي لا يريد رؤية أحد مستقلاً عن تأثيره ونفوذه. ولأحكام سيطرتها، فإن الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى تداعي الحواجز العقائدية والسياسية التي تفصل بين الدول والشعوب بعد أن أزاحت عن طريقها العقبة الكبرى - الاتحاد السوفياتي - بحيث تفرض "العولمة" وتتحول اقتصادات جميع الدول في العالم إلى اقتصادات "عالمية" مرتبطة باقتصاد الولايات المتحدة والدول

الرأسمالية الكبرى ومصالحها. وليس ذلك فحسب، بل السيطرة عليها أيضا من خلال الأنشطة الإعلامية، لتصبح أكثر عالمية لتسهم في خلق "القرية الكونية" التي ليس لها هوية حضارية، أو ذاتية مستقلة تعبّر عن رغبة الشعوب التاريخية في السيادة والاستقلال ومواجهة التحدي الأمريكي والأوروبي وذلك بسوق الجميع نحو بيت الطاعة الأمريكي. وبعد أن نجحت أمريكا في تحطيم العقيدة الشيوعية بوصفها العدو الأول، فإنها تركز جهودها في القرن الحادي والعشرين على تحطيم العقائد الدينية، وأولها العقيدة الإسلامية، ولذلك فإنها تؤجج من طرف خفي الصراعات العرقية والدينية في العديد من مناطق العالم، ليكون ذلك مبررها للتدخل تحت ما تسميه "فرض الاستقرار والأمن" كما حدث في العديد من مناطق العالم، حيثما تستدعي مصالحها التدخل بدون أن تسمح بأي دور لهذه البلدان في حلّ مشاكلها الخاصة - السياسية والأمنية، ويتعيّن على هذه الشعوب، وعلى العالم "تقدير" هذا الدور والترحيب به، وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي - الصهيوني أصدق دليل على الاعتراف بالدور الأمريكي على الرغم من انحيازها السافر "لإسرائيل". وَتَتّخذْ أمريكا من تعميم "قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان" على الطريقة الغربية جنباً إلى جنب مع آليات السوق الرأسمالية، سلاحاً في وجه كل من يقف في طريقها أو يعارضها... فإلى متى تبقى أمريكا سيدة العالم بلا منازع؟ سؤال هام عند النجوم جوابه...!. ذلك أن فهم أمريكا، أو محاولة فهمها، ضرورة حيوية"للتعامل" معها من دون "خوف" يصنعه الجهل، ومن دون "استخفاف" يصنعه الوهم وخداع الذات. فالعداء لأمريكا خطأ كبير لا تُحتمل مخاطره، والوقوع في غرام أمريكا خطأ أكبر من أن تُحتمل خسائره. ثم إنه ليس معقولاً أن تنتقل السياسة في العالم العربي من مباراة في العداء لأمريكا... إلى مباراة في الولاء لأمريكا، لأن حقائق الحياة أعقد من ذلك، وأيضاً ضروراتها...... من هنا وجب علينا أن نبقى في اللعبة لا خارجها... حتى يبعث الله أمراً كان مفعولاً.(٧)

هوامش: طبيعة العولمة ومضامينها الأساسية

(١) قارن مع:

خلاف خلف الشاذلي: آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، في: مجلة "شؤون عربية" العدد رقم (١٠٥)، / أيار ٢٠٠١، ص ٣٧ وما يليها.

(٢) انظر في ذلك:

السيد يسين: الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٣-٢٨.

(٣) أمجد أحمد جبريل: العولمة والهوية الثقافية، دراسة حالة الوطن العربي، ندوة رؤية الشباب للعولمة، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٢ وما يليها.

(٤) للمزيد طالع في:

عمرو عبد الكريم: العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد، في: مجلة المنار الجديد، العدد الثالث، القاهرة، يوليو ١٩٩٨، ص ٣٤، وما يليها.

(٥) حول هذا الموضوع انظر:

- السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
- صادق جلال العظم: ما هي العولمة؟ منشورات منظمة الثقافة والعلوم، ندوة تونس، نوفمبر ١٩٩٦.

(٦) انظر المزيد في:

- محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، في: مجلة شئون اجتماعية، العدد (٦١)، منشورات جمعية الاجتماعيين، الشارقة ١٩٩٩، ص ١٤١ وما يليها.
- محمد رؤوف حامد: الوطنية في مواجهة العولمة، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٢ وما يليها.
- رجب البنّا: البحث عن المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٣٤ وما يليها.

- محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبدالباسط عبد المعطي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ٩٥ وما يليها.
- بول سالم: الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ٨٤ وما يليها.

(٧) قارن مع:

محمد حسنين هيكل: إعادة اكتشاف أمريكا، في: صحيفة الخليج، الشارقة ١٠/٨/٢٠٠١، ص ١٤.

٤- منظومة العولمة وآلياتها

مع تبلور شكل جديد لنظام عالمي لم تتحدد ملامحه منذ نهايات القرن العشرين، تثور قضايا وتطرح إشكاليات حول طبيعة هذا النظام وملامح تشكّله، ومدى قدرته على تحييد أطرافه ومظاهر كوننته وأهدافه الواضحة والكامنة، ومن له الحق في إدارة شؤونه، وهل يحقق مصالح كافة الذين ينتمون إليه من الدول والأمم، وأثر تشكله على البنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم. ولعل أهم التساؤلات المثارة تبدأ بماهية العولمة الكوكبية: هل هي دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بفقدان ذاته في مرحلة الحداثة؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثة لتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول من العالم أجمع؟ هل هي سياسة ليبرالية جديدة "Neoliberalismus" قادرة على إلغاء الحواجز بين الدول؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسيادتها الوطنية وهويتها القومية؟ ما مدلول العولمة في فكر أبناء دول الجنوب الفقير؟ ما الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية (Transnational Corporation) في عولمة اليوم؟ هل انتهى دور المبدع ليحل محله مروج السلع وبائعها في ظل نظام "الرأسمالية النفّاثة" (Turb Kapitalismus)؟ هل يبقى لفقراء العالم مكان على الخريطة الكوكبية الجديدة؟ من له الحق في إدارة شئون "العالم المعولم" كنظام يتخطى الحدود بين الدول؟ أين الهوية الوطنية في ظل تشكيل المواطن الكوني وسيادة قيم الفردية؟ وما علاقتها بالشخصية الوطنية؟ لماذا وكيف يتم اختراق الثقافة الأمريكية لثقافات الشعوب الأخرى لتصبح ثقافة عولمية؟ ما عناصر الجذب التي تمتلكها الثقافة الأمريكية؟ ولماذا يقبل عليها المواطنون في دول العالم أجمع؟ ومن هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بتلك الثقافة؟.(١)

لقد رفع أنصار النظام العالمي الجديد شعار "جيران في عالم واحد" (Our

(Global Neighborhood)، ترتسم فيه معالم طريق يقود الدول إلى تخيّل بنائي كقرية كونية صغيرة تضم الأمم والشعوب، وتتأكد فيها الحاجة إلى نظام قيمي مشترك ونظام أخلاقي مدني عالمي، وقيادة مستنيرة تقود الشعوب إلى جوار دولي واحد. وإذا صحّ ذلك، تصبح العولمة أو "الكوننة" (Globalization) هي العملية التي يتمّ بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحّد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهكذا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة.[٢] ولقد عزّز إلغاء القيود التنظيمية، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات، والتحرك نحو سوق عالمية مشتركة، كما أسفرت الأنماط المتغيرة للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عن بروز قوى اقتصادية عالمية جديدة مثل اليابان وألمانيا والصين والنمور الأسيوية مثل كوريا وتايوان وأندونسيا والهند.[٣] وفي ضوء مقولة العولمة وأهدافها يصبح من الضروري ربط تدويل الاقتصاد بتدويل الثقافة، حيث إعادة النظر في بعض المفهومات التقليدية التي كانت سائدة قبل بزوغ هذه الفكرة، فلم يعد هناك – على سبيل المثال – شرق يوضع مقابلاً للغرب، واختفى مفهوم الشيوعية وأصبح النظام الرأسمالي هو النموذج السائد الذي يخفي أوجه التمايز في طرق تنظيم اقتصاد السوق، وبالمثل فإن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، لم يعد له مكان في قاموس الجغرافيا، حيث تم إلغاء الحواجز والمسافات، وغابت الصراعات التي كانت تميز فترة الحرب الباردة. وترتبط عملية العولمة بتدويل النظام الاقتصادي حيث يتم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك. وترتبط مصالح الفئات الأكثر اهتماماً بالأنشطة الإنتاجية، تتداخل فيما بينها، وتتجه نحو توحيد الثقافات، وتظهر ثقافة متبلورة عالمية تتسم بخصائص مميزة، كما تقوم تلك العملية (العولمة) بربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدها

وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بروابط عدة وإمكانيات تواصل آنية.(٤) وبرغم أنه يبدو أن العولمة هي دعوة جديدة، إلا أنها لا تختلف كثيراً من حيث سياساتها وأهدافها وأيديولوجيات الداعين لها عن السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٨٥٠).(٥) ذلك النظام الذي تحول في كل مرحلة منها إلى آلية جديدة تبعاً لطبيعة أزمات النظم الداخلية، وتبعاً لمتغيرات التطور في العالم، فالنظام واحد والهدف واحد، ولا فرق بينهما إلاّ في القالب الجديد المعولم الذي يبرز مبادئ الإنسانية والمساواة، وهي شعارات شهدناها في الكلمات أكثر منها في الأفعال. هذا بالإضافة إلى أن ما يحدث بالفعل هو "إن العالم يزداد تشرذماً بازدياد وتائر توحده"، كما يقول المفكرون، وهذا يعني أنه كلما تعمقت العولمة الاقتصادية، تشرذمت الأبنية السياسية، فتظهر النــزاعات القومية كرد فعل لهذه العملية، تلك النــزاعات التي تأخذ أحياناً صوراً بالغة التطرف (دفاعاً عن الانتماء سواء كان وطنياً أو قومياً أو دينياً). بالإضافة إلى أن هذا الاتساق الكوني مفروض من الشمال على الجنوب بهدف تعميم نظم الحياة والثقافة الغربية وبالذات الأمريكية منها. لذا فإنها عولمة مصطنعة أو زائفة "لا تبادل فيها ولا تعامل بالمثل".(٦) إنها أشبه بتمويه الطابع المحلي بطابع شمولي جامع، وتغليف ثقافة معينة، وهي ثقافة الأشد يُسراً بطابع الحضارة الكونية.(٧) والعولمة بهذا المعنى، عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها الحضاري في الاقتصاد، حيث آلية السوق وحرية التجارة هي المبادئ الأساسية، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية وحرية الإنسان، وبغض النظر عن تأثير العولمة على تهميش اَلْبُنَى التقليدية وتغريب الإنسان فيها، فلعّل الشعار الغربي المغّلفْ "جيران في عالم واحد" يساهم في حلّ المشكلة".(٨)

لقد مرّ النظام الرأسمالي بمراحل وتطورات نحو هدفين ظلاّ من ثوابت استراتيجيته، وإن تغيّرت آليات تدعيمه وتجديده حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. ولقد تركز الهدف الأول على التجديد والتطهير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميزّ بها عن أي نظم أخرى يمكن أن تُنافسُه، وتمثل الهدف الثاني في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول أيضا. ومن هنا ارتبط تراكم التقدم في النظام الرأسمالي (المركز) بتراكم التخلف في الدول الأخرى التقليدية (التوابع أو المحيطات) بلغة أصحاب مدرسة التبعية.(٩) ومع التطورات الحديثة خاصة في مجال التقنية والاتصالات والمعلومات، وفي ظل اتجاهات العولمة، تطورت آليات الهيمنة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث بدأ التعامل مع ثقافات قومية وأوضاع اجتماعية متميزة، ولذلك اتجهت آليات الهيمنة نحو تدويل الاقتصاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والإنتاج وكذلك تدويل أنماط الاستهلاك بل وتدويل الثقافة ذاتها. وبتحليل عملية العولمة يمكن استخلاص توجيهاتها وتأثيراتها فيما يلي:

١- ربط العولمة بحركة تداول رأس المال الاقتصادي، حيث العمل على توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتدعيم أواصر الصلة بين مصالح الفئات الأكثر اهتماماً ونشاطاً بل الأكثر قوّة على إدارة العملية الاقتصادية وتداخلها. وفي هذا السياق نجد على المستوى الفعلي توحّد المصالح بين الفئات القادرة على قيادة العمليات الاقتصادية والموجهة للأنشطة الإنتاجية في الدول المختلفة، مما شكلّ جدلاً اجتماعياً أثّرَ على البنى التقليدية في المجتمعات التابعة الأقل تطوراً.(١٠)

٢- لما كانت عملية الاقتصاد هي المحور الأساسي للتدويل، فإنها قامت بدور مؤثر في إزاحة العملية السياسية - خاصة في المجتمعات التقليدية - وذلك بناءاً على قدرتها على توجيه مسارات الإنتاج والمال والتجارة والاستثمار. ومن هنا استطاعت التأثير على عمل ومواقف العملية السياسية وغيرها من عمليات

مجتمعية أخرى. ولا جدال في أن ذلك من شأنه تحويل النمط التقليدي الذي يعتمد على العمليات السياسية في الحكم إلى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الاقتصادية الموجهة من الخارج. (أنظر الوضع الغذائي في العالم العربي - النظام الشرق أوسطي - اتفاقيات الجات... الخ). ومعنى ذلك أن البقاء في ظل النظام العالمي الجديد هو للأكفاء اقتصادياً، مع أن هياكلنا الاقتصادية في العالم العربي بكافة آلياتها لا تضعنا في موضع الأكفأ.[11]

٣- ربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدها وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بروابط عدة جعلت بالإمكان القول أن العالم أصبح قرية كونية صغيرة. ونظراً لأن الدول الصغرى (الأقل نمواً وتطوراً) لا تشكل قوة إنتاجية حقيقية إلاّ بارتباطها بالمراكز الرأسمالية المسيطرة عليها فإنها سوف تظل بعيدة عن دائرة السياسة، وتخضع لشروط القوى الرأسمالية التقليدية (مثل المراكز الرأسمالية والشركات المتعددة القوميات).

٤- بلورة ثقافة عالمية تتسم بسمات خاصة تستفيد منها الفئات المسيطرة على العمليات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، حيث تحتكر التقنية والإنتاج الإعلامي على المستوى الدولي. ولا شك أن ذلك من شأنه تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي، وفرض نماذج وفلسفات غربية من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الإعلانية والاقتصادية. لقد لعبت الشركات المتعددة القوميات والمسيطرة على أدوات التقنية الحديثة دوراً بارزاً في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته، أو خارج المجتمع، وكان التأثير الأكبر على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة.[12]

٥- تراجع دور العملية الثقافية - الاجتماعية في المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات، وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعملية الاقتصادية والإعلامية

والثقافية. ولقد بات واضحاً أن الاختراق الثقافي - خاصة في ظل العولمة بآلياتها المعاصرة- يعمل على تهديد منظومة القيم الأصلية، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.(١٣)

٦- من الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها "التحكم عن بعد" في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود، ومواجهة التحديات، وسوف تتمكن من احتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم، وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير في السياسات الحكومية، ومواقف الأحزاب السياسية واستراتيجيات المؤسسات الدولية، واتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية. كل هذا يمكن أن يحدث تحت شعار "جيران في عالم واحد". ومع ذلك فهناك بالمقابل هامش من القدرة تمتلكه أو تسعى إليه بعض دول الجنوب يمكنها من رفض السيطرة الخارجية أو التقليل منها والعمل من أجل التحرر وتدعيم التنمية الذاتية، ومواجهة تحديات العولمة وآثارها السلبية.

٧- تلعب التقنيات الحديثة - وبخاصة في مجال تدفق المعلومات - دوراً أساسياً في إعادة أو أحياء الثقافات المحلية (ثقافات الأقليات)، والبدء في بلورة ثقافة عالمية، وكل ذلك على حساب الثقافات الوطنية. وسواء كان ذلك في الدول المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا، أو في الدول النامية كالأردن ومصر وتركيا وسوريا، فإن الثقافات الوطنية عموماً أصبحت تعاني من الضعف والعجز عن حماية مواقعها التقليدية، وأدي ذلك بطبيعة الحال إلى وجود ثقافتين: ثقافة الصفوة (الثقافة العالمية)، وثقافة الجماهير الشعبية (الثقافة المحلية) بتياراتها واتجاهاتها المختلفة. ومنها من يحاول كرد فعل على هذه الهجمات الكاسحة

إحياء السلفية والحفاظ على التراث وخصوصيته العرقية أو الدينية أو التاريخية أو القبلية. ولاشك أن حركات التطرف بكل أشكالها، وهو ما نجده منتشراً في أجزاء كثيرة من العالم، هو نتاج لآليات الهيمنة الرأسمالية وتشجيعها للثقافات المحلية المتعارضة. فالعولمة بطبيعتها هي النقيض الحقيقي لوجود عوالم أخرى.(١٤)

٨- تحتاج العولمة إلى تشكيل قيادة عالمية تستحوذ على النفوذ والقوة، وتتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية رأسمالية، وتكون قادرة على توجيه عمليات التحول الاجتماعي والتطور في المجالات الاقتصادية ضمن محيطها، وفي إطار تحقيق مصالحها، وهذه النخبة بطبيعة الحال تتكون من الصفوة الاقتصادية في العالم القادرة على نسج شبكة اقتصادية - مالية - استثمارية - تجارية واحدة ذات أهداف مشتركة تقوم على تبادل الخدمات والمصالح. ولاشك أن هذه النخبة الآخذة في التبلور هي خليط من كل الجنسيات، ولكن بنسبة متفاوتة كثيراً، تتجاوز في ثقافتها ومصالحها وتطلعاتها كل العقائد والدول والحواجز الاجتماعية، وتحقق النجاح من خلال تعزيز مواقع الذات، وزيادة الثروات من خلال الغير وعلى حسابهم. وإذا افترضنا أن ما عرضناه سابقاً هو خليط متكامل من خصائص العولمة وآليات الهيمنة ا لموجهة إلى الدول خارج نطاق الرأسمالية بل وداخلها أيضا، برغم إعلانها أنها تعمل من أجل المساواة والديموقراطية، وتحقيق وعي جماعي بين الشعوب ورفع مستوى التنمية، والتحديث في كل أجزاء القرية الكونية المزمع قيامها، فمن ضمن ما هو مفترض أن تؤدي هذه العولمة إلى التوحد لا إلى التفكك. إلاّ أنه ومن الشواهد التاريخية نجد دلالات تشير إلى عكس ذلك تماماً، وذلك نظراً لأنه - كما يقول جان زيجلر - "توحيد مصطنع للعالم" حيث برزت النـــزعات القومية والتيارات السلفية كرد فعل لعملية العولمة، ودفاعاً عن الهوية والإنماء الوطني، أو دفاعاً عن مصالح قومية، أو دفاعاً عن انتماء ديني ناتج عن صناعة فكرية بتوجهات كوكبية.(١٥)

هوامش: منظومة العولمة وآلياتها

(١) هذه التساؤلات والطروحات تجدها في:

- أحمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية الاجتماعية في وصلة الحداثة وما بعد الحداثة، القاهرة ١٩٨٨ (الفصل الخامس).
- هانز بيترمارتن: فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٣٨)، أكتوبر ١٩٨٨، الكويت.
- وأنظر كذلك المرجع الأجنبي:

- Comnor, S.: Postmodernist Culture, An Introduction to theories Contemporary, Oxford, 1992.

(٢) طالع في:

- "Our Global Neighbourhood, The Report of the Commission on Global Governance, Oxford University, Press, 1994.

هذا وقد تمت ترجمة هذا الكتاب إلى العربية بعنوان: "جيران في عالم واحد". وذلك في سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥.

أما تعريف العولمة فتجده في:

- M. Horsman and A. Marshall: After the Nation-State, London 1994.

(٣) انظر:

أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية - رؤية نقدية من العالم الثالث، في: مجلة عالم الفكر، المجلد (٨)، العدد (٢) بتاريخ أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩ (الكويت) ص ١٢٦.

(٤) حول هذه التحولات على المستوى العالمي أنظر:

- Cleveland, H.: Birth of A new world, San Francisco, 1993.
- Friedman, Jonathan: Cultural Identity and Global Prosses, Sage Publications, London 1994.

(٥) يقول الاقتصادي المصري البارز رمزي زكي في مقدمة الترجمة العربية للكتاب

الألماني بعنوان "Die Globalisierungsfalle" "أن العولمة، من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها، أنها ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية. فبعد قرن بلغت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقات الوسطى من مكتسبات... كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة للأوضاع نفسها التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي، وهي أمور سوف تزداد سوءاً من السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة. (راجع حيال ذلك: هانز بيتر مارتين، فخ العولمة، مرجع سابق الذكر، ص ٨-٩).

(٦) أحمد مجدي حجازي: مرجع سابق الذكر، ص ١٢٧.

(٧) هنا نقلاً عن:

جريدة الأهرام بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٥، ص ١٩.

(٨) أحمد مجدي حجازي: مرجع سابق الذكر، ص ١٢٧.

(٩) راجع في:

عبدالباسط عبدالمعطي: التبعية الثقافية في الوطن العربي، من: ندوة الثقافة العربية- الواقع وآفاق المستقبل (١٢-١٥/٤م١٩٩٣) الدوحة- قطر، ص ٢١١.

(١٠) أنظر التحليل الذي قدمه محمد عبدالعزيز ربيع: "تدويل الاقتصاد العالمي" مجموعة مقالات نشرت بمجلة الخليج، راجع عدد (٥٩٤٧) بتاريخ ١٩٩٥/٢٨،٨، ص ٢١١.

(١١) من قراءة الأرقام حول فاتورة الغذاء في الوطن العربي لعام ١٩٩١ يتضح أنها وصلت إلى ٢٠ مليار دولار تقريباً، بينما لم تتجاوز حصيلة الصادرات العربية من المنتجات الزراعية (٥ مليارات) دولار فقط. وفي عام ١٩٩٨ وصلت إلى ٣٤ مليار دولار، مقابل (٦ مليارات) دولار للتصدير. أنظر تباعاً:

- صحيفة الخليج ١٩٩٥/١١/٦ (ص ٢٠).

- صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٨/١٢/١٧. (عمّان/ الأردن).
- صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٨/١٢/١٩. (عمّان/ الأردن).

(١٢) يشير الواقع الأمبيريقي للدول الفقيرة إلى مدى تغلغل ثقافة من نوع خاص تنتشر بين الفئات الاجتماعية الدنيا في المناطق المتخلّفة من العالم، مما أدى إلى أنماط متداخلة تحمل ازدواجية حيث تعايش التقليدي مع المستحدث، ويظهر ذلك في أسلوب المعيشة لدى هذه الفئات، أنظر تدعيماً لذلك:
- أحمد مجدي حجازي: في إشكالية الثقافة العربية، أزمة النقد الذاتي، في: مجلة كلية الآداب (المجلد ٥٨، العدد ٢).

(١٣) أنظر مزيداً من الشرح والتحليل في:
- على وطفه: الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، في: المستقبل العربي، منشورات معهد دراسات الوحدة العربية، العدد: ٢٠١٢، فبراير ١٩٩٥ (ص ٣٥-٦٦)، (بيروت/ لبنان).
- أحمد مجدي حجازي: أمية المثقف العربي، الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي، في: الثقافة والمثقف في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ لبنان، ديسمبر ١٩٩٢، ص ص ٨١-٩٩.

(١٤) شجّعت القوى الصليبية والصهيونية قيام حركات ثقافية مشبوهة في مصر مثل "عبدة الشيطان" الذي يدعون إلى تبني ثقافة مغتربة وسلوكيات متناقضة مستمدة من الخارج. فهم يرقصون عراة ويمارسون الجنس بوحشية ويعبدون أبليس باعتباره إله. (أنظر تقارير الصحف المصرية حول هذه الجماعات خلال عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

(١٥) قارن مع:
- السيد يسن: العولمة والطريق الثالث، القاهرة ١٩٩٨.
- السيد يسن: الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي - تحليل ثقافي، في: التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٢.

نشأة العولمة وتوجهاتها

١- الطريق الطويل إلى "العولمة".

٢- تساؤلات تحليلية حول العولمة.

٣- دوافع ومسببات العولمة.

٤- المفهوم الأمريكي للعولمة.

الباب الثالث

نشأة العولمة وتوجهاتها

١- الطريق الطويل إلى "العولمة"

مسألة العولمة تعود تاريخياً وسياسياً إلى فترة القرون (١٥)، (١٦)، (١٧). هذه الفترة كان فيها دولة كبرى أسمها الدولة العثمانية، ونحن العرب كنا جزءاً من هذه الدولة التي دافعت عن الإسلام والمسلمين ودكّت مدافعها حصون وقلاع أوروبا. هذه الدولة في تلك الفترات كانت مرعبة للغاية، وبمعيار القوة كانت متفرقة، ومن هنا ابتدع الغرب الأوروبي مصطلحاً أسمه (المسألة الشرقية) كناية عن (كيف يتعامل الغرب مع دولة قوية أسمها الدولة العثمانية) لها طبيعة إسلامية في مواجهة الغرب الصليبي ولماذا كانت بهذه القوة؟ لأنها هددت أوروبا وتوسعت وأخضعت معظم البلقان (الصرب، البوسنة، يوغسلافيا القديمة، بلغاريا، رومانيا وغيرها) كل هذا كان يخضع للدولة العثمانية. لكن الذي حدث في منتصف القرن (١٨) أن بدأ يتغير ميزان القوة لصالح الغرب وضّد الدولة العثمانية، وما سببه؟ إنها الثورة الصناعية. نحن نعلم أن إنتاج الماضي كان يدوياً، لكن عندما اكتشفت الطاقة (وهي القوة البديلة لقوة الإنسان العضلية لتشغيل الآلة) عرفت ما يسمى بالثورة الصناعية والتي نتج عنها أنه أصبح هناك إنتاج كبير وجيد، إضافة إلى أن هذا التغيير في الإنتاج نتج عنه تغيّر آخر في السياسة، حيث أصبحت توجد طبقة اجتماعية جديدة تملك مصادر الطاقة الجديدة والثروة... الخ لكنها لا تشارك في الحكم الذي كان لا يزال

للملوك ورثة النظام الإقطاعي القديم، وانتهي الصراع ما بين الطبقة الجديدة والإقطاعيين والملوك إلى الثورة المشهورة جداً في التاريخ وهي ثورة فرنسا التي قامت وتخلّصت من الحكم الملكي وأعلنت الجمهورية، وبدأ نوع آخر من المشاركة السياسية لم يكن موجوداً عند الدولة العثمانية وولاياتها، وهي دخول طبقة جديدة لنظام الحكم، وأصبح هناك نظام نيابي ودستور يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفي الوقت الذي تجمدت فيه الأوضاع في الدولة العثمانية، أخذ مصطلح "المسألة الشرقية" معنى آخر: بدلاً من كيفية التعامل مع دولة قوية أصبح الأمر يتعلق بكيفية التعامل مع دولة ضعيفة ... دول تحتضر ... "تركيا .. الرجل المريض". في هذا المنعطف أتى نابليون إلى مصر في فترة آخر القرن (١٨) في نتائج الثورة الصناعية وثورة فرنسا جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، الذي لم يكن مجرد رجل عسكري فقط. فقد أصطحب معه مجموعة من المستشرقين الدارسين للشرق وعندهم سؤال هام: كيف يمكنهم إخضاع أو قهر أو التغلب على الدولة العثمانية واستيعاب الشرق داخل المجتمع الغربي ... من هنا كانت فكرة الحملة الفرنسية تحويل مصر إلى مستوطنة فرنسية، حيث يجري تغيير مجمل العادات والتقاليد وهو التغيير الثقافي، لأن الثقافة ليست فقط الفكر، ولكن الثقافة تُعتبر سلوكاً أكثر منها فكراً، لدرجة أن الناس تتحدث عن الثقافة المأكولة، والثقافة الملبوسة، والمسموعة والمرئية ... كل هذا يؤثر في السلوك.[1]

عندما جاء نابليون إلى مصر – وهذه معلومة غير معروفة لدى علماء الاجتماع العرب – مكث شهوراً ثم عاد إلى فرنسا لأن فيها مشاكل متعددة. ولكن من تجربته وملاحظاته السريعة في هذه الفترة، أرسل جواباً لكليبر (وكان قد استخلفه على مصر) قال له فيه "أرسل إليّ ٥٠٠-٦٠٠ شخص من النخبة الاجتماعية المصرية مثل علماء الأزهر أو شيوخ البلد أو شيوخ طوائف الحرف (الصفوة الاجتماعية) يحضرون إلى فرنسا.. يقضون سنة، سنتين، وعندما ينبهرون بالحضارة والإنجازات الموجودة بفرنسا سوف يعودون ويتحدثون في هذه

الموضوعات، فيحدث تحويل وتأثير بالثقافة وبالتالي يبدأ الصراع يخّف وينتهي. وقال له أيضاً سوف أبعث لك بفرقة مسرحية، لأن هذه الفرقة رغم أهميتها لعساكرنا، لكن لها أهمية أخرى في تغيير عادات أهل البلد. لكن حملة نابليون لم تطل .. ظلّت ثلاث سنوات وخرجت نتيجة التحالف العثماني مع إنجلترا.(٢) أي أنها خرجت نتيجة صراع دولي. يومها كان الصراع بين الشرق والغرب يتمحور حول سؤال واحد: كيف يتم استيعاب الشرق في بوتقة الغرب؟ مع هذه الفترة بدأ يظهر علم الاستشراق، وهو يهتم بدراسة الشرق ويعرف مناطق الضعف للهدف نفسه للتركيز عليها ومحاولة قلب المجتمع إلى الغرب. لكن المستشرقين بدءوا يحطمون بعض أساسيات الثقافة المشتركة وكانوا عندئذ في وهم وخطأ... لماذا؟ لأنهم تناولوا شيئين هامّين: تناولوا الدين وبدءوا في انتقاده، ولم يأت في خاطرهم أن العقيدة شئ عاطفي أكثر والإنسان يولد به، وهيهات أن تحاول تغيير أو ضرب هذا الأساس، أما الأساس الثاني الذي كانوا يبحثون عن كيفية ضربه وإلغاء الشيء المشترك الذي يوجد بين الناس في الوطن العربي هو اللغة العربية، قالوا أن اللغة ليست واحدة، لأن هناك لهجات وكل شعب يتحدث بلهجة مختلفة، حتى الشعب الواحد له لهجة في الشمال غير التي في الجنوب، ولهم دراسات كثيرة جداً خلاصتها أنه لا يوجد شئ أسمه "العرب" أو العالم العربي، لأنه مجموعة عوالم، ولهذا يسهل عليهم "تفتيت فكرة العروبة". لكن محاولات المستشرقين باءت بالفشل: فالدين الإسلامي يجري في عروق العرب ولغتهم هي رمز كرامتهم ووجودهم. وهنا تحوّل الغربيّون لتطوير آليات تغيير سلوك العرب والمسلمين، وأخذوا يشجعون الشباب العربي للالتحاق بجامعاتهم ووفروا لهم المال والنساء والخمور إلى جانب "شيء يسير من العلوم". وكان الشباب العربي يعود إلى وطنه يفاخر بأنه خريج بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا وغيرها. كان الشباب العربي يتحدث بإعجاب عن هذه البلدان ويحرص على أن يتحدث بالإنجليزية تفادياً لاستعمال اللغة العربية، لأنها في نظره ونظر أساتذته الأوروبيين "لغة التخلف والرجعية".(٣)

وفيما الغرب يحقق نجاحات ملموسة مع بدايات القرن العشرين، اندلعت في روسيا الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧، فتفرغ علماء الغرب للتعامل مع هذه الظاهرة الثورية التي خلقها لينين. ولكن أثناء هذا الصراع بين هاتين القوتين ظهر لهما تناقض ثالث جعلهما ينسيان ما بينهما ويتحالفان ضده: وهو النازية والفاشية، موسوليني في إيطاليا، وهتلر في ألمانيا. فقد أعلن الدوتشي والفوهرر، أنهما يريدان قلب العالم ضد الرأسمالية والشيوعية ويخلقان نظاماً وسيطاً جديداً يجمع ما بين العام والخاص ... لقد تحالف النقيضان عسكرياً وسياسياً إلى أن تخلصا من النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية، فقد قام الثوار اليساريين في إيطاليا بإعدام الدوتشي موسوليني ومعه عشيقته كلارا ميتاتشي أوائل عام ١٩٤٥ وانتحر هتلر وعشيقته ايفا براون في مايو ١٩٤٥. وهكذا أسدل الستار على أكبر قوى غاشمة وإجرامية في التاريخ البشري.[٤]

بعد ذلك دب الخلاف بين الشرق والغرب وأصبح حلفاء الأمس أعداء من جديد. وهنا أغلق الاتحاد السوفياتي على نفسه الباب وأسدل على مناطق نفوذه "ستار من حديد"، لكنه سرّاً بدأ يشجع حركات لتحرر والثورات ضد الغرب ومصالحه. أما الغرب بزعامة الولايات المتحدة فقد سلك سلوكاً آخر، حيث تبني فكرة تغيير الثقافات عن طريق المساعدات، وقتها ظهر مشروع سنة ١٩٤٧ أسمه مشروع (مارشال) وهو وزير خارجية الولايات المتحدة وفكرته التي قدمها للرئيس الأمريكي آنذاك ترومان تقول التالي: "إذا أردنا أن ننقذ أوروبا من براثن الشيوعية، كان لزاماً علينا أن نَهُبّ لمساعدها اقتصادياً" وبالفعل تحرك "الدولار" تدعمه القوة العسكرية من خلال حلف الناتو عام ١٩٤٩ وأوقف المدّ الشيوعي، بل أن الولايات المتحدة تطلعت مع بداية الخمسينات إلى ما هو أبعد من ذلك: فقد أعلن وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس بلا مواربة: "سنطوي السجاد الشيوعي ونلقي به في المزبلة" كناية عن تحطيم النظام الشيوعي، توازياً مع ذلك تبنّت أمريكا اتفاقية الجات سنة ١٩٤٧ التي نادت

بمبدأ "الحرية التجارية" ... أي على كل دولة أن تفتح الأبواب للتجارة ولا تخشى المنافسة (لأن لو عندك بضاعة أفضل مما لديّ سوف أشتريها منك، ولو أنا عندي بضاعة أفضل مما لديك، عليك أن تشتريها مني) ... هذه باختصار فكرة الجات... حرية التجارية بين الدول دون فرض حماية جمركية.(٥)

كلنا نتذكر كتاب بيراتراند راسل "الحكومة العالمية"... كان قد كتبه في عنفوان الحرب الباردة وهو عنده نفس الحلم: لا داعي للصراع والحروب... ولنقيم عالم واحد... ولكن كيف يأتي العالم الواحد؟ يقول راسل في هذا الكتاب: لابد أن نبدأ بالمدرسة.. لابد من إعادة النظر في البرامج الدراسية والتخفيف من تدريس مظاهر البطولة الوطنية والقومية للطالب في المدرسة "لأن البطل عندك عدو بالنسبة للآخر... وبطل الآخر عدو بالنسبة لك"... فعندما نتحدث نحن العرب عن صلاح الدين الأيوبي وانتصاراته على الصليبين وتحرير القدس، يُصاب الصهاينة والقوى الصليبيّة "بوجع دماغ". وحين يذكرنا الصهاينة بالجنرال دايان (بطل حرب الستة أيام ١٩٦٧) يصاب العرب بالإحباط. لهذا طالب راسل بمنع دراسة مظاهر البطولة حتى ينشأ جيل بعيد عن الحزازات القومية التي تسبب الصراع والكراهية.(٦)

واصل الغرب بقيادة الولايات المتحدة نشاطه السياسي والعسكري على مختلف الجبهات:

أ- تمكّن الغرب من اختراق الجبهة الشيوعية في عصر غورباتشوف واسقط النظام الشيوعي عام ١٩٩٠.

ب- تمكّن الغرب بقيادة أمريكا من إلحاق الهزائم بالحركات الثورية وبالتالي ترويض الثوار، ولم يستعصي عليها سوى كوبا.

ج- أحكم الغرب سيطرته الاقتصادية من خلال الشركات المتعددة الجنسية ومن خلال البنك الدولي.

د- نجح الغرب في إقناع جميع دول العالم بتبني نظام الاقتصاد الحرّ بعيداً عن نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ومن هنا شهد العالم مع نهايات القرن العشرين انتصاراً واضحاً لأيديولوجية السوق الليبرالي.

هـ- سَوّقَ الغرب فكرة الرأسمالية المسالمة التي تستند إلى الديموقراطية واعتبر ما دونها نوع من التسلط والديكتاتورية. ولهذا رأينا الأنظمة الشمولية تتهاوى.

و- خلقت العولمة منهجياً "أبعاد ثقافية" جديدة. فكما هو معلوم فإن تراث أي أمة من الأمم هو نتاج لعملية تراكم ثقافي تتم عبر تاريخها الطويل، وهذا التراكم يشارك في مكون بسيط إضافة إلى جانب مكتسب من الاحتكاك بالثقافات الأخرى، وبالتالي فالعولمة باعتبارها تفتح آفاقاً لتواصل ثقافي من نوع جديد بين الأمم، تسعى وبإلحاح لإنتاج ثقافة ذات طابع "عولمي" تشارك الأمم في صنعها ولابد أن يكون لها أثرها على تراث كل أمة. ونحن كمسلمين علينا أن نسعى للتأقلم مع هذه العولمة الطاحنة ونطور استراتيجيات للتصدي والصمود نابعة من تراثنا الإسلامي. موضوع العولمة والذاكرة التاريخية يثير في الواقع مجموعة من التساؤلات حول التعريف بماهية العولمة. أنا لا أريد أن أشغل القارئ العربي بتعريفات أكاديمية أمتلئت بها الصحف والمجلات. ولكن لابد من البداية أن نتطرق لعدد من المفاهيم الأساسية:

أولاً موضوع الذاكرة التاريخية موضوع بالغ الأهمية في الصراع القائم في العالم في الوقت الراهن، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص. الذاكرة التاريخية تحتاج إلى منهجية خاصة في دراستها وقد حاولت هنا دراسة الإيديولوجية كواقع سياسي - اجتماعي لها تاريخها الملازم لحياة الإنسان. فالعولمة ظاهرة شمولية تحاول أن تستوعب الجميع في أحضانها الدافئة ولا تتسامح مع من يرقص خارج الحلبة. وربما لهذا السبب وصُفت بأنها (Globalization) وأنها غير قابلة للارتداد والتجاوز.(٧) والسؤال هنا: ما الذي جعل مفهوم العولمة كما سبق وذكرت في هذا الفصل "ظاهرة قديمة وتاريخية"؟ توصف العولمة

الحديثة بأنها "ذروة من ذري تطور النظام الرأسمالي"، ولكن لا يعني ذلك أنها ستكون كلها شروراً وآثاماً، فقد علّمنا التاريخ أن العديد من الظواهر الاجتماعية- السياسية قد تجاوزت نشأتها التاريخية. البعض يتوقع أن تتجاوز العولمة مراحلها السلبية لتصبّ في خانة الإيجابيات، وأن إيجابياتها على المدى الطويل لابد أن تنعكس على الإنسانية ككّل. العولمة الحديثة تأكدت وذاعت بحكم شيئين: التعمق الذي أحرزته وجوهرها العلمي - التكنولوجي. ومعنى ذلك أن العلم أصبح لأول مرة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج. وهاهي المجتمعات المعاصرة مع بدايات القرن الحادي والعشرين تدخل عصر المعلومات والإنترنت... فالمعرفة هي الأساس، والمعرفة هي القوة، فمن يعرف يكون فعلاً أقوى ممن لا يعرف. إذن موضوع تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجيا أدى إلى ذيوع موضوع العولمة من الأقمار الصناعية... البث المباشر... شبكة الإنترنت، وهذه الشبكة تتيح الآن لأي مواطن في أي مكان في العالم أن يتصل مع مواطن آخر وأن ينشأ حوار. إذن القضية قضية الثورة العلمية والتكنولوجيا وثورة الاتصالات أدت إلى وحدة الأسواق العالمية وإلى تحرير التجارة وفتح السوق. وهكذا فقد أصبح للعولمة تجليات سياسية واقتصادية وثقافية ... التجليات السياسية تتمثل في الدعوة للديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فيما التجليات الاقتصادية تتلخص في "عولمة الاقتصاد والإنتاج" أما التجليات الثقافية فتسير بنا نحو إعادة تركيب العقول بحيث تفهم بعضها بعضاً. بالنسبة للعولمة يحاول البعض فضّ الاشتباك بين مصطلحين: مصطلح العولمة من جانب، ومصطلح الهيمنة من الجانب الآخر. مصطلح العولمة هو تصور تاريخي موضوعي لا نستطيع على الإطلاق أن نتقبله أو نرفضه، لأنه عملية تاريخية جاءت عبر العصور، بينما الهيمنة - وهذا بنظرهم شئ آخر- عبارة عن موازيين القوى السياسية المعكوسة في الواقع الذي نعيشه، وبالتالي تركب الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد هذه العولمة لكي تجعلها تسير

في ركاب ما تريد من فرض سياسات ... الإشكالية إذن هي الخلط والدمج والتعامل مع المصطلحين وكأنهما مصطلح واحد. ما العمل؟ قبول العولمة؟ نعم، لابد من قبول العولمة، وهذا كما سبق وقلت ليس شيئاً للقبول أو للرفض، ولكن هذا فرض، نحن نتعامل مع عالم شرس وعلينا أن نعيش من خلاله، ولكننا في نفس الوقت مع قبول هذه العولمة... مع التأكيد على رفضنا للهيمنة.(٨)

وهنا نتساءل: ماذا يريد "العولميوّن" من شعوب العالم الثالث المطحونة؟إذا سألْتَهُمْ لأجابوك أنهم يتطلعون إلى:

١- اضطراد النمو الاقتصادي بمعدلات معقولة لمدة طويلة مما يسمح بتحويل جزء من الفقراء إلى طبقة وسطى، فينشأ من هذا المجتمع سوق حالية وسوق احتمالية، وسوق تزيد لأن التنمية تزيد، مثلا الهند بلد فقير، لكن به (حوالي مليار نسمة منهم ٥٠٠ مليون دخلهم ومستوى معيشتهم "طبقة وسطى" وهؤلاء يريدون سيارات، فأصبح هناك سيارات تصنع في الهند مع نهايات القرن العشرين).

٢- وجود قدر من المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا محليين ووجود كوادر مهنية عالية محلية تساهم في عولمة الاقتصاد.

٣- وجود أسواق تتميز بقدر من الاستقرار السياسي، وهذا الاستقرار ينجح حيث توجد ديموقراطية وحيث توجد انتخابات حقيقية. والمثل الذي يسوقه العولميون هو الهند ففيها كل أديان العالم وبها (١٤٠) لغة والأصول العرقية فيها بالمئات، لكنها ومنذ استقلالها في الأربعينات من القرن العشرين لم يحدث فيها انشقاق ولا حرب أهلية ولا انقلاب لماذا؟ لأنهم اختاروا هذه الطريقة التسامحية، ويأخذون الانتخابات مأخذ الجدية ونسبة تصويت الشعب في الانتخابات كبيرة، خاصة وأن الأحزاب الهندية هي "أحزاب ديموقراطية" تؤمن بمبدأ "تناوب السلطة".

كل حركة تاريخية تفرز إيديولوجيا تبريرية، فمثلاً الرأسمالية أفرزت إيديولوجية الحرية والإخاء والمساواة والرخاء، ولم يكن فيها حرية ولا إخاء ولا مساواة، كما أنها استعبدت الشعوب وقهرتها وخاصة شعوب العالم الثالث... هل ننسى استعمار الغرب لبلاد العرب والمسلمين. هل ننسى المذابح التي تعرضنا لها باسم التقدم الغربي؟ وها هم الآن في نطاق العولمة يتحدثون عن عدو جديد لهم بعد سحق الشيوعية: إنه الإسلام في نظرهم... هذا الدين يرون فيه عدواً لهم، فقط لأنه يدعو إلى "مجتمع نظيف"، وهو المجتمع الذي لا يجد مكاناً في صفحات قاموس العولمة، ولكن إن لله عباداً إذا أرادوا...... أرادوا.

هذه الظاهرة التي نسميها "عوملة" أشبهها بعملة لها وجهان: وجه التحديات والمخاطر التي تفرضها "دول العولمة" مثل أمريكا وأوروبا الغربية، فهي وحدها تملك آليات الهيمنة، والوجه الآخر هو وجه الفرص والإمكانيات ... ذلك أن أهم شيء في العولمة هو المعرفة وآليات المعرفة وإنتاج المعرفة. بخصوص وجه المخاطر نقول أن الأمر الذي لاشك فيه أن هذا النظام الدولي الجديد الذي تبلور بعد عام ١٩٩٠ هو نظام رأسمالي "خبيث وقاسٍ" يمارس كل مظاهر الهيمنة والقهر على الشعوب المستضعفة. فالعولميون كالأسود يبحثون عن لحومهم حيث استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.(٩)

ظاهرة العولمة في جوهرها ليست جديدة، فهي ظاهرة تصارع وتبادل السلع والخدمات بين الدول والمناطق المختلفة في العالم وتزايد وتصارع رؤوس الأموال وانتشار المعلومات وما يؤدي إليه ذلك من أنماط السلوك والقيم وتزايد تأثر الأمم بعادات وقيم الأمم الأخرى. ونتساءل هنا: إلى أي مدى تعتبر ظاهرة العولمة تحريرية؟

الذي يدافع عن العولمة يقول كلاماً مثل: "كان الإنسان يتقيّده نوازع قومية ووطنية، كذلك في نظام السوق يحل محل التخطيط، وهذا أيضا في نظر

الباحثين نظرة تحريرية. كذلك فإن تحرر الإنسان من التعصب لثقافة قومية يجعل منه منتمياً لثقافة إنسانية عالمية ... وهذا فيه إيحاء بأن السير في العولمة يحرر الإنسان من بوتقة اللاعقلانية ويدفع به نحو العلم والمعرفة، وبدوره هذا كله يعزز فرص السلام العالمي وتحقيق التقدم والسعادة لكل الناس.(١٠)

هناك إجماع لدى الباحثين بأن العولمة نظام لم ولن يغلق لأنه يملك مقومات الاستمرار، وبابه مفتوح للجميع تحت شعار: هذا هو الميدان ... فأين اللاعبون؟ من يبق في السباق لابد وأن يفوز يوماً، أما أولئك الخائفون من العولمة، فليس لهم والله إلا القعود مع الخوالف، وسوف يجدون أنفسهم في عزلة قاتلة يمضغون فيها أفكارهم البالية.

هوامش: الطريق الطويل إلى العولمة

(١) قارن مع:

كامل عمران: ملاحظات أولية في العولمة، في: مجلة المعلومات الدولية، السنة (٦) العدد (٥٨) خريف ١٩٩٨، ص ٢٨ وما يليها.

(٣) انظر المزيد:

- Manfred Abelein: Die Vorgange der Globalisation, Frankfurt 1990. (pp 14-27).

(٣) حول هذه الظاهرة:

سعيد محيو: العرب والعولمة والتحضير للقرن الحادي والعشرين، وحدة الدراسات بجريدة الخليج، الشارقة ١٩٩٩.

(٤) انظر:

- Joachim Fest: Adolf Hitler, Frankfurt, 1994.

(٥) انظر:

- Manfred Abelein:amerikanische Aussenpolitik, Frankfurt 1992.

(٦) هنا عن:

- Die Zeit, Hamburg, 2.2.3000.

(٧) لقد تناولت وسائل الإعلام المقروئة قضية العولمة بشكل مفصل. أذكر هنا صحف الأهرام المصرية والدستور الأردنية وصحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن. كما اهتمت الصحف التالية بالعولمة:

- Herald Tribune
- New York Times
- Le Monde
- Die Zeit
- Der Spiegel

(٨) للمزيد طالع في:

محمد رشاد الشريف: العولمة والمشروع الشرق أوسطي، في: مجلة المعلومات الدولية، دمشق ١٩٩٨، ص ٣٤ وما يليها.

(٩) أنظر: المواقع التالية على الإنترنت:

- www.dirasat.net/taarit/sira/fadlalah/doc5/htm
- www.aqsaoline.org/awlmah.htm

(١٠) أنظر: المواقع التالية على الإنترنت:

- www.alrashed.org/og-06-js.htm
- www.annabaa.org/naba44/awlam.htm

أنصح الأخوة القرّاء لقراءة المرجع التالي حول تاريخ نشوء العولمة:

– هشام البعاج: الأساس المادي لظاهرة العولمة، في المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، لعام ١٩٩٩، ص ٤٤ وما يليها.

٢- تساؤلات تحليلية حول العولمة:

كتب الحبيب الجنحاني يقول: "... قد سال حبر غزير حول ظاهرة العولمة رغم جدّتها، وأصبحت في طليعة مشاغل النخبة المثقفة الغربية، فهي التي ترصد ضغوطها، وإفرازاتها اليومية، ومطلعة على خطط الماسكين بزمامها بفضل حرية الإعلام، وحق الوصول إلى المعلومة، أما نخب المجتمعات النامية، وبينها النخبة العربية، فهي في هذا المجال تابعة تجتر في جلّ الحالات ما يُنشر في الغرب، صانع العولمة، والمنظّر لها، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الحداثة ..."[١]

إن ظاهرة العولمة مازالت غامضة بالنسبة للكثيرين، وهم يتخبطون بين مفلسفٍ لها أو مُفَسّر ومحلل لآثارها. ولكن يجمع الكثيرون على أن العولمة "حقيقة قائمة وليست قادمة" تحرك خيوطها في مجالات عديدة عدة أيادي خفية يتجاوز نفوذها نفوذ الدول، والمنظمات الدولية الرسمية.[٢] فقد ثبت للعديد من الباحثين أن العولمة وإن كانت حتمية تاريخية، إلا أنها ظاهرة مصنوعة... صنعتها قوى عالمية ذات نظرة مستقبلية عرفت كيف تستغل ظروفاً دولية معينة لتفرض نظرتها إلى مستقبل معولم. ومن يتأخر عن الولوج إلى بوابته الكبرى المحكمة الحراسة من طرق سلطة كونية جديدة تُملي شروطها على جميع الأصقاع عبر قنوات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، يهمشّ ويتجاوزه القطار.[٣]

إن عدم قدرة البشر على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الإلكترونية جعل الظاهرة، تبدو فيما تفرزه يومياً من نتائج إيجابية وسلبية، وكأنها قضاء وقدر. فلا مناص إذن من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تدشن مرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ولا يوجد أي خيار آخر أمام الشعوب بعد أن انهارت السدود واختفت الحدود. ومن يقف متردداً أمام بوابة العولمة يُعاقب بالكرباج على ظهره، فقد ولّى زمن الترغيب والجزرة. وأبادر إلى القول: إن العولمة في المفهوم الديالكتيكي ظاهرة إيجابية توقظ النائمين من

العرب، وتعد خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري رغم جوانبها السلبية، ورغم الوعي بأن ضرر النتائج السلبية سيصيب المجتمعات السائرة في طريق النمو أولاً وبالذات.

يخطئ بعض الباحثين حين يحصرون ظاهرة العولمة في "حرية السوق" وانتقال رؤوس الأموال من دون حواجز. إنها ظاهرة أشدّ تعقيداً من ذلك، وأكثر تشعّباً ... إنها وليدة الحداثة في أقسى مظاهرها ... إنها بإيجاز إيديولوجية الليبرالية الجديدة، كما ولدت الإمبريالية في نهاية القرن التاسع عشر إيديولوجية للرأسمالية الكلاسيكية.(٤)

الباحثون يعترفون بأن الآراء متضاربة حول تفسير كنه العولمة وحول الآفاق المستقبلية للظاهرة، وهو الأمر الذي زرع الريبة والخوف من نتائج الظاهرة في البلدان المتطورة والمجتمعات النامية معاً، ذلك أن ملامح المستقبل غير جليّة كما يؤكد ذلك أحد مؤسسي نادي روما (الكسندر كينغ) حين يقول: "إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع "معلوم" لا نستطيع أن نتهكن الآن بهيكلته المحتملة"(٥)

لاشك أن الموقف الإيديولوجي للباحثين الذين حاولوا التنظير للظاهرة قد أثّر بوضوح في محاولتهم رسم ملامحها حاضراً ومستقبلاً، بل بلغ التشاؤم ببعضهم إلى الحديث عن حضارة الفوضى، متسائلين: هل العالم يسير نحو حضارة الفوضى؟ إنهم يرسمون لوحة قاتمة تتنبأ بازدياد البطالة وانعدام الأمن وتدهور الوضع البيئي، وتفشي الأمراض الفتاكة المعدية، وانتشار الرشوة، بالإضافة إلى الحروب الأثنية والطائفية، وانتشار ظاهرة العنف. إن هذا الموقف المتشائم ينطلق من واقع يومي تعيشه المجتمعات البشرية، وتعيش في الوقت نفسه نظاماً مالياً وتقنياً صارماً، والنظام والفوضى شيئان يهددان العالم، فنظام الإحاطة الشديدة الذي يحول الإنسان إلى رقم مكشوف من الأرقام، فيفقد

حريته الشخصية، وتنكشف جميع أسراره، ويصبح محاصراً بعيون سرّية ترصد جميع حركاته ... في العمل، في الشارع، في المنـــزل وفي كل مكان يؤوي إليه، هو نظام يلتقي في تهديد حياة الشعوب والبلدان بفوضى التطرف والعنف وسقوط الدول وتفكك البلدان وانتشار فئات المهمشين والأوبئة الفتاكة والتدهور البيئي.[٦]

"النظام والفوضى" إذن سمتان بارزتان من سمان ظاهرة العولمة... دقة عجيبة يوظفها سدنة أُميّة رأس المال الجديدة لتحقيق أهدافهم في لمحة بصر، أو تقنيات مذهلة تستعملها القيادة العسكرية للحلف الأطلسي لضرب مواقع محددة بالأمتار، ومن مسافات بعيدة.

إن التناقض الذي تفرزه الظاهرة من جهة، وسرعة التحولات من جهة أخرى تجعل النماذج الفكرية المدرسّية القديمة عاجزة عن فهمها وتحليل مضمونها وكينونتها، والتنظير لها، فلا مناص من تجديد المناهج، وتغيير أساليب المقاربات، ونبذ عقلية "الفكر الواحد" والفكر الواحد المضاد فلا مناص من تتبع ما تفرزه الظاهرة بسرعة مذهلة، والإفادة من الجوانب الإيجابية مثل: كونية مبادئ حقوق الإنسان، والاعتراف بالآخر، واحترام الخصوصيات الثقافية، والتصدي للنظم الاستبدادية، ومقاومة الجوانب السلبيّة مثل: محاولات السيطرة، وإملاء الشروط على الشعوب الضعيفة، وتحالف سماسرة أمية رأس المال مع منظمات المافيا، وتجار المخدرات، ولا يمكن أن تنجح هذه المقاومة إلاّ من خلال العمل السياسي، والنضال الاجتماعي".[٧] وهنا يؤكد الحبيب الجنحاني: "إن العولمة الاقتصادية لا تُلغي قدرتنا على العمل السياسي خلافاً لما تُرّوج له بعض النظم السياسية، بل بالعكس فالمظاهر السلبية لسياسة العولمة تفرض إعطاء بُعد جديد للعمل السياسي والاجتماعي، فالعولمة ليست قضاءاً وقدراً إلى الأبد، بل هي من صنع البشر، وهم قادرون بنضالهم على كبح جماحها، وتعديل وجهتها، مفيدين

من وسائلها التكنولوجية الجبارة من جهة، ومن تجارب نضال الشعوب عندما تصدّت لمخططات الرأسمالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من جهة أخرى.
... إن ضحايا العولمة يمكن أن ينقلبوا إلى ممثلين فاعلين فوق خشبة مسرح الأحداث الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، وما انتفاضات الشعوب الحالية إلاّ شاهد على ذلك ..."(٨) ويواصل الحبيب الجنحاني حديثه حول ظاهرة العولمة ويرى أنها تتمثل في مجموعة التوجهات العالمية ذات البعد المستقبلي، وهي توجهات خطيرة الشأن، ولكنها ليست بالضرورة متضامنة ومتناسقة، وهذا ما يفسر سعي القوى الدولية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنظير لأيديولوجية جديدة تكون قاعدة لظاهرة العولمة، وتساعد على تقديم النموذج الأمريكي بديلاً كونياً عن النماذج الأخرى المتهاوية منها والقائمة، فلا غرو - إذن - أن تحاول الإفادة من الأحداث الدولية الكبرى للتبشير بهذا النموذج وتعميمه ... فقد أفادت من قيادة التحالف الدولي عام ١٩٩١ لتحرير الكويت، وطرد الغزاة وترسيخ مبدأ الشرعية الدولية، وإعادة الاعتبار لمنظمة الأمم المتحدة لفضّ النـــزاعات الدولية بعد أن شلّت عملها الحرب الباردة طيلة عقود من الزمن، ومهما اختلف الناس حول تفسير الحدث فقد جاء التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت درساً أمميّاً لجميع النظم الاستبدادية ذات الطابع التوسعي، فالمجتمع الدولي لا يمكنه بعد سنة ١٩٩١ أن يبقى مكتوف الأيدي عندما يغزو بلد بلداً آخر ذا سيادة وعضواً في المنظمات الإقليمية والدولية مهما كانت الأسباب، ومهما تضاءلت أهمية البلد المعتدى عليه استراتيجياً واقتصادياً. فقد تصدت قوى العولمة لعدوان الصرب بقيادة المجرم الصربي سلوبودان ميلوسيفتش ضد جمهورية البوسنة والهرسك الإسلامية عام ١٩٩٣، كما تصدّت قوى حلف الناتو بزعامة أمريكا لعدوان الصرب في كوسوفو، حين حاول الصرب إبادة المسلمين الألبان في نهاية القرن العشرين. وانتهت مغامرات المجرم سلوبودان ميلوسيفتش بأن تم تسليمه لمحكمة جرائم

الحرب الدولية لكي يقبع عمره وراء قضبان السجن، وذلك خلال شهر يونيو ٢٠٠١. وقد أصرّت المحكمة مدعومة من أمريكا على ضرورة قيام الصرب بتسليم كافة مجرمي الحرب إلى المحكمة لكي ينالوا جزاءهم الذي يستحقون. وهكذا ولد مفهوم جديد للنظام العالمي الجديد وما يرتبط به من سلوكيات جديدة على مسرح السياسة الدولية في إطار رؤية جديدة ونافذة للعلاقات بين الدول.[٩]

لقد أعطت هذه الصراعات الدولية بعداً سياسياً وعسكرياً جديداً لظاهرة العولمة، فهي -إذن- ليست مجرد تعبير عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل هي رؤية شاملة تمسّ عن كثب شتى المجالات، وفي مقدمتها المجال السياسي-الاستراتيجي.[١٠] وقد كشفت الصراعات التي اندلعت مع نهايات القرن العشرين(أزمات الكويت والبوسنة وكوسوفو ومقدونيا وغيرها) عن حقائق مذهلة تجذرت على الأرض يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- إن القوى الدولية الكبرى قادرة على إعطاء مفهوم العولمة أبعاداً جديدة من جهة، وعلى تعديل وجهتها من جهة أخرى. وهذا يعني أن الدول الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً قد أصبحت أسيرة ظاهرة العولمة، وخانعة أمام شروط مؤسساتها الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولي وغيرهما. أما الدول الغربية الكبرى فلا تزال قادرة على اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة كما برهنت على ذلك حروب الصرب ضد المسلمين في البلقان.

ب- إن الديموقراطية هي الوجه الأخر لعملة العولمة، فهي -إذن- ليست مجرد حرية السوق، وسقوط الحواجز أمام البضائع، كما يحلو لتيار معين التبشير بذلك، وهو التيار المسيطر في البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان العربية، إذ نجد قيادات عربية تقول: "نعم للعولمة إذا كانت تعني الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتصفية القطاع العام، وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين في العالم. أما إذا كانت العولمة تعني الديموقراطية واحترام حريات المواطن وحقوق الإنسان فلا نريدها ..."[١١]

ج- إن أوروبا الديموقراطية لا تقبل البتّة أن يقوم في قلب القارة نظام ديكتاتوري بعد أن سقطت نظم المعسكر الشرقي الواحد تلو الآخر، وبدأ يتوحّد الفضاء الأوروبي الديموقراطي.

ستبقى العولمة واحدة من الحركات التاريخية الكبرى المصاحبة للرأسمالية التي يتسارع فيها معدل التغير الاجتماعي إلى درجة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. هذا التغير تولّد من الانضغاط الشديد في الزمان والمكان بسبب التطور التقني المتدفق والمعتمد بشكل متزايد على المعرفة (Knowledge Based).[١٢] هذا ويمكن تحديد أربعة مواقف فكرية من العولمة:

أ- هناك من يقول أن ليس هناك جديد في العولمة، فما زالت هناك دول قومية، ونخب قوة تحكم بالطريقة المعتادة، فلا جديد تحت الشمس.

ب- الموقف الثاني يعتقد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت هناك دائماً "عولمة" في كل مرحلة تاريخية: من الرومان إلى الإسلام إلى الإمبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية.

ج- وموقف ثالث يربط بين العولمة والسوق العالمية في ظل الرأسمالية منذ بداية عصور ما يسمى "الاستكشاف" والتي أطلق عليها تسمية نظام العالم الاقتصادي الجديد. فالأسواق المالية المعولمة الحالية تختلف عن التقليدية في الدرجة (سرعة نقل المعلومات) وليس في النوع.

د- الموقف الرابع والأخير يعتبر الحقبة الحالية تطوراً جديداً تماماً في الرأسمالية، هذه الحقبة هي حقبة ما بعد الحداثة، أي حقبة ثورة المعلومات الناتجة عمّا يسمى بالثورة الصناعية الثالثة أو الرأسمالية المتأخرة.

هناك من بين الذين يعبرون عن هذه المواقف الأربعة ممن يعامل العولمة بروح احتفالية: يشيد بالفرص اللامحدودة للتطور والحرية التي تمنحها قوى العولمة، وهناك من يلوم العولمة ويحذر من التوحيش (نزع الصفة الإنسانية من

البشر) والتهجين الذي ينزع صفة التميز عن الثقافات الوطنية فيجعلها متجانسة لا لون ولا طعم لها. وهناك من يعتقد أن العولمة هي واقع مفروض ليس أمام الشعوب، إذا أرادت الحصول على حصة من غنائم العولمة، إلا أن تندمج فيها وتلحق بركب الدول المصفقة المطبلة لمراكز القوى العالمية المحركة للعولمة. وهناك من يطالب بمقاومة العولمة، خوفاً على الثقافات المحلية والمعايير الوطنية التي توفر بيئة مستقرة، مقابل الهيجان الذي هو صفة العولمة. هذا الهيجان (أو الهستيريا) يؤدي إلى زيادة الفوارق في الداخل، بين القلّة الثرية في العالم وبين الجموع الهائلة من البشر التي تزداد فقراً بسبب العولمة والتي لن تجد أمامها في المستقبل إلا اللجوء إلى العنف والإرهاب. وقد اختلف الكتاب والمثقفون حول القوى الفاعلة المسيطرة في تيارات العولمة: هل هو المجتمع الصناعي - العسكري - الاستخباري المعروف، أم هم الأفراد والحكومات التي استفادت من العولمة بحكم موقعها في عملية الإنتاج العلمي والخدمي وفي التعاملات المالية من أمثال سوروس وتيرنر وترمب وميلكن... الخ.[١٣] وامتد الاختلاف حول تشخيص العامل الدينامي في العولمة: هل هو الوحش أو المارد ذو رأسين: السوق والتكنولوجيا، أم هي وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التي يسّرت لهذا المارد أن يقوى ويتعملق حتى استولى على مقدرات هذا العالم. من كل هذا نستطيع القول أننا أمام واقع سياسي يتجذر يوماً بعد يوم وأن هناك مدعاة لقلق وضرورة توخي الحذر.

كل هذه التصورات والأحاسيس والمواقف تعبر عن سعة انتشار أوهام العولمة ومبالغاتها على حساب حقائقها ووقائعها. فلا يمكن للعولمة أن تكون في الوقت نفسه خيراً وشراً، ولا يمكن أن تكون نعمة ونقمة. لذلك ربما كان من المفيد قبل الإجابة عن السؤال حول ما هي حقيقة العولمة، البدء بتوضيح ما هو ليس بالعولمة، والتعرف على حدودها، والفصل بين المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حولها. فالعولمة أولاً ليست بشعار من الشعارات السياسية أو

الفكرية الجديدة التي تبرز ثم سرعان ما تختفي بعد أن تكون قد أدّت غاياتها وأغراضها الخفيّة والمستترة. والعولمة ليست بموضة فكرية عابرة لا جذور لها في الواقع، أو بدعة ابتدعتها عقول المفكرين والمنظرين لإلهاء الشعوب الكادحة والمنهكة في الروتين الحياتي اليومي. والعولمة ليست موضة ستنتهي مع انتهاء الحاجة لها وبروز طلب عالمي جديد لموضة فكرية أخرى، والعولمة ليست كلمة السحر التي ستفتح أبواب الثروة والمعرفة للشعوب التي مازالت تبحث عن مخارج لفقرها وتخلفها العلمي والتقني.

كما أن العولمة ليست بكلمة السّر التي ستفتح آفاق الحاضر والمستقبل التي مازالت موصدة أمام الكثير من المجتمعات في كل أنحاء العالم. والعولمة ليست بالمسار المحتوم الذي يحدد مصير البشرية في أي اتجاه من الاتجاهات المفرحة أو المظلمة. هذه التصورات هي بكل تأكيد تصورات واهمة وبعيدة كل البعد عن جوهر العولمة وحقيقتها.(١٤) كتب أسامه الخولي في هذا السياق يقول: "إن الكل مجمع على أن الإنكار والاستنكار موقفان غير مقبولين إزاء ما نواجهه (العولمة). ويستوي معهما موقف الاندفاع والهرولة للحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري. فالهدف ليس نقد الظاهرة، بل فهمها وتحليلها وبلورة ردّ الفعل المثلي إزاءها. وفي رأي كثيرين فإن العولمة - شأنها في هذا شأن كل التحديات المصيرية - تجمع بين التهديدات والفرص".(١٥) وعلى صعيد آخر فإن العولمة لا تعد بعالم أكثر أمناً واستقراراً وعدالة وديموقراطية. إن العولمة لا تخلق عالم أكثر أنصافاً للمجتمعات التي لا تشعر حالياً بالإنصاف. إن تحقيق الأمن والاستقرار العالمي والعدالة بين الدول والديموقراطية للشعوب ليس من اختصاص العولمة. كما أنه لا ينبغي التصور أو التعامل مع العولمة كالمنقذ القادم لإنهاء فقر الفقراء، وإخراج الشعوب الفقيرة من فقرها، أو تخليص المجتمعات البائسة من بؤسها، أو مساعدة الدول المتخلّفة لإنهاء تخلفها العلمي، أو تحقيق الديموقراطية والحرية للملايين من سكان العالم الذين يعيشون في ظل أنظمة سلطوية تصادر حقوق

الإنسان وتنتهك حرياته السياسية والمدنية. فالتخلف والبؤس والفقر كانت قائمة قبل مجئ العولمة وستبقى أثناء مرحلة العولمة مهما طال وجودها، وربما ستظل قائمة بعدها. العولمة إذن ليست بالمنقذ ولا يمكن التعامل معها وكأنها معجزة القرن الحادي والعشرين، ولا ينبغي تحميلها أكثر مما تحتمل سلباً أو إيجاباً. إن الاعتقاد بأن العولمة كلها خير بخير هو اعتقاد واهم ومضلل وغير منطقي، ولا يقربنا من فهم طبيعة العولمة وحقيقتها.(١٦)

كتب عبدالخالق عبدالله يقول: "إن المطلوب... هو تحرير العولمة من الأوهام والمبالغات والتصورات المغلوطة. هذا التحرر من مثل هذه الأوهام سيساهم في الاقتراب من حقيقة العولمة ... بالإضافة إلى ذلك فإن المطلوب أيضا تشخيص لحظة العولمة، وتحليل مظاهرها ومسبباتها، ومعرفة كل ما لها وما عليها. ولاشك أن المدخل لمثل هذا التشخيص هو التسلّح بأدوات وبمفردات تحليلية جديدة وبعقلية غير العقلية التآمرية... ولا يمكن التعامل مع المستقبل بالعودة إلى الماضي..."(١٧)

إن البشرية تواجه اليوم مرحلة القرن الحادي والعشرين بما فيها من لحظات حضارية جديدة مليئة بالمفاجئات والتحولات والمستجدات المتلاحقة.

وهناك اليوم قوى علمية واستثمارية جديدة، كما أن هناك وسائل اتصالية ومعلوماتية جديدة تدفع في اتجاه انكماش العالم وزيادة ترابط أفراده ودوله ومجتمعاته وثقافاته واقتصاداته. هناك وعي عالمي جديد في سياق ظاهرة العولمة، وهذا الوعي يؤمن بأننا "جيران في عالم واحد".(١٨)

موضوع حقيقة العولمة عالجه عبدالخالق عبدالله في بحثه الماتع في مجلة عالم الفكر. وفيه نقرأ: "لقد أصبح من الواضح أن العولمة تأخذ أكثر من شكل وتأتي في أكثر من صيغة واحدة. لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية والعولمة العلمية والعولمة الاجتماعية،

فلا توجد عولمة واحدة، بل هناك عولمات عدة تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع".[١٩] هذه - والكلام لعبدالخالق عبدالله- أول حقيقة مهمة عن العولمة، أما الحقيقة الثانية فهي أنه لم يكن لمفهوم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات. قبل ذلك لم يكن لهذا المفهوم أي حضور خاص. بل إن قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لمفهوم العولمة (Globalization) للمرة الأولى عام ١٩٩١ واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات.[٢٠] بل إن الانتشار العالمي والسريع لمفهوم العولمة، وكما يوضّح رونالد روبيرتسون هو جزء من حركة وعي عالمية العالم، وهو تأكيد على أن البشرية تعيش فعلاً وليس قولاً، عصر العولمة.[٢١] وهذا بعينه يشكل الحقيقة الثانية. أم الحقيقة الثالثة عن العولمة هي أن الحديث عنها تزامن مع بروز مجموعة من الظواهر الحياتية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية والعلمية، والتي تدفع باتجاه زيادة ترابط العالم، وزيادة تقاربه وانكماشه، وربما مستقبلاً دمجه وتوحيده اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، الأمر الذي يعني إلغاء الحدود والفواصل الراهنة القائمة بين الأفراد والمجتمعات والثقافات والدول.

كما أخذ الحديث عن العولمة يزداد مع زيادة الوعي بتكوين "عالم بلا حدود".[٢٢] والذي هو عنوان أهم كتاب عن العولمة الاقتصادية صدر في بداية التسعينات، والذي يؤكد أن البشرية دخلت مرحلة جديدة، أهم صفاتها المميزة قيام اقتصاد عالمي بلا حدود، وقائم على الدور المحوري للشركات العابرة للجنسيات، وعلى الحرية الكاملة لانتقال السلع ورأس المال والخدمات والمعلومات، وبأقل قدر من القيود أو التدخل من قبل الدولة التي يبدو أنها فقدت السيطرة على الحياة الاقتصادية. إن العولمة هي حركة تستمد حيويتها الراهنة من محاولات إلغاء الحدود الاقتصادية التي شيّدت منذ بروز الدولة القومية على أن يتبعها لاحقاً إلغاء الحدود الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية.

لقد أصبح الاقتصاد وألى درجات بعيدة بلا حدود. والاتجاهات العالمية في القرن الحادي والعشرين تشير إلى إمكانية بروز ثقافة بلا حدود وسياسة بلا حدود.(٢٣)

العالم إذن ينكمش ... يتقلّص ... يقترب من بعضه بعضاً. والذي لاشك فيه أن سكان العالم هم مع بدايات القرن الحادي والعشرين أكثر وعياً بعالميتهم، وهم أكثر إدراكاً لإنسانيتهم من أي وقت آخر. العولمة تتضمن تخيّل أن البشرية قد أصبحت بالفعل "أمة واحدة"، فيما الأمور ليست كذلك، إلا أن ما يحيط به من غموض يكاد يكون هو المعبر عن السجلات التي تدور حوله. فبرغم الكّم الهائل من الكتابات والمقالات والندوات والمؤتمرات التي تتناول هذا المفهوم في الخطاب الثقافي المعاصر، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولمة كعملية لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشابكة، ولا تقتصر على جانب واحد وإن كان في الغالب اقتصادي الهدف حيث تغيب في كثير من الأحيان الجوانب الأخرى السياسية والثقافية أو يجري طمسها.(٢٤)

وفيما يلي بعض الاعتبارات التي تفيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة وتأثيراتها المتباينة:

١- لا يزال السجال يدور منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين حول مفهوم العولمة، وحول مختلف ممارساتها وبرغم ذلك لم يصل أحد إلى فهم نهائي ودقيق لما تعنيه العولمة كعملية ثلاثية الأبعاد (اقتصادية وسياسية واجتماعية).

٢- العولمة بالمفهوم المتداول الآن وبعد سقوط نظام القطبين واندثار العالم الثالث وسقوط عدم الانحياز لم تعد منسوبة فقط إلى كلمة (Globe) (إلى كوكب الأرض) وإنما أصبحت تعني (Globality) وهي العملية التي تملك آليات التطبيق، أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول والأمم.

٣- عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تقّر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا، أو منقوصة هناك.

٤- تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقراً، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقاً، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها، وبين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها، وتؤخذ دائما، بمعزل عنها، خارج الحدود.

٥- العولمة الكوكبيّة هي نتاج متغيرات متلاحقة تكرسّت بانتهاء الحرب الباردة. إنها مرحلة جديدة يسميها البعض "مرحلة ما بعد الإمبريالية"، ويسميها البعض الآخر "مرحلة ما بعد التنمية"، ويتّفق الخبراء تقريباً على كونها الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسيات، تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً وثقافياً دون أن تنتمي إلى وطن محدود أو إلى دولة معينة.

٦- غياب الصفة الوطنية عن هذه الشركات، لا يجعلها ملك البشرية جمعاء، إنها ملك الأغنياء في دول الشمال تحديداً، حيث تغزو بنشاطاتها المتنوعة عشرات البلدان، وتنتج في عشرات البلدان الأخرى بضائع وفق نظام الإنتاج عن بُعد (Tele-production).[٢٥]

٧- في ظل العولمة يختفي دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بُعد، والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين للثقافة والعولمة.

٨- من يحلّل الخطاب السياسي في ظل العولمة في القرن الحادي والعشرين يجد اختفاء كلمة استقلال أو كلمة وطني أو عبارة تقرير المصير، وحلّت محلها كلمات أخرى ومفردات مكرّسة لوصف السوق المعولم ولشرح قواعده ولمديح مزاياه وكيفية التعامل معه باعتباره "قدر الشعوب والأمم".

٩- لقد تحوّل معظم المسؤولين في لقاءاتهم وأسفارهم إلى رجال أعمال يعقدون الصفقات، ويستجدون القروض، ويحضوّن الأغنياء على الاستثمار وفق معايير هذه الأيام، هنا وهناك، في بلاد الفقراء الواسعة. لقد تحولا إلى باعة متجولين لصالح الشركات عابرة القوميات.

١٠- العولمة الكوكبية تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك في كل مكان، فلا مكان للفقراء في حساب الشركات متعددة القوميات، وهي تنظر إلى كوكب الأرض وقد جعلته سوقاً واحدة – مفتوحة أمام بضائعها.

١١- تحتل التقنيات الحديثة والتكنولوجيا شديدة التعقيد موقعاً محدداً في حسم معركة التنافس ين الشركات متعددة القوميات، فهي تساعد في تخفيض كلفة الإنتاج بالتقنية، وبتقليص العديد من العاملين. لذلك تُنفق هذه الشركات والنظم الملحقة بها الكثير من الأموال على البحوث العلمية لا لخفض تكلفة المنتج فقط، بل لاستنباط تكنولوجيا أكثر تقدماً، تخلق بدورها حاجات جديدة، عن طريق إنتاج سلع جديدة، ثم تعمل بعد ذلك على جعل استهلاك هذه السلع نمطاً يعمم السوق "المعولمة" في كل مكان تملك فيه البشرية القدرة على الشراء، ويتساوى في ذلك كل ما هو ضروري، وكل ما هو كمالي في حياة الناس من مأكل وملبس وموسيقى وغناء وغيرها.

١٢- يجب أن نعترف بأن الهوية هي صفات وأحاسيس، ونمط حياة، هي في كل شئ: في الملبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة ... في الحرية والمقاومة والصمود ... ويجب أن نعترف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به، فيتغير معه، دون أن ينوب فيه، يتأصل بداخله لكنه يكتسب الجديد دائما. الهوية إذن هي إحدى مكونات الشخصية الوطنية فلا مكان لمن ليس له هوية في ظل عولمة بلا حدود.

١٣- لقد تم إثارة قضية العولمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي في مرحلة

الرأسمالية المتأخرة، من خلال حركة دوران رأس المال على الصعيد الرأسمالي العالمي، وهي الظاهرة التي غيرت من قواعد اللعبة على الصعيدين الدولي والقومي، وكان لذلك تأثيراته على مستوى الدول، حيث تزداد الفوارق بين الدول، وتؤدي إلى خروج بعض هذه الدول محققاً مكاسب عالية، وأخرى تفيد الكثير حتى من مواردها.

١٤- من قراءة تحليل أدبيات الفكر الاجتماعي- السياسي المعاصر يتضح لنا أن العولمة هي تعبير عن أزمات وتناقضات يمر بها النظام الرأسمالي ذاته (أزمة في الداخل) ولهذا يتسم هذا النظام بالعدوانية والقسوة، رغم ادعاءات التمسك بالمبادئ الإنسانية كالديموقراطية والمساواة والحرية وحقوق الإنسان. كما أن العولمة في الواقع ليست سوى "حضارة السوق العالمية المفتوحة" أو ما يسمى بتعبير (Global Commodation). إنها تعبير عن نمط من "الصراع من أجل البقاء".[٢٦] وهي بالتالي عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أن تدفع بها إلى طرق مختلفة، وإن كانت في النهاية ترمي إلى هدف واحد. فهي في مفهومها العام كما تدّل الصياغة اللغوية ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحّول والتغيرّ، فعندما نقول عولمة النظام الاقتصادي أو عولمة النظم السياسية أو عولمة الثقافة، فإن ذلك يعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي. والعولمة كمفهوم متطور، لا سبيل إلى التحقق من الوقت الذي ستصل فيه إلى منتهاها، لتصبح نمطاً استاتيكياً مستقراً، ولذلك ينظر إلى العولمة في مفهومها العام على أنها اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول.[٢٧]

وفي ذلك يرى إسماعيل صبري عبدالله أن العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسية والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة.[٢٨] وهذا يشكل درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي[٢٩].

ويركز مصطفى محمود في مفهومه للعولمة على أنها مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ المواطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلا خادم للقوى الكبرى.[٣٠] أما على مستوى "التخصص" فتتعدد مفاهيم العولمة، وقد تطرقنا إليها في ثنايا الكتاب حيث تحدثنا عن مفاهيم العولمة.

هوامش: تساؤلات تحليلية حول العولمة

(١) عن:

الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، في: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (العدد ٢) أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٠.

(٢) حول الظواهر الكبرى والتحولات التاريخية أنظر:

بول كيندي: القوى العظمى، ترجمة عبدالوهاب علوب، منشورات مركز ابن خلدون، دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣.

(٣) الحبيب الجنحاني: مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) للمزيد طالع في:

هانس بيرمارتن: فَخّ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، سلسلة "عالم المعرفة" العدد (٢٣٨) - أكتوبر ١٩٩٨.

(٥) أنظر:

- Ignacio Ramonet: Geopolitik du chaos, Paris 1997, p. 17.

(٦) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ١١.

(٧) انظر في هذا الصدد:

- Alain Touraine: Comment Sortir due liberalisme, Paris 1999.

وذلك على ذمة الحبيب الجنحاني في مرجع سابق الذكر، ص ١٢.

(٨) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ١٢.

(٩) قارن مع:

الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ١٢-١٣.

وأنظر كذلك:

النظام الدولي الجديد، محور خاص، في: مجلة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، الكويت، يناير - يونيو ١٩٩٥.

(١٠) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ١٢-١٣.

(١١) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ١٣.

(١٢) خلدون حسن النقيب: العولمة ... تلصيقات على جسد مجتمع مهشم في: صحيفة الخليج، العدد (٧٤٨٥) بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩، ص ١٦.

(١٣) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر.

(١٤) أسامه الخولي: العرب والعولمة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨، ص ٨ وما يليها.

(١٥) أسامه الخولي، مرجع سابق الذكر ص ٨.

(١٦) عبدالخالق عبدالله: العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. في: مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢) ديسمبر ١٩٩٩، ص ٤٥-٤٦.

(١٧) عبدالخالق عبدالله: مرجع سابق الذكر، ص ٤٨-٤٩.

(١٨) للمزيد حول هذه الآراء والمواقف أنظر المراجع التالية:

- داني رودريك: المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة في: مجلة الثقافة العالمية، العدد ٨٥، نوفمبر ١٩٩٧.
- عبدالإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية: "عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة" في: العرب والعولمة"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص٣١٨ وما يليها.
- أحمد عبدالرحمن أحمد: "العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، في: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٦) العدد (١) ١٩٩٨.
- حنا ميلاد: ما بعد عام (٢٠٠٠) منشورات دار الهلال، القاهرة ١٩٩٦.
- "جيران في عالم واحد"، سلسلة عالم المعرفة، رقم (٢٠١)، منشورات المجلس الوطني للثقافة، الكويت ١٩٩٥.

(١٩) عبدالخالق عبدالله: مرجع سابق الذكر، ص ٥٠.

(٢٠) انظر:

- Ronald Robertson: Globalization, N.Y. 1992, P. 8.

هنا طبقاً لما أورده عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق الذكر، ص ٥٠.

(٢١) انظر:

- R. Robrtson, op. cit. p. 9.

(٢٢) انظر:

- Kenichi ohmae: The Borderless World, New York, Fontana 1990.

(٢٣) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق الذكر، ص ٥١.

(٢٤) أحمد محمد حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، في: مجلة عالم الفكر، المجلّد رقم (٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٢٧ وما يليها.

(٢٥) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق الذكر، ص ١٢٨.

يورد الباحث أسم شركة بوينغ كمثال على ذلك، حيث تشترك حوالي ١٢ دولة في توريد المعدات الخاصة بإنتاجها. كذلك شركة سوني اليابانية Sony حيث يبلغ نصيب العاملين فيها من غير اليابانيين حوالي ٥٠% أو أكثر.

(٢٦) حول هذه الاعتبارات انظر:

- Seidman, Wagner: Post-Modernism and Social Theory - The debat over General Theory, Blackwell - Cambridge, 1992.
- Lash, S.: Postmodernism as humanism, urban space and social theory, in: B. Turner, theories of modernity and post-modernity, Sage Publications, London 1990.

(٢٧) كمال عبدالغني المرسي: العلمانية والعولمة والأزهر، منشورات دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٩٣.

(٢٨) إسماعيل صبري عبدالله: العولمة، هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، منشورات دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩، ص ٤٣.

(٢٩) إسماعيل صبري عبدالله: مرجع سابق الذكر، ص ٣٠.

(٣٠) مصطفى محمود: العولمة، في: مجلة "الإسلام وطني" العدد ١٣٨، يونيو ١٩٩٨، القاهرة، ص ١٢.

٣- دوافع ومسببات العولمة

كما ذكرنا في سياق هذا الكتاب فإن العولمة عملية متفاعلة، كما هي رؤيا ونظرة تنعكسان على قرارات تؤثر في حياة وحظوظ دول وأفراد وجماعات من وجهة النظر الاقتصادية. ومن الصعب تحديد مظهر للعولمة، فهي تتخذ مظاهر عدة. كذلك من الصعب إرجاعها إلى عامل واحد أو اثنين، فهناك غير عامل له دور فيها. ليس ذلك فحسب، بل أن الأسباب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سبباً لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهراً آخر من مظاهر العولمة، وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من أثر بعضها، ونحن نعيش في عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل في مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة. ومع ذلك سأحاول هنا أن أرصد أهم العوامل في العقود الأخيرة وكيف قادت إلى هذه العولمة، وهي عوامل متفاعلة مع بعضها البعض إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منه، ولكننا سنجملها في عوامل عدة، ونرتبها كالآتي:

١- تحرير التجارة الخارجية.

٢- حركة التكامل الاقتصادي بين الدول.

٣- الشركات عبر الوطنية.

٤- تحرير الاقتصادات.

٥- التطورات التكنولوجية.

٦- التخصيص.

٧- التحولات الإيديولوجية والسياسية.

طبعاً، يعكس هذا الترتيب التسلسل الزمني والأهمية النسبية للعوامل إلى حدّ ما، مع صعوبة ذلك. وهي عوامل متداخلة لا يقف الواحد منها بمعزل عن الأخريات. وسنتعرض إلى ذلك التداخل بعد أن نستعرض هذه الأسباب

والعوامل. كذلك يُلاحظ أن هذه الدوافع والأسباب تعكس تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما تتسبب في المزيد منها. وبدلاً من التحدث عن تحولات عامة، رأينا أن نحدد أسباباً بعينها:

١- تحرير التجارة الخارجية بين الدول: أحد الدروس التي استفادها العالم من الحرب العالمية الأخيرة هو أن الحرب الاقتصادية وسياسات "إفقار الجار (beggar thy neighbour) بقفل الأسواق أمام الدول الأخرى، تؤدي إلى إفقار الجميع في النهاية. وتلك السياسات من مسببات الحرب العالمية نفسها. لذا كان من أهم الواجبات أمام الحلفاء بعد الحرب إعادة بناء النظام التجاري والنقدي العالمي. فقد أنشأ الحلفاء الغربيون "البنك الدولي" لإعادة تعمير ما خربته الحرب، وصندوق النقد الدولي لاستقرار النظام النقدي العالمي وتمويل عجز التجارة بين الدول.[١]

لقد فشلوا في خلق منظمة للتجارة الدولية، لكنهم أنشأوا جهازاً لتحرير التجارة. ومن سخرية الأقدار أن العالم تمكن بعد خمسين سنة من خلق منظمة للتجارة الدولية، في حين أن المنظمات التي لم يعترض أحد على إنشائها في السابق كصندوق النقد الدولي، نجد من يتساءل اليوم عن جدوى استمرارها. وكما هو معلوم فقد قامت عام ١٩٤٧ اتفاقية الجات أو ما سمي (General Agreement for Tarrifs and Trade) ، أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بهدف تحرير التجارة بين الدول، وقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي: مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً والمعاملة الوطنية، وتعني الفقرة الأولى أن تمنح الدولة المتاجرة للدول الأخرى المتعاقدة أي ميزة تفضيلية في التجارة تمنحها لأي دولة مشاركة في الاتفاقية، وبذا إذا فتحت الدولة أسواقها لسلعة أو سلع معينة من بلد متعاقد، تصبح وكأنما فتحتها لجميع الدول المتعاقدة في الجات. أما المعاملة الوطنية فتعني أن تعامل السلع المستوردة من الدول المتعاقدة مثلما تُعامل السلع المصنعة محلياً. هذا وتضع الاتفاقية

استثناءات من هذه الالتزامات في حالة المعاملة بين الدول المشتركة في نظام تكامل اقتصادي مستقل وكذلك هناك استثناءات في صالح الدول النامية. وعموماً فإن اتفاقية الجات لم تكن الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول. فهناك الاتفاقيات الثنائية أو حتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار الجات والمنظمة. ويمكننا هنا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر تلك المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين اليابان أو الاتصالات السنوية بين الولايات المتحدة والصين لتجديد منح الصين وضع الدولة الأكثر رعاية حيث أن الصين خارج الجات حتى نهايات عام ٢٠٠٠. كذلك هناك مفاوضات مستمرة بين السوق الأوروبية واليابان أو بين السوق الأوروبية والعديد من الدول النامية. كل هذه الاتفاقيات لتحرير التجارة، لابد أن لها دوراً أساسياً في ازدياد ونمو التجارة العالمية بين الدول، لتصل إلى ما وصلت إليه حالياً. بل أنها أساسية في عولمة العالم. هذا لا يعني أن كل الاتفاقيات كانت لتشجيع التجارة، بل أن بعضاً منها كان لتقييد التجارة، مثل اتفاقية الملبوسات والمنسوجات التي تحدد حصة الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة، أو القيود "الطوعية" التي فرضتها الشركات اليابانية على نفسها في صادراتها من السيارات إلى السوق الأمريكي. وفوق ذلك، هنالك الإجراءات الحمائية الصريحة في الدول النامية التي لم تنته. لكن ومن ناحية عامة كان ما تحقق في مجال تحرير التجارة بلا شك إنجازاً كبيراً. وحتى في الدول النامية يرى بعض الباحثين أن هنالك تحريراً في التجارة أكثر مما لوحظ ويؤكد ذلك بدراسة حالات عديدة. وهذا كله ساهم مباشرة في "عولمة العالم".[٢]

٢- حركة التكامل الاقتصادي (Economic Integration): معروف أن التكامل الاقتصادي كحركة يقل عن تحرير التجارة في منظمة الجات، لأنه يقتصر على دول معينة، في حين أن الجات شملت أغلب دول العالم، على الأقل في النهاية. لكنه، من الجانب الآخر، يهدف إلى ما هو أكثر من تحرير التجارة أو

تسهيل حركة السلع بين الدول، إذ أنه يعمل لتسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموماً، بل كذلك يهدف إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المشاركة. ويلاحظ أن قوانين الجات تسمح بالاتفاقيات التكاملية بين الدول. وبعض من الاقتصاديين يرون أن مصطلح "التكامل الاقتصادي الدولي" جديد نسبياً لأنهم لم يجدوا إشارة إليه قبل عام ١٩٤٢.(٣) لكن ومنذ بداية الخمسينات من القرن العشرين اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عندما تبنته بعض من الدول الأوروبية وأنشأت المجموعة الأوروبية عام ١٩٥٨، التي بدأت بست دول وبسلعتين (الفحم والحديد) وتطورت إلى أن وصلت إلى سوق واحد عام ١٩٩٢ يضم (١٥) دولة وله مؤسسات مشتركة، بما فيها برلمان ومحكمة عدل أوروبية ورئاسة وسكرتارية. وقد نجحت حركة التكامل الأوروبية نجاحاً باهراً إذ يقدّر أن التجارة بين دول المجموعة بلغت ضعف ما كانت ستكون عليه بدون التكامل. ليس ذلك فحسب، بل إن إنشاء المجموعة الأوروبية زاد من تجارة السلع الصناعية بين دول المجموعة والدول الأخرى غير الأعضاء، وذلك لنمو وزيادة الطلب على الواردات في دول المجموعة بسبب التكامل تصل إلى ٥% من الدخل القومي عام ١٩٩٢.(٤)

شجّع نجاح التكامل الاقتصادي في أوروبا دولاً في مناطق أخري من العالم على أن تبدأ برامجها للتكامل، ففي عام ١٩٦٧ تكونت مجموعة دول شرق أفريقيا (ثلاث دول) وحاولت مجموعة غرب أفريقيا التكامل عام ١٩٥٩ لأول مرة ثم عام ١٩٦٦ ثم عام ١٩٧٣، وتوسعت نهاية القرن العشرين لتضم (١٦) دولة من بينها نيجريا وغانا. وهناك أيضا مجموعة الكاريبي التي تأسست عام ١٩٧٣ وتضمن (١٢) دولة ومجموعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة التي وصلت عضويتها إلى (١١) دولة في عام ١٩٦٠. صحيح أن أغلب هذه المجموعة لم يكتب لها النجاح وتعثرت أمام المشاكل والخلافات، لكنها ومع كل تعثر تعود لتتجمع من جديد، وبعض من هذه التجمعات اختفى كلية مثل منطقة أمريكا

اللاتينية للتجارة الحرة أو مجموعة شرق أفريقيا لتظهر مكانها أخريات. وهناك مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي قام عام ١٩٨١ وقد أنجز خطوات مهمة على طريق التكامل وما زال أمامه الكثير، غير أنه مازال حياً وفاعلاً، خلافاً لمحاولات عربية أخرى كالسوق العربية المشتركة واتحاد دول التعاون العربي. هنالك أيضا اتحاد دول أفريقيا الوسطى الذي قام عام ١٩٨٣ ويضم (١١) قطراً. وكذلك خطت دول شبه القارة الهندية خطوة نحو التكامل عام ١٩٨٤، كما أخذت دول الآسيان (جنوب شرق آسيا) التي بدأت كتنظيم سياسي خلال حرب فيتنام ١٩٦٦، تتحول إلى تنظيم اقتصادي يسعى نحو التكامل ويضم (إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، تايلاند، سنغافورة، وفيتنام ولاوس وبروناي وكمبوديا وبورما).[٥]

نعم، لم تقف حركة التكامل الاقتصادي عند حدّ معين، فحديثاً قامت منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وكان ذلك في عام ١٩٩٢. ففي عام ١٩٩٦ قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة ٢٠% وبنسبة ٨% إلى كندا، بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسبة أكبر.[٦] وهناك أيضا منتدى التعاون لدول أمريكا والمحيط الهادي الذي قام عام ١٩٩٤ ويضم (١٨) دولة من بينها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واليابان والصين ودولاً آسيوية أخرى من أمريكا الوسطى والجنوبية. كذلك هناك منطقة التجارة الحرة بين البرازيل والباراغواي الحديثة العهد (منظمة ميركوري). وهكذا أدت حركة التكامل الاقتصادي إلى ازدياد التبادل التجاري العالمي. ومع أن الدول النامية لم تشهد نجاحاً مماثلاً في ما بينها، إلا أنها ولاشك استفادت من قيام السوق الأوروبية.[٧]

٣- الشركات العالمية: وضع الباحث تومبسون الشركات متعددة الجنسية في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي.[٨] كذلك

يرى الباحث نيلسون أن نجاح الشركات العالمية كان محورياً إن لم يكن المحرك الأساسي لعملية تكامل الاقتصاد العالمي التاريخية.[٩] أما الباحث ديكن فيرى أن نسق وعملية العولمة أتيا من التفاعل بين الشركات متعددة الجنسية والدولة القومية في سياق بيئة تكنولوجية متغيرة. بل يضيف ديكن أن الشركات متعددة الجنسية هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي. ويرجع ذلك إلى: ١- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر. ٢- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد. ٣- مرونتها الجغرافية. ويقول ديكن أن هناك شبكات معقدة من العلاقات داخل كل شركة وبينها وشركات ومؤسسات أخرى على المستوى المحلي والقطري والعالمي، تنقل وتتبادل السلع والخدمات والاستثمارات من خلال تلك الشبكات، داخل وخارج الشركات وبين الدول، وأن هذه الشبكات والعلاقات هي الخيوط التي عبرها تتصل وترتبط أجزاء الاقتصاد العالمي ومن خلالها يتم التخصص الدولي بين مختلف البلدان. وبهذا فإن الشركات متعددة الجنسية هي أهم قوى منفردة في هذه الشبكات، لأنها تحكم وتنسق بطريقة مباشرة شبكاتها الداخلية التي تتوسلها. هذا وتتمثل ضخامة دور هذه الشركات وشبكاتها في كون ٥٠% من تجارة كل من الولايات المتحدة واليابان و ٨٠% من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في بلدان أخرى، طبقا لما ذكره ديكن.[١٠] وفي الحقيقة أننا إذا أخذنا نسبة قيمة مبيعات الشركات العالمية الكبرى مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، لوجدناها تشير بجلاء إلى دور هذه الشركات الكبيرة والمتعاظم في الإنتاج العالمي. فمثلاً كانت الألف شركة العالمية الأولى (٧٧٠٤,٨) بليون دولار في عام ١٩٩١، ويمثل ذلك ٣٥% من الناتج الإجمالي المحلّي العالمي الذي كان (٢١٨٥٠) بليون دولار في عام ١٩٩١ وذلك بالأسعار الجارية.[١١] وارتفعت تلك المبيعات إلى (٨٥٢٢,٣) بليوناً عام ١٩٩٣ وبذا ارتفعت شيئا ما إلى ٣٦% عام ١٩٩٣ طبقا للمصادر نفسها. وفي عام

١٩٩٥ كانت مبيعات الألف شركة العملاقة دولياً قرابة (٩٤٩٢,٨) بليون دولار. وحتى مع الأخذ في الاعتبار كون مبيعات هذه الشركات تشمل مبيعات داخل أوطانها الأم، وأن الناتج المحلي يمثل قيمة مضافة بينما مبيعات الشركات ليست بالضرورة كلها قيمة مضافة مع كل ذلك لنتذكر أن الشركات التي لها عمليات خارجية أكثر عدداً من ألف وأنها ليست دائمة ضخمة. وهنالك شركات ضخمة أخرى لم تدخل في القائمة، لأن القائمة مقتصرة على الشركات التي تتداول أسهمها عالمياً.

في السابق لم يهتم الاقتصاديون بتفسير ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وذلك طبيعي لصغر حجمها ودورها في ذلك الوقت، واكتفوا بتفسير الاستثمار الأجنبي كجزء من حركة رأس المال وهو يبحث عن العائد العالي. أما الفكر الماركسي فاكتفى بوصف عمليات الشركات الأجنبية كمرحلة في التطور الرأسمالي في استغلال الأسواق والشعوب بأنها مرحلة الاستعمار الحديث. غير أن الشركات المتعددة الجنسيات اليوم ليست بالضرورة سلسلة الشركات الاستعمارية السابقة، إنما هي بالفعل سلالة جديدة. ومع ذلك ليس هناك تفسير نظري نهائي حول هذه الشركات وماهيتها وأهدافها ووسائلها. وقد حاول العديد من الباحثين تفسير ظاهرة هذه الشركات من أمثل فيرنون (Vernon) وكيفز (Caves) وهايمر (Hymer) وداننغ (Dunning).[١٢] وقد اتفق هؤلاء على أن الشركات العالمية تفكر في القيام بالإنتاج في واحدة من ثلاث حالات: أ) امتلاك ميزة أو خاصية غير متاحة لآخرين، ب) أن يكون من الأجدى لمثل هذه الشركات استغلال الميزة والإنتاج بنفسها بدلاً من الترخيص للآخرين بذلك، ج) تغيّر في اقتصاديات الموقع بسبب عناصر غير قابلة للنقل. وعلى أية حال يجمع المنظرون أنه من الصعوبة بمكان تفسير الاستثمار الأجنبي بسبب وجود شبكة معقدة من المنطلقات والمعطيات والسلوكيات.[١٣]

٤- **دور التكنولوجيا**: يرى العديد من المهتمين أن التكنولوجيا من أهم عوامل العولمة لأنها تؤثر على وسائل وطرق الإنتاج واقتصادياته وعلى تدفق الموارد والمعلومات. في السابق وضع الاقتصادي النمساوي الشهير شومبيتر، الإبداعات كأهم عامل في التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية وحالياً نرى كيف أن التغيرات في المجالات التكنولوجية تخلق صناعات بأكملها في مجال تكنولوجيا الحيوان أو تكنولوجيا المواد أو الطاقة أو الفضاء أو المعلومات.

هناك أيضا نظرية أمواج كوندراتيف (Kondratiev) التي تقوم أن النمو الاقتصادي العالمي يحدث في سلسلة موجات طول الواحدة منها خمسون عاماً خلال الفترة من ١٨٠٠-١٩٥٠ بدأت بموجة البخار والنسيج مروراً بالسكك الحديدية والحديد والصلب ثم الكهرباء والكيماويات والسيارات ثم موجة الإلكترونيات والبتروكيماويات. الموجة الخامسة في رأي ديكن (Diken) هي موجة تقنية المعلومات التي بدأت بالصورة والكلمة المطبوعة، وأساسها الورق والحبر، مروراً بالإلكترونيات المرتبطة بالكمبيوتر والفاكس والروبوت.[١٤]

تؤثر التكنولوجيا على العولمة في ثلاثة جوانب رئيسية:

أ- ابتداء طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر.

ب- تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص أو أسرع.

ج- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات، رباطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصالات لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخلياً وخارجيا، وكان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج واستخدام الربوت. وثورة المعلومات

هذه هي التي دعت مارشال مالكوهان ليطلق قولته المشهورة "العالم قرية كونية" حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر.[١٥] كما أن الشركات متعددة الجنسية هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة الإنتاج في أكثر من قطر. ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في الأقطار المختلفة، وتقرر ماذا تنتج وفي أي موقع، وتنسق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة. ومنذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين تستخدم شركات الطيران، مثلا، شبكة معلوماتها للتحكم في عمليات الحجز والسفريات حول العالم وتستخدم شركات الفندقة تقنية المعلومات لتأمين الحجرات في فنادقها من أماكن مختلفة، بينما تقوم شركات تجارة التجزئة مثل (وول مارت (Wal Mart) باستخدام تقنية المعلومات لتقليل المخزون من غير أن تعجز عن مقابلة الطلبيات.

وأصبح التسليم –في اللحظة المطلوبة (just-in-time)– من وسائل المنافسة اليابانية في التصدير وتسليم الشحنة. وفي الواقع من دون هذه التطورات في التكنولوجيا لم تكن الشركات العالمية لتنجح في نقل السلع والموارد والأفراد بين الدول، مع التحكم المربح في كل العمليات والتنسيق بينها. كما كان لثورة المعلومات أثر خاص في مجال التمويل وأسواق المال العالمية، لولاه لما أمكن تكامل الأسواق وتضخم حجم العمليات بالمستوى الذي وصلت إليه، والذي فاقت فيه قيمة التعاملات في أسواق الصرف مبلغ (ترليون) دولار يومياً. يقول الباحث أوبريان (O' Brein) إن المال أو النقود لم تعد حسماً مادياً ... أصبح النقد معلومة أو بيانات ... سجل في دفتر أو تفاهم. هذه الخاصية المعلوماتية الجديدة منحت النقود المرونة وإمكانية النقل من مكان لآخر، بسرعة وسهولة فائقة عبر الحدود، وبنسب عالية. هذا هو السبب الذي جعل العولمة في دنيا المال تسبق العولمة في الإنتاج والتبادل السلعي بخطوات كبيرة.

٥- تحرير الاقتصاديات ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي: التقنية وحدها لا تكفي لتسهيل نقل السلع والأموال والمعلومات، فكان لابد من السماح بذلك ورفع القيود من خلال إزالة الحواجز التجارية بين الدول، لكن هنالك قيوداً أخرى كان يجب أن تُفك قبل أن تنطلق العولمة بسرعة، ويتمثل ذلك في تحرير الاقتصادات ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي. لقد انتصر فكر آدم سميث ومفهوم "دعه يعمل" الذي يدعو لترك "اليد الخفية" وقوى السوق تحقق مصلحة الجميع الاقتصادية. وهناك ارتباط فكري بين التحرير داخلياً وخارجياً، وأكثر الدول ليبرالية اقتصادياً في الداخل هي أيضاً من أكثر الدول فتحاً لأسواقها أمام الآخرين. حركة تحرير الأسواق المالية، كالبورصات مثلاً، شملت أيضا السماح للأجانب بتملك الأسهم أو إدارة الاستثمارات المالية فيها. ويشمل ذلك الدول المتقدمة "والأسواق الصاعدة" من جهة أخرى فإن رفع القيود عن القطاع الخاص تساعده، عادة، على النمو الذي يقوده بعد فترة إلى البحث عن أسواق جديدة لمواصلة النمو، وفي النهاية سيجد القطاع الخاص عملياته الخارجية زادت. كذلك نلاحظ أن دولاً كاليابان لا تطلق الحرية الاقتصادية داخلها، كما أنها لا تحتضن بالضرورة مبدأ حرية التجارة ولا تفتح أسواقها أمام الدول الأخرى بمستوى الدول الغربية. وهي بذلك تمارس نوعاً من "المركنتالية"، لكن الضغوط عليها تتزايد للتحرير في المجالين، وقد بدأت منذ مدة في الاستجابة لهذه المعطيات.

إن سياسة التحرير داخلياً هي فلسفة الدول الغربية السائدة ذات المعاملات الدولية الضخمة، ومن الطبيعي أنها ستعمل لفرضهما داخلياً وخارجياً كما تفعل من خلال مؤسسات كالبنك وصندوق النقد الدوليين الذين تتحكم فيهما تلك الدول.

٦- التخصيص والعولمة: فالتخصيص جزء من حركة تحرير الاقتصاد

وفتح المجال أمام القطاع الخاص، لكننا هنا نفرد له مجالاً خاصاً لمدلولاته للعولمة. معلوم أن بريطانيا هي التي بدأت ملحمة التخصيص، حيث تحولت ملكية مؤسسات ضخمة للقطاع الخاص مثل "شركة الخطوط الجوية البريطانية (British Airways) وكذلك شركة الاتصالات البريطانية (British Telecom) ومن ثم انتشر مبدأ التخصيص في العالم أصبح جزءاً أساسياً من التحول نحو اقتصاد السوق. وقد شجّع نجاحه في الدول الأوروبية على قبوله في الدول النامية.[١٧] والتخصيص لا يعني فقط التحول في الملكية لكن أيضاً التعرض للمنافسة.

حركة التخصيص تتزايد ولاشك، غير أن ما يهمنا هنا هو كيف تؤدي إلى مزيد من العولمة؟

أولاً، حركة التخصيص دعوة لليبرالية داخلية من المتوقع أن تصحبها ليبرالية خارجية. ومنذ البداية كانت أسهم الشركة البريطانية للاتصالات (بريتش تلكوم) مثلاً معروضة أيضاً للأجانب. غير أن السبب الأكبر الذي يقود إلى العولمة هو كون مجال الصناعات المخصصة هو المرافق العامة عادة، التي كانت حجة جعلها قطاعاً عاماً في المقام الأول هي كونها تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية عالية، من الصعب أن يهيئها القطاع الخاص المحلي (كالكهرباء والهاتف والطيران).

لذا، حينما تعرض للتخصيص من الطبيعي أن تُدعى الشركات الأجنبية للدخول أو أن تسعى إلى ذلك بنفسها، لما لها من قدرات وموارد مالية وإدارية. هذه المجالات فضلاً عن كونها مجال اقتصادات الحجم، وبالتالي ضخامة الوحدة المنتجة، أصبحت أيضاً تتطلب تقنيات عالية ومتقدمة في مجال الطاقة والمواد والاتصالات. هذه التقنية متاحة لشركات محدودة، أغلبها من الدول الصناعية. لذا، فإن عملية تخصيصها تتطلب إشراك هذه الشركات متعددة الجنسيات.

وهذا ما نراه يحدث في تخصيص شركات الهاتف، من الأرجنتين وفنـــزويلا إلى الفليبين، التي اشترتها كلياً أو جزئياً شركات أجنبية عملاقة عند تخصيصها. ليس ذلك فحسب، بل حتى بين شركات الدول المتقدمة نجد في صناعة الاتصالات تحالفات وتداخلات واندماجات بين الشركات الكبرى، ليس آخرها شراء شركة الاتصالات البريطانية (المخصصة) لشركة (MCI) الأمريكية.

٧- التحول الإيديولوجي وانهيار الشيوعية: مع انهيار النظام الشيوعي، انهار أيضاً النظام الاشتراكي (اقتصاد الدولة) وحلّ محله اقتصاد السوق. فقد انتهت الحرب الباردة بانتصار النظام الرأسمالي الذي أخذ "يعولم" الحياة في روسيا، والتي تشهد عودة شاملة للرأسمالية ومظاهرها. فانتشر فيها مشروع الكوكاكولا والبيبسي كولا، كما انتشرت فيها مطاعم الأكلات السريعة (ماكدونالد) وأصبحت مظاهر الاشتراكية في ذمة التاريخ إلى غير رجعة. هذا وتتلقى الدول الاشتراكية السابقة مساعدات اقتصادية تحمل في أحشائها خلايا تدميرها ... فقد ثبت الآن أن الاشتراكية هي التي حملت بذور فنائها لأنها قامت على فكر إيديولوجي بربري ومدّمر.[١٨]

هوامش: دوافع ومسببات العولمة

(١) للمزيد أنظر:

- O'brien, r.: Global Financial Integration, the End of Geography, Published by: The Royal Institute of International Affairs, London 1992.

(٢) قارن مع:

- Salvatore, D.: International Economics, Macmillan Publishing Company, New York 1993.

(٣) قارن مع:

- El-Agraa, A.: The Theory of Economic Integration, in: El-Agraa (edt.) International Economic Integration. The Macmillan Press Ltd. London 1982, pp. 10-27.

(٤) قارن مع:

- Salvatore, D.: op. cit.

(٥) قارن مع:

- Salvatore, D.: op. cit.

(٦) للمزيد في:

- Business Week, N.Y. 1/9/1996.

(٧) للمزيد في:

- Business Week, N.Y. 1/9/1996.

(٨) طالع في:

- Thompson, G.: Economic Autonomy and the advanced industrial stage. In: P. Lewis: Global Politics, Globalization and The Nation-Sate, Polity Press, Cambridge 1992, pp. 197-215.

(٩) طالع في:

- Nelson, C.: Managing Globally, A complete Guide to competing World-Wide, op. cit. 1994.

(١٠) أنظر:

- Dicken, p.: Global Shift, the internationalization of Economic Activity, London 1992.

(١١) أنظر:

- Business Week 13/7/1992
- The world Bank Report, 1996.

(١٢) أنظر بحوث ومؤلفات هؤلاء:

- Vernon, R.: International Investment and International Trade in the Product Cycle, in: Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, No. 2, May 1966.pp. 190-207.
- Caves, R.,: International Corporations, the Industrial Economics of Direct Investment, in: Economica, London 1971, pp 38-149.
- Hymer, S.: The Efficiency(Contradictions) of Multinational Corporations, in: American Economic Review, Vol. 60, No. 2, May 1970.
- Dunning, J.: The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions, in: Journal of International business Studies, Vol. 19, No. 1, Spring 1988, pp. 1-31.

(١٣) أنظر المزيد في:

- Porter, M.: The Competitive Advantage of Nations, in: Harvard Business Review, Vol. 68, No. 2, March- April 1990, pp/ 73-93.

(١٤) أنظر مزيداً من التفاصيل في:

- Dicken, op. cit.

(١٥) أنظر المزيد في:

- Macluhan, M.: Understanding Media, The Extensions of Man, Routledge and Keganpaul, London 1968.

(١٦) لمزيد من التفاصيل طالع في:

- Beesley, M. E.: Privatization, Regulation and Deregulation, Routledge, London 1992.

(١٧) أنظر:

- Adam, C.L Adjusting Privatization, Case-Studies from Developing Countries, John Curry ltd. London 1992.

(١٨) حول التحول الإيديولوجي أنظر:

- Fukuyama, F.: The End of History, Greenway, 1989.

٤- جذور المفهوم الأمريكي للعولمة

تعتقد الولايات المتحدة وتتصرف وفقاً لاعتقادها أن العولمة تعني بالنسبة لها حصولها على احتكارات ثلاثة:

- احتكار القوة المسلحة في العالم.
- احتكار الاقتصاد العالمي.
- إخضاع العقول والسيطرة الثقافية.

وترى الولايات المتحدة أن احتكار القوة المسلحة الذي حصلت عليه من خلال منظمة حلف شمالي الأطلسي والقبعات الزرقاء في منظمة الأمم المتحدة، إنما يتضمن إنتاج السلاح وتطويره وبيعه لمن تشاء ثم امتلاك الترسانة النووية الجبارة وما يرتبط بها من تطوير الصواريخ المتعددة الأغراض. ومن الناحية الاقتصادية نجحت الولايات المتحدة في جعل الدولار هو المعيار النقدي الدولي وتتخذ حكومتها الإجراءات المتواصلة للإبقاء على هذه الحالة خلال القرن الحادي والعشرين. هذا ويخضع النظام الدولي المنبثق عن الاتفاقيات الخاصة بالسوق - التي تستطيع الولايات المتحدة أن تؤثر عليها - لاحتمالات النتائج الاقتصادية الأمريكية. وقد تمخضت عنه مؤسسات مالية دولية "صندوق النقد الدولي: والبنك الدولي لخدمة مصالح الولايات المتحدة، وأصحاب المصالح على المستوى الدولي. وأصبح الاحتكار الاقتصادي الأمريكي منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٩٠ ومعه انهيار الاتحاد السوفياتي، وقفاً على الولايات المتحدة وحدها، لأن الإيديولوجية الاقتصادية الوحيدة المعترف بها والمطبقة في كل مكان، هي الرأسمالية الليبرالية المناصرة لحرية التجارة.[1] لقد قيدت الولايات المتحدة دولاً كثيرة بعدة اتفاقات مجحفة في إطار منظمة التجارة الدولية، وتضم شبكة العنكبوت الاقتصادية التي نسجتها بنداً رئيسياً مزدوجاً:

١- الإيديولوجية الليبرالية، أي السلطات الاقتصادية والمالية والسياسية

الأمريكية، التي تتخذ القرارات الاقتصادية ويتأثر العالم بأسره بآثارها، بموافقة أصحاب المصالح في الدول الأخرى.

٢- مجموعات (صندوق النقد الدولي والهيئات المنبثقة عنه والمعيار النقدي "الدولار" والاتفاقيات الدولية) - تحصر مراكز القرارات الوطنية وتتحكم بها وتقولبها. أما الاحتكار الثالث وهو الأخطر على الإطلاق، دون شك، بسبب شموليته من حيث المبدأ، فهو احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية. ومن المفيد أن نذكر لمحة تاريخية موجزة عن هذا الاحتكار: منذ القدم أدرك أصحاب السلطة أن احتكار المعدات العسكرية والاقتصاد وحده لا يكفي لدوام هذه السلطة. كما أدركت الأقليات الحاكمة وأولئك الذين يدعمونها، حتى قبل أن يصوغ الفلاسفة في أثينا السقراطية، وما بعد السقراطية مفهوم الإيديولوجية، مدى ارتباط قيادة الشعوب بمجموعة المعتقدات والعادات الماثلة في الفكر على شكل صور كانت أهمها قد أخضعت لمنطق العقل ولمنهج طقوسي. أما الوظيفة الأساسية لهذه الطقوس والأعراف فهي ترسيخ المعتقدات والعادات في الذاكرة بغية تكيفها على الطاعة والإخلاص.(٢) وهكذا، ومنذ وقت مبكر غدت فكرة أن الناس يولدون داخل مجموعة خصت بصورة طبيعية بمجموعة من الأنظمة الاجتماعية، وأنه يترتب على كل فرد أن يمتثل لها إحدى أول التصورات التي يجب إخضاعها للطقوس، ونجم عن ذلك تَفَرُّعْ المجتمع المراد جعله أكثر ثباتاً قدر المستطاع إلى طبقات، ملغياً بذلك أية إرادة مهما ضعفت في معارضة النظام القائم.(٣) وعلى العكس من اليونان، حيث نادراً ما يتوصل التحرريون إلى احتلال مراكز أساسية في حكومة الدولة، فإن روما البراغماتية والمتسلحة تجعل من الحركة الاجتماعية، مصدراً لتجديد النخبات التي تضمن القوة للجمهورية ثم الإمبراطورية. وباستثناء فكرة أن كل ما كان يصدر عن روما يمثل إرادة مجلس الشيوخ والشعب، فإن المدونة الإيديولوجية الرومانية، كانت غامضة بما يكفي لكي تسمح بمرونة اجتماعية تفتح مسالك متعددة بين الطبقات.(٤) إن

أي عضو في المجتمع قادر على تحسين مصيره وبالجهد وبالإرادة وبالتأمل وبتطبيق المعرفة والذكاء على واقع الوجود وكذلك بالاستقامة في القيم الثقافية والأخلاقية ... إن الإصلاح الذي ألف بين العقلية التجارية وبين التمسك الصارم بالمبادئ الإنجيلية، وضع البورجوازية الرأسمالية على طريق السلطة السياسية. فمن وجهة نظر دينية، كانت الرأسمالية البروتستانتية تحمل قناعات معنية، هي أنها ستنعم بالوصاية والرعاية الإلهية بشرط أن تنتمي إلى عرق الأخيار، وبأن تجدّ بالعمل. وأن هذه الرعاية تتجسد في النجاح المادي والتجاري والمالي.(٥) وإن التشدد الأخلاقي يشعرنا بالجدية بالعمل، يشكل الظروف اللازم لإقامة دولة الله هنا والآن. وعلى الصعيد الاقتصادي، بدت الإيديولوجية الليبرالية مناسبة تماماً للمالكين برؤيتها لعالم يظهر تنوع العادات والتقاليد والقوانين والثقافات سياسياً كان أم جغرافياً أو تاريخياً، عقبة في وجه المبادلات التجارية.

وحالما أصبحت البورجوازية البروتستانتية في موقع يمكنها من أن تؤثر على القرارات السياسية، أثبتت أن رؤيتها للعالم صحيحة تماماً. وسعت علاوة على ذلك إلى تدوينها بدورها ضمن سياق من الطقوسية بالتعاون مع النخبات الدينية والمثقفة على السواء. ولقد كان على المذهب البروتستانتي المنقسم على نفسه منذ البداية، والذي تخلّى عن روح التسامح، فتعرف وأصبح شيعاً كثيرة، أن يواجه بوادر مقومة أو رفض من قبل الأنظمة القائمة. ووصل الأمر بأكثر الطوائف تَشَدُّداً، وهي في الغالب مضطهدة أو مرغمة على الهجرة إلى البحث عن أرض موعودة تتيح لها بناء أمة جديدة تحقق هدفها الديني، وطموحاتها الاقتصادية في آن معاً. وهذه الأمة، كانت الولايات المتحدة. ولكن إذا كانت القناعات الدينية التي حملها الإصلاح لم تسد في أوروبا بسهولة - فقد انطلق الإصلاح المضاد الذي لم يكن يقل حماسة على الإطلاق - نرى أن الإنجيل الليبرالي جذب المالكين أينما كانوا ولم تنتظر المؤسسة الليبرالية، وهي بمثابة

كنيسة حقيقية في ذاتها، طويلاً، إن يقيم آباؤها الخاصون (لوك وسميث وريكاردو وبنتام) من أجلها "عقائد" (المنتفعة واليد الخفية وجملة المصالح الخاصة التي تفضي إلى الصالح العام والتبادل الحر والتغاضي والتساهل) لا تبرهن عليها الوقائع ولا تقرّها، وتعليم مسيحي يتضمن فصولاً عديدة (ثروة الأمم على سبيل المثال) و ... الخ، ومؤسسات من أجل مراقبة صحة التقيدّ بالمبادئ (هي اليوم البنك الدولي والبنوك المركزية المستقلة والأشخاص الذين يديرونها.[٦] وضمن هذا المنظور، سرعان ما أصبح واضحاً بالنسبة إلى البورجوازية الليبرالية التي توشك أن تبلغ الهدف، أن عليها إقناع الشعوب بمجرد أن تتقلد المعابد السلطة، بأنه لا نظام أفضل من نظامها هي: كما حصل في عصر الكاثوليكية الوسيطية الذهبي. وكان أحد أول نتائج الثورة الصناعية في إنجلترا، في السنوات التي تلت عام ١٧٧٠، طموح البورجوازية الرأسمالية الليبرالية المعلن أكثر فأكثر، بقدر تعاظم نفوذها، إلى نظام مدرسي، يناسب عقيدتها. فمنذ أكثر من ألفي سنة خلت كان أفلاطون قد نادى من أجل ضمان تمامية المجتمع المدني، علاوة على الفصل الواضح بين الدوائر السياسية والعسكرية والاقتصادية، بتبعية الدائرتين الأخيرتين للأولى: وكان المقصود ألاّ يكون لدى المسؤولين السياسيين أية مصلحة مالية تدعوهم إلى التدخل في المشكلات الاقتصادية، وألاّ يتقلد زعماء الاقتصاد مسؤوليات سياسية وبعد ألفيّتين وبضعة قرون، وكنتيجة طبيعية للثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، حصل أصحاب المصالح الأوروبيين على ما تَمَنَّوْهُ باستمرار: محو الحدود بين الدائرتين السياسية والاقتصادية كي تختلط الاثنتان بين أيديهم. ووفق هذه المبادئ يجري الآن تربية الشبيبة، يجب إذن تغيير المنهج المدرسي القائم. إلاّ أن الطبقات الكادحة انتفضت ، ومعها أبناء الطبقات الأخرى، ثم توالت على القارة الأوروبية سنوات من الصراع، ومن نقض المواثيق، انتهت بتعويض البورجوازية الرأسمالية، المرغمة على التنازل تدريجياً على الأرض، والتي ظلت أنظارها متجهة نحو نموذج ما وراء الأطلسي، في

انتظار تحسّن الأوضاع. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتبرز ميلاد قوة عظمى كانت تنتظر فرصتها التاريخية ... إنها الولايات المتحدة. إذن هنا تكمن إحدى عقد المشكلة. فامتلاك الولايات المتحدة للاحتكار نسج شبكة معقدة من المؤامرات والتواطؤات حول العالم بجملته، تشمل في معظم البلدان، جماعات معنية سياسية واقتصادية وعسكرية متنفذة، ترى في الولايات المتحدة، في آن معاً، الشعب المرجع، وذلك هو ما جسّد "الشعب الشركة المغلفة" النموذجية، والأمة ذات السيادة، تلك التي يتوجب الاقتداء بها تحت طائلة التأخر عن ركب الحداثة، ومن أجل أن تنجز الأمة الأمريكية الرأسمالية الليبرالية المهمة التي قلدتها إياها العناية الإلهية، باعتقادها، لابد أيضاً من أن يساعدها أكبر عدد ممكن من مالكي الثروات في العالم، أو على أقل تقدير ألاّ يشكلوا عقبة في طريقها. وما التعاطف الذي تظهره، إلى حدّ ما، جماعات التواطؤ هذه، إزاء الولايات المتحدة، إلاّ ضرورة لا غنى لها عنها، في سباقها نحو الاحتكار النهائي في جميع المجالات لكي يكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الأمريكي.(٧)

هوامش: جذور المفهوم الأمريكي للعولمة

(١) عن:

موسى الزعبي، إخضاع العقول واحتكار الاقتصاد والقوة المسلحة، مقال في: صحيفة "أخبار العرب" أبوظبي، ٢٠٠١/٨/٩، ص ١٢.

(٢) قارن مع:

- Manfred Abelein: Die Ursprunge der Globalisation, Frankfurt 2000. pp 12-26.

(٣) انظر:

- Manfred Abelein, op. cit.

(٤) لمزيد حول الفكر الروماني انظر كتابنا:

محمد فايز عبد اسعيد: عباقرة الفكر الاجتماعي، منشورات دار الوطن، الرياض ٩٨٤، (الجزء الخاص بالفكر الاجتماعي الروماني).

(٥) أنظر

فكر ماكس فيبر في كتابة: الأخلاق البروتستانتية، هنا: ماكس فبير والإسلام، ترجمة أبوبكر باقادر.

(٦) أنظر:

موسى الزعبي، مرجع سابق الذكر.

(٧) أنظر:

موسى الزعبي، مرجع سابق الذكر.

النظام العالمي الجديد

١- النظام العالمي الجديد وإفرازاته.

٢- دعائم النظام العالمي الجديد وروافده.

٣- العولمة وأوهام الرأسمالية العالمية.

٤- الأحلاف العسكرية في ظل العولمة.

الباب الرابع

النظام العالمي الجديد

١- النظام العالمي الجديد وإفرازاته

منذ سنة ١٩٩٠ وبالضبط منذ انهيار الشيوعية واندلاع أزمة الخليج، بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح أمام الإنسانية أبواباً عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديموقراطية. ولقد انتشر هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهيمن في الأدبيات السياسية العالمية في يومنا هذا، وتمثل الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٦ وحتى منتصف سنة ١٩٩٠ بدايات لقيام النظام العالمي الجديد. وتعتبر سنة ١٩٨٦ من زاوية تاريخ العلاقات الدولية سنة مرجعية لاعتبارات أساسية ثلاثة: ففي هذه السنة أشهرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون حرباً اقتصادية استهدفت البلدان المنتجة للبترول، لتتسع دائرتها في ما بعد لتشمل كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث. كما سجلت هذه السنة تطور الاستراتيجية الأمريكية منذ حرب فيتنام، في اتجاه التدخل المباشر في ما كان يسميه الأمريكان بالنــزاعات الخفيفة الحدة. كما بدأت التغييرات التي حدثت في القيادة السوفياتية في ربيع سنة ١٩٨٥ بتعيين غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي، والتصفيات التي أعقبت هذا التغيير للعناصر المحافظة في داخل هياكل الحزب وفي السلطة التنفيذية، تنعكس آثارها على الساحة الدولية، ليبدأ بذلك فصل جديد في العلاقات السوفياتية الأمريكية المتمثل في

الوفاق بين الشرق والغرب، والذي سيشكل فيما بعد فصل الختام للحرب الباردة (End of the cold-war).

نعم، تعتبر أزمة الخليج في عام ١٩٩٠/١٩٩٢ البداية الحقيقية لقيام النظام العالمي الجديد ولإعلان نهاية الحرب الباردة بصفة رسمية، وبروز الوضعية الجديدة تحت اسم "النظام العالمي الجديد". والسؤال هنا: كيف وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه؟ لقد كتب الكثير عن هذا الموضوع، ولا يضيف كتابي هذا بعداً جديداً، ولا أرى ضرورة للغوص في طبيعة المنـــزلقات التي حصلت، فاللاعبون في الساحة كثيرون، ولكنهم بالتأكيد ليسوا من أبناء المنطقة العربية... "فذيل الكلب في تل أبيب... ورأسه في واشنطن". لقد أحدث سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخوميني، ارتباكاً شديداً للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، وخاصة في الخليج بسبب الخلل الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة. لقد أصبحت هذه المنطقة من زاوية المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مأمونة، وسيصبح الخطر داهماً إذا ما استقرت ظروف الثورة الإسلامية وأصبحت هذه الثورة تشكل مدرسة لغيرها. لذا تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية منذ سنة ١٩٧٩ على منع امتداد أمواج الثورة، ووجدت هذه الدبلوماسية ضالتها في المنطقة العربية، حيث قامت بعض القوى المحلية في الشرق الأوسط بعمل كل شئ لإطالة أمد الصراع بين العراق وإيران، حيث استمرت الحرب ثماني سنوات، واحترق الأخضر واليابس. غير أن هذا، ما هو إلا هدف مرحلي بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، أملته ظروف الفراغ الذي أحدثه اختفاء نظام الشاه في إيران في انتظار أعداد قوات أمريكية لتقوم بحماية منطقة الخليج هي بنفسها. وليس بمجرد صدفة أن توالت تصريحات المسؤولين الأمريكان عن الشروع في إعداد قوات التدخل السريع منذ سنة ١٩٧٩، كما توالت منذ هذا التاريخ التهديدات التي كانت تصدر تباعاً عن

البيت الأبيض وعن المسؤولين البارزين في الإدارة الأمريكية ضد كل ما من شأنه أن يشكل خطراً مباشراً على المصالح الأمريكية في المنطقة. لم تكتف الولايات المتحدة بالتصريحات، بل عمدت إلى تكثيف تواجدها البحري في عرض مياه الخليج وفي المحيط الهندي. لقد وجدت أمريكا ذريعة لحشد قوات ضخمة في المنطقة، في الطلب الذي قدمته دولة الكويت لواشنطن لحماية سفنها وناقلاتها عبر مياه الخليج عام ١٩٨٦.[1] إن الحرص على استمرار تدفق البترول وبأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة الحيوية للاقتصاديات الأمريكية والأوروبية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسببت في حرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١. فهناك عوامل أخرى هامة ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب، ولكن ليس في هذا الكتاب مكان لشرحها. إن العلاقات بين أقطاب مركز الرأسمالية العالمية بدأت تسجّل اختلالاً لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوروبية واليابان، في الحياة الاقتصادية العالمية. وتؤكد بعض الدراسات الاستطلاعية حول التطورات المحتملة في القرن الحادي والعشرين بأن السيطرة في عصر العولمة لن تقتصر على أمريكا، بل من المنتظر أن يكون لليابان وأوروبا والصين دور أساسي في هذا المجال. بل أن هناك من يشكك في قدرة الاقتصاد الأمريكي على مواصلة سيطرته الدولية، لأن اقتصاد اليابان وأوروبا والصين على وشك تشكيل معادلة دولية اقتصادية جديدة. لهذا تريد الولايات المتحدة أن تستبق هذا التطور من خلال سيطرتها المباشرة على منابع الثروة البترولية، خاصة منطقة الخليج العربي التي تختزن وحدها حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف. هذا التفسير لدوافع حرب الخليج الثانية أصبح يقره الآن الأمريكيون أنفسهم.

لقد أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية. وقد

نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجوهرية، بما فيها القوى التي تشكل أطرافاً في مركز الرأسمالية العالمية (مجموعة السبعة الكبار). كل شئ يسير إذن وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضاً من دول العالم كافة يُعطي لها هي وحدها الحق في التوجيه وإدارة شؤون المعمورة دون شريك. إن ما يثير الانتباه حقاً، هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية وللأمم المتحدة نفسها كقوى مؤثرة في الساحة العالمية في نظام دولي يسبغ على نفسه صفة العالمية. فالمتتبع للنشاطات الباهتة التي تقوم بها هذا الهيئات سواء على المستوى الإقليمي مثل منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو دول عدم الانحياز وغيرها، يلاحظ أنها لا تتجرّأ حتى على اتخاذ مواقف مبدئية في أية قضية من قضايا الساعة، حتى وإن كانت ساخنة ومأساوية مثل قضايا الشيشان وألبان مقدونيا ونضال الشعب العربي الفلسطيني ضد العدو الصهيوني الإمبريالي، ومؤامرات جنوب السودان، وجنوب الفليبين حيث يقاتل ثوار مسلمون ضد النظام الكاثوليكي الحاكم هناك. وحتى المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة نفسها (الجمعية العامة) مصابتان بالوجوم نفسه الذي عليه المنظمات الإقليمية الأخرى... كل شئ يجري وكأن العالم تحكمه ديكتاتورية أمريكية متشددة لا تسمح ولا تستسيغ حتى حرية التعبير. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة والساهرة على إدارة شؤون العالم... فهي في كل مكان وطرف في كل شئ. وكل دولة تقول لا للهيمنة الأمريكية يجري عزلها وتهميشها حتى تعود إلى بيت الطاعة. لقد أكدت الأحداث منذ بدايات التسعينات من القرن العشرين انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية، وليس من المنتظر خلال القرن الحادي والعشرين أن تظهر قوى تقول لا نظراً لوجود استراتيجية أمريكية بعيدة المدى لا تعطي لأحد فرصة التقاط الأنفاس.

نعم، هناك تناقض واضح بين ما تعلنه الولايات المتحدة حول حرصها على الشرعية الدولية والديموقراطية وحقوق الإنسان وبين ممارساتها في دعم الأنظمة السياسية العفنة وقوى التخلف والرجعية. وهذه الفوضى السائدة في عالم اليوم تشكل عنصراً أساسياً في بنية النظام العالمي الجديد، ذلك أن أمريكا تسعى فعلاً لإبقاء العالم في حالة لهث، مشدود الأنفاس، وهذا يمثل هدفاً استراتيجيا للإدارة الأمريكية وشرطاً لمواصلة هيمنتها على مقدرات الشعوب.(٢)

هوامش: النظام العالمي الجديد وإفرازاته

(١) حول التطورات التي قادت قيام النظام العالمي الجديد، أنظر:

- Jane Fraser: Race for the World, Strategies to build a great global Firm, Harvard Business School Press. 1999.

(٢) حول هذا التناقض أنظر:

- Dani Rodrik: Sense and Nonsense in the Globalization Debate, in: Foreign Policy, No. 107, 1997.

٢- دعائم النظام العالمي الجديد وروافده

يرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاثة دعائم أساسية، إلى جانب عدد من الروافد توفر له الغطاء الأيديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده. وهذه الدعائم هي القوة العسكرية الأمريكية والشرعية الدولية وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بين بعضها البعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام العالمي الجديد... نظام العولمة.

أ- القوة العسكرية الأمريكية:

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي، تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي، غطت جميع مناطق المعمورة. فعلى اعتبار كونها القوة الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في الوقت نفسه، فقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن ما يسمّى "بالعالم الحرّ" في مواجهة الخطر الشيوعي، كما أكدت أن هدفها النهائي هو إزالة "الستار الحديدي" الذي أسدله ستالين على أوروبا الشرقية وتحرير شعوب هذه القارة. غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينات أدّت إلى فشل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك، في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولم يبق قائماً سوى منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو ما أضطر الولايات المتحدة إلى التدخل المباشر في جنوب شرق آسيا (حرب فيتنام) وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط، في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج سنة ١٩٩٠.

كان من المفروض أن الزعامة الأمريكية ستتقهقر بعد انهيار المعسكر الشيوعي واختفاء حلف وارسو لأن مبرر وجودها لم يعد قائماً. فالمنافسة في ظل النظام العالمي الجديد هي منافسة اقتصادية بين دول المركز الرأسمالي وليست

عسكرية. لكن ما حدث هو العكس: لقد بقيت منظمة حلف شمالي الأطلسي، بل وازدادت تماسكاً أكثر مما كانت عليه في الماضي بعودة فرنسا لاحتلال مقعدها في المنظمة من جديد، إلى جانب عودة الحديث عن إمكانية إحياء الأحلاف التي تلاشت في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط تحت تسميات جديدة، كأنظمة عسكرية إقليمية تحت إشراف وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عززت الولايات المتحدة من توجهها الجديد من خلال التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل واعتبار الكيان الصهيوني قاعدة لها في المنطقة العربية - الإسلامية.

تطرح مسألة إصرار الولايات المتحدة على الإبقاء على هيمنتها العسكرية بعد اختفاء ما كان يشكل في السابق مبرراً لها سؤالاً ملحاً، وهو: ضد من تتمّ هذه التعبئة؟ إن الحملة المسعورة التي يشنها الإعلام الغربي ضد الإسلام والمسلمين، تعطي الانطباع بأن العدو القادم بالنسبة للغرب هو الإسلام، وإنه يجب على الغرب أن يبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدي له.(١)

إن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية سياسية وصناعية ضخمة، ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية. فالولايات المتحدة تعيش وفق استراتيجية ثابتة المعالم. فهي على استعداد لأن تقاتل حتى آخر أمريكي في حالات ثلاث:

١- إذا هوجمت أراضي الولايات المتحدة.
٢- إذا هوجمت إسرائيل.
٣- إذا هوجمت منطقة الخليج البترولية.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تعيش أمريكا على الاقتصاد الحربي، فإذا ما انهار هذا الاقتصاد، تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلاّ إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي.(٢)

ب- الشرعية الدولية:

الدعامة الثابتة للنظام العالمي الجديد (العولمة) تتمثل فيما تسميه أمريكا وحلفاؤها "بالشرعية الدولية". إنه لما يثير الدهشة والاشمئزاز في الوقت نفسه أن يتّم الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والاعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها. فجلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها في منتصف القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الاعتداءات والتي اقترفتها ضد الشرعية الدولية التي نصبّت نفسها دعية لا ومدافعة عنها.

إن استخدام هذا الشعار لا يمكن أن يغطي الواقع المتردي الذي آلت إليه الأمم المتحدة اليوم. فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها - والمتمثل في دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية والدول الغربية، الذي كان إلى حدّ ما سبباً في قصورها في أداء الرسالة التي أنشئت من أجلها - قد أختّل باختفاء طرف رئيسي على مستوى القرار فيها، وهو مجلس الأمن. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس سلطة أممية في خدمتها ورهن إشارتها. ولأمريكا تجربة كبيرة في هذا الميدان، فقد سبق لها أن حولّت سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الحرب الكورية. وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة عدم الانحياز حولّت مجلس الأمن إلى أداة لشلّ كل مبادرة لا تتماشى مع سياستها ومع أهدافها، تتخذها المجموعة الدولية. وما نلاحظه اليوم من تهميش لدور الجمعية العامة للمنظمة يشكل استمراراً للنهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في علاقاتها مع هذه الهيئة منذ نشوب الحرب الباردة. فقد عرّتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية لتحولها إلى مجرد مصلحة فنيّة من مصالح الإدارة الأمريكية مهمتها إضفاء "الشرعية الدولية" على اعتداءاتها على حقوق الشعوب، وعلى حريتها.

ج- تعبئة رأس المال:

إن الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وخصوصاً منذ عام ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية وسلاحها الأساسي هو "رأس المال".

لقد تبين بالفعل أنه سلاح فتّاك، أشد تأثيراً من السلاح التقليدي. لقد تمكنت الرأسمالية العالمية من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرير الوطني وضد الأنظمة الاشتراكية والتقدمية. لا يزال هجومها مستمراً تحت لواء الليبرالية البدائية التي شعارها:"أتركه يفعل.. أتركه يمر". لقد أصبح واضحاً أن زعيمة "العولمة" المعاصرة قد أخضعت المال لمنهج السياسية مواصلة بذلك سياسة إمبريالية حمقاء لا يمكن أن يكتب لها النجاح طويلاً. ولتحقيق أهدافها الإجرامية استخدمت الولايات المتحدة أداتان رئيسيّتان: المديونية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أ- المديونية:

إن خطر المديونية على حاضر بلدان العالم الثالث وعلى مستوى مستقبلها لا يناقش فيه أحد، فهي تحتل حالياً مكانة الصدارة في العلاقات بين الشمال والجنوب. ولقد اختفت من قاموس هذه العلاقات كلمات مثل "المساعدة من أجل التنمية" و "التعاون الفنّي" وغيرها من الألفاظ التي كانت تعكس انشغالات بلدان الجنوب في الستينات والسبعينات، ليحل محلها كلمات مثل "خدمات الديون"و "إعادة الجدولة" و "شروط التسديد المفضلة" وغيرها من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن الآليات المعقّدة لسلاح المديونية. إن هذا السلاح في الواقع لم يستعمل لأول مرة في نطاق العولمة الجديدة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر استخدمته الدول الاستعمارية بفعالية كبيرة في العمليات التي كانت تسميها "بالتغلغل السلمي" التي كانت تشكل مقدمات للاستعمار المباشر.

فلقد تبيّن لها أنه أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من الغزو المباشر دون مقدمات. فتجربة غزو الجزائر كانت عالية التكاليف من الناحية البشرية والمالية، مما جعل فرنسا عندما بدأت تتهيأ لاحتلال كل من تونس والمغرب، تتبين سياسة التغلغل السلمي التي مكنتها من فرض رقابتها على الخزينة التونسية، وبالتالي على الاقتصاد التونسي قبل أن تحتل البلاد عسكرياً، وتفرض حمايتها عليها. وهو ما فعلته في احتلال المغرب أيضاً، حيث فرضت رقابتها على مالية المملكة المغربية منذ عام ١٩٠٤ على أثر القرض الذي منحته لحكومة المغرب. كما أن احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨١ بدأ بالأزمة المالية التي امتدت في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل، وهي الأزمة التي أدّت إلى وضع الخزينة المصرية تحت الرقابة المزدوجة الفرنسية - الإنجليزية وقيام الدولتان بالتدخل المباشر في تعيين الموظفين والوزراء في الحكومة المصرية، كخطوة أولى تلاها احتلال البلاد بعد ذاك بفترة قصيرة. وهذا ما فعلته الدول الاستعمارية بشعوب ودول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. بل أنها منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين تمارس ذات السياسة ولكن بأساليب أكثر دهاءاً وقسوة. فمنذ بداية السبعينات في القرن العشرين قام العلماء في الشمال بدق ناقوس الخطر، ولفت الانتباه إلى الأضرار التي ستترتب أجلاً عمّا كان يسمّى في ذلك الوقت "بالمساعدات التي تقدّمها الدول الصناعية لبلدان العالم الثالث، التي تهدف في حقيقتها إلى إحكام روابط التبعية لها أكثر مما كانت تهدف إلى مساعدتها للخروج من دائرة التخلّف. فمنذ أواخر الستينات من القرن العشرين بدأ يطرأ على بنية الديون تغيير ليس في صالح المستفيدين، عندما بدأت تتقلص نسبة الديون العامة لحساب الديون التجارية، أي الخاصة، وما تحتوي عليه من شروط تجعلها غير قابلة للاستثمار في القطاعات المنتجة في معظم الحالات. ففي سنة ١٩٦٨ على سبيل المثال، فإن القروض التجارية التي قُدرت آنذاك بحوالي أربعة مليارات من

الدولارات كانت تستحوذ على نسبة ٤١% من خدمات الدين العام الذي يبلغ ٤٥ مليار دولار للسنة نفسها. وهناك وجه آخر في هذه المديونية الربوية، وهو كون المقترض، وبعد مرور فترة من الوقت (عشر سنوات في المعدّل) يبدأ في دفع أكثر مما اقترض. ومع ذلك فلن يستطيع أي بلد فك نفسه من شراكها إلاّ إذا تحلى بإرادة صارمة لقبول تضحيات قاسية (كما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية ورومانيا وتايلاند سنة ١٩٨٩، أو توفرت لديه موارد ظرفية غير متوقعة كارتفاع أسعار النفط فجأة واستقرارها عند مستوى السقف الجديد لمدة طويلة نسبياً، كما حدث في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٩. إن أقساط التسديد وخدمات الدين تقتطع من صادرات البلد المدين، وبالتالي من مداخيله من العملة الصعبة، مما يشكل خطراً على البلد المقترض، لكونه سيجدد نفسه مضطراً لوقف مشاريعه التنموية، مما سيكون له انعكاس سلبي، سيؤثر لا محالة في الاستقرار والسلم الاجتماعي فيه.

إن الانعكاسات السلبية للمديونية التي تم رصدها منذ نهاية الستينات في القرن العشرين ازدادت استفحالاً منذ ذلك الوقت. لقد ارتفع حجم المديونية من جهة، وتعسّرت شروطها من جهة ثانية. ففي عام ١٩٦٧ كان حجم مديونية بلدان الجنوب ٤٥ مليار دولار، ليرتفع إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ ليصبح ٢٥٣ مليار في عام ١٩٧٧ و ٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٣، وليقفز إلى ١٢٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٩، وفي أواخر التسعينات من القرن العشرين وصل الدين إلى ترليون ونصف (أي حوالي ١٥٠٠ مليار دولار). وإذا كانت خدمات الدين (تسديد الأقساط الفائدة) تشكل في المعدّل عشر المديونية، فإن ما يقرب من ١٣٠ مليار دولار تدفعها بلاد الجنوب سنوياً لبنوك الشمال منذ سنة ١٩٨٩ وهو ما يشكل نزيفاً حقيقياً لها ويرغمها على تقديم تنازلات سياسية وأمنية واجتماعية. ورغم النداءات المتواصلة لتخفيف هذا الوضع، إلا أن البنك الدولي وصندوق النقد رفضا تقديم أية مساعدة، اللهم إلاّ من بعض

المسكنات التي استفاد منها أولياء أمور الشعوب. فقد لوحظ أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قَدّما "وصفات جاهزة" لحل مشاكل دول العالم الثالث، لكن هذه الوصفات جاءت على حساب الفقراء والمعدومين، مما زاد في الأحقاد الموجودة أصلاً ضد الولايات المتحدة.[٣]

أما روافد النظام العالمي الجديد فيمكن تحديدها في الخطاب الأيديولوجي الذي يتبناه هذا النظام إلى جانب التعبئة الإعلامية على المستوى العالمي، لنشر طروحاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة لا تقبل النقاش، وتوظيف مراكز البحث العلمي، خاصة في العلوم الاجتماعية لخدمة أهدافه:

أ- **الخطاب الإيديولوجي**، وهو يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي: الديموقراطية، حقوق الإنسان واقتصاد السوق. ومما يلفت الانتباه هو غياب الرؤيا الاجتماعية في هذا الخطاب، وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان، وإنما ما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء، عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه الحق للأقوى والبقاء للأصلح. فالديموقراطية في منظور "النظام العالمي الجديد" (العولمة) هي مفهوم مجرد مطلق صالح لكل زمان ومكان وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركت وتقود مسيرتها. فالتعددية الشكلية هي مقياس الديموقراطية في هذا المنظور، وليست التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع. ومن هذا المحتوى التقزيمي لمفهوم الديموقراطية أدركت الإمبريالية في الماضي القريب، والنظام العالمي الجديد الآن أنها لم تعد تشكل خطراً.

إن الدعوة لاعتماد الديموقراطية وجدت في نطاق العولمة آذاناً صاغية، رغم أن العديد من الدول قام بعملية "خداع" حيث رأينا بعض الأنظمة وقد لبست عباءة الديموقراطية فيما هي تمارس كل أنواع وصفوف القهر والإبادة، وتجد

هذه الأنظمة دعماً قوياً من "أم الديموقراطية" الولايات المتحدة، ولا ندري كيف توفق أمريكا هذه بين دعوتها للدمقرطة وقيامها بدعم أنظمة يقودها مجموعة من السفلة واللصوص.(٤)

إن الدعوة لاحترام حقوق الإنسان تمثل عنصراً في الخطاب الإيديولوجي في النظام العالمي الجديد. ومن المفيد التذكير بكون الدعوة إلى احترام وحماية هذه القيم الإنسانية ليست من مبتكراته، وإنما هي جزء من مكاسب نضالات الإنسانية المعاصرة، التي بفضلها كُرِّستْ في مواثيق أهمية، وفي دساتير الدول. كما أنشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. إن ما يُخشى هو أن تتحول هذه القيمة الإنسانية إلى سلاح سياسي في يد حماة النظام العالمي الجديد، لاستخدامه ضد الرافضين هيمنتهم. فالولايات المتحدة تكيل بمكيالين حين تتحدث عن حقوق الإنسان: ففي الوقت الذي نراها فيه تدافع عن حقوق الإنسان في الصين الشعبية، نراها تتجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وحقوق الإنسان الفلسطيني، وتغمض العين على الجرائم الصهيونية ضد الفلسطينيين. فهل بعد هذا كله يمكن وصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "راعية حقوق الإنسان"؟

وحدهم المجانين يؤمنون بنوايا الولايات المتحدة وممارساتها الغريبة.(٥)

إن الدعوة إلى تعميم الليبرالية البدائية لتشمل جميع مناطق العالم تحت أسم اقتصاد السوق، الذي بدأ منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تغيير أسمه ليصبح "عالمية الاقتصاد" تمثل الوجه الاقتصادي في إيديولوجية النظام العالمي الجديد. إن ما يثير الاستغراب هو الكيفية التي طرح بها هذا الشعار مجرداً من كل خلفية تاريخية، وكأنه مولود جديد لم يسبق للإنسانية أن عاشت في ظلّه. والحقيقة عكس ذلك، فاقتصاد السوق بالمفهوم الليبرالي الأمريكي ظهر بالفعل مع الليبرالية الصناعية عند أواخر القرن الثامن عشر وسار معها، بل كان الوجه

الاقتصادي لها منذ ذاك الوقت. إن هذه المغالطة تهدف إلى طمس مسألة تقلق دعاة اقتصاد السوق، ويريدون إسدال ستار السنيان عنها، المتمثلة في التكلفة الاجتماعية لليبرالية، وبالتالي تغييب المبررات التاريخية لظهور حركات العدالة الاجتماعية. ذلك أن مطلب العدالة الاجتماعية الذي هو مسعى الإنسانية المقهورة عبر العصور، الذي اتخذ منذ بدايات القرن العشرين أسماء مختلفة، يشكل ردّ فعل من حالة البؤس الشديد التي سادت مجتمعات أوروبا في ظل الليبرالية الصناعية، ولم تتمكن هذه المجتمعات من إصلاح خلل النسيج الاجتماعي فيها بالقوانين التي سنّتها والتي يعود الفضل في تحقيقها إلى النضالات المريرة التي خاضتها الطبقة العاملة في هاته البلدان. فاقتصاد السوق ليس إذاً مولوداً جديداً، وإنما هو الرأسمالية نفسها في عنفوانها وبدائيتها الأولى المثقلة بتركيبتها الاجتماعية المأساوية. فهل يعتبر اقتصاد السوق هو الملاذ الأخير، أم أن هناك مفاجئات على الطريق؟

ب- **التعبئة الإعلامية،** حيث يحتل الأعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير فيه. وبدخول التلفزة إلى الميدان، وما واكب ذلك من تطور تقني هائل في ميدان الاتصالات جعلته يحتل مكانة الصدارة، ويؤثر بصورة أو بأخرى. فمنذ بداية الثمانينات بدأت هذه الأداة تمارس هيمنة حقيقية على هذا القطاع على المستوى العالمي، في الوقت نفسه الذي فقدت فيه الحكومات كل سلطة مباشرة عليها لتصبح خاضعة، وبالدرجة الأولى لقانون السوق.

في قطاع الإعلام والتبليغ، فإن هذا القانون تحكمه عدد من الضوابط، في مقدمتها الإشهار الذي يشكل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد للمؤسسة الإعلامية وللتلفزة بالذات. وهو مرتبط في الوقت نفسه بدرجة إقبال الجمهور. وحرصها على أن يكون هذا الإقبال واسعاً وفي ازدياد مستمر فإن البرمجة تسعى بكل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية دون مراعاة كبيرة لمقاييس الذوق والنوعية

ولا الصدق والنـــزاهة في العرض والتعليق على الأحداث العالمية. فإرضاء الجمهور الواسع هو الشغل الشاغل بالنسبة إلى المؤسسة التي استثمرت في هذا القطاع. وهذا ما يفسر انزلاق التلفزة نحو البرامج المسطحة القليلة التكلفة والشديدة الجذب للجمهور الواسع دون مراعاة لأي اعتبار. ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت التلفزة لا تصنع الحدث في مخابز الصور وتبثه على أنه الحقيقة كما شوهدت في الميدان. فالأحداث التي جرت في رومانيا عند نهاية ١٩٨٩ أبرز مثل على هذه التشويه.

إذن، ونظراً لهذه المكانة الخطيرة التي يحتلها الإعلام، ليس فقط في توجيه الرأي العام، وإنما في صنعه أيضا، فليس من المعقول أن نتصّور بقاءه خارج دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد. ونستطيع أن نزعم بكون معركة الإمبريالية من أجل السيطرة على الإعلام والتبليغ كانت قد بدأت منذ وقت طويل. فقد قام عدد من الكتّاب منذ بداية هذا القرن بلَفْتِ الانتباه إلى الأهمية التي توليها الإمبريالية في مرحلة بزوغها لقطاع الإعلام، فالنظام العالمي الجديد لم يبتدع شيئاً بسيره على هذا النهج الذي هيئته له الإمبريالية.(٦)

ج- **توظيف الثقافة والبحث العلمي**، حيث أن عدداً من النتائج تحققت فعلاً لصالح الإمبريالية والنظام العالمي الجديد، وفي مقدمتها إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل، أي تسطيح مدارك الإنسان، والنـــزول بها نحو البلادة والركود العقلي. هذا وتلعب الثقافة عادة دور متنفّس للإنسان، خاصة في الأزمات. ففي الظروف الصعبة ظهرت أعمال أدبية أصبحت خالدة. وما يُلاحظ في عالم اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخترقه، وانهيار دور الثقافات الوطنية لحساب ثقافة النموذج في مظهرها الأخير، أي ثقافة التسلية. وهي كما هو معروف ثقافة استهلاكية وليست مبدعة، ارتبطت في الماضي القريب بالإمبرياليات، وتلتحم اليوم بالنظام العالمي الجديد. غير أنه لن تتم لها السيطرة

المطلقة ما لم تتم محاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها، لأنها تشكل العائق الموضوعي في طريق ثقافية النموذج الجديد. فليس مصادفة إذا لاحظنا اهتزازات الثقافات الوطنية في مختلفة مناطق العالم، بفعل ضغوط ثقافة النموذج من الخارج ومحاصرة الثقافات الأولية من الداخل. وقد أعطى لنا هذا الصراع نتائجه الأولى المتمثلة في إنتاج ثقافة تغييب الوعي، للساحة الفكرية. يعاني البحث العلمي بدوره، خاصة في العلوم الاجتماعية، من ضغوط الوضعية الدولية السائدة. ذلك أن نمو المجتمعات المعاصرة قد أدى إلى هذا التطور الملاحظ في كون الإنتاج الفكري أصبح يمرّ عبر قنوات تشكلها الجمعيات والهيئات العلمية والثقافية ومراكز البحث. ويشكل الإنتاج الفكري التلقائي الذي يُنجز خارج هذه القنوات نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج الفكري العام، بسبب ارتفاع التكلفة وما يتطلبه الإنتاج الفكري المعاصر من بنية تحتية وثائقية لا يمكن أن تتوفّر إلاّ عن طريق مؤسسات وهيئات متخصصة. وبدخول نظام المعلوماتية في البحث العلمي، خاصة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية. أصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلاً إنجاز عمل علمي خارج هذه القنوات. وهذه المؤسسات التي تشكل البنية الرئيسية للإنتاج الفكري تضع مخططات للإنجاز حسب الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوفر لها. فكان من الطبيعي إذن أن تتأثر المردودية الفكرية بالأزمة العامة التي يعانيها عالم اليوم. كما أنّ محاور اهتماماتها تخضع هي الأخرى لعنصر الطلب الذي يستهلك إنتاجاً معيناً يخدم احتياجاته. فليس منتظراً في ظل هذه الظروف أن تظهر الاهتمامات بقطاعات أخرى قد يؤدي الانشغال بها إلى الأضرار بمصالح مراكز الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد، هذا الجانب قد يكون ربما أحد العوامل التي تفسّر انهيار الاهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية وكذلك الاقتصادية. لقد قضى "عباقرة العولمة"

على التوجه الإيديولوجي في البحث العلمي، وأصبحت العلوم مجرد أداة ارتزاق... لا أكثر. وهكذا فإن تقلّص الإنتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصار اهتماماته في مجالات هادفة يوفر شروطاً مثالية لسيادة طروحات النظام العالمي الجديد (العولمة).(٧)

د- قراءة في التسمية والمحتوى: إذا تأملنا بُنْيَةْ النظام العالمي بالشكل الذي عليه اليوم، سوف نتبين للوهلة الأولى ذاك التناقض القائم بين التسمية (النظام العالمي) ومحتواها الحقيقي، وكما جسده واقع الحياة الدولية منذ حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠/١٩٩١.

إن تسميته "بنظام عالمي جديد"، تبدو لي ليست دقيقة. فهو لم ينبثق عن إرادة أممية كنتاج لوفاق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف، وإنما هو حصيلة الاختلال الذي حدث في النظام الدولي السابق الذي أفرزته فترة الحرب الباردة لصالح طرف في المعادلة الدولية. فالإعلان عن نهاية الحرب الباردة من طرفي زعيمي المعسكرين (روسيا وأمريكا) في سبتمبر ١٩٩٠ لا يعني أن الوئام العالمي قد تحقق بعدها. ومع ذلك فقد أتيحت لأول مرة في التاريخ فرصة للبشرية لكي تشيد نظاماً عالمياً بمعنى الكلمة، معتمدة على الترسانة الهائلة من النصوص التي أعدها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها. وكذلك تلك التي أعدها المنظمات الجهوية والقطاعية. فهي تشكل قاعدة صلبة تتميز بالواقعية والقابلية للتطبيق، وصالحة لكي تشكل القاعدة للنظام المنشود. غير أن نشوة الانتصار الذي تحقق ضد الأنظمة الاشتراكية البيروقراطية وغريزة حب السيطرة دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف هذه الفرصة في عمل عدواني باسم الشرعية الدولية لخدمة أهدافها الإنسانية التسلطية، فقد أصبحت أمريكا وحدها تمثل "نظام دولي جديد أحادي القطبية". وربما يعكس ذلك قول الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بتعجرف:

"We came to change the policy of the United States... but we changed the policy of the whole world...(٨)

إن الغرب من خلال الإعلام وأقوال السياسيين لا يزال يتمسك بتسمية الوضع الدولي الجديد بالنظام العالمي، ولكن هذا لا يغير من واقع الأمر شيئا، فتعامله مع الشئون الدولية منذ قيامه، ومعالجته المشاكل المطروحة على الساحة العالمية اليوم تؤكد كونه نظاماً دولياً متسلطاً يعمل ليحقق مصالح آنية أو آجلة لمجموعة من الدول التي تقف على رأسه، فالقوى الفاعلة والمؤثرة في قراراته هي أطراف دولية وليست أممية، وما عمليه تهميش الجمعية العامة للأمم المتحدة وإهمال دورها منذ أزمة الخليج الثانية إلاّ برهان ساطع على سطوة النظام العالمي الجديد أو بالأحرى النظام الأمريكي الجديد الذي تجسده "العولمة".

إن النظام الدولي الجديد في وضعه الحالي لا يمكن له إلاّ أن يكون في خدمة المصالح الخاصة للدول التي تتحكم فيه وتوجه مساره بحكم كون القائمين عليه هم مفوضون أساساً لخدمة مصالح ناخبيهم. وعلى هذا فإن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو في حقيقته عبارة عن ائتلافية بين عدد قليل من الدول الكبرى لإعادة فرض سيطرتها على العالم، مع انفراد الولايات المتحدة في هذه المرحلة، بالهيمنة، التي ستتحول إلى مكانة متميزة بين أقرانها على المدى البعيد، ولكنه يسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها، أي استغلال الشعوب بالسيطرة عليها وفي مقدمتها شعوب بلدان الجنوب... شعوب العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص.

لقد أثبتت سياسية الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في معالجة أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، رجحان كفة دعاة تثبيت الدور القيادي للولايات المتحدة على الساحة الدولية. ولقد ركزت هذه الأزمة الأمريكية بأن بلادهم تستورد نصف حاجاتها من النفط من الخارج، وأن حصة بلدان الخليج من هذه

المستوردات تبلغ ٢٨% عام ١٩٩٠ (١٥% منها من المملكة العربية السعودية وحدها). وليست أرقام المستوردات الأمريكية من النفط وحدها التي تجذب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بل ما يثير اهتمامها أيضا وتعتبره مرتبطاً بمصالحها الوطنية الأرقام التي تدّل على مقدار اعتماد بقية الدول الصناعية في أوروبا واليابان على مستورداتها من نفط الخليج. فاليابان تستورد ٧٥% من مستورداتها السنوية النفطية من بلدان الخليج، وفرنسا ٣٥%، وإيطاليا ٣٢%. وترى الولايات المتحدة بمقتضى نظرية الاقتصاد العالمي الشامل (العولمة الاقتصادية) (World Global Economy) التي تقوم على فكرة الارتباط المتبادل وشكل قوام النظام الاقتصادي العالمي الراهن، أن أيّ تهديد لإمدادات النفط إلى أوروبا واليابان هو تهديد للنظام الاقتصادي العالمي الراهن، ومن ثم تهديد لأمنها الاقتصادي. من هنا كانت الأهمية القصوى التي تعلقها واشنطن على استقرار الأمن في منطقة الخليج العربي. وهذا ما يفسّر الاندفاع الذي تصدى به بوش لمعالجة موضوع الغزو العراقي لدولة الكويت. ولقد أثبتت أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ أن الولايات المتحدة لن تغادر المسرح الدولي وإنها مصممة على القيام بدور قيادي فيه. وبدا أن الصيغة التي مارست فيها واشنطن دورها القيادي في معالجة الأزمة توضّح المعالم الرئيسية للنظام الدولي الجديد والتي تتخلص في نقطتين: الأول أن التحرك الأمريكي جرى في إطار الأمم المتحدة، الثانية أن القرارات التي اتخذت في مجلس الأمن لمعالجة الأزمة كانت بموافقة الدول الخمسين الدائمة العضوية في المجلس، أي دون استخدام حق النقض، وبذلك تكرّس ما عُرف باسم "نظام الأمن الجماعي" بقيادة الولايات المتحدة فقط. وبذلك أصبحت الأمم المتحدة أداة أمريكية في ممارسة "العولمة" في المجال العسكري – الاستراتيجي. وهكذا فقد وُلد النظام الدولي الجديد في مناخ نفسي وسياسي عالمي خيمّ عليه الشعور بفشل الأنظمة الاشتراكية في تحقيق الأهداف التي وضعتها لها النظرية الماركسية. وعلى الرغم من مشاعر الشماتة

والانتصار التي سادت الأوساط الرأسمالية، فإن مشاعر أخرى من الكآبة والخوف من أخذ دعاة النظام الرأسمالي العزّة بالنصر ظهرت في كتابات بعض المفكرين الاجتماعيين والسياسيين في أوروبا وأمريكا. وبصورة عامة، ركزّ هؤلاء المفكرون على إظهار المكاسب الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة في بلاد الاقتصاد الحرّ بدعم من تنظيماتها النقابية التي كانت تستمد القوة والتشجيع من الأحزاب الاشتراكية المحلية، ومن وجود دولة ماركسيّة قوية ضمنت لنفسها مركزاً ممتازاً على الساحة الدولية بعد انتصارها إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. ولم أجد في ما نُشر عن هذا الجانب من الموضوع أكثر وضوحاً وتعبيراً من مقال لكاتب أمريكي أسمه روبرت ليتيل (Robert little) نشر في صحيفة هيرالد تريبيون، يقول فيه:

"ما الذي علينا أن نخشاه الآن بعد أن غابت الشيوعية عن المسرح، علينا أن نخاف من زحف كاسح للرأسماليين ومصاصّي الدماء... علينا أن نقلق في أن موت الشيوعية قد خلّف فراغاً في النشاط الإيديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر... سمّه ما شئت شيوعية أم اشتراكية من النمط السوفياتي، فإن مجرد وجود هذا النظام كان له تأثير عميق على العالم الرأسمالي عبر السنين. ويكفي المرء أن يفكر بنظام التأمينات الاجتماعية في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة أو في المركز القوي الذي اكتسبته النقابات في العديد من البلاد ليدرك أنه كان صحّياً بالنسبة للرأسمالية أن تتنافس مع نظام بديل... والآن بعد أن مات البديل ما الذي يجبر الرأسماليين على أن يكونوا منصفين... ما الذي سوف يمنعهم من استغلال البلاد النامية والأقل نموّا في نصف الكرة الجنوبي؟".[٩]

مما تقدم يتبين لنا أن العلاقات بين الدول والشعوب تقوم أساساً على "المصالح"، وهذا يؤكد مقولة: "ليس هناك صداقات دائمة أو عداوات دائمة... هناك مصالح دائمة". وهذا درس يجب أن تعيه الدول العربية والإسلامية وهي

تَتَحَسّسْ مواقعها في نطاق العولمة. فوضع البيض كله في سلّة الأمريكان ليس بديلاً عن سياسة ذاتية نابعة من قدسّية مصالح ومستقبل الأمة العربية والإسلامية. فألى متى يقبل العرب والمسلمون أن يفكّر الآخرون من أجل حاضرهم ومستقبلهم؟ تقول الكاتبة الأمريكية فلورا لويس: "إن الولايات المتحدة غير معنيّة بإزالة الظلم الذي حاق بالشعوب المستضعفة".(١٠)

وختاماً يمكن إجمال نقاط الضعف في النظام العالمي الجديد فيما يلي:

١- إن الحماس الذي أظهرته الولايات المتحدة للشرعية الدولية والدفاع عنها تفسره بصورة أساسية، رغبة الحكومة الأمريكية في ضمان مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية في جميع أنحاء العالم وهي لا تقبل أي تهديد لهذا التوجه.

٢- إن تمسك أمريكا بنظرية "الاقتصاد العالمي الشامل" يعني أنها مصرة على السيطرة المطلقة على مقاليد الاقتصاد الدولي لأنها تقدّس مقولة: "من أكلت خبزه... رقصت على أنغام موسيقاه".

٣- النظام الدولي الجديد - كما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية - إنما يقوم على الاحتفاظ بالوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية دون أي تغيير في بنية هذه العلاقات، بصرف النظر عمّا ينطوي عليه من ظلم لدول العالم الثالث.

٤- إن التقدم التكنولوجي الهائل الذي حققه الإنسان، وانهزام الاشتراكية أمام الاقتصاد الحر فتح الباب واسعاً أمام أطماع رأس المال الذي لا يعرف لسعيه وراء الربح أي قيد. وعليه فإن تزايد الثروة الهائل الذي يحققه التقدم التقني- بخاصة ثورة المواصلات والاتصالات والمعلوماتية، سيؤدي إلى تزايد اتساع الفجوة بين الأفراد والشعوب، ما يحمله ذلك في طياته من مآسي داخل الوطن الواحد وعلى مستوى العلاقات بين الدول. فتزايد حجم المديونيّة في

دول العالم الثالث هو الصورة المعاصرة لعملية النهب الاستعماري والبرهان المادي على غياب الإنصاف في نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية.

يقول جاك آتالي (Jacques Attali) في كتابه "آفاق المستقبل": "إن الاضطرابات الهائلة التي نشاهدها الآن ستغيّر، بصورة جذرية، السياسة الجغرافية والاستراتيجية الجغرافيّة على الصعيد العالمي. مع ذلك، فأي مكسب اقتصادي أو سياسي لا يمكن اعتباره نهائيا ما دامت جماهير المستهلكين لا تنتفع بثمرات التغيير. فما هو صحيح بالنسبة إلى الشمال والغرب والشرق صحيح بصورة أقوى بالنسبة إلى الجنوب الذي تحوم فوق مستقبله مخاطر كبرى. إن الفقر مقيم في العديد من بلاد الجنوب، وعودة الطفرة التنموية إلى الشمال وسعّت، مرة ثانية، الفجوة بين الأكثر غنى والأكثر حرماناً. إن قوانين السوق لا تقضي تلقائياً على هذه المآسي، بل على العكس، تزيد من شدتها عن طريق تقوية "الأكثر قوة"، وإذا ما بقيت بلاد الشمال من دون مبالاة بالنسبة إلى هذه المآسي، أو اتخذت موقفاً سلبياً منها، فإن بلاد الجنوب ستثور على ذلك وتدخل في نزاع مع الشمال ثم في حرب معه... وعلينا نحن في الغرب أن ندرك أبعاد هذه المخاطر وأن نستثمر طاقات العصر الجديد المطل على الدنيا من أجل تجنيب العالم هذه الثورة".[١١]

٥- يصور العديد من المحللين الأمريكية عالم ما بعد الحرب الباردة على أنه مسرح مجابهة بين الديموقراطيات الغنية في الشمال، والأنظمة اللاديموقراطية والفقيرة في الجنوب التي تشكل بمشاكلها المعقدة والمتنوعة مصدر تهديد دائم للهدوء والرخاء والتقدم في الشمال. ويصورّون النظام الدولي الجديد على أنه ذلك النظام الذي يصون الاستقرار والسلم في العالم، وذلك عن طريق ردع كل تهديد بالحرب يأتي من دول الجنوب، أو قمعه، يقول الباحث سكوت سوليفان:

(Scott Sulllivan): "إن ما أثبتته أزمة الخليج عام ١٩٩٠ هو أن الغرب يحتاج إلى أسلوب جديد في تصديه للحرب أو التهديد بالحرب، والمسألة ليست أن تكون الولايات المتحدة القوة القائدة، أولا تكون، بل المسألة هي في كيفية تخطيط الديموقراطيات الغربية لتتدخل بسرعة وفاعليه في عالم الجنوب الزئبقي والخطر"(١٢)

ينطوي هذا النمط من التفكير الرامي إلى تجميد الوضع الراهن بالقوة على موقف لا أخلاقي ولا إنساني لأن مشاكل الجنوب الأساسية إنما هي، في معظمها، نتيجة للاستعمار الغربي التقليدي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولعمليات الاستغلال الاقتصادي التي قام بها الاستعمار الحديث بعد ذلك، وذلك عن طريق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين العالم المتقدم في الشمال والعالم النامي في الجنوب. ويكشف هذا النمط من التفكير، أيضاً، عن قصر نظر سياسي لأنه يغفل الترابط المتبادل في العمق بين الشمال الغني والجنوب الفقير، في طائفة من المجالات العامة للحياة من شأنها أن توحد مصير الإنسان أينما كان في الشمال أو الجنوب.

٦- لقد كانت دول العالم الثالث في ظل الحرب الباردة تستفيد من تناقض المصالح بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي حتى أنها أقامت تحالفاً مع كتلة الدول الاشتراكية التي أمّنتْ لها مظلة حماية، عن طريق استخدام حق النقض من قبل الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن، وعن طريق التصويت إلى جانبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. والآن بعد انهيار الكتلة السوفياتية وانتصار الإمبريالية الأمريكية أصبحت دول العالم الثالث (وخاصة الدول العربية والإسلامية) مكشوفة أمام أطماع الولايات المتحدة وحفائها الغربيين.

٧- إن الدولة التي تتصدى لزعامة النظام العالمي الجديد (وهي بالطبع أمريكا) تقيس الأمور بمكيالين وميزانين. فكيف يمكن الاطمئنان إلى زعامة من

هذا النوع، وهل يمكن لها أن تضمن للعالم الاستقرار المطمئن، ونقصد بالمطمئن ذلك الاستقرار الذي لا ينطوي على حالات من الظلم تتفاعل وتتحين الفرص لتعبر عن نفسها بأعمال عنف تجر وراءها ضحايا بشرية ومادية؟ وهنا أتساءل: ماذا يمكن للدول العربية والإسلامية أن تفعل إزاء هذه الأوضاع؟ إن الطريق الوحيد يتمثل في مواصلة البناء الاقتصادي وتعزيز القدرات العسكرية بما فيها التسّلح "بأسلحة الدمار الشامل" مثل السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي والصاروخي. لأننا بهذا فقط نردع الإمبرياليين والصليبين والصهاينة من مجرد التفكير في إذلال العرب والمسلمين. ولدى العرب والمسلمين قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة... المهم من يتخذ قرار التحدي والتصدي؟.

إن التنافس عنصر ملازم لحياة البشر، سوءا على صعيد العلاقات بين الأفراد أو على صعيد العلاقات بين الدول. وعلينا طبقاً لذلك أن نعيد النظر في أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، في إطار من الصراحة التامة، وإلا فإن مزيداً من الدموع في انتظارنا.

هوامش: دعائم النظام العالمي الجديد وروافده

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر

موريس بيرتراند: مخاطر نشأة جماعة أمنية للشمال موجهة ضّد الجنوب، في: لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية)، مارس ١٩٩٠.

(٢) أنظر مزيداً من التحليل في

سمير أمين: بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟ في: المستقبل العربي، السنة (١٦) العدد (١٧٠) أبريل ١٩٩٢، ص ٤-٢٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر

موريس بيرتراند: مخاطر نشأة جماعة أمنية للشمال موجهة ضّد الجنوب، في: لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية)، مارس ١٩٩٠.

(٣) أنظر تحقيقات أجرتها مجلة دير شبيغل الألمانية:

- Der Spiegel, 15.4.1999 (Hamburg, Germany)

(٤) قارن مع ما كتبه محمد عابد الجابري حول الموضوع:

محمد عابد الجابري: المسألة الديموقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، في: مجلة المستقبل العربي (السنة١٤)، العدد ١٥٧ (مارس ١٩٩٢) ص ٤-١٦.

وأنظر كذلك كتابنا:

محمد توهيل عبدأسعيد: الديموقراطية، مالها وما عليها، منشورات دار الفلاح، العين، ٢٠٠١.

(٥) قارن مع:

فهمي هويدي: الإسلام والديموقراطية، في: المستقبل العربي، العدد (١٦٦)، السنة (١٥) ديسمبر ١٩٩٢، ص ٤-٣٧.

(٦) قارن مع:

هوبسون : الإمبريالية، منشورات دار النهضة، القاهرة ١٩٦٢ (طبعة جديدة ١٩٩١).

(٧) قارن مع:

- James Arness: The New Function of Science after the end of Cold-War, in: "scientific-Paper", Frankfort, (No. 14), April. 1995. p. 10-18.

(٨) نقلاً عن:

- Herald Tribune, N. Y. 19 Sept. 1991.

(٩) أنظر:

- Herald Tribune, N. Y. 24.4.1990

(١٠) أنظر:

- Herald Tribune, N.Y. 18.10.1990.

(١١) أنظر:

- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden, W. Germany, Sept. 1994.

يحتوي هذا الأرشيف السياسي على تحليل لمضمون الكتاب المشار إليه في صفحات الكتاب.

(١٢) أنظر المزيد في:

- New York times, 14.2.2000.

٣- العولمة وأوهام الرأسمالية العالمية

في كتاب جون غراي (John Gray) بعنوان الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية طرح المؤلف سؤالاً مهماً هو: هل الفوضى الحديثة هي مصيرنا التاريخي؟ ومن خلال تصوّر إجمالي للموقف العالمي، يجد المؤلف أن الظروف الحالية في العالم تنذر بكارثة محققة، لأن فرض السوق الحرة الأنجلوساكسونية على العالم يمكن أن يؤدي إلى انهيار شبيه بانهيار الشيوعية الروسية، وأن الاتجاه نحو فرض الأسواق الحرة سيفجر الحروب، ويعمق الصراعات العرقية، ويفقر الملايين، كما سيؤدي إلى استبعاد عشرات الملايين من العمل والمشاركة في المجتمع حتى في الدول المتقدمة. وقد تفاقمت الأوضاع بالفعل في بعض الدول الشيوعية السابقة لتصل إلى الفوضى العامة وشيوع الجريمة المنظمة وسيطرة المافيا، كما أدت إلى تزايد تدمير البيئة.[١]

كتب جون غراي يقول: "إن الفجر الذي وعدت به السوق الحرة الأمريكية دول العالم، هو في النهاية فجر كاذب، لأن ليس كل شئ يمكن أن يُتاجر به، أو يجب أن يُتاجر به".[٢] وفي سياق هذا التفكير يستنتج أن المنظمات العابرة القوميات" عندما فرضت قوانينها على اقتصادات الدول المختلفة نتج من ذلك التفكك الاقتصادي والفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، لأنه لم يكن ممكناً العودة إلى السياسات الاقتصادية التي طبقت في القرن التاسع عشر. فلم تحقق الأسواق الحرة الهيمنة السياسية، ولم تستطيع الصمود في فترات الأزمة مثلما حدث في بريطانيا حين فشل اليمين الجديد في الاحتفاظ بالسلطة السياسية. ثم تفكك وانهار الائتلاف اليميني بسبب غياب الأمان الاقتصادي، فكان الفوز الساحق لحزب العمال عام ١٩٩٧. واستطراداً مع أوهام "الفجر الكاذب" يُقال أن تفكك الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم لم يكن بسبب الأسواق الحرة فقط، بل أيضاً بسبب سطحية التكنولوجيا. ذلك أن الاختراعات التكنولوجية اليوم والتي تمت في الدول الغربية المتقدمة تتكرر في كل

مكان آخر، حتى وإن لم يكن يطبق فيها اقتصاد السوق الحرة، وستؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير مستمر في الانقسام الاجتماعي للعمل حيث تختفي مهن كثيرة، ومهن أخرى تصبح غير مستقرة. ولأن الأسواق حرة، فإن عدم الاستقرار في مكان ما ينتقل بالضرورة إلى أسواق أخرى، وينتقل عدم الأمان الاقتصادي إلى كل الدول الأخرى، فيتحول الغياب الأمني إلى وباء عالمي، وفي ظل انعدام الأمان الاقتصادي لغالبية البشر، فإن السوق الحرة تنهار. ويؤدي نظام "دعه يعمل" بالضرورة إلى تفجّر حركات مضادة ترفض قوانينه. وإذا كانت الدول ذات الاقتصاد التنافسي المتقدم يمكنها أن تخفف من مخاوف هذه الآثار في مواطنيها، فإن العولمة في الدول الفقيرة ستفرز بالضرورة نظماً متطرفة وستعمل كعامل محفّز لتفكك الدولة الحديثة.[٣]

لقد طرح جون غراي في كتابه سؤالاً محدداً: هل يجب علينا أن نقبل فكرة صعوبة تنظيم الحياة الاقتصادية العالمية كسوق حر عالمي؟. وكما نرى فإن طرح السؤال على هذه الصورة ينطوي على موقف الاختيار بالقبول أو الرفض، إلاّ أن حقائق الواقع الفعلي كما نراها في عالم اليوم تنطوي على حقائق أكثر مرارة وقسوة، ربما تصادر وتنفي فكرة الاختيار من جذورها.

إن الشركات العملاقة المتعددة الجنسية أصبحت تستحوذ على نصيب من "النشاط العالمي" يزيد على نصيب أكثر من نصف دول العالم. إذ نجد بين ١٨٥ دولة على الأقل ١٠٠ دولة أضعف وأقل ثراء من أي واحدة من ٤٠ شركة عالمية عملاقة. وإذا كان عدد وحدات النظام الدولي هو ١٨٥ دولة، فإنه يوجد على الأقل عدد مماثل من "الوحدات" ولكن من غير الدول استطاع أن يمارس من النشاط العالمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما يسمح له بأن يؤثر في منظمة مفاهيم النظام الدولي، وأن يخلق خطوطاً وأنماطاً جديدة ويضع قواعد وأعرافاً تفرض فرضاً كمرجعيات نهائية للتعاملات الدولية، ليس فقط بين الشركات العابرة للحدود، ولكن على المستوى العام لتوزيع عائد الثروة

العالمية.[٤] ومع ذلك، فإن ملامح الصورة العامة تكتمل من خلال نوع آخر من الخلل في شبكة التفاعلات الدولية الحالية، فعلى سبيل المثال تقوم ٢٠٠ شركة عملاقة متصدرة قائمة أهم الشركات المتعددة الجنسية بتنفيذ أو ممارسة ربع النشاط الاقتصادي على مستوى العالم، ولكنها مع ذلك تستخدم أقل من ١% من القوى العاملة. والحقيقة أن مواجهة هذا الأمر في رأي الباحثين تتمثل في ضرورة الاهتمام بصياغة الجانب الاجتماعي في فلسفة وعقيدة النظام الرأسمالي القائم، وإلاّ فإن هذا الخلل بين المال والعمالة سينعكس بشدّة على وحدات النظام العالمي. ولكن في رأينا أن القضية لا تزال أعقد وأعمق من ذلك. ويتبين لنا جوانب التعقيد والخطورة في ثنايا الوضع الحالي للتفاعلات "الكونية" عندما نعرف أن حجم الأوراق المتداولة في أسواق المال العالمية بلغ في عام ١٩٨٠ ما يساوي (٥) ترليون دولار. وفي عام ١٩٩٢ ارتفع هذا الرقم فوصل إلى (٣٥) ترليون دولار. ثم ما لَبِثَ في عام ١٩٩٦ أن وصل إلى (٨٣) ترليون دولار. ومع ضخامة الأرقام التي تتعامل فيها أسواق المال، فقد صارت "الدولة" تحسب وتخشى من تطورات أسواق المال أكثر مما تقيم حساباً لمؤسساتها الداخلية، وبخاصة المؤسسات الرقابية أو الحزبية أو التشريعية في الداخل. "إن أسواق المال العالمية تعرف عن الدولة اقتصادها وماليتّها وديونها، مثلا، أكثر مما تعرف السلطة التشريعية، وربما أكثر مما تعرف السلطة التنفيذية ذاتها.[٥]

لقد أصبح لأسواق المال الدولية وزن له التأثير الأكبر في "الدولة"، ونشأت بين الدولة والأسواق المالية الدولية علاقة، في كثير من الأحيان لا تكون متكافئة، ولكنها تسمح بالتدخل والاختراق، وربما التخريب لخطط الدولة ومؤسساتها الاقتصادية. أما ما يجعلنا نتوقف أمامه لندق ناقوس الخطر فهو أن "الدولة" صارت تستمد شرعيّتها من قبول ورضا المؤسسات والمنظمات العالمية، وليس من قبل وموافقة المؤسسات الوطنية والشعبية، ولنا هنا أن نتصور أثر ذلك في مستقبل الدول التي لا تزال في طور التطور الديموقراطي، ولنا مثال في دُوَلِنَا

العربية. وفي خضّم هذه الظروف كلها، هل ثمة حديث عمّا يمكن أن نسميّه "أخلاقيات العولمة"؟.

هل يمكن تحديد المسؤوليات في جميع الميادين سواء مسؤولية المجتمع المدني "أي العولمة من أسفل" أو عولمة الأسواق ووسائل الاتصال، أي العولمة من أعلى. إننا جميعاً نراقب تحت سماء العولمة وعبر شاشات التلفزيون مشاهد الفقر والاختلافات الاجتماعية ونتساءل مع المتساءلين: ألا يحتاج الواقع المعيشي حالياً وبخاصة في الدول الفقيرة إلى إعادة تحليل شاملة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بهدف إعادة النظر فيما يسمى اليوم "بعولمة حقوق البشر"؟.

إن ميثاق الحقوق المدنية الذي أعطى قيمة قضائية لهذه الحقوق على المستوى الدولي يمثل إطاراً جيداً للانطلاق، وربما لذلك يكثر الحديث عن العولمة كعملية إنْسَانيّة لأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد ولدت في إطار عالمي يختلف عن الإطار الذي نحياه اليوم، لأنه يتعلق بمرحلة العولمة في فترة ما بعد الحرب، حيث كانت مهمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، هي حماية العالم الذي ظهر بعد هذه الحرب. وقد صاحب ذلك وجود "دولة" قوية و "إيديولوجيا" مهيمنة، وكانت "الدولة" تدعو إلى حماية الحقوق في نطاق وظائفها. أما اليوم فالتغيير في وظائف الدولة يمسّ في العمق مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام أكبر تحدّ يواجه العالم في القرن الحادي والعشرين.

هوامش: العولمة وأوهام الرأسمالية العالمية

(١) أنظر كتاب جون غراي:

- John Gray: False Dawn, The Delusions of global Capitalism, Nerw Press, New York 1998.

(٢) جون غراي:

- John Gray, op. cit. p. 8.

(٣) هناك ظواهر في الدول المتقدمة، كنتيجة للعولمة، لا يجب إغفالها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدّى تحرير الأسواق إلى انهيار اجتماعي انعكس في تفكك الأسر، واستخدام السجون كوسيلة سيطرة اجتماعية، وحتى مع وجود ظواهر وفرة اقتصادية فإنه لم يستفد منها إلاّ الأقلية، وأصبحت نسب عدم المساواة في الولايات المتحدة هي نفسها النسب الموجودة في أمريكا اللاتينية وأكبر من تلك التي في أوروبا. (من ملاحظات مؤلف الكتاب أ.د. محمد توهيل عبدأسعيد).

(٤) للمزيد طالع في:

جميل مطر: "حدود على السياسية - في عالم بلا حدود"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة (٢١) العدد ٢٣٦، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٨.

(٥) جميل مطر، مرجع سابق الذكر، ص ١٩.

٤- الأحلاف العسكرية في ظل العولمة:

بعد أن انهار كيان المعسكر الشرقي بتفكك زعيمة الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وبعد انقضاء أجل حلف وارسو في مارس ١٩٩١ برزت ظاهرتان مستحدثتان في نطاق التحالف الأمني الأطلنطي القائم منذ عام ١٩٤٩ ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وذلك في مؤتمر باريس في نوفمبر ١٩٩٠. الظاهرة الأولى تتمثل في الاتجاه القوى المعلن من جانب الأطراف في ذلك التحالف الأطلنطي الكبير بشأن بناء هياكل مؤسسة قائمة بذاتها لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ذلك المؤتمر الذي كان منذ نشأته في أواسط السبعينات تجمعاً دولياً أوروبياً يجمع بين دول غرب وشرق أوروبا، ذا طبيعة خاصة، إذ كان وظل بلا سكرتارية ثابتة وبلا جداول اجتماعات دورية محددة سلفاً. كما جرى فيه التصويت في كل الحالات طبقاً لقاعدة الإجماع، إلاّ أن تطورات المعسكر الشرقي منذ عام ١٩٨٩ أدت إلى تلاقي إرادات كل دول أوروبا مع إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد هذا التجمع العريض الخاص بهياكل مؤسسية متكاملة. واتفقت تلك الدول على هذا الإجراء التنظيمي باعتباره خطوة أساسية في سبيل أن يحلّ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي محل الحلفين الأطلنطي ووارسو. هذا بينما رأت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤسسة الجديدة لأجهزة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، فرصة موضوعية لكي تكرسّ وجودها على الساحة الأوروبية بأكملها، ومن أجل احتواء العملاق الألماني الصاعد خاصة بعد توحّد جناحيه الشرقي والغربي.(١) وبناء على هذا كله جاء ميثاق باريس في نوفمبر ١٩٩٠ بالاتفاق على هيكلة معينة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي تتمثل في إجراء مشاورات سياسية منتظمة على مستوى القمة كل عامين دورياً ما بين رؤساء الدول الأعضاء في المؤتمر وانعقاد اجتماع دوري سنوي ما بين وزراء خارجية تلك الدول، وإقامة سكرتارية دائمة يكون مقرها "براغ". وأتفق كذلك على تشكيل هيئات دائمة أهمها

مركز لتسوية المنازعات الأوروبية مقرّه فينّا ومكتب للإشراف على الانتخابات التشريعية مقره وارسو، وإقامة لجنة برلمانية أرجئ البت في تفاصيلها إلى اجتماع لاحق.[٢]

إن العقبات كثيرة أمام تحول هذا المؤتمر بطبيعة تكوينه وعضويته العريضة (حوالي ٥٠ دولة حالياً) إلى تنظيم أوروبي عام أمني ودفاعي في القارة الأوروبية. وفي مقدمة هذه العقبات قاعدة التصويت بالإجماع التي مازالت سارية وسائدة للقرارات الصادرة عن المؤتمر فضلاً عن الرفض الأمريكي المعلن لذلك التحول الوارد أو المحتمل في فعاليات الدور الأوروبي الأمني الذي يمكن أن يضطلع به ذلك التجمع مستقبلاً، بحيث يصبح من العسير أن يتغير المؤتمر من مجرد جهاز تنسيقي سياسي أوروبي إلى تحالف أمني أو دفاعي بديلاً عن الناتو. أما الظاهرة الثانية والأخطر والتي نتجت عن انهيار المعسكر الشرقي وزوال حلف وارسو، فتبرز في الخطوات التنفيذية الهامة التي اتخذها أعضاء حلف الأطلنطي من أجل تسييس مهام ذلك التحالف العسكري أساساً، على صعيد الأمن الأوروبي القارّي، وتغيير طبيعته إلى ائتلاف سياسي دولي على أساس الأركان المذكورة في مفاهيم التحالف الغربي عامة. ويمكن تحليل هذه الظاهرة الخطيرة عن تسييس الحلف وتحويل طبيعته إلى ائتلاف، وفقاً للجزئيات الموضوعية التالية:

أولا: تحديد ماهية التحديات الأمنية الأطلسية - الأوروبية الجديدة في ظل إرهاصات النظام الدولي الجديد، بعد زوال القطبية الثنائية وانتفاء الصبغة الإيديولوجية من خصائص الصراع الدولي في الآونة المعاصرة. وهنا تتضح معالم هذه التحديات في جملة اعتبارات هي ما يلي:

أ- المخاطر الناجمة عن تزعزع الاستقرار في الاتحاد السوفياتي السابق بكل ما في حوزة حلفاءه من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبكتريولوجية، فقد اختفت بانهيار البنيان الفدرالي السوفياتي كافة مظاهر

الرقابة المركزية السيادية المحكمة من جانب السلطة السوفياتية سابقاً، وأصبحت تلك الأسلحة في قبضة حكومات غير مستقرة وضعيفة وإن كانت تملك عملياً وفعلياً من وسائل حمل وإطلاق هذه الأسلحة المدّمرة ما يصل إلى قلب أوروبا الغربية في لحظات خاطفة.

ب- ضرورة الحفاظ على الروابط الأمنية الدفاعية الأطلسية الأوربية بغرض القيام بعمليات خارج النطاق الأوروبي، ويقصد بها التكرار المستقبلي لعمليات عسكرية مشتركة بين قوات دول حلف الأطلنطي في أقاليم ومناطق تقع خارج القارة الأوروبية أو على مشارفها أو بعيداً عنها. وكانت الخبرة الناجحة لعمليات حرب الخليج الثانية هي النموذج الأول في هذا السياق من الفكر الأطلنطي الجديد بعد زوال الخطر الشيوعي.(٣)

ج- استمرارية الثوابت الجيواستراتيجية والروابط المصلحية والأمنية الدائمة الباقية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. فمن المبادئ التقليدية الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية أن خط الدفاع الأول عن الأمن القومي الأمريكي يقع غرب أوروبا على الدوام وباختلاف الحقب والعصور. كذلك فإن فكرة المظلّة النووية الأمريكية الحامية لدول أوروبا الغربية مازالت متجذرة في الضمير العام الجماعي للشعوب الأوروبية رغم نزعات الاستقلالية العسكرية الفرنسية النووية عن القطب الغربي، ورغم امتلاك بريطانيا لسلاحها النووي الذاتي وأن كان يُعتبر جناحاً أوروبياً للقوة النووية الأمريكية.(٤)

د- ضرورات مواجهة مخاطر عدم الاستقرار النظامي والاجتماعي والاقتصادي في دول شرق أوروبا خاصة مع حقائق التعسّر العملي في عمليات أو محاولات إدماج العديد من تلك الوحدات السياسية الحديثة التي ظهرت مستقلة عن موسكو على المسرح الأوروبي الجديد، داخل أرجاء أو في مقومات الكيان الأوروبي الموحّد والتي بدأت ملامحه في الاتضاح. ويرجع هذا التعسر

المذكور في الاندماج داخل أجهزة وتكوينات الجماعة الأوروبية في تطورها نحو "الاتحاد الأوروبي" إلى عديد من الاعتبارات الحضارية والعرقية والثقافية والدينية بل والتاريخية. وتتزايد خطورة هذا التحدي الأمني الذي يواجه التحالف الأطلنطي ظواهر التفجرّ الشديد في تلك الدول الأوروبية الشرقية، متمثلة في مسلسل الحروب الأهلية الدائرة ما بين شتى القوميات القاطنة في تلك المنطقة القارة العجوز.

هـ- وهناك تحديات أمنية تواجه التحالف الأطلنطي وَتُـثِيرُهَا مشكلات الهجرات غير الأوروبية (الهجرات العربية والإسلامية في دول المغرب العربي والشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان وأفغانستان وإيران) خاصة إلى فرنسا وألمانيا والنمسا وبلجيكا، مما يُعد بالفعل قنبلة موقوتة قابلة للتفجير في صميم مجتمعات دول أوروبا الغربية، ضد النظم الحاكمة فيها وضد الشعوب الأوروبية ذاتها.

و- لا يمكن إغفال شبح (الرايخ الرابع) بعد توحيد الألمانيتين خاصة مع التصعيد الشديد في القوة الاقتصادية والمالية للدولة الألمانية. ولعلّ هذا التحدي الأمني الألماني يجمع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الأول بريطانيا في بوتقة واحدة مما يسمى بالدبلوماسية الوقائية المانعة لاحتمالات الخطر الألماني المستقبلي، ولا تملك فرنسا إزاء هذه البوتقة المذكورة إلاّ أن تَنْضَمَّ إليها خشية الجار التاريخي اللدود.

ز- ضرورات مواجهة احتمالات انتشار الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ البالستية الأخرى سواء في أوروبا أو في الشرق الأوسط أو في جنوب شرق آسيا. ويقف بقوة وراء حدوث تلك الاحتمالات وتحققها واقعياً، اعتبارات تجارية تقليدية موجودة لدى خلفاء أو ورثة الاتحاد السوفياتي، وكذلك لدى الصين الشعبية.(٥)

ح- وهناك تحدي أمني إضافي يتعلق بانحسار المظلة النووية الأمريكية عن أوروبا الغربية، نتيجة لزوال الخصم العقائدي السوفياتي من ساحات الصراع، مما لابد وأن يظهر احتمالاً قوياً لتسابق الدول الأوروبية الغربية ذات الثقل العسكري الصناعي في مجالات حيازة السلاح النووي وتوسيع نطاقه وتكثيفه فنياً، وذلك تأكيداً من جانب كل منها لأمنها القومي الذاتي، مما يُصيب الأمن الأوروبي العام والأمن الدولي في الصميم.

ط- اعتبار تنظيمي يتعلق بكون الأجهزة الأوروبية القائمة الرئيسية الثلاثة وهي الجماعة الأوروبية واتحاد غرب أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، جميعها لا تقدم بديلاً ولو حتى ناقصاً عن حلف الأطلنطي وما يوفره ساعة الخطر، من مظلة دفاعية أمنية أطلنطية أوروبية شاملة.

خلاصة القول أن جميع الاعتبارات سالفة الذكر والتي تشكل في تفاعلها فيما بينها حقيقة التحدي الأمني الذي يواجه دول الحلف الأطلنطي، بعد انتهاء القطبية الثنائية وزوال القطب الآخر وانقضاء إيديولوجيته ومعسكره، إنما تحتم استمرارية ذلك الرباط التحالفي من حيث المبدأ أو الجوهر الفكري ذاته. ويضاف إلى مقومات النظرة أو الرؤية التي تري استحالة مادية في إنهاء التحالف الأطلنطي رغم زوال الخطر السوفياتي، اعتبار عملي مباشر، وهو أن هذا التحالف قد خرج منتصراً من الحرب العالمية (الثالثة/ الباردة) دون أن تطلق رصاصة أو قذيفة واحدة. وجاء انتصار الغرب على الشرق بالمصطلح السياسي الدولي لطرفي القطبية الثنائية، وليداً لتفوق الغرب في مضمار سباق التسلح ما فوق النووي أو أسلحة الفضاء والكواكب أو ما يطلق عليه أسلحة حرب النجوم.

كما ينقلنا هذا الحديث إلى الجزئية الموضوعية الثانية في تحليل ظاهرة التطوير المعاصر لحلف الأطلنطي نحو التسييس والائتلاف الدولي وهي الانشقاق

الأوروبي. ذلك أنه في مقابل التحديات الأمنية المذكورة التي تحتم استمرارية ذلك التحالف الأطلنطي، وجدت مظاهر عكسية تماماً لتلك الاستمرارية وتمثلت في إحداث الانشقاق ما بين فرنسا وبريطانيا حول مصير الحلف.

لكن الهيمنة الأمريكية أوقفت هذه "المشاحنات" بين الدولتين، وخضع الجميع لواقع "العولمة" بل أن الولايات المتحدة فتحت باب الحلف لانضمام المزيد من دول أوروبا الشرقية إلى هذه البوتقة الأمنية دون أن تحدد أمريكا ماهية وسمات "العدو القادم" لهذا الحلف، وأن كانت الأوساط الصليبية – الصهيونية قد أعلنت أن الإسلام هو العدو خلال القرن الحادي والعشرين.(٦)

هوامش: الأحلاف العسكرية في ظل العولمة

(١) للمزيد أنظر

"درية شفيق بسيوني: إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، في: مجلة السياسية الدولية، عدد (١١٠) القاهرة - أكتوبر ١٩٩٢.

(٢) أنظر وقارن مع:

حسن بكر: النظام الدولي الجديد بعد أزمة الخليج، في: مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد (٣)، ١٩٩١.

(٣) محمد عزيز شكري: التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق، في: مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٨)، اكتوبر ١٩٨٤.

(٤) صفا موسى: الإطار الأمني الأوروبي الجديد، في السياسة الدولية، العدد (١٠٨) إبريل ١٩٩٢.

(٥) للمزيد طالع في:

- Christroper layne: "Superpower Disengagement", Foreign Policy (1989-1990).
- Joseph S. Nye: Transnational Relations and World Politics, in: International conflict, Ontario 1982.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

- S. Neil Macfarlane: Superpower Rivality n the 1990s, in: Third World Quarterly, No. 12, Jan. 1990.
- Lawrence Martin: National Security in a New World order, in: The World Today, February 1992.
- Robert Osgood: Alliances and American Foreign Policy, Baltimor, The John Hopkins Press 1986.
- Bruce Weinrod: Soviet "New Thinking and US-Foreign policy, in: World Affairs, Vol. 150, No. 2, 1988.
- Reinhard Rummel: Integration, Disintegration and Security in Europe, Preparing the Community for a Multi-institutional Response, in: International Journal, Winter 1991.1992.

العولمة والاقتصاد

١- المظهر الاقتصادي للعولمة.

٢- العولمة ومظاهر الفقر على المستوى الدولي.

٣- العولمة والتحكم في الاقتصاد الدولي.

٤- العولمة واقتصاد السوق.

٥- العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

٦- العولمة وتناقض المصالح.

٧- معضلة حوار الشمال - الجنوب.

الباب الخامس

العولمة والاقتصاد

١- المظهر الاقتصادي للعولمة

قبل أكثر من ربع قرن كتب الباحث "بيرل موتر" مقالته الشهيرة التي قسّم فيها فلسفة الشركات في إدارة عملياتها الإنتاجية والتسويقية في الخارج إلى أربع، من المحلية "العرقية" إلى متعددة الجنسية والأخيرة يفترض أنها تمثل مرحلة متقدمة تشعر فيها الشركة أن لها جنسيات متعددة بدلاً من جنسية واحدة.[١] وبعد حوالي عقد ونصف عقد في ذلك الوقت، كتب الباحث "ليفيت" مقالة شهيرة تحدّث فيها عن الشركات العالمية (global) على أنها الوحيدة التي ستسود في المستقبل. وبينما تظل الشركات متعددة الجنسية تركز على الفوارق بين المستهلكين، من بلد لآخر، تنظر الشركات العالمية إلى العالم بأكمله وكأنه وحدة واحدة وتنتج وتبيع السلعة ذاتها في كل مكان.[٢] يومها لم يلق ذلك الرأي استحساناً لدى العديد من الذين رأوا فيه غلوّا. وأحسن من مَثَّلَ هذا الموقف هما الباحثان دوغلاس ووند، اللذان رأيا في العولمة خرافة خصوصاً بالطريقة التي دعا إليها الباحث ليفيت.[٣] لكن فكرة الشركة العالمية لم تختف، وحديثاً نجد الباحث بارليت وآخرين يتحدثون عمّا يسمونه "الشركة العالمية" وكيف أن الأحداث تخطت مرحلة الشركة متعددة الجنسية، التي يوجد فيها مدير في "المركز" ينسق نشاط عدد من الشركات المستقلة عن بعضها والموجودة

في "الأطراف" بينما الشركة العالمية تنظر إلى نشاطاتها كمجموعة من المراكز المتداخلة والمنتشرة جغرافياً والتي تربطها استراتيجيات ومقاييس ومعلومات مشتركة. يقول الباحث نيلسون (Nelson) أن للعالمية (Globalism) معاني عدة، فالبعض يعتبرها مساراً والبعض الآخر يراها حركة أو توجهاً، بينما يؤكد آخرون على النظرة العالمية إلى الأسواق بدلاً من النظرة القطرية والمحلية. وأخيراً، هناك من يرون العالمية أساسياً في التنميط والتشابه في أساليب الإنتاج وفي السلع والخدمات. أما تعريف نيلسون للشركة العالمية "فهي التي لها وجهة نظر دولية (international Orientation)، حيث يكون موظفوها من كل الجنسيات والأعراف والأديان، وهي تنتج وتسوّق في أي مكان تقتضيه الحاسة التجارية. والعولمة في نظره هي دافع أو توجه لا حجم معين من الأعمال في الخارج.(٤) أما مؤلف كتاب "عالم بلا حدود" فيرى أن الشركة الدولية هي التي يسعى مديروها إلى النظر والتفكير من خلال مسافة متساوية من كل سوق من أسواقهم، وأن التركيز على تلك النظرة هو ثمن دخول اقتصاد اليوم عديم الحدود.(٥) وفي وقت لاحق شكك الباحث كريك في موضوع تعميم العولمة كأسلوب للإنتاج، لكنه عاد وأحتضن العولمة أسلوباً للتسويق.(٦) فالعولمة في مجال إدارة الأعمال هي إذن توجه ورؤيا يفترض أن تنعكسا في الممارسة. وهي أيضاً عملية، فيه تبدأ الشركة في التحلل، أكثر وأكثر، من الارتباط بقطر أو أقطار معينة، لها بها صلة تاريخية أو "موطنية"، وتبدأ بتقييم أي بلد كموقع إنتاج أو تجميع ومصدر (Sourcing) محتمل أو سوق مرشح للاستغلال، تحكمها في ذلك الاعتبارات الربحية والاستراتيجية. هذا لا يعني أن الشركات لا تعطي وزناً للمعطيات السياسية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، لكنها تعاملها كذلك: معطيات يتهيأ لها أو يلتف حولها. وبهذا فإن مظاهر العولمة تتعدد، ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافرون جوّاً أو عدد الكتب المترجمة. لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس

في حياتهم. لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم. وهنا نجد التجارة والاستثمار من أبرز مظاهر العولمة:

أ- التجارة الخارجية: يقول الباحث غرينوي (Greenway) أن التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أربعين ضعفاً ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٧، كما أن نمو التجارة فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك وجد الباحث ديكن (Dicken) أن التجارة كانت تنمو بمعدلات متزايدة بعد الحرب العالمية وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين، وأنها أيضا كانت تنمو بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي، ويقدم ذلك دليلاً واضحاً على تدويل التجارة المتزايد والاعتماد المتداخل. ويلاحظ (ديكن) بطء نمو التجارة في أوائل السبعينات من القرن العشرين، لكنه لا يعزوه إلى الصدمة البترولية، كما يفعل غيره، بل يرى أنها كانت "القشّة التي قصمت ظهر البعير" وأن هناك تغيرات هيكلية أخرى كانت السبب الرئيسي في ذلك، مثل ارتفاع تكلفة العمالة واهتزاز وتصّدع النظام النقدي العالمي. لكن التجارة عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في الثمانينات من القرن العشرين.(٧) وقد حاولت أن أتتبع تطور التجارة حتى منتصف التسعينات برصد صادرات وواردات العالم السلعية حتى أقرب سنة متاحة، وكذلك تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وذلك ما نجده في الجدول التالي. فالجدول يوّضح بجلاء الارتفاع الهائل في حجم التجارة الدولية التي تضاعفت (١١,٥) مرة خلال ربع القرن الأخير وهو معدل زيادة عال، على أقل تقدير.

ومن الجدول نلاحظ أنه كان هناك انخفاض في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠، وهو انخفاض مفهوم حينما نتذكر الكساد الذي عمّ العالم في بداية الثمانينات من القرن العشرين. بيد أن التجارة عادت إلى الارتفاع بعد ذلك. أما بطء معدّل الزيادة النسبي في أوائل التسعينات من نفس القرن، فمرجعه إلى الكساد في الاقتصادات المتقدمة، وبخاصة اقتصاديات دول أوروبا واليابان. أما

إذا أخذنا نسبة التجارة إلى الإنتاج، أو درجة الانفتاح الاقتصادي التي يستخدمها صندوق النقد الدولي (١٩٩٢) والتي تحسب بأخذ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو واضح في الجدول أدناه،

جدول تجارة العالم مقارناً بالناتج المحلي العالمية الإجمالي
(بلايين الدولارات الأمريكية)[^٨]

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
صادرات العالم (سلع)	٣١٣,٩	١٩٩٧,٨	١٩٣٥,٢	٣٤٣٧,٤	٣٦٣٢,١
واردات العالم (سلع)	٣٣٢,١	٢٠٥٤,٩	١٩٢٩,٤	٣٥٦٦,٧	٣٧١,٧
إجمالي تجارة العالم (سلع)	٦٤٦,٠	٤٠٥٢,٧	٣٨٦٤,٦	٧٠٠٤,١	٧٣٤,٨
الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٢٨٠٨,٠	١٠٣٨٣٠,٢	١٢٣٣٤,٦	٢١٠٢٠,٥	٢٣٥٧٨,٠
إجمالي التجارة كنسب من إجمالي الناتج العالمي	%٢٣	%٣٧,٤	%٣١,٣	%٣٣,٣	%٣١,١
إجمالي صادات العالم (خدمات)	%١١٢,٧	٤٥٨,٦	٤٠١٢,٤	٨١٨,٤	٩٥٩,٩

فإننا نجد أن تلك النسبة ارتفعت من فوق الخمس بقليل إلى حوالي الثلث في أوائل التسعينات، أي أن ثلث الإنتاج العالمي يتم تداوله بين الدول هذه الأيام. وذلك مؤشر آخر على حركة العولمة، مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي كان محسوباً بالأسعار الجارية. أما إذ حسبناه بالأسعار الثابتة (١٨,٥ ترليون دولار في عام ١٩٩٣) فسنجد أن نسبة التجارة من الإنتاج العالمي تصل ٤٠% عموماً، نلاحظ أنه وفي الفترة تحت الدراسة تضاعفت التجارة (١١,٥) مرة بينما تضاعف الإنتاج العالمي (الدخل) (٨,٤) مرات، ما يعني أن نسبة متزايدة من إنتاج العالم يتم تداوله بين الدول. تلك كانت تجارة السلع المنظورة ولم تشمل تجارة الخدمات التي ارتفع حجمها أضعافاً عدة، كما يوّضح الجدول

السابق. وقد نمت الخدمات بمعدل يقل عن معدل نمو تجارة السلع المنظورة، لكنه يفوق معدل نمو الناتج المحلي بقليل. هذا وتمثل تجارة الخدمات حوالي خمس التجارة الكلية. وعند حساب التجارة الكلية (بما فيما تجارة الخدمات) كنسبة من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي، سنجد أن حصة التجارة في الناتج الإجمالي العالمي ارتفعت من الربع إلى ٤٠% تقريباً في أقل من ربع قرن. وتوّضح تلك المعدلات بجلاء كيف أن الإنتاج العالمي يتعولم بدرجة محسوسة.

ب- انتقال رأس المال، فالاستثمارات المباشرة هي مؤشر لعمليات إنتاجية تقوم بها شركات خارج بلادها ونقول أنها مجرد مؤشر لأنها أولاً، ومع كونها رأسمالاً، فهي ليست كل رأس المال المستثمر في العمليات الإنتاجية التي تنشأ عن تلك الاستثمارات، لأنها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعومة بقروض محلية، لكنها غالباً ما تكون بمبادرة وإدارة أجنبية. ثانياً، ومع أن حجم الاستثمار المباشر يقل كثيراً عن التجارة الخارجية، لكن علينا أن نتذكر أن القيمة المضافة أو النشاط الاقتصادي المباشر الذي يتسبّب فيه الاستثمار، أكبر بكثير من قيمة الاستثمار الأصلية، مثلما نجد رأس مال الشركة عادة يمثل نسبة قليلة من مبيعاتها.

عند النظر إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كما هو في الجدول أدناه) نجد أنه قفز بمعدلات فلكية، مما يفوق العشرة بلايين دولار بقليل في عام ١٩٧١ إلى ١٧٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٣، أي أنه تضاعف أكثر من ١٦ مرة خلال أقل من ربع قرن، وهذا مؤشر قوي على حركة العولمة الحادثة. يقودنا هذا إلى تذكر ما قاله أحد خبراء القرن العشرين في مجال الاقتصاد (دروكر Drucker) من أن ثالث أهم تغيير في الاقتصاد الدولي المتغيّر هو بروز حركة رأس المال بين الدول كالعجلة المحركة للاقتصاد الدولي في مكان التجارة الخارجية. وهو محق إلى حدّ ما. ذلك أن نسبة الاستثمار المباشر إلى الصادرات

جدول يبين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدولة (بلايين الدولارات الأمريكية)[٩]

	١٩٧١	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
إجمالي العالم	١٠,٦	٣٢,٣	٤٧,٨	٢٠٦,٣	١٧٣,٣
نصيب الدول الصناعية	٦,١	٢٥,٣	٣٥,١	١٧٤,٦	١٠٣,٢
نصيب الدول الصناعية من إجمالي العالم	٥٧,٥%	٧٨,٣%	٧٣,٤	٨٤,٦%	٥٩,٩%
حصة الدول النامية	٢,٦	غ . م	١٢,٧	٣١,٧	٧٠,١
نسبة حصة الدول النامية	٢٤,٥%	----	٢٦,٦%	١٥,٣%	٤٠,٤
حصة دول آسيا	غ . م	٢,٥	٤,٨	١٨,٤	٤٤,٩
نسبة حصة دول آسيا	-	٧,٧	١٠,٠%	٨,٩%	٢٥,٨%
حصة الشرق الأوسط	-	٠,١	١,٢	٣,٠	١,٠
نسبة حصة الشرق الأوسط	غ.م	٠,٣%	٢,٥%	١,٥%	٠,٥%

مثلاً ارتفعت من ١,٦% عام ١٩٨٠ إلى ٤,٨% عام ١٩٩٣. وكما هو معروف، علينا أن ننظر إلى نسبة الاستثمارات إلى الصادرات كما ننظر إلى رأس المال مقارناً بالمبيعات، حيث حجم المبيعات يكون عادة أكثر من عشرة أضعاف رأس المال المستثمر الذي نتجت عنه تلك المبيعات. كذلك يتضمن الاستثمار المباشر من الشركة المستثمرة التزاماً أعمق من الذي تتطلبه التجارة وحدها، إذ أن الاستثمار لا يؤتي أكله إلا بعد سنوات، ويتطلب عادة قيام منشآت ومبان ونقل موارد بشرية وغير بشرية وفيه نقل للتقنية والإدارة مما يعيق من حركة "العولمة". وفي هذا السياق نذكر الاستثمارات غير المباشرة. فما كان يعنيه دراكر (Drucker) وهو يتحدث عن بروز التدفقات الرأسمالية، كالقوة المحركة للاقتصاد الدولي، هو الاستثمارات غير المباشرة والمعاملات المالية عموماً.[١٠] وقد قدّر الباحث دراكر (Drucker) في مقالته تلك أن حجم سوق الدولار الأوروبي في لندن وصل إلى (٣٠٠ بليون دولار) في اليوم أو ما قيمته (٧٥

ترليون دولار في السنة، ما يجعله يساوي حجم التجارة العالمية ٢٥ مرة، في تقديره. كذلك قدرّ دراكر سوق العملات في أسواق المال الرئيسية حينها بـــ (١٥٠ بليون دولار في اليوم) أي حوالي ٣٥ ترليون دولار في السنة. ويعادل ذلك حجم التجارة العالمية ١٢ مرة. تلك كانت تقديرات منتصف الثمانينات في القرن العشرين. أما في التسعينات من القرن العشرين فقد تغيرّ الوضع. فطبقاً لإحدى المجلات الاقتصادية (يورموني) كان حجم التداول اليومي في أسواق الصرف الرئيسية (ثماني أسواق) يعادل (٦١٨) بليون دولار في المتوسط عام ١٩٨٩ ارتفع إلى (٨٩٣) بليون دولار يومياً عام ١٩٩٢.[١١] ويقدر حجم التداول الكلي - بإضافة الأسواق الأخرى - بما يصل إلى ترليون دولار يومياً. وفي منتصف عام ١٩٩٢ وصلت إلى حوالي (١,٣) ترليون دولار يومياً، مما يعني أن هناك ازدياد في حجم العمليات الاستثمارية.[١٢]

ج- الدول النامية وعولمة الإنتاج والاستثمار، فقد حافظت الدول النامية عموماً على حصتها من التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة، بل زادت من حصتها كما هو واضح في الجدول التالي، كما حافظت الدول الصناعية على حصتها في التجارة.

في مجال الاستثمارات المباشرة الداخلة، حصة الدول الصناعية هي الأكبر، لكنها كانت تتأرجح ما بين ٦٠% و ٨٥% من الاستثمارات الكلية. غير أن حصة الدول النامية في ازدياد، حتى أصبحت تمثل ٤٠% من الإجمالي. هنا أيضاً يمكننا القول أن هذه الزيادة تمثل جزئياً زيادة في حصة الدول النامية الأساسية، بينما جزء منها يمثل زيادة في حصة دول التخطيط المركزي سابقاً. لكن الزيادة في حصة الدول النامية لم تتوزع بالتساوي على تلك الدول. في التجارة كان مصدر معظم الزيادة بخاصة في السلع الصناعية - هو الدول حديثة التصنيع والدول الآسيوية خصوصاً جنوب وشرق آسيا. كذلك يمكن قول الشيء نفسه على الاستثمار الذي أتجه جزء كبير منه إلى دول آسيا في السنوات الأخيرة،

وكذلك إلى دول أوروبا الوسطى وآسيا.[١٤] أما حصة الشرق الأوسط ودول الأوبك في التجارة الخارجية والاستثمارات الداخلية فإنها لا ترقي إلى المستوى المطلوب.

دول توزيع صادرات العالم السلعية بين مناطق العالم المختلفة
(بلايين الدولارات الأمريكية)[١٣]

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
صادرات العالم السلعة	٣١٣,٩	١٩٩٧,٨	١٩٣٥,٢	٣٤٣٧,٢	٣٦٣٢,٣
صادرات الدول الصناعية	٢٢٤,٨	١٢٨٢,٣	١٢٨٥,٦	٢٤٦٧,٩	٢٥٣٨,٨
نسبة صادرات الدول الصناعية من صادرات العالم	٧١,٦%	٦٣,٢%	٦٦,٤%	٧١,٨%	٧٠,٠%
صادرات الدول النامية	٥٥,٤	٥٥٨,٦	٤٨٢,٠	٧٩٧,١	٩٩٨,٢
نسبة صادرات الدول النامية	١٨%	٢٨%	٢٥%	٢٣%	٢٧%
صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	غ.م	١٥٣,٨	٦٣,٦	٩٤,٥	غ.م
نسبة صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	٧,٧%	٣,٣%	٢,٧%	-

هوامش: المظهر الاقتصادي للعولمة

(١) أنظر المقالة في:

- Pelmutter, H.: The Tortous Evolution of the multinational corporation, in: Columbia Journal of World Business, Vol. 4, No. 1, 1969 (pp. 9-18)

(٢) أنظر:

- Levitt, T.: The Globalization of Marketes, in: Harvard Business Review, Vol. 61, No. 3 May-June 1983 (pp. 92-102)

(٣) حول موقفها أنظر:

- Douglas, S. and Wind, Y.: The Myth of Globalization in: Columbia Journal of World Business, Vol. 22, No. 4, Winter 1987 (pp. 19-29).

(٤) للمزيد طالع في:

- Nelson, C.: Managing Globally: A complete Guide to competing world-wide. Irwin Professional Publishing, burr Ridge 111, 1994.

(٥) أنظر المزيد في:

- Ohmae, K.: The Borderless World, Power and Strategy in the International Economy, Harper Business, Division of Harper Collins, New York 1990.

(٦) أنظر المزيد في:

- Craig, C.: International Marketing Strategy, Mcgraw-Hill Inc. 1995. (New York).

(٧) حول آراء غرينوي وديكن أنظر على التوالي:

- Greenway, D.; and Hine, R.: Trends in World-Trade and Production in: Greenway, D.: Global Protectionism, Macmillan, London, 1991.
- Dicken, P.: Global Shift, the Internationalization of Economic Activity (Paul Chapman Publishing (td. London) 1992.

(٨) أنظر المصادرات:

الصادرات والواردات السلعية من:

- The Unitd Nations, the Statistical year Book, New York 1986 issue for 1970-1980 and the 1995 issue for 1985-1993.

أما الناتج المحلي الإجمالي فمأخوذ عن:

- The World-Bank, World Tables, Washington 1995.

وكذلك:

- The World-Bank, World Development Report 1994.

أما صادرات الخدمات فمأخوذ عن:

- The INF, Balance of Payments Statistics Year Book, Vol. 2, Various annual issues. (1970-1993).

(٩) المصدر:

- IMF: The Balance of Payments Statistics Yearbook, Barious annual issues of Volume 2. Washington, D.C.

(١٠) أنظر المزيد في:

- Drucker, P.: The Changed World Economy, in: Foreign Affairs, Vol. 64, No. 4, Spring 1986, (pp. 768-791).

(١١) أنظر:

- Euromoney: Markets 92 (Supplement), March-Euromoney Publications 1992.
- Euromoney: The 1993 Guide to Currencies, Euromoney Publications, 1993.

(١٢) أنظر:

- Euromoney, Guide, Emerging Market Currencies (Supplement) June Euromoney Publications, 1995/ 1996.

(١٣) أنظر:

- The United Nations: Statistical Yearbook, New York (years 1970-1993).
- The World Bank, the World-Tables Washington D.C. 1995.

(١٤) قارن مع:

- The World-Bank (Word Development Report), Washington D.C., 1994.

٢- العولمة ومظاهر الفقر على المستوى الدولي:

طال تعبير "العولمة" الكثير من مناحي الحياة، التي هي على علاقة وثيقة بكل ما هو "معلوم" حتى باتت مجالاً للسخرية من كثرة تداولها. وإذا كانت العولمة السياسية أو الإعلامية مثيرة للانتباه، فإنها في المجال الاقتصادي تمثل حيوية مطلقة، لأنها تعطي للقوى الرأسمالية مميزات هيمنة وسيطرة واضحة، في حين تبدو المجتمعات الفقيرة مسحوقة تحت أقدام تلك القوى، وبالتالي فكتاب عولمة الفقر يمثل إضافة عميقة للنقاش المحتدم حول العولمة. في هذا الإطار تأتي دراسة البروفيسور ميشيل تشوسودوفيسكي حول عولمة الفقر، لتبين بوضوح أن ظاهرة العولمة قادت إلى تكريس مبدأ اللامساواة بين الناس ... على مستوى المجتمعات أو المستوى الدولي.[١]

دخلت فترة "نهاية القرن العشرين" التاريخ الدولي باعتبارها فترة إفقار عالمي اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية. وقد بدأت "عولمة الفقر" هذه في العالم الثالث توازياً مع نشوب أزمة الديون، وأنشبت قبضتها منـــذ بداية التسعينات عام (٢٠٠٠) في كل أقاليم العالم الرئيسية ومن بينها أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وبلدان الكتل السوفياتية السابقة والبلدان المصنعة حديثاً في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى. وظهرت في التسعينات من القرن العشرين مجاعات على المستوى المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي. وظهرت الأمراض المعدية ومن بينها السّل والملاريا والكوليرا من جديد في العالم الثالث وأوروبا الشرقية ومنطقة البلقان. ويبدو الانهيار الاقتصادي فيما بعد الحرب الباردة، عند تقييم آثاره على الدخول والعمالة والخدمات الاجتماعية، أعمق وأكثر تدميراً من الانهيار الاقتصادي في فترة الانكماش الكبير، ففي الاتحاد السوفياتي (السابق) بدءاً من أوائل عام (١٩٩٢)

أسهم التضخم الشديد الذي أطلقه انهيار الروبل في التقويض السريع للدخول الحقيقية، وأسرع "العلاج الاقتصادي بالصدمة" مصحوباً ببرنامج خصخصة ضاعات بأسرها بالتصفية العاجلة مما أدى إلى تسريح ملايين العمال. وزادت الأسعار في الاتحاد الروسي بنسبة ١٠٠% عقب الجولة الأولى من إصلاحات الاقتصاد الكلي التي اعتمدتها حكومة يلتسن في يناير ١٩٩٢، ومن الناحية الأخرى لم تزد الأجور سوى بنسبة ١٠%. وفي هذا الصدد أكدت دراسة بريطانية أن القوة الشرائية هبطت بنسبة ٨٦% في مجرى عام ١٩٩٢. ولم تؤد الإصلاحات إلى تفكيك المجمّع الصناعي – العسكري فحسب، بل مزّقت كذلك الاقتصاد المدني، وتجاوز الانهيار الاقتصادي هبوط الإنتاج الذي شهده الاتحاد السوفياتي في أوج الحرب العالمية الثانية أثر الاحتلال الألماني (لبيلوروسيا وأجزاء من أوكرانيا) في عام ١٩٤١ والقصف الواسع لبنيته الصناعية الأساسية.(٢)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أسهمت تدابير التقشف الشديدة في عهد رونالد ريغان في تحلّل دولة الرعاية الاجتماعية (بما في ذلك نظام الضمان الاجتماعي بأسره)، وحدث نفس الشيء في بريطانيا وفرنسا حيث سارت الأمور نحو تفسخ نظم التأمين ضد البطالة وخصخصة صناديق المعاشات والخدمات الاجتماعية. ومع تحطم "دولة الرعاية" يمثل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب مصدراً متزايداً للصراع الاجتماعي والشقاق المدني، وتتحول الحياة الحضرية، ويؤدي إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى إضفاء "طابع العالم الثالث" على المدن الغربية. وتتسم المناطق المتروبوليتية الرئيسية "بالفصل الاجتماعي"، فالساحة الحضرية تقسم بصورة متزايدة وفق خطوط عرقية واجتماعية. والفقر في مناطق الجيتو والأكواخ في المدن الأمريكية (وبصورة متزايدة في المدن الأوروبية) شبيهةٌ في عديد من النواحي بالفقر السائد في العالم الثالث. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أدّت حركات المضاربة على العملات الوطنية إلى زعزعة أنجح الاقتصاديات "المصنعة حديثاً" (أندونيسيا – تايلاند – كوريا) مما

أدى بين يوم وليلة تقريباً إلى هبوط فجائي في مستويات المعيشة. وفي الصين التي قيل أنها تشكل "قصة نجاح اقتصادي فريد" تعرضّت الآلاف من منشآت الدولة للتصفية أو الإفلاس الإجباري، مما أدّى إلى رفع نسبة البطالة وهي ظاهرة لم تعرفها الصين من قبل. وفي أزمة العملات الآسيوية في عام ١٩٩٧ استولى المضاربون على مليارات الدولارات من احتياطيات البنوك المركزية الرسمية. وبعبارة أخرى لم تعد هذه البلدان قادرة على "تمويل التنمية الاقتصادية" عن طريق استخدام السياسية النقدية. وهذا الاستنـــزاف للاحتياطات الرسمية جزء لا يتجزأ من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تؤدي إلى الإفلاس والبطالة الواسعة. وبعبارة أخرى فإن السيطرة على احتياطيات الصرف الأجنبي المملوكة ملكية خاصة تتجاوز كثيراً القدرات المحدودة للبنوك المركزية الآسيوية. أي أن هذه الأخيرة لم تعد قادرة - بصورة فردية أو جماعية - على مكافحة نشاط المضاربة. ويرى الباحث ميشيل تشوسودوفيسكي أن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة لا يعود إلى "ندرة الموارد الإنتاجية"، كما كان الحال في الفترات التاريخية السابقة، بل أن عولمة الفقر حدثت في فترة تقدم تكنولوجي وعلمي سريع. وفي حين أسهم هذا التقدم في زيادة الطاقة الكامنة للنظام الاقتصادي على إنتاج السلع والخدمات الضرورية، فإن اتساع مستويات الإنتاجية لم يترجم في الواقع إلى انخفاض مقابل مستويات الفقر العالمي. وبالعكس أدى تحجيم الشركات وإعادة هيكلتها، ونقل الإنتاج إلى ملاذات العمل الرخيص في العالم الثالث، إلى زيادة مستويات البطالة وإلى دخول مالية أدنى كثيراً للعمال والمزارعين. فهذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتغذى على الفقر البشري والعمل الرخيص. كما أسهم ارتفاع مستويات البطالة الوطنية في كل من البلدان المتقدمة والنامية إلى انكماش الأجور الحقيقة. وهكذا أصبحت البطالة ظاهرة "عولمية"، وهاجر رأس المال من بلد إلى آخر في بحث دائم عن إمدادات أرخص من العمل، وساد الفقر في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

وحسبما تقول منظمة العمل الدولية يعاني من البطالة العالمية مليار من البشر، أي ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية. ولم تعد أسواق العمل الوطنية منفصلة: فالعمال في مختلف البلدان يدفعون إلى منافسة صريحة بين بعضهم بعضاً، تُهدد حقوق العمال، وتحرر أسواق العمل. وتعمل البطالة العالمية كأداة "تضبط" تكاليف العمل على مستوى عالمي وتسهم الإمدادات الوفيرة من العمل الرخيص في العالم الثالث (مثل الصين التي يقدر عمالها الفائضون بنحو ٢٠٠ مليون عامل) والكتلة الشرقية السابقة في انكماش في مستوى الأجور في العالم المتقدم. وعملياً يتأثر بذلك كل فئات القوى العاملة (بما في ذلك العمال مرتفعو المؤهلات والمهنيون والعلميون). كما تخلق إعادة الهيكلة الاقتصادية انقسامات عميقة بين القوميات والطبقة الاجتماعية والمجموعات العرقية. وداخل البلدان تقسم سوق العمل، وتخلق انقسامات اجتماعية بين العمال البيض والسود، وبين الشباب والمسنين، وبين العاملين والعاطلين جزئياً والعاطلين بشكل دائم. من جهة أخرى فقد شجعت إعادة الهيكل الاقتصادية العالمية هذا الركود في عرض السلع والخدمات الضرورية في حين تعيد توجيه الموارد نحو الاستثمارات المجزية في اقتصاد السلع الترفيهية. وفضلاً عن هذا، فمع نضوب تكوين رأس المال في الأنشطة الإنتاجية يتم البحث عن الربح بصورة متزايدة في صفقات مضاربة وغش تتجه بدورها إلى تشجيع تمزق الأسواق المالية العالمية. وهكذا قامت أقلية اجتماعية ذات امتيازات في الجنوب والشرق والشمال بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان. وزاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من ١٣ في عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ في عام ١٩٩٦. وتتجاوز الثروة العالمية "لنادي المليارديرات العالمي" (والذي يضم نحو ٤٥٠ عضواً) كثيراً إجمالي الناتج المحلي المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل التي يقطنها ٥٦% من سكان العالم. وفضلاً عن هذا تجري عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقي، منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية المستقيمة. وتذكر

التقارير الإعلامية أن النجاحات في بورصة وول ستريت (بما يعني التجارة المضاربة) أنتجت معظم مليارديرات عام ١٩٩٦. وتتجه مليارات الدولارات التي تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها إلى أرقام حسابات سرية في أكثر من (٥٠) ملاذاً مصرفياً لا إقليمياً في العالم أجمع. وفي هذا النظام يجري توسيع الناتج "بتقليل العمالة" إلى أدنى درجة، وضغط أجور العمال، وترتّد هذه العملية بدورها على مستويات الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية، فالواقع أن الأجور المنخفضة ترغم المجتمع على تقليل الاستهلاك، ومع هبوط القوة الشرائية ارتفعت مستويات الفقر بشكل ملحوظ، مما يزيد في حدة الأزمات الاجتماعية.(٣)

زيادة على ما تقدم أشير إلى افتتاح منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥ الذي يشكل مرحلة جديدة في النظام الاقتصادي. فقد ظهر على ضوء ذلك تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى "إشراف أكثر فعالية" على السياسات الاقتصادية في البلدان النامية، وزيادة التنسيق بين الهيئات الدولية الثلاث بما يعني مزيداً من المساس بسيادة الحكومات الوطنية. وسيمكن تحرير التجارة بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، والأحكام الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، الشركات متعددة الجنسية من التغلغل في الأسواق المحلية، وتوسيع سيطرتها على كل مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. وفي هذه البيئة الاقتصادية الجديدة أخذت الاتفاقات الدولية التي يتفاوض بشأنها البيروقراطيون تحت إشراف حكومي دولي تلعب دوراً حاسماً في إعادة صياغة الاقتصادات الوطنية، مما يعني أيضاً إحداث تغييرات في النظم الإنتاجية لدول الجات. وتنتقص هذه الاتفاقات الدولية من قدرة المجتمعات الوطنية على تنظيم اقتصاداتها الوطنية. كما يهدد الاتفاق متعدد الأطراف الاستثمار تحت إشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البرامج الاجتماعية على المستوى الوطني، وسياسات خلق الوظائف، والعمل الإيجابي

والمبادرات في المجتمعات المحلية، وبعبارة أخرى فإنه يؤدي إلى نزع قوة المجتمعات الوطنية في حين يعطي سلطات واسعة للشركات العالمية. ويقول الباحثون: من سخريات الأمور أن أيديولوجية السوق الحرة تدعم شكلاً جديداً لتدخل الدولة، قائماً على التلاعب العمدي بقوى السوق. وفضلاً عن ذلك أدّى تطور المؤسسات العالمية كذلك إلى تطور "حقوق راسخة" للشركات العالمية والمؤسسات المالية، وتتجاوز عملية إنفاذ هذه الاتفاقيات الدولية على المستويين الوطني والدولي العملي الديموقراطية حتماً. فخلف الجعجعة عمّا يُسمى "سلامة الحكم" والسوق الحرة تضفي "النيوليبرالية" مشروعية مُريبة على من يشغلون مقعد السلطة السياسية. ويمنع التلاعب في أرقام الفقر العالمي المجتمعات الوطنية من فهم نتيجة عملية تاريخية بدأت في أوائل الثمانينات مع نشوب أزمة الديون. وغزا هذا "الوعي الزائف" كل مجالات الجدال النقدي والنقاش حول إصلاحات السوق "الحرة"، وبدوره يمنع قصر النظر التيار الاقتصادي الرئيسي فهم العمل الفعلي للرأسمالية العالمية وأثرها المدمر على معيشة الملايين. وتتبع المؤسسات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، هذه الخطى، داعمة المسار الاقتصادي السائر، ودون تقدير كبير لكيف ترتد إعادة الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية، بما يؤدي إلى انهيار المؤسسات وتصاعد الصراعات الاجتماعية إلى درجة تهديد مظاهر السلم الاجتماعي.[٤]

هوامش: العولمة ومظاهر الفقر على المستوى الدولي

(١) أنظر ترجمة لدراسته في:

الخليج الاقتصادي، العدد (٧٦٠٢) بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢ قام بالترجمة محمد مستجير مصطفى (ص٧).

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الظروف، أنظر :

- Oliver, Morrissery: Economic and Political Reforming in Developing Countries, St. Martin's Press, N.Y. 1995.
- Richard Stubbs: Political Economy and the Changing Global order Macmillan, London 1994.

(٣) طالع في:

- Peter Frucker: Global Economy and the Nation-State, in: Foreign Affairs, Vol. 76, No. 5, October 1997.

(٤) أنظر:

- Paul G.hils: International Civil Society, in: Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2, Winter 1995.

٣- العولمة والتحكم في الاقتصاد الدولي

هناك انتشار واسع لتأكيد أننا نعيش في عصر يتحدد فيه الجانب الأكبر من الحياة الاجتماعية بواسطة عمليات عالمية تذوب فيها بالتدريج الثقافات القومية والاقتصادات القومية والحدود القومية، وفي قلب هذا التصور فكرة عملية العولمة الاقتصادية السريعة حديثة العهد. وهناك الزعم بأن اقتصاداً عالمياً بحق قد بزغ أو في طريقة إلى البزوغ، وفيه لم يعد للاقتصادات القومية المتميِّزة، ومن ثَم للاستراتيجيات المحلية للإدارة الاقتصادية القومية على نحو متزايد ما يبررها. فالاقتصاد في جميع أرجاء الأرض قد أصبح عالمياً في دينامياته الأساسية وتهيمن عليه قوى السوق التي لا يتحكم فيها أحد، وأصبحت الشركات متعددة القومية بالمعنى الصحيح تمثل العناصر الفاعلة الاقتصادية الرئيسية والقوى المؤثرة الكبرى في التغيّر، وهي لا تدين بأي ولاء لأي دولة قومية ، وتتخذ موقعها في أي مكان من السوق العالمية وفقاً لإملاء الميزة النسبية. وتبلغ هذه الصورة من القوى درجة جعلتها تسحر عقول المحللين وتأسر الأخيلة السياسية. ولكن هل هي صورة حقيقية. يقول بول هيرست (المنظر الاجتماعي) وجراهام تومبسون (عالم الاقتصاد) في كتابهما حول العولمة أن هناك ما يبرر وجود نزعة ارتيابية في العمليات الاقتصادية الكوكبية، رغم وجود ما يبرر ظهور نزعة تفاؤلية في إمكانات التحكم في الاقتصاد العالمي وفي قابلية الاستراتيجيات السياسية القومية للحياة.[١] فقد كان أحد الآثار الرئيسية لمفهوم العولمة شلّ الاستراتيجيات القومية الإصلاحية الجذرية واعتبارها غير قابلة للحياة في وجه إحكام ومقتضيات الأسواق العالمية. فإذا كنا نواجه تغيرات اقتصادية أكثر تعقيداً وأكثر التباساً مما يدعيه أنصار العولمة المتطرفون، فسوف تبقى إمكانية بُروز استراتيجية سياسية وفعل سياسي من أجل التحكم القومي والعالمي في اقتصاديات السوق لتحقيق أهداف اجتماعية.[٢] وقد بدأ كتاب "مساءلة العولمة" بموقف يتسم بارتياب معتدل. وكان من الواضح أن أشياء كثيرة تغيّرت منذ الستينات، لكن

المؤلفين كانا حذرين في قبول المزاعم الأكثر تطرفاً لأشد منظري العولمة حماساً. كان من الواضح على وجه الخصوص أن الاستراتيجيات الجذرية المتعلقة بالتوسع وإعادة التوزيع في الإدارة الاقتصادية القومية لم تعد ممكنة في وجه تنوع كبير من الضوابط المحلية والعالمية. ويقول المؤلفان: "كلما أمعنا النظر بدقة، أصبحت مزاعم أشد أنصار العولمة الجذرية بادية السطحية مفتقرة إلى السند. وقد بدأنا على وجه الخصوص نشعر بالانزعاج إزاء ثلاث حقائق: أولاها، غياب نموذج مقبول عموماً للاقتصاد العالمي الجديد يبين كيف يختلف عن الحالات السابقة للاقتصاد العالمي، وثانيتها، الميل على نحو عرضي إلى تقديم أمثلة لتدويل قطاعات وعمليات كما لو كانت دليلاً على نمو اقتصاد تسوده قوى سوق كوكبية مستقلة في غياب نموذج واضح تقاس على أساسه الاتجاهات. وثالثتها: افتقاد العمق التاريخي والميل لتصوير التغيرات الجارية باعتبارها فريدة في بابها وغير مسبوقة وركينة الأساس بحيث تواصل البقاء طويلاً في المستقبل.[٣] ويمضي هيرست فيقول: "وكما كان من المتوقع تعميق ارتيابنا كلما مضينا في البحث حتى صرنا مقتنعين أن العولمة (أو الكوكبة) كما يتصورها أشد دعاتها تطرفاً هي إلى درجة كبيرة أسطورة".[٤] هذا ويسوق بول هيرست وجراهام تومبسون الحجج التالية لتأكيد منطقهم:

أ- أن الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمي عالي المستوى ليس غير مسبوق: فهو واحد من عدد من الأوضاع أو الحالات المتميّزة للاقتصاد العالمي التي وجدت منذ أن بدأ اقتصاد مبني على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في أن تصير مُعممّة ابتداءاً من ستينات القرن التاسع عشر. وفي بعض الأوجه يعتبر الاقتصاد العالمي الراهن أقل انفتاحاً وتكاملاً من النظام الذي ساد من أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين.

ب- يظهر أن الشركات متعددة القومية بحق نادرة نسبياً، فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس

من قوة موقع قومي رئيسي للإنتاج والمبيعات، ويبدو أنه لا وجود لميل رئيسي نحو نمو شركات عالمية بحق.

ج- إن حراك رأس المال لا ينتج تحولاً ضخماً للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة، ويظل العالم الثالث هامشياً في كل من الاستثمار والتجارة بصرف النظر عن أقلية ضئيلة في البلاد المصنعة حديثاً (مثل كوريا وماليزيا وتركيا).

د- إن اقتصاد العالم - كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة - بعيد عن أن يكون كوكبيّاً بحق، بل أن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة في المحور الثلاثي (اليابان - أوروبا - أمريكا الشمالية)، ويبدو أن هذه السيطرة مهيأة للاستمرار.

هـ- إن لهذه القوى الاقتصادية الكبرى (مجموعة الثلاثة) القدرة - خاصة إذا نسّقت سياساتها على ممارسة ضغوط تحكّم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا النحو لا تكون الأسواق العالمية على الإطلاق متجاوزة التنظيم والتوجيه، حتى على الرغم من أن النطاق الراهن والأهداف الجارية للتحكم الاقتصادي محدودان بواسطة المصالح المتباعدة للقوى العظمى والمذاهب الاقتصادية السائدة بين نخبها. وهذه الحجج وغيرها من الأفكار الأكثر تفصيلاً التي تتحدى أطروحة العولمة ستجري تنميتها مستقبلاً، لأنه ليس من العقلانية في شئ أن نحني الرؤوس أمام مقولات لا تملك مقومات الحقيقة الراسخة.(٥)

في هذا السياق يؤكد بول هيرست صعوبة البدء في تقييم مسألة العولمة، إلا إذا كان لدينا نموذج واضح متسّق لكيف ينبغي أن يكون الاقتصاد العالمي، وكيف يمثل طوراً جديداً في الاقتصاد الدولي وبيئة متغيرة بالكامل للعناصر

الفاعلة الاقتصادية القومية في الوقت نفسه. فالعولمة في معناها الجذري ينبغي أن تؤخذ باعتبارها تعني تطور هيكل اقتصادي جديد، لا مجرد تغير في الوضع نحو تجارة عالمية أكبر واستثمار أوسع ضمن زمرة قائمة أصلاً من العلاقات الاقتصادية. ويمكّننا نمط مثالي متطرف وأحادي الجانب من هذا النوع من التفرقة بين درجات من التدويل ومن إزالة بعض الإمكانات ومن تجنب الخلط بين المزاعم. ويصبح من الممكن إذا صار لدينا مثل هذا النموذج أن نقيمه على أساس من شواهد الاتجاهات العالمية فيمكن بذلك تحديد إن كانت تلك الظاهرة السابقة، ظاهرة تطور نظام اقتصادي متخط للقومية أو فوقها، تحدث بالفعل.(٦) وللقيام بذلك قدّم بول هيرست نمطين مثاليين أساسيين متقابلين للاقتصاد العالمي:

الأول اقتصاد كوكبي بالكامل، والآخر اقتصاد عالمي مفتوح ما يزال متسماً من حيث الجوهر بالتبادل بين اقتصادات قومية متميّزة نسبياً، وفيه تكون نتائج كثيرة مثل الأداء التنافسي للشركات والقطاعات محددة أساساً بواسطة عمليات تحدث في المستوى القومي. وهذان النمطان المثاليان يحتفظان بقيمة كبيرة بمقدار ما يكونان مفيدين في التمكين من حيث المفاهيم من إيضاح القضايا، أي من تحديد الفرق بين اقتصاد كوكبي جديد وعلاقات اقتصادية دولية لم تزد عن أن تكون متسعة مكثفة. وفي أحوال كثيرة جداً تستخدم الشواهد المتمشية مع النمط الثاني، كما لو كانت تبرهن على النمط الأول، وباستثناءات قليلة مشرفة أخفق دعاة العولمة الأكثر حماساً في تحديد هذا الفرق أو في تحديد أي شواهد يمكن أن تكون حاسمة في الإشارة إلى تغيّر بنيوي (هيكلي) نحو اقتصاد كوكبي. فليس البروز المتزايد للتجارة الخارجية وليست تدفقات رأس المال الدولية الضخمة المتنامية بذاتها دليلاً على ظاهرة جديدة ومتميّزة أسْمُهَا "العولمة" فقد كانت كلها سمات للاقتصاد العالمي.

لقد تطرق بول هيرست في الكتاب المشار إليه آنفاً إلى تفصيل فكرة اقتصاد كوكبي عالمي ومقابلتها بفكرة اقتصاد بين قوميات. ويتعلق ذلك بمحاولة التوضيح الدقيق لما يترتب على تقديم الزعم القوي إما تأسيساً على أننا أصبحنا ثابتي القدم داخل اقتصاد كوكبي أو بأن المرحلة الراهنة مرحلة توجد فيها اتجاهات قوية نحو العولمة. ودراسة هذه المزاعم للوصول إلى رأي حاسم مهمة صعبة. وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة بسبب عدد من التغيّرات النوعية المدفوعة سياسياً في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى. وأهم هذه التغيرات كان انهيار القيادة المهيمنة في فترة ما بين الحربين ثم تدهور السلام الأمريكي في فترة ما بعد السبعينات. ولم يكن نظام التجارة العالمي قط "اقتصاداً" أي نظاماً متميزاً تحكمه قوانينه الخاصة. وبهذا المعنى فلقد كان مصطلح "الاقتصاد العالمي" دائماً تعبيراً مختزلاً عمّا هو في الواقع نتاج للتفاعل المركب بين العلاقات الاقتصادية والسياسية، تشكله وتعيد تشكيلة صراعات القوى العظمى. وكان الاقتصاد العالمي شديد الانفتاح، فهو يظهر حينما تدعم قوة مهيمنة نظام التجارة، أي قوة لأسباب خاصة بمصالحها التي تدركها كانت مستعدة لقبول تكاليف تقديم العون للنظام. فإذا كان دعاة العولمة على صواب فإن كل ذلك سينتهي.(٧)

في الواقع فإن القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة "جعلت السلام الأمريكي" ممكناً بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك المحاولة السياسية المتعمدة لإعادة فتح الاقتصاد العالمي التي كانت ناجحة بشكل ملحوظ. وسمحت السوق الليبرالية متعددة الأطراف التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية بالنمو الضخم في التجارة العالمية مما ساعد على تدعيم الازدهار الطويل. ولكن هيمنة الولايات المتحدة كانت متعددة الأبعاد وليس من الواضح على الإطلاق أنها انتهت تماماً. ومن الناحية العسكرية، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة، بمعنى أن قوتها تضمن ألاّ تستطيع دولة أخرى أن تستخدم القوة

السياسية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. وبهذا المعنى يستّمر السلام الأمريكي وتبقى الولايات المتحدة هي الضامن الوحيد الممكن لنظام التجارة الحرة العالمي ضد التفكك الذي تحفزه السياسية، وبذلك يعتمد انفتاح الأسواق الكوكبية على السياسة الأمريكية. فالولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد قومي في العالم. كما أن الدولار هو وسيط التجارة العالمية، وليس هناك من قوى منافسة لأمريكا ... فلا أوروبا ولا اليابان ولا الصين تشكل قوى منافسة للأمريكان.[٨]

وحول قضية الاندماج بالاقتصاد العالمي كتبت الباحثة الاقتصادية ذكاء الخالدي تقول: "تختلف متطلبات الاندماج بالاقتصاد العالمي من دولة إلى أخرى، أو على الأقل من مجموعة دول إلى أخرى، أولاً حسب درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وثانياً حسب مفهومها للعولمة وما تتوقعه منها من فرص وتحديات. ويبرز هذا الاختلاف بين الدول سواء اعتبرت العولمة كظاهرة اقتصادية فحسب أو كظاهرة شمولية متعددة الجوانب بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعقائدية. ويعزي الاختلاف بين مواقف الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال إلى مجموعة أسباب يبرز في مقدمتها عدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لظاهرة العولمة رغم وجودها وترسخها المستمر. لذلك تواصل تجاهلها أو تكتفي بمهاجمتها باعتبارها نموذجاً جديداً من نماذج الهيمنة الرأسمالية التي يجب رفضه في نفس الوقت الذي تشعر فيه بقلق كبير من سرعة ترسّخ الظاهرة وتطورها ومستقبل ذلك عليها، بينما تعي كل الدول المتقدمة بشكل متماثل تقريباً لوجود العولمة وتطورها وآثارها عليها، كما لا تحس بنفس القلق لأنها نشأت بين ظهرانيها وليست دخيلة عليها"[٩]

هوامش: العولمة والتحكم في الاقتصاد الدولي

(١) بول هيرست وجراهام تومبسون: مُساءلة العولمة- الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، منشورات المجلس الأعلى للثقافة في مصر، القاهرة ١٩٩٩. ص ص ٨-١٠ (وقد تم الاستعانة بالمحتوى فيما سيأتي من أفكار).

(٢) بول هيرست، مرجع سابق الذكر، ص ٢٥ وما يليها.

(٣) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٤) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٥) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٦) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٧) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٨) بول هيرست، مرجع سابق الذكر.

(٩) ذكاء الخالدي: العولمة، المتطلبات والآثار والتحديات، في: الخليج الاقتصادي، العدد (٧٣٠٧) بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٩، الشارقة ، ص٥.

٤- العولمة واقتصاد السوق:

خشي الأوروبيون في مطلع الثمانينات في القرن العشرين من مجتمع الثلثين، أي مجتمع الرفاهية التي يتمتع بها الثلثان، ويقابله مجتمع الثلث من المعوزين، قلقوا لأنهم أدركوا أن هذا الثلث الفائض عن الحاجة سيصبح مصدر إزعاج وتوتر، وهزّات اجتماعية مفاجئة، كما يحدث من حين لآخر في كثير من البلدان الأوروبية، ونزل خبر جديد كالصاعقة في خريف عام (١٩٩٥) حين اجتمع نخبة قادة العالم بفندق فيرمونت بمدينة سان فرانسيسكو يتحدثون عن القرن المعولم وعن مجتمع العشرين أو مجتمع الخمس، أي أن ٢٠% سيكون لهم عمل يدّر عليهم دخلاً يسمح بمستوى معيشي محترم، أما البقية من المواطنين الفائضين عن الحاجة فسينضمون إلى جحافل العاطلين. إن الليبرالية الجديدة الحاضنة لأيديولوجية العولمة قد أفادت من تجارب الرأسمالية في عصرها الكلاسيكي، وأدركت أن عصر الصورة لا يسمح لسكان أرخبيل الثَّرَاءْ بالتمتع بحياة الترف والبذخ دون إزعاج وكوابيس مُفْزِعَة، فلابد - إذن- من التفكير في الهاء الـــ ٨٠% وتخديرهم من خلال الوعود ومنحهم فتات لإسكاتهم.(١)

خرجت الليبرالية الجديدة -إذن- منتصرة على الشيوعية بعد سقوط قلعتها الأولى: الاتحاد السوفياتي، رافعة شعارها الكلاسيكي: حرية السوق ستحل كل المشاكل، وتقضي على البطالة والفقر، وستحقق مجتمع الرفاه ليس في المجتمع الغربي فحسب، بل في العالم بأسره. وعلّق الفقراء في العالم أمالاً عريضة على الوصفة السحرية الجديدة، وأداروا ظهورهم إلى التجارب الاشتراكية على اختلاف أنواعها، ورأوا أن الخلاص الوحيد يكمن في تقليد النموذج الليبرالي، وقد سعى زعماؤه إلى فرضه على جميع أصقاع المعمورة عبر البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وغيرها من المنظمات الدولية، ولكن سرعان ما خابت الآمال، وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون في البورصات المالية أرباحاً خيالية على حساب

الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها، وبدأ مسلسل الانهيار النقدي منذ أكتوبر ١٩٨٧، ورافقه الإفلاس المتكرر نتيجة السمسرة والغش، وبروز مفهوم "اقتصاد الكازينو"، وتحوّل المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الضيف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودهم، ويقبع كثير منهم منذ نهايات القرن العشرين في غياهب السجون. وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية، فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديموقراطية المتمثلة أساساً في حرية الإعلام، واستقلال القضاء، وهي نقطة القوة في النظام الليبرالي، أعني التوأمة بين حرية السوق والديموقراطية باعتبارها خشبة الإنقاذ للخروج من ويلات النظام الشيوعي، ومآسي التخلف. ويؤكد بناءاً على ذلك أحد غلاة الليبرالية (الاقتصادي الأمريكي جفري ساكس) قائلا: "إنني أؤمن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل وبينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي"[٢] ولكن الواقع اليومي، وداخل المجتمعات الغربية نفسها يسفّه هذا الإيمان العميق، وإذا كان الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي، أعني الديموقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الاقتصادية الحقيقية، وليست المزيّفة، فإن الوضع يختلف في جلّ بلدان العالم الثالث، فهي لم تقلّد من الليبرالية طوعاً أو كرهاً إلاّ وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديموقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، ويعدّ هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم.[٣]

إن الجوانب الاقتصادية في ظاهرة العولمة متعددة ومتنوعة، ولا يعرف أكثر المتحمسين لها ما سيؤول إليه الأمر في القرن الحادي والعشرين، ومما زاد الطين بلّة تداخل العوامل الاقتصادية الموضوعية القائمة على اقتصاد إنتاجي مهيكل مع الاقتصاد الطفيلي القائم على الحيل، والإفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، ومن مضاربات البنوك وغسل الأموال... فقد كشفت السلطة

السويسرية أنه وصل منذ عام ١٩٩٦ من روسيا المفلسة إلى بنوك البلدان الغربية نحو خمسين مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية، ونجد ضمنها أموال المافيا الروسية. أما في المستوى العالمي، فإن إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى ما يزيد عن ألفي مليار (٢ ترليون) يجري تهريبها إلى بنوك أوروبا وأمريكا.[٤]

خبراء العولمة يتساءلون: هل أصبح لدينا حقاً اقتصاد عالمي؟

كتب الباحث جون غري يقول: "هناك اقتصاد عالمي حقاً يوجده الانتشار العالمي للتكنولوجيات الجديدة، وليس انتشار الأسواق الحرة، فكل اقتصاد أخذ في التحول نتيجة لمحاكاة التكنولوجيات واستيعابها وتطويعها، وليس في استطاعة أي بلد أن ينعزل عن هذه الموجة من التدمير الإبداعي، والنتيجة ليست سوقاً حرة عالمية، بل فوضى دول ذات سيادة، ورأسماليات متنافسة، ومناطق لا تخضع لدولة معينة..."[٥]. ويضيف جون غري قائلاً: "إن اقتصاديات التحكم والسيطرة في الكتل الاشتراكية السابقة لم تستطع أن تعزل نفسها عمّا تحفل به الرأسمالية من براعة تكنولوجية، وقد لاحظ كارل ماركس أنه بالقياس إلى الرأسمالية"، فإن جميع أساليب الإنتاج السابقة كانت في جوهرها أساليب محافظة". وقد ثبت أن ذلك يصدق بصورة حاسمة على الاقتصادات المخططة في القرن العشرين، وباستثناء مجالات محدودة، مثل صناعة السلاح وسفن الفضاء" وهي فرع من برنامج الصواريخ، فإن هذه الاقتصادات لم يكن باستطاعتها أن تضارع القدرة الإبداعية للرأسمالية، كما كانت تفتقر إلى قدرة الرأسمالية على تطوير نفسها تطويراً ثورياً، بحيث تغيّر نفس أساس إنتاجيتّها، كما أنها لم تتمكن من تصفية الصناعات الثقيلة، مثل الفحم والصلب، وكانت بطيئة في الدخول إلى مجال تكنولوجيا المعلومات الجديدة، ونتيجة لذلك فإنه لا يوجد الآن بديل عن الرأسمالية سوى صورها المتنوعة التي تتطور بصورة مستمرة".[٦] واقتصادات

السوق الحرة، وفقا لتعريف ضيق ليست معرضة لذلك بأقل من تعرض أية صورة أخرى من الرأسمالية. يقول جوزيف شومبيتر الذي رأى هذه الجانب من الرأسمالية بوضوح لم يسبقه إليه أحد: "إن فتح أسواق جديدة، خارجية أو داخلية، والتطور التنظيمي من الورشة الحرفية والمصنع الصغير إلى مؤسسات من قبيل مؤسسة الصلب الأمريكية، إنما يصوران عملية التبدل الخلقي الصناعي نفسها، أن جاز لي استخدام هذا التعبير البيولوجي الذي يؤدي بلا توقف إلى إضفاء طابع ثوري على الهيكل الاقتصادي من الداخل، ويعمل بلا توقف على تدمير الهيكل القديم، ويخلق بلا توقف هيكلاً جديداً، وعملية التدمير الإبداعي هذه هي الحقيقية الجوهرية بشأن الرأسمالية..."(٧)

إن نمو اقتصاد عالمي لا يدشن حضارة عالمية، وهو ما كان كل من آدم سميث وكارل ماركس يعتقدان بحتمية حدوثه، ولكنه بدلاً من ذلك يسمح بنمو أنواع محلية من الرأسمالية، بعيدة عن النموذج المثالي للسوق الحرة، ويختلف كل منها عن الآخر، كما أنه يخلق نظماً تحقق الحداثة عن طريق تجديد أعرافها الثقافية الخاصة، وليس عن طريق محاكاة البلدان الغربية، وهناك أشكال عديدة للحداثة، مثلما توجد طرق عديدة لعدم الأخذ بالحداثة. هذا وتعمل الأسواق الحرة في الوقت الحالي على تمزيق المجتمعات وإضعاف الدول، فالبلدان التي لديها حكومات عالية الكفاءة، أو ثقافات تتسم بالمرونة، يكون لديها هامش من الحرية تستطيع في داخله العمل للحفاظ على الترابط الاجتماعي. أما حيث تفتقد هذه الموارد، فقد انهارت الدولة، أو فقدت ما تتمتع به من كفاءة، كما دُمرّت المجتمعات على يد قوى السوق الخارجة عن سيطرتها....(٨)

ويؤكد التاريخ أن الأسواق الحرة ليست ذاتية الانضباط، فهي في صميمها في مهب الريح وعرضة لفترات من الرخاء والأزمات التي أساسها المضاربة، وطوال الفترة التي كان فيها لأفكار كينــز (Keens) تأثير سائد، كان من

المسلم به أن الأسواق الحرة هي مؤسسات شديدة البعد عن الكمال، فهي لكي تعمل بصورة جيدة لا تكون بحاجة فقط إلى الضبط والتنظيم، بل أيضاً إلى الإدارة الفعالة، وخلال فترة ما بعد الحرب أمكن الحفاظ على استقرار الأسواق العالمية نتيجة لتدخل الحكومات الوطنية، ولنظام قائم على التعاون الدولي. ولم يحدث إلاّ مؤخراً أن أُعيد إحياء فكرة من الأفكار السابقة على "كينـــز" (Keens) لتصبح قاعدة أساسية، وهي الاعتقاد بأنه إذا توفرت للعبة قواعد واضحة وجيدة التنظيم، فإن الأسواق الحرة يمكن أن تكون تجسيداً للتوقعات الرشيدة التي يشكلها المشاركون بشأن المستقبل. والواقع أنَّهُ لما كانت الأسواق نفسها تتشكل بتوقعات البشر، فإن سلوكها لا يمكن إخضاعه للتنبؤات العقلانية، وأن القوى التي تحرك الأسواق لا تكون عمليات آلية من السبب والنتيجة، فهي ما وصفه جورج سوروس بأنه "تفاعلات انعكاسية" ولأن الأسواق تتألف من تفاعلات شديدة التفجّر فيما بين المعتقدات، فإنها لا يمكن أن تكون ذاتية التنظيم. ووفقاً لنظرية اقتصادية قياسية، فإننا نستطيع أن نفهم الاقتصاد بالطريقة نفسها التي نفهم بها عمل الآلة، ولكن المجتمعات البشرية تتقلب وتتغيّر بلا توقف، فالمؤسسات الاجتماعية تتألف من معتقدات البشر وقطعة ورق لا تعتبر نقوداً إلاّ إذا اعتبرنا أنها نقود، وإلاّ كانت مجرد شئ يثير حب الاستطلاع. والنظريات التي تشكل الأسواق على طراز الآلات إنما تغفل أهم حقيقة بشأنها، وهي أنها أوهام من تصورات البشر وتوقعاتهم. وبالنسبة للأسواق المالية بوجه خاصة، فإن توقعاتنا بشأن المستقبل إنما ترتد أثر اصطدام أحدها بالآخر، فالأسواق المالية لا تتجه إلى الاتزان، والشطط هو وضعها الطبيعي، ذلك أن هذا التقلب السريع في جوهر المؤسسات المالية غير المنتظمة يحدث اضطراباً شديداً في الاقتصاد العالمي الذي يجري ترتيبه كنظام للأسواق الحرة. وأولئك الذين يعتقدون أن الأسواق الحرة تتيح لنا تشكيل توقعات عقلانية بشأن المستقبل إنما يعتبرون الرخاء الاقتصادي الأمريكي الطويل من

بداية العقد التاسع وحتى نهاية القرن العشرين، دليلاً على أن الدورة الاقتصادية هي إحدى المخلفات الهمجية للتاريخ، وهم على ثقة في الاقتصادات التي أخضعت نفسها لمتطلبات توافق أمريكا لا ينبغي لها أن تَخْشَى الانهيارات المفاجئة وحالات الكساد الطويلة التي هزّت جوانبها في الماضي. وقد حظي الوهم بأن الدورة الاقتصادية هي الآن ظاهرة من ظواهر الماضي بتصديق "ألن جرينسبان" رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة، فحتى عام ١٩٨٩ كان ألسن جرينسبان يعتقد أن الأسواق الحرة تضرب بجذورها في الطبيعة البشرية، وأن الاستبداد وحده هو الذي يمنع بقية البشرية من الأخذ بها، ومما هو جدير بالثناء على جرينسبان أنه كان هو الذي اعترف في محاضرة له ألقاها في مركز ودرو ولوسن في يونيو ١٩٩٧ بأنه بعد عام ١٩٨٩ اكتشفت أن "جانباً كبيراً مما كنا نعتبره من المسلمات في نظامنا للسوق الحرة لم يكن جزءاً من الطبيعة على الإطلاق، وإنما هو جزء من الثقافة، وتفككك وظيفة التخطيط المركزي لا يؤدي بصورة آلية، كما كان البعض يعتقد إلى إقامة رأسمالية السوق".(٩)

إن مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي يمكن أن ينهار في أزمة تتعذر إدارتها في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية العالمية، ذلك أن الاقتصاد الفعلي الضخم للمشتقات المالية، الذي يصعب التعرف عليه، هو الذي يزيد من مخاطر تعرّض النظام للانهيار، فإلى أي مدى يمكن للمجتمع الأمريكي الممزق أن يتحمل انهياراً في سوق الأوراق المالية شبيهاً بالانهيار الذي وقع في اليابان في أوائل التسعينات من القرن العشرين. إن انهياراً بهذا الحجم هذه الأيام يمكن أن يُشعل فتيل انتفاضات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق في الولايات المتحدة، وأياً كانت النتائج التي ستترتب على حدث كهذا، فإننا على يقين من أننا لن نسمع المزيد عن يوتوبيا حكومة الحد الأدنى. إن النظام الدولي للأسواق الحرة لا يستطيع أن يظل على قيد الحياة في مواجهة انتفاضة اقتصادية في مركزه. والواقع

أن الفكرة القائلة بأن اقتصاد السوق الحرة نظام يحقق استقراره بنفسه هي فكرة عفى عليها الزمن، بقية غريبة من عقلانية التنوير، وسوف يقذف بها جانباً عندما ينبه السوق مستثمري اليوم إلى أن أولئك الذين يتصورن بأن لديهم إعفاء من التاريخ إنما هم مدانون بتكراره ومع ذلك فإن وقوع "جائحة" في السوق ليس هو السيناريو الأرجح لإنهاء العصر الحالي لمبدأ "دعه يعمل"، ولكن الأمر الأكثر ترجيحاً أن يتخذ ذلك صورة تَحَدّيْ الدول الناشئة حديثاً للهيمنة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. وعلى غرار النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي الذي كان قائماً قبل عام ١٩١٤، فإن السوق الحرة العالمية لا تعمل إلاّ إذا كانت مؤسساتها تلقى دعماً من سلطة عالمية ذات نفوذ فعال. والولايات المتحدة لا تبدو لدى بريطانيا خلال الحقبة الجميلة في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إن أمريكا أواخر القرن العشرين هي بدرجة أكبر من غالبية الديموقراطيات الأخرى، مجتمع ما بعد المرحلة العسكرية، ومع ذلك فهي الدولة الوحيدة التي تستطيع يدها أن تمتد إلى أي جزء من أجزاء العالم، ذلك أن استثماراتها الثقيلة المستمرة في أحدث المعارف التكنولوجية يعطيها تَفَوّقاً عسكرياً على أية دولة أخرى لا يمكن تحديه. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل التزاماً عسكرياً يرجح أن يكون طويل الأجل، أو يقتضي خسائر جسيمة في الأرواح، وحينما يمنحها سبقها التكنولوجي ميزّة استراتيجية، كما كانت الحال في حرب الخليج يناير ١٩٩١، فإنها تشن حرباً كبرى. لكن أمريكا وجدت نفسها "تهرب" أمام الجنرال غياب في فيتنام في السبعينات من القرن العشرين، لأنها تكبدت خسائر جسيمة في الأرواح. إذن سياستها الحالية قائمة على مبدأ تدمير العدو دون وقوع خسائر في الجانب الأمريكي. وهذا بالضبط ما فعلته مع يوغوسلافيا في أواخر القرن العشرين، حين دمرت قدراتها العسكرية والاقتصادية، دون أن تخسر جندياً أمريكياً واحداً، بل أن الحرب انتهت بأن تم

اعتقال رئيس يوغسلافيا المجرم الصربي ميلوسوفيتش ليقدم إلى محكمة لاهاي لمجرمي الحرب، وذلك جزاءاً لما اقترفت يداه من مذابح ضد الأطفال والنساء من مسلمي كوسوفو والبوسنة.

ومع الانتشار المطرد للتكنولوجيات الجديدة فإن مصادر القوة أواخر الفترة الحديثة أخذت تتسرب من أيدي البلدان الغربية، كما أن البلدان التي كانت في مرحلة ما قبل الصناعة تصبح مع تطور أنواعها الخاصة من الرأسمالية أقل استعداداً للخضوع لتوافق أمريكا. ويرجح الخبراء أنه إذا نجحت الصين في تحديث اقتصادها فسوف تتخذ موقفاً متشدداً إزاء المنظمات غير الوطنية التي تحاول أن تفرض عليها برنامجاً للتجارة الحرة الأمريكية. وسيكون الوضع مماثلاً أيضاً في روسيا. إن قوى الاقتصاد العالمي الآخذة في التوسع سوف تنهار من خلال مؤسسات السوق الحرة العالمية.

إن سياسة "دعه يعمل" على النطاق العالمي هي لحظة في تاريخ الاقتصاد العالمي الناشئ، وليست نقطة نهايته، فأما أن النظام الحالي سيتطور إلى شئ كان باستطاعة مهندسيه بالكاد أن يتصوروه، أو أنهم بالتأكيد لا يعتزمون تصوّره، أو أن مؤسساته ستصبح هامشية وعديمة التأثير. وإذا لم تُسْرِعْ المؤسسات غير الوطنية في إظهار التنوع العالمي ذي أقطاب أكثر تعدداً، فإن هذه المؤسسات التي تجسّد مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي ستفقد ما تبقى لها من نفوذ وسلطة ولن تلبث أن تصبح مسلوبة القوة ومنقطعة الصلة بما حولها، مثلما كانت حالة عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتيّن. وكذلك أيضاً إذا لم يتم إصلاح قواعد السوق الحرة العالمية لتتمشى مع احتياجات القوى الاقتصادية الناشئة، فستصبح عرضة للاستهزاء، وذلك يحدث الآن في بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث تنتهك الصين حقوق النشر والتأليف وتتجاهل كثيراً من حقوق الملكية الفكرية؛ والاقتصاد العالمي الذي لا تحترم فيه حقوق الملكية التي تعترف بها المنظمات "عبر الوطنية" ليس سوقاً حرة وإنما فوضى.

إن نموذج حكومة الحد الأدنى، وهو النموذج الذي يقوم عليه توافق أمريكا هو في أفضل الأحوال ينطوي على مفارقة تاريخية، فهو ينتمي إلى عصر كانت فيه الدول الشمولية هي التهديد الرئيسي للحرية والرخاء. أما اليوم فإن انهيار الدول أو ضعفها هو الخطر الرئيسي الذي يتهدد الرفاهية البشرية والاجتماعية. والإصلاح يبدأ بإعادة تأهيل الدولة الحديثة. فهناك دول عديدة تفتقر إلى حكومة فعالة مثل ليبريا وكولومبيا وهندوراس وموريتانيا والكونغو وغيرها، وهذه الدول تهدد السلم والتقدم الاجتماعي لشعوبها وجيرانها. وفي كثير من أنحاء العالم لم تترسخ الدولة الحديثة بعد، أو أنها انهارت مثل بورما وسيريلانكا والفليبين والجزائر وإنغولا.

وفي البلدان التي من هذا القبيل تفتقد الشروط الأشد جوهرية للسلم والتقدم الاجتماعي وللمعايير الإنسانية للعمل ولصيانة البيئة. وعلى نطاق الجزء الأكبر من العالم المعاصر لا يمكن القول بأن الدولة الحديثة أصبحت مؤسسة مسلماً بها جدلاً، وبالنسبة لغالبية البشرية فإن انعدام الأمن هو الذي تحدث عنه المفكر الإنجليزي توماس هوبز (أي خطر الموت العنيف) هو واقع يومي، ومع ذلك فإن أياً من مبادئ الرفاهية البشرية لا يمكن ضمانه إلا بعد أن تحل تلك المشكلة التي أثارها المفكر هوبز في القرن السادس عشر الميلادي!. ومن غير أن تكون هناك دولة حديثة تتحكم في أدوات الحرب لا يمكن أن يوجد سَلامْ وتعد حروب ما بعد المفكر الألماني الاستراتيجي كلاوسفتز عقبة في سبيل الوجود المتحضّر أشد خطورة من الحروب فيما بين الدول ذات السيادة، وذلك لأنها لا تشمل أية مؤسسة قادرة على إنهاء النـــزاع. فمع ذبول الحرب لم تعد هناك وسيلة لفرض السلم. وتمسّ الحاجة الآن إلى مؤسسات حكومية فعالة لرصد تأثير البشر على البيئة الطبيعية وللحد من قيام مصالح غير خاضعة للمساءلة باستغلال الموارد الطبيعية. وفي روسيا، فإن الطبيعية التي أفسدتها ذات يوم دولة شمولية تواصل إفسادها اليوم رأسمالية لصوصية، وإلى أن تحل مشكلة الأمن

والنظام في روسيا، فسيستمر تدمير بيئتها الطبيعية. بالمقابل هناك دول قليلة مثل سنغافورة، ماليزيا، اليابان، بريطانيا، السويد والنرويج، لديها القدرة على صيانة الترابط الاجتماعي على حين تستجيب للمنافسة العالمية، ولكن غالبية الدول إما ضعيفة للغاية أو فاسدة أو عديمة الكفاءة، كما أن غالبية الدول الموجودة الآن بالفعل لا تستطيع أن تطمع في التوفيق بين أساسيات الأسواق العالمية ومتطلبات الترابط الاجتماعي وصيانة البيئة. وهل يمكن عملياً أن يؤدي إصلاح السوق العالمية إلى تعزيز تطور دول فعالة؟ ثمة علامات على أن الحاجة إلى إعادة تأهيل الدولة أخذت تحظى بالقبول حتى في بعض المنظمات "عبر الوطنية" التي تعتبر من مهندسي السوق العالمية، وقد تخلى البنك الدولي، الرأس المدبرة لتوافق أمريكا، عن مباركته لحكومة الحدّ الأدنى، واعترف بأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة إلاّ في وجود دولة حديثة فعالة.

إن التصميم على إخضاع كل الاقتصادات الأخرى في العالم للسوق الحرة الأمريكية وإلحاقها بها لا يمكن أن ينجح، وهو يؤدي إلى تفاقم تعارض المصالح بين القوى الاقتصادية في العالم، كما يعدّ بداية لمحاولات ترمي إلى الإفلات من سيطرة المنظمات عبر الوطنية التي تقودها الولايات المتحدة مثل الاقتراح الذي نوقش في أواخر عام ١٩٩٧ في عدة بلدان آسيوية، بأن يستكمل صندوق النقد الدولي، أو يستعاض عنه بصندوق آسيوي مستقل، وقد تكون النتيجة الأكثر دواماً للسياسة الأمريكية هي أن تفضي بعض البلدان والمناطق ارتباطها بالمؤسسات "عبر الوطنية" التي تجسّد السوق الحرّة العالمية. وبمحاولة فرض حضارة اقتصادية واحدة على البشرية قاطبة، فإن الموقف الأمريكي الذي يتبنى هذا التوجه، يخاطر بتحويل ما بين الدول من فروق قابلة للمعالجة إلى نزاعات عسيرة الحلّ. ولكن يبدو أن المشروع الأمريكي الجوهري لغرس الأسواق الحرة في كل أنحاء العالم سوف يستمرّ بالنسبة للمستقبل المنظور. فهل ينبغي أن يعاني العالم أزمة كبرى اقتصادية أو بيئية أو عسكرية، قبل أن تطرح الولايات المتحدة

جانباً فلسفة "دعه يعمل" التي تعتنقها، وتستخدم قوتها التي لا نظير لها للمساعدة على توفير ظروف ملائمة لنجاح التنظيم العالمي؟ إن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة فتنتها أعراض هذيان "نظام عالمي جديد". وقد مرّت هذه الفترة والأوضاع مازال يكتنفها شئ من الضبابية والغموض، وليس باستطاعة أحد أن يصف بدقة طبيعة الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وإن كان في الوسع منذ الآن رؤية المصادر الكلاسيكية القائمة على أساس العرق أو الأرض، والتي يزيدها تفاقماً ازدياد الندرة في الموارد الطبيعية الحيوية وميراث رعب من أسلحة الدمار الشامل.

إن خطر العودة إلى "اللعبة الكبرى" في أواسط آسيا وشرقيّها ، حيث تتنافس دول العالم من أجل السيطرة على النفط، إنما هو نذير بما يمكن أن يحصل في المستقبل المنظور. فجنوب شرقي آسيا مرشح لتفاقم الصراعات فيه وبالتالي لتصاعد وتيرة التسلح، خاصة وأن غيوم الصدام بين أمريكا والصين تتجمع في سماء المنطقة. وها هي الولايات المتحدة تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية للهند لأعداد هذه الدولة باتجاه التصدي لتعاظم القوة الصينية. كما أن الولايات المتحدة تقدم المساعدات العسكرية لكوريا الجنوبية بهدف إعدادها لحرب شاملة مع كوريا الشمالية التي من جانبها تواصل تسليحها الصاروخي.

إذن، لم يترتب على انتهاء الحرب الباردة اختفاء التهديد للسلم الدولي. كل ما حدث هو أن طبيعة الحرب الباردة اختفاء التهديد للسلم الدولي. كل ما حدث هو أن طبيعة الحرب قد تغيّرت. وكان من نتائج الاقتصاد العالمي أن أصبح العالم مغموراً بالأسلحة. كما أن المجمّع العسكري الصناعي السوفيتاتي السابق قد تحوّل إلى بازار للأسلحة. وحتى خطر تفجير الأسلحة النووية لم يتضاءل، ربما يكون قد ازداد. إذ أن انتشار القوة النووية بغير ضوابط جعل من الأيسر على بعض الدول مثل إسرائيل والهند أن تقتني هذه الأسلحة. فالهند تهدد بضرب باكستان نووياً، فيما إسرائيل تهدد العرب بالفناء من خلال التلويح

باستعمال ما في مخزونها النووي من قنابل (٢٠٠ قنبلة) حسب ادعاءات مجلة التايم الأمريكية. وقد زاد خطر الإرهاب النووي نتيجة للاتساع الشديد للمجال الدولي للجريمة المنظمة. وتتفاقم هذه النتائج غير المتوقعة لاقتصاد عالمي مفتوح بسبب إضعاف الدولة القومية.[١١]

إن الحركة العالمية للتاريخ التي نسميها "العولمة" لديها زخم متواصل لا يحيد عن مساره. فنحن لسنا المسيطرين على التكنولوجيات التي تحرك الاقتصاد العالمي. بل إنها هي التي تكفينا بطرق كثيرة لم نشرع في فهمها، والمؤسسات التي تستطيع أن ترصد آثارها الجانبية الخطيرة أو تتصدى لها ليس لها وجود، ومن المشكوك فيه ما إذا كان باستطاعة أي مجتمع حديث فرض قيود على التطور التكنولوجي إذا ما ترتبت عليه نتائج ضارة بالاحتياجات البشرية الحيوية. ذلك أن تلك المجتمعات شديدة البعد عن اليقين فيما يتعلق بقيمها، وشديدة الالتصاق بفهم الأرض على أنها مورد ينبغي استهلاكه لصالح حاجات بشرية غير محدودة، بحيث يستحيل عليها الاضطلاع بتلك المهمة البطولية. وبناء عليه فإننا لسنا على أعتاب عصر الوفرة الذي يتوقعه المتعاملون مع السوق الحرة، وإنما نحن على أعتاب عهد تاريخي تعمل فيه السوق الفوضوية والموارد الطبيعية المتناقصة على الزج بالدول ذات السيادة في تنافسات تزداد خطورة يوماً بعد يوم. والدرس واضح: فالرأسمالية العالمية ليست مهيأة على الإطلاق لمواجهة مخاطر النـــزاع الجيو - سياسي التي تعّم عالماً تتفاقم فيه أزمة الموارد، ومع ذلك لا يظهر على أي من جداول الأعمال التاريخية أو السياسية موضوع إعداد إطار تنظيمي للتعايش والتعاون بين اقتصادات العالم المتنوعة. وقد أخذت المنافسة تتفاعل على السوق العالمية والمبتكرات التكنولوجية، وهو تفاعل ينذر بمخاطر الفوضى والنـــزاعات، بل أن البعض ذهب إلى حدّ القول "إننا نشهد في القرن الحادي والعشرين انعطاف جديد لتاريخ الإنسانية نحو العبودية وما يترتب عليها".[١٢]

هوامش: العولمة واقتصاد السوق

(١) طالع في:

الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، في: مجلة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد رقم (٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، الكويت، ص ٢٣.

(٢) الحبيب الجناحي: مرجع سابق الذكر، ص ٢٦.

(٣) الحبيب الجناحي: مرجع سابق الذكر، ص ٢٦.

(٤) الحبيب الجناحي: مرجع سابق الذكر، ص ٢٦-٣٠.

(٥) أنظر كتاب: الفجر الكاذب للمؤلف جون غري بعنوان:

- Hohn Gray: False Dawn the Delusions of Global Capitalism N. Y. 1999, p. 9.

(٦) أنظر:

- John Gray, op. Cit. p. 10.

(٧) أنظر حول أقوال جوزيف شومبيتر:

- Die neue Gesellschaft, Bonn, 3.5.1998.

(٨) أنظر:

- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden Oct. 1997.

(٩) أنظر:

- John Aart Scholte: Global Capitalism and the State, in: International Affairs, Vol. 73, o. July 1997.

(١٠) قارن مع

- محمود عبدالفضيل: مسيرة العولمة وعالم بعد سياتل، في: صحيفة الأهرام ١٦/١٢/١٩٩٩.

- سمير أمين: الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، في: مجلة المستقبل العربي، السنة (١٥)، العدد (١٦٤) أكتوبر ١٩٩٢، ص ٥ وما يليها.

يقول سمير أمين: "إن الرأسمالية بصفتها نظاماً عالمياً تقوم على تناقض مؤداه أن

الدول المشركة في السوق العالمي غير متكافئة، فهناك دول فاعلة تلعب دوراً إيجابياً في تكييف النظام العالمي، وهناك دول لا تعدو كونها عناصر مفعولاً بها تقوم القوى الخارجية بتكييفها، كما أن إدارة هذا التناقض الذي يرافق تاريخ الرأسمالية منذ البدء قد رمت بمراحل لها خصوصيتها بفعل تطور النظام العالمي نفسه. (سمير أمين، مرجع مذكور أعلاه).

(١١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Rounald Mascitelli: The Growth Warriors Creating Sustainable Global Advantage for Americas Technology, N. Y. 1999.

(١٢) قارن مع:

- Mohammad Abediseid: Konflikte in der modernen Welt, in: Profil, (Wien) 15. Nov. 1996.

٥- العولمة و منظمة التجارة العالمية (WTO)[(١)]

يقول عالم الاجتماع السويسري جون زيغلر أن "منظمة التجارة العالمية" تجسّد الليبرالية الجديدة في صورتها المتطرفة، وهي تعني - ضمن ما تعني - موتاً محققاً للعالم الثالث. وتذكر الإحصاءات أن عدد سكان العالم وصل مع نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي ستة مليارات نسمة يعيش أكثر من ثلثهم في دول الجنوب والغالبية العظمى لا تعيش عيشة إنسانية، والدليل على ذلك أن ١٣% فقط من سكان العالم ينفقون ٦٨% من الإنتاج العالمي. ويضيف زيغلر "أنها عدم مساواة صارخة ورهيبة فضلاً عن صنوف الاستغلال والاضطهاد التي يتعرّض لها الآدميون في العالم الثالث. وفي تفسير هذا الوضع يقال أن "منظمة التجارة العالمية هي الانتصار الساحق لما يسمى بدكتاتورية رأس المال في أبشع صورها. وأن السبب هو عالم السوق الرأسمالية الموحّدة الذي نحياه لأنه أفرز "رأسمالية الغابة" التي تعني نهاية الدولة الوطنية والسيادة الشعبية ونهاية التنوير والقيم المصاحبة له مثل: التضامن والعدالة الاجتماعية، وتعني أيضا ضياع ٢٠٠ سنة من الثورة الديموقراطية. وهكذا يجد العالم نفسه يعيش ليلاً رهيباً تجسده بعمق "منظمة التجارة العالمية"[(١)]. وفي مدينة سياتل الأمريكية حيث عُقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، فقد كان المشهد العام يبدو وكأن هناك "ثورة عالمية" ضد انفراد أمريكا بزعامة العالم، حيث أصرّت الدول النامية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية على رفض الخضوع لقاعدة "الرضا الأمريكي باعتبارها القاعدة الحاكمة لصدور القرارات في نطاق منظمة التجارة العالمية.

إن البيان القصير والمقتضب الذي صدر عن اجتماعات "سياتل" أدان المواقف والسلوكيات الأمريكية في النطاق الدولي، وطالب بفتح النوافذ وإعادة التقييم للنظام التجاري الدولي حتى ولو أدى الأمر للخروج على المظلة الأمريكية. في الوقت نفسه تضمّن مشهد سياتل الرغبة الأكيدة في مراجعة

جدول أعمال اجتماعات المنظمة من الألَفْ إلى الياء ومحاولة ضمان أقصى قدر ممكن من الشفافية والكفاءة للاجتماعات في إشارة إلى رفض المحاولات الأمريكية لتمرير القرارات التي تتفق مع مصالحها دون اعتبار لمصالح الآخرين. بعد هذه المقدمات، هل يعني ذلك أن العولمة بدأت في السقوط؟وبعبارة أخرى، هل تعني أحداث سياتل وما سبقها، وما أعقبها من أحداث بداية تغيّر عصر الزعامة الأمريكية وتربّعها على عرش العالم؟ هل توجد في العالم" قوى أخرى" بازغة ومؤثرة أصبحت تمتلك القدرة على تحويل المشيئة الأمريكية؟ إن هذه التساؤلات هي في حقيقتها عناوين لموضوعات أساسية فرضت نفسها بقوة على العلماء والمفكرين وأصبحت في حاجة إلى إجابات شافية علّها تضئ المساحات المعتمة ونقاط الضعف التي لا تزال تقيد حركة الدول والشعوب بعد الدخول في ألفيّة جديدة من عمر الزمن. وفي محاولة اجتهادية للرد على هذه التساؤلات نطرح في هذا الفصل بعض القضايا المثارة والتفاعلات والأفكار التي تعتمل في إطارها، على رغم أنه من الصعوبة بمكان أن يتوصل الباحث إلى إجابات نهائية وحاسمة بشأنها، حيث أن الكثير من هذه القضايا يدخل في عداد البنى الفكرية التي لم تصل بعد إلى محطاتها النهائية. ويمكننا هنا أن نثير هذه القضايا على الشكل التالي:

القضية الأولى:

وتتعلق بطبيعة الوضع العالمي في ظل العولمة؟ فكما هو معلوم أنه مع بداية يناير عام ٢٠٠٠ ميلادية أصدر البنك الدولي تقريراً حذّر فيه من تدهور الوضع الاقتصادي للدول النامية مع تزايد معدلات الفقر وتآكل مستويات المعيشة للطبقات المتوسطة، وتوقع التقرير بروز جيل من الفقراء الجدد في دول جنوب شرق آسيا. ووصف التقرير ما تعرضت له الدول النامية بأنه من قبيل التحديات المرعبة مشيراً إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى النصف. وأسهب التقرير في شرح الانعكاسات السلبيّة للعولمة ومردودها السلبي على دول العالم الأكثر فقراً، كما استعرض التحولات الجذرية التي عوقّت أساليب البنك الدولي

لملاحقة الفقر، حيث خصّص البنك ٢٩ مليار دولار خلال العام المالي ١٩٩٩، والتي أخذت طريقها للإفلات من براثن الأزمة المالية الطاحنة، فإن البلدان النامية الأخرى باتت أكثر تضرراً في مواجهة آثار العولمة والأزمات المالية. ويذكر أنه عند قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥، جاء في الديباجة الخاصة باتفاقيّاتها أن "هناك احتياجات خاصة للبلدان النامية لضرورة تعزيز الجهود الرامية لزيادة حصتها في النمو المتحقق في التجارة العالمية". وعلى رغم ذلك فإن الدول النامية تواجه قيوداً تحدّ من الامتيازات التفضيليّة التي كان يمكن أن تتمتع بها. فعلى سبيل المثال، وبعد مرور أكثر من ٥ سنوات من تطبيق الاتفاقية، فإن معدل النمو أو الزيادة في نصيب البلاد النامية في التجارة العالمية للمنسوجات لا يتعدى ٤,٣%، وهي النسبة نفسها التي سادت قبل تنفيذ الاتفاقية، في حين أن صادرات الدول الصناعية المتقدمة زادت بمتوسط معدل نمو سنوي إلى ٩%. ومن الأمثلة الأخرى، أن مجموعة الدول النامية كانت قد طالبت بتنفيذ جميع الأحكام التي تخصها في اتفاقيات وقرارات دورة الأورغواي، وفي مقدمتها تحديداً الأحكام الخاصة بالمعاملة المتميزة وأن تقوم الدول المتقدمة بمساندة الدول النامية في مجال نقل التكنولوجيا والمعارف الفنيّة وتيسير الحصول عليها ودعم الدول المتضررة من تحرير الزراعة، ومازالت الوعود حبراً على ورق. لقد كانت حقبة التسعينات من القرن العشرين فترة للتمرير الهادئ لآليات وأدوات العولمة الجديدة، وظل العالم في غيبوبة وافتقاد للتوازن، حيث كانت أدوات العولمة النشطة تقدم صورة وردية لمستقبل العالم في ظل العولمة، ولم يكن ذلك إلاّ وسيلة لدّس السم في العسل، أو دس السمّ في الدسم!!!

إن العديد من الأبحاث والدراسات الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تندّد بما أصبح يُسمى بالعولمة المتوحشة، وترى بأن الخط السائد منذ نهايات القرن العشرين، مع المستقبل المحتمل، لن يكون براقاً أمام الدول المتقدمة الغنيّة، بل أمام الفكر والتطبيق الرأسمالي كلّه، إن اندفعت العجلة الطائشة للعولمة

إلى مداها دون مراعاة البعد الاجتماعي والأوضاع المتدهورة والفقر المنتشر على امتداد خريطة العالم مشكلاً أزمة إنسانية حضارية خطيرة، بعد أن أصبح في العالم ثلاثة مليارات نسمة، أي نصف سكان العالم، من الفقراء بل وتحت خط الفقر، أكثريتهم في الدول النامية. وتقول التقديرات أن ٤٧% من سكان العالم يعادل ناتجهم المحلي الإجمالي سنوياً ثروات ٢٢٥ غنياً على مستوى العالم، وهم يتركزون في الدول المتقدمة مع تدني نصيب الدول الأكثر فقراً في التجارة العالمية إلى ٤% فقط، في حين أن ١٠% من القابعين على قمة العالم في الاتحاد الأوروبي وأمريكا يستحوذون على ٥٠% من تجارة العالم.

أما القضية الثانية فتتعلق بطبيعة الخطوات التي قادت إلى تكريس "الجات" كمنظمة للتجارة العالمية. فمن المعروف أن دول العالم وبخاصة الغنيّة منها قد اهتمت بتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود الجمركية التي تعترض طريق هذه التجارة عبر أسواق الدول المختلفة. وفي سبيل ذلك بذلت جهود كبرى على مدى زمن طويل، وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي يُطلق عليها (الجات) هي بداية ثمرة هذه الجهود ١٩٤٧ وتركز اهتمامها أساساً في ما يلي من توجهات:

١- التفاوض بشأن التخفيض الجمركي سواء ما يتعلق بصادرات الدول الأعضاء التي ترغب في تخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها الأطراف الأخرى على صادراتها، طبقاً لقائمة مقدمة من الدولة العضو، أو ما يتعلق بجانب الواردات طبقاً لقائمة أخرى أيضا، أي ما يتعلق بالمزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل، بحيث يعطي العضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة منه، وإذا طرأت ظروف تجبره على ذلك.

٢- التزام الأطراف المتعاقدة في (الجات) بالامتناع عن فرض رسوم أخرى غير الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم.

٣- عدم جواز فرض قيود جمركية، أي قيود غير تعريفيّة مثل نظام الحصص، إلاّ في حالة الاستثناءات المقررة.

المهم أن اتفاقية (الجات) ألزمت كل أطرافها بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية بمعنى أنه إذا منحت دولة عضو مزايا إلى دولة أخرى عضواً كانت في الجات أم لا (تخفيضاً جمركياً أو غير جمركي) فلابدّ من أن يتمتع بهذه الميزّة باقي الدول الأطراف في الجات». وهنا نذكر أن هذه الاتفاقية قد لحقت بها تطورات عديدة كان من أهم أسبابها تجمّع الدول النامية وإفصاحها عن شكواها من أن (الجات) اهتمت أساسً برعاية وحماية مصالح الدول الغنيّة وأهملت جانب التجارة للدول النامية مع تَزَايُدْ الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية (السوق الأوروبية، مناطق التجارة الحرة ... الخ). وأدى ذلك إلى ظهور منظمات كان من أهمها: "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ (الاونكتاد) والذي كثّف الاهتمام بمصالح الدول النامية في التجارة العالمية، وأوصى بتشجيع التنمية في هذه الدول ومنع تدهور شروط التبادل الدولي والامتناع عن الإغراق وإعطاء الدول النامية حق الحماية الجمركية، بالإضافة إلى توصيات خاصة بفتح أسواق الدول المتقدمة وعدم فرض القيود على انتقال العمالة. وعلى الرغم من الدراسات التي أعدقما سكرتارية هذا المؤتمر، فإن التوصيات التي أصدرها لم تأخذ شكل الإلزام للدول الأعضاء، كما أنها اتخذت على أساس مبدأ التوفيق وليس التصويت (خوفاً من أن تُصبح الدول المتقدمة أقلية)، مما أضعف من جهود هذا المؤتمر، بالإضافة إلى أن الدول الغنية كانت مهتمة بعدم زعزعة أو إضعاف "الجات" في مسؤولياتها عن تولي مهام تنظيم التبادل التجاري. وهناك أيضاً "مؤتمر الجزائر للدول النامية" أو "مجموعة الـــ ٧٧" حيث تمخضت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن "وحدة الدول النامية" (أعضاء هذا المؤتمر)، تلك الوحدة التي ظهرت في الجزائر عام ١٩٦٧ خلال أول اجتماع بعضوية ٧٧ دولة، ومهدت الإجراءات

التحضيرية لاجتماع سانتياغو عام ١٩٧٢ والمؤتمرات التي تلته، وتركزت كل هذه الجهود في محاولة تحسين شروط التبادل التجاري، واتخاذ الترتيبات السلعية، والحدّ من التقلبات المفرطة في الأسعار، وإلغاء القيود الجمركية وعرض كل ذلك على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتطورت منظمة (الجات) من خلال إجراء عدة جولات من المفاوضات بين الأطراف المتعاقدة دارت كلها حول قضايا تحرير التجارة الدولية عن طريق تعميم المعامل غير التميّزية تجارياً بين الدول الأعضاء وإزالة المعوقات التعريفية وغير التعريفية. ووصلت هذه الدورات إلى ثماني تمحور معظمها حول خفض معدلات التعريفة وتلافي المعوقات الكمية وبخاصة في تجارة المنتجات الصناعية. ومن أشهر هذه الدورات الدورة المسماة بـــ "دورة كينديي" التي عُقدت في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٧ واشتركت فيها ٦٢ دولة. وقد أُضيف إلى قائمة موضوعات هذه الدورة موضوع الإجراءات المضادة للإغراق. أما الدورة السابعة والتي عُرفت بـــ "دورة طوكيو" التي عُقدت أيضاً في جنيف (سويسرا) في الفترة من (١٩٧٣-١٩٧٩) فكان عدد المشاركين فيها (١٠٢) دولة. وأشهر هذه الدورات جميعاً هي دورة الأوروغواي التي استغرقت ثماني سنوات، حيث تم إعلان بداية الدولة في عام ١٩٨٦ وتم التوصّل إلى اتفاقاتها عام ١٩٩٣، ووقعت عليها في مراكش عام ١٩٩٤ (١١٧ دولة) بعد سنوات من الصراعات بين الدول المتقدمة بعضها ضد بعض. وهنا يمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة (الأوروغواي) لتحرير التجارة العالمية في النقاط التالية:

١- توسيع نطاق السلع التي تشملها اتفاقيات الجات (السلع المصنوعة والسلع الزراعية).

٢- ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية (خدمات النقل، التأمين، الخدمات المصرفية).

٣- إدخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري إلى

القوائم التي تنطبق عليها اتفاقات تحرير التجارة العالمية وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز.

٤- خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في إطار (الجات)، وإلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق.

٥- تخفيف القيود المفروشة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي، والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

- إقامة مؤسسة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة في العالم، تسمّى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ظهرت إلى حيزّ الوجود في يناير ١٩٩٥ تطبيقاً لأحكام جولة الأوروغواي، بهدف أن تعمل بالتعاون مع كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لإقرار وتنفيذ "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" والقائم على وحدة السوق تحت إشراف وإدارة المؤسسات الدولية. وهكذا أصبحت منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يرعى ويتضمن كافة الاتفاقات الخاصة بالتجارة الدولية، كما تضمّن النظام الجديد أسلوباً خاصاً في تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية. ومما يُذكر أن اتفاقيات جولة الأوروغواي لتحرير التجارة العالمية انطوت على اعتراف الدول الأعضاء في (الجات) بأن إجراءات الحماية لا تشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية، وإنما تشمل أيضاً قيوداً غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومي للمنتجات الوطنية، ومن أجل ضمان ازدهار التجارة الحرّة على المستوى العالمي، فإنه يجب التخلص من هذه السياسات بوصفها أحد عوائق تحرير التجارة العالمية. وعلى

هذا الأساس اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على إلغاء الدعم للسلع الزراعية وتحويله إلى رسوم جمركية ظاهرة، ثم تخفيض هذه الرسوم خلال فترة تنفيذ اتفاقات جولة الأوروغواي. في هذا السياق لابد من تذكر الظروف الاقتصادية الدولية التي أحاطت بدورة الأوروغواي، ومن ذلك على سبيل المثال: مرحلة الاضطرابات التي بدأت منذ السبعينات وكان من مظاهرها انهيار نظام (بريتون وودز) لأسعار الصرف الثابتة لسنة ١٩٧٣ والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة. وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة، وتقلبات أسعار العملات الرئيسية خصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني، وأيضا انتشار موجة الكساد التضخمي. وهذه العوامل كانت من أسباب نكسة النظام التجاري العالمي والاتجاه إلى موجه الحماية الجمركية في البلاد المتقدمة، وأُطلق عليها أسم "الحمائية الجديدة" وهو ما تناقض مع حركة التحرير التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، وصاحب هذه الظروف تعاظم الأهمية النسبية لليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفوق الصناعات اليابانية في مجالي الصناعات التقليدية وصناعات التكنولوجيا الرفيعة، وكذلك تراجع المجموعة الأوروبية وتأثر قدراتها التنافسية أمام المدّ القادم من اليابان والنمور الآسيوية، وهو ما فرض الالتجاء إلى مستويات عدة من الإجراءات الحمائية والتي تتعارض صراحة مع أحكام منظمة (الجات)، وإن كانت تتفق معها.

كانت هذه هي الظروف التي أحاطت بالتفكير في عقد دورة جديدة تستهدف بعض الحياة في النظام التجاري العالمي، ولكن يلاحظ أن أهداف الدول المشاركة كان يمكن أن تختلف أو حتى تتباعد، فالولايات المتحدة الأمريكية لم يقتصر هدفها على مجرد "تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية، وإنما أرادت أيضاً إدخال مشاكل التجارة الدولية في السلع الزراعية والتي لم تفلح في إدراجها ضمن الدورات السباقة، وهو ما اعتبرته من أسباب تشوّه "نمط التخصص الدولي في السلع الزراعية".

إذا انتقلنا إلى موقف الدول النامية، نجدها عارضت بشدة إدخال "الخدمات" في دائرة المفاوضات على أساس أنه من المفروض على اتفاقية (الجات) أن تتعلق فقط بالتدفقات السلعية ولا علاقة لها بالخدمات (البنوك، شركات التامين، المقاولات، النقل، السياحة، بيوت الخبرة). كل ذلك كان شأنه أن يعرقل المفاوضات، إلاّ أنه تم في نهاية المطاف إعلان نجاح الدورة في منتصف ديسمبر (١٩٩٣) ووقعت عليه الدول الأعضاء في الجات في مراكش عام ١٩٩٤.

وإبان ذلك، فإن كل الأطراف كانت تحسب المكاسب والخسائر التي قد تنجم عن هذا النظام الدولي الجديد في مجال التجارة. وبالنسبة للدول النامية، فإن الكثير من الآراء رأت أنها لن تجن من ذلك أي فائدة وأن اتفاقية الجات لم تكن إلاّ وسيلة تفرض بها الدول الصناعة الكبرى هيمنتها على اقتصادات الدول النامية، وأن الهدف من ذلك هو فتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ إلى أسواق الدول النامية واكتساح صناعاتها الوليدة، ويعتمد هذا الرأي من وجهة نظر أصحابه على العودة إلى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية التي تعتمد على القاعدة الثابتة المؤكدة للسعي الحثيث للأقوياء للسيطرة على الضعاف، وعلى أن شروط التبادل والتعاون الدولي كانت دائماً الشروط التي يمليها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل، وأن الصراع يشتعل أيضاً داخل دائرة الأقوياء للاستحواذ على النصيب الأكبر من المنافع والمغانم. إن الصراع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية كان يتم دائماً تحت "شعار" أو بمعنى أصّح "ستار" حرية التجارة الدولية والانسياب الحرّ للسلع والخدمات بغير قيود، في حين أن النتائج العملية كانت تؤكد في النهاية، على ظهور قيود وحدود ضخمة في مواجهة سلع الغير وخدماتهم على الأخصّ في مواجهة سلع الأقل قوة والأخفض صوتاً، أي دول العالم الثالث. وقد سبق أن ذكرنا "الموجة الحمائية" التي أفرزتها ظروف

الكساد التضخمي في الدول الصناعية الكبرى. وفي تصورنا أنّ اللجوء إلى الأساليب التقليدية وغير التقليدية لحفز الناتج الوطني الزراعي وحمايته وتوفير الحماية المطلوبة للصناعات الوطنية أمام المنافسة الأجنبية ومن خلال فرض القيود الصارمة على الاستيراد وتقييده بنظام الحصص والرسوم الجمركية المرتفعة، ومنح الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات مع التوسع في الإنفاق على التطوير والتحديث والتكنولوجيا المتطورة هي الإجراءات التي أوصلت اقتصادات دول دعاة الحرية في التسعينات إلى مرحلة جديدة من القوة تتطلّب وضع شروط ومواصفات جديدة، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان ما تم الاتفاق عليه طبقاً لقمة طوكيو للدول الصناعية السبع الكبرى في العالم والتي كان من أهم شواغلها اتساع نطاق البطالة إلى الحدّ الذي يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك البلدان. وهكذا رأت هذه الدول أن اتفاقية (الجات) طبقاً لما ورد في دورة الأوروغواي تعتبر المظلة الدولية للواقع الاقتصادي والتجاري والمالي الجديد، وبعد أن تأهلت الدول الصناعية الكبرى وتراضت فيما بينها على "القواعد الجديد". (٢)

لقد خرجت معظم الدول النامية من جولة الأوروغواي ونسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية مثبتة أو مربوطة في جداول التزاماتها، وهو ما جعل من الصعب عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية، أو أنها قد تتحمل بعض الأعباء إذا ما أصرّت على سحب بعض التنازلات التي التزمتها في الجولة، وهو ما يشكل قيداً على حركة الدول النامية في رسم سياساتها الوطنية. إن تحويل عدد من الاتفاقات الجمعية الاختيارية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول النامية يعني زيادة الالتزامات الواقعة على هذه الدول وتقييد حريتها في الحركة، كذلك فإن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقات حدّت من حرية الحركة التي كانت متاحة لحكومات الدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار

الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها، وبالتالي صعب عليها استخدام السياسات والأدوات التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي، أو الدول الصناعية الجديدة في الحاضر لتحقيق التنمية. ومع التكليف الصريح من قبل "منظمة التجارة العالمية" لهذه الدول (أي الدول النامية) بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنسيق اقتصاداتها مع السوق العالمي، فإنه من المرجح استمرار تزايد الضغط على الدول النامية للسير في طريق "الليبرالية الاقتصادية الجديدة" وعلى كلٍّ، فإن الواقع الذي فرض نفسه على الدول النامية هو أنه لا يمكن الخروج عن إطار هذه الاتفاقية، حيث أن تحرير التجارة الدولية هو "أهم آليات النظام العالمي الجديد"، حتى وأن كانت الدول الصناعية هي المستفيد الأكبر من الاتفاقية بلا منازع. وهناك نقلة مهمة من الصعب إغفالها، وهي أنه لا يمكن حساب المكاسب والخسائر بالنسبة للدول النامية بصورة دقيقة، فقد تخسر في جانب وتكسب ولو جزئيا في جانب آخر، ومع ذلك يبقى من المهم أن نضع في الاعتبار الوضع الكلي الذي أصبحت الدول النامية تعيشه في إطار هذه الظروف الجديدة. أما القضية الثالثة فتتناول ما تمخض عن مؤتمر سياتل الذي عُقد في الفترة من ١٩٩٩/١١/٣٠ إلى ١٩٩٩/١٢/٢، وهو مؤتمر وزاري ثالث لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الذي ينعقد مرة واحدة على الأقل كل سنتين، وكان مؤتمر سياتل هو الثالث على المستوى الوزاري منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني (يناير ١٩٩٥)، حيث عقد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في الفترة (٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦) والمؤتمر الثاني في جنيف من الفترة (١٨-٢٠ مايو ١٩٩٨) واختص مؤتمر سياتل ببحث النقاط التالية:

١- مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية.

٢- تقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية والعلاقات التجارية، وذلك لتعريف التحديات التي سيواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣- الموافقة على برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لشهور وسنوات قادمة

ومنذ بدايات الإعداد للمؤتمر، تباينت مواقف الأطراف الرئيسية حول جدول الأعمال حيث اختلفت نيات الولايات المتحدة الأمريكية مع رغبات الاتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية بصورة عامة ، وفي غضون ذلك وُحدت أجندتا عمل، الأجندة الأولى اختصّت بملف الصادرات الزراعية، أما الأجندة الثانية فقد شملت موضوعات معايير العمل والبيئة وعلاقاتهما بالتجارة، وقضايا الإغراق وضمان الشفافية في المشتريات الحكومية والتجارة الإلكترونية، فضلاً عن مراعاة بعض اتفاقيات جولة الأوروغواي. وطوال ثلاثة أشهر قبل انعقاد المؤتمر عجز المشاركون عن إعداد أجندة مشتركة لأعمال مفاوضات سياتل، ومع ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الأطراف الأخرى بضرورة بدء المفاوضات في شأن تحرير التجارة العالمية. ولكن لم يتمكن المشاركون في المؤتمر من التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن إصدار إعلان سياتل الذي كان من المفترض أن يحدد أسلوب عمل المنظمة مع بداية الألفية الثالثة وأجندة جولة المفاوضات الجديدة. وقام العديد من الدول بتسجيل الاعتراضات وبخاصة الدول النامية حول عدد كبير من الموضوعات المطروحة للمناقشة، الأمر الذي دفع الناطق الرسمي باسم المنظمة إلى إعلان فشل المؤتمر بسبب "عدم توفر الوقت اللازم لإنجاز العمل" وفي محاولة للبحث عن أسباب الفشل، فإنه يمكن القول إن هذه الأسباب منها ما هو مباشر وقريب، ومنها ما هو غير مباشر ولكنه أقرب إلى أن يكون من الأسباب الحقيقية لإخفاق سياتل.

لقد اختلفت أطراف سياتل في وجهات نظرها حول مضمون الجولة الجديدة من المفاوضات، كما وجدت ثغرات في عمليات التحضير والإجراءات الخاصة بالمؤتمر. إلاّ أن الجديد الذي يمكن التركيز عليه هو أن الدول النامية، وربما لأول مرة، قد عبرّت عن رفضها لأسلوب عمل المنظمة ووجهت انتقادات

إلى أسلوب استبعاد معظم الدول النامية عن الاجتماعات المهمة أثناء المؤتمر، مشيرة إلى الاجتماع الفرعي الذي شارك فيه ممثلوا ٢٢ دولة لصياغة البنود النهائية لإعلان المؤتمر. لقد رفضت الدول النامية أيّ إعلان لم تشارك في صياغته، بل الأكثر من ذلك أن الدول النامية رفضت الانصياع لرغبة الولايات المتحدة وللضغوط التي مورست عليها لقبول الطروحات الأمريكية حول مسألة معايير العمل، حتى بعد أن لوّح الرئيس كلينتون بفرض العقوبات عليها إذا رفضت هذه المعايير، وأصرت الدول النامية على عدم مواصلة المفاوضات حتى يتم تصحيح الأوضاع الخاطئة في أسلوب عمل منظمة التجارة العالمية. أما الوجه الآخر في مشهد سياتل، فقد تمثل في التنافس الأمريكي الأوروبي حول القضايا الأساسية، وسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد خططهما. لقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية مركزه التفاوضي من خلال البحث عن أوسع دعم من الأعضاء المشاركين لتأييد مطلبه بتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد ممكن من القضايا، وهو ما فسّره البعض بأنه محاولة أوروبية لتمييع المطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماماً كبيراً. أما الإدارة الأمريكية من ناحيتها، فقد لجأت إلى التعامل مع قضية معايير العمل من زاوية تأثيرها في حضور المرشح الديموقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة. ويذكر أن المظاهرات الضخمة التي شهدتها مدينة سياتل أثناء انعقاد المؤتمر والتي قامت بتنظيمها نقابات العمال وجماعات البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية أثارت مخاوف الديموقراطيين. فهذه الفئات تمثل قاعدة التأييد التقليدية للحزب الديموقراطي، ومن ثمّ فإن إثارة عداوات معها في هذه الفترة سيكون له بالتأكيد مردود سلبي على فرص المرشح الديموقراطي للفوز بالرئاسة. وهكذا نجد أن الأطراف الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد اختلفت فيما بينها، إلاّ أن الموقف الأكثر وضوحاً في مشهد سياتل كان يتعلق بالدول النامية والتي تواجه تطورات أكثر حرجاً، لأن

التطبيق الواسع النطاق لاتفاقات دورة الأوروغواي مع دخول عام ٢٠٠٠، يقتحم عليها اقتصاداتها بالفعل ويعرضها للوقوع تحت طائلة عقوبات منظمة التجارة العالمية لأنها حتى الآن لم توفق اقتصاداتها وإنتاجيّتها مع قواعد المنظمة. فالمنظمة تملك سلطة فرض العقوبات المشددة على صادرات الدول النامية لمنعها من النفاذ إلى أسواق العالم تحت دعاوى الإغراق وتعرضها لتحمّل رسوم إغراق مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى فقدانها أي مزايا تنافسية. وهكذا فإن دعاوى الإغراق على سبيل المثال يمكن أن تكون سيفاً مسلطاً على رقاب الدول النامية، مما يعمّق من تهميشها وأضعاف دورها المتواضع أصلاً في النظام التجاري العالمي.

أما إذا انتقلنا إلى موقف طرف آخر مهم في النظام العالمي، فسنجد أن اليابان لها ظروف مختلفة. فقد طالبت طوكيو بمراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأمريكية، وذلك لأن اليابان ترى من ناحيتها أن هذه الإجراءات مبالغ فهيا وتؤدي إلى وضع الصادرات التي تتدفق إلى الأسواق الأمريكية تحت طائلة إجراءات مبالغ فيها لمكافحة الإغراق بما يضّر بقاعدة حرية التجارة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت موقفاً صارماً من المطلب الياباني، وأعلنت أن اليابانيين على وشك نسف فكرة الجولة الجديدة لتحرير التجارة بالكامل، ورفضت الولايات المتحدة إدراج قضية القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية بسبب مخاوف الإدارة الأمريكية من أن يؤدي ذلك إلى إثارة اتحادات الصناعات وجماعات رجال الأعمال القوية والمؤثرة بشكل حاسم في الحياة السياسية الأمريكية. وبعد أن وصل "المشهد" في سياتل إلى هذه النقطة، فإن العديد من الأسئلة والطروحات الجديدة أخذت طريقها إلى العلن بعد أن كانت تثار خفية، حيث كشفت وقائع مؤتمر منظمة التجارة العالمية وموجة الاحتجاجات التي صاحبته عن انهيار الكثير من المقولات التي كانت سائدة وثابتة لدينا من قبل بشأن "العولمة". لقد بدأ واضحاً أن الواقع الفعلي للعولمة، ومسارها في نهاية القرن أكثر تعقيداً مما كان

يذكر من قبل بكثير من اليقين، ومن المقولات التي اهتزّت بالفعل ما يتعلق بالهيمنة الأمريكية المطلقة على مقدرات العالم، حيث كشفت الأحداث عن عمق الخلافات بين أمريكا والشُركَاءْ الأوروبيين، مما "وقف في وجه الإرادة الأمريكية". ومن ناحية أخرى، فقد ظهر أن دول العالم الثالث لديها القدرة على الاحتفاظ بموقع قدم مؤثر بنسبة ما على الساحة الدولية.[٣] إن الهيمنة الأمريكية المتجسّدة في "عولمة الاقتصاد العالمي" ووضعه في ركاب الأمريكان، تهدد مسيرة الإنسانيّة نحو التعاون ونحو تكريس السلام والتقدم، ومن المنتظر تبعاً لذلك أن تزداد المصادمات بين سياسة الولايات المتحدة وتطلعات شعوب العالم الثالث نحو الحرية والإنعتاق من كافة الضغوط الاقتصادية، بل وحتى السياسية.

هوامش: العولمة ومنظمة التجارة العالمية

(١) حول موقف جون زيغلر (Ziegler) طالع في:

- Chase, Dunn, C.: Global Formation, Blackwell Oxford 1989.

(٢) حول هذه التطورات أنظر:

- Robert Hilbroner: The Deficit A way out, New York- Review of Books, 19.11.1992.

(٣) حول هذه الأفعال ومجرياتها أنظر:

- Abdulhay, Zalloum: The Globalization Gospel, Asian Pacific Publishers Association, 1999.

٦- العولمة وتناقض المصالح

إن تفسير أبعاد الصراع العالمي توضحه الأوزان النسبية للقوى العالمية المتصارعة في تجارة العالم وفي الإنتاج العالمي بعد نجاح أوروبا في تكوين "الاتحاد الأوروبي" كقوة قارية قادرة على منازعة أمريكا سطوتها على العالم، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل قمة التجارة الخارجية العالمية بنسبة ١٩,٧%، وهو رقم لا يتضمن التجارة الخارجية البينية بين الاتحاد الأوروبي ودوله الخمسة عشر، في حين أنها تمثل ٧٠% من تجارة هذه الدول الخارجية، ثم تأتي أمريكا في المرتبة الثانية وتستحوذ على ١٦,٣% من تجارة العالم. ثم تأتي اليابان المتحالفة في المصالح مع الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩,٣"%. وتأتي كندا في المرتبة الرابعة بنسبة ٥,١%، وهي عضو في النافتا (التجمع الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية). وفي المرتبة الخامسة تأتي الصين (وهونغ كونغ) بنسبة ٨,٦% منها (٤,٢% لهونج كونج)، وهي قوى تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك باقي دول العالم ونصيبها ٢١%، وتتعارض مصالحها مع الرؤية الأمريكية لمستقبل النظام التجاري الدولي. وتتأكد الأبعاد المتكاملة لتناقض المصالح من نظرة سريعة إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي واكتشاف أن ٥٠ % من هذه الميزانية في عام ١٩٩٨ كان مخصصاً وموجهاً لضمان تنفيذ السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي والقائمة على الدعم الواسع النطاق للزراعة، وهو ما يتعارض مع دعوة أمريكا لأن تتركّز جولة المفاوضات القادمة على إلغاء الدعم جملة وتفصيلاً. ويستهدف التوجه الأمريكي تحقيق نجاحات لتخفيض العجز في معاملاتها الخارجية مع كبار شركائها التجاريين من خلال ما تحققه من تحرير إضافي لتجارة الخدمات الدولية والتي تحتكر أمريكا نحو ٨٠% منها، ومن خلال إمكانياتها الواسعة في تصدير السلع الزراعية إلى السوق الدولية، والتي تصل قيمتها إلى نحو ٧٠ مليار دولار) عام ١٩٩٨ وتمثل حوالي ١٣% من جملة الصادرات الزراعية العالمية.(١) وإذا نظرنا إلى جانب آخر، نجد أن اليابان كانت

في مقدمة الدول التي عارضت المقترحات الأمريكية لإطلاق دورة مفاوضات عالمية جديدة تتضمن تحرير تجارة المنتجات الزراعية. ويرجع ذلك إلى ضخامة فاتورة الواردات الزراعية لليابان والتي بلغت قيمتها في عام ١٩٩٨ نحو ٥٦,٦ مليار دولار، وهي بذلك تمثل المرتبة الثانية في قائمة المستوردين العالميين، في حين تصل واردات كوريا الجنوبية إلى ٩,٣ مليار دولار، ويعتمد قطاع الزراعة في اليابان بصورة واضحة على تقديم الدعم للمزارعين لإبقائهم في مزارعهم. وتصل تكلفة إنتاج الأرز في اليابان والذي يعد الغذاء الرئيسي للمواطنين إلى نحو ستة أضعاف التكلفة العالمية، وإن كانت هناك قيود صارمة تمنع استيراده من الخارج حتى لا يُنافس الأرز المحلّي قبل اتفاقات الأوروغواي وما فرضته من قواعد على اليابان لفتح أسواقها تدريجياً أمام الواردات من السلع الزراعية وتخفيض الدعم الذي تقدمه للمزارعين. وتشير التقارير إلى أن الاكتفاء الذاتي في اليابان تراجع بشكل حاد في نطاق السلع الزراعية، حيث انخفض من ٦٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٦٪ عام ١٩٩٤ مع بداية تطبيق اتفاقات دورة الأوروغواي، وانخفض في عام ١٩٩٨ إلى ٤٢٪ فقط. وهجر الفلاحون ٤٠٪ من مساحات زراعة الأرز، وفي المقابل فإن الاكتفاء الأمريكي من الحبوب تبلغ نسبته ١٣٨٪، بينما الاكتفاء الذاتي من الحبوب في اليابان تبلغ نسبته ٢٩٪. وفي حالة المضي في تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية، فإن معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء في اليابان ستزداد انخفاضاً، مع مزيد من هجرة الأراضي الزراعية وهو ما يمكن أن يتكرر في دول أخرى مما سيكون له أثره إجمالاً في تناقص الاحتياجات الإنسانية الكلية من الغذاء، وانخفاض الإنتاج الزراعي العالمي في ظل متغيرات بيئة عالمية في مقدمتها المناخ والتربة وندرة مصادر المياه، والتوقعات بزيادة سكان العالم ووصولهم إلى ٨ مليارات نسمة في عام ٢٠٢٥.[٢] أما في نطاق الدول النامية، فإن غالبيتها تُصنّف في نطاق الدول المستوردة للغذاء سواء كان سلعاً زراعية مصنّعة أو غير مصنّعة. وتقول

المؤشرات أن نصيب الزراعة من صادراتها غير المصنّعة ، وهي تُمَثِّلْ في غالبيتها صادراتها، لا تتعدى ٦١,١% فقط، في حين أن نصيبها من الواردات يبلغ معدّلها ٧٠,٥% من جملة تجارتها غير المصنّعة. وفي دول القارة الأفريقية، يصل نصيب المنتجات الزراعية في صادراتها غير المصنّعة إلى ٣١,٨% من الإجمالي، في حين أن نصيبها من الواردات غير المصنّعة يصل إلى ٦٧,٥% مما يجعل هذه المجموعة من الدول النامية على الأخصّ في مقدمة المُتَضَرِّرَيْن من تحرير تجارة السلع الزراعية عالميا، لأن التحرير يعني رفع الدعم، وهو ما يعني زيادة الأسعار، ويؤدي بالتالي إلى زيادة تكلفة فاتورة الواردات بصورة كبيرة من السلع الزراعية وما تمثله من عماد لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الرئيسية للغذاء. ومع ما تتعرض له هذه الدول من ضغوط على عمليات التنمية فيها، ومع ندرة النقد الأجنبي، فإنها تكون معرضّة لمواقف أكثر خطورة، وبخاصة مع عدم وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها في عام ١٩٩٤ في مراكش بتقديم معونات للدول المستوردة للغذاء لتعويضها من ارتفاع تكاليف فاتورة الاستيراد، ويعمق من الأزمة ما تتعرض له من ندرة المياه ومصادرها ومظاهرة التصحّر وبخاصة في أفريقيا وما يعنيه ذلك من مزيد من الانخفاض في الإنتاج الزراعي.

إن الدول الأكثر فقراً من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقات دورة الأوروغواي ككّل، في حين أنها تدفع ما يتراوح بين ١٤٥ مليار دولار و ٢٩٢ مليار دولار نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء، وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي، ويعمق من عدم العدالة، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك النتائج السلبية لتحرير التجارة الدولية، وآثارها السيئة في اقتصادات الدول النامية وبخاصة مع "الشروط" التي تفرضها الأوضاع والظروف الجديدة بشأن أساليب العولمة القسرية وعدم احترام التوقيتات المناسبة للانخراط في عمليات تحرير المبادلات التجارية من جانب بلدان العالم النامي. ففي الماضي كانت قرارات الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير المبادلات التجارية وفتح الأسواق ترجع

للتقدير الخاص لظروف كل بلد على حدة وفي واقع رؤية قياداته السياسية والاقتصادية لظروف البلد، أما الآن، وفي ظل اتفاقية دورة أوروغواي، فإن الدول الموقعة ملتزمة بإجراء عمليات تحرير المبادلات وفتح أسواقها قسراً، في ظل توقيتات محددة سلفاً. ونتيجة لذلك، فقد هدد العديد من دول العالم النامي وبخاصة الدول الأفريقية لعدم الانضمام إلى أي اتفاق يتم التوصل إليه في سياتل بسبب تهميشها في عملية التفاوض. كما وجدت الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في إقناع الدول النامية بالكثير من المطالب، وبخاصة المراجعات في مجال اتفاقية الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة. وإزاء ذلك فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من "إعادة التفاوض الجماعي" مع البلدان النامية، أن يتم إعادة التفاوض مع كل بلد على حدة للمساومة على أساس ثنائي، وهو الاقتراح الذي رفضته معظم الدول النامية. ومن منطلق كل هذه الظروف مجتمعة، فقد أصبح من المتواتر أن أي جولة جديدة من جولات التفاوض حول المزيد من تحرير التجارة لن تكون سهلة طالما لم يتم احترام التوازن المطلوب في "المصالح" بين الدول. بل الأكثر من ذلك أن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، على سبيل المثال، اعتبر أن إخفاق مؤتمر سياتل، وإخفاق الدول في الاتفاق فيما بينها هو في ذاته بداية تفجر "تناقضات العولمة" تمهيداً لما يمكن أن يسمى بمرحلة "ما بعد العولمة".[٣] ومنذ فشل مؤتمر سياتل لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٩، لم تعد الأمور تسير كما كانت في السابق. فقد فاجأت الحركات المناهضة للعولمة الجميع بقوة اندفاعها، وبراديكالية شعاراتها، وتركت آثاراً عميقة. ومن يومها، لا يمكن أن تعقد قمة للدول الرأسمالية أو للمؤسسات المالية الدولية من دون أن تأتي الحركات المناهضة للعولمة للتشويش عليها، فمن دافوس إلى واشنطن، ومن أوكيناوا وبراغ وَنَيسْ، وغوتنبرغ إلى جنوى (بتاريخ يوليو ٢٠٠١)، أينما عقدت قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى، تدفقت حشود المنظمات الفوضوية واليسارية

والليبرالية المناهضة للعولمة من جميع أنحاء أوروبا، وازدادت حجماً وتعقيداً كل فترة وهي تُحَاصِرْ قمة دولية واحدة بعد الأخرى. وقد شكل ديسمبر ١٩٩٩ منعرجاً حاسماً في العلاقات الدولية، إذ أنه لأول مرة كان العالم شاهداً على أرض الواقع على المواجهة بين الديموقراطية الافتراضية والديموقراطية الصورية (أي ديموقراطية ممثلي الدول الرأسمالية الغنية، ففي كل قمم العولمة يحتج المتظاهرون على الإسقاطات المدمرة للعولمة، والمفاهيم الليبرالية – الجديدة، والأسواق المفتوحة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وعمالة الأطفال، والتفاوت الطبقي والخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية، وتخريب وتلوث البيئة، والهيمنة الثقافية الأمريكية، وتحديات أخرى. وفي قمة جنوى (يوليو ٢٠٠١) أقّهم مناهضو العولمة أعضاء مجموعة الثماني بالتواطؤ فيما بينهم وبما يخدم مصالحهم فقط، ويقولون، إنهم مجموعة شريرة متخصصة في نهب الفقراء وجعل الأثرياء أكثر ثراء، فهم لا يمثلون سوى ٨% من عدد سكان العالم، ومع ذلك فإنهم يتحكمون بـــ ٩٢% من اقتصاداته، وبالتالي فهم يحددون مصائر وأقدار البشرية جمعاء بما يدفع دولاً وشعوباً كاملة إلى حافة الجوع والفقر وبما يضمن رفاهية كاملة لشعوبهم. وفيما تشدد قمم العولمة الرأسمالية على الميزّات والفوائد التي تحققت في ظل العولمة، والتي من أبرزها، الثراء، وامتيازات وإبداعات تكنولوجية، اجتماعية، ومنتجات أقل غلاء وأكثر تنوعاً، وإغناء للثقافات، وحرية متزايدة، فإن مناهضي العولمة ومعهم دول الجنوب يعتقدون أن دول الشمال الغنيّة ترفض شطب ديون العالم الثالث، وتحث دائماً على تحرير التجارة العالمية وَالنَوَاحِيْ العامة للاقتصاد العالمي وَمُحَفِّزَاتْ الاستثمار وقضايا البترول والطاقة، وتحاول تعميم نموذج عالمي كي تحمي نفسها من المنافسة التي من الممكن أن تواجهها، وبالتالي ليس من قبيل المصادفة أن تكون دول الجنوب أكثر صلابة تجاه القوانين الاجتماعية والبيئية والدولية. ويصّر مناهضو العولمة على ألاّ تفعل الشركات متعددة الجنسية ما تريد عندما تُريد وكما تُريد، بل يَجِبْ أن

تخضع لقوانين البلدان التي تتواجد فيها، كما تخضع لعاداتها وتقاليدها في ما يخص النشاطات الخاصة، والعمل وحقوق الإنسان، ويعتقدون أنه يتعين عليها مراعاة تلك القوانين. ويتساءل هؤلاء: كيف يمكن نسيان ضحايا المصنع الهندي الذي انفجر في عام ١٩٨٥ مخلفاً وراءه أكثر من ٨٠٠٠ قتيل، ومسؤولية شركة يونيون كاربيد عن ذلك. فقد أثار ذلك الحادث المأساوي بلبلة واضطرابات عديدة وسط المجتمع الأمريكي. ونتذكر كذلك المقاطعة العالمية التي عانت منها شركة ريبوك لأنها كانت تستخدم أطفالاً باكستانيين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة، لصناعة كرات القدم، فسارعت إلى سحب منتجاتها وألغت اتفاقاتها وأنشأت معمل تصنيع جديداً يشرف عليه مراقبون مستقلّون، وأطلقت حملة إعلانية كبيرة للترويج لكراتها الجديدة تحت شعار "صنعت دون عمل الأطفال".(٤) غير أن الذي أضفى طابعاً سلبياً على العولمة، ارتباط هذه الأخيرة بإشكاليات عدة على المستوى الدولي أخطرها طابعها الأمريكي الذي حوّلها من وسيلة عصرية لإقامة نظام إنساني مؤسس على التعاون وطامح إلى معالجة مشكلات العالم الاقتصادية والسياسية والحدّ من الصراعات العسكرية إلى أداة تحتكرها الولايات المتحدة لتوسيع وترسيخ هيمنتها على العالم ومدّ نفوذها إلى أقصى مناطق الكوكب متنكرة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والشعوب، وضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية الناظمة للعلاقات بين الدول والشعوب. ويجمع المحللون الاستراتيجيون على أن العولمة القديمة أو المتجددة مرتبطة بتطور الرأسمالية التي تجدّد ذاتها باستمرار بوصفها نظاماً قائماً على التغيرّ المستمر، وهو تغير كيفي أكبر من مجرد تغيرّ هيكلي ينجم عن عملية تراكم في هذا المجال أو ذاك. والعولمة الرأسمالية التي نعرفها اليوم هي المحطة الثانية في تجربة الرأسمالية: فقد سجّل القرن التاسع عشر ديناميكية قوية يطلق عليها "العصر الذهبي" للرأسمالية، والممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، والتي اتسمت بسيادة مطلقة لرأس المال، تشابه حالتنا اليوم:

ترافقت أو سبقت جملة ثورات احتماعية وعلمية وتكنولوجية انتهت بأزمة اقتصادية رأسمالية خانقة هي أزمة ١٩٢٩ الشهيرة التي ضربت الولايات المتحدة وكل البلدان الأوروبية الغربية. وكانت الكولونيالية التي هيمنت على البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة هي واحدة من أوجه التشابه مع العولمة كما يحدث اليوم في ظل الهيمنة الأمريكية بوصفها تكييفاً بالعنف، إضافة إلى التشابه على الصعيد الإيديولوجي، بين مفهوم القرية الكونية، وبين مقولة الجولة حول الأرض في ثمانين يوماً ، المقولة التي فجرّت حقيقة انتصار الرأسمالية في غزو الفضاء.(٥)

السؤال الذي يطرح نفسه، هل أسهمت عولمة الأمس في تقارب كافة الاقتصادات التي شاركت في السيرورة التاريخية؟ إن الخيط الأساسي في عولمة القرن الماضي الذي يعني اختلافه مع العولمة التي نشهدها اليوم، يتمثل في حجم الهجرات الدولية الكبيرة التي كانت متجهة نحو أمريكا واستراليا، إذ كان المهاجرون الأوائل من الإنجليز والأيرلنديين، ثم من الاسكنديناقيين والإيطاليين، وأخيراً من سكان أوروبا الوسطى. أما بالنسبة للعولمة الجديدة، الناجمة عن النقلة الجديدة التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من دون شك قلبت موازين تقاليدنا وأعرافنا السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتى نمط تفكيرنا. وهذا ما أضفى على العولمة الجديدة طابعاً سلبياً مرفوضاً على أوسع نطاق، تتلاقى في ذلك شعوب الدول الغنية نفسها مع دول العالم الثالث التي شعرت بالخوف من طغيان سياسي واقتصادي وفكري يهددها في شخصيتها وتفردها ويلغي التمايزات الغنية المتوزعة بين مختلف الحضارات الإنسانية.

وقد أوحى لنا بروز الفاعلين الاقتصاديين الجدد، وهم بكل تأكيد فاعلون عالميون بصورة مباشرة، من دون المرور بالضرورة في الإطار الوطني، أي عبر تلاشي دور الدولة، وَتَآكُلَهُ من فوق ومن تحت، وفقدان شرعيتها بما يكشف عن بروز سلطة للشركات متعددة الجنسية، إلى جانب الحركات الجماعية

المستندة إلى شرعيات غير وطنية، وازدهار التكنولوجيات الجديدة ،وصعود بعض السيادات المقسمة بالقوة في أوروبا في بعض المؤسسات الدولية، بأننا نترك مستقبلنا ومصائرنا للمجهول. كما أوحى لنا ذلك بفقدان سماتنا العادية والمألوفة وإحاطتنا بالمخاوف والاضطرابات. وهكذا همشت إيجابيات العولمة على كثرتها وأهميتها، وأصبحت شعوب العالم الثالث خائفة من استحقاقاتها السلبية على هويتها وتراثها وتاريخها ومواقعها.(٦)

إذا كانت "الحرية" هي يوتوبيا القرن التاسع عشر، وكانت المساواة هي يوتوبيا القرن العشرين، فإن النظام العالمي الجديد الذي يعمل على غزو الرأسمال لجميع مجالات الحياة الاجتماعية وإخضاعها لقانون الربحية، بواسطة المؤسسات التي تنظم وتحمي احتكارات الشمال (الشركات متعددة الجنسيات) مثل منظمة التجارة العالمية والثورة التكنولوجية التي تثير في بداياتها موجة عارمة من الحماس، والتي وضعتها مؤسسات الإنترنت، هذا النظام العالمي الجديد الذي بشّر به الأمريكان هو "يوتوبيا" القرن الحادي والعشرين، وهو نظام بالمحصلة النهائية لا يمكن أن يُدار من دون تدخل عسكري عنيف أكثر وأكثر، يكفل إدارة الاختلال لمصلحة رأس المال المهيمن، أي الرأسمال الاحتكاري الأمريكي.

نعم، ليس للعولمة مشروع سياسي، وبالتالي ليست هناك أسطورة تأسيسية للعولمة، بل هي واقع يتجدد بين الحين والآخر في السياسة العالمية والعلاقات بين المجتمعات، وسوف تبقى العولمة مثار جدل واسع النطاق حتى تحل محلّها ظاهرة جديدة تُعيدنا سيرتنا الأولى.(٧)

هوامش: العولمة وتناقض المصالح

(١) قارن مع:

- Der Spiegel, Hamburg, 24.7.1999.

(٢) أنظر مزيداً من التفاصيل في:

- John Groome: The Present Outlook for Trade Negotiations in the World Trade Organization, Policy Research Working Paper Washington D.C., World Bank Publications, 1998.
- Merlinda Ingeo: Agricultural Liberalization and the Uruguay Round, in: Will Martin and L. Alan Winters (edits.): The Uruguay Round and the Developing Economics, World Bank Discussion Papers, No. 307 (Washington, DC. Word Bank Publications, 1995)

(٣) يعد تعبير "مابعد العولمة" تعبيراً جديداً وجزئيا، ولا أجد غضاضة في ترديده على اعتبار أن الشواهد التي ظهرت مؤخراً قد نجدها دلائل على اهتزاز "بنيان العولمة" ونسوق من هذه الدلائل ما يلي: ١) بزوغ مجتمع مدني عالمي معارض بقوة لظواهر العولمة ٢) الفشل الذريع لمؤتمر سياتل ٣) تأخر بدء جولات جديدة من المفاوضات حول تحرير التجارة العالمية ٤) فشل لقاء جنوى في عام ٢٠٠١، ٥) عدم اتفاق الدول المتقدمة على قواعد جديدة لاستمرار التجارة العالمية وعدم وصولها إلى حد أدنى من التفاهم بشأن مصالحها المتعارضة (أنظر: صحيفة الأهرام لشهر يوليو ٢٠٠١).

(٤) طبقا لما ذكره:

توفيق المديني: "العولمة مستمرة رغم جذرية الصراع ضدها"، في: صحيفة الخليج، العدد (٨١٠٧) بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠ ميلادية (ص ١٢).

(٥) طالع في:

- Ian clark: Globalization and Fragmentation, International Relations in the Twentieth Century, Oxford University Press, 1997.

(٦) طالع في:

- Bagdikian, b.: The lords of the global Village, in: "The Nation"

Vol. 12, June 1989 (pp. 805-820).

(٧) مزيداً من التحليل أنظر:

- Alger, C.: Perceiving, Analysing and Coping with the Local-global Nexus, in: International Social Science Journal, Vol. 117, August 1988 (pp. 321-340).

٧- معضلة حوار الشمال – الجنوب

باءت محاولات دول الجنوب (خاصة الدول العربية الإسلامية) إدخال إصلاحات هيكلية على النظام الاقتصادي الدولي القائم بالفشل، وتعويضاً عن ذلك، اتجهت دول الجنوب – منذ بداية الثمانينات – إلى تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها لدعم قوّتها التساومية من ناحية، وللإسراع بالتنمية من ناحية أخرى. ولكن هذه الجهود لم تصل إلى المستوى المنشود بسبب مجموعة من العوائق يتصل بعضها بدول الجنوب ذاتها، ويتعلق البعض الآخر بعوامل خارجية نابعة من البيئة الدولية التي أصبحت الآن غير مواتية لدول الجنوب. وأمام هذا المأزق المعقّد المتشابك الأبعاد، ليس أمام دول الجنوب إلاّ أن تعمل سوّياً لكي تتمكن من حماية مصالحها وتعزيز تعاونها للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية ودفع وتائر التنمية في مجتمعاتها إلى الأمام، وفقاً لإستراتيجية تحدد مجالات التعاون فيما بينها في ضوء أهداف بعيدة أو متوسطة أو قصيرة المدى، مع رسم الخطوات المطلوبة لتنفيذ البرامج التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف.(١)

وانطلاقاً من هذا الوعي، بدأت دول الجنوب في إطار حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ (٧٧) في تنظيم صفوفها والتفاوض فيما بينها وتنسيق مواقفها في مواجهة الشمال وذلك لدفعها لتقديم المزيد من المساعدات وتحسين شروط التجارة فيما بينها، إلى أن استطاعت أن تبلور برنامجاً متكاملاً للإصلاح الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي، واستمرت في مفاوضاتها مع دول الشمال وذلك لدفعها لتقديم تنازلات بهذا الشأن، إلاّ أنها لم تسفر عن النتائج المرجوة. ومن ثم تزايد تطور إدراك الدول النامية للأبعاد الحقيقية لعناصر قوتها وضعفها على نحو اصبح معه من الضروري تركيز الاهتمام على ما يجب أن تفعله لنفسها لإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ضوء ذلك برزت أهمية التركيز على التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب من أجل تعزيز قوتها التساومية في مواجهة دول الشمال ومن أجل الإسراع بعلميات التنمية لديها فيما عُرف "باستراتيجية

الاعتماد الجماعي على الذات". وقد شهدت خبرة الثمانينات تزايد الاهتمام بحوار الجنوب – الجنوب وحوار الجنوب مع الشمال.[٢]

في نطاق الجدل بين الواقعيين (الذين يفهمون العلاقات الدولية في ضوء سياسات القوة) والعالميين (الذين يعتقدون أن هناك مدخلاً آخر غير سياسات القوة لفهم العلاقات الدولية، بدأ يتبلور مع بروز ظواهر جديدة كالاعتماد المتبادل والتكامل السياسي والاقتصادي التي من شأنها التغيير من طبيعة هذه العلاقات)،[٣] تبرز دلالات هامة بالنسبة للعالم الثالث، فمن ناحية يبدو واضحاً أنه مع استمرار أهمية الأهداف السياسية والعسكرية المختلفة، والتي لا يمكن إنكارها، فقد برزت مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي بدأت تحتل موقع القلب في السياسات الخارجية للدول. وينطبق ذلك بصورة واضحة على دول العالم الثالث التي بدأت تسعى للوصول إلى مدخل لإدارة ومن ثم لمزايا النظام الاقتصادي الدولي، الأمر الذي من شأنه دعم جهودها لتحقيق التنمية .وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من القضايا الاقتصادية، التي تهم العالم الثالث وأصبحت تمثل محوراً أساسياً في السياسات الدولية في السبعينات.[٤] ومن ناحية أخرى، فإنه يجب التمييز بين ظاهرتي الاعتماد المتبادل الذي يدافع عنه العالميون لوصف وضع العالم الثالث في النظام الدولي. وفي الحقيقة فإن الأصل في الاعتماد المتبادل هو التكافؤ والندّية والقدرة على التأثير بقدر العرضة للتأثر بين أطراف هذه العلاقة، وتلك عناصر غائبة تماماً في علاقة التبعية. ومن ثم يمكن القول أن مفهوم الاعتماد إنما يصدق إلى حدّ كبير على العلاقات فيما بين الدول المتقدمة، في حين يصدق مفهوم التبعية على علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة.[٥] ومن الواضح أن مفهوم الاعتماد المتبادل بين الشعوب إنما يستخدم كأساس نظري للاستعمار الجديد، ومن أجل عرقلة عملية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد كان من الطبيعي أن تسعى الدول النامية في ظل هذا الوضع إلى محاولة إيجاد إطار من التفاعلات الاقتصادية فيما بينها متسم بقدر من الاعتماد المتبادل.[٦]

تعدّ مدرسة التبعية أكثر المدارس في مجال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، تأثيراً في فكر وحركة دول الجنوب. وهذه المدرسة تقوم على أساس تحدّي فكرة الشركاء في التنمية التي ينادي بها الليبراليون. ويرى أنصارها من الماركسيين الجدد أن تدفق الثروة إنما يتم كحركة من الطرف المتخلف إلى مراكز القرار والقوة المالية والصناعية. فالنظام الاقتصادي الدولي القائم نظام استغلالي يُنتج تنمية وافرة للأقليّة وتخلّفاً تابعاً للأغلبية. وما الدعوة التي يطلقها الليبراليون لكسر احتكار الدولة القومية وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات متعددة الجنسية إلاّ دعوة للإمبريالية. ويؤكد الماركسيون الجدد أن استمرار التقسيم الدولي الحالي للعمل على ما هو عليه من شأنه أن يُبقي على الفجوة القائمة بين الشمال (الذي يشكل خمس العالم) والجنوب (الذي يشكل الأربعة أخماس الباقية). فالشمال يملك كل شيء والجنوب محروم من كل شيء. وفي هذا الإطار يبرز اتجاهان: الأول يدعو لتثوير النظام وآخر يدعو لإصلاحه مكتفياً بإدخال تعديلات عليه حتى يتسنى لدول العالم الثالث تحقيق تنميتها.(٧) إن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد إنما تمثل قضية فيما بين دول الجنوب (وهي الدول التي تقع في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويمتد مداها من الدولة النفطية في الشرق الأوسط إلى الدول المعروفة بدول العالم الرابع (أفقر الدول في العالم)، ودول الشمال (وهي الدول الصناعية المتقدمة مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا) أي أنه يتم استبعاد دول الشرق الأقصى من إطار هذا الجدال. والمنطلق الكامن وراء ذلك يتمثل في الآتي: من ناحية يبدو أن معظم ما يريده الجنوب الآن إنما يريده من الشمال، فهو يريد مدخلاً إلى أسواق الشمال - يريد التكنولوجيا التي يمتلكها الشمال... يريد قوة ونفوذاً داخل مؤسسات الشمال... يريد إيجاد حل لمشكلة الديون المستحقة عليه للشمال ومؤسساته... الخ. ومن ناحية ثانية فإن معظم المعاملات الاقتصادية للجنوب إنما تتم مع الشمال وليس مع الشرق. ومن ناحية ثالثة وأخيره فإن الشرق جائع ولا

يستطيع تقديم شيء للجنوب... اللهم ألاّ الدموع والدعوات المباركات.[٨]

إن الحديث عن "الشمال" و "الجنوب" ورؤية كل منهما للنظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يعني ولا ينبغي أن يفهم منه أن هناك رؤية موحدة في إطار كل منهما ولكن يعني أننا نتناول الرؤية السائدة في الشمال والجنوب مع الوعي بوجود اختلافات:

١- رؤية الجنوب:

كان لأفكار مدرسة التبعية تأثير كبير في رؤية دول الجنوب، حيث انعكست على رؤيتها للنظام الاقتصادي الدولي الذي تحيا في إطاره ومدى مسؤوليته عن تخلفها، وتصورها لما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام لكي يخدم أهدافها الإنمائية. ومن ثم تنظر دول الجنوب إلى قضية التنمية على أساس أنها مرتبطة إلى درجة قصوى بالنظام الاقتصادي الدولي، وإن أية محاولة لتحقيق التنمية تقوم بها، لابد وأن ترافقها تحولات جذرية في النظام الاقتصادي الدولي نظراً لأن هذا النظام يفرض على الدول النامية حدوداً من الصعب جداً تخطيها.[٩] ووفقاً لهذه الرؤية فإن الدول المتخلفّة ليس لديها أية خيارات ذات شأن لأنها مسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب قوى النفوذ الخارجي.[١٠] ويمكن أن نلمح هذا الاتجاه في العديد من الوثائق الصادرة عن اجتماعات ومنتديات مختلفة لدول الجنوب، حيث تلقي هذه الدول اللوم بشأن تخلّفها على عوامل خارجية بالأساس لا سلطان لها عليها، ومن ثم فهي تطالب بأحداث تغييرات حاسمة في الاقتصاد الدولي.[١١]

٢- رؤية الشمال:

تقدّم دول الشمال رؤية أخرى مختلفة تقوم على أساس بعدين رئيسيين: البعد الأول، ويستند إلى مقولة رئيسية تتمثل في أن مسؤولية التنمية إنما تقع بالدرجة الأولى على السياسات الداخلية للدول النامية. وإن هذه الدول قد

صَمَّمَتْ عن قصد استراتيجية التغيير الخارجي من أجل تجنّب التعامل مع المشكلات الداخلية.(١٢) وتذهب هذه الرؤية أيضاً إلى القول أن "الجنوب" ينحو دائماً إلى الربط ما بين التخلف الاقتصادي والتبعية، ويجعل من الأول نتيجة للثاني، في حين أن التخلف الاقتصادي قد يكون سبباً للتبعية وليس نتيجة لها. كذلك ووفقاً لهذه الرؤية، فإن هناك عدة أسباب تكمن وراء ضرورة الاهتمام بعملية صنع السياسة الداخلية عند مناقشة كيفية التغلّب على أنماط التخلف تمثل أهمها في الآتي:

أ- إن التغييرات الممكنة في إطار النظام الدولي لن تكون مجدية ما لم تحقق الدول النامية نتائج أفضل داخلياً. فالدول ذات النظم الفعالة لصنع القرار، والتي فيها نخبة حاكمة ملتزمة بالتنمية القومية، هي فقط التي يمكنها اقتناص الفرص الموجودة في إطار النظم الدولية القائمة والاستفادة كذلك من أية تعديلات يتم إجراؤها.

ب- إنه إذا فُرض وتمت الاستجابة لكل مطالب العالم الثالث، فإن ذلك يفيد كل الدول النامية، لأن بعض الحكومات تتكون من لصوص محترفين. إذاً فالقضية كالآتي: كيف تجرؤ دول الجنوب على المناداة بالعدالة الدولية في علاقات الشمال - الجنوب وهي غير قادرة على تحقيقها في الداخل؟ وما جدوى تحقيق العدالة الدولية إذا كانت قيمة العدالة تلك مفقودة داخل دول الجنوب، مما يُفرغ قيمة العدالة الدولية من أي مضمون إنمائي حقيقي.(١٣) وهكذا، وفقاً لرؤية الشمال، فإن قضية إعادة التوزيع التي تمثل خياراً له قدر كبير من الإلحاح بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية ، يتم إهمالها تماماً من جانب النخب في هذه الدول. وترتبط بهذه القضية قضية أخرى هامة ألا وهي قضية تسريب رؤوس الأموال من الدول النامية، حيث يقوم أثرياء هذه الدول بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج خاصة إلى سويسرا أو بريطانيا أو أمريكا، وهي الأموال التي يمكن استثمارها لدعم خطط التنمية في الداخل، وبالتالي يؤدي تسريبها إلى التأثير سلبيّاً على التنمية في هذه الدول، ومما يزيد الأمر سوءاً

أن هذه الأموال تعود في الغالب على هيئة قروض تشكل أعباء إضافية على اقتصادياتها.[١٤] أما البعد الثاني لرؤية الشمال، فيتمثل في اعتبار أن مناداة العالم الثالث بنظام اقتصادي دولي جديد ما هي إلاّ مثال للتحالف التقليدي بين الدول من أجل انتهاز الفرص الجديدة للحصول على مزيد من المزايا السياسية والمادية التي تقوم من خلال النظام الدولي لما بعد الحرب وخاصة من خلال الأمم المتحدة. ويذهب بعض مفكري دول الشمال ومنهم الباحث الألماني ستيفن كراسنر (S. Krasner) إلى القول أن أحد الأسباب الرئيسية لتأييد العالم الثالث لبرنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد، هو رغبته في مزيد من القوة والتأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم فإذا ما تمّت الاستجابة لبعض مطالب الجنوب المحددة، فإن رغبة الجنوب في مزيد من القوة ستبدأ في التجدد في شكل مطالب أخرى. وبناءاً على ذلك فإن الشمال لا ينبغي أن يقدم أية تنازلات للجنوب، لأن ذلك يعني أن العالم الثالث سوف يحصل على مزيد من النفوذ أكثر مما له الآن في المنظمات الدولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاضطراب في النظم الاقتصادية الليبرالية. ويشار في هذا الشأن إلى النظرية المعروفة بـــ (The Statist Theory) للسياسات الدولية، التي تقرّ أن النظم الدولية تنمو لأن تكون أكثر استقراراً عندما تعكس بدقة هيكل القوّة التحتي لها من خلال إشباع مصالح كل دولة بشكل يتفق وقوة هذه الدولة بالنسبة للدول الأخرى. فالنظم الدولية التي تُعطي وزناً أبكر لهؤلاء الأقل قوة، يمكن أن تحدث بذلك خللاً ضاراً وبشكل بالغ لبعض الدول المحورية في النظام.[١٥] ولقد واجهت دول الجنوب هذه الرؤية بعدة عناصر نقدية تتلخص على النحو الآتي : من ناحية يرى العديد من الدول النامية أن هذا النقد إنما يُعّد محاولة من جانب دول الشمال لإضفاء قدر من العقلانية على رفضها الاعتراف بمظاهر الاختلال القائمة في النظام الدولي الحالي. ومن ناحية أخرى، فإن ما يشير إليه التحليل المتقدم من عجز النظم السياسية الداخلية عن تحقيق التنمية، إنما يُعّد تعميماً غير ملائم، ففساد

وَحُمقْ بعض حكومات العالم الثالث لا ينبغي أن يُستخدما لإدانة دوافع كل حكوماته خاصة عندما تواجه تلك الحكومات مشكلات داخلية وخارجية شديدة القسوة. ومن ناحية ثالثة وأخيرة، فإنه رداً على إدعاء دول الشمال أن دول الجنوب إنما تسعى لمزيد من القوة والثروة بما لا يتناسب مع مركزها الفعلي في النظام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار النظم الدولية، فإن هناك رأياً مضاداً يعتبر أن النظم المستقرّة تبقى كذلك طالما أنها قادرة على حلّ المشكلات التي صممت هذه النظم لحلها، وطالما استمرّت في تقديم الخير الجماعي لكل المساهمين فيه حتى عندما تساهم بعض الدول، بصورة تفوق دول أخرى، في إنتاج هذا الخير الجماعي الذي لم تتم دعوتها للمساهمة في إنتاجه أو المشاركة في إدارته.[١٦] وعليه، فإنه إذا كان لنا أن نستخلص رؤية توفيقية بشأن تقدير العوامل الداخلية والخارجية التي تمثل محور الجدال الدائر بين الشمال والجنوب، والذي في ضوئه تتحدد المواقف بشأن أصل وكيفية الاستجابة إلى المقترحات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، فإنه يمكن القول إنه إذا كان هناك رفض لادعاءات الشمال المستندة إلى نظرية (The Statist Theory) نظراً لكونها متطرفة وتقود إلى الإبقاء على الوضع الراهن، إلاّ أنه يمكن القول أن مقولات كلا الفريقين تحوي قدراً من الصواب بحيث لا تنفي تماماً مقولات الطرف الآخر في ما يتعلق بمكمن المسؤولية عن تخلّف الجنوب وكيفيّة التغلب عليه، وتحقيق التنمية. وعلى ذلك فإن جهود إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لابد وأن ترافقها سياسة إنمائية رشيدة على مستوى الاقتصاديات القومية لدول الجنوب. وجدير بالذكر أن هذا الموقف المتوازن يتبناه عديد من مفكري العالم الثالث.[١٧] هذه إذن هي إبعاد الجدال بين الشمال والجنوب بشأن مبررات ودوافع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فكيف انعكس هذا الجدال على حوار الشمال - الجنوب وما أسفر عنه من نتائج؟ هذا السؤال يقودنا إلى التطرق لمجمل المراحل التي مرّ بها حوار الشمال مع الجنوب، وهي:

المرحلة الأولى: وشهدت إرساء البنية المؤسسّية لدول الجنوب وبداية صياغة المطالب الإصلاحية (ما قبل ١٩٧٣)، ففي خلال الخمسينات ومعظم الستينات من القرن العشرين، انحصر التركيز على علاقات الشرق - الغرب، وسيطرت الحرب الباردة على اهتمامات وسياسات دولهما، بما لم يسمح بتوجيه اهتمام يذكر نحو الجهود التي بدأت تبذلها دول العالم الثالث من أجل إصلاح النظام الاقتصادي الدولي منذ بداية الستينات من القرن العشرين، ودون أن تكون هناك استجابة حقيقية لمطالب دول العالم الثالث الخاصة بهذا الإصلاح. إلا أن الجهود الأولى للعالم الثالث في هذا الصدد أسفرت عن الآتي:

١- تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) كجهاز من أجهزة الجمعية العامة، والذي أصبح ينعقد مرة كل أربع سنوات.

٢- تكوين مجموعة الـ (٧٧) والتي أصبحت تمثل منذ العام ١٩٦٤، الجهاز الرئيسي لدول العالم الثالث الذي يقوم بصياغة مصلحتها الاقتصادية الجماعية، وتبنيها والدفاع عنها في المفاوضات مع الدول المتقدمة في إطار الأمم المتحدة وغيرها.(١٨)

٣- أما حركة عدم الانحياز، فقد أنصبّ اهتمامها الأساسي خلال الستينات من القرن العشرين على القضايا السياسية، مع توجيه قدر ضئيل من اهتمامها للقضايا الاقتصادية، إلاّ أنه مع بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت في توجيه قدر متزايد من الاهتمام نحو هذه القضايا. وكان ذلك راجعاً إلى عدة عوامل من أهمها: إن كثيراً من الأهداف الأساسية لدول عدم الانحياز كانت قد تحققت أو على الأقل فقدت أهميتها. ومن ناحية أخرى، برزت حدّة المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث، وبدأ الشعور بالإحباط مع نهايات عقد التنمية الأول دون تحقيق تقدم ملموس على صعيد التنمية.(١٩) وقد أصبح واضحاً وجود نوع من تقسيم العمل بين مجموعة الـ (٧٧) وحركة عدم الانحياز، الأولى بوصفها تجمعاً شاملاً للدول النامية ينبغي أن يصيغ موقفاً

تساومياً موحّداً للعالم الثالث من أجل المفاوضات مع الشمال مع الأخذ في الاعتبار مقررات مؤتمرات عدم الانحياز التي تنعقد قبل انعقاد مؤتمرات مجموعة الـــ ٧٧، ومن أجل ذلك كونّت هذه المجموعة اللجان ومجموعات العمل التي يتم من خلالها التعبير عن، وصياغة المواقف، والتجهيز للمفاوضات، ثم عقب مؤتمرات "الانكتاد" تتقابل دول عدم الانحياز لتقويم النتائج وتحليل المضامين السياسية للمفاوضات في إطار الموقف الدولي الشامل.[٢٠] وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها دول الجنوب، إلاّ أن مفاوضاتها مع دول الشمال من خلال "الانكتاد" لم تسفر إلاّ عن أمرين:

أ- اتفاقية خاصة بتطبيق النظام المعمّم للمزايا والأفضليات التجارية بالنسبة لمنتجات العالم الثالث، والذي بمقتضاه تمنح الدول المتقدمة مزايا وأفضليات تجارية لدول العالم الثالث دون مقابل وعلى أساس فردي، وهو ما يُعّد خروجاً على قواعد الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).

ب- إقامة برنامج خاص لمساعدة الـــ ٢٥ بلداً الأكثر فقراً.[٢١] وهكذا لم تسفر جهود دول العالم الثالث في هذه المرحلة عن تحسُّن ملموس في أوضاع شعوبها، ولا في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة التي رفضت الاستجابة لمطالبها والتي كان من أهم عناصرها تحقيق الاستقرار في أسعار البضائع، وفتح أسواقها لمصنوعات العالم الثالث، وإيجاد ترتيب اتصالي جديد بين "الانكتاد" و "الجات" وصندوق النقد الدولي، حتى يكون للدول النامية صوت مسموع في القضايا النقدية والتجارية الدولية. ونتيجة لذلك فقد تكون لدى الدول النامية - تدريجيّاً - الإحساس بضرورة إعادة النظر الشاملة في النظام الاقتصادي الدولي خلال النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين.[٢٢] المرحلة الثانية، وشهدت صعود حوار الشمال - الجنوب على الساحة الدولية (١٩٧٣ - ١٩٧٦)، حيث برزت مطالب العالم الثالث بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلاً. وقد شهدت هذه الفترة تحولاً في سياسات الدول المتشددة في

الشمال خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من المواجهة إلى قبول مبدأ الحوار، والجلوس بالفعل إلى مائدة المفاوضات مع دول الجنوب. كما شهدت هذه المرحلة تعدد المنتديات التي التقى فيها الشمال والجنوب: في إطار "الانكتاد"، الجمعية العامة، مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية الذي انعقد في الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٧٥ وحتى يونيه ١٩٧٧. وكذلك أسفرت اللقاءات عن بلورة برنامج متكامل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد من خلال العديد من الوثائق التي صدرت عن هذه المنتديات، والذي تتحد أهم ملامحه فيما يلي:

١- مطالبة دول الجنوب بأن يكون تمثيلها متناسباً مع عددها وليس مع رصيدها المالي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
٢- تسهيل شروط الاقتراض خاصة من صندوق النقد الدولي.
٣- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتثبيت أسعار المواد الخام وحمايتها من التذبذب .
٤- الحدّ من العراقيل القائمة أمام تصدير السلع والمنتجات بما في ذلك التعريفات الجمركية والحصص الكمية (الكوتا) .
٥- توفير المعلومات التكنولوجية بحرية أكبر وبأسعار رخيصة.
٦- تقديم المساعدات الإنمائية لها حسب النسب التي حددتها الأمم المتحدة وهي ٠,٠٧% من الناتج القومي للدول المتقدمة، وخاصة لتلك الدول الأكثر فقراً وتخلّفاً.(٢٣)

ولقد ساعد على الاهتمام بمطالب العالم الثالث، بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية تتلخص على النحو التالي:

أ- أزمة النفط التي مثلّت العامل الحاسم والمحرك الرئيسي الذي دفع دول الشمال إلى مائدة المفاوضات مع دول الجنوب، حيث أبدت الدول النامية النفطية وغير النفطية تضامناً متبادلاً. فقد أظهرت الدول غير النامية غير النفطية تأييداً مستمراً - إلاّ فيما ندر - لسياسات "الأوبك" الخاصة برفع الأسعار على الرغم من محاولات دول الشمال استمالتها ضد (الأوبك). وفي المقابل أيدت

الأوبك بصورة قوية - على الرغم من تفاوت اتجاهات أعضائها ما بين الراديكالية والاعتدال - مطالب الدول النامية الخاصة بالإصلاح الهيكلي وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بل أنها كانت البادئة بالدعوة إلى الحوار، وتوسيع نطاقه ليشمل مجموعة من القضايا التي تهمّ دول الجنوب ككل.(٢٤)

ب- يرتبط بعامل النفط عامل آخر خاص بالعلاقات الأوروبية - الأمريكية، هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن سياسة المواجهة وقبول مبدأ الحوار. فقد كان الاقتصاد الفرنسي أكثر تأثراً بأزمة النفط مقارنة باقتصاديات الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى، ومن ثم فقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في مقاومة الجهود الأمريكية الساعية لإيجاد جبهة موحدة من الدول المستوردة للنفط. وقد لعبت الرغبة في استرضاء الفرنسيين، دوراً هاما في التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة كانت حريصة على ألاّ تقوم أية سياسة أوروبية في الشرق الأوسط خارج إطار التوجه والقيادة الأمريكية، لأن ذلك من شأنه إضعاف هذا التوجه في مواجهة الطرف العربي، وفي مواجهة الاتحاد السوفياتي أيضاً، ومن ثمّ فقد حرصت على إعادة بسط هيمنتها ونفوذها على حلفائها، حتى لا يبدو في الأفق توجهان غربيّان ولو كان يفصل بينهما تمايز بسيط مما كان له تأثير كبير على السياسة الأمريكية.(٢٥)

ج- الكساد الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية خلال الفترة من عام ١٩٧٤-١٩٧٥، أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية بالنسبة لدول الجنوب، ومن ثمّ فقد كان لهذا العامل تأثيره على كلا الطرفين.(٢٦)

د- مناخ الانفراج الدولي الذي بدأ مع قمة موسكو في مايو ١٩٧٢، واستقر نسبيّاً في مؤتمر هلسنكي للأمن الأوروبي سنة ١٩٧٥، هذا المناخ قد سمح بتوجيه بعض الاهتمام بقضايا الشمال - الجنوب بعد أن كان الاهتمام قاصراً على قضايا الشرق - الغرب.(٢٧)

وعن الإنجازات التي أسفر عنها حوار الشمال - الجنوب خلال تلك المرحلة، يمكن القول أن إنجازاً وحيداً قد تمّ التوصل إليه، وتمثل في الالتزام بإقامة صندوق مشترك يسهم في تحقيق هدف تثبيت أسعار السلع الأساسية، ولكن هذا الالتزام أيضاً لم يكن عاملاً، حيث نصّ البيان الصادر عن مؤتمر التعاون الاقتصادي على أن أغراض وأهداف الصندوق والعناصر التأسيسية له ينبغي أن تخضع لمزيد من التفاوض في إطار "الانكتاد". وفي ضوء ذلك يمكن القول أن دول الشمال قد اتخذت من الحوار تكتيكاً لامتصاص حماس دول الجنوب خاصة دول الأوبك، ولم تدخل الحوار بنيّة تقديم تنازلات على صعيد مطلب النظام الاقتصادي الدولي الجديد. فعلى الرغم من أن الجنوب قد حدّد مطالبه ووقف وراءها في وحدة وتجانس، إلاّ أنه واجه حقيقة قوة الشمال وقدرته على المقاومة في ظل المصالح المتصارعة بينهما.[٢٨] أما المرحلة الثالثة فقد شهدت منذ عام (١٩٧٧ وحتى ٢٠٠١) تدهور شامل في حوار الشمال مع الجنوب. وفي الواقع فإنه يمكن التمييز في إطار هذه المرحلة بين مرحلتين فرعيتين وذلك بالنظر إلى سمات النظام السياسي - الاقتصادي الدولي، على النحو التالي:

المرحلة الفرعية الأولى، وتمتد من العام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٥، وقد شهدت هذه المرحلة الفرعية أزمة الانفراج التي استمرت حتى العام ١٩٧٩، ثم تلاها انفجار الحرب الباردة الجديدة والتي استمرّت حتى العام ١٩٨٥، وحدث خلال هذه المرحلة أيضاً أن تَوَلّى الرئيس رونالد ريغان الإدارة الأمريكية في العام (١٩٨١)، الذي رأى أن أولوية المواجهة مع السوفيات ينبغي أن تحكم بسلوك الحلفاء وليس الحوار مع الجنوب، ومن ثمّ بدأ العالم الثالث مواجهة هذه الإدارة الجديدة شديدة العداء لفكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.[٢٩] ومن ناحية أخرى شهدت هذه المرحلة الفرعية (وهو ما استمر تأثيره في المرحلة الفرعية التالية) امتصاص الدول المتقدمة لصدمة النفط، ومن ثم تقوّض الدافع الرئيسي الذي دفعها إلى الحوار مع الجنوب. فقد اتخذت الدول المتقدمة العديد

من الإجراءات الوقائية من خلال الوكالة الدولية للطاقة، وبدأت في البحث عن بدائل أخرى أو تطويرها، الأمر الذي كان من شأنه الهبوط بأسعار النفط خاصة مع زيادة المنتج منه (باستثناء الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨١ التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعاره)، مما أدّى إلى تدهور مقدرة الأوبك التي مثّلت "السهم الرئيسي وربما الوحيد في قوس العالم الثالث".[٣٠] في ضوء ذلك لحق حوار الشمال - الجنوب تدهور كبير خلال هذه الفترة، وقد حاولت دول الجنوب دفع الحوار من خلال الجنوح تارة إلى التشدّد وتارة أخرى إلى الاعتدال، ولكن دون أن تسفر هذه المحاولات عن تقدم ملموس، ففي مؤتمر "قمة هافانا لدول عدم الانحياز" سنة ١٩٧٩، برزت الدعوة إلى "مفاوضات عالمية" مطولة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وقد قصد من كلمة "عالمية" أن تشترك جميع الأطراف فيها، وأن تكون مفاوضات شاملة لجميع القضايا، وأن تدار في منتدى سياسي مثل الجمعية العامة. وجاء انعقاد مؤتمر "الانكتاد" الخامس في مانيلا سنة ١٩٧٩، ولكنه لم يسفر عن إنجازات، ولم يحدث أي تقدم على صعيد مطلب المفاوضات الشاملة. وقد دفع ذلك الوضع المعتدلين إلى إجراء تعديل على مطلب المفاوضات الشاملة، ففي مؤتمر نيودلهي لدول عدم الانحياز سنة ١٩٨٣، أكدت أنديرا غاندي (رئيسة وزراء الهند آنذاك) التزام حركة عدم الانحياز بإعادة البناء الشامل للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولكنها أشارت أيضاً إلى ضرورة تبنّي رؤية أكثر عملية، فاقتراب المفاوضات العالمية وأن بقي الأداة الأكثر ملاءمة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية بطريقة شاملة وفعالة، فإنه من ناحية أخرى توجد مشكلات آنيّة لا تحتمل أي تأجيل ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها.[٣١] ويلاحظ أن هذه الرؤية العملية قد جاءت أيضاً بعد فشل مؤتمر كانكون الذي عقد بالمكسيك في أكتوبر ١٩٨١ من أجل فتح الطريق أمام المفاوضات العالمية. وكان هذا الفشل راجعاً بصفة أساسية إلى تعنّت الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان

برنامجاً واضحاً بشأن مستقبل النظام الاقتصادي الدولي كان من شأنه هدم كل أساس يمكن أن تقوم عليه تلك المفاوضات.(٣٢) ثم جاء انعقاد "الانكتاد" السادس في بلغراد ١٩٨٣، ولكن وعلى عكس ما تَصَوّرَ المعتدلون في إطار الجنوب، فإن الشمال لم يُبد أية مرونة حتى في مناقشة المطالب الأكثر اعتدالاً للجنوب، التي تضمنها برنامج"بيونس أيرس" الذي أعدته مجموعة (الـــ ٧٧) في اجتماعها السابق على الانكتاد.(٣٣) ويُعَدُّ الإنجاز الوحيد الذي أسفرت عنه هذه المرحلة هو نجاح مجموعة (الـــ ٧٧) من خلال عملها بمساعدة الانكتاد" في الإبقاء على استمرار عملية التفاوض بشأن اتفاقية الصندوق المشترك إلى أن تمّ في سنة ١٩٧٩ صياغة العناصر الأساسية للاتفاق، ثم تمّ التوقيع عليها في سنة ١٩٨٠. وبدون الدخول في تفاصيل هذه الاتفاقية، فإنه يمكن القول أنها كانت بمثابة شهادة على حدود قوة الجنوب، فالقوة كانت بالقدر الذي دفع الشمال لقبول التفاوض والوصول إلى اتفاق، ولكنها لم تكن بالقدر اللازم للنجاح في الوصول إلى الاتفاق المطلوب، فقد قبل الجنوب تقديم العديد من التنازلات بافتراض أن تحقيقه لتقدم محدود نحو مؤسسات اقتصادية دولية جديدة، أفضل من لا شيء. أما المرحلة الفرعية الثانية من تطور الحوار خلال النصف الثاني من الثمانينات وحتى عام ٢٠٠٠، فقد شهدت عدة أمور، من ناحية عودة إلى مناخ الانفراج في علاقات الشرق – الغرب. إلاّ أن هذا الانفراج في العلاقات بينهما لم يُسهم في عودة الاهتمام بحوار الشمال – الجنوب، و لم يكن من شأنه تحقيق أي تقدم على صعيده. وقد تبين ذلك من خلال "الانكتاد السابع" الذي عقد في جنيف في يوليو ١٩٨٧، والذي لم يسفر عن أية تغييرات في مواقف دول الشمال، و لم تجد مطالب الجنوب أية استجابة و لم يزد الأمر عن إقرار المسؤولية المشتركة للأطراف الرئيسية عن مشكلة الديون العالمية، الأمر الذي يمثل تطوراً بصدد استجابة المجتمع الدولي لمشكلة الديون. وربما يكون ذلك راجعاً إلى خوف الدول المتقدمة والمصارف التجارية بها من قيام الدول النامية باتخاذ

إجراءات موحدة من جانب واحد (التوقف عن السداد) مما يحدث ضرراً بالغاً بالأسواق المالية العالمية وبالاقتصاد الدولي ككل، وهو ما هددت به بعض الدول المدنية الأساسية (البرازيل - الأرجنتين - فنـــزويلا)، الأمر الذي دعا الدول المتقدمة إلى الإسراع بعقد اتفاقيات منفردة مع هذه الدول المدنية الأساسية لتحييد خطرها نظراً لأن الدول المدينة الأخرى على الرغم من أنها شديدة التأثر بمديونيّتها، إلاّ أن ديونها ليست بالضخامة التي من شأنها التأثير على الأسواق المالية الغربية، وهو الأمر الذي يمثل إحدى صور محاولات الدول المتقدمة لكسر الجبهة الجماعية لدول الجنوب لإضعاف قوتها التساومية في مواجهتها.(٣٤) ومن ناحية أخرى، فقد شهدت هذه المرحلة الفرعية بروز التجمعات الاقتصادية الكبيرة في الشمال، وهذه بدورها تطرح تحديات جديدة أمام الجنوب وتعمق صراع المصالح بين الشمال والجنوب وتقلل من فرص تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الحوار. وأخيراً لاشك أن حرب الخليج عام ١٩٩١ قد ألقت بظلالها على حوار الشمال - الجنوب، حيث أن العديد من القضايا الرئيسية التي تواجه الدول النامية كقضية الديون التي بلغت (١,٣ تريليون دولار) قد تراجعت إلى مرتبة دنيا في منظومة اهتمامات كلّ من الجنوب والشمال في ظل هذه الحرب.(٣٥)

فإذا ما حاولنا هنا إجراء تقويم لحوار الشمال مع الجنوب وعوامل تدهوره، أمكننا بالفعل رصد النقاط التالية:

أ- نجحت الدول النامية في التجمع حول هدف واحد يتمثل في المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ولقد كان لتماسك المقولات الأيديولوجية التي استخدمت لتبرير هذه المطالب، تأثير كبير على قدرة الدول النامية على الدفاع عن النظام الجديد الذي تنشده، فقد نجح المتحدثون باسم العالم الثالث في تطوير مجموعة من المقولات التي تلقي بالمسؤولية الرئيسية عن تخلفهم على عاتق النظام الدولي، والتي تمثل انعكاساً لأفكار مدرسة التبعية. ومن خلال الالتقاء حول هذه المقولات وما وفرته من وحدة الهدف الجماعي (الإصلاح

الهيكلي)، تمكنت دول الجنوب من التغلّب - إلى حد كبير - على التمايزات الاقتصادية في ما بينها، واستخدمت بقدر كبير من النجاح مقدرتها التنظيمية المتنامية متمثلة في مجموعة (الـــ ٧٧) وحركة عدم الانحياز وما تفرع عنهما من لجان ومكاتب وغير ذلك من فروع تنظيمية أخرى، من أجل تعزيز تضامنها والتفافها حول هذا الهدف الجماعي في مواجهة الشمال.

ب- رغم نجاح دول الجنوب في صياغة أهدافها ومطالبها، لكنها في النهاية لم تنجح في دفع الشمال لإبداء المرونة حيال هذه المطالب والأهداف. وهكذا جاءت الإنجازات أقل بكثير من مستوى التوقعات. من هنا بدأ حوار الشمال - الجنوب يشهد قدراً كبيراً من التدهور والانهيار، بل تحوّل إلى "حوار الطرشان" في نهاية المطاف، وعادت دول العالم الثالث إلى نقطة الصفر من جديد.[٣٦]

هوامش: معضلة حوار الشمال – الجنوب

(١) زينب عبد العظيم محمد: العلاقات بين دول الجنوب، دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من ١٩٧٣-١٩٨٥، جامعة القاهرة ١٩٨٩ (رسالة ماجستير غير منشورة)،

(٢) زينب عبد العظيم محمد: مرجع سابق الذكر، قامت المؤلفة بنشر مقال حول محتوى الرسالة في:

مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، القاهرة / يوليو ١٩٩١، ص (١٩٠-٢٢٢) هنا، ص ١٩١.

(٣) للمزيد حول هذا الموقف طالع في"

- Ray Maghroori: Major Debates in International Relations, in: Ray Maghroori, Bennett Ramberg (edts.): Globalism Versus Realism, International Relations third Debate (Westview Press, Boulder-Colorado (VSA) 1982. P. 9.

(٤) للمزيد انظر:

إسماعيل صبري عبد الله: في التنمية العربية، منشورات دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥٣.

(٥) للمزيد حول هذا التحليل انظر:

- Joan Edelman Spero: The Politics of International Economic Relations, St. Martin's Press, New York 1987, P. 5-10.
- Fehmy, Saddy, the Limits of Accommodation, in: International Journal, Vol. 34. Nr. 1 (Winter 1978-1979), PP. 22-24.

(٦) انظر:

ماي فولكون: حق يراد به باطل – الاعتماد المتبادل بين الدول، في: مجلة التعاون والتقدم الاقتصادي، العدد (٣) يوليو – سبتمبر ١٩٨٠، ص ١٨-٢٠.

(٧) انظر:

- Robert Gilpin: Three Models of the Future, in: C. Fred Bergsten, Lawrence Krause (edts.) World Politics and International Economics, Washington D.C. Brooking's international, 1975, P. 45-48.

وكذلك: مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفشنال للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٨٣.

(٨) حول هذا الموقف انظر:

- Roger D. Hansen: Byond the North-South Stalemate, (McGrow Hill-Book Company), New York 1979. PP. 5-10.
- Charles Kegly: World-Politics, Trend and Transformation in World Politics, St. Martin's Press, N. Y. 1982. P. 104-112.

(٩) طالع في:

أيليا حريق: "العرب وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، في: أيليا حريق (محرر)، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، منشورات دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت ١٨٣، ص ١١٩ وما يليها.

(١٠) انظر:

- Robert L. Rothstein: The Weak in the World of the Strong, Columbia University Press, New York 1977, P. 19.

(١١) انظر:

- The Kuala Lumpur Statement South-South Dialog, Kuala Lumpur May 5-8 (1986) Published by Institute of Strategic and International Studies.

(١٢) انظر حول هذا البُعد:

- Rothstein, R. L.: The North-South Dialogue: The Political Economy of Immobility, in: Journal of International Affairs, Vol. 34, No. 1, Spring - Summer 1980, P. 5-10.

(١٣) زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق الذكر، ص ١٩٤.

(١٤) صحيفة الأخبار القاهرية بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧، ص ٢.

(١٥) أنظر مزيداً من التفاصيل في:

- Graig N. Murphy: "What third World Wants: An Interpretation of the Development and Meaning of the New Ideology, in: International Studies Quarterly, Vol. 77, No. 1 (March 1983) PP. 56-59.

(١٦) للمزيد انظر:

- Graig N. Murphy: op. cit. PP. 59-61.

(١٧) انظر:

محبوب الحق: ستار الفقر - خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٨٨.

(١٨) أنظر المزيد في:

مصطفى كامل السيّد: الأمم المتحدة وحوار الشمال - الجنوب، خبرة مجموعة السبعة والسبعين، في : مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٤)، القاهرة إبريل ١٩٨٦ (ص ١٢١-١٢٥).

(١٩) أنظر:

محمد سيد سليم: حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، في: مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٠، القاهرة أكتوبر ١٩٨٢، ص ١٠٦ وما يليها.

(٢٠) طالع في:

- Geld Art and P. Lyon: The Group of 77, A Perspective View, in: International Affairs, Vol. 58, No. 1, Winter 1980/1981. PP. 90-100.

(٢١) للمزيد انظر:

- Robert A. Mortimer: The third-World Coalition in International Politics, Westview Press, Boulder (Coloado), 1984, PP. 35-38.

(٢٢) انظر:

إسماعيل صبري عبد الله: نمو نظام اقتصادي دولي جديد، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨ وما يليها.

(٢٣) ايليا حريق، مصدر سابق الذكر، ص ٢١-٢٢.

(٢٤) زينب عبد العظيم محمد، مصدر سابق الذكر، ص ٣٠٥-٣٢٧.

(٢٥) طالع في :

- ناصف حتي: الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية، في : مجلة "المستقبل العربي" ، العدد (٣٩)، بيروت، مايو ١٩٨٢، ص ١٤ وما يليها.

- إيان سيمور: الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، منشورات الأوابيك، الكويت ١٩٨٣.

(٢٦) انظر:

جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أ.د فؤاد، منشورات عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٦، ص ٩٩ وما يليها.

(٢٧) انظر:

وحيد عبد المجيد: "العالم الثالث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي"، في: مجلة "السياسة الدولية" (العدد ٨٠) القاهرة، إبريل ١٩٨٥، ص ١٦٠ وما يليها.

(٢٨) انظر:

زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق الذكر، ص ١٨٨.

(٢٩) انظر المزيد في:

- محمد السيّد سعيد: أفاق النظام الدولي في التسعينات، سلسلة بحوث سياسية، منشورات مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس ١٩٨٩، ص ٨ وما يليها.
- نادية محمود مصطفى: القوتان الأعظم والعالم الثالث، من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة، في: مجلة"الفكر الاستراتيجي العربي"، العددان ١٧-١٨ (يوليو - أ: توبر ١٩٨٦) ، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٣٠) حسب تعبير زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق الذكر، ص ٢٠٠.

(٣١) راجع في:

- R. A. Mortimer, op. cit. (P. 147).

(٣٢) طالع في:

إبراهيم نوار: "حوار الشمال - الجنوب في كانكون" في: مجلة "السياسة الدولية" (العدد ٦٧) يناير ١٩٨٢ (ص ٢٨-٣٠).

(٣٣) انظر:

- R. A. Mortimer, op. cit. PP. 171-173.

(٣٤) انظر:

زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق الذكر، ص ٢٣٣.

(٣٥) انظر مزيداً من التحليل في:

- Thalif Deen: Third-World Economies Face Post-War Devastation, in: Journal pf the Group of 77, No. 1, Vol. 4 (January 1991) PP. 1-9.

(٣٦) بخصوص تقييم الحوار بين الشمال والجنوب ننصح بمطالعة المراجع التالية:

1- R. L. Rothstein: Is the North-South Worth Saving? In: Third World Quarterly, Vol. 6, No. 1 (January 1984) PP. 159-170.

2- Douglas C. Snyth: The Global Economy and the Third-World: Coalition or Cleavage, in: World Politics, Vol. 29, NO. 4 (October 1977) PP. 602-604.

- S. Krasner: Structural Conflicit , The Third-World Against Global Liberalism, Berkelay, University of California Press, 1985, PP. 90-100.

الباب السادس

العولمة والدولة

1- العولمة والدولة القومية.

2- العولمة وصياغة المجتمع العالمي الجديد.

3- العولمة والمجتمع التكنولوجي الحديث.

4- العولمة ودولة الرعاية.

5- العولمة ومعادلة "الاتصال الحضاري- المعلوماتي"

الباب السادس

العولمة والدولة

١- العولمة والدولة القومية

هناك إجماع لدى علماء الاجتماع السياسي أو وضع الدولة والأمة في المراكز الرأسمالية ليس محل تساؤل أو جدل - رغم أن الحديث عن العولمة يرتبط بالتأكيد بقضية دور الدولة عموماً، وعلى انحدار القدرات في السيطرة على شعبها، وعلى العمليات الاجتماعية الداخلية، كما يرتبط بتراجع أهمية التجانس الثقافي لمصلحة "التعددية الدينية والأثنية"، وحتى القوميات الفرعية والأقاليم. فالدول الآن أقل استقلالاً وتمتلك درجة أقل من التحكم الذي لا ينازع في العمليات الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود أراضيها، وهي أقل قدرة على صياغة التميزّ القومي والتجانس الثقافي، وربما كانت علاقة السياسة بالاقتصاد قد اتخذت شكلاً أكثر مرونة في المراكز ، قلل من دور الدولة الاقتصادي أو ضبطه ضمن آليات محددة، لكننا نلاحظ ذلك التوسع غير المسبوق، في أجهزة الدولة القومية المركزية، ونطاق فعلها ونفوذها، فالدولة القومية في المراكز هي أداة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية (متعددة القومية)، وهي القوة التي تستند إليها في إعادة إنتاج النمط الرأسمالي عالمياً، إنها دولتها بالأساس لأنها الجزء المحوري في الطبقة المسيطرة هناك، وبالتالي فأن توسع دور الدولة حيث لا اقتصاد بدون سياسة، ولا توسع اقتصادي بدون ممهّد سياسي، ولا حماية لهذا

التوسع بدون قوة عسكرية.[1] وفي كل ذلك تستند الاحتكارات إلى قوة دَوْلَتِهَا، وربما تسعى الشركات الاحتكارية هذه، وفي إطار التنافس فيما بينها، إلى تعزيز وضع دولتها وإضعاف دول الاحتكارات الأخرى، لكن كل منها يحافظ على قوة دولته القومية وقوة فعلها العالمي، فهذه الشركات هي بالأساس شركات قومية تمارس نشاطاً "فوق قومي" (أي عالمي)، ودولتها هي الضامن لها في هذا النشاط. حول هذا الموقف كتب الباحث سلامة كيلة يقول: "... أشير هنا إلى أن الدولة (الأمة) في المراكز هي محور العولمة الراهنة كما كانت محور النمط الرأسمالي منذ تشكله. والدولة هنا، التي ستبدو عنصر توازن داخلي عام دون أن تغرق في متاهات الاقتصاد- وهو الدور الذي ترسمه لها الليبرالية المتطرفة، ستكون قوة قهر خارجي وفعل الشركات الاحتكارية "متعدية القومية". وهذا يفرض تضخم القوة العسكرية، وبالتالي تضخم قوة الدولة ذاتها، لهذا فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي ما تجري الإشارة إليه حين الحديث عن تراجع دور الدولة، وهو في الحقيقة ليس تراجعاً بقدر ما هو إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تعطي استقلالية أعلى، لآليات النشاط الاقتصادي، مع انحسار محدد لتدخّل الدولة في هذه الآليات. والمسألة مختلفة في الأطراف في المستوى الاقتصادي، فإنها تستهدفها، كذلك في المستوى السياسي (وضع الدولة) ولكن أيضاً في التكوين البشري (القومي). وإذا كان الميل نحو تفكيك الأمم وإلغاء الطابع المستقل لها، هما في أساس النمط الرأسمالي منذ تشكل، فإن العولمة تعيد تأكيد هذا الميل ولكن بصيغ جديدة، وهو الميل الذي لم يفارق منظري واستراتيجي الرأسمالية، كما لم يفارقهم السعي للسيطرة على المواد الأولية والهيمنة على الأسواق ..."[2]

ومع ازدياد وحدة العالم نتيجة ثورة الاتصالات والإلكترونيات ستزداد الجماعات العرقية والدينية انغلاقاً على نفسها بسبب رغبة الأفراد في الحصول

على انتماء حميم وعلى شعور بالحماية، فالخصائص العرقية والدينية ظواهر مرفقة لتطور العالم، وهذا ما يؤكده الخبير الاستراتيجي الأمريكي بريجنسكي. فهو يؤكد في هذا الإطار أن العالم المفتت الواحد سيكون تحت قيادة المجتمع الأغنى والأقوى أي المجتمع الأمريكي. ومسألة الموضوع والإرادة إشكاليات في الفكر السياسي الأمريكي لأن الإرادة تنقلب موضوعاً ما دامت تخدم مصلحة الاحتكارات، ولهذا فإن ما يُشار إليه بأنه موضوع هو الإرادة مموضعة، حيث سيبدو هذا الميل الانغلاقي صحيحاً في ظل قيادة المجتمع الأغنى والأقوى، وانطلاقا من الظرف الواقعي (الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي) الذي يفرضه، لهذا كان الخروج من هذا الظرف الواقعي أساسي الميل التوحيدي (القومي)، ونقصد هنا أن قيادة المجتمع الأغنى والأقوى للعالم لا تتحقق إلاّ بتحقق هذا الميل التفتيتي، وهو ما أصبح جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية منذ زمن بعيد، وبالتالي أصبح في صلب النظام العالمي الجديد.[٣] فمنظروا العولمة يؤكدون على أن الشركات ستستفيد من بيئة دولية غير منظمة، وهم هنا لا يقصدون المراكز على الإطلاق، بل يقصدون بالتحديد أطراف النمط الرأسمالي العالمي. فما هو شكل عدم التنظيم هذا، الذي هو تنظيم على كل حال؟ هنا يتخذ توضيح بعض منظري العولمة معناه، وأقصد وضع الدولة والأمة، فقد انتهى - كما يؤكدون - عصر تحكم الدولة، وانتهى معه التكوين القومي، حيث أصبحت دولة الأطراف هي السلطات المحلية للنظام الدولي تشبه مهمتها مهمة المجالس البلدية والمحلية ضمن حدود الدول ... أي تقدم البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال الاقتصادية بأقل كلفة ممكنة لتخلي مكانها لقدرات وعمليات كوكبية - عولمية.[٤] إن النتيجة المستقاة من العولمة، حسب منظريها، هي أن عصر الدولة القومية قد انتهى، وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعّالاً، في وجه العمليات الاقتصادية الاجتماعية للعولمة، بمعنى أن وضع الشركات الاحتكارية متعدية القومية وقدراتها أفْضَيَا إلى

التشكيك بدور الدولة، كما بوضع الأمة، لأن الشركات الاحتكارية تلك ستحوّل الدولة إلى مجلس بلدي، أي أنها ستخفض من حدود دورها، ستوكلها مهمات مجلس بلدي ساحبة منها حقوق السيادة التي تمتعت بها منذ نشأت، لأن دولة أعلى تعتلي المسرح. الدولة هنا تفقد مهماتها، لكنها أيضاً تفقد حدودها لأن عصر الدولة القومية قد أنتهي، حيث يجب أن تتقزم الدولة كذلك، لتكون شَبَحْ دولة، أو كاريكاتور دولة. لكن هل أن ذلك هو نتاج عملية موضوعية فرضها التطور الاقتصادي الحديث، وهل هي عملية تقدمية كما يُشاع؟ بمعنى هل أن كل قدر لا رادّ له، وأنه يخدم تطوراً عالمياً منسقاً يُلغي اللاتكافؤ الذي يسود العالم، في سياق إلغائه للدولة القومية، ولعصر القوميات والأمم؟ مُرَوّجُو العولمة يشيرون إلى هذه النقطة بالذات، حيث أن كل هذا التهديم للدولة، والتفتيت للأمة، ومحو السيادة الوطنية يؤسس لتجاوز اللاتكافؤ، عبر نهوض الأمم المختلفة، لكن سياق العولمة يَشِيْ بغير ذلك، فالذي حصل أنه تم إبدال تحكم الدولة القومية بتحكم الشركات الاحتكارية ذاتها، وأنّه يهدف إلى تأسيس سوق واحدة تحكمها قوانين واحدة هي القوانين التي تفرضها دولة الاحتكارات والتي تحقق مصلحة هذه الشركات لتساعدها في تحقيق تراكم أعلى عبر نهب أعلى.(٥) لهذا فإن حاجتها لحركة حرة (مطلقة الحرية) للسلع ورأس المال تدفعها لإعادة النظر في دور الدولة في الأطراف كما تبلور في القرن الماضي وكذلك في حدودها لهجة تقزيم الاثنين معاً، لكي تعمل الآليات الاقتصادية الخاصة بها بما يحقق التراكم الأعلى. وهذا يفترض - كما يشير سيمر أمين - تفكك النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات في إطار الدولة الوطنية - لصالح إعادة بناء نظم إنتاجية معمولة جزئيا تحت رقابة الاحتكارات المالية وتركيز مصادر الهيمنة الاقتصادية والقرار السياسي في حفنة من الاحتكارات المالية والحكومات التي تعتبر نفسها في خدمة الأولى ... أي في خدمة الاحتكارات، وبالتالي إعطاء أولوية لمقتضيات الإدارة المعولمة اقتصادياً على حساب وظائف

الدولة الوطنية وغدارة العالم، حتى يكاد يكون مرادفاً لتدمير سلطة الدولة تدميراً كاملاً لتنحصر وظائف الدولة في إدارة السوق يوماً بيوم. إن تفكيك الاقتصاد القومي إذن، ولكي يتراكب وآليات الاحتكارات، يفترض كذلك سلب الدولة مهماتها، لكي تتحول كما يشير برهان غليون شيئاً فشيئاً إلى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءاً كبيراً من السياسات التي ينبغي تنفيذها. فالشركات الاحتكارية تنطلق من أنها مركز العالم السياسي والاقتصادي، وهي معنية بتشكل عالم على صورة مصالحها ومثالها، لهذا يصبح ضرورياً صياغة التضامن القانوني الذي يحقق لها ذلك، عبر نقل التشريع لمركز القرار وهو هنا الشركات ذاتها، ومن ثم الدول التي تهيمن عليها هذه الشركات ذاتها، وبالتالي الأشكال التي تؤسسها (منظمة التجارة العالمية مثلاً...) كذلك يصبح ضرورياً صياغة الضامن السياسي - العسكري، وإذا كانت مجموعة السبعة هي الهيكلية لمركز سياسي تلعب الولايات المتحدة فيه دور المحرك ، فإن حلف الأطلسي هو الإدارة العسكرية الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة كذلك، والمعزز بجملة الشبكات العسكرية - الأمنية التي تقيمها الولايات المتحدة - بالتالي - على مستوى العالم. إننا نقف إزاء شكل قانوني - سياسي - عسكري عالمي يُطابق مصالح تلك الشركات الاحتكارية. من هنا نلاحظ أن الدولة في الأطراف تحولت من كونها التعبير عن التكوين الاقتصادي الاجتماعي (القومي) وأداة طبقة مسيطرة محلية وبشكل تنظيم حياة مواطنين فيها، (أي البنية الفوقية المطابقة لبنية تحتية قومية) إلى كونها أداة طبقة مسيطرة عالمياً وهي في مستوى أدنى من أدواتها، تُنفّذ قوانين وسياسات مقررة في المركز، وبهذا قد فقدت دورها التشريعي القومي حتى دورها في تنظيم العلاقات القومية والاقتصاد القومي، لتتحول إلى مخفر شرطة ويصبح حكامها خدماً في بلاط أهمية رأس المال الجديدة. إنها تتحول بالتالي إلى مجالس بلدية ومحلية ووكالات وإدارة سوق ومن ثم مخفر شرطة، ولا شك في أن هذه التحديات معبّرة، وتشير

إلى تحول عميق في طبيعة وضع الدولة، يجعلها الشكل لتكوين اقتصادي اجتماعي خارجي، والتعبير عن مصلحة طبقة خارجية ولتتقزم مهماتها وتتحدد وفق ما تقتضيه مصلحة الطبقة تلك، وهنا يتلاشى مفهوم السيادة الوطنية، حيث لا سيادة غير سيادة الشركات الاحتكارية متعددة القومية، وهنا نقارب شكلاً ما من أشكال الاستعمار، لكنه شكل مُختَلفْ.(٦) وإذا كنا إزاء فوضى طبقية تتحكم لسيطرة طبقة محتكرة، محددة المعالم ومحددة من حيث الانتماء القومي، فإننا أيضاً إزاء فوضى سياسية تتحكم لسيطرة دولة، ليس عبر أشكال الاستعمار القديمة، ولكن عبر شكل حديث يستند إلى قوة عسكرية هائلة تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية وهي أساس لتحالفات عسكرية وأمنية منتشرة في مختلف بقاع العالم، تتحول عبرها الدولة القزم إلى مخافر شرطة، وإدارات لشؤون محلية وعنصر مساعدة في قمع الحركات المعارضة أو المتمردة أو المحتجّة وتسهيل وحماية نشاط الشركات الاحتكارية على إلغاء مفهوم السيادة من أجل إعطاء الحق لقوات التدخل حينما ترى ضرورة في ذلك، والسيادة تساوي الاستقلال، بينما المصلحة تغطي الحق، وترسم الأدوار، كما أنها هي الشرعية. وانطلاقاً من ذلك يصبح من حق دولة المركز التدخل في أية بقعة من العالم، استناداً إلى أية قضية داخلية، حقيقية أو موهومة، من حق تقرير المصير إلى الحقوق الثقافية، إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان، إلى اضطهاد الاثنيات والطوائف... وإلى حقوق المرأة. في هذا الوضع من الطبيعي أن ينتهي دور الدولة التنموي الذي اضطلعت به منذ أن سدّ النمط الرأسمالي العالمي إمكانيات التطور، وأصبح من سماتها الأساسية، ففي عصر العولمة يجب أن ينتهي التفكير بالتنمية، ويُغضّ النظر عن التصنيع والتحديث، وبالتالي عن الاستقلال والوحدة القومية، لأن كل ذلك غدا من مخلفات عصر مضى. لكن في إطار السوق الحرة وبمعزل عن دور الدولة التنموي، ليس هناك من أفق في الأمم المتخلّفة سوى الدمار نتيجة ما يخلفه التمركز الهائل لرأس المال من أثر في تكوينات هشة، بفعل المقدرة الفائقة على

المنافسة والتحكم. فهذه السوق الحرة تحتكم لاحتكارات تلغي حريتها، فتفقدها ليس مستوى التطور الصناعي الذي تحقق هنا أو هناك بل تفقدها حتى البنية الاقتصادية الأولية التي تشكل أساس تكوينها الاقتصادي، واقصد الحرف والصناعات الصغيرة والزراعة وحتى قطاعات الخدمات... الخ لتعود كما كانت ذات يوم كمنتج لمواد أولية يجري التحكم فيها من قبل الاحتكارات وكسوق للسلع ونشاط الرأسمال.

إن الصيغة التي فرضت نشوء الاستعمار تتضمن في العولمة، وأقصد بأن مصلحة الرأسمالية في الأطراف فرضت نشوء الاستعمار من أجل الاستباحة المطلقة. وكان ذلك يقتضي غياب الدولة، وتفكيك الأمة عنصرين متلازمين فيها، رغم أن منظري العولمة يصوّرون مسار التهميش والتفكيك كمسار موضوعي، يتحقق خارج إرادة أي كان ورغماً عن مصالحه.

منطق العولمة يقوم على أن عصر الأمم قد انتهى، كما عصر الدول ليس بمعنى تَشَكُّلْ أمة عالمية عبر تحقيق التركيب، بل بمعنى السّلب، أي بالعودة إلى البدء، بالانتكاس إلى الخلف، على القبيلة والطائفة والملّة ... الخ. وهنا يبرز الطابع الإيديولوجي للمسألة، ويتوضح المقصد من تأكيد موضوعية المسار العولمي، حيث أن المسار الموضوعي يفرض التركيب، أي تشكل أمة عالمية، عبر اندماج متكافئ لأمم بينما موضوعية العولمة تفرض الارتداء عبر تفكيك البنى التي تشكلت عبر التاريخ ... فالعولمة لا تبني هوية ولا تتبنى وجودها ولكنها تدعو إلى الانصهار في البوتقة العالمية.

إن تفكيك النظم الإنتاجية، وتهميش الدولة، وكذلك تحقيق الفوضى السياسية، يفرض الدفع باتجاه تفكيك البشر عبر تكسير التكوين القومي، بتشجيع كل الميول الانفصالية فيه أو التكوينات الملحقة به.

في العولمة إذن جانبان متناقضان: الأول انفتاحي توحيدي، وهو يتعلق

بالمجال الاقتصادي، أساسه حرية السوق بالمعنى المتطرف لهذه الحرية (فتح الأسواق دون قيود، الحرية المطلقة لنشاطها الرأسمالي ولتدفق السلع، ونهب المواد الأولية) ... والثاني: انغلاقي يتعلق بالدولة والتكوينات البشرية، عبر تكثير مخافر الشرطة، والكانتونات وتفتيت البشر في بُنَى مغلقة، متناحرة. وسنلحظ بأنه في الميادين ينكمش دور الدولة حيث يُخلي المجال لآليات اقتصادية متحكمة للمراكز.(٧) وهذا يشمل دور الدولة الطبيعي الذي يتعلق بضبط حركة السوق في علاقته بالخارج، وكذلك بالنقد والتشريع، ويشمل كذلك إنهاء دورها الاستثنائي الذي يتعلق بالتطور الاقتصادي.

في هذا السياق كتب برهان غليون يقول: "لا أعتقد أن انحسار الدولة القومية محصور بالأمم الكبرى الصناعية: إنه انعكاس لديناميكية عالمية موضوعية تتجاوز وضع الدول في الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية. لكن الفرق هو أن هذا الانحسار بقدر ما يعبر عن نفسه في المجتمعات القومية الناضجة بالنـــزوع نحو الاندماج في أطر سياسية أعلى، مثل الأطر الأقليمية، ويعوّض عن نفسه بتنامي قدرات ومنظمات المجتمع المدني وتزايد دورها واتساق نشاطاتها، ينعكس في المجتمعات الضعيفة السيئة الحظ من خلال تفكك الدولة ذاتها وانفجار التناقضات والصراعات والتوترات ما قبل القومية، أعني الطائفية والأقوامية والجهوية والعشيرية."(٨) فقبل انحسار الحروب القومية عن القسم الأكبر من الكرة الأرضية، ونزوع الأمم التي ضمنت وحدتها وَأَمَّنَتْ على استقرارها نحو التعاون والتفاهم تشكل العولمة، أي تكوين رأس المال العالمي أو إذا أردنا التبسيط احتكار رأس المال (المالي والتقني والاستثماري والعسكري والعلمي والإعلامي والثقافي) من قبل مجموعة صغيرة من الدول والشركات الكبرى العالمية، تحدياً كبيراً لصدقية الدولة القومية وقدرتها على التحكم بمصير

الجماعات التي تخضع لها، وفي بلورة سياسات مستقلة خاصة بها. وليس من المبالغة القول أنه لا توجد اليوم باستثناء الولايات المتحدة وبعض الدول النووية الكبرى، دولة تستطيع أن تقول أنها تضمن أمن مواطنيها لوحدها أو أنها قادرة على تأمين شروط حمايتهم من أي هجمة خارجية. وقد أظهرت حرب البلقان الأخيرة إلى أي حدّ كانت الدول الصناعية الأوروبية الكبرى ذاتها عاجزة عن تأكيد استقلالها ضمن التحالف الأطلسي ضد يوغسلافيا. وكيف أنها سلمت جميعاً القيادة للولايات المتحدة التي أصبح واضحاً أنها تملك قدرات عسكرية تعبوية يمكن أن تقذف بها في أية معركة على الكوكب الأرضي وبفترة قياسية.(٩) فقد لوحظ في حرب يوغوسلافيا أن ٩٥% من الطائرات والصواريخ والجنود كان مصدرها أمريكا. ومعنى هذا أن حلف الأطلسي في واقع الأمر هو "حلف أمريكي" بالدرجة الأولى. وما يقال حول مسألة الأمن الخارجي ينطبق بشكل مماثل على مسائل البناء الاقتصادي، فليست هناك دولة تستطيع اليوم، بما فيها الدول الصناعية الكبرى، تدعي القدرة على تخطيط سياساتها الاقتصادية بمعزل عن الدول الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تستطيع أي منها أن تضمن استقرار معدل الفائدة على عملتها. يقول برهان غليون: "إن السياسات الاقتصادية الوطنية أصبحت تخضع بشكل مباشر للسياسات الدولية أو التي تصوغها الدول الكبرى (وهنا الدول السبع الصناعية) وتقررها كسياسات عالمية. ولذلك فإن الدول التي لا تشارك في هذه السياسات لا مهرب لها من الخضوع لآثارها ونتائجها، وبالتالي الاكتفاء بسياسات هي أقرب إلى ردّ الفعل منها إلى أي شئ آخر. أما الدول النامية فهي تحلم فقط بأن يكون في إمكانها جذب فئات رأس المال المعولم، أي الشركات العولمية للاستثمار وخلق بعض فرص العمل للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل. باختصار أن مفهوم السيادة الوطنية يتعرض لدرجة مماثلة من التدمير الاقتصادي.(١٠) ولا نخال الوضع يختلف عن ذلك كثيراً في الميدان الإعلامي والثقافي حيث تغزو منتجات

الشركات العالمية كل الدول بصرف النظر عن الحدود والخصوصيات. باختصار، ليس اضمحلال الوطنية فحسب، ولكن أكثر من ذلك نشوء قوى دولية وعالمية قادرة على اختراق السيادات بصرف النظر عن رغبات أصحابها ومشاعرهم. ولا يقل عن ذلك أثراً نشوء تيارات ومنظومات قيم تفرض نفسها أكثر فأكثر بوصفها مصادر الهام مشتركة لجميع بني البشر، بصرف النظر عن أصولهم القومية وثقافتهم وأديانهم. وتمارس هذه القيم والاتجاهات الفكرية ضغطاً متواصلاً وأكثر قوة على مفهوم السيادة الوطنية، ومن ورائه على مفهوم الدولة القومية ذاتها. ولاشك إذن أن العولمة تطرح على الصعيد السياسي مسائل عديدة في مقدمتها مسألة حماية السيادة الوطنية من خطر الانجراف أمام مركز أو مراكز القوى العالمية. ومن وراء هذه المسألة تطرح في الواقع مسألة أكبر هي مسألة مصير الأمة نفسها إطار لتنظيم الجماعات، وتنظيم التضامنات الداخلية التي تؤسس لها وتنشئ الأمة من حيث هي مفهوم وواقعة تاريخية حية يمكن اختبارها بالتجربة العلمية. أما المسألة الثانية التي تفرض نفسها منذ الآن، فهي مسألة عالمية حقوق الإنسان، أو تطبيق مفهوم واحد لحقوق الإنسان على جميع الشعوب والبلدان بالرغم من اختلاف شروط حياتها وثقافتها. وإذا كان تحدّي القيام بمهمة تكييف تطبيق حقوق الإنسان مطروحاً بشكل أساسي على المجتمعات الأهلية أكثر مما هو مطروح على المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، فإن مسألة حماية الحدّ الأدنى من السيادة الوطنية لا يمكن حلّها بصورة إفرادية، وهي تحتاج إلى تطوير أطر جديدة للأمن الجماعي وللمفاوضات الشاملة على نطاق المجموعة الدولية. والمشكلة الحقيقية التي نواجهها هنا هي مشكلة موضوعية وليست نتيجة مباشرة لأي إرادة هيمنية أو تعبيراً عن رغبة ذاتية لأي دولة كبرى أو عن أي استراتيجية عولمية. فالتاريخ كما يبدو يتجه أكثر فأكثر نحو تجاوز فعلي وعملي للدولة الوطنية أو القومية كما عرضها العديد من المجتمعات في القرون الماضية. ولا يعني هذا بالتأكيد أن الدولة في

طريقها إلى الزوال التام، ولكن طابعها القومي والوطني سوف يضعف، ويحولّها هذا الضعف إلى مجرد "وكالة عالمية" تدير شؤون محلية، فيما السياسة العليا بيد أصحاب العولمة وهم الأمريكان. وعندها يكون من الصعب على الدولة أن تدعى أنها "كاملة السيادة".[11]

هوامش: العولمة والدولة القومية

(١) سلامة كيله، الدولة المعوملة، والأمة المعلومة، في: صحيفة "أخبار العرب"، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ٩، مجمل الأفكار الواردة هنا تعود لكاتب المقال المشار إليه آنفاً.

(٢) سلامة كيله، مرجع سابق الذكر.

(٣) سلامة كيله، مرجع سابق الذكر.

(٤) قارن مع:

موسى الضرير: "العولمة، مفهومها . بعض الملامح" في: مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، العدد (٥٨) دمشق - سوريا، خريف ١٩٩٨.

(٥) قارن مع:

إحسان هندي: العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدولة، في مجلة المعلومات الدولية (خريف ١٩٩٨) ص ٦١.

(٦) للمزيد طالع في:

- ريم الجابي: إنحراف الدولة، في مجلة المعلومات الدولية، دمشق، خريف ١٩٩٨، ص ١٩٠-١٩١.
- عمران كامل ملاحظات أولية في العولمة، في/ مَجلّةٌ معلومات دولية، دمشق، السنة السادسة، عدد (٥٨) خريف ١٩٩٨ (ص ٢٦-٣١).

(٧) سلامة كيله، مرجع سابق الذكر.

(٨) برهان غليون: نقاشات نهاية القرن: العولمة ورهاناتها - هل انتهى بالفعل عصر الدولة القومية؟ في: جريدة الاتحاد (أبو ظبي) بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٩، ص ٢٩.

(٩) برهان غليون ، مرجع سابق الذكر.

(١٠) برهان غليون ، مرجع سابق الذكر.

(١١) برهان غليون ، مرجع سابق الذكر.

٢- العولمة وصياغة المجتمع العالمي الجديد:

ليس هناك مبالغة إذا قلنا أن الإنسانية تنتقل منذ نهايات القرن العشرين وحتى إشعار آخر، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتي - في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية، والتي جعلت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل".[1] وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغيّر، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضاً في أسلوب الحياة ، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة ، وأساليب الممارسة السياسية، ومنذ الستينات في القرن العشرين ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم دانييل بيل، لوصف المجتمع الجديد، وهو "المجتمع ما بعد الصناعي"، غير أنه مع مرور الزمن تبيّن قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغيّر الكيفي الذي حدث، ومن هنا صّك العلماء الاجتماعيون اصطلاحاً آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة في التعبير، وهو اصطلاح "مجتمع المعلومات"، وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي (الكمبيوتر) الذي أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبر في تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصاً في مجال البثّ التلفزيوني الكوني، الذي بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وَيَنْفُذْ إلى مختلف الأقطار، التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، ما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل الإعلامية المتعددة - في القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد

غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتي مفادها أن العالم أصبح "قرية صغيرة"، تقتصر كثيراً عن وصف أثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم. في ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال، وانتقالنا من مجتمع الصناعية إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء - وإن كان بثبات- ما يمكن أن نطلق عليه "الوعي الكوني" والذي سيتجاوز في آثاره، كل أنواع الوعي السابقة عليه كالوعي الوطني، بكل تفريعاته من وعي اجتماعي ووعي طبقي والوعي القومي، سيبرز الوعي الكوني متجاوزاً كل أنماط الوعي السابقة، لكي يعبرّ عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد في أوائل القرن الحادي والعشرين المعركة حول صياغتها واتجاهاتها ولابد في مستقبل منظور أن ينعقد الإجماع العالمي عليها.(٢) في ضوء ذلك كله نستطيع أن نفهم سّر المعركة التي تدور حول "النظام العالمي الجديد" الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية - بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية - أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية على الرغم من التآكل التدريجي لقوتها الاقتصادية العالمية، كما تنبأ بذلك بول كنيدي في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى" والذي أثار جدلاً أمريكياً حاداً بين أنصاره وخصومه. عموماً فإن مجتمع المعلومات الكوني الذي تشكل مع نهايات القرن العشرين، يأتي بعد مراحل مرّ بها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. فقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات. ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتي يمكن إجْمَالُهاَ في ثلاث، أولاها: إن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع والاستخدام العام والمشترك لها بوساطة المواطنين.

وثانيتها: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

وثالثتها: إن سّر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهاني (أو ما يطلق عليه أتمة الذكاء)، وتعميق العمل الذهني (من خلال إبداع المعرفة وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) والتجديد في صياغة النسق، وتُعْنَى بتطوير النسق الاجتماعي. هذا ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في الملامح التالية :

١- المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) في صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع.

٢- الصناعة القائدة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي.

٣- سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديموقراطية التشاركية ونعني السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية والتأليف الخلاق المبدع بين العناصر المختلفة.

٤- سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية.

٥- ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

٦- أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، ستتمثل في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني.[٣]

وقد يبدو أن هذه الصورة التي رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكوني، ليس في الواقع حلماً، بقدر ما هو مفهوم واقعي، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاثة أدلّة تؤكد هذا القول:

أولها: إن الكونية (Globalism) ستصبح هي روح الزمن في مجتمع المعلومات المقبل. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص في الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجار السكاني، والفجوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب.

وثانيها: إن تنمية شبكات المعلومات الكونية، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالمياً، وكذلك الأقمار الصناعية، ستؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات وتعمق الفهم، ما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة.

وثالثها: إن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية، وسيتحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تأليفي ذي طابع اجتماعي يسهم فيه الجميع. غير أنه لا ينبغي أن يستقّر في الأذهان أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هيّنة، ذلك أنّهُ تقف دونها تحديات عظمى، ينبغي مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول "ديموقراطية المعلومات" والتي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توافره، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية. أما ديموقراطية المعلومات فتنهض على أساس أربعة مقومات. أولها: حماية خصوصية الأفراد، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمقوم الثاني هو الحق في المعرفة، ونعني حق المواطنين في معركة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التي قد تؤثر في مصائر الناس تأثيراً جسيماً.

ونأتي بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات. ونعني بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفي كل مكان، وفي أي وقت. وأخيراً نصل إلى ذروة مستويات ديموقراطية الإعلام، ونعني حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية. وتأتي التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني، هي تنمية الذكاء الكوني وهو يعني القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلاني للعقل الإنساني لحلّ المشكلات - ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعي. وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصي للأفراد سيتألف وينسّق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعي. وهو بذاته الذي يمكن أن يتطور ليصبح ذكاءً كونياً، والذي سيتشكل من خلال الفهم الكوني المتبادل، الموجه لحلّ المشكلات الكونية، كما ظهر باستمرار في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة العالمية. ويصلح موضوع البيئة مثالاً أنموذجياً لأبراز تبلور الوعي الكوني، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من حُرُوبْ متنوعة في تلّوث الماء والهواء والتربة. كما أن الوعي الكوني يشمل قضايا تدمير أسلحة الدمار الشامل (خاصة الأسلحة الذرية والكيماوية)، لأن وجود هذه الأسلحة يهدد بقاء الجنس البشري.(٤)

العالم يتغير كل يوم تحت أبصارنا بعمق، والنظام العالمي يتحول تحولات كيفية غير مسبوقة. لذا كيف نفهم الآثار التي ستنجم عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني، وكيف نحلل الصراع المحتدم حول النظام العالمي الجديد بزعامة أمريكا؟ هذا سؤال جوهري، وهو لا يطرح مجرد قضايا منهجية مجردة يشتغل بها علماء الاجتماع السياسي، ولكنه يثير موضوع قدرتنا كمواطنين

وبشر معنيين في العالم المعاصر، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة عبر شاشات التلفزيون، بكثافة عالية، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق. هل تصلح المناهج السياسية والاقتصادية بمفردها لأن تقدم لنا إطاراً يمسح لنا بالفهم؟ في تقديرنا أن هذه المناهج- التي عجزت عجزاً تاماً عن أن تتنبأ بما حدث - تقتصر عن أن تكون مرشداً لنا في فهم ما يحدث. ومن هنا قناعتنا المؤكدة في أننا بحاجة إلى تبني منهجية علمية ديناميكية مرنة وأكثر شمولية تساعدنا على فهم ما يجري من تغيرات عالمية كبرى في إطار ما نسميه بالعولمة.

هوامش: العولمة وصياغة المجتمع العالمي الجديد

(١) أنظر المزيد في:

- David Rothkopf: Cyberpolitic, The Changing Nature of Power in the Information Age, in: Journal of International Affairs, Vol. 51, No. 2, 1998.

(٢) طالع في:

- Philipp Gummett: Globalization and Public-Policy, Edward Elgar Publishing House, London 1996.

(٣) طالع في :

- Frances Cairncross: The Death of Distance, How the Communications Revolution will Change our lifes, Harvard Business School Press, 1997.

(٤) انظر المزيد في:

- Majid Tehranian: Global communication and World-Politics, Domination, Development and Discourse, N.Y. 1999.

٣- العولمة والمجتمع التكنولوجي الحديث

توجد معادلة صعبة تحكم تفسير الثقافة، فهناك من يتحدث عن وجود "طبيعة" إنسانية واحدة، وفي الوقت نفسه عن تنوع في الثقافات البشرية غير محدودة. فالثقافات في جوهرها تعكس قدرة الجماعات الإنسانية على التكيفّ بطريقة خلاقة مع البيئة التي تعيش فيها. وكما هو معلوم يميل كل مجتمع إلى تشكيل ثقافته الذاتية، لأن الثقافة تعكس الشخصية الذاتية لهذا المجتمع، وهي بهذا هويته الحقيقة.[١] يوجد عنصر مهم في تحديد مفهوم الثقافة يؤكد تنوع الثقافات ونسبيّتها، وهو دور الرمز وأحياناً قد تكون اللغة نفسها باعتبارها تجريداً ووصفاً للواقع. فالإنسان يصنع عالماً من الرموز، ثم يحيا في هذا العالم الرمزي. وبالتالي تكون كل حقيقة "بالنسبة له رمزية". فالثقافة هي قياس كل الأشياء، بما أن كل حقيقة واقعية، يتم إدراكها عبر نظام ثقافي معين.[٢]

لقد دار نقاش واسع حول "عولمة الثقافة"، وبرزت تيارات كثيرة كالمعتاد في مثل هذه القضايا تصل إلى حدود متطرفة في الرفض أو القبول بإمكانية عولمة الثقافة.[٣] بل أن البعض رفض تعبير عولمة الثقافة وطرح هذا البعض سؤالاً جوهرياً: هل تقبل الثقافة ظاهرة التعولم. هناك من قائل أن الثقافة لا تعولم وأن أية عولمة للثقافة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معنية على الثقافات الأخرى... هيمنة تستند فيها ثقافة معينة إلى قوة من خارج مجال الثقافة... سواء كانت هذه القوة مستمدة من مجال التكنولوجيا أو مجال الاقتصاد أو مجال القهر السياسي. وهناك رأي آخر يرى استحالة قيام ثقافة معولمة وأن العولمة حتى إذا ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى مجال الثقافة فهي قادرة على الاحتفاظ بتنوعها بوسائل عديدة طالما بقيت الفروق البشرية واختلافات المواقع والتجارب والتاريخ.[٤]

تصطدم فكرة عولمة الثقافة أو عالميتها ببروز ظاهرة المركزية الثقافية

(Ethnocentrism) وهي نظرة لا تخلو من التعالي العنصري، إن لم تصل أحياناً إلى درجة التفرقة العنصرية. ففي حالة المركزية الثقافية هناك ثقافة تجعل من نفسها مركزاً، وبقية الثقافات هوامش أو أفلاك تدور حول هذا المركز، ويحكم على تطور أو تخلف أي ثقافة أخرى بمقدار قربها أو تشابهها مع الثقافة المركزية. وتحاول الثقافات الأخرى أن تبلغ مستوى هذه الثقافة من خلال التقليد، وأن تتبنى مظاهر هذه الثقافة المركزية دون مقاومة. ويندرج مفهوم عبء الرجل الأبيض (White Man's Burden) الذي بررّ به الاستعمار احتلال الشعوب غير الأوروبية ضمن فكرة المركزية الثقافية، فقد اعتبرت فلسفة الاستعمار في تلك الحقبة التاريخية، أن الرجل الأبيض يقوم بمهمة تمدين واعمار تلك المناطق النائية، والتي أطلق على سكانها أحياناً صفة البدائيين أو البرابرة. لكن الشعوب المستضعفة رفضت "الضغوط الثقافية للقوى الإمبريالية واحتفظت بشخصيتها الثقافية.(٥)

نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، في تلك القصة الشهيرة التي يلمس فيها كل العميان جانباً من الفيل، فيصفه على أنه الفيل بأكمله، دون أن يعرف أن للفيل جوانب أُخرى كثيرة. كل منها في وصفه للعولمة على صواب تماماً، لولا أن معظمنا لا يريد أن يعترف بأن بقية العميان هم على صواب أيضاً. وكلنا مستعد للإقرار بأن للعولمة تأثيراً في الهوية الثقافية، ولكن من الطبيعي أن كلاً منّا لا يرى إلاّ هذا الأثر الذي يصدر عن ذلك الجانب من العولمة الذي يلمسه بيده، ومن ثم كان من الطبيعي أن يختلف المحللون لظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر في الهوية الثقافية: ما هو بالضبط؟ هل هو مهم أم غير مهم. مرغوب فيه أم غير مرغوب فيه؟ من السهل تجنبه أم من الصعب ذلك؟ هناك مثلاً من لا يرى في العولمة إلا اتجاهاً متزايداً نحو تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا الحديثة (التقانة) من مراكزها في العالم المتقدم اقتصادياً، إلى أقصى أطراف الأرض، ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافاً مضاعفة، وهو في سبيل ذلك

مستّعد لأن يغفر للعولمة أي تأثير سلبي في الهوية الثقافية يمكن أن ينتج عنها، بل هو مستعد للقول بأن هذا الأثر السلبي في الهوية تافه أو بسيط، بل قد يذهب إلى حدّ القول بأن الهوية الثقافية سوف تفيد من العولمة بدلاً من أن تضار منها. وهناك أيضاً المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام، ليس فقط بكفاءتها المنقطعة النظير في الإنتاج المادي، بل في نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وبما حققه الغرب في مضمار التنظيم السياسي والاجتماعي والإنتاج الثقافي... أولئك المفتونون بالديموقراطية الغربية وبالعلاقات الاجتماعية الغربية، وبغزارة ونوع الإنتاج الثقافي في الغرب، ويتمنون لشعوبهم سرعة اللحاق بكل هذه الإنجازات ويجدون في العولمة السبيل إلى ذلك. ومن هؤلاء من لا تثير لديهم مسألة الهوية الثقافية إلاّ السخرية والاستهزاء. إذ ما هي تلك الهوية التي يبدو البعض قلقاً عليها كل هذا القلق. هل تعني هذه الهوية شيئاً آخر غير التخلف والجهل والفقر والعقم، والقعود التام عن الحركة، والاستسلام للخزعبلات والتقاليد التي لم يعد لها دور في العالم الحديث؟.

هناك أيضاً الكارهون للعولمة، ولكن هناك مائة سبب محتملاً لهذه الكراهية ... هناك من يكرهونها لأنها تتضمن مزيداً من الاستغلال الاقتصادي: ألا ترى مثلاً ما تفعله الاستثمارات الأجنبية الخاصة عندما تترك العامل في البلاد الرأسمالية نهباً للبطالة، وتذهب لاستغلال العمل الرخيص في البلاد الأقل نُمواً؟ أو لا ترى أيضا شركات الأدوية العملاقة تضغط من أجل أن تفتح لها كل بلاد العالم أبوابها لتحقق مزيداً من الربح على حساب مستهلكي هذه الأدوية ومنتجيها داخل هذه البلاد الأقل نمواً؟ نعم، الهوية الثقافية لابد من أن تعاني جراء ذلك، ولكن المعاناة هنا ليست إلاّ نتيجة الاستغلال الرأسمالي، إذ تحمل كل هذه الاستثمارات الأجنبية وهذه السلع المستوردة في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، لا لغرض ألاّ لتحقيق مزيد من الأرباح، وحماية الهوية الثقافية واجبة، في نظر هؤلاء كوسيلة للتصدي لهذا الاستغلال، إذ

أن إثارة الحمية الوطنية والحماس للثقافة الوطنية قد يعطلان هذا الاتجاه لدى الرأسمالية العالمية للانتشار. وهناك من يكره العولمة، لا لسبب اقتصادي، بل لسبب ديني. فالعولمة آتية من مراكز دينها غير ديننا، بل هي قد تنكرت للأديان كلها، وآمنت بالعلمانية التي لا تختلف كثيراً، في نظر هؤلاء، عن الكفر، ومن ثم فأن فتح الأبواب أمام العولمة هو فتح الأبواب أمام الكفر، والغزو هنا في الأساس ليس غزواً اقتصادياً، بل غزو من جانب فلسفة للحياة معادية للدين. والهوية الثقافية المهددة هنا هي في الأساس دين الأمة وعقيدتها، وحماية الهوية معناه في الأساس الدفاع عن الدين. وهناك، من ناحية أخرى، من يرى أن العولمة ليست غزواً اقتصادياً أو غزواً علمانياً. بل غزو قومي، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى. صحيح أن هذا الغزو يتضمن استغلالا اقتصادياً، وصحيح أنه يهدد دين الأمة التي يجري غزوها، ولكن هذا وذاك ليسا إلا جزئين من ظاهرة أوسع، وهما مرفوضان لسبب أكبر وأشمل. فالاستغلال الاقتصادي ليس مطلوباً فقط لمنع الاستغلال، بل مطلوب لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتحققاً لاستقلال إرادتها. وتهديد الدين والعقيدة جزء من تهديد نمط الحياة بأسره، ولقيم الأمة بصفة عامة، التي يعتبر الدين جزءاً منها، ولكنه لا يستوعبها كلها، وذلك لصالح نمط الحياة في تلك المراكز التي تولّد هذا الاتجاه نحو العولمة. في نظر هؤلاء، تعتبر حماية الهوية الثقافية هي الهدف الأصلي، وليس مجرد وسيلة للتصدي للاستغلال الاقتصادي، كما أنه هدف أشمل من هدف حماية الدين من العلمانية.[٦] إن كلاً من هذه المواقف المؤيدة للعولمة أو المضادة لها يحمل وفقاً لرأي الباحثين جزءاً من الحقيقة، وهو جزء لا يمكن الاستهانة به. نعم، العولمة تؤدي إلى تعظيم الإنتاج، على الأقل من وجهة نظر العالم ككل. والعولمة تمثل تقدماً لا يمكن إنكاره في بعض القدرات المهمة للإنسان في المعرفة وفي السيطرة على الطبيعة، وفي بعض أنواع التنظيم السياسي والاجتماعي، وفي بعض أنواع الإنتاج العلمي والفنّي. والعولمة تتضمن، بلا شك، اتجاهاً نحو مزيد من

الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين في الأرض، وتتضمن قهراً لمعتقدات بعض الأمم ومقدساتها لصالح نظرة تتخذ على الأقل موقف اللامبالاة من العقائد الدينية. والعولمة، بلا شك، تهدد أنماط الحياة الخاصة بالأمم التي كانت أكثر انعزالاً عن العالم، لصالح نمط معين للحياة هو السائد في الدول الأكثر سطوة.(٧)

ولكن هذه المواقف المرحبة بالعولمة والمضادة لها قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من قضية حماية الهوية الثقافية.

إن هناك موقفاً يستحق الاهتمام في هذا السياق، وهذا الموقف من ظاهرة العولمة يدور حول النظر إليها كما لو كانت مرادفة لانتشار ما يُسمى أحياناً بالمجتمع التكنولوجي الحديث. إن هذه الظاهرة، ظاهرة انتشار المجتمع التكنولوجي الحديث، ليست هي بالضبط انتشاراً للاستغلال الرأسمالي، وليست مجرد انتصار للعلمانية على العقائد الدينية، وليست بالضبط قهراً من جانب هوية أمة لهويات أمم أخرى، بل هي ظاهرة قد تكون أخطر بكثير ما نظن.

كما هو معلوم فإن الهوية معناها في الأساس التفرد، والهوية الثقافية هي "التفرد الثقافي" بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة.

والتكنولوجيا في الأساس مجرد طريقة الإنسان في إشباع حاجاته: طريقة إنتاج أو طريقة استهلاك، ومن ثم فهي طريقة الإنسان في ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه وطريقته في التعبير عن ميوله وقيمه وعن نظرته إلى الكون والحياة. ومن البديهي أن أي تقدم في التكنولوجيا لابد من أن ينطوي على زيادة قدرة الإنسان على تحقيق تفرده والتعبير عن نفسه، فلماذا نفترض أن من الممكن أن ينشأ تضاد أو تعارض بين التكنولوجيا والهوية، أليست التكنولوجيا هي وسيلة تحقيق الهوية وطريقة التعبير عنها؟ أليست اللغة مثلاً تكنولوجيا التعبير؟ وهل

خدمة اللغة وتطويرها (أي تطوير هذا النوع من تكنولوجيا الاتصال بين الناس) يمكن أن تكون إلا خادمة للهوية؟ وقل مثل هذا عن المطبعة، التي تنشر ثقافة الأمة وتدعمها، وأدوات الكتابة والتسجيل والتخزين التي تحفظ تراث الأمة من الضياع... الخ.

من أين إذن يأتي هذا التضاد المزعوم بين التقدم التكنولوجي والهوية؟ هناك في الواقع فرص كامنة لهذا التضاد منذ قيام الإنسان بصنع أولى أدواته الحجرية لتسهيل عملية الصيد، ضماناً لبقائه وتحقيقاً أكبر لذاته، كان هناك دائماً خطر في أن تستبّد به هذه الأدوات نفسها وتتحول إلى أداة لقهره بدلاً من أن تكون أداة لتحريره. إن القول الشهير بأن "الأداة هي نفسها الرسالة" أو ما يقال باللغة الإنجليزية (The Medium is the Message) ينطبق في الحقيقة على أكثر صور التكنولوجيا بدائية كما ينطبق على أكثرها تطوراً. وهو قول لا يعني فقط أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تؤثر تأثيراً حاسماً في طبيعة العمل الذي تستخدم لتحقيقه، بل هو يعني أيضاً أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول بكل سهولة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره.(٨)

إن هناك عدة تفسيرات ممكنة لانطواء أي تقدم تكنولوجي على إمكانية القهر. هناك مثلاً ما أشار إليه العلامة لويس ممفورد (Lewis Mumford) من أن الإنسان معرّض دائماً لأن يعتبر شيئاً ما مرغوباً فيه لمجرد أنه قد أصبح ممكناً، كأن يعتبر الانتقال من مكان لآخر بسرعة الصوت شيئاً مرغوباً فيه لمجرد أن اختراعاً حديثاً قد جعل هذا ممكناً. وليس هناك أي قانون يضمن للإنسان أن يقتصر في تطويره للتكنولوجيا على تلك الدائرة التي تتفق مع طبيعته فلا يتجاوزها. وليس هناك ما يضمن للإنسان أن يتجنب ابتداع وسائل للإنتاج أو الاستهلاك تتجاوز قدرته البيولوجية أو النفسية على التحمل، فإذا به يذهب في تطوير التكنولوجيا إلى حدود قد تتعارض تعارضاً جَسِيماً مع الهدف الذي كان

يبتغيه ابتداءً، وهو تخفيف أعباء الحياة وزيادة قدرته على الاستمتاع بها، بل المحافظة على بقائه. ليس هناك مثلاً ما يحمي الإنسان، وهو في سبيل السعي إلى إطالة وقت فراغه، من أن يبتدع من طرق الإنتاج أو الاستهلاك ما يقصر وقت الفراغ بدلاً من أن يطيله، وليس هناك ما يحميه، وهو في سبيل السعي إلى تحقيق مزيد من الاطمئنان إلى مستقبله، إلى اختراع ما يجعله أكثر قلقاً وأقلّ اطمئناناً.(٩)

وقد يكون التفسير هو حاجة الإنسان الدفينة إلى إثبات تفوقه على غيره، فإذا به يحاول أن يستأثر دون غيره بالأدوات المتاحة (سواء أكانت سلاحاً أم أداة إنتاج أم أداة من أدوات الاستهلاك) لمجرد الاستمتاع بتفوقه على غيره عن طريق قهره له. وقد يكون تفسير هذه القدرة الكامنة في التكنولوجيا، وبخاصة في التكنولوجيا الحديثة، على أن تصبح أداة قهر، هو ما تنطوي عليه من زيادة درجة النمطية (Standardization) في عملية الإنتاج (ومن ثم في عملية الاستهلاك كذلك)، إذ أن النمطية بطبيعتها نقيض التفرد. فتسهيل عملية الإنتاج ينطوي على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص، وميكنة الإنتاج. وتقسيم العمل والميكنة ينطويان بالضرورة على زيادة درجة التكرار والتماثل فيما يجري إنتاجه واستهلاكه. فإذا بالإنتاج المتفرد يحل محلّه "الإنتاج الكبير أو الواسع" (Mass-production) ، أي الإنتاج النمطي، وإذا بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهيري، تدفع الهوية من أجله ثمناً باهظاً. أيّاً كان السبب، فإن من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة، أي ما طورّه الإنسان من وسائل للإنتاج والاستهلاك خلال القرنين الماضيين وعلى الأخصّ خلال نصف القرن الأخير، كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر، وتهديداً لهويته وآدميّته أكبر مما تعرضّ له الإنسان طوال تاريخه الطويل. إن إغراء الممكن تكنولوجياً، والظن بأنه لمجرد أنه قد أصبح ممكناً، هو أيضاً مرغوب فيه، أكبر الآن، في ما يبدو من أي إغراء من النوع نفسه تعرّض له الإنسان من قبل. كما أن خطر هذا الظن أكبر بكثير منه في أي وقت مضى، ذلك أن تطور الإنسان لتكنولوجيا تتجاوز

استعداداته وقدراته الطبيعية على التحمل، وتهدد توازنه المادي والنفسي، تزداد احتمالاته كلما زاد التطور التكنولوجي. كذلك فإن الشهوة إلى السيطرة وقهر الآخرين تبدو وكأنها تزداد قوة وسطوة كلما زاد حجم هذه السيطرة وهذا القهر، كما يبدو مثلاً من شهوة الشهرة في ظل وسائل الإعلام الحديثة، وشهوة جمع المال مع تضاعف حجم الثروة التي أصبح من الممكن تحقيقها، وشهوة إخضاع الآخرين بالقوة المادية، كلما زادت فعالية الأسلحة المنتجة. أما النمطية في المجتمع التكنولوجي الحديث فحدّث عنها ولا حرج، ليس فقط بسبب زيادة القدرة الإنتاجية للسلعة نفسها بالمواصفات نفسها، أضعافاً مضاعفة، ولكن أيضا بسبب زيادة فعالية وسائل الأعلام ونقل المعلومات والأفكار. وقد أدت هذه النمطية إلى ما نعرفه من تطور رهيب في فن الإعلان والتسويق وتطويع المستهلكين، وهو ما جعل من مبدأ "سيادة المستهلك" الشائع لدى الاقتصاديين خرافة لا علاقة بينها وبين الواقع.(١٠)

عندما أنتج الممثل الراحل شارلي شابلن فيلمه الشهير "العصور الحديثة" "Modern Times" في عام ١٩٣٦، كانت فكرته الأساسية ما يفعله المجتمع الحديث بآدمية الإنسان وتفرده أو هويته. وكان الرمز الذي استخدمه شارلي شابلن للتكنولوجيا الحديثة هو خط التجميع (Assembly line) وهو شئ يجري داخل المصنع نفسه، ولم يتطرق لما يحدث للمستهلكين خارجة. وبعد ذلك بنحو ثلاثين عاماً (سنة ١٩٦٨ وما بعدها) قامت ثورة الشباب في أوروبا والولايات المتحدة احتجاجاً على ما أسفر عنه مجتمع الوفرة في العقدين التاليين على الحرب، من اعتداء على آدمية الإنسان وتفرده وهويته، وكان الرمز الذي وُجّه إليه الاحتجاج هذه المرة، لا ما يجري للعمال داخل المصنع، بل ما يحدث للمستهلكين خارج المصانع من تنميط يُنذر بتحوّل كل منهم إلى "إنسان ذي بُعد واحد" "One-dimensional Man" كما أطلق عليه عالم الاجتماع المعروف هيربرت ماركوزي (Marcuse). بعد مرور ثلاثين عاماً أخرى (عام

٢٠٠٠) ظهر أن الخطر قد فاق كل هذا، وتجاوزه حتى بلغ مركز المخ والتفكير نتيجة لما يسمى بثورة المعلومات، إذ لم يقتصر الخطر على تهديد تفرّد الإنسان كعامل منتج، بدعوى ضرورة ذلك لزيادة الإنتاج، ولا على تهديد تفرد الإنسان كمستهلك، بدعوى ضرورة ذلك لتحقيق مجتمع الرخاء، بل أصبح يشكل تهديداً لتفرد الإنسان ككائن عاقل يمارس ملكة التفكير، بدعوى ضرورة ذلك لنشر أكبر قدر من المعلومات. وكان من أحدث الأمثلة الصارخة على هذا التهديد الأخير، هو ما الْتَفَتَتْ إليه أنظارنا بشدة بمناسبة مصرع الأميرة ديانا (زوجة ولي العهد البريطاني تشارلز)، عندما رأينا عدة مليارات من الناس، في كافة أنحاء الكرة الأرضية على استعداد للاستسلام التام للبث التلفزيوني والإعلامي حول هذا الحادث. وكان هؤلاء جميعاً قد استسلموا تدريجياً، قبل وقوع الحادث، لما تقرره عليهم وسائل الإعلام، وتفرض عليهم متابعته و"الاستمتاع به" من أخبار وصور الأميرة التعسة التي حولها المجتمع التكنولوجي الحديث إلى مضغة في الأفواه، وقتل روحها في الوقت نفسه الذي كان يمارس فيه قتل أرواح المتلهفين على متابعة أخبارها. وبعد مصرع الأميرة ديانا بشهور قليلة انشغل العالم بفضائح بيل كلينتون (رئيس الولايات المتحدة السابق) مع المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي (يهودية أمريكية)، حيث مارس معها كل أنواع الجنس ودب الخلاف بينه وبين زوجته هيلاري حتى هجرته في عام ٢٠٠١ وانصرفت لعملها الجديد كعضوة في الكونغرس عن مدينة نيويورك. ولم يكن انشغال العالم بهذه القضية التافهة ممكناً لولا وسائل التكنولوجيا الحديثة.(١١)

إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة بهوية الإنسان داخل الدولة الواحدة، تفعل مثله بثقافات مختلف الأمم في العالم ككل. فكلما خلبت التكنولوجيا لُبّ المستهلك الفرد حتى استسلم لها، خلبت لُبّ الأمم، فقدت الأمم جزء هام من استقلالها الذاتي في مجال الثقافة والحفاظ على الهوية. وكما استخدمت التكنولوجيا الحديثة من جانب طبقة لقهر الطبقات الأخرى داخل الأمة

الواحدة، اُستخدمت من جانب الأمم "المتقدمة تكنولوجياً" لقهر سائر الأمم. وكما انتشرت النمطية في الإنتاج والاستهلاك داخل الدولة الواحدة، انتشرت في سائر أمم العالم حتى أصبح من الصعب على المرء أن يعرف ما إذا كان يسير في شوارع روما أم مدريد، تسير به السيارة الخاصة في وسط القاهرة أو وسط نيودلهي أو جاكارتا أو مدنية المكسيك، يأكل طعامه في ماكدولاند لندن أم ماكدولاند بانكوك، ولا أصبح أمام مشاهد التلفزيون العربي أو الهندي أو البرازيلي مَفّر، مثلما لم يعد هناك مَفّر أمام المشاهد الإنجليزي أو الأمريكي من أن يُشاهد مسلسل "دالاس" في التلفزيون، ولا أصبح بقدرته أن يمتنع عن رؤية فيلم "تايتانيك" أو عن متابعة نشرات أخبار الـــ (C.N.N).

هذا الأثر من آثار التقدم التكنولوجي في طمس الهوية الثقافية للأمم لا يختلف في طبيعته عن أثره في الاعتداء على هوية الإنسان الفرد داخل الأمة الواحدة، فالأثر بشع في الحالتين والخسارة فادحة، وإن كانت تستخدم في وصفه أسماء براقة. فمَا يرتكب ضد هوية الفرد داخل الأمة الواحدة، يحدث تحت شعار "زيادة الرفاهية الاقتصادية" وكأن الرفاه الإنساني يمكن تجزئته إلى جزء اقتصادي وجزء غير اقتصادي. وما يُرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار "التنمية الاقتصادية" وكأن نهضة الأمم لا تُقاس إلاّ بمتوسط دخل الفرد من السلع والخدمات. ومن الغريب أن القلق المتزايد داخل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، من التهديد الذي تتعرض له بعض أنواع الحيوانات والطيور التي يهددها التقدم التكنولوجي بالانقراض، لا يقابله قلق لما يحدث لثقافات الأمم المختلفة من وراء هذا التقدم التكنولوجي نفسه، مع أن هذه الثقافات مهددة هي أيضاً بالانقراض، والخسارة في هذه الحالة لا تقل فداحة.(١٢)

هذا الجزء مما يحدث للهوية الثقافية للأمة لا ينطوي بالضرورة على موقف "رجعي متخلّف" كما يظن البعض، ولا يتضمن بالضرورة دعوة إلى رفض لكل

تقدم تكنولوجي والعودة إلى ماضي ذهبي أو التمسك بحاضر بغيض. لا أحد ينكر أن للتطور التكنولوجي دائماً دوراً تحريريّاً، ولكن ليس من الحكمة أن نغفل عن جانبه القهري، وبخاصة في ما ينطوي عليه المجتمع التكنولوجي الحديث. وإذا كان المفتونون بالمجتمع التكنولوجي الحديث مولعين بوصف نقّادهم بالرجعية والتخلف والحنين إلى كل ما هو قديم، فإن من الممكن أن نتهمهم هم بالانتهازية وتبرير أي شئ يحدث تحت شعار" مجاراة متطلبات العصر". ولكن المرء ليس مضطراً لحسن الحظ لأن يقع في هذا الخطأ أو ذاك.

وبعبارة أخرى، إن من حق المرء أن ينتقد المجتمع التكنولوجي الحديث دون أن يكون شخصاً حالماً لا يقدم بديلاً له إلا القعود ساكناً ولا يفعل شيئاً إلاّ التحسّر على الماضي، بل أن من حسن حظ أمتنا أنها في كل ميدان من ميادين الإبداع الفكري والفني وكذلك الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قدمّت أمثلة ناصعة على وجود هذا البديل وقدّمت أدلة عملية على إمكانية إحراز النهضة والتقدم دون التضحية بهوية الأمة.(١٣)

هوامش: العولمة والمجتمع التكنولوجي الحديث

(١) قارن مع:

الطبيعة والثقافة: إعداد وترجمة محمد سبيلاً وعبدالسلام بنعبد العالي، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء ١٩٩١، ص ١٣ وما يليها.

(٢) قارن مع:

ر. بودون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ١٩٨٦، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) أنظر:

محمد سيد أحمد: مقال حول ندوة عن "العولمة الثقافية: في جامعة ليون بفرنسا، منشور في صحيفة "الراية القطرية" يوم ١٩٩٨/٧/٢.

(٤) محمد سيد أحمد: مرجع سابق الذكر.

(٥) للمزيد أنظر:

حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في: مجلة عالم الفكر، المجلد، العدد (٢)، أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص (١٠٠-١٠١)

(٦) عن:

جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر "العولمة وقضايا الهوية الثقافية" منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (١٢-١٩٩٨/٤/١٦) نُشرت هذه الورقة في مجلة المستقبل العربي الصادرة في بيروت.

(٧) جلال أمين، مرجع سابق الذكر، ورقة عمل.

(٨) جلال أمين، مرجع سابق الذكر.

(٩) أنظر المزيد في:

- Richard Stubbs: Political Economy and the Changing Global order Macmillan, London 1994.

(١٠) انظر:

- Jan Art Scholte: Global Capitalism and the State, in: International Affairs, Vol. 73, No. 3, July 1997.

(١١) قارن مع:

- Adrian Wooldridge: A future Perfect, the Challenge and Hidden Promise of Globalization, N.Y. 2000.

(١٢) قارن مع:

- James Mittelman: The Globalization Syndrom, Transformation and Resistance, N.Y. 1999.

(١٣) انظر ما ذكره بهذا الخصوص:

- Hohn Dunning: The New Globalism and Developing Countries, N.Y. 20001.

٤- العولمة ودولة الرعاية

تفتقر المكتبة العربية لترجمات كافية تعرفّ القارئ العربي بدولة الرعاية، وحقوقه كمواطن على الدولة. ويكاد مفهوم دولة الرعاية - باستثناء دول الخليج العربي- يكون مغيبًا في مناهجنا المدرسية وفي خطابنا الثقافي، مقارنة مع مفاهيم أكثر شيوعاً، كالعولمة أو النظام العالمي الجديد، الشرق أوسطية - المجتمع المدني، الحداثة، العلمانية وغيرها. تبدو السوق الثقافية العربية شديدة الولع بالموضات الفكرية والتناول السهل لما هو شائع عالمياً بدلاً من التنقيب عن ما هو جوهري وأصيل في مجتمعاتنا وتاريخنا، لكن لا ندري هل دولة الرعاية حقاً مقتصراً على الشعوب المتقدمة؟ هل أن شعوبنا العربية لا تستحق المطالبة بنماذج وطنية خاصة لدولة الرعاية؟

لم يكن مفهوم دولة الرعاية والرفاهية حديثاً، كما يبدو إيقاع المفهوم لأول وهلة على الأذن العربية، إذ تعود جذور التأسيس المعرفي والمؤسسي لدولة الرعاية لأواخر القرن التاسع عشر في مجتمعات الحداثة الغربية. فقد كان الصراع الفكري والإيديولوجي والسياسي في مجتمع الحداثة الغربي (ولا يزال) بين اتجاهين أساسيين، تقف دولة الرعاية في منتصف المسافة بينهما (الليبرالي والاشتراكي). فالقول بحرية الأسواق وترك آليات السوق العفوية تنظم الاقتصاد والمجتمع وعدم تدخل الدولة، يقابله النقد الشديد لقبول فكرة تحقيق التوازن الطبيعي في الاقتصاد والمجتمع استناداً لآليات السوق، وضرورة تدخل الدولة بتنظيم الاقتصاد وآليات السوق لصالح قطاعات اجتماعية أوسع، تعتبر ضحايا اجتماعية تُهمشها وتستبعدها الأسواق خارجياً(قبل العولمة لآليات السوق وبعدها). فهناك تناقض بنيوي أصيل في الرأسمالية وجوهري في الليبرالية الاقتصادية لا يمكن حلّه دون تدخل الدولة، بين الاقتصاد الحر وآليات السوق وبين الديموقراطية، فحرية الأسواق تنتج باستمرار شروط اللامساواة الاجتماعية سواء في توزيع الدخل القومي أو قدرة الأفراد في الوصول إلى تحقيق إنسانيتهم

الطبيعية وتسعى النظم الليبرالية لشكل بديل من الديموقراطية، وهو الديموقراطية التمثيلية (السياسية) بهدف تلطيف الصراعات الاجتماعية، والحدّ ما أمكن من التصادم الناتج عن تنامي اللامساواة أي الديموقراطية، وعدم تمكن الأفراد العاملين أو العاطلين عن العمل من الوصول للدخل والخدمات الاجتماعية وقدرتهم على تحقيق ذاتهم والمشاركة الاجتماعية والسياسية بالقرار كمواطنين طبيعيين.(1)

ربما علينا أن نتساءل هنا أولاً: متى ظهرت دولة الرعاية؟ وما هي الأسس النظرية التي قامت عليها؟ وما هي وظائفها الجديد في مرحلة العولمة؟

استمدت دولة الرعاية أساس فلسفتها من الصراع الفكري الدائم بين أنصار الليبرالية وأنصار الديموقراطية – الاشتراكية، وتتجسد دولة الرعاية بأنها (في بعض نماذجها إن لم يكن جميعها) حاولت الإفادة القصوى من مزايا الاقتصاد الحرّ وطاقات الأفراد، ومزايا التنظيم الاجتماعي لتمكين ضحايا السوق من عاطلين عن العمل أو محبطين أو مرضى ومعوقين، وكبار السّن والأطفال والأرامل اللواتي لا معيل لهن ... الخ من رعايتهم اجتماعياً وتمكينهم من الوصول للدخل وللخدمات الاجتماعية لتطوير قدراتهم بأنفسهم وإدماجهم في المجتمع بشكل طبيعي. ولقد شكلت النماذج الأولية لدولة الرعاية شبكات معقدة للأمن الاجتماعي، بهدف الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي والليبرالي، بسنّ القوانين والتشريعات الضريبيّة الخاصة، وتحفيز منظمات المجتمع المدني، والمبادرات الطوعية الفردية لتقديم قاعدة واسعة ومنوعة للخدمات لأفراد غير متجانسين ولكنهم محرومون منها. هذا ويشير الباحثون إلى أن نموذج الزعيم الألماني بيسمارك لدولة الرعاية هو النموذج الأول والمرجع الأساسي لمختلف نماذج دولة الرعاية. لقد حاول بيسمارك ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر صياغة نموذج خاص بالأمة الجرمانية (الألمانية) لدولة رفاه (رعاية) تسعى للتوفيق بين مصالح الأمة الألمانية وطبقاتها الأساسية المتنافرة (البرجوازية والعمال)

سياسياً واجتماعياً بهدف إبعاد الطبقة العاملة الألمانية عن الوقوع تحت تأثير الثورية الاشتراكية، ووضع نظماً للرعاية الصحية ونظاماً للمعاشات العامة، ورأي ضرورة تدخل الدولة في تنظيم علاقات السوق، لكن من الإنصاف القول أن مشروع هيغل الفلسفي المجرد عن الدولة، في كتابه "فلسفة الحق" كان أول مشروع نظري للدولة، بصفتها خياراً عال التنظيم وقوة منظمة تحقق مصالح جميع أبناء الأمة الألمانية، التي تجسّد ذاتها تاريخياً عبر هذه الدولة الواحدة، لكن هيغل لم يطلق عليها تعبير دولة الرعاية (الرفاه) بالمعني الخاص للكلمة. وبالرغم من ملاحقة بيسمارك للاشتراكيين الألمان وفي طليعتهم رواد الاتجاه أو المذهب التصحيحي في الاشتراكية الأوروبية (برنشتين وكاوتسكي) فإن هذين المفكرين هما أول من صاغا استراتيجية الإصلاحات من داخل الدولة الرأسمالية نحو رأسمالية الرفاه الاجتماعي، دون الحاجة للثورة الماركسية وبالتالي للدولة الثورية. ولقد تركت أفكارهما أثراً كبيراً على تطور الاتجاه الاشتراكي أو الديموقراطية الاجتماعية في اليسار الأوروبي. لكن يجب الإشارة أيضاً أن الزعيم البريطاني تشرشل وفي عام ١٩١١ قدّم أول تشريع يضمن التأمين ضد البطالة. أما في الولايات المتحدة فيرى الباحثون أن الولايات المتحدة كانت قد وضعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظام مجانية التعليم الحكومي للمرحلة الأساسية (المدرسة) لكن فرانكلين روزفلت هو المؤسس الحقيقي لدولة الرعاية الأمريكية، والتأسيس لنظام التأمين ضد الشيخوخة والأجر المرتفع للمتقاعدين، ونظام الرعاية الصحية. ثم ظهر بعد ذلك النموذج الاسكندنافي لدولة الرعاية الذي أكدّ على أهمية المساواة الاجتماعية والتخلص من التناقضات الاجتماعية.(٢)

وسؤالنا الآن يتمحور حول "دولة الرعاية في مرحلة العولمة" وما آلت إليه أوضاعها:

لقد تعرضت برامج دولة الرعاية لهزات عنيفة بدأ من عقد السبعينات في القرن العشرين وذلك في سياق ارتفاع أسعار النفط. لكن انهيار الاشتراكية في

أوروبا الشرقية وعولمة الأسواق أفقد دولة الرعاية العديد من مصادر دخلها وقدرتها على تمويل مشاريعها الاجتماعية. لكن ثمة إجماع بين اليمين الجديد (الليبرالية الجديدة) وأحزاب اليسار على أن العولمة تفرض تحديات جديدة على الدولة وتفقدها العديد من وظائفها، وضرورة أن تبحث الدولة عن أدوار ومهام جديدة. وفي المحصلة النهائية لم تنتصر الليبرالية الرأسمالية تماماً ولم تنهزم الاشتراكية كلية. لكن أفكار الاشتراكية الإصلاحية هي التي انتصرت توقعاتها حول مستقبل الرأسمالية. وقد لجأت العديد من الأحزاب الشيوعية في أوروبا لتغيير يافطتها من الشيوعية إلى أحزاب الديموقراطية الاشتراكية الاجتماعية، ووصلت هذه الأحزاب في عام ١٩٨٩ إلى السلطة في عدد كبير من البلدان الأوروبية. واضطرت مع هذا التغيّر العالمي، حتى الأحزاب اليمينية للانحراف يساراً نحو الوسط. إن الانتقال إلى أسواق تجارة مفتوحة للسلع، الخدمات، الأموال، المنتجات الثقافية والمعلوماتية والإعلام، أدى إلى أن الأموال تنتقل بسرعة والشركات المتعددة الجنسية تتهرب من الضرائب إلى مناطق ذات نظام ضريبي أكثر مرونة أو بلا ضرائب، مما أفقد دولة الرعاية أهم مصادر تمويل برامجها للإنفاق على التشغيل، التعليم ، الصحة، الإسكان، الضمان الاجتماعي ... وبدأت الليبرالية الجديدة تطالب بعدم تدخل الدولة واعتبار ذلك حصراً بمجال الأعمال، وضرورة العودة للتقاليد والاعتماد على تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية غير الرسمية. أما أحزاب اليسار الجديد من الديموقراطيين الاجتماعيين، فكانت تشكك بأدوار وجدوى هذه المنظمات في ملئ الفراغ الذي ستخلفه الدولة، لا بل رأت بضرورة انتقال الدولة من الاستثمار الاقتصادي إلى الاستثمار الاجتماعي، ومن الديموقراطية السياسية إلى الديموقراطية الاجتماعية لمواجهة ضغوطات العولمة العمودية والأفقية. وبرزت إلى حيزّ الوجود فكرة (أعيد أحياؤها)، في عدد من دول الرعاية: ألمانيا، هولندا، النمسا، بلجيكا والسويد ... الخ وهي فكرة القطاع الثالث، التي تعود أساساً

إلى أفكار بيسمارك، وعاد الباحثون من جديد لقراءة نموذج أو أفكار بيسمارك عن دولة الرفاهية (الرعاية). وفكرة إحياء شبكة من الروابط الاجتماعية القائمة على القطاع الثالث والجماعات الطوعية في تأمين الخدمات الاجتماعية. إن فكرة القطاع الثالث، وهو قطاع لا ينتمي للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي، وإنما هو مزيج بينهما يقوم على مبدأ تقديم أنشطة وخدمات تهدف أساساً إلى مفهوم الربح. هذا وطالب المفكرون في أوروبا حديثاً بضرورة التمييز بين مفهوم دولة الرعاية والديموقراطية الاجتماعية، في إشارة واضحة لدور الأحزاب الديموقراطية المسيحية الأوروبية في تطور دولة الرعاية وتنشيط المنظمات غير الرسمية. وهي الآن دعوة تنادي بها المنظمات الدولية لتنشيط هذا القطاع والمؤسسات لمواجهة أقطار عولمة الأسواق. أما أنتوني جيدنز (Anthony Giddens)، وهو أفضل ممثل الآن لمفاهيم "الديموقراطية الاجتماعية" وجولة الاستثمار إلى مجتمع الاستيعاب في مواجهة الاستبعاد والتهميش كأهم المخلفات الاجتماعية للعولمة.(٣)

لكن من السابق لأوانه الإجابة عن مستقبل دولة الرعاية، حيث يرى البعض أن التقاليد الاجتماعية والثقافة وتجارب الأمم في الحداثة ستطرح احتمالات عديدة، لكن يبدو أن الشعوب الاسكندنافية ما تزال بثقافتها وتقاليدها الاجتماعية هي الأكثر قبولاً لفكرة استمرار قبول دفع الضرائب على المداخيل المرتفعة بهدف تمويل مشاريع دولة الاستثمار الاجتماعي، والتأمين ضد مخاطر البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، مقارنة مع التقاليد القومية الأخرى الأوروبية أو الأمريكية.(٤)

هوامش: العولمة ودولة الرعاية

(١) أنظر:

سمير الشيخ علي: دولة الرعاية والعولمة، في: صحيفة "أخبار العرب" أبو ظبي، بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠١، ص ١٢.

(٢) حول دور الدولة الحديثة أنظر:

- Ronen Palan: State Strategies in the Global Political Economy, Pinter Company, London 1996.

(٣) قارن مع:

- Antony Giddens: The Consequences of modernity, Polity-Press, Cambridge, 1990..

(٤) للمزيد أنظر:

- Leslie Sklair: Sociology of Global system, The Johns Hopkins University Press, Baltimore 1991..

٥- العولمة ومعادلة "الاتصال الحضاري – المعلوماتي":

عقب الثورات العلمية، وعبر نقلة مفاجئة، يجد العلماء أنفسهم في مواجهة علم مغاير "... هذا ما خلص إليه توماس كون في نظريته عن بنية الثورات العلمية... أما في الثورات التقنية، فالمجتمع بأسره يتعرض للتغيير تدريجياً، ويتوقف معدل التغيرّ على طبيعة التقنيات المؤثرة وتفاعلها مع عناصر البيئة الاجتماعية".

لا نعتقد بأننا في حاجة إلى التأكيد على أن العالم الذي نحياه الآن، بصدد ثورة علمية وتقنية عارمة، وأنها ستحدث تغييرات حادة، بمعدلات متسارعة، لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل، وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية، بل والثقافية أيضاً، استناداً إلى حقائق التاريخ... إلاّ أن ما نعتقد أننا في حاجة إليه، هو الاقتراب من المفارقة التي طبعت المواقف، إزاء هذه الثورة. تبدو المفارقة، إذا ما لاحظنا اتفاق "الآراء" جميعاً على أن الثورة الراهنة، تختلف اختلافاً جوهرياً عن سابقتها من الثورات، وأنها قد أصبحت في الحقيقة عاملاً حاسماً في تحديد مصير عالمنا، دوله وأفراده ... لكن في الوقت نفسه، تتعدد "الرؤى" وتتباين حول "تقانة المعلومات"، كأهم إرهاصات هذه الثورة، وحول أثارها المرتقبة على المدى القريب والبعيد. ضمن أهم هذه "الرؤى" اثنتان:

هناك "رؤية" تحمل من التفاؤل، إن لم تقل الانبهار بالحضارة الناتجة عن ثقافة المعلومات، والتي يمكن تسميتها بـــ "الحضارة الإلكترونية" قدر ما تحمل من الدعوى إلى اتخاذها عقيدة تقوم مقام المرتكزات الفكرية والعلمية للمجتمعات (الصناعية الغربية المعاصرة) من بين أهم الرموز التي تتبنى هذه "الرؤية" عالم المستقبليات الأمريكي ألفن توفلر، الذي بشّر في كتاباته، وخصوصاً في كتابه "السلطة الجديدة: بإرهاصات هذه "الموجة الثالثة" التي تشكل ثالث قطيعة جذرية في تاريخ البشرية، بعد الثورتين الزراعية والصناعية

... ومن بين هؤلاء الرموز أيضاً، جون بري بارلو أحد أبرز علماء المستقبليات، الذي أصدر إعلاناً باستقلال المجال "الكوبرنيتيك"، متوجهاً به إلى حكومات العالم، ومدعّياً فيه بالخصوص إن مقولات الملكية والهوية والتعبير، لم تعد تلائم هذا الأفق الجديد، لأنها مقولات مادية، تناقض روحانية الفضاء المعلوماتي الجديد. وهناك "رؤية" تحمل من التشاؤم، أو قل الحذر، قدراً يدفعها إلى إنذارنا، بأنه بالرغم من كون تقانة المعلومات هي وسيلتنا للسيطرة على الظواهر المعقدة وحلّ المشكلات، إلاّ أنها عينها قد أضافت بعداً جديداً يزيد معظم ظواهر حياتنا تعقيداً، ويولد لنا مشكلات جديدة لم تكن في الحسبان.[1] إن فيلسوفاً مثل (ليوتار) في كتابة "شرط ما بعد الحداثة" ينذرنا بأن المعرفة بصفتها سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الإنتاجية، قد أصبحت وستظل، من أهم مجالات التنافس العالمي - إن لم تكن أهمها - من أجل إحراز القوة، ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في نطاق العولمة المعاصرة في حرب من أجل السيطرة على المعلومات، كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات. وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها. فلقد فتحت العولمة مجال جديد أمام الفكر الإستراتيجي التجاري من جهة، والسياسي والعسكري من جهة أخرى..."[2]

تحذير (ليوتار) هذا وإن كان يعتمد على نظرة فلسفية لآثار تقانة المعلومات وتداعياتها المستقبلية، فإن هناك من يؤكد مثل هذا التحذير، أو التوقع بالأحرى، وذلك استناداً إلى منظور سياسي - استراتيجي. فقد كتب جوزيف نيباي (أحد كبار المسؤولين السباقين) في البنتاغون مقالاً في مجلة (Foreign Affairs) توّقع فيه أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم هيمنتها على العالم، عبر قدرتها على التحكم في المنظمات المعلوماتية وتقنيات الاتصال، ذلك أن الجغرافيا - الاستراتيجية (Geostrategy) أصبحت تحدد بمدى الكفاءة في استخدام "القوة غير المادية" (Softpower) أي تقنيات الاتصال والمعلوماتية.[3]

في هذا السياق تُرى هل نرتكن إلى تصور بعض أصحاب الرؤية المتفائلة في أن التقانة (التكنولوجيا) كالماء والهواء لا تقبل الاحتكار. وما دامت هي حصيلة تراكم النشاط البشري على مرّ العصور فمن حق الجميع أن يستفيد من نتائجها. أم ترانا نقلق مع المتشائمين وتوقعاتهم التي تتمحور حول أن عصر المعلومات ما هو إلا رحلة جديدة من مراحل الصراع العالمي الذي تجسّده ظاهرة العولمة؟

لعلّ محاولة الاقتراب من هذا التساؤل، من أجل التعرف على الاحتمالات الأكثر "واقعية" لنتائجه يستدعي بالضرورة أن نشير إلى السمات الرئيسية التي تتميز بها الثورة العولمية، مقارنة بسابقتها "الثورة الصناعية". وفي اعتقادي فإن هناك ثلاث سمات رئيسية هي:

السمة الأولى... أن هذه الثورة (العولمة) تجنح إلى العالمية أو إلى محاولة توحيد العالم في سياق واحد، كما تعمل على إلغاء الأثر التقليدي للتمايز الجغرافي وللحدود السياسية، التي كانت تشكل ضمانة وشروطاً وعاملاً متميّزاً ومستقّلا في تكوين نمط الحياة والعمل في المرحلة السابقة وحتى الثورة الصناعية (أي: عالم السيادة القومية). ولعله من نافل القول، إن "جنوح" الثورة هذا، يتبدّى بوضوح من خلال التغيّر – التدريجي في معايير وأنماط السلوك والحياة والإنتاج بالنسبة للعالم مع تبدّل "المدنيّة" السائدة أو القائدة للثورة الراهنة.

السمة الثانية... أن الأهمية المتزايدة والاستثنائية في الثورة الراهنة، تبرز من خلال وسائل الاتصال والمعرفة والعلم. هذا يعني تحوّل "الثقافة" بالمعنى الواسع للكلمة، إلى مركز الثقل في هذه الثورة الجديدة التي نسميها "عولمة" بكل ما يشير إليه ذلك من تحول الميدان الثقافي إلى ميدان مباشر وأساسي للاستثمارات الاقتصادية والسياسية والنفسية، من مثل التركيز المتزايد على التأهيل والتكوين المهني، وعلى البحث العلمي، وعلى النظم التقنية وعلى الانساق المتكاملة لنظم الاتصال ونقل المعلومات ... الخ.

السمة الثالثة.. أن التداول المتزايد للمجال الإنساني يرتبط بالتفاوت النوعي. ونقصد بهذا التفاوت، أنه في الوقت الذي تتعرض فيه الإنسانية للتأثيرات الثقافية والمادية والاقتصادية نفسها، بحيث أن أي تبدّل في مكان ما يؤثر – نسبياً – على الجميع، فإن توزيع إمكانات ووسائل النمو يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، مما يخلق نوعاً من الاحتكار الشامل لعناصر "التقدم" من قبل البعض (أو الطرف الأصغر)، ونوعاً متفاقماً من التهميش الإنساني للبعض الآخر (الذي يكاد يشمل الآن القسم الأعظم من الإنسانية).[٤]

هذه السمات الثلاث لا تؤكد فقط على ضرورة طرح التساؤل حول الفعل المناسب إزاء الثورة الراهنة، بما تمثله من تحدّ لكثير من الشعوب أو الجماعات على مستوى العالم... ولا توضح فحسب الملامح العامة لتداعياتها (العولمة) على جميع المستويات، بل إضافة إلى هذا وذاك، تؤكد على أن من تسرعوا في اتخاذ المواقف المحددة، أو شبه المحددة، إزاء هذه الظاهرة العالمية شديدة التعقيد، غالباً ما يقيمون وجهة نظرهم على أساس من الافتراضات المسرفة في بساطتها، أو يركزون على الشق التقني لهذه الظاهرة متعددة الأبعاد بمعزل عن بيئة توطنها، تحاشياً للدخول – قصداً أو عجزاً – متاهات الاعتبارات الاجتماعية. وبالتالي، تراجعت على سلّم الأوليات حقيقة كون ظاهرة العولمة، بالرغم من محركها التقني، هي قضية "سياسية – اقتصادية – ثقافية – اجتماعية" في المقام الأول بمعنى أنها قضية تنتمي إلى المجال الذي تتفاعل فيه هذه الأبعاد... أي "المجال الحضاري". ينقلنا هذا، مباشرة ، إلى تلمسّ تداعيات هذه الظاهرة، من جهة الاعتبارات الاجتماعية... خصوصاً في سياق المقولة التي بدأت تنساب، مؤخراً، على مستوى الإنتاج الإعلامي، ومفادها: "إن التقانة أسقطت الجغرافيا – وسوف تسقطها أكثر في القرن الواحد والعشرين، لأنها ألغت المسافات". واعتماداً على محتوى هذه المقولة، وبالأخص فيما يتعلق بتلاشي

المساقات، بدأ تواتر الحديث - بغير تحفظ - عن "كونية جديدة"وعن "قرية عالمية واحدة" كناية عن الاعتراف بواقع العولمة المعاصرة.

المدخل إلى اختبار مدي صحة المقولة المشار إليها آنفاً، وفي الوقت نفسه للتعرف على تداعيات "العولمة" من جهة الاعتبارات الاجتماعية هو الاقتراب من المسألة الحضارية وما يتصل بها من مسائل أخرى كالثقافة والمدنيّة. هنا تتداعى التساؤلات المتتالية: ما هي الحضارة؟ وما علاقتها بكل من الثقافة والمدنيّة؟... ما دلالاتها المجتمعية؟ وهل هي عامة بالمجتمع الإنساني ككل كما تريد لذلك العولمة أم هي خاصة بكل مجتمع؟... ثم وهذا هو الأهم، كيف يبدو من خلالها تفاعل وتأثير العوامل الحاكمة للتطور البشري، وهي العوامل التي تتمثل في ثلاثية: الإنسان (المجتمعات وعلاقاتها في الداخل ومع الآخرين)، والمكان (الجغرافيا)، والزمان (التاريخ)؟!... نعم، ليس هناك ثمة اتفاق على دلالة كلمات الحضارة والمدنية والثقافات أو على الفوارق بينها، إذ كثيراً ما تستعمل كمترادفات في الدراسات التاريخية... حتى يمكننا القول بأنه من الواضح أن ثمة افتراضاً عاماً، يقضي بأن لا حاجة بنا إلى تعريف "الحضارة"، ما دام الإنسان قد أمتلكها هي نفسها. ومن ثم يحدث كل ما نراه من خلط هائل بين الكلمات. إن ذلك الخلط المتعمدّ، من جهة، بين الحضارة والمدنية، بوصفها مجرد التقدم المادي... يهدف، في ما يهدف إليه، إلى جعل العالم يألف فكرة نوع من الحضارة، هي "حضارة التصنيع"، كما يهدف إلى إلباس الكلمة بلباس أخرى ذات معنى تاريخي. ومن ثم تكون محاولة التمييز بين الحضارة والمدنيّة غير مبررة.. لا شيء في تاريخ كلمة "حضارة" يوضح مجرد المحاولة، محاولة الفصل، أو التمييز بالأحرى.(٥)

حقاً إن "حضارة التصنيع" تدين للغرب بالكثير، ولكن الغرب لم يحقق بمفهومه المعاصر هذه المرحلة المتقدمة، إلا لأنه أخذ عن شعوب أخرى انقرضت

مثل حضارة الفُرسْ واليونان والعرب وغيرهم. معنى هذا أن الاتصال الحضاري قضية قديمة وأنها ضرورة فرضها التطور والتجدد. واليوم حين نتحدث عن التفاعل الحضاري فإنما نعني الصورة الإيجابية لظاهرة العولمة، حيث تتفاعل الحضارات فيما بينها وتتلاقى الشعوب على حب الحرية والإخاء، والتقدم والنماء. أما إذا اعتقد البعض أن التفوق الحضاري لهذا الطرف أو ذاك يعطيه حق السيطرة على الآخر، فإن ذلك يجسّد الوجه البشع للعولمة، لأن هذا الموقف سَيُفْضِيْ حتماً إلى "عدم التوازن" وبالتالي إلى ظهور الخلل الحضاري.

من هنا فإن "الاستعلاء الحضاري" هو الجانب السلبي لممارسة العولمة على أرض الواقع، وأي محاولة تمارسها دولة عظمى قاهرة لتجسيد "التمايز الحضاري" سوف تقود الضعفاء إلى دخول بوتقة التبعية الحضارية وربما قبول العيش في محيط "المَسْخ الحضاري".

إن المتتبع لمسيرة العولمة في القرن الحادي والعشرين يلحظ أن هناك غزواً حضارياً عولمياً يهدف إلى فرض قيم المجتمع الغازي على المجتمعات الأخرى. والغزو بهذا المعنى هو ما فعله في الماضي السحيق كل من الإغريق والرومان، كمثال لفرض قيمهم "الحضارية" بقوة السلاح على البلاد الشاسعة التي غزوها، ففرضوا عليها حكامهم دياناتهم ونظمهم الاقتصادية... وهو أيضاً ما فعلته أوروبا، كمثال آخر، ابتداءً من القرن الخامس عشر في المستعمرات. فحاولت أن تفرض عليها الحضارة الأوروبية، ولكنها لم تفعل بتلك المحاولة شيئاً أكثر من إشاعة "الاضطراب" في "حضارات" تلك المستعمرات. هذا الذي حدث، لم يكن مجرد عملية اتصال حضاري أو عملية تبادل تأثير قيمي حرّ أو تفاعل متكافئ بين مجتمعين يقفان على مستوى متماثل أو متقارب من حيث السيادة وحرية القرار واستقلالية المواقف... بل، إنه كان انعكاساً دقيقاً لعملية "غزو" حضاري، بحيث توجهت الحضارة الغربية الجديدة إلى السيطرة على الأنْسَاقْ

الحضارية للمجتمعات المستعمرة، في محاولة منها لفرض قيمها على هذه المجتمعات.

الغزو الحضاري إذن حقيقة تاريخية وإنسانية وهو يتواصل ولا يتوقف. من هنا لا يجوز لأحد أن يقف مشدوهاً وهو يرى العولمة تتجسّد في غزو حضاري واضح. فالحضارة الغربية المعاصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي الحضارة الأقوى، لا سيّما على جميع الأصعدة العلمية والتقنية والعسكرية والاقتصادية... وبالتالي فهي القادرة على تفعيل العوامل الخاصة بالاتصال الحضاري، بدرجة تفوق بكثير الحضارات الأخرى، المقابلة أو المواجهة. ومن ثمّ فأن مسار ما يسمّى "بالتثقيف من الخارج" أو بالأصح "الغزو الحضاري" إنما يجري من خلال محاولات منظمة وشمولية للإحاطة والحصار، أو الاستيعاب والهضم، وأخيراً الهيمنة الشاملة "الفعلية والفعالة"... وهذه هي حقيقة ما يجري اليوم تحت عنوان "حوار الحضارات" وضرورات "التحديث" والعصرنة في ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد".(٦)

إن هذا يقودنا إلى القول بأن لذئب العولمة أوجه متعددة... كلها تصبّ في خانة من يمارسون العولمة بأبشع صورها أو أنبلها إن وُجدت.

هوامش: العولمة "ومعادلة الاتصال الحضاري – المعلوماتي"

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في:

- David Rothkopf. Op. cit.

(٢) نقلاً عن:

- Evan Luard: The globalization of Politics, The Change focus of Political Action in the Modern World, Macmillan, N. Y. 1990, P. 37.

(٣) هنا طبقا لما أورده:

- Dan Shiller: Digital Capitalism, Networking the Global Market System, MIT-Press, 1999.

(٤) قارن مع:

- Jane Fraser: Race for the World, Strategies to build a great global Firm, Harvard Business School Press, 1999.

(٥) قارن مع:

- Grant, H. Coruwell: Global Multi-Culturalism, Comparative Perspectives on Ethnicity, Race and nation, N.Y. 2000.

(٦) قارن مع:

- Paul Ghils: International Civil Society, in: Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2, Winter 1995.

العولمة والإعلام

١- الجدل العربي حول العولمة.

٢- عولمة الإعلام وموقع الإعلام العربي.

٣- عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي.

٤- إعلام العولمة.

الباب السابع

العولمة والإعلام

١- الجدل العربي حول العولمة

تثير العولمة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين حواراً صاخباً اقتصر في الغالب الأعم على جمهرة من المثقفين وبعض القوى السياسية في العالم العربي، إذ كانت وما تزال الآراء والمواقف مختلفة بشأنها تتراوح بين مناهض عنيد ومؤيد متحمّس أو قلق متردد. وعجز المتحاورون حتى الآن عن إثارة اهتمام مختلف الفئات الاجتماعية ومشاركتها الفعلية في الحوار، رغم ارتباطها الوثيق بحياة الناس وفرص العمل والأجور والخدمات. وينتمي المناهضون والمؤيدون إلى أحزاب وقوى ذات أيديولوجيات وسياسات ومصالح متباينة ويرتبطون بطبقات وفئات اجتماعية مختلفة تتباين في تحديد الأسباب التي تدعوها إلى رفض العولمة ومقاومتها أو السير في ركابها. وقد شمل هذا الرفض قوى يسارية وأخرى قومية وجماعات إسلامية ونقابات في آن واحد، مع اختلافات واضحة في منطلقات رفضها. وإذا كان اللقاء الفكري بين القوى القومية وجماعات الإسلام السياسي واضحاً، فإن الاختلاف بينهما وبين اليساريين العرب، ومن بينهم الماركسيين، ما يزال كبيراً. أما تأييد العولمة في الوسط العربي فما زال محدوداً جداً ومحصوراً بجمهرة من المثقفين والسياسيين الليبراليين التي تتبنّى مواقف حكوماتها عملياً أو تمارس الضغط على حكوماتهم لتبني سياسة العولمة وممارستها، كما هو الحال في

مصر وتونس ولبنان والمغرب. وينتقل رفض العولمة المشحون بالمخاوف منها إلى المجتمعات في الدول العربية ويسيطر على أذهان كثرة من الناس ويقترن عندها بذكريات وتداعيات غير طيّبة وغير عادلة من جانب الغرب إزاء العرب والمسلمين. فما هي تلك المخاوف التي تثيرها العولمة؟ وكيف يجري التعامل معها في العالم العربي؟ وما هي حقيقة هذه المخاوف ارتباطاً بعملية العولمة الجارية؟

تعتبر العولمة عند أغلب اليساريين العرب عملية موضوعية ومرحلة متقدمة في النظام الرأسمالي العالمي، ولكنها تقاد من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة التي تمارس سياسات ليبرالية جديدة تستثمر من خلالها منجزات الثورة الصناعية الثالثة، ثورة الاتصالات والمعلومات، لصالح المزيد من استغلال شعوبها وتشديد استغلال شعوب وموارد البلدان النامية وتهميشها دولياً. وتقترح هذه القوى على الدولة العربية وشعوبها رفض الانخراط في العولمة الرأسمالية لتفادي المزيد من التبعية والتهميش، والسعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة المعتمدة على الذات[1] وهذه الرؤيا تجد تأييداً ملموساً في أوساط المجتمع، علماً بأن اليساريين العرب، ومنهم الماركسيين، لا يتقاطعون مع العولمة في قضايا العلمانية والعقلانية أو في الدعوة إلى التجديد والتحديث الثقافي والتقني، كما لا يراها البعض منهم خطراً يهدد الهوية الثقافية، بل يركزون على جانبها الاستغلالي التهميشي والتبعي لمجتمعاتهم واقتصادياتهم، وما ينشأ عن ذلك من تناقضات وصراعات على الصعيد العالمي. وهناك من اليساريين العرب من يرى في عملية العولمة فرصة سانحة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير واقعها الراهن، خاصة وأنها تمتلك مقومات خوض هذا التحدي العصري، إن سعت مجتمعة إلى التعاون والتنسيق والتكامل في ما بينها. وتطرح في هذا الصدد تجارب "النمور الآسيوية" باعتبارها نماذج لمثل هذا التطور المحتمل في إطار الرأسمالية. أما القوى القومية العربية فإنها تلتقي مع جماعات الإسلام السياسي، أي ما يُطلق عليه "الجماعات الأصولية"، في خشيتها الفائقة من

العولمة باعتبارها خطراً داهماً يهدد مجموعة من الثوابت القومية والدينية التي لا يجوز المَسَاسُ بها بأي حال، كما أنها تلتقي مع اليساريين في موضوع الاستغلال والتهميش للمجتمعات النامية وتحويلها إلى توابع خاضعة لسياسات ومصالح المراكز الرأسمالية المتقدمة، علماً بأن بعض القوميين العرب علمانيو النـــزعة. هذا وتستند جماعات الإسلام السياسي ومجموعات من القوى القومية في معارضتها للعولمة إلى صراعات الماضي البعيد ابتداءً من الحروب الصليبية ومروراً بالهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة على الدول العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين وانتهاء بالسياسات التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة إزاء القضايا العربية، ومنها القناعة بوجود موقف متحيّز دوماً إلى جانب إسرائيل ضد الحقوق العربية المشروعة، وفي طليعتها قضية شعب فلسطين وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما تنظر نسبة كبيرة من سكان الدول العربية تحت هذا الهاجس، إلى العولمة لا باعتبارها عملية موضوعية بل بدعة غربية، ومشروعاً أمريكياً تحديداً، يراد من خلالها فرض الهيمنة الكاملة على العالم العربي والإسلامي باسم الموضوعية والحتمية التاريخية. فالعولمة تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً معينة، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع في مشروع غربي جديد يستهدف مواجهة وتخريب الرؤية الكونية الشمولية للإسلام والمسلمين. إنها مشروع معادي قديم بلباس جديد. ولهذا نجد الأحزاب الإسلامية والقومية تضع علامات استفهام حول ماهية العولمة وأهدافها... فهي تشكل تهديد مباشر للهوية العربية الإسلامية وتهدد أسس وركائز القومية العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية وتاريخ الأمة الإسلامية وتقاليد وعادات العرب والمسلمين. وها هي العولمة تبشّر بالفكر الديني المسيحي الذي يستند إلى الثقافة الغربية المناهضة للثقافة العربية الإسلامية. كما أن المبشرين المسيحيين (وهم في الأغلب يعملون في خدمة أجهزة المخابرات الغربية والصهيونية) يستعملون سلاح الجنس لإغواء الشباب العربي

والمسلم وإغراءه بترك الدين الإسلامي والتحول إلى الديانة المسيحيّة. كما ترى الأحزاب الإسلامية والقومية بأن العولمة بطبيعتها الكونية المناهضة للكونية الإسلامية تَسْعَى إلى إلغاء التنوع الثقافي وفرض ثقافة بعينها، هي الثقافة الأمريكية أو الانجلو - سكونية، باسم العولمة....[٢] فالعولمة إذن نفي للوطن والأمة والدولة وهي تجاوز تام لحياتنا العربية الإسلامية. وقد ذهب صاموئيل هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات" إلى القول في هذا السياق: "في هذا العالم لن تكون الصراعات المهمة والعنيدة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الأغنياء والفقراء أو بين أي جماعات محددة اقتصادياً، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة"، ثم يواصل قوله: "وكما يظهر سوف لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالباً ما ستكون عدائية. بيد أن هناك علاقات ثقافية هي أكثر عرضة للصراع من غيرها. وعلى المستوى الأصغر، فإن أشد خطوط التقسيم الحضاري عنفاً هي تلك الموجودة في الإسلام....، وعلى المستوى الأكبر فإن التقسيم السائد هو بين الغرب وبقية العالم، مع أشد الصراعات القائمة في المجتمعات الإسلامية من جهة والغرب من جهة أخرى. ومن المرجحّ أن تنشأ في المستقبل أخطر الصراعات نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي".[٣] وفي هذا التوجه تبرز مخاطر جدية على العلاقات في ما بين الشعوب وعلى الخلط بين العولمة كعملية موضوعية وبين العولمة كسياسة تمارسها البلدان الرأسمالية المتقدمة. وترى الأحزاب الإسلامية بأن القيم الغربية المعولمة وأيديولوجيا العولمة يراد من خلالها القضاء على القيم الإسلامية والعربية الأصيلة والسماوية، وعلى أيديولوجية العروبة. فالعولمة بالنسبة لهم، تهديد مباشر للثوابت الدينية السماوية باعتبارها سنناً كونية لا يمكن ولا يجوز تغييرها. فهي في نشاطها ضد العولمة تؤكد على ما يلي:

"إن العالم يسير وفق سنن كونية ثابتة، وهي من عند الله ولا يمكن تَعْدِيلُهَا

أو تغييرها. وإن الدين الإسلامي دين كوني وشمولي ويجسده القرآن، والشريعة الإسلامية، وهي أحكام قابلة للتطبيق عالمياً وفيها الإجابة عن كل الأسئلة التي تطرحها الحياة على مدى العصور، كما لا يجوز فصل الدين عن الدولة، في حين تسعى العولمة إلى فرض عملية التنوير والعلمانية والعقلانية والقضاء على الدولة والسيادة الوطنية لصالح الغرب والشركات المتعددة الجنسية. وإن الأزمة التي يعيشها المجتمع الإسلامي وانتشار المظالم والفساد في العالم الإسلامي ناشئة عن هرولة العالم الإسلامي لاهثاً وراء الثقافة والحضارة الغربية الدخيلة التي إن تواصلت ستدمر العالم الإسلامي وتقضي على حضارته. وإن الصراع الراهن مع الغرب ليس إلاّ عملية تجديد للتحديات السابقة التي واجهها العالم الإسلامي من جانب الغرب قبل قرون عديدة، وإن العولمة الجديدة، التي تستند إلى حضارة المجتمعات التكنولوجية المتطورة، تريد نشر الفساد والمظالم والتفسخ الأخلاقي وتغيير القيم والعادات في جميع أرجاء العالم الإسلامي، والقبول بها يعبّر عن ضعف المسلمين إزاء تحديات الغرب. إذ أن العولمة تريد فصل الإنسان العربي عن وطنه وأمته ودولته ودينه ليصبح مفرغاً من أي محتوى فكري وثقافي وسياسي، ولتفرض عليه أيديولوجيا العولمة الغربية، وأن السبيل الوحيد المتاح لمراجعة كل ذلك يكمن في العودة إلى الأصول، إلى ماضي الإسلام الذي عاشه المسلمون في زمن النبي محمد (ﷺ) والخلفاء الراشدين، ولذلك فالشعار الذي تطرحه هذه الأحزاب والجماعات هو: "الإسلام هو الحل"، وإقامة حكم الله على الأرض أي إقامة "دولة الإسلام". وتؤكد الأحزاب والجماعات الإسلامية بأن الغرب يحارب الثقافة والهوية العربية الإسلامية من خلال نشره قيمه الغربيّة التي لا مكان لها في القرآن والشريعة الإسلامية وفي عادات وتقاليد وتراث المسلمين، ومنها بوجه خاص:

أ- فرض عملية التنوير والعلمانية على المجتمعات الإسلامية، بما فيها الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة.

ب- فرض الديمقراطية على المجتمع.

ج- الترويج للائحة حقوق لإنسان غربية المصدر والثقافة.

د- الدعاية لحرية المرأة ومساواتها بالرجل ورفض تعدد الزوجات.

ه- الترويج للحرية الجنسية والسماح بالزواج من الجنس المماثل.

و- رفض الرق الذي لم يحرّمه الإسلام.

ز- التحلّل من كل التزام أخلاقي وعائلي.

ح- رفض العقوبات التي يمارسها المسلمون إزاء المذنبين (قطع يد السارق وقطع رأس القاتل.. كما هو الحال في بعض الدول العربية والإسلامية).

ط- تنظيم وتنفيذ الغزو والاختراق الثقافي الغربي العولمي للعرب والمسلمين.

وترى هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية في التلفزة والفضائيات والكومبيوتر والهواتف اليدوية، أجهزة تخترق حرمة البيوت وتقاليد وعادات وأخلاق وثقافة الأسر المسلمة بعرضها مظاهر الحياة والحضارة الغربية المعولمة لغرض أنماط حياتها المتفسخة والإباحية وأفلام الرعب والعنف والجنس والجريمة وأفلام الدعاية الجنسية والشذوذ المثير للشهوات على المجتمعات الإسلامية والدعاية لسلع مرفوضة إسلامياً لبّث التحلل والفساد في المجتمعات العربية الإسلامية وبين الشباب على وجه خاص، لكي تتمرد على مجتمعاتها وقيمها وتتخلى عن عاداتها وتقاليدها العربية والإسلامية، وهي عاجزة عن إيقاف مثل هذا الغزو الثقافي. إنها عملية معادية ينبغي التصدي لها. وهي مسعى خبيث لِنَفي شرعية وجود الحضارات الأخرى غير الغربية وأهم آلياتها تقويض السيادة الوطنية والهوية الثقافية للإنسان العربي المسلم وصورته الجمعية الاجتماعية والسيطرة عليه. وعلى هذا الأساس فهي ترى بأن القيم الإسلامية السماوية هي التي تتعرض إلى غزو من الثقافة الوضعية التي أقامها الغرب، والتي تدفع باتجاه

خسارة العرب والمسلمين لهويتهم القومية - والإسلامية لصالح النـــزعات المادية العولمية، وهي إفساد فظ لأخلاق المسلمين وإبعادهم عن دينهم وعروبتهم.[٤]
ولا بُدّ لي هنا من الإشارة إلى وجود أحزاب إسلامية "معتدلة" تحاول أن تجد لغة مشتركة مع العولمة الجارية والتمييز بين ما هو قابل للأخذ وما يفترض رفضه منها. ولكن ما هو الوعاء الاجتماعي والسياسي الذي يُفرز مثل هذه الأحكام والمخاوف بشأن العولمة؟ كما هو معلوم فإن العالم العربي يتكون من ٢٢ دولة (عدا فلسطين) موزعة على قارتي آسيا وإفريقيا، يبلغ تعداد سكانها (٢٨٥) مليون نسمة تقريباً، يدين غالبية سكانها (٩٥%) بالدين الإسلامي، إلى جانب وجود الديانة المسيحية. وتقطن فيها إلى جانب العرب بعض الأقليات مثل الأكراد والأقباط والموارنة والأمازيغ (البربر) والأفارقة (في جنوب السودان).
خضعت جميع البلدان العربية بأشكال مختلفة للهيمنة الاستعمارية الأوروبية قبل أو في أعاقب الحرب العالمية الأولى وبعد نجاح الغرب الصليبي - الصهيوني في القضاء على الخلافة العثمانية. وتشكلت دولها الحديثة في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتّين أو في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أحرزت استقلالها السياسي بعد نضال شاق وطويل كلّفها الكثير من التضحيات. وتعرضت لاستغلال بشع من جانب الرأسمالية العالمية، وهي ما تزال تعاني منها بصيغ مختلفة ومتنوعة. وقد ترك هذا بصماته في ذاكرة وفكر وحياة وعلاقات هذه الشعوب بالغرب الرأسمالي.

رغم الجهود التنموية التي شهدها العقود المنصرمة فأن جميع الأقطار العربية ما تزال تعتبر ضمن مجموعة بلدان العالم الثالث، حيث تعاني اقتصاداتها من مظاهر التخلّف والتبعية للتجارة الخارجية. ففي جميع البلدان العربية ما تزال توجد بقايا العلاقات الأبوية وشبه الإقطاعية البالية التي تعيق تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وتطور المجتمع المدني الحديث، كما تعيق تحقيق عملية التنوير

الضرورية للمجتمع التي تحققت في أوروبا منذ قرون. وفي الوقت الذي لم تحقق هذه المجتمعات ثورتها الصناعية الأولى - يمر العالم الغربي في المرحلة الثالثة من الثورة الصناعية، وهو تعبير عن الفجوة الحضارية والتكنولوجية التي تفصل العالم الغربي عن العالم العربي الإسلامي حالياً. فما يزال الاقتصاد الوطني وحيد الجانب ومشوّه وريعي، وسواء كان زراعياً أم نفطيّاً، كما ما تزال الصناعة ضعيفة التطور ومشوهة البنية حتى في أكثرها تقدماً. ويتجلى ذلك في اعتمادها الواسع على الاستيراد لتغطية نسبة عالية جداً من حاجاتها المحلية، وفي تشوّه البنية الاجتماعية وتخلّف الوعي الاجتماعي للسكان والمستوى الضعيف لتطور المجتمع المدني سياسياً وحضارياً. فإلى جانب تخلف البنية الاجتماعية تنتشر الأمية على نطاق واسع وخاصة في الريف وبين النساء وتسيطر على مقدرات هذه المجتمعات حكومات استبدادية (أو) ديمقراطية شكلية بشكل عام، حيث يتم التجاوز الفظّ على الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأكثر هذه الدول تقدماً تعمد إلى تقنين الديموقراطية وحقوق الإنسان وتفرض رقابة الجولة الخانقة، وفي دول عربية معينة تتعرض الديموقراطية وحقوق الإنسان إلى المصادرة والتجاوز البشع. واستطاعت نظم الحكم القائمة في الحصول على تأييد ومساندة "الدول الديموقراطية" لما تقوم به هذه النظم من ممارسات، مما خلق توجسّاً وعداءاً للغرب على نحو خاص. كما أن اعتماد الغرب على القوى الرجعية قد ساعد في انتشار الخزعبلات السياسية وهيمنة اللصوص والمارقين والسفلة. وفي الوقت الذي تحقق هذه المجتمعات معدلات نمو اقتصادي متدنية، فإن معدلات النمو السكانية مرتفعة وتتراوح بين ٢,٥-٣,٥% سنوياً.وتتم عملية انتقال متسارعة من الريف إلى المدينة لا بسبب وجود فرص عمل في المدينة بقدر ما هي محاولة للتخلّص من البؤس والفاقة والبطالة المقنعّة في الريف. ويخلق هذا الواقع تضخماً بشرياً في المدن وتعاظم فئة أشباه البروليتارية أو الفئات

الهامشية فيها التي تعيش في المدن في حزام البؤس المحيط بها بسبب البطالة الواسعة. ويمكن تلّمس هذا في العديد من الدول العربية مثل المغرب والجزائر والسودان ومصر (سكان المقابر الأحياء). وبسبب تفاقم التمايز الطبقي في المجتمع، فقد بدأت الفئات المتوسطة بالتقلّص لصالح نمو الفئات الفقيرة والهامشية في المجتمع، وبالتالي تزداد معضلة الصراع بين فئة الأغنياء ذات العدد الضئيل التي تزداد غنى وفئات الفقراء المتسّعة باستمرار والتي تزداد فاقة وبؤساً. وترمي شعوب هذه البلدان بالمسؤولية على عاتق القوى الإمبريالية التي تقدم الدعم للأنظمة الفاسدة التي تقهر شعوبها. وفي مثل هذه الأوضاع يصعب على الشعوب العربية أن تتوقع الخير من الغرب الرأسمالي. لهذا فإنها ترى في العولمة طريقاً جديداً لتشديد استغلالها ونهب مواردها الأولية وفرض التبعية والخضوع للغرب عليها.(٥)

هوامش: الجدل العربي، في موقع الإنترنت:

(١) انظر:

كاظم حبيب: العولمة ومخاوف العالم العربي، في موقع الإنترنت:

- http://www.ibn-rushd.org/forum/globalA.html

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

مني ياسين: الغرب والإسلام، دار جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

(٣) هنا عن:

- Samuel Huntington: The Clash of Civilizations? In: Foreign Affairs, Dec. 1996.

(٤) حول الموقف العام للأحزاب الإسلامية طالع في:

- محمد مورو: المواجهة بين الإسلام والغرب، الدار المصرية للنشر والإعلام، القاهرة ١٩٩٣.
- صلاح وقيع: المؤامرة والنظام العالمي الجديد، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.
- عبد الوارث سعيد: أمننا والنظام العالمي الجديد، مؤسسة برس للإعلام، القاهرة ١٩٩١.

وقد عالج المؤلفون هذه القضية من زوايا مختلفة (ملاحظة مؤلف الكتاب).

(٥) حول الأوضاع الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية الفاسدة في العالم العربي انصح بمطالعة الكتب التالية:

- علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٦.
- محمود حمدي زقزوق: الإسلام في عصر العولمة، في: منبر الإسلام، المجلد (٥٨)، العدد (٢)، يونية ١٩٩٩.
- خلاف خلف الشاذلي، آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، في: مجلة شؤون عربية، آذار عام ٢٠٠١.
- عبد الله عبد الدائم: العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات، في: المستقبل العربي، العدد (٢٠٣) بيروت ١٩٩٦.

٢- عولمة الإعلام وموقع الإعلام العربي

يعتبر الإعلام ونحن الآن في بدايات القرن الحادي والعشرين، ثروة حقيقية وغير مألوفة، سواء بفعل اتساعها وسرعتها أو بحكم نفاذها وتأثيراتها على عمليات التطور والتغيير. وقد ارتبطت بهذه الثورة الهائلة وبصناعاتها ثورات كبرى، ساهم الإعلام بتسليط الضوء عليها، كاشفاً أنواعها ومحدداً خصائصها ومبيناً طرق استغلالها وتوظيفها.[١]

يتسم العالم المعاصر بالتقدم التقني الهائل في وسائل الإعلام والاتصال حيث شهدت السنوات الأخيرة تعدداً غير مسبوق في قنوات البث الفضائي وتدفقاً إعلامياً كونيّاً، يعتبر من مظاهر وسمات العولمة التي هي تعبير عن علاقات القوة والنفوذ الاقتصادي وشبكة الاتصالات والتقدم الإعلامي بحيث لم يعد نظاماً وطنيّاً أو إقليميّاً يستطيع أن يُعفي نفسه من تأثيراتها بما فيه النظام الإعلامي. فالإنسان المعاصر يبدأ يومه بمواجهة وسائل الإعلام، ولا يستطيع التملّص منها أو الفكاك أو الهرب بعيداً عنها، فصباحاً يستمع إلى الراديو، بل لعله يطلّع على الأخبار عبر الإنترنت وفي الطريق إلى العمل يقرأ أو يطالع كتاباً، وفي المساء يجلس أمام شاشة التلفزيون، الذي أصبح شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه. وتدّل الإحصاءات أن الإنسان المعاصر يقضي ٥-٦ ساعات يومياً في مشاهدة التلفزيون وخاصة القنوات الفضائية التي تقدم له وجبات جاهزة من برامج الغناء والرقص والأفلام بما فيها أفلام الجنس. وقد ازداد نفوذ التلفزيون في ظل التدفق الهائل للمعلومات والاتصالات وصناعة وتكنولوجيا الإعلام.[٢] لقد كانت حوالي ٧٠ دولة من دول العالم حتى مطلع السبعينات لا تستطيع أن تشاهد أكثر من قناة تلفزيونية واحدة أو اثنتين. أما اليوم ونحن نعيش بدايات القرن الحادي والعشرين، فلا توجد دولة واحدة إلاّ وفيها العديد من القنوات وتستقبل دول المنطقة العربية حوالي ٢٤٥ قناة فضائية على أكثر من ٢٥ قمراً صناعياً. ولا شك أن الصهيونية (بدعم من الحركة الماسونية) تلعب دوراً كبيراً في التأثير

على صناعة الإعلام والرأي العالم العالمي خصوصاً في ظل غياب عربي مؤثر وخطاب يتسّم بالسطحية أحياناً وعدم المعرفة بواقع التطور الدولي، ناهيكم عن كيدية مسبقة وأهداف عدوانية. ويعتبر الانفجار الإعلامي أو الثورة الإعلامية "إمبراطورية إعلامية" مترامية الأطراف ولا تغيب الشمس عنها، ففي كل حدث ترى الصحفي والمصور وعدهما وما يكمل مهمتهما يخاطرون ويغامرون، ليصل الخبر إليك طازجاً وحارّاً وأنت في بيتك مسترخياً، بعد وقوعه بقليل، حيث يكونا هما في خط النار، ولعل ذلك أحد أبرز سمات عالمنا الجديد، الذي شهد تعاظماً منقطع النظير للإعلام وتأثيراً مذهلاً لتبادل المعلومات والأخبار والتأثير على العقول والأدمغة.[٣] وحين نتحدث عن أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، فإنما نشير إلى أن مصطلح العولمة (Globalization) يؤكد وجود عملية متشابكة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك التكنولوجية... عملية تستهدف مزج كافة المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد في بوتقة واحدة يحكمها النظام الرأسمالي الحر والسوق العالمية الموحدة. ويحدد الخبراء بعض المقترحات التي قد تفيد في مواجهة آثار ظاهرة العولمة على دول الجنوب عامة والوطن العربي خاصة، وأهمها:

١- إن رؤية الشّر المحض في العولمة، أو وجه القبح في الآخر، فيها تقليل من قدرة الذات على مقاومة هذا الشر.

٢- الحاجة إلى تعاون دولي للاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة، مثل الأقمار الصناعية والكوابل والميكروويف والآليات الضوئية.

٣- الإفادة من الابتكارات التكنولوجية، والبحث عن مزايا تنافسية في الأسواق الجديدة، وإعادة التوجه السياسي نحو المزيد من الحرية السياسية.

٤- ضرورة الحدّ من السلطة السياسية التي يتمتع بها الناشطون في أسواق المال.

٥- إدخال الإصلاحات الكفيلة بتوسيع النظام التعليمي ورفع درجاته.

٦- التوقف عن تحرير الاقتصاد من دون تعزيز للرعاية الاجتماعية.

٧- إن إصلاح الاقتصاديات العَرَبيّة فرادى أمر ليس ممكناً في ظل التشابكات السياسية والاقتصادية السائدة حالياً. ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي والآسيان وكل التكتلات الإقليمية، تكون مثالاً للعرب كي يعملوا لإحياء تلك الصيغ المتقدمة نظرياً التي تعود إلى الستينات، والتي تبدأ بإقامة منطقة التجارة الحرة. ثم الاتحاد الجمركي، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة.

٨- يجب على العرب أفراداً ومؤسسات إطلاق قدراتهم وطاقاتهم التنافسية.(٤)

وبخصوص التحديات التي تواجه الإعلام العربي في عصر العولمة، يسوق الخبراء نوعين أساسيين من هذه التحديات، وهما:

أ- تحديات عاجلة، وتتمثل في تجزئة جمهور وسائل الإعلام، وفقدان روافد جديدة لزيادة حجم هذا الجمهور، خاصة في قطاعات السينما والصحف والمجلات. وهو تحدٍّ له أبعاده الثقافية والسياسية وتأثيراته السلبية على اقتصاديات العالم العربي، ومن ثمّ على قدرات وسائل الإعلام نفسها على التوسع الرأسي والأفقي لمواجهة التكتلات الناشئة في صناعة الإعلام الدولي. كما تتمثل التحديات العاجلة في توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الفعلية المتنامية لوسائل الإعلام العربي، والتي تعتمد على المصادر الخارجية.

ب- تحديدات آجلة: وتتمثل هذه التحديات في توفير فرص النمو أمام وسائل الإعلام العربي، وتمهيد الطريق أمام التكتلات الإعلامية العربية القادرة على المواجهة. فالوسائل الإعلامية التي تعمل في مجال الأخبار أو الترفيه أو كليهما معاً، تخضع اليوم عالمياً لمبدأ "النمو أو الموت" "Grow or die". وَلَعَلَّ

أبرز ما يذكر في هذا الصدد التحرير النسبي لصناعة الإعلام العربي من سيطرة الملكية الحكومية، وكذلك إعادة النظر في القوانين الخاصة بملكية وسائل الإعلام، التي تعوق وسائل الإعلام العربي عن التكيّف مع آليات السوق المتغيّرة.(٥)

لا شك أن النظام الإعلامي العربي هو أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام العربي، أي أنه نظام متفاعل مع بقية النظم الفرعية للنظام الإقليمي العربي، وإن كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربي والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي.

يمكننا هنا افتراض أن النظام الإعلامي العربي يمثل نظاماً إقليمياً فرعيا يتفاعل وبقية الأنظمة الإعلامية الإقليمية مع النظام الإعلامي الدولي. فالنظام الإعلامي الدولي كما يرى جون غالتونغ هو نظام فرعي ضمن النظام الدولي.(٦) إذن هناك علاقة متبادلة بين الإعلام العربي والإعلام الدولي. وطبقاً لما ذكره أنتوني جيدنز (Anthony Giddens) فإننا نشهد منذ نهايات القرن العشرين بروز ظاهرة "عولمة الإعلام" أو ما أطلق عليه جيدنز (Media Globalization). فقد أصبحت العولمة تشكل مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكنولوجيا الجديدة.(٧)

وفي هذا السياق يحدد علماء الاجتماع السياسي أبعاد عولمة الإعلام على الشكل التالي:

أ- التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فمع تطور الحاسبات، وشبكات الهاتف، وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيات البثّ الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط (Multimedia)، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها

المختلفة ولعل أشهرها حالياً شبكة الإنترنت الذي بلغ عدد الذين يستخدمونها بانتظام ١٤٧ مليون شخص.

ب- إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري، حيث تفتح ثورة تكنولوجيا الاتصال آفاقاً جديدة لاستخدامات ووظائف جديدة للاتصال، كما تحطم هذه الثورة الفواصل التقليدية بين الإعلام أو الاتصال الجماهيري من جهة، والاتصال الشخصي من جهة ثانية.

ج- تزايد أهمية اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات وذلك في إطار التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات حيث ظهر ما يُعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي، حيث نشطت فيه العديد من الشركات المتعددة الجنسية.(٨) ولكن الأبرز في هذا المضمار هي الشركات الأمريكية. فقد تفوقت صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها الأوروبية واليابانية في إنتاج وترويج المنتجات الإعلامية والترفيهية، ومكنها هذا النجاح من أن تصبح الحلم أو النموذج الذي تسعى إلى تقليده صناعات الإعلام والترفيه في بقية أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا والشرق الأوسط. وهناك تفسير سياسي يربط بين قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى، وانفرادها بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام (١٩٩٠) وزوال الكتلة الشرقية، وبين قوة صناعات الإعلام والترفيه الأمريكي. وينطلق أصحاب هذا التفسير من زاوية أن صناعات الإعلام والترفيه تعتبر من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت ذاته فإن الإعلام والترفيه يدعم من قوة الولايات المتحدة ونفوذها السياسي والمعنوي على الصعيد العالمي.(٩)

الملاحظ أن دور الدولة قد تراجع في ظل النظام الإعلامي الدولي، وأخذت شركات الإعلام تسيطر على هذا القطاع مستفيدة من قوانين العولمة التي فرضت نفسها على أرض الأحداث. فالأخبار والتحقيقات اخترقت الحواجز

ولم يعد أمامنا كعرب إلاّ خيار واحد فقط: إنهاء الأنظمة التسلطية وفتح الشبابيك لاستنشاق هواء الإعلام المتدفق. فقد أصبح واضحاً أن عولمة الإعلام وصلت حدّاً أصبح فيه من المحتّم أن نتفاعل كعرب مع هذا الحدث بالمستوى المطلوب. ثمة إشكاليات عديدة بالطبع تواجه النظام الإعلامي العربي على جميع مستوياته: على مستوى الدولة وشركات القطاع الخاص ومنظمات العمل العربي المشترك وفاعليات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعل أو لاعب جديد يتمثل في الشركات الإعلامية متعددة الجنسية. والملاحظ أن أنماط تفاعل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه عولمة الإعلام اتسمّت بالاختلاف والتباين نتيجة تَنَاقُضْ مصالح الفاعلين الذين أشرنا إليهم سالفاً.(١٠)

ه في عهد العولمة لا يمكن تصوّر تنمية حقيقية دون تكنولوجيا الإعلام الحديثة. والمعركة الإعلامية وربما الفكرية تدور في عالمنا العربي والبلدان السائرة على طريق النمو عموماً وربما في العالم أجمع على جبهتين:

الأولى: التكنولوجيا، التي حطمت الحدود والحواجز، وكيف يمكن نقلها وتحقيق أقصى درجات الاستفادة منها.

الثانية: حقوق الإنسان وكل ما له علاقة بحرية التعبير من صحافة وإعلام وإبداع وبحث وتجديد وتطوير لوسائل الاتصال، ويشمل ذلك التعبير عن الرأي والمعتقد والحق في التنظيم والمشاركة السياسية. وتؤثر مسألة احترام حقوق الإنسان في عملية التنمية وامتلاك التكنولوجيا التي هي لازمة للتطور. ويعتبر الاقتصادي والمفكر الأمريكي فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التاريخ" (The End of History) أن العولمة ظاهرة حتمية تعتمد على ثلاث أسس هي:

١- تكنولوجيا المعلومات وحركة الاتصالات.

٢- حرية التجارة الدولية.

٣- اقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية.

لقد أدت العولمة إلى تغييرات سريعة وهائلة في وسائل الاتصال وتقريب المسافات الجغرافية وتعزيز الشعور الإنساني بين المجتمعات والدول والمؤسسات والأفراد. وانتقلت الأسواق من السياقات المحلية إلى الأطر العالمية الواسعة والشاملة ونجم عن العولمة إضافة إلى ذلك الارتباط في وسائل الاتصال والثورة الإعلامية وشبكة المعلومات والإنترنت لدرجة يعتبرها البعض أنها أخذت تمارس سلوكاً يومياً، بحيث تغدو عملية مستمرة تنمو وتتطور على نحو حضاري وتساهم في تحويل العالم إلى قرية كبيرة تَتَلَّقى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية على نحو لم يسبق له مثيل. وبغضّ النظر عن مساعي فرض الاستتباع التي تقودها القوى المنتقدة وبخاصة الولايات المتحدة إزاء بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية تحت يافطة "العولمة"، إلاّ أنها يمكن أن تؤدي إلى تبادل للمنافع في نظام دولي آخر أكثر عدلاً وفي إطار تعددية قطبية متوازنة ومتنافسة وفي ظل احترام حقوق الإنسان.[١١] فالعالم لا يمكن أن يستمرّ في ظل الأحادية القطبية إلى ما لانهاية، بلا إن السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة قد تشهد تجمعات دولية واقتصادية كبرى، تكون منافساً للولايات المتحدة سواء في أوروبا أو في اليابان أو الصين أو جنوب شرق آسيا أو غيرها، وهو ما يستحق التفكير فيه عربيا إزاء مستقبل العالم العربي وثرواته وموارده، فضلاً عن لحاقه بركب الحضارة وتأمين احترامه لحقوق الإنسان في إطار تفعيل الخصوصية الحضارية والثقافية والدينية لكي ترفد العالمية والفكرة الإنسانية الكونية. إن فشل الإعلام العربي في تقديم صورة إيجابية للعالم عن القضايا والحقوق العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يعود إلى عدم معرفته في مفردات تكوين العقل الآخر أو عدم استخدامها بشكل صحيح وبشكل خاص العقل الأوروبي أو الأمريكي، التي هي بحاجة بعد المعرفة إلى فن وأساليب جديدة ومبتكرة خصوصا وأن سيل الدعاية المعادية كبير والموروث يكاد يهيمن على العقود في تصورات مسبقة، يتم تغذيتها باستمرار. أما الإعلام العربي فما زال منذ بدايات الخمسينات في

القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين، يعتمد على الشعارات الرنانة والنبرة الخطابية ذات الحماسة العالية التي تتوجه إلى مسلمات وعواطف بينما يأخذ الإعلام الأجنبي الأمور بالعقل والتأمل والتفكير وبالطبع بحساب المصالح الحيوية وكذلك الاستراتيجية. ومازال الإعلام العربي الموجه إلى الداخل والخارج بالطبع لم يستوعب متغيرات العولمة وتطوراتها العاصفة منذ بداية التسعينات في القرن العشرين، كما أنه لم يستوعب الحقائق السياسية المترتبة على سقوط الشيوعية وانتصار الرأسمالية – الليبرالية. وبقي الخطاب الإعلامي العربي بشكل عام إطلاقياً وتبريرياً يرفض التعددية ويتنكر لحقوق الإنسان تارة باسم الأمن وتارة أخرى باسم السلم الاجتماعي وثالثة باسم الدفاع عن قيم المجتمع، غير مدرك لمعاني لغة العصر... لغة الإعلام الذي يؤثر في كل شيء. فالإعلام العربي يعاني من:

أ- دونية في التعامل مع الآخر وشعور بالنقص والخنوع وتبرير التراجع.

ب- غرور واستعلاء أجوف وجمل ذات رنين عالٍ وتشبث بأمجاد الماضي دون استيعاب دروس الحاضر واستحقاقاته.

وعلى كل حال، فإن الإعلام العربي جهاز غير عقلاني وبعيد عن الواقعية، فتراه يتشدد حين تقتضي المرونة ويتنازل حين تقتضي الصلابة ويقدّم ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى على ما هو مطلوب وراهن ومعاصر، بما يضيّع الاستراتيجية والتكتيك معاً. إن خطابنا الإعلامي العربي بحاجة إلى إعادة نظر جذرية خصوصا في ظل العولمة التي تلقي "بظلالها السحرية على كُلّ شيء وتطبع حياة جيل القرن الحادي والعشرين بطابعها".[١٢] وهذا يعني أن العولمة بجميع مكوناتها وعناصرها وعولمة الإعلام خصوصاً تفرض مجموعة من التحديات وتوفر أيضاً مجموعة من الفرص والإمكانيات أمام النظام الإعلامي العربي. وعلينا هنا أن نتعلم من الغرب في كيفية فهم ظاهرة الإعلام ودورها

العولمي. فالباحث السوسيولوجي المعروف انتوني جيدنز يناقش بصراحة "عولمة وسائل الإعلام" (Media Globalization) ويقول أنها ضغط للزمان والمكان، وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر. ويشير جيدنز إلى أن عولمة الإعلام هي الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من التوسيع الثقافي، وأكد جيدنز أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد. وشدّد جيدنز (Giddens) على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتماداً على الصور والرموز.[١٣] وبالإضافة إلى إسهامات جيدنز هناك مدخل أصحاب الليبرالية الجديدة الذي يركز في تعريف العولمة على أنها مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكامل الرأسي، والتكنولوجيا الجديدة، وتخفيف القيود. ومن شأن هذا خلق فرص جديدة أمام المستهلكين، وتخفيض تكلفة التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل. فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك (جمهور المتلقين) في ظل استمرار الصراع بين الرأسمالية العالمية (الشركات الكبرى متعددة الجنسيات) والدولة القومية في مجال الثقافة والإعلام.[١٤] وهناك تيار يعارض بشدة عولمة الإعلام ويرفض ما يُقال عن إيجابياتها، وينظر إليها باعتبارها نفياً للتعددية الثقافية وسيطرة لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال، وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية. ويندرج في إطار هذا التيار ممثلون لمواقف واتجاهات عديدة أبرزهم ممثلو النموذج النقدي، ولعلّ أشهرهم هيربرت شيللر، صاحب المساهمات المتميّزة عن الإمبريالية الثقافية، حيث يُعرّف عولمة الإعلام على أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية (عابرة الجنسيات) التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي.

ويذكر شيللر أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القوية أو الوطنية.(١٥) وفي الإطار نفسه يرى بعض العلماء أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلام، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه المعلن. فالعولمة إذن هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها أولاً الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائماً على حاجات مصطنعة مع تجزئة الجمهور، وفصل كلّ فرد عن الآخر، حيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويزعج أو يهدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع.(١٦)

في ضوء ما سبق يمكن تعريف عولمة الإعلام بأنها "عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمّر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى". هكذا إذن سقط مبرر احتكار الدولة لقيادة وتنظيم النظام الإعلامي، كما تراجع دورها كلاعب رئيسي في النظام الإعلامي الدولي نتيجة الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. بل أصبح المطروح على جدول أعمال الجدل والنقاش الخاص بعولمة الإعلام والاتصال والمعلومات هو: ما مستقبل دور الدولة؟ وهل يعني تقليص دورها في تنظيم بيئة الاتصال كفالة الحق في الاتصال وضمان حرية الإعلام أم مزيداً من القيود واللامساواة الناجمة عن سيطرة واحتكار الشركات متعددة الجنسية، وهل يمكن دعم دور المجتمع المدني كطرف ثالث يوازن الصراع

الاحتكاري بين الدولة والشركات العملاقة؟[١٧] على أن نوعية هذا الجدل والنقاش تكشف عن أربع حقائق تتعلق بتأثير عولمة الإعلام على الأدوار الإعلامية (الاتصالية) للدولة على الصعيدين المحلّي (الوطني) والعالمي:

الأولى: إن ثمة تراجعاً في الأدوار والصلاحيات الإعلامية (الاتصالية) للدولة، مع اتجاه متزايد لنحو تخلي الدولة عن ملكية أو دعم وسائل الإعلام والاتصال، مع تسارع الدعوة إلى خصخصة وسائل الإعلام، انطلاقاً من آليات السوق ومدى إقبال الجمهور على وسائل الإعلام - بغض النظر عمّا تقدمه من مضامين وصور - ستقود إلى تطور وسائل الاتصال والإعلام، وستكون المنافسة بين وسائل الإعلام في مصلحة جمهور المستهلكين.

الثانية: إن تراجع دور الدولة لم يرتبط بثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فقط، بل أيضاً نتيجة الشك في المصداقية العالمية لنموذج الدولة، وظهور العلاقات (عبر القومية)، وأزمة الآلية التي تنظم العلاقات بين الدول.[١٨]

الثالثة: إن التراجع في دور الدولة عموماً وأدوارها الإعلامية خصوصاً قد كان لصالح دور ومكانة الشركات متعددة الجنسية أولاً - بغض النظر عن علاقات التعاون أو الصراع التي تربطها بالدول الأم - ثم وبفارق كبير في مؤسسات المجتمع المدني ثانياً.

رابعاً: إن بيئة النظام الإعلامي الدولي تتحول من الدول كأطراف فاعلة بشكل رئيسي إلى الشركات متعددة الجنسية... وعليه فإن الإعلام الدولي يعبر الحدود بين الدول والأمم دون قيود.[١٩]

هوامش: عولمة الإعلام وموقع الإعلامي العربي

(١) انظر:

عبد الحسين شعبان: العولمة والإعلام العربي وحقوق الإنسان، في: مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة (تصدر عن المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة)، العدد (٩٧ و ٩٨)، (يناير - مارس ٢٠٠٠)، ص ٣٢.

(٢) للمزيد طالع في:

راسم محمد الجمال: الاتصال والإعلام في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ١٧٣ وما يليها.

(٣) انظر المزيد في:

- Robert S. Fortner: International Communication, History Conflict and Control of Global Metroplie, Belmont - California, Wabsworth Publishing Company, 1993.

(٤) قارن مع:

سعيد لبيب: عالمية الاتصالات والوطن العربي والمتغيرات العالمية، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٦ وما يليها.

(٥) قارن مع:

أحمد فارس عبد المنعم: التعاون الإعلامي العربي بين الإنجاز والقصور، في: مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٧٤، يناير - مارس ١٩٩٤، ص ٢٣-٣٩.

(٦) هنا عن:

- John Galtung: A Structural Theory of Imperialism, in: Journal of Peace research, Vol. 8, No. 2, 1971 (PP. 91-95).

(٧) طالع في:

- Authony Giddens: Modernity and Self-identity: Self and Society in the late modern age, Stanford California (Standford University Press) 1991 (PP. 21-28).

(٨) قارن مع:

محمود علم الدين: ثورة المعلومات ووسائل الاتصال - التأثيرات السياسية

لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية، في: مجلة السياسة الدولية، القاهرة (العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦ (ص ص ١٠٢-١١٦).

(٩) حول هذا الموضوع انظر:

- Mark D. Alleyne: International Power, International Communication, Macmillan Publ. Comp. London 1995.

(١٠) للمزيد انظر:

سعد لبيب: مدخل لدراسة الاختراق الإعلامي في المنطقة العربية، في: ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٣/٢٤/١١/١٩٩٦، ص ص ٣٧-٥٦.

(١١) طالع في:

عبد الحسين شعبان، مرجع سابق الذكر، ص ص ٣٤-٣٥.

(١٢) انظر المزيد:

- عبد الحسين شعبان، مرجع سابق الذكر، ص ٣٦.

وقارن كذلك مع ما ورد في:

- أديب خضور: الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين، الصحافة العربية قرن يأتي وقرن يمضي، دمشق (٢٠٠٠).

(١٣) انظر:

- Giddens, Anthony: Modernity and Self-identity. Op. cit.

(١٤) محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، في: مجلة الفكر، (المجلد ٢٨)، العدد (٢) لسنة ١٩٩٩، الكويت، ص ص (١٥٩-١٦٠).

(١٥) هنا عن:

- Silvio Waisbord: When the Cartof Media id before the horse of Identity, A Critique of technology - Centred, Views on Globalization, in: Communication research, Vol. 25, No. 4, (Auguse 1998), PP. 377-398.

(١٦) قارن مع:

محمود علم الدين: ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية، في: السياسية الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦ (ص ص ١٠٢-١١٦).

(١٧) قارن مع:

- Mark D. Alleyne: International Power, International Communication, Macmillan, London 1995. PP. 4-13.

(١٨) انظر مزيداً من التحليل في:

- ل. جون مارتن: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة علي درويش، منشورات الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١.

- بيرتراند بادي: معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة، في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٤٠) يونيو ١٩٩٤ (ص ص ٥-١٨).

(١٩) لمزيد من التفاصيل طالع في:

- Tsan-Kuo chang: All Countries not Created equal to be News- (World System and International Communication, in: Communication Research, Vol. 25, No. 5, October 1998 (PP. 528-560).

٣- عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

اعتمدت عولمة الإعلام على نتائج الثورة المتلاحقة في مجال الاتصالات، والتي كما يقول بيل جيتس سوف تستغرق تطوراتها عقود عدة قادمة، وستدفعها إلى الأمام التطبيقات الجديدة، أي الأدوات الجديدة، التي ستلبي غالباً حاجات غير متنبأ بها حاليا.[١] وبالإضافة إلى كثرة وتعدد متغيرات وعناصر التأثير وعدم تبلورها أو استقرارها، فإن الخوض في مستقبل النظام الإعلامي العربي يكتنفه الغموض وعدم الوضوح. فالقوى الفاعلة مازالت "غير معروفة" كما أن القوى الموجهة لهذا الإعلام مازالت"تلعب في القمة".[٢]

ثمة إشكاليات عديدة تواجه النظام الإعلامي العربي على جميع مستوياته. إلاّ أننا سنركّز على هذه الإشكاليات بالنسبة للفاعلين الأساسيين في النظام الإعلامي العربي وهم: الدولة، ومنظمات وشركات القطاع الخاص، ومنظمات العمل العربي المشترك، وفاعليات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعل أو لاعب خامس جديد يتمثل في الشركات الإعلامية متعددة الجنسية. والملاحظ أن أنماط تفاعل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه عولمة الإعلام اتسّمت بالاختلاف والتباين نتيجة تناقض مصالح الفاعلين الخمسة، ومن ثمّ حدث نوع من الاضطراب حتى يمكننا القول أن الإشكاليات الرئيسية التي سنناقشها تشكل فيما بينها ملامح أزمة لم يخرج منها النظام حتى اللحظة الراهنة. وهنا يمكن مناقشة هذه الإشكاليات بالمضمون التالي:

١- إشكالية تقلّص دور الدول:

تتعلق هذه الإشكالية بأنماط تفاعل واستجابة الدول العربية بكل مؤسساتها، خاصة الإعلامية منها لعولمة الإعلام. فمن الثابت أن البعد التكنولوجي في عولمة الإعلام قد فرض ولا يزال تحديات على الدولة الوطنية (القطرية) العربية حيث أسقط من الناحيتين النظرية والعملية احتكار الدول العبرية لمجال البّث الإذاعي

والتليفزيوني، ومن ثم أصبحت ملكية وإدارة الدولة للإذاعة والتلفزيون لا تؤمن بقاء هذا الاحتكار، أو تضمن استمرار القدرة على المراقبة أو المنع.[٣] في المقابل لا توفر ثورة تكنولوجيا الاتصال والإعلام حتى الآن بدائل في مجال الصحافة والمطبوعات واسعة الانتشار ورخيصة تتجاوز سلطة الدولة وسيادتها على نحو ما تحقق من خلال البّث الفضائي المباشر. وبالتالي من المرجح استمرار الدولة في القيام بدور الفاعل الرئيسي في مجال الصحافة والمطبوعات، مع ذلك تقلصّت قدرتها التقليدية على مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات الواردة من الخارج، ويزداد تقلّص سلطة الدولة على المراقبة والمنع بالنسبة لفئات وشرائح من الأفراد والجماهير القادرين مادياً وتعليميّاً على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديث وشبكة الإنترنت، وهو ما يعني من الناحية العملية نسبيّة سلطة الدول في مجال مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات، وتجريد هذه السلطة من عموميّتها، وقدرتها الموحدة على ممارسة المنع والمصادر والرقابة تجاه كل المواطنين.[٤]

هكذا تتقلّص وتتفتت سلطة الدولة وقدراتها على ممارسة احتكار حق البثّ الإذاعي والتلفزيوني، والسيطرة من خلال المنع والمصادرة والمراقبة لوسائل الإعلام وما تقدمه من مضامين، ويقود هذا الوضع عملياً إلى حدوث تغيير أساسي في أدوار وأوزان الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، ومن المرجع أن يكون هذا التغيير في غير صالح الدولة الوطنية (القطرية) في الوطن العربي، فستحرم الدولة في كل الأحوال من مكانتها ودورها كفاعل رئيسي مهيمن على النظام الإعلامي العربي، وتفتح المجال أمام ظهور فاعلين جدد، أو زيادة أدوار وأوزان الفاعلين الآخرين في النظام الإعلامي العربي، ولا شك أن هذه التغييرات لا تعني زوال سلطة الدولة أو دورها في المجال الإعلامي، لكنها قد تدعم من حق المواطنين في الاتصال، ومن حرية الاتصال والإعلام، وتدفق المعلومات والآراء، لكنها أيضاً ستطرح مجموعة من التحديات الخاصة بطبيعة

أدوار وتوجهات الفاعلين أو اللاعبين الذين سيتقاسمون مع الدولة ما كانت تتمتع به من سلطات وصلاحيات.(٥)

٢- إشكالية تنامي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية:

مع تقلّص دور الدولة كفاعل رئيسي مهيمن في النظام الإعلامي العربي، ستنشأ إشكالية داخل النظام مؤداها وجود فجوة أو أدوار يتنافس لشغلها فاعلون بينهم تناقضات في الأدوار، وتوازن القوى، والمصالح، كما يفتقرون لتقاليد الحوار والتراضي والعمل المشترك، فقد كانت الدول العربية في مرحلة ما قبل العولمة قادرة على الضبط أو التحكم في أدوار الفاعلين في النظام الإعلامي العبري، وهم منظمات العمل الإعلامي العربي المشترك، ومنظمات القطاع الخاص، وفاعليات المجتمع المدني، أما في مرحلة العولمة فإن قدرة الدولة على الضبط أو التحكم ستتقلّص خاصة مع ظهور الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد، يتمتع بقدرات مالية وتكنولوجية وفنيّة هائلة يستطيع من خلالها التأثير بقوة في تدفق المعلومات والآراء وإنتاج وترويج المضامين الإعلامية والترفيهية، علاوة على مصادر التمويل والتسويق.(٦) وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات الإعلامية العملاقة خاصة شبكات التلفزيون كانت تعمل في داخل النظام الإعلامي العربي من خلال اتفاقيات مع بعض الدول العربية، وعلى سبيل المثال ترتبط شبكة (.C.N.N) مع عدة دول عربية باتفاقيات لإعادة بث ما تقدمه الشبكة، كما أسسّت بعض الشركات متعددة الجنسية مع مجموعات اقتصادية مغربية قناة تلفزيونية تجارية تعتمد في الدرجة الأولى على الإعلانات، وعلى حصيلة الاشتراكات وتبّث برامجها من مركزها في مدينة الدار البيضاء، وتستخدم اللغتين العربية والفرنسية.(٧) وفي المجال الصحفي تصدر بعض الصحف والمجلات الأجنبية التابعة لشركات صحفية عملاقة طبعات عربية، كما وقعّت أخيراً صفقة بين أكبر مجموعتين صحافيتين في العالم العربي وفرنسا هما: المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ومجموعة "لاغادريير"، تقضي الصفقة بقيام

الثانية بإصدار طبعات عربية من بعض إصدارالها.[٨] ومن المنتظر مع بدايات القرن الحادي والعشرين أن تتوسع الشركات متعددة الجنسية في إقامة مشروعات إعلامية مشتركة مع شركات من القطاع الخاص في الدول العربية وذلك وفق أسلوب العمل عبر وكلاء محليين. كذلك من المنتظر في ظل حدة التنافس بين شبكات التلفزيون العالمية على الإعلام، وانخفاض تكلفة البث الفضائي أن تطلق هذه الشركات قنوات تلفزيونية ناطقة باللغة العربية.[٩]

٣- إشكالية ضعف القطاع الخاص العربي:

يتجلى ضعف الهياكل التمويلية والفنيّة للقنوات التلفزيونية الفضائية في مظاهر عدة، فهذه القنوات لا تنفق سوى ١,٥ مليار دولار، ولا تشارك سوى بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام.[١٠] وهذا بدوره قد يدفع في المستقبل نحو ثلاثة احتمالات: الأول اختفاء عدد القنوات التليفزيونية والتي تصل إلى نحو (٥٠) محطة تلفزيونية منها (٢٢ فضائية) مملوكة للدولة والقطاع الخاص، تعاني من ضيق السوق الإعلاني، والذي لا يزيد على (٣٥٠) مليون دولار سنوياً.[١١] والثاني اندماج بعض القنوات الفضائية التابعة للقطاع الخاص، وذلك حتى تستطيع البلقاء والاستمرار. الثالث التوسع والتنافس بين هذه القنوات للدخول في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية وفق أسلوب الوكيل المحليّ. وبغضّ النظر عن اتجاهات المستقبل فإن ما يهمنا هو التوقف عند تناقضات هذا الوضع، فالشراكة أو حتى التعاون مع الشركات متعددة الجنسية تثير إشكالية التبعية بتجلياتها المختلفة، خاصة الثقافية الاجتماعية، لكن على مستوى ثان فإن من مصلحة الشركات والمنظمات الإعلامية التابعة وللقطاع الخاص أن تُسيطر على السوق الإعلامي العربي، أو على الحصة الأكبر منه على الأقّل، ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يستدعي تحسين المنتج الإعلامي وتطويره من ناحية، والمواجهة الإعلامية مع الشركات الإعلامية المتعددة الجنسية من ناحية أخرى، وهي عملية صعبة ومعقدّة في ظل ضعف الإمكانيات المادية والفنيّة، فإلى أي مدى تستطيع

الشركات الإعلامية العربية الخاصة إنجاز هذه العملية اعتماداً على إمكانية التجديد والابتكار في إطار خصوصية اللغة والثقافة العربية؟ على أن العلاقة بين الشركات الإعلامية والشركات متعددة الجنسية - على تناقضاهما - يجب ألاّ تخفي حقيقة مهمة برزت في النظام الإعلامي العربي في ظل العولمة، وتتمثل في نمو وتوسيع منظمات وشركات خاصة تعمل في قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية، وقد برزت هذه المنظمات كفاعل مستقل عن سلطة الدولة، ومؤثر في النظام الإعلامي العربي والإقليمي العربي، وتكفي هنا الإشارة إلى دور الفضائيات العربية، والتي يملكها أفراد أو شركات والمنظمات التي تعمل في مجالات الهاتف والمعلومات.[١٢]

٤- إشكالية جمود وضعف منظمات العمل العربي المشترك:

ظهرت الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد في النظام الإعلامي العربي، كما تعاظم دور الشركات والمنظمات الخاصة كفاعل مؤثر داخل النظام الإعلامي العربي، بينما لم تحدث تغييرات مهمة على دور ومكانة منظمات العمل المشترك، خاصة في ظل تراجع مستويات التضامن والعمل العربي المشترك، وجلّ ما حدث أن منظمات العمل بدأت تعترف بالشركات الخاصة، وبدأ تدخلها في بعض أنشطتها ولجانها، كما حدث في اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي للإعلام والثقافة والتنمية. لكن هذه الاستجابة لا تزال محدودة، خاصة في ظل قواعد ونظم العمل داخل الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، فالجامعة العربية ومنظماتها هي بنص ميثاق الجامعة تعتمد أساساً على عضوية الدول، وقد عكست الجامعة العربية ومنظماتها تاريخياً رغبة وإرادة الدول العربية في التعاون والعمل المشترك، وعكست بدرجة أقل الرأي العام العربي تجاه بعض القضايا. لكن التناقض الذي يواجه منظمات العمل العربي المشترك في مجالات الإعلام والاتصال يتمثل في أن هذه المنظمات تعتمد أساساً على عضوية الدول، في عصر تراجعت فيه سلطة الدولة على ممارسة سلطات وصلاحيات إعلامية،

من هنا لابد من تأمّل وتحليل هذا التناقض والبحث في توسيع مجال عمل منظمات العمل العربي المشترك، بحيث تسمح بمشاركة أوسع، وأكثر تأثيراً لشركات القطاع الخاص العربية، بما يتطلبه ذلك من تعديلات في الأطر والقواعد المنظمة لعمل المنظمات التابعة للجامعة العربية.[١٣]

٥- إشكالية ضعف فاعليات المجتمع المدني:

إذا انتقلنا للفاعل الخامس والأخير في النظام الإعلامي، أي فاعلية المجتمع المدني في الوطن العربي، فإننا نشير بداية إلى التطور الذي حدث في وجود وخطاب هذه الفاعليات، وارتباط هذا التطور ببعض مظاهر العولمة وبالتحديد ما يعرف بعولمة الديموقراطية وحقوق الإنسان، علاوة على بعض مظاهر التطور الديمقراطي في الأقطار العربية. ولقد أفضت هذه التطورات إلى نمو نسبي في دور فاعليات المجتمع المدني يختلف من بلد عربي إلى آخر بحسب خبرته ودرجة تطوره السياسي.[١٤] لكن هذا النمو لا يزال محدوداً في المجالات الإعلامية، نظراً لضعف الهياكل التمويلية لفاعليات المجتمع المدني الأمر الذي يقلّل من قدرتها على ممارسة أدوار إعلامية مباشرة بما في ذلك الإعلام عن أنشطتها.[١٥] ومع ذلك فإن فاعليات المجتمع المدني لها أدوار متعددة في رفض أو قبول التحولات المتسارعة في النظام الإعلامي العربي نتيجة العولمة، خصوصاً وأن نقابات الصحفيين واتحادات العاملين في الإذاعة والتلفزيون يمكن أن تلعب دوراً أكبر في الحوار والتفاوض حول واقع ومستقبل النظام الإعلامي العربي، والأطر والقواعد المنظمة للممارسات الإعلامية، وكفالة حقوق الاتصال، إضافة إلى كفالة حقوق وواجبات الإعلاميين والقائمين بالاتصال. إن الإشكالية هنا تتمثل في عدم تبلور فاعليات المجتمع المدني ونموّها بدرجة تجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة على الصعيد الإعلامي، والاشتباك الفعّال والمؤثر لوضع ضمانات لعدم هيمنة الشركات متعددة الجنسية والشركات الخاصة العربية، بمعنى العمل على ألاّ يستبدل المواطن العربي احتكار وهيمنة الدولة، وهيمنة الشركات وسطوة

الإعلان، كذلك وضع ضمانات لاحترام ثقافة المجتمع والتوصل إلى اتفاق اجتماعي حول ما هي مصالح المجتمع التي يجب على كل الأطراف احترامها والعمل في إطارها، بما في ذلك الإعلاميون أنفسهم. ولاشك أن تراجع سلطة الدولة في ظل الضعف النسبي لفاعليات المجتمع المدني، تجعل من مخاطر العولمة على حرية الإعلام، وعلى مصالح المجتمع وعاداته وتقاليده أمراً جديراً بالقلق، والدعوة للحوار.[١٧]

هوامش: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

(١) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨، ص ٩.

(٢) للمزيد حول هذا الغموض طالع في:

- أحمد يوسف أحمد: مستقبل العلاقات العربية - العربية، أفكار أولية، ورقة في ندوة الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمركز العبري للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢-٣ إبريل ١٩٩٦.
- سمير أمين: بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١.

(٣) طالع في:

سعد لبيب: مدخل لدراسة الاختراق الإعلامي في المنطقة العربية، في: ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية (٢٣-١٩٩٦/١١/٢٤)، ص ص ٣٧-٥٦.

هنا طبقاً لما أورده:

- محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، في: مجلة الفكر، (المجلد ٢٨)، العدد (٢) لسنة ١٩٩٩، منشورات المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص ١٧٤.

(٤) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٤.

(٥) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٥.

(٦) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٥.

(٧) سعد لبيب، مرجع سابق الذكر.

(٨) انظر:

صحيفة الشرق الأوسط: ١٩٩٨/٦/٢.

(٩) انظر:

محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٦.

(١٠) انظر:

صحيفة الشرق الأوسط: ١٩٩٨/١١/٢٠.

(١١) انظر:

حسام جبر، عرض لوقائع المؤتمر العربي الدولي للاتصالات الذي عقد في بيروت في إبريل ١٩٩٩. في: صحيفة الأولي (١٩-٢٥/إبريل/١٩٩٩).

(١٢) انظر:

محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٧.

(١٣) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٧.

(١٤) انظر مزيداً من التفاصيل في:

أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف لمشاركة المواطن، القاهرة ١٩٩٤.

(١٥) انظر:

ليلى عبد المجيد: نحو مزيد من التفاعل بين المنظمات الأهلية العربية ووسائل الإعلام، ورقة في المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.

(١٦) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٨.

(١٧) محمد شومان، مرجع سابق الذكر، ص ١٧٨.

٤- إعلام العولمة

المفهوم الوظيفي للإعلام، ظل عبر تاريخه الطويل وعلى رغم تطور وسائله وتقنياته محدوداً في أطر ومرتكزات معينة، وأن اتسع دوره وازداد تأثيره. وفي هذا العصر (القرن العشرون والحادي والعشرون)، فإن سلطان الإعلام قد عمّ العالم، فلم يسلم منه شعب من الشعوب. فهناك ما يزيد على (٥٠٠) قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تدعو إلى العولمة. فبواسطة الصور المتحركة على شاشات أكثر من مليار من أجهزة التلفزيون، تتشابه الصور، وتتوحد الأحلام، وتتدغدغ الأماني، وتتحرك الأفعال. فلقد افتعلت الأطباق (Dishes) الملايين من حياهما التي اعتادت أن تعيشها على الرغم من اعتراض الحكومات على الصور والمعلومات والإيحاءات وكل ما يُبّث، إلا أنها لم تعد تستطيع أن تنشر سيادها على فضائها الجوي أو تتحكم فيه، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عملياً، ولم يعد للدول في هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال. وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية التي يقوم مديروها بوضع أسس التحكم في الصور والمعلومات، وفي عملية تداولها والإشراف على معالجتها وتخزينها وتنقيحها وأحكام السيطرة عليها وتوظيفها لتحقيق الأثر المطلوب في مواقف الإنسان وسلوكه.[١]

يعرفّ أحمد مصطفى عمر إعلام العولمة بأنه "سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة، لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية، ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية، لتقيم عالماً من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن، هو عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمرة منظمات ذات طبيعة خاصة، وشركات متعددة الجنسيات، يتسم مضمونه بالعالمية والتوحد على رغم تنوع رسائله التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة، لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء."[٢]

واستناداً إلى التعريف السابق. يمكن تلخيص إعلام العولمة كما يلي:

أ- إعلام متقدم من الناحية التكنولوجية، ومؤهل لتطورات مستقبلية جديدة ومستمرة تدفع به إلى المزيد من الانتشار المؤثر في المجتمعات المختلفة.

ب- يشكل جزءاً من البنية السياسية الدولية الجديدة التي تطرح مفاهيم جديدة لسيادة الدولة على أراضيها وشواطئها وفضائها الخارجي بما يعرف بالنظام السياسي العالمي الجديد.

ج- يشكل جزءاً من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرض على الكل أن يعمل ضمن شروط السوق السائدة من صراعات ومنافسات وتكتلات وسعي متصل لتحقيق الربح للمؤسسات التي تحتكره بحكم انتماءها إلى أكثر من وطن وعملها في أكثر من مجال، بما في ذلك صناعة وتجارة السلاح.

د- يشكل جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجه وتوجهه وتتوجه به، ولهذا فإنه يسعى إلى نشر وشيوع ثقافة عالمية، تُعرف عند مصدرها "بالانفتاح الثقافي" وعند متلقيها بالغزو الثقافي.

هـ- يشكل جزءاً من البنية الاتصالية الدولية التي مكنته من تحقيق عولمته وعولمة رسائله ووسائله، فهو ينتمي إلى أحد حقلي التكنولوجيا الأكثر تطوراً في الوقت الراهن، والمحتكر بشكل مباشر للشركات المعنية بتصنيع وسائله والتي تشكل نسبة ٢٣% من قائمة الشركات المائة الأكبر في العالم.

و- لا يستند إلى فراغ، فثمة اتفاقيات دولية تدعمها منظمات وقرارات تحدد استخدام شبكاته ومختلف وسائطه.

ز- لا يشكل نظاماً دولياً متوازياً، لأن كل مدخلاته ومراكز تشغيله وآليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية، وهذا ما أدى إلى هيمنة الدول المتقدمة عليه في مقابل تبعية الدول النامية له.[٣]

إن نفوذ العولمة لم يعد خافياً على أحد، سواء أكان ذلك الأمر بالنسبة للشعوب أم للحكومات. بل لم يعد هناك شك في فاعليته وأهميته. فالمدى الذي يبلغه، والسرعة التي ينقل بها رسائله أوضح من أن تُفسّر. ولا عجيب في ذلك، فقد زادت ثورة الاتصالات الحديثة من تأثير رسائله ونفوذ وسائله حتى على مستوى السياسات الداخلية للدول، ناهيك عن مجالات السياسة الخارجية. والنقاط التالية تكشف عن هذا النفوذ في بعض المجالات المهمة:

١- استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يجبر الدول وحكوماتها على الاهتمام بقضايا ومشكلات ظلت إلى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتماماتها، كقضايا حقوق الإنسان ومشاكل الأقليات والتمييز العنصري.

٢- استطاع الإعلام في عصر العولمة بوسائله التي تتخطى كل الحدود أن يعمل على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول إلى مجتمعات وبيئات عالمية، وهو أمر أثّر في السياسات الداخلية وصانعيها في الدول المختلفة، فلم تعد قراراتهم ومواقفهم وتصريحاتهم خافية على عيون الإعلام، وحتى عندما تستحكم الأزمات والمشكلات الداخلية يتجه الناس إليه ليتعارفوا على ما يدور في بلادهم.

٣- استطاع إعلام العولمة أن يكفل محيطاً ثقافياً واسعاً، ونظرة أشمل إلى العالم، وعمقاً في الاتصال الإنساني، فاستقطب بذلك الملايين عبر رسائله المبسطّة في عالم مليء بالتعقيدات، فكان الاندفاع نحو وسائله، وبخاصة التلفزيون، أمراً شكلّ حافزاً للشعوب لكي تضغط من أجل التغيير.

٤- استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يعيد تشكيل العالم في صورة محسوسة بعد أن سيطرت وسائله على الزمان والمكان، وصار بإمكان المشاهد أن يجد نفسه في أي نقطة في العالم قبل أن يرتد إليه طرفه، وهكذا أنشأ إعلام العولمة عبر وسائله علاقة جديدة مع العالم والزمن ليكتشف الإنسان أن العالم

المترامي الأطراف يمكن أن تُختصر فيه المسافات والفوارق الزمنية ليصير كرة معلوماتية بعد أن كان في مرحلة سابقة قرية إلكترونية صغيرة.

٥- استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يدفع بالإنسان خطوات واسعة في طريق السلوك الاستهلاكي، ذلك أن الاستخدام الواسع للإعلان الدولي - عبر وسائله - في مجال تسويق السلع والخدمات، أدىّ إلى خلق طلب واسع على هذه السلع حتى في بلاد لا تسمح مستويات الدخل فيها بتبني أنماط الثقافة الاستهلاكية، والنتيجة الطبيعية انخفاض معدلات الادخار في مثل هذه الدول، وبالتالي امتصاص جزء كبير في فائضها الاقتصادي على رغم الحاجة الماسة إليه.

٦- استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يوّفر لوكالات الإعلان الدولية المناخ الملائم لنشر قيم المجتمع الاستهلاكي التي تعرض لثقافة جديدة على شعوب تحاول أن تحتفظ بذاتيتها وخصوصيّتها الثقافية.

٧- استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يُحيل العلاقات الدولية إلى بحر من الأمواج المتلاطمة، فأخذت تأثيرات من الصعب تقويمها في الوقت الحاضر، فالواقع يؤكد أن علمية التوظيف والتعتيم والتضليل والتحريف والتشهير لخدمة أغراض قوى عظمى، أصبحت مسائل واضحة للعيان، وأثرت بدورها في العلاقات بين الدول.

٨- استطاع إعلام العولمة بقدراته التكنولوجية الهائلة أن يضعف من نظم الإعلام الوطنية ويزيد من تبعيّتها له، لتنقل منه ما يَجُودُ به عليها من صور ومعلومات وإعلانات.(٤)

إن الهدف الأساسي للإعلام المعولم قائم في السعي لتوحيد الثقافة بحيث تكون هناك "ثقافة عالمية" بدلاً من الثقافات المحلية، التي تقف عائقاً أمام المشروع الإمبريالي بالهيمنة على العالم.(٥) ولتحقيق ذلك يرى دعاة العولمة ضرورة القيام بالخطوات التالي:

أ- تحرير إرادة الشعوب من القيود الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية التي يعتقد منظرو العولمة أنها تُعيق تقبلها للثقافة الجديدة عن طريق الاستخدام الموجه للكلمات والصور، وفي ذلك يرى هيربرت شيللر (Herbert Shiller) أن السيطرة على البشر وعلى المجتمعات تتطلب في الوقت الحاضر وقبل أي شيء الاستخدام الموجه للإعلام، فمهما كان جبروت القوة التي يمكن استخدامها ضد شعب ما، فإنها لا تُفيد على المدى البعيد، إلاّ إذا تمكن المجتمع المسيطر من أن يجعل أهدافه تبدو مقبولة على الأقل، إن لم تكن جذابة، بالنسبة لهؤلاء الذين يسعى لإخضاعهم، فالحالة الشعورية لسكان بلد ما لها دورها الملموس في تحديد سلوكهم الاجتماعي ونهجهم الثقافي.(٦)

ب- تعويد العقول على مشاهدة ومعايشة الأنماط المغرية للثقافة الجديدة بأحكام السيطرة على المعلومات وتوظيفها وتعميمها وفقاً لمواصفات محددة وبمقومات تم اختبارها عملياً لتعتاد الشعوب عليها وعلى مشاهدتها عن طريق التكرار غير الممّل، وهذا التعويد يمكن في ظل ظروف معينة أن يلحق الضرر بالصحة العقلية للإنسان فيصبح أسيراً لعاداته.(٧)

ج- إعادة تشكيل (Reform) الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية وحثّها على المشاركة فيها على نحو نشط يحقق على المدى البعيد قولبة الإنسان بحسب النموذج الاجتماعي الغربي، يزرع مفاهيم الاختيار الشخصي، والنـــزعة الفردية، وتغييب الصراع الاجتماعي والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية.(٨)

د- تعزيز فكرة الانخراط النشط في الثقافة الجديدة عن طريق إبراز مظهرها الخارجي والثناء على كل من يتبناها ويعمل بموجبها، بما يشجع الانتماء إليها، على اعتبار أنها أسلوب للحياة العصرية المهتمة بآخر تعليقات العصر، وبالأشكال الجديدة للمأكولات والملبوسات والمتعة والترفيه والإنفاق في إطار

يتجاوب مع حاجة الرأسمالية إلى زيادة الاستهلاك من جهة، والتأكيد على قيم المجتمع الرأسمالي من جهة أخرى.[٩] ولقد انبثق عن ذلك ظهور أيديولوجيّتين للإعلام.

الأولى: تؤمن بحرية الإعلام وحرية امتلاك وسائله.

الثانية: تؤمن بتقييد حريته وملكية الدولة لوسائله.

ولقد انتهى الأمر إلى سيادة الأيديولوجيا الأولى (حرية الإعلام) وتراجع الأيديولوجيا الثانية (الإعلام المقيّد). هذا التفوق للإعلام الحرّ مكنّ العولمة من:

أ- مرحلة إدخال البشرية إلى عصر حضارة الصورة والتلاعب بالزمان والمكان.

ب- مرحلة استحداث النظام الرقمي الذي أوجد وسائط متعددة الأغراض، قادرة على تجاوز كل الصعوبات المقترنة بعملية تخزين ونقل ودمج معلومات متباينة الأشكال في قالب واحد.

هذا التفوق وسع من دائرة وحجم الخدمات الاتصالية والإعلامية، وبالتالي عمل على زيادة تأثيرها.[١٠]

هوامش: إعلام العولمة

(١) هيربرت شيللر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، رقم (٢٤٣)، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٩، ص ٧ وما يليها.

هذا على ذمة: أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، في: ملف حول العرب وتحديات العولمة، مجلة المستقبل ٢٠٠٠ (بيروت)، ص ٧١ وما يليها). "هذا وتعتبر مجمل الأفكار القادمة من هذا المقال".

(٢) أحمد مصطفى عمر - مرجع سابق الذكر.

(٣) هذه النقاط عن:

أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر. ص ٧٦-٧٧.

(٤) هذه النقاط نقلاً عن:

أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر. ص ٧٧-٧٨.

(٥) روتكويف دافيد: في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد (٨٥) الكويت، ديسمبر ١٩٩٧، ص ٢٦ وما يليها.

(٦) هيربرت شيللر: مرجع سابق الذكر، ص١١ و٢٠٦.

(٧) هيربرت شيللر: مرجع سابق الذكر، ص١٣.

(٨) هيربرت شيللر: مرجع سابق الذكر، ص ١٧ و ٣٨.

(٩) أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق الذكر. ص ٧٩.

(١٠) حول ذلك انظر المراجع التالية:

- هانس بيتر مارتن: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة، رقم (٢٣٨) منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨، ص ٢٤٥ وما يليها.

- فرانسيس بال، مدخل إلى وسائل الإعلام، ترجمة عادل بوراوي، منشورات المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة تونس ١٩٩٦، ص ٢٨ وما يليها.
- فاروق أبو زيد: انهيار النظام الإعلامي الدولي، القاهرة ١٩٩١.
- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج: البث المباشر، الآثار والمواجهة تربوياً وإعلامياً، دار القبلة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة ١٩٩٥، ص ١٣٧ وما يليها.
- فارس أشتي: الإعلام العالمي، مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه، دار أمواج، بيروت ١٩٩٦ (ص ص ١٢٤-١٣٠).
- فليتسيانو: تأثير الحملات الإعلامية، عمّان، ١٩٩٠ (مترجم).

الباب الثامن

العولمة والثقافة

١- العولمة والهوية.

٢- صناعة العولمة وإشكالية الهوية الثقافية.

٣- العولمة والغزو الثقافي.

٤- العولمة والثقافة العربية.

٥- العولمة والهوية العربية.

٦- العولمة وانفجار الهوية.

الباب الثامن

العولمة والثقافة

١- العولمة والهوية

يفترض في أي محاولة لفهم جدل العولمة والهوية الذاتية أو الهوية الثقافية أن يعالج المرء ظواهر وتيارات قد لا تكون نتائج مباشرة للعولمة، أو غير مشروطة بها، ولكن التزامن والتفاعل يجعل من الصعب فصلها أو تناولها باستغلال تام بعيداً عن العولمة. فالحديث عن العولمة لابد أن يستصحب الحداثة، وما بعد الحداثة، أو حتى التحديث. كذلك يجرّنا إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بالإضافة إلى نظريات نهاية التاريخ وصدام الحضارات. فالعولمة في مثل هذا السياق ليست مجرد حركة السلع أو قرب المسافات وغياب الحدود، ولكنها سعي نحو ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز عالمية الاقتصاد والإعلام مثلاً.(١)

ارتبط سؤال الهوية بعملية العولمة باعتباره القضية المحورية، والذي يعبرّ عن التحدي الحضاري الحقيقي الذي يشهده العالم العربي والإسلامي مع بدايات القرن الحادي والعشرين. ويكاد يكون سؤال الهوية الهاجس الوحيد الثابت في أي معالجة لسيرورة العولمة خاصة وأن البعض يرى العولمة وكأنها مخطط أو استراتيجية محددة تم تخطيطها وتنفيذها بوعي وقصد بهدف احتياح بقية العالم وتهديد الثقافات المحلية والقومية الأخرى. ولقد أدخلت تطورات العولمة دول

العالم حقيقة في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمّر لحدود الزمان والمكان. فهي تمدد الجغرافيا وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية والأمن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي. ورغم وهمية الحدود في كثير من الأحيان، إلاّ أنها تؤدي وظيفة الإحساس بالذات والتمايز. لذلك أصبحت الشعوب والدول والثقافات أكثر حاجة للبحث عن شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمايزها بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأنا والآخر. وهذا ما يجعل حضور وصعود سؤال الهوية عادياً لمواجهة تسارع التحولات التي يعيشها العالم الذي تحوّل فعلياً إلى "قرية كونية" صغيرة مع التقارب وتهاوي الحدود بسبب دور التكنولوجيا في الاتصالات والمواصلات وحركة العمليات التجارية كما تمثلها الشركات "عابرة القومية" وتنتقل رؤوس الأموال وهجرة العمالة، بالإضافة لتعميم قيم ومبادئ سياسية وقانونية ودستورية مثل: الديموقراطية وحقوق الإنسان، وإنصاف المرأة والإقليات، ثم انتشار أنماط في السلوك والمظهر والثقافة ذات مصادر ومرجعية غربيّة أو حتى أمريكية. كل هذا يجعل كثيراً من الشعوب والمجتمعات تبحث عن وسائل لاستيعاب واقع العولمة الحالي دون خسائر أو تنازلات كبيرة. والمعيار لمعرفة ذلك هو مدى تأثير العولمة على ما يسمى الهوية أو الثقافة الوطنية أو الخيار الحضاري.(٢)

يواجه الباحث من البداية بضرورة تعريف وتحديد مفهوم الهوية والذي يظهر في كثير من الكتابات وكأنه بديهة لا تحتاج إلى تعريف، أو أن المفهوم يفصح عن نفسه. ولكن المفهوم في حقيقة الأمر شديد الالتباس والغموض رغم أن كثرة التداول قد توحي ببساطة معناه ومضمونه، خاصة وأنه يستخدم بطريقة أو أخرى بين كل فئات المجتمع باعتباره تعبيراً عن روح الشعب. ولهذا بادرت العولمة إلى القيام بعملية "استيعاب" للهويات دون أن تجد نفسها مضطرة لإلغائها. وهذا يعني أن العولمة أوجدت آلية وميكانزم لكيفية التعايش مع الهوية.(٣)

وفي هذا السياق يقول العلاّمة رونالد روبرتسون: "لا تمثل الإيديولوجيات الوطنية في العالم الحديث حضارات الماضي الظافرة. إنها تعبير عن الحاجة إلى الإندماج فيها هو كوني، وفي الوقت نفسه إلى ربط إعادة ابتكار الفروق بما هو خاص. فالحقيقة أن الكونية يمكن معاينتها خلال الخصوصية والعكس صحيح".[٤]

إن رسم حدود الهوية أو الخصوصية أمر صعب على صعيد الواقع، لذلك يرى الكثيرون أن الهوية أو الخصوصية هي مفهوم أيديولوجي أكثر منه علمي، خاصة وأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تَجْسِيدُهَا من خلال سمات كثيرة ومختلفة.

فقد يعبّر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية. وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدّل هويته حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة. "فالهوية أصلاً مصطلح سياسي ولد ضمن عملية صراع سياسية".[٥] ويعتقد الباحث الفرنسي جان فرانسوا بايار أن الهوية في أقصى أحوالها أي ما يسمّي "بالهوية الأصلية"، لا تخرج من الإطار السياسي. فهناك علاقة معقّدة بين التصورات الثقافية والممارسات السياسية والأساليب الشعبية في التحرك السياسي والخيال السياسي". ولا توجد حسب قوله هويات أصلية أو سكان أصليون فطريون. إذ ليس هناك سوى استراتيجيات للهوية يتبعها بشكل رشيد محركون يمكن التعرف عليهم.[٦]

نلاحظ من الآراء السابقة أن هناك ميلاً لدى البعض لنفي وجود هوية ثابتة وَمُحَدّدة قطعياً. ويرى هؤلاء أن مفهوم الهوية يتماهى مع الإيديولوجية بمعناها السلبي، أي تزييف للوعي. فالهوية في نظرهم غير موجودة ولكن تُخْلَقْ وتشكل اجتماعياً. فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية مما ينــزع عنها ذلك الطابع الرومانسي الذي يُضفي على الهوية صفات متعالية على الوجود الملموس. فالإنسان وفق ذلك الفهم يولد بهوية لا يستطيع منها فكاكاً، وكأنها خصائص

وراثية. وقد لازم مفهوم الهوية مضمون فلسفي وديني يؤكد على المقدس والدائم والمتسّق.[٧]

يرى باحثون أن العولمة لا تهدد الهوية في وجودها ولا تسعى إلى فناءها أو تذويبها، بل تعيد تشكيلها بما يتناسب مع روح العولمة. ولدينا مثال على ذلك المهاجرون العرب في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا، حيث احتفظ هؤلاء بهويتهم العربية ولكنهم أيضا "أقلموها" مع الحقائق الموضوعية في تلك البلدان. والدارس لمجتمعات كندا وأمريكا يلحظ "نوع من التعايش بين هويات وقوميات مختلفة"، كلها تعمل في سبيل التفاهم والبناء، فالأفراد جميعهم مواطنون متساوون في الحقوق.[٨] فالديموقراطية والمساواة وسائل ناجعة لتعايش الهويات المختلفة، حيث يمكن جمعها وتنظيمها في حيزّ مشترك يستوعبها ويمكنّها من التواصل دون فقدان استقلاليتها. والمبدأ المسيطر في هذا التوجه هو الإقرار "بتعددية الهويات" في إطار الكيان السياسي الواحد، بعيداً عن أي احتمالات للتصادم، لأن الولاء لفكرة "دولة الجميع" يفوق أي اعتبار آخر.[٩] وتبقى الهوية الوطنية حقيقة اجتماعية تجسّد "مجموعة من المعتقدات والقيم والتقاليد والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تميزّ مجتمعاً عن غيره، والتي تكونت خلال فترة زمنية طويلة"[١٠]

هوامش: العولمة والهوية

(١) حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في: مجلة عالم الفكر، العدد (٢) المجلد (٢٨)، أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ٩٧.

(٢) حيدر إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ١٠٢.

(٣) قارن مع:

- Ronald Robertson: Globalization and Societal Modernization, A Note on Japan and Japanese Religion, in: Sociological Analysis, N.Y. 1987, pp 47-50.

(٤) أنظر:

رونالد روبيرتسون: العولمة- النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢١١.

(٥) نقلاً عن:

موسى وهبة: "الهوية - التواصل واللغة"، في: مجلة مواقف، عدد ٦٥، خريف ١٩٩١، ص ٢٦.

(٦) أنظر:

جان فرانسوا بايار: أوهام الهوية، ترجمة حليم كوسون، منشورات دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩٨، ص ٧-٨.

(٧) لمزيد من التفاصيل طالع في:

- Mike Featherstone: Undoing Culture Globalization. Postmodernism and Identity, Sage Publication, London 1997, PP. 6-10

(٨) هنا عن:

داريوش شايغان: "الهوية - الجماعة، والجماعات، في: مجلة مواقف، العدد ٦٥، خريف ١٩٩١، ص ص ٦٣-٦٤.

(٩) حول هذا الموقف الغربي من تعايش الهويات في كيان واحد، أنظر:

- Anthony Giddens: Modernity and Self-Identity, Self and Society in

the late Modern Age. Stanford, CA, Stanford University Press, 1991.

(١٠) أنظر:

عبدالرحمن على الجروان: آراء وأفكار، مستقبل الهوية الوطنية، في: مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٢٩، ربيع ١٩٩١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

٢- صناعة العولمة وإشكالية الهوية الثقافية

في عصر الانهيارات الكبرى وفي ظل آليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية (Consumer Culture) إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان، وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والإيديولوجية والدينية، وذلك بهدف إخضاعه نهائياً للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها.(1) وهكذا تعدّ العولمة أحد التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما تشكل لديه قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغيّر يومياً لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدّة الاستهلاك على المستوى العالمي. ولا جدال في أن النظام العالمي الجديد المزمع تشكيله نهائياً في القرن الحادي والعشرين لا يختلف كثيراً من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظراً لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده، إلاّ أن الأوضاع لا تستمر دائماً على هذا النحو بسبب أن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية الحرة تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تكون هي القوة الدافعة للتطوير والإنتاج وتحسين الأداء وتنمية القدرات لحل هذه الأزمات التي تنتاب دورة الإنتاج، وتعمل على تكاملها، ولتجنّب هذه الأزمات تطورت آليات الهيمنة الخارجية نحو تغيير أساليب الاستغلال، وأن كان الهدف واحد. والعولمة باعتبارها عملية تاريخية تبحث عن آليات جديدة للهيمنة. ففي مرحلة

التقارب بين القطبين الرأسمالي والشيوعي قبل انهيار الأخير كان الاهتمام منصباً على تدعيم الوجود والاستمرار المطرّد لتفوق النظام الرأسمالي في مواجهة النظم الشمولية، وبعد نجاح النظام الليبرالي الحرّ، وانفراده بالنفوذ العالمي، اتجه إلى تغيير أسلوب الهيمنة الخارجية، فأصبحت رأسمالية العلم والتقنية في حاجة إلى توحيد النخب المدعمة لهذا النظام، وظهرت قوى رأسمالية متعددة القوميات. ولقد أسهمت التطبيقات التي تمت إلى الآن في مجال تقنية المعلومات والاتصال والتقنية الحيوية في تجديد القوى المنتجة، وإتاحة فرص هائلة لإعادة هيكلة الإنتاج الرأسمالي كمّاً وكيفاً، فبتغيير الهيكل الصناعي تقدمت إلى الصدارة صناعة المعلومات والمعرفة والثقافة، وبتغيير أدوات الإنتاج وفنونه، تغيّر هيكل قوة العمل وبنية الطبقة العاملة، تركيباً ونوعاً، واتسّع نطاق الفئات والشرائح الوسطى، وهي أمور ذات أهمية في تحقيق الاستقرار الداخلي للنظام الرأسمالي.(٢) ويعد "تعميم ثقافة الاستهلاك" واحد من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمّل ومندمج مع أنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية. وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية (باعتبارها مديرة الشؤون العالمية) تصريف منتجاتها وتوزيعها عالمياً وعلى أوسع نطاق. هذا وقد لعبت الشركات متعددة القوميات دوراً مؤثراً في ذلك، واهتمت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة، ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية وتوظيفها في خدمة هذا الغرض. ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة وتأثيرها على تغيير البنى التقليدية في المجتمعات المحيطة في التالي:

١- التحكم في مسار تطور البنى التقليدية بالقدر الذي يسمح فقط بتصريف منتوجات هذه الدول (المركز الرأسمالي المعولم)، وبالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل. وقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دوراً مؤثراً في ذلك حيث يمكن رصد مظاهر التطلعات الاستهلاكية لدى الفئات

والشرائح المختلفة في هذه الدول. والعالم العربي خير مثال على ذلك حيث نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد في الأسواق بغضّ النظر عن حاجة المجتمع إلى هذا الجديد من السلع. ولم يقتصر الأمر على الفئات العليا في هذه المجتمعات، وهو ما كان هدفاً في حدّ ذاته في النظام الاستعماري القديم حيث كانت الاستراتيجية تقوم على خلق شرائح قادرة على الاستهلاك. ولقد أصبح الاستهلاك - وهذا هو الجديد - معمماً على الفئات العمرية والفئوية المختلفة. فانتشار لعب الأطفال مثلاً التي انتقلت من المرحلة التقليدية المعروفة إلى المرحلة الحديثة التي تدفعهم بصورة مبهرة نحوها، هو خير دليل على ذلك.

٢- العمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، واحتكارها على مستوى المعرفة وعلى مستوى التشغيل. وكان لصناعة الثقافة دور مهم في هذا الإطار، حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطلق ما بعد الحداثة، نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب.[٣] ومن يستعرض مثلاً الأسواق الخليجية والعربية بوجه عام سوف يشهد بأن التوكيلات التجارية الأجنبية المسيطرة على هذه الأسواق تستأثر بالنصيب الأعظم من جملة العمليات التجارية القائمة.

٣- توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب، وقد تَعَدّدَتْ هذه الهيمنة كّماً وكيفاً بين ثقافة قومية وأخرى. ولاشك أن المتابع للبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل قيم الرأسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة، مناهج المدارس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجري عن طريق المؤسسات الرأسمالية، كلها تصّب في إطار ترسيخ تفوق الغربي إلى ما عداه من الجنسيات الأخرى.[٤]

٤- دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات) للدول الأقل تطوراً طالما أنها تحقق مصالح القوى الرأسمالية والوقوف ضد هذه القرارات لأنها لا تحقق ما تربو إليه من خدمة النظام الرأسمالي المعولم.

٥- نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية إلى بعض الأجزاء الأخرى من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المتلقية لهذه الصناعات، أو تفادي تلوث البيئة في المراكز. ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تدخل في عملية تدويل الاقتصاد، إلاّ أن أبعادها الثقافية أهم بكثير من أبعادها الاقتصادية، فهي ترسخ ثقافة "تخليص المجتمعات التقليدية من دائرة التخلف"، برغم أن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك، حيث تعمل الرأسمالية على استخلاص فائض إنتاج الدول المتخلفة، ويضاف لحساب الفئات الرأسمالية العالميّة، ويحل من أزمة الداخل في المراكز وليس في المحيطات.(٥) وإذا كان البعض ينقل ويردد مقولات سائدة في سوسيولوجيا التحديث حول إيجابيات الاحتكاك والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي، مع نقل التكنولوجيا إلى داخل البنى التقليدية من شأنه أن ينقل المجتمع الأخير إلى مرحلة الحداثة، ومن ثم يستطيع تخطي الفارق الزمني الذي يفصل بين المرحلة التي يعيش فيها المجتمع التقليدي، وبين المرحلة التي وصل إليها المجتمع الحديث (الرأسمالي)، فإننا نقول يُخطئ من يتصور أن التبادل الثقافي أمر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل يُخطئ أكثر من يرى أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ (الاختراق أو الغزو)، فإن الثقافات الأدنى (التقليدية) تفقد تدريجياً مقومات استمراريتها، وبذلك تتفكك وتنهار. وهذا يعني أن الثقافات الأضعف لا تجد أمامها إلاّ التفكك والانهيار أمام طغيان ثقافة العولمة الإمبريالية، مما يشكل إشكالية على صعيد الهوية وعلى نمط الحياة الاجتماعية.

وعليه فإن فقدان الاستقرار يشكل بحَقٍّ المصدر الخفي لضياع المجتمع وتجزئته.(٦)

يرى علماء الاجتماع أن موجات التحديث يمكن أن تحيي النزعات السلفية التي تحاول الدفاع عن الهوية الضائعة، أو التي بِسَبِيلِهَا إلى الضياع لو اتسعت دائرة التحديث والعولمة، فعلى المستوى الاقتصادي يعمل التحديث المعولم على تغيير خريطة الفئات الاجتماعية حيث تصعد شرائح وتهبط شرائح أخرى، وعلى المستوى السياسي يعمل التحديث على زلزلة القواعد الاجتماعية التي تقوم عليها الصور المختلفة للتمثيل السياسي، وكذا على المستوى الثقافي يحارب التحديث "شرعية الفكر السلفي" ويعطي لرواد "التنوير" مكانة في صدر المسرح الاجتماعي، وهذا ما لا تقبله الثقافات التقليدية لعوامل ثقافية ودينية لها القوة والشرعية في هذه المجتمعات، كل هذا يؤدي إلى التفكك والازدواجية وضياع الهوية.(٧) والسؤال هنا: إلى أي مدى تَتَأثَّر الفئات الاجتماعية في البنى التقليدية؟ وما موقفها من العولمة الثقافية وآليات الاختراق التي تتعرض لها؟

على الرغم من اجتماع علماء الاجتماع المعاصرين على أن العولمة من أكثر المفهومات غموضاً لأسباب عديدة من أهمها أنها تنطوي على عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متداخلة، إلا أنه من المؤكد أنها دعوة أو مسعى لنفي شرعية وجود حضارات أخرى غير الحضارة الغربية، وأهم آلياتها تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطوراً إن لم يكن تقويض دعائم هذه الدول ذاتها لتيسير مهمة الهيمنة الرأسمالية المعولمة، وتوجيه الطابع القومي لشعوب العالم الثالث لتتواءم مع الحضارة (الأورو – أمريكية). وواقع الأمر أن للعولمة تجليات متعددة متشابكة الأبعاد. فعلى المستوى الاقتصادي تظهر تجلياتها أساساً في نمو وتعميق عملية الاعتماد بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وزيادة المبادلات التجارية في إطار نُزِعَتْ عنه القواعد الحمائية التجارية وفقاً لتطبيقات اتفاقيات التجارة الحرة. وتتضح هذه التجليات بصورة واقعية من

خلال الممارسات التي تقوم بها التكتلات الاقتصادية العالمية، تساؤلات أساسية تحتاج إلى تعميق وتفكير خاصة بالنسبة للدول الأقل تطوراً مثل: هل يجد السوق المحلّي مكاناً على خريطة السوق العالمي، ومن يحدد مكان هذا السوق، ومدى كفاءته. وهل يصبح قادراً على المنافسة المتكافئة في ظل عدم التكافؤ بين القوة الاقتصادية للدول؟ لقد حدثت تغييرات شتى في واقع الحياة المادية غابت فيها ظاهرة السوق المحلي ليحل محله السوق العالمي. فمن هو قادر على قيادة هذا السوق؟ وكيف يكن الوفاء باحتياجات الأسواق المحلية في ظل العولمة؟ إن التغيرات في الهياكل الاقتصادية والمالية أصبحت كثيفة التأثير على الدولة القومية، فلم تعد للأسواق المحلية قوة حمائية لشعوبها، ولم يعد للانتماء استقلالية، بل أن البنوك باتت تشكل جزءاً من نظام أكبر تتأثر به صعوداً وهبوطاً أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية. وهنا أيضاً يثور تساؤل أساسي حول التنمية والتخلف: إلى أي مدى يمكن للدول الأقل نمواً الاعتماد على السوق العالمي، أو الاشتراك في العولمة عابرة القوميات دون التسلح بشروط التكافؤ أو حتى التأقلم الإيجابي معه؟.

وهنا تتضح التجليات السياسية بصورة أوضح حيث تثار إشكاليات عدة تتعلق بدور الدولة في خدمة الاقتصاد المحلي. إن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والاستقلال أعطى المصداقية للدولة تجاه شعوبها، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعددة القوميات سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها بشكل أسفر عن تراجع ديموقراطي في بعض مناطق من العالم. لقد أصبحت الدولة عاجزة عن مواجهة السوق المعولم والسياسات الموحدة المفروضة من الخارج لأنها فقدت الكثير من وظائفها الموروثة والأساسية قبل المجتمع بشكل أفقدها مبررات استمراريتها ووجودها،

حيث أصبح الاعتراف بالدول رهن الاعتراف الدولي بها.[٩] وفي هذا السياق نطرح السؤال التالي: هل ما زالت فكرة السيادة الوطنية مطروحة على الساحة السياسية، وهل للدولة وظائف أساسية لا يمكن التخلي عنها في ظل نظام العولمة؟ وهل معايير تطبيق العولمة تساوي بين الدول كافة؟ وهل باتت مقولة الخصوصية التاريخية والسياسية والثقافية للشعوب مفاهيم بلا معنى؟ وهل يمكن عملياً فتح الحدود السياسية بين دول العالم. وأي نظام سياسي عولمي يصلح للتطبيق في القرية الكونية المزمع تشكيلها. وعن أي مصالح وأي هوية يعبّر هذا النظام؟ أسئلة كثيرة تدور إذن حول فكرة السيادة الوطنية، ودور كل من الدول والشعوب. ولعّل تجليات العولمة الثقافيّة هي الأخطر على دول العالم الأقل تطوراً، فهناك إشكالية متعددة في هذا الشأن، وتدور كلها حول أي ثقافة عالمية يمكن أن تسود، وهل الكوكبية تلغي الخصوصية؟ من هو القادر على خلق قيم ومعايير ومعتقدات موحدة على مستوى العالم. وهل يمكن تأقلم الثقافات المحلية مع ثقافة العولمة القادرة بما تملك من آليات وقوى، على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف وتنوع ثقافاتها؟

إن الخطر الأكبر في عملية العولمة أنها تُفرض من الخارج، فهي ليست نتاجاً لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب المتباينة على مستوى العالم ككّل، وهو الأمر الذي يكشف بشكل أو بآخر أنّ العولمة هي آلية جديدة من آليات الرأسمالية الغربية الإمبريالية في محاولتها لتجديد الهيمنة على الشعوب الأخرى. فالعولمة إذن هجمة معاصرة للرأسمالية تستهدف تنميط العالم بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة بما فيها الشركات متعددة القوميات.[١٠]

إن هذه الحقائق تفرض علينا كعرب أن نتساءل: ما موقفنا من العولمة؟ كيف نتعامل خلال القرن الحادي والعشرين مع العولمة؟ هل يمكن التمسك بالهوية القومية في ظل تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الإنترنت والترويج للخطاب الرأسمالي في المرحلة المتأخرة من الهيمنة الرأسمالية؟ هل العولمة

بالفعل عملية غسل حقيقيّة للأدمغة؟ ربّما يكون الخوف من العولمة يرجع في المقام الأول إلى محاولة إثبات الذات الوطنية خاصة، وربما تكون العلاقة بين الكوني والمحلي هي لب إشكالية العولمة والموقف منها. فالعولمة كما ذكرت في ثنايا هذا الكتاب ليست ظاهرة جديدة تماماً إلاّ في آلياتها المعاصرة والموجهة عن بعد ومن الخارج. والاختراق الثقافي ليس أسلوبا حديثاً لم تخبره مجتمعات العالم الثالث من قبل إلاّ في الأساليب العصرية لهذا الاختراق.

تتمثل الإشكالية إذن في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية. ويصبح السؤال الأساسي هو: هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر خارج المجتمع الوطني؟ وهل تصبح الثقافات المحلية موحدة في القرن الحادي والعشرين على مستوى العالم. هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستظل الثقافات محتفظة باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد؟ وهل نحن - في ركاب العولمة - بإزاء ثقافة كونية مقبولة، أم بإزاء ثقافات يمكن أن تتعايش مع الثقافات المعممّة؟ في محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور معظمها حول عولمة الثقافة وثقافة العولمة، اختلف الباحثون، فمنهم من يرى في عولمة الثقافة تجرد من الولاء لثقافة ضيقّة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة، والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التميز المسبق لأمة أو أيديولوجيا بعينها، وَتَبَنِّيْ عقلانية العلم وحياد الثقافة. ويذهب فريق آخر إلى أنّ عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية، بل تؤكدها حيث أن الثقافة هي "المعبّر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، ومن ثم فلا بُدَّ من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة".(١١)

ومهما كان الموقف من العولمة إلاّ أن هناك حذراً شديداً عند التعامل معها، ولم تتوقف آثارها عند تكوين مستوى اقتصادي كوكبي، بل أدى تشكيل هذا النظام بآلياته المستخدمة إلى نتائج أخطرها ثقافة حيث غيّرت من طابع الشخصية القومية، أو ما يسمى بطابع الشخصية المجتمعية. ويمكن هنا رصد تجليات العولمة في المجالات المختلفة فيما يلي:

١- الانحسار التدريجي لسلطة الدولة، مما أدى إلى فقدان الدولة حتى في البلدان الصناعية الكبرى لأدوارها الوظيفية الأساسية. إلاّ أن ذلك أثّر بشكل أخطر على الدولة الأقل نمواً حيث فقدت الدولة مصداقيتها في النهوض بشعوبها.

٢- أصبح تعظيم الفائض الاقتصادي يتم على مستوى العالم ككل، وليس على مستوى دولة بعينها. وهنا تغيّرت موازين القوى على مستوى العالم بحيث أصبحت الشركات متعددة القوميات هي القادرة على التحكم عن بُعد في بناء القوى المحلية ووفقاً لمصالحها الخاصة من خلال أنشطتها المتنوعة وتغلغلها في أرجاء العالم ككل.

٣- انخراط معظم البلدان الساعية نحو التنمية إلى النظام المعولم المستحدث مع ملاحظة عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق قدرة إنتاجية وطنية تمكنها من التعامل مع السوق العالمي من موقع التكافؤ، أو على الأقل من موقع القوة الذاتية لإعادة الإنتاج.

٤- تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة السياسية حيث أصبحت العولمة تعبّر عن نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه، بل وتبنيه كفلسفة معينة إلى الحياة والكون. ومن هذه الفلسفة التخلّي عما نسميه بالخصوصية. فمسألة الخصوصية هذه نادراً ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا وبسبب هذا الاكتساح وسرعته، وبسبب وجود مصلحة

أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصياتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام.

٥- تنميط متزايد من السلوك البشري في اتجاه ثقافة مُعَممّة، أو ما يُسمى بثقافة الأمركة خاصة في ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة "الهامبورغر" والكوكاكولا والبيتزا والمأكولات السريعة ولباس الجينــز. كيف يكون موقفنا لو أدركنا أن هذا الذي تجري عولمته ليس إلاّ سلعاً وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو خلقي أو فني يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات؟

إننا نجد أنفسنا كعرب مستهلكين لثقافة غيرنا، وتلعب وسائل الإعلام المعاصرة دوراً مؤثراً في ذلك، حيث أصبح الإعلام أكثر قدرة على جذب الكثرة من المشاهدين لأن وسائل الإعلام أصبحت في خدمة مروجي السلع.

٦- اندماج الثقافة في العملية الاقتصادية - التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتوجات، إذ تحررت من القيود الجمركية، وباتت قابلة للتداول على أوسع نطاق في العالم. وفي هذا المعنى أصبحت الثقافة سلعة شأنها شأن السلع المادية الأخرى، دخلت مجال المنافسة غير المتكافئة، فالدول التي تمتلك تقنية معرفية واتصالية ثقافية أكبر هي القادرة على التسويق في السوق العالمي، ولأن عدم التكافؤ بين الدول مسألة واردة، بل واقع لا مفر منه، يصبح التثاقف أو التبادل الثقافي بين الشعوب ضرب من الخيال.

٧- تكوين صفوات (قوى) عولمية من رجال الأعمال لا تنتمي إلى بلد بعينه تستطيع وفقاً لمواقعها على خريطة العالم نقل نشاطها من مكان إلى آخر

تبعاً لمقتضيات تعظيم الفائض الاقتصادي الرأسمالي على النطاق الدولي.

٨- عدم مواءمة ما يتم استيراده من النماذج الغربية لطبيعة احتياجات بلدان الجنوب مما يشكل تيارات مناقضة تحاول إحياء السلفية تحت تبرير الخصوصية الثقافية، ولذلك يقرر البعض بأن الهجوم الكاسح للعولمة سوف يؤدي إلى النكوص نحو التشبّث بالثقافة والهوية القومية.

٩- تشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديداً للتعددية الثقافية، وطمس الهويات الثقافية للشعوب، وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطوراً. فالثقافة العربية مثلاً تعاني من ازدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية، بالإضافة إلى التمايز الواضح بين ثقافة النخب وثقافة الجماهير، والنتيجة استمرار إعادة متواصلة ومتعاظمة للازدواجية نفسها، ازدواجية التقليدي والعصري، ازدواجية الأصالة والمعاصرة ... في الثقافة والفكر والسلوك.

١٠- تعاظم الهوس المالي حتى في البلدان الأقلّ نموّاً حيث انتشار البورصات المالية في تلك البلدان أسوة بما يحدث في الدول الرأسمالية الكبرى.

وبناء عليه تم إعادة هيكلة الاقتصاد في هذه الدول بما يخدم المؤسسات الكبرى عابرة القوميات. (حالة العديد من الدول العربية مثلاً).

وبرغم تلك الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطوراً من جراء عملية العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلاّ أن هناك من يؤكد على أن العولمة مع أخطارها تحمل في طياتها العديد من الإمكانات التي تسهم في إحداث الارتقاء والتطور. وأنا لا أرى في كتابي هذا طبيعة المشكلة من تلك الزاوية الضيقة، أي من رؤية التشاؤم أو التفاؤل أو "مع" أو "ضد". وإنما من الواجب وضع المشكلة (أقصد العولمة) في الإطار الواقعي الصحيح. فالعولمة ما

هي إلاّ واقع لابد من الاعتراف بوجوده، وبالتالي تصبح المشكلة: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في نظام العولمة مع أخذ الاحتياطات الضرورية ضد المخاطر" (-Integration with safe guards) ومن هو القادر على مواجهة تحديات العولمة؟ وهل يتحول العربي في القرن الحادي والعشرين إلى شخصية كوكبية؟ والي أي مدى يتقبل الإنسان العربي ظاهرة الهيمنة والاندماج في الكونية المزعومة، فماذا يكون مصيره في النظام العالمي الجديد؟ وهل هناك سبل شرعية لمعارضة النظام العولمي؟ ولمن يوجه انتقاداته أساساً؟ وهل بإمكان الإنسان العربي في القرن الحادي والعشرين أن يتحدى متغيرات عصرية توجهها شركات "فوق الوطنية"؟ ثم ماذا تستطيع الأنظمة السياسية العربية أن تَفْعَلْ حيال استفحال مظاهر العولمة؟ هل تملك هذه الأنظمة بدائل قادرة على الصمود ... أم تبادر للهروب إلى الأمام لترتمي في أحضان العولمة؟ ... ربما تكون التساؤلات المثارة هنا هي جزء من تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الإنسان العربي في الزمن المعاصر، فالاغتراب والفردية والمادية والاستهلاك الترفي هي سمات سائدة في مجتمعاتنا العربيّة، حيث تحولت الثقافة العربية إلى ثقافة من نوع جديد، فقد خضعت "روح الإنسان العربي" لمظاهر العولمة وغدا أسيراً لها.[١٣] وبالتالي فإن العولمة "ستغدق على الجسد ما سيفض عن حاجته من الإشباع، غير أنها ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي الإنساني لسلوك الناس.[١٤] وقد وصل الأمر بالرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) أن قال في معرض حديثه عن النظام العالمي الجديد "إن أمريكا هي الأمة الوحيدة التي عرفها التاريخ، المالكة لمؤهلات عقلية وأخلاقية تمكنها من إدارة أمورها وأمور العالم"[١٥]

هوامش: صناعة العولمة وإشكالية الهوية الثقافية

(١) أنظر مزيداً من التفاصيل في:

مسعود ضاهر: الثقافة العربية في مواجهة المتغيرات الدولية الراهنة، منشورات دار الفكر العربي، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٦. منشور كذلك في مجلة الفكر العربي المعاصر، (العدد ١٠٠-١٠١).

(٢) راجع المزيد في:

عبدالباسط عبدالمعطي: التبعية الثقافية في الوطن العربي، ندوة الثقافة العربية، الواقع وآفاق المستقبل (١٢-١٥ أبريل ١٩٩٣، الدوحة، قطر، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) حول مفهوم ما بعد الحداثة (Post-Modernism) وآثاره على نمط الاستهلاك، أنظر:

سليمان الديراني: ما بعد الحداثة، مجتمع جديد أم خطاب مستجّد، في: مجلة الفكر العربي، العدد (٧٨) السنة (١٥) رقم (٤) بتاريخ ١٩٩٤، ص ص ٦-١٥.

وأنظر كذلك دراسة نقدية تحليلية حول هذه الظاهرة في:

مجموعة دراسات، مدخل إلى ما بعد الحداثة، إعداد وترجمة أحمد سحّان مسلسل كتابات نقدية، الهيئة العامة للثقافة، القاهرة ١٩٩٤.

(٤) أنظر ما تكتبه الصحف العربية من تقارير حول إصرار المؤسسات والشركات العربية على تعيين خريجي كندا وأمريكا وأوروبا الغربية مما يعطي الانطباع بأن كل ما هو غربي متميّز بالفعل، وما عداه لا قيمة له. (من ملاحظات مؤلف الكتاب).

(٥) أنظر المزيد في:

- Rostow, Walt: The Stages of Economic Growth, Cambridge, London. (Without year)

(٦) أنظر المزيد في:

حلمي شعراوي: ثقافة التحرر الوطني في ظروف العولمة، ورقة عمل قدمت إلى: مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية (١٢-١٤/٤/١٩٩٨) منشورات المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة. (ج.م.ع).

(٧) أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، في: مجلة عالم الفكر، (المجلد ٢٨)، العدد (٢) بتاريخ أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٣٧.

(٨) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق الذكر، ص ص ١٣٧-١٣٨.

(٩) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق الذكر، ص ١٣٨.

(١٠) للمزيد حول هذا الموقف أنظر:

إبراهيم نصر الدين: العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، ورقة مقدمة في حلقة نقاشية حول موضوع العولمة، منشورات الجمعية الإسلامية، القاهرة ٢٦/٤/١٩٩٨ (ص ٣٤-٣٧).

(١١) قارن مع:

جلال أمين: العولمة، منشورات دار المعارف، سلسلة أقرأ، العدد (٦٣٦)، ط٢، ١٩٩٨ (ص ٥٩-٧٢)

(١٢) أحمد مجدي حجازي: المثقف العربي والالتزام الإيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع العربي، في: نحو علم اجتماع عربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ١٩٨٦.

(١٣) قارن مع:

- السيد يسين: نحو خريطة معروفة للعولمة، في: التقرير الاستراتيجي العربي، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية في الأهرام، القاهرة ١٩٩٨، ط٢، ط٣ (١٩٩٩)، ص ٣٥ وما يليها.

- حميد حمد السعدون: العولمة وقضايانا، منشورات دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٥٧ وما يليها.

(١٤) هنا عن:

محمد إبراهيم: الثقافة العربية ومخاطر التحدي الناعم، في: مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٦١، ١٩٩٩، ص ٥١.

(١٥) هنا عن:

مصطفى طيبة: هل تعني العولمة إلغاء الهوية العربية؟ في: جريدة البيان (دبي) العدد (٨٢٢٥) سبتمبر ٨، ١٩٩٥. وأنظر كذلك: محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ١٣٦-١٣٧.

٣- العولمة والغزو الثقافي

كتب عزت السيد أحمد يقول: "إن الأمة العاجزة عن المحافظة على جوهر كوينونتها وروحها الحضاري والدفاع عن خصوصيّتها ... أي القابلة للذوبان في أي محلول حضاري غريب عنها، ليست جديرة بالبقاء، ولن تجد من يأسف عليها".[١]

لاشك في انطواء العولمة، من حيث المبدأ عن إمكانات خصبة وتطبيقات ثرةّ للحوار الحضاري وتمازج الثقافات وانفتاحها على بعضها بعضاً، وبهذا المعنى فقط يمكننا أن نقبل قول ديفيد روثكوبف (David Rothkopf) إن "العولمة تشجع التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما أيضاً العديد من الأبعاد السلبية للثقافة".[٢] لكن واقع الأمر وحقيقته أن الذي يدور في الكواليس مختلف كل الاختلاف، فالحقيقة غير الخافية، والتي ينبغي ألاّ تخفى على أحد أن العولمة ما هي إلاّ امتداد لسياسات وتخطيطات غائرة المدى، على الرغم من كونها مفرزاً تلقائياً للتطور الثقافي على مختلف الأصعدة والأطر، فتَم استغلالها لتعزيز هذه السياسات وتكريس نتائج التخطيطات استناداً إلى الفكرة البريئة القائلة بتلاقح الثقافات والحضارات وحوارها، هذا الأمر المحبّب والمنشود، ولكن شريطة وجود البدائل والأنداد بما يُتيح إمكان الحوار والتلاقح. ولكن الأمر غير متوازن أبداً لأن الولايات المتحدة الأمريكية على حدّ ما يزعمون "تهيمن على حركة المرور الكونية في مجال المعلومات والأفكار" فالموسيقى الأمريكية والأفلام الأمريكية والبرامج التلفزيونية الأمريكية وبرامج الحاسوب الأمريكية أصبحت شديدة الهيمنة ورائجة جداً، كما أنها مُشاهدة جداً، حتى أنها توجد اليوم في كل مكان على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تؤثر فعلياً في أذواق كل الأمم وحياتها وتطلعاتها".[٣] انطلاقاً من ذلك أراد البعض من العولمة وخطط لها بحيث تتغلب فيها نوازع الاستئثار والهيمنة، لتكون نتيجتها تدمير الثقافة والثقافات، ما دام الهدف إلغاء الآخر بفرض التجانس عليه، فمنتجات الثقافة وانتاجاتها تحوّل

إلى سلعة تتحكّم فيها قوانين السوق التي لا تروّج ولا تبتغي غير الجوانب المادية التي تضمن لها الربح. وتنتهي العولمة، من جهة ملازمة أخرى، إلى ممارسة ما يُشبه العدوان الممنهج على ثقافات الشعوب وقيمها، وخصوصياتها، وإبداعات تراثاتها، فيكون على البلدان جميعها أن ترتدي الثوب أو اللون الواحد، وأن تأكل الصحن الواحد، وأن تقرأ الكتاب الواحد، وأن يُصاغ لها طموحات واحدة، وأذواق واحدة، وأفكار واحدة، ونمط حياة واحد، وتغسل الأدمغة، فتتماثل وتتجانس، بما يُفصّل لها، بعدما أُفقدت كل عناصر المناعة والفكر النقدي من خلال تدمير المعرفة والذاكرة.(٤)

من أجل تحقيق هذه الأغراض وتكريسها، إلى جانب أسباب أخرى قد لا تخلو من الجوانب الإيجابية "يقوم موجهوا عملية العولمة المتسارعة اليوم بتحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية، ويبتكرون "تقانات" وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات، ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات. وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة، والمعتقدات واللغة وكل مكونات الثقافة الأخرى".(٥)

بالنظر إلى الواقع العملي مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وموقع الولايات المتحدة الأمريكية منه وفيه على مختلف الأصعدة والمستويات، ولا سيّما العسكرية ثم الاقتصادية، من دون نسيان عنصر العنجهية الأمريكية على وجه الخصوص، ليس من المستغرب أبداً أن يكون الأمريكيون هم الأكثر (تبشيراً - تمويلاً- تهديداً) بسيادة عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم على العالم. وبمعنى أكثر شمولاً سيادة نموذجهم الحضاري والثقافي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقاني... ومن كوكبة المروّجين لذلك رجل طلع علينا حديثاً هو: ديفيد روتكوبف الذي كتب مقالاً صارخاً في مديح الإمبريالية الثقافية، واستبسل فيه في الترويج للثقافة الأمريكية وتمجيدها كي تحلو في عيون الأمريكيين وغيرهم من أُمم الأرض، فهو يفترض أولاً أنه من المحتّم أن تقود

الولايات المتحدة الأمريكية التحوّل، فهي الأمة الأساسية في إدارة الشئون الكونية، والمنتج الرئيسي لمنتجات المعولماتية والخدمات الملحقة بها وذلك في السنوات الأولى لعصر المعلومات.(٦) وهو يبني ذلك على ما يدّعيه ويزعمه لقومه من خصائص وصفات تؤهلها لتبؤ هذا الدور، وفي ذلك يقول: "إن الثقافة الأمريكية تختلف جوهرياً عن الثقافات (التي هي بنات بيئاتها) في العديد من المجتمعات الأخرى. فالثقافة الأمريكية هي مزيج من المؤثرات والمناهج من مختلف أنحاء العالم. وقد انصهرت - عن وعي في حالات عديدة - في وسط اجتماعي يسمح بازدهار الحريات الشخصية والثقافات. وإذ يدرك الأمريكيون ذلك، فإنهم يجب أن لا يخجلوا من القيام بما هو في مصلحتهم الاقتصادية والسياسية والأمنية - وبالتالي بما هو في مصلحة العالم ككل، ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تتردّد في الترويج لقيمها.(٧) وعلى الرغم من كل الممارسات الأمريكية البشعة وازدواجيتها وعنجهيتها وعدوانيتها التي لم يسجل التاريخ مثلها... نجده يصوّر الأمريكيين وكأنهم على درجة من التواضع والحياء بحيث يأكل القط عشاءهم وهم ينظرون إليه بمنتهى الوداعة والخجل، يقول: "ينبغي على الأمريكيين ألاّ ينكروا حقيقة أنه بين كلّ الأمم التي عرفها تاريخ العالم، فإن أمتهم هي الأكثر عدلاً، والأكثر تسامحاً، والأكثر حرصاً على إعادة تقويم الذات وتحسينها، وهي النموذج الأفضل للمستقبل".(٨) والحق أن هذا الخطاب الموجّه إلى الأمريكيين ظاهرياً إنما هو تسويق مفضوح للسياسة والثقافة الأمريكيتين. وبهذا يعزز روثكويف هذا التسويق بضرب من الإيحاء النفسي عندما يحاول إظهار أن الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً من احل تعزيز هيمنتها وإنما هي الظروف التي تخدمها كونها هي الرائدة في كل المجالات، ولذلك من "مصلحتها" أن تشجع تطوير عالم يتّم فيه تجاوز حدود الصّدوع التي تفصل العالم عبر المصالح المشتركة. ومن المصلحة الاقتصادية السياسية للولايات المتحدة أن العالم إذا كان يتحرك باتجاه لغة مشتركة، فإن هذه اللغة ستكون هي

الإنجليزية، وأن العالم إذا كان يتحرك باتجاه معايير مشتركة في مجالات الاتصالات (Telecommunications) والأمان (Safety) والنوعية (Quality) فستكون هذه المعايير أمريكية، وأن العالم إذا كان سيصبح مترابطاً من خلال الإذاعة والتلفزيون والموسيقى، فإن البرامج ستكون أمريكية، وإذا كان يجري تطوير قيم مشتركة فإنها ستكون قيماً يرتاح لها الأمريكيون.(٩) وحرصاً من روثكويف على حسن سير أمور البشر على الأرض كما يُبدي سياق الكلام، فإنه يرى أنه الهدف المحوري بالنسبة للولايات المتحدة في ما يتعلق بالسياسية الخارجية على وجه الخصوص، في عصر المعلومات هذا "لابد وأن يتمثل في تحقيق النصر في معركة تدفق المعلومات في العالم، والهيمنة على موجات الأثير، تماماً كما كانت بريطانيا العظمى تهيمن يوماً على البحار"(١٠) فهو يظن هنا أن تدفق المعلومات يصنع المعجزات، فيجعل العصا ثعباناً، والحجر ذهباً، وإن كنّا لا نَختَلفْ معه من حيث المبدأ حول مبدأ خطورة تدفق المعلومات وأهمية الهيمنة الإعلامية وخطورة الغزو الثقافي استناداً إلى أن أقمار البثّ التلفزيوني الاصطناعية تمكن الناس في أقطاب الأرض "من التعرف بانتظام إلى المحفزّات الثقافية. فالمشاهدون الروس يتعلّقون بالتمثيليات التلفزيونية الأمريكية، وقادة الشرق الأوسط (يعدّون) محطة الـــ (C.N.N) مصدراً رئيسياً وموثوقاً للمعلومات المحلية. فقد قال زعيم عربي أثناء حرب الخليج الثانية بين أمريكا والعراق أنه أمضى وقته في مشاهدة أل (C.N.N.) وقال بالإنجليزية: " I Spent the whole time watching the C.N.N. وأصبحت شبكة الإنترنت ظاهرة كونية على نحو متزايد في ظل تطور فعّال في كل القارات ..."(١١) وهو على الرغم مما يدعيه من عدل الأمريكيين وتسامحهم وتمازجهم الثقافي والحضاري... فإنه يحذّر الأمريكيين من الوقوع تحت تأثير أي فكر آخر أو حتى الحوار معه مهما انطوى عليه من أطروحات، بل إنه يصادر على الآخرين حق أن يمتلكوا أو يحافظوا على خصائصهم الشخصية والحضارية، ومن ذلك قوله: "وفي الوقت نفسه، يجب

على الأمريكيين ألاّ يخضعوا لتأثير أفكار مثل تلك التي يطرحها كوان يوي (رئيس وزراء سنغافورة) أو مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا)، اللذان يزعمان أن هناك "طريقاً آسيوّياً" وأن هذا الطريق لا يحق لغير الآسيويين أن يحكموا عليه، وأنه يتعين السماح به بأن يملي سياق الأحداث على كل من يعمل في ذلك الركن من العالم، وهو زعم يمكن اعتباره "رطانة سياسية" تحركها المصالح الشخصية".[١٢] وهنا لابدّ لنا أن نتساءل: ألا تسوّغ لنا هذه الوقائع، التي تنظم كذلك بلداناً في الشمال المتقدم، أن نأخذ بعين الاعتبار الجدّي الخطير إمكان بل تسارع الانتقال من نهاية الجغرافيا إلى ما يشبه تدمير الثقافة والذاكرة والتاريخ نفسه بالنسبة للبلدان والشعوب؟.[١٣] الحق أن المسألة، على خطورتها وفداحة هولها من الناحية النظرية وما يمكن تلمسّه من آثار واقعية، ليست بالمعضلة المستعصية على الحل، كما أن أبعادها ليست على النحو المدلّل عليه في مخططات الغزو الثقافي الذي يمارس على الشعوب بنوع من الحرب النفسية الخفيّة التي تعتمد الإيحاء وسيلة أساسية لها.

أنهم يضعون العربة دائما أمام الحصان، وينظرون إلى الأمر بعين واحدة ومن جانب واحد متناسين كل الجوانب الأخرى وارتباطاتها، فهم يؤسسون على افتراضات، والتأسيس على الافتراض يشيد عوالم لا تخطر ببال بشر قط ولكنها غير موجودة. وها هو الباحث المعروف بنيامين باربر مثلاً يقول: "الأسواق المشتركة تتطلب لغة مشتركة، ونقداً مشتركاً، وتُفضي إلى سلوكيات متشابهة من النوع الذي ينميه نمط العيش المدني - الكوني في كل مكان. ذلك نمط في الحياة كأنما يهّم به نَسْلٌ من رجال ونساء لا تعنيهم شؤون الدين والثقافة والوطنية، ألاّ في الحدود الدنيا والهامشية. هذا النسل قوامه مبرمجو الحاسوب، روّاد التجارة - مديرو المصارف الدولية، أخصائيو الإعلام، المتعاملون بالنفط، نخب الترفيه والإمتاع، خبراء البيئة، أخصائيو الإحصاءات السكانية، المحاسبون، الأساتذة الأكاديميون، الرياضيون..."[١٤] يبدو جلياً ما في هذا القول في رؤية

أحادية وبناء على الافتراضات، ذلك أنه يريد من جهة أولى أن يؤسس للسوق الجديدة بناءاً على متطلبات هذا السوق بل بالمعنى الأكثر دقة متطلبات المنتج وتناسي تماماً متطلبات المستهلك التي تستطيع أن تفرض ذاتها على المنتج أيضاً وبدرجة من القوّة لا يجوز أن يُستهان بها. وهو يفترض من جهة ثانية أنّ الجيل القادم غير مبالٍ بالدين ولا بالثقافة... وهذا محض زعم وادعاء لا يعوزه البرهان وحسب، بل التسويغ المنطقي لطرحه. ومن جهة ثالثة فإن الذين يخططون لمستقبل هذا السوق كلهم أصحاب رؤوس أموال صناعية وتجارية ...وهؤلاء يخططون دائما لتطويع السوق بما يتوافق مع مصالحهم، وليس لهم أن ينجحوا بالضرورة. وفي هذا السياق يقول الباحث بول فيربليو: "إننا نشهد الآن نهاية الجغرافيا، وذلك من حيث لا مكان منعزل، ولا وطن مستقل، ولا ثقافة محصنة".(١٥) لكّن عدم انعزالية المكان، وعدم وجود ثقافة محصنّة، وحتى عدم وجود الوطن المستقل، أفكار بل وقائع ليست بالجديدة أيضا، ذلك أن السيرورة التاريخية للحضارة البشرية منذ أقدم العصور وحتى الآن مليئة بالنماذج المؤكدة لهذه الحقيقة، فكل ثقافة، وبما تقوم به بوصفها ثقافة أي بوصفها الحامل والمحمول الحضاري للأمة، فإنها بطبيعة الحال أو بطبيعتها معرضّة للانتهاك والاختراق حتى وإن كانت ثقافة أمة رائدة أو غازية أية ثقافة أمة يفترض أنها قوية محصنّة ضد الاختراق والانتهاك، ذلك أن اختراق أية ثقافة لثقافة أخرى ليس يعني دائماً التأثير السلبي أو الضار أو المفسد لها فقد يكون إيجابياً وفاعلاً أيضاً، ولا توجد ثقافة بمعزل عن التأثر بغيرها من الثقافات إيجابياً أو سلبياً، لأن تحصين ثقافة الأمة أو انغلاقها يعني تقوقعها وتشرنقها بحيث تغزل نسيجها من ذاتها لذاتها فتغدو كالمياه الراكدة الآسنة أي أنها تنبت بذور فنائها بذاتها، لأن الثقافة الحية أو التي تريد أن تظل حيّة هي التي تظّل متواصلة متلاحقة مع كل الثقافات كيما تتجدّد أنساغها بما يمكنها من مواكبة المرحلة التي هي فيها. وبالأسلوب عينه يمكننا أن نُفسّر سبب عدم وجود مكان منعزل ولا وطن

مستقل، وبالتالي ليست العولمة هي التي تقود إلى تدمير الثقافة أو امحائها، وليست هي التي ستقضي على الحدود وتكشف الأغطية عن الأمكنة. كلّ ما في الأمر أنها تلعب دوراً ما في تسريع وتائر مثل هذه الخطى من دون أن تكون القشّة التي تقصم ظهر البعير. بهذا المعنى فقط يمكننا أن نفهم كيفية اختراق المجتمعات والثقافات ومستوياتها بفعل العولمة، غير منكرين أن لعصر العولمة خصوصية التأثير المخطط والأوسع مدى، لقيامها أصلاً على مستويات من التعقيد والتداخل لم تكن متوافرة في ما خلا من المراحل التاريخية، تتركز كلها برأينا في المستوى الأعلى من المستويات التي تحدث عنها علي حرب وهو المستوى المتمثل "في تدّفق المعلومات والصور والقيم والنماذج عبر وسائل الإعلام المتعددة التي تحوّل العالم إلى نظام كوني واحد للاتصال الدائم."(١٦)

أما المستويان المتوسط والأدنى المتمثلان في "توحيد الأسواق المالية عبر التجارة الإلكترونية على يد مجموعات الإنتاج وأصحاب الشركات ذات الجنسيات المتعددة، والمستوى الأدنى المتمثل في حركة الأشخاص العابرين للحدود بين الدول والقارات، بفعل اتساع السياحة وتزايد الهجرات"، فأنهما غير جديدين وجوداً وفعلاً بحال من الأحوال.(١٧)

لكن السؤال الذي يطرح ذاته بإلحاح هنا هو كما يقدمه صاموئيل هنتجتون: "هل يتعين على المجتمعات غير الغربية، إذا أرادت أن تتحدث، أن تتخلّى عن ثقافتها الخاصة وتتبنى عناصر الثقافة الغربية الجوهرية؟".(١٨)

إن الإجابة عن هذا السؤال تشرع أمامنا ثلاثية جدلية من الأبواب، تشبه جدلية (ديالكتيك) هيجل. وهي على كونها في اعتقادنا مسلّمات، إلاّ أنها تُطرح دائماً بوصفها فرضيات تبحث عن براهينها أو تنتظر هذه البراهين: أول هذه الأبواب هو النظرة الاستشرافية الأعلوية وثانيها النظرة الأدنوية وثالثها خصوصيات الثقافات.

أولاً– النظرة الاستشرافية الأعلوية

يقول الباحثون أن الأمة التي تتصدّر سدّة الحضارة والقوة لا ترى إلى الأطراف والهوامش إلاّ بوصفها توابع وملحقات لها حتى ولم لم تكن تحت سيطرتها المباشرة، وبالتالي فإن تَطَبّعْ هؤلاء الآخرين – الأدنى – بطبائعها هو الأصل وغير ذلك هو الاستثناء. وإن تقوم هذه الأمة بإملاء شروطها وأوامرها وتعليماتها هو الأصل وغير ذلك هو الاستثناء. وأن يقتفي الآخرون خطاها هو الأصل وغير ذلك هو الاستثناء، حتى وهي – الأمة الرائدة – تنهل من معين الثقافات الأخرى، فأنها تفعل ذلك من موقع الفعل لا الانفعال.

إن الأمثلة على ذلك جدّ كثيرة وتملأ بطون كتب التاريخ حتى ليتعذّر سردها أو جمعها، ومن ذلك على سبيل المثال رسالة هارون الرشيد إلى ملك الروم التي جاء فيها: من هارون الرشيد ملك العرب إلى نقفور كلب الروم الجواب ما ترى لا ما تسمع. ومثل ذلك أيضا قصة أسامة بن منقذ عندما أسره الصليبيون وعرضوا عليه أن يأخذوه معهم ليتجوّل في المدن الإيطالية ويختار ما يشاء ليسكن فيها، فقال: وماذا أفعل عندكم وأنتم قوم متخلفون، بعيدون عن التحضّر. ولكن الازدراء الغربي للشرق الآن قد لا يقاس بمقياس. أما فيما يخص التلاقح الثقافي بالاستناد إلى هذه الآلية التفاعلية التي تتم على النحوين الشعوري واللاشعوري، فإن إعلام الاستشراق والاستغراب (قديماً وحديثاً) أكثر من أن يُعّددا، ولكن الذي ينبغي الانتباه إليه هنا هو الآلية التي تتم بها عملية التلاقح الثقافي، إنها عملية استشرافية تتمّ من الأعلى إلى الأدنى عندما يطلّع القوي على ثقافة الأضعف وينهل منها على طريقته وبما يخدم مصالحه، وربما يُعيد تكوينها على طريقته مثلما يفعل المستشرقون الآن بالتراث العربي وبالثقافة العربية الراهنة أمثال أرنست رينان، ماك دونالد، برنارد لويس، السير توماس أرنولد، رانتس روزنتال، ماك بيرجية وغيرهم. ومن أمثالهم في العصور الغابرة نجد (طاليس) الذي ذهب إلى مصر وتعلّم فيها علم المساحة، وفيثاغورس الذي طوّف في أنحاء

الشرق، وتلقى من علومها. وأفلاطون الذي زار مصر غير مرة وأتصل بمدرستها الكهنوتية، وأخذ بنصيب من علم الفلك، والدين والحكمة والأخلاق والتقاليد الذي يظهر بعضها جلياً في كتاباته.(١٩)

والحق على كل حال أن هذه النظرة الاستشرافية الاستعلائية من المنتصر أو الأقوى حقٌّ طبيعي مضمر بالقوة ومكتسب بالفعل، وهو يمارس هذا الحق بصورة قد تكون شعورية أو لا شعورية، وفي كلتا الحالتين يمكن أن تنطوي على الرفق والرأفة ويمكن أن تلتحف بالعنجهية والعجرفة، فإذا كانت الحالة الأولى، قال المنصفون مثلاً: "ما عرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب" على الرغم من أن أسلافهم هم الذين فتح العرب بلادهم، وإذا كانت الحالة الثانية، حالة العنجهية والعجرفة قال المنصفون في ذلك مثلما قال هنتنجتون (Huntington): "كثيرون، في الغرب، يعتقدون أن العالم يسير نحو ثقافة عالمية موحدة هي ثقافة غربية أساساً ..."(٢٠). مثل هذا الاعتقاد متغطرس، زائف، خطر، فانتشار السلع الاستهلاكية الغربية لا يعني انتشار الثقافة الغربية، فشرب الكوكاكولا لا يؤدي إلى أن الروس يفكرون مثل الأمريكان، كما أن تناول طبق "الشُّوشي" (الياباني) لا يجعل الأمريكيين يفكرون مثل اليابانيين. وعلى ذلك فإن الأمة المتقدمة بل المتصدّرة سدّة الحضارة والتقدم، شرقية أو غربية، هي التي تفرض نمطيتها الحضارية: الفكرية، العلمية، السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية، الأخلاقية ... على الأمم الأخرى على النحويين المباشر وغير المباشر. وهذا ما يمكن أن نلمس آثاره أيضاً في مفردات الأمة الرائدة ومعطياتها التي تفرض ذاتها على الأمم التابعة أو الخلفية.(٢١)

ثانياً– النظرة الأدنوية:

أما النظرة الأدونية فهي ما يدرس في علم النفس تحت عنوان "التقليد" وقد كثّفها لنا ابن خلدون في عنوان فصل من فصول مقدمته هو في أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزّية ونحلته وسائر أحواله وعوائده ورأى أن

"السبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها، وانقادت إليه إما لنظرة بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به أن من انقيادها ليس لغلب طبيعي إن ما هو لكمال الغالب".[٢٢] هذه حقيقة تاريخية مصانة من النقد والطعن. ولعلّ هذا التحليل وما تلاه من أبدع ما جاء به ابن خلدون. ذلك أنه يفسّر آلية التقليد تفسيراً دقيقاً برؤية حدسية تتجاوز ضروب الاستدلال والاستنتاج والقياس والبرهان، والتقليد بوصفه آلية لا شعورية ذو وظيفة تبريرية تختلقها الذات لدرء جملة من المخاطر النفسّية التي تعصف بها على النحو الذي ساقه صاحب "المقدمة" ابن خلدون.

في الإطار الذي نحن بصدده فإن هذه الآلية الدفاعية تتخذ منحيين، منحى التقليد أو المحاكاة، ومنحى الاحتواء أو الانتماء، أما منحى التقليد فإما أن يكون تقليداً أعمى أو يكون تقليداً بحكم عادة المغلوب في اقتفاء خطى الغالب وأمّا الاحتواء فأما أن يكون اندماجاً أو تدامجاً.[٢٣]

وبخصوص التقليد الأعمى، فإن الضعيف ينساق في هذا النوع من التقليد انسياقاً تاماً وراء القوى الغالبة من دون أي تفكير لأنه ينطلق في تقليده من تمام تسليمه بكمالية الغالب أو القوي وعصمته، ولذلك يقع هذا المقلّد فريسة سهلة للأخطاء القاتلة والمهاوي المشينة المعيبة. ومن أمثلة الأخطاء القاتلة أن مصطفى كمال أتاتورك كان عازماً على تحديث بلده تركيا ومقتنع بأن ذلك يعني تبنّى الثقافة الغربية، حتى إلى درجة استبدال غطاء الرأس التقليدي ببديل غربي. لكن أتاتورك جعل من تركيا دولة فقيرة ممزقة يحكمها الجيش بالحديد والنار.. لا هوية لها ولا لون ولا توجّه. وعبثاً حاول شاه إيران تحويل بلاده إلى صورة طبق الأصل من أوروبا، رغم نشر الفسق والفجور على نطاق واسع، وفي النهاية سحقته الثورة الشعبية المضادة بقيادة الإمام الخميني وانتهى الشاه في المنفى و لم يجد أحد يقف على قبره غير زوجته وأولاده. أما التقليد بحكم العادة فإنه يُمارس بصورة لا شعورية نابعة من التسليم بتفوق الغالب ولكن ليس بكماليته،

ولذلك يأتي التقليد معقلنا إلى حدّ كبير، يكبر ويصغر تبعاً للميدان والظروف، وهو غالباً ما يكثر في الأمور الشكلية والسهلة التقليد، ويقل في الأمور الجوهرية والتي تحتاج إلى جهد وتعب وكلفة عالية. من أمثلة النوع الأول نجد الصراعات الفكرية والأدبية والفنية، والألبسة والأطعمة مثل: ظواهر الكوكاكولا والهامبورغر والماكدونالد وبعض العادات الاجتماعية. ومن أمثلة الثاني تقمصّ روح الحضارة وأخلاقها، ودقة التخطيط وسلامته واستراتيجيّته وحرية الرأي والفكر، والحوار والانفتاح على الآخر والعدالة والديموقراطية.

وبخصوص ظاهرة الاندماج يمكن القول أننا نجد أنفسنا أمام الحالة المعاكسة تماماً للاستشراق والاستغراب كل على حدة، ففيما يتجه الاستشراق من أعلى إلى أدنى أو من فوق إلى تحت فإن الاندماج استشراق من الأدنى إلى الأعلى، أو استغراب من الأدنى إلى الأعلى، ولا حيف في أن نطلق عليه اصطلاح الاستشراف من تحت أو الاستغراب من تحت.(٢٤)

وأيا كان الأمر فإن هناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح: هل ستستطيع العولمة أن تمحو الثقافات جميعها لصالح ثقافة عولمية واحدة أو ما تسمّى الأمركة أو سواها.

يرى صاموئيل هنتجتون "أن الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب، بل هي فروق أساسية، فالحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، والأهم الدين. وللناس في الحضارات المختلفة آراء مختلفة عن العلاقات بين الله والإنسان والفرد والمجموعة والمواطن والدولة والآباء والأبناء والزوج والزوجة، وآراء مختلفة عن الأهمية النسبية للحقوق والمسئوليات والحرية والسلطة والمساواة والتسلسل الهرمي. وهذه الفروق نتاج قرون، ولن تختفي سريعاً. إنها فروق أساسية بدرجة أكبر من الاختلافات بين العقائديات السياسية والنظم السياسية، والاختلافات لا تعني الصراع بالضرورة والنـــزاع لا يعني العنف بالضرورة".(٢٥) لذلك يُخفق الكثيرون عندما يتحدثون

عن الثقافة وانمحائها بتأثير العولمة أو غيرها من العوامل، ذلك أن القسم الأكبر من هذه الثقافة إنما هو مقوّمات جوهرية من العسير تغييرها. فإن كان إنْمِحَاءُ الثقافة المزعوم، والذي هو في المحصلّة خصوصية الأمة وهويّتها، بسبب الصراع أو الاختلافات السياسية، نجدها كثيراً ما تكرّس من خلال ارتباطاتها السياسية بالجذور الغامضة للثقافة، سواء الروحية أو التاريخية. ونتيجة لذلك يصبح تهديد ثقافة المرء تهديداً لدينه أو لأسلافه، وبالتالي تهديداً لجوهر هويتّه.(٢٦) هنا ستكون النتيجة التي يفترض أن تكون في طليعة الاحتمالات، ألا وهي ردة الفعل بالارتكاس على الذات والتقوقع حولها لحمايتها، وفي هذه الحال يصبح المرء أو الأمة بمعنى من المعاني أشدّ عناداً وتمسكاً بالهوية، بل قد يصل الأمر إلى التمسك بالقشور والشكليات أيضاً من خصوصيات الأمة. أما إذا كان الانحناء أو الزوال أو الاندماج هذا بفعل التلاقح أو الانتخاب الطبيعي أو ما يشبه ذلك فإن العولمة وإن كانت تعمل على توحيد العالم حضارياً بفعل التقنيات الجديدة، فلا يعني ذلك أنها ستوحّد العالم ثقافياً أو أنها ستقضي على الخصوصيات الثقافية. فما دام المرء يفكر ويتكلّم أو يرمز ويتخيّل، فهو يتفرد عبر أعماله الإبداعية وابتكاراته الأصيلة. بهذا المعنى لن تصبح الثقافة واحدة حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر قوى العولمة، بل سيبقى المجال مفتوحاً أمام التراكم المعرفي والتباين الدلالي والتنوع البشري الخلاق.(٢٧) وعندما تتعرض بعض البلدان أو حتى كلها لعملية التحديث والسعي إلى النهوض سيّان كان ذلك باجتهاد ذاتي أم بتحريض خارجي فإنها "قد تتغربّ بأشكال سطحية، دون أن تفعل ذلك على صعيد الأبعاد الأكثر أهمية للثقافة، أي أصعدة اللغة والدين والقيم. وفي الحقيقة فإن البلدان حين تتحدث تلوذ بثقافتها ودياناتها التقليدية الضيقة هرباً من العالم الحديث..."(٢٨) أما في ما يخص اضمحلال بعض الثقافات وزوالها فلا يوجد ما يمنعه تاريخياً ولا منطقيّاً، وكذلك سهولة سيادة النموذج الآخر على النحو الذي ذكره بنْيامِينْ باربر ليدلّل من خلاله على أثر خطر الغزو الثقافي

بقوله: "حتى في بلد كسويسرا، وهي التي عزلت نفسها عن العالم، نجد منتوجات أمريكا المادية والمعنوية .. من أفلام الأكشن إلى أفلام الجنس إلى الموسيقى الصاخبة".[٢٩] ومع ذلك فالشعوب تقف أما خيار صعب: فأما الدفاع والصمود في معركة الحفاظ على الذات أو الانصهار في أتون العولمة. والسؤال هنا: هل هناك ما يُسَوغ الاستكانة والاستسلام؟

يذهب الباحث ميشيل كلوغ إلى أن العولمة "لم تعمل على إيجاد خلق موحّد، فهي ليست مرادفاً لتعبير "عالم واحد" بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصّلة، أي مترابطة فيما بينها. كما رأى أيضا أن العولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج بالأحرى كوكباً تختلط في الثقافات، وتتعايش، أو تتصارع، ففي كل مكان تقريباً، أينما ذهب المرء، من السهل عليه أن يَعْثُر على مطعم صيني أو مكسيكي وعلى مطعم هندي وعلى بائع للسمك والبطاطا والهمبورغر الأمريكي، لكننا بعيدون جداً عن عالم تقدم فيه المطاعم وجبة واحدة.[٣٠] والحق أن هذا الكلام بشقية الأول صحيح تاريخيا ومنطقيا، ولكن الثقافة ليست هي المطعم أو المشرب، إنها أشياء أخرى كثيرة يقف الطعام في ملحقها. لمثل ذلك ينبهنا بنيامين باربر إلى أن الهيمنة في مجال نظم الأفكار ربّما ثبت أنها أشدّ أهمية من السيطرة على الوسائط والأدوات (التقانية)، لأن الثقافة تفوق في أهميتها كلّ أنواع الأسلحة، ولعلّها فكرة جديرة بالاهتمام فعلاً كما يرى باربر... ويدلل على ذلك بأن مطاعم الماكدونالد في موسكو وزجاجات الكوكاكولا في الصين أنجزت ما لم يستطيع الاستعمار المسلّح إنجازه. ليست السلع وحدها وإنما أيضاً أسماء الماركات المسجّلة هي ما يحدث الفوارق. الماركات تحمل معها صوراً لأنماط من العيش مما يغيّر المدركات والمنظورات ويشكل تحدياً لمعطيات السلوك. ذلك هو سرد الإغواء في الأفكار المشتركة لعالم المادة".[٣١]

إن المشكلة في حقيقة الأمر أكثر تعقيداً وتشابكاً مما نتصّور، لأن مدلول

الثقافة بالمعنى المطروح هنا يتعدّى مدلوله الحرفي إلى عمقه الدلاّلي من حيث صلاته بمختلف شبكات المجتمع أو الأمة، ولذلك كان من المشكلات الثقافية "أنّ العديد من المؤسسات في بلدان أوروبا الصناعية المتقدمة كفرنسا وإيطاليا وألمانيا والسويد مثلاً، بدأت تُعاني من صعوبات حقيقية، وتقلق بصورة جدية على حضورها الثقافي في مجالات السينما والنشر والاتصال ومنتجات وسائل الإعلام الأخرى، المرئية والمسموعة والمكتوبة. ذلك لأن قدرتها التنافسية تتراجع أكثر فأكثر أمام القوى والإمكانات المالية الهائلة التي يستحوذ عليها العمالقة المتربّعون في ميادين الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والطباعة والنشر، بفعل تحكّمهم في شبكات التسويق والتوزيع والانتشار والعرض معاً."[٣٢]

لذلك لا نبالغ إذا قلنا أن الاستكانة والتسليم أمر غير مقبول قطعياً... فمن واجب الأمة، أي أمة أن تحمي ذاتها وتحصّن نفسها بالوعي الحقيقي... وليس الوعي الزائف... ولا ندعوا هنا للانغلاق... وإنما ندعو إلى الانفتاح المحسوب. ذلك أن إغلاق الأبواب والمنافذ أشدّ خطراً من فتحها. المطلوب هو أن نبقى في اللعبة... وليس خارجها.

هوامش: : العولمة والغزو الثقافي

(١) شاعر سوري وأديب وباحث في الفكر السياسي. أنظر مقاله في العدد الخاص لمجلة الفكر العربي (الملف ٢) بعنوان: لغة أجنبية من أجل التواصل والانفتاح والتجديد في عصر المعلومات.

(٢) ديفيد روثكويف هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولمبيا، الذي شغل منصباً مهّماً في وزارة الخارجية الأمريكية إبّان الفترة الأولى في إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون.

- ديفيد روثكويف: في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، في: مجلة الثقافة العالمية، العدد (٨٥)، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٧، ص ٢٧.

(٣) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٢٩.

(٤) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٢٩.

(٥) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٢٩.

(٦) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٢٩.

(٧) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٣٥-٣٦.

(٨) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٣٦.

(٩) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٣٢.

(١٠) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٢٧.

(١١) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٣٠.

(١٢) ديفيد روثكويف، مرجع سابق الذكر، ص ٣٦.

(١٣) عزت السيد أحمد، مرجع سابق الذكر.

(١٤) أنظر:

بنايمين باربر: "عندما تأكل العولمة الدولة الوطنية من فوق: "ترجمة أحمد مغربي، في

جريدة السفير، العدد (٨٠٦٤) بتاريخ ١٩٩٨/٨/٦.

(١٥) هنا عن:

علي حرب: "صدمة العولمة في خطاب النخبة"، في: جريدة السفير، العدد (٨٠١٢)، بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦.

(١٦) على حرب: مرجع سابق الذكر.

(١٧) على حرب: مرجع سابق الذكر.

(١٨) صاموئيل هانتنغتون: "الغرب ... أنه فريد ولكنه ليس كلّياً جامعاً" ترجمة فاضل جكتر، في : مجلة أوروبا والعرب، العدد (١٦٦) بتاريخ يونية ١٩٩٧، ص ٦١.

(١٩) أنظر:

يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، منشورات دار القلم، بيروت، د.ت، ص ١٢-٦٣.

(٢٠) أنظر:

صاموئيل هانتنجتون: "الغرب... إنه فريد، ولكنه ليس كلياً جامعاً"، مصدر سابق ذكره، ص ٥٦.

(٢١) عزت السيد أحمد، مرجع سابق الذكر.

(٢٢) أنظر:

ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤٧ ولمزيد حول ذلك أنظر كتابنا:

عباقرة الفكر الاجتماعي، الرياض ١٩٨٦، (الفصل الخاص بمفكري العهد الإسلامي)، منشورات دار الوطن للنشر والإعلام.

(٢٣) عزت السيد أحمد، مرجع سابق الذكر.

(٢٤) عزت السيد أحمد، مرجع سابق الذكر.

(٢٥) صاموئيل هنتجتون: صدام الحضارات، ط١، مرجع سابق الذكر.

(٢٦) ديفيد روثكويف: في مديح الإمبريالية الثقافية، مرج سابق، ص ٢٧.

(٢٧) علي حرب: صدمة العولمة في خطاب النخبة، مرجع سابق الذكر.

(٢٨) صاموئيل هنتجتون: مرجع سابق الذكر، ص ٥٥-٥٦.

(٢٩) بنيامين باربر: عندما تأكل العولمة الدولة الوطنية من فوق، مصدر سابق الذكر.

(٣٠) ميشيل كلوغ: أربع طروحات حول العولمة، ترجمة محمد سيف، في: مجلة الثقافة العالمية، العدد (٨٥) منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٧، ص ص ٥٦-٥٧.

(٣١) بنيامين باربر، مرجع سابق الذكر.

(٣٢) ميشيل إدّه، مستقبلنا العربي وتحديات العولمة، مرجع سابق الذكر، ص ١٦.

٤- العولمة والثقافة العربية

إن أهم الثقافات الإنسانية الراسخة التي يرى فيها الغرب تهديداً للنظام العالمي الجديد، الثقافة العربية الإسلامية. وتذهب قناعتنا الفكرية إلى أن ثقافتنا العربية الإسلامية مستهدفة في هذا القرن (الحادي والعشرين) بهدف نسف هويتنا وتشويهها. وأن ما يُضيرُ الغرب في هذا الزمن هو الاعتراف بالثقافة العربية الإسلامية، في إطار حوار الثقافات والحضارات. إن خلخلة اللغة العربية - بالنسبة للعرب - هي أساس خلخلة ثقافتنا، لأن هذه اللغة، هي روح أصالتنا وحضارتنا. ولكونها ذات صلة حميمة بتاريخنا، وبالذاكرة الإنسانية، كما أنها مرتبطة بالإسلام، هذا الأخير الذي يشكل همّاً لديهم بأنه منبع الإرهاب في نظر الغرب. إلاّ أن هذه اللغة تشكل تحدّياً حقيقياً لهذا النظام الجديد، ويرتبط هذا التحدي بكثير من الدلائل والقرائن:

أ- كون الثقافة العربية الإسلامية، متميزة بلغتها ذات البعد الحضاري.

ب- تميّز هذه اللغة بالجمع بين البعد التاريخي الحضاري والبعد الروحي (الإسلام، القرآن الكريم).

ج- كون الثقافة واللغة العربية، قد عمرّتا طويلاً، واحتفظت هذه اللغة ببنائها ونقائها طيلة ١٧ قرناً من التاريخ.

د- أنتجت هذه اللغة، معرفة شاملة للظواهر الإنسانية عامة واللغوية خاصة، فتجاوزت منظومتها الذاتية، وانتقلت إلى التنظير وتحليل التراث الفكري.

هـ- كون اللغة العربية من اللغات المرشحة للاستمرار في الصراع الحضاري.

و- تعد اللغة العربية شاهداً حيّاً على المنابع التي إستقى منها الغرب معرفته، وأبرز مثال لذلك: كتاب (القانون في الطب) لأبن سيناء ومقدمة ابن خلدون... الخ. إن هذا ما يجعل اللغة العربية صامدة أمام هذه الخلخلة التي يسعى إليها الغرب،

لكن هذا الأخير، يسعى بكل وسائلة لتحقيقها، وتغريب الذات العربية.[1]

نعم، تتعرض الثقافة العربية إلى محاولة الخلخلة والتفتيت، إذ يعمل النظام العالمي الجديد على فرض النسقية الثقافية الأحادية عن طريق تجاوز الأمة العربية وحضارتها الإسلامية وثقافتها ومحو لغتها العربية. وقد تجلّت هذه الأخيرة، في استنهاض اللهجات المحلية والقديمة. إن الخطورة لا تكمن فيما يخططه الغرب اتجاه أمتنا وثقافتنا، بل في قلوبنا وانخراطنا فيما يمليه علينا الغرب من انساق ثقافية ولغوية. هذه الأنساق، تجد لها مكاناً فسيحاً في نفوسنا المسكونة بالنقص والدونية مما يؤدي إلى استلاب ثقافي، يؤدي بدوره إلى اغتراب الإنسان العربي عن ذاته وثقافته، لأن ذلك يعني أن أجيالاً ستأتي من صلبه، قد لا تعرف أصولها وجذورها، لتعيش في واقعها، حالة من الانفصام التام. إن هذه الحقيقة، تشي بمأساة كبيرة، وتنذر في الوقت نفسه، بمستقبل بائس، خاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها الأمية الهجائية (شأن المجتمعات العربية)، حيث تحقق هذه العولمة الثقافية أهدافها بكل سهولة.[2]

لا شك أن العالم يتغيّر ... وأن التغيّر هو سنّة الكون. لهذا لا يمكن استثناء العالم العربي، وسيكون لدينا تغيير على مستوى التوجهات العلمية والأكاديمية. وقد سيطر هذا التغيير على المجتمعات المتأثرة بالغرب – سابقاً– مثل: بلدان الشام، شمال أفريقيا، العراق، مصر والخليج أيضا، مما جعل الثقافة العربية تعيش حالة استلاب. إن مشروع العصرنة الغربية، مفروض الآن وبقوّة في الحقل الثقافي، شئنا أم أبينا، ألاّ أننا لن نسير ضد التيار، وأمامنا – لمواجهة هذه الإشكالية– في القرن الحادي والعشرين مواقف ثلاثة:

أ– الاستسلام للظاهرة، باعتبارها قوة قاهرة لا مرد لها.

ب– اتخاذ موقف عدائي، ورفض الظاهرة، باعتبارها ظاهرة غازية لا تحمل سوى الشرّ.

ج- التعامل معها في إطار المثاقفة، مع الحفاظ على خصائص روح ثقافتنا العربية الإسلامية.

وهذا الأخير هو الخيار المناسب والأرجح، أي المشاركة في مشروع مثاقفة ذي أبعاد إنسانية، في إطار الحوارات. إلاّ أن هذا الحوار، يستوجب بناء مشروع ثقافي عربي، بشكل علمي وواضح. هذا المشروع يتطلب بدوره شروطاً، نذكر منها:

أ- دعم المؤسسات الثقافية العربية، (اتحادات، جمعيات، أندية).

ب- دعم برامج المثقفين بمختلف توجهاتهم غير المنحرفة.

ج- توجيه وسائل الإعلام لخدمة الثقافة وما يرتبط بها.

د- تنمية النظريات التي تحكم الحياة العربية وتحويلها إلى صيغ علمية، تعتبر منتجاً ثقافياً وتطرح باعتبارها مشاركة فعالة في هذه المثاقفة، مثال ذلك: نظرية الاقتصاد الإسلامي وأهمية تفعليه في الواقع المعاش... الخ.

إذا أمعنّا النظر في إشكالية الثقافة العربية والعولمة، وجدنا بأن الوقت لا يزال مناسباً للتحرر من دونيّتنا وذواتنا المسكونة بالانتكاس والخيبة والاستلاب وأهمية العودة لأصالتنا الإسلامية التي هي سرّ نهضتنا في عصورنا الزاهية.

دعونا هنا نتساءل: هل من صلة بين العولمة وبين إثارة المخاوف من الإسلام واعتباره الخطر الأول على الغرب؟ لا ننسى أن التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الغربية الثقافية وغيرها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ولعل الحديث عن صراع الحضارات، والحديث عن نهاية التاريخ يسير في الخط نفسه. وهنا أشير إلى دور الصهيونية وتنظيماتها الكثيرة، على الموجة نفسها في مواجهة العروبة والإسلام وتشويه صورتهما وإظهارهما بمظهر العنف، ثم الجمود والتخلف وما يمثلان. ومن ذلك محاولات تصوير المسخ والتزييف للتاريخ والثقافة على أنه تطبيع، وتصوير الفرض والقسر على أنه

تعايش. ويدعو البعض إلى تأكيد الوعي والإفادة من التكنولوجيا والعلم اللذين يردان مع العولمة وتحاشي الخطير منهما. وهي الدعوة السابقة نفسها إلى أخذ ما يُفيد من الموجة الغربية ونبذ السلبي والضارّ منها. وهي دعوة لا تخلو من تبسيط (ولا تخلو من سذاجة)، فموجة العولمة لا تريد لبلاد العرب والمسلمين تطبيع العلم واختراق التكنولوجيا، بل تقاوم ذلك أو تضربه، وهذا ما نراه من التاريخ المعاصر. لقد كانت التحديات في الماضي البعيد والقريب عاملاً في تقوية الهوية الثقافية العربية - الإسلامية، وسبباً مباشراً من أسباب تماسكها. إن مواجهة التحديات الخارجية (العولمة) تبدأ من الداخل، في تعزيز مقومات الهوية الثقافية من لغة وتراث ثقافي وتطويرها، وفي الارتفاع بالقاعدة العلمية إلى تطبيع التكنولوجيا.[٣]

علينا أن نعترف أن هناك مشكلات نعاني منها في هذا السياق، أرى من الأهمية التطرق إليها وتحليلها:

أ- **الازدواجية الثقافية**، فنحن نعاني من تلك الازدواجية الناشئة في حركات التحديث منذ القرن التاسع عشر، إذ أدخلنا التعليم الحديث وأهملنا التعلم الإسلامي الموروث، لذا تكّون خطانّ من التعليم، وبالتالي فئتان بين من ينحاز إلى التراث ومن ينحاز إلى التحديث والأخذ عن الغرب. فهل هذه الازدواجية لازمة؟ نحن نرى في الغرب أن تراثه الفكري يكون جزءاً من تكوينه العلمي حتى في الجامعات، فلا فجوة ولا ازدواجية، يدرس الطالب العلوم أو الهندسة مثلاً ولكن الفكر الغربي وأعلامه تدخل في برنامجه، ويدرس التاريخ الشرقي مثلاً، ولكن دراسة تاريخ اللغة الإنجليزية، وتاريخ الأدب الإنجليزي، والفلسفة الغربية والأخلاق إضافة للتاريخ الأوروبي تدخل في برنامجه. والآن هناك من يرى الجمع بين التراث والحداثة في المستوى الجامعي، ولكننا لا نزال نتلّمس السبيل لذلك وعلى نطاق محدود. وجانب آخر لأثر الاتصال بالغرب هو أحادية الثقافة، فنحن نواجه ازدواجية لغوية في بعض مراحل التعليم، تقابلها

أحادية الثقافة. فالدراسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة تكون عادة بالعربية، أما في العلوم والتكنولوجيا فهي بلغة أجنبية. لقد ألفنا غياب العلوم من الثقافة لدرجة أن ندوة الأصالة والمعاصرة التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٠ كادت تنكر وجود تراث علمي للعرب والمسلمين ناسية دور هذا التراث في تاريخ التقدم العلمي الذي مهد للنهضة الحديثة. إن ما يكتب ويبحث بلغة أجنبية يبقى خارج إطار الثقافة العربية ولا يكون جزءاً منها، وهذا يعني أن الجانب الثاني من الثقافة، وهو العلوم والتكنولوجيا، لا يجد محلاً في الثقافة العربية. فكيف نتحدث بعد هذا عن نقل العلوم، وهذا ما لم نتقدم فيه كثيراً، ولكن التعريب بمفهومه الشامل لا يقتصر على نقل الكتابات في هذا الحقل إلى العربية لأنه يبقى محدوداً ، بل يوجب اتخاذ العربية لغة التعليم والكتابة والبحث. إن اللغة (العربية) هي سبيل الاستمرار والتراكم العلمي، وهو مقدمة ضرورية للإبداع، واللغة تنطوي على أسلوب تفكير وعلى مجموعة قيم ومفاهيم، ولا مجال للإبداع في العلم إلاّ إذا كانت العربية هي لغة التعليم والكتابة والبحث. وللثقافة جانبها العلمي والتقني مع الجانب الإنساني والاجتماعي، ولن تستقيم بواحد منهما، وبخاصة في عالم يشهد أضخم ثورة في العلوم والتكنولوجيا.(٤)

ب- **الفلسفة التعليمية**، هل تترسخ الهوية الثقافية دون فلسفة أو نظرية تعليمية ونظام يجسدها؟ هل تجاوزنا النقل عن غيرنا، وهل عبرنا مرحلة التقليد إلى مرحلة الاجتهاد ووضع فلسفة تعليمية عربية أو إسلامية في عالمنا الغربي والإسلامي الحديث؟ إن النظر إلى المجتمعات الإسلامية في الفقرات التاريخية يشير إلى وحدة عامة في الثقافة وإن انطوت على تنوع غني. وحين نمعن التفكير بما وراء ذلك نرى أنه في الأساس نظام التعليم ومفاهيمه وفلسفته، بدءاً بالكتاتيب ثم المساجد والمدارس ومؤسسات التعليم الأخرى. هذا مع العلم أن التعليم كان حرّاً وشعبياً في الغالب، بل لم تتدخل فيه الدولة إلاّ بعد إنشاء المدرسة. ولا أريد

هنا أن بين أسس ذلك التعليم، بل أريد الإشارة إلى أهمية وجود فلسفة أو نظرية للتعليم، وهذا ما لم نفلح فيه في العصر الحديث. والازدواجية الثقافية القائمة لا تساعد بدورها على ذلك. وهل يمكن أن نحقق ذلك دون أن تكون الجذور والتطلعات المستقبلية في أوليّات الاتجاه نحو نظرية تعليمية؟ ومع أن الجامعة فكرت في هذا الاتجاه، فعقدت عدة مؤتمرات للثقافة العربية إلا أنها لم تتابع محاولتها، وسار كل بلد عربي في طريقه، وكل تَأَثَّرَ بنظام تعليمي غربي لبلد أو آخر، ولا يزال هذا الاتجاه قائماً، وإن وجدت أمور مشتركة فهي تتصل عادة بالاقتباس من الغرب. وهكذا فإن عدم وجود نظرية في التعليم يشكل تحدياً خطيراً للثقافة العربية في عصر العولمة الجارف.(٥)

ج- **الموقف من التراث**، إن الموقف من التراث له أهمية خاصة في الثقافة، فالتراث في صميم الهوية الثقافية ومن مقوماتها الجوهرية. قد يُفهم التراث على أنه نتاج المسيرة الحضارية للأمة كله من علوم ومعارف ومؤسسات وفنون وقيم وفكر، وقد يفهم بأنه الإنتاج الفكري أو بعضه. وقد تُفَكِّرْ بما هو حيّ من التراث أو بالجوانب التي لا تزال تُؤَثِّر في حياتنا ونظراتنا، وهذا يتطلب موقفاً وتقييماً، أي كيف نتعامل مع هذا الجانب أو ذاك. وللتراث في فترات التجزئة السياسية أهمية خاصة، ففي مثله والإفادة منه تأكيد على المشترك الذي يعزز الهوية والاتجاه للوحدة. وليس الغرض هنا أن نُحكّم التراث في شؤوننا، بل الغرض أن نخضع التراث للتحليل والتقييم، وأن نفيد منه بوعي في حياتنا الحاضرة بدل أن يختلط الوعي واللاوعي فيه. هل نبحث في التراث إذن عمّا يمكن أن يفيدنا في معركة التصدي لتداعيات العولمة؟ لاشك أن للتراث دور ما في المعركة. لكن المهم قدرة حملة التراث على الحركة وكيفية توظيفه في معركة المصير.

د- **العروبة والإسلام**، الفكرة العربية تعبّر عن الانتماء إلى الأمة العربية باعتبارها حقيقة تاريخية أزلية، وهذه الأمة تكونت في الإسلام، فأصبح العرب

والإسلام وجهان لعملة واحدة. لقد حاول البعض - وخاصة من صفوف القوى الصليبية والقوى المتصهينة - أن يّبشر بوجود القومية العربية كرابطة وحيدة للعرب، بحجة وجود غير المسلمين من العرب. وزادوا على ذلك بقولهم أن القومية تمكن العرب من الصمود في معركة العولمة المفروضة عليهم. وفي الحقيقة فإن قوى العولمة لا ترى في قومية العرب خطراً عليها، بل هي ترى هذا الخطر ماثلاً في الإسلام. لذا نرى قوى العولمة الدولية تفرض على الأنظمة العربية ضرورة سحق التوجه الإسلامي لدى الجماهير، وإلا كيف نفهم وجبات الإعدام اليومية ضد المسلمين في بلادهم، وكيف نفسّر أن زعيم حزب الفضيلة نجم الدين أربكان حوكم في تركيّا وسُجن ثلاث سنوات لأنه شوهد يصلي ويقرأ القرآن ويدعو إلى وحدة المسلمين. ومازالت المهمة الرئيسية للجيش التركي العلماني تكمن في إبادة أصحاب التوجه الإسلامي، وذلك استجابة لضغوط سيدة العولمة أمريكا.كما أن إسرائيل تشترط على نظام تركيا العلماني سحق الإسلام إذا ما أراد هذا النظام أن يحصل على قروض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو من الولايات المتحدة. ويؤكد الصهاينة أنهم يتحكمون في صناعة القرار الدولي وإنهم بذلك سادة العولمة الفعليين.

إذن معركة العرب ليست سهلة وهي امتداد للتاريخ الذي لا يرحم. وسيكون عليهم إعداد أنفسهم لمعركة المصير خلال القرن الحادي والعشرين ... فأما أن يصنعوا الأحداث أو تصنعهم الأحداث. ولكن كيف يكون هذا الإعداد مُمْكنَاً ونحن نعاني من مرض مزمن أسمه: "التجزئة السياسية"؟ فالتجزئة لا توفر الإمكَانات اللازمة للنهضة الشاملة أو لمواكبة الحركة في العلوم والتكنولوجيا. أضف إلى ذلك أن الثقافة العربية لن تزدهر ما لم يسيطر جو من الحريات على مجريات الحياة العربية، فالحرية وحدها تصنع الرجال... والأحرار وحدهم يستطيعون البناء ويستطيعون مواجهة التحديات... وهم وحدهم يستطيعون

رفض التبعية. والحرية والتعددية حيويتان للثقافة وفيهما إِغْنَاءٌ لها. وبعد هذا فالآراء والنظريات عن الحرية لا تتحقق إلاّ عن طريق المؤسسات، أما الاعتماد على الأفراد فلن يورث استقراراً، بل يكون عرضه للأهواء والنـــزوات في النهاية. إن الحرية لا تتجزأ، ومتى توفرت فإنها تفتح الطريق للتنوع في الإنتاج الفكري وللإبداع والانفتاح. وأما الاستسلام لإجرام العولمة بكل سلبياتها إنما يمهد الطريق إلى زوال الأمة، وستكون البداية مزيداً من القهر والعبودية. لذا وجب دعوة عقلاء العرب والمسلمين لتطوير استراتيجية التصدي للعولمة الغربية من خلال وضع تصورات لعولمة عربية إسلامية، فإذا ما تم ذلك انقلب السحر على الساحر في بلاد الغرب.[٦]

هوامش: العولمة والثقافة العربية

(١) للمزيد أنظر:

سعيد بوعيطة: الثقافة العربية والعولمة، في: المجلة العربية، العدد (٢٧٨) السنة (٢٥) يونيو ٢٠٠٠، الرياض (ص ٨٤-٨٥).

(٢) قارن مع:

خليل أحمد خليل: الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام الدولي الجديد، في: مجلة الوحدة، السنة (٨) العدد (٩٠) مارس ١٩٩٢، ص ١٢ وما يليها.

(٣) قارن مع:

برهان غليون: الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين، تحديات كبيرة وهمم صغيرة، في: مجلة المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٣٢)، يونيو١٩٩٨، ص ١٢ وما يليها.

(٤) أنظر: "العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية"، شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد وآخرون، في: مجلة المستقبل العربي، (السنة ١٨) العدد (٢٠٠) أكتوبر ١٩٩٥، ص ٥ وما يليها.

(٥) قارن مع:

صادق جلال العظم: ما هي العولمة، ورقة عمل بحثية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦.

(٦) محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافيّة، في: المستقبل العربي، السنة (٢٠) العدد (٢٢٨) فبراير ١٩٩٨ (ص ٢٤-٢٢).

٥- العولمة والهوية العربية

أشرنا في ثنايا الكتاب عن الملامح الجديدة لما يجري على المسرح الدولي وبالذات لبروز ما يسمى "العالم الواحد الذي أصبح قرية واحدة"، في سياق العولمة. وبالرغم من أن تلك الظاهرة، ليست جديدة علينا، بل وجدت نماذج لها في الماضي، في إطار ظاهرة الاستعمار التقليدي الاقتصادي، فإن الحوار من حولها يدور متسعاً، وقد اختلفت الرؤى حول مداها، وتطورها في المستقبل، وآثارها على خريطة العالم.

لقد أصبح من الواضح أن هناك نوعاً من الصراع بين قوى العولمة وبين الواقع المادي والمعنوي في العالم العربي، أدى إلى الكثير من التناقض وعدم التوازن والتغيّر في جوانب متعددة من الحياة، وهو وضع يحتاج إلى وقفة تأمل وسرعة حركة. ويرى الباحثون العرب أن العولمة تثير بالنسبة لعالمنا العربي تحديات متعددة مباشرة من خلال نظمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

إن التحدي الأول موّجه إلى الهوية القومية والثقافة العربية. فالولايات المتحدة تقوم بتقديم الثقافة الأمريكية كنموذج لثقافة عالمية ينبغي نشره عن طريق شبكات الاتصال المتحررة في كل قيد، وهذا المنطق يفترض أن الثقافات القومية، ومنها الثقافة العربية، هي عائق أيديولوجي أمام أي تغيير جذري للنظام العولمي الرأسمالي. ويعيدنا هذا المنطق إلى قضية قديمة شغلتنا منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين وسوف تشغلنا في القرن الحادي والعشرين. وقد زادها إلحاحاً التقدم التكنولوجي وقوى العولمة، وهي قضية موقف الثقافة العربية من الغزو الثقافي الغربي الذي تزايدت الضغوط لفرضه منذ دخولنا القرن الحادي والعشرين. وتستوقفنا هنا عدة أمور:

أولاً: الغزو الثقافي الغربي للعالم العربي، وأن أدى إلى رد فعل عكسي بظهور تيارات تنادي بالعزلة خشية ضياع الهوية. إلا أن أسباب اتساع هذه

التيارات ليست كلها أسباب ثقافية، وإنما هي أسباب اقتصادية إلى حدّ بعيد ناتجة عن اختلال العدالة الاجتماعية.

ثانياً: التصور السائد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب بصفة عامة الذي يرى أن انتشار "الثقافة العالمية" من خلال أيديولوجية الاستهلاك واستراتيجيات التسويق العولمي وإمكانات الإعلام المتقدم، سوف يغيّر أسلوب الناس في الحياة والتفكير، وأن هذه الثقافة العالمية تقود في النهاية إلى التحرر من المكان والزمان. وأعتقد أن في تلك المقولة الكثير من التبسيط والبعد عن الواقع، لأن تلك العوامل لا تؤدي بالضرورة إلى إلغاء الثقافة أو إحداث تغيير متشابه في أسلوب الحياة في كل مكان. فضلاً عن أنها تغفل تغيير متشابه في أسلوب الحياة في كل مكان. فضلاً عن أنها تغفل اختلاف الآثار الثقافية في العالم العربي باختلاف الطبقات ومستويات التعليم، كذلك فإن نوعية التغيير الذي يحدث في هذه الحالة ربما لا يكون في اتجاه الثقافة الغربية نفسها، ولكن حدوث بعض التغييرات أمر وارد.

ثالثاً: هناك فرق بين الأمة العربية التي بنيت ثقافتها العربية حول مراكز مسيطرة كان لها قيم مشتركة وأساطير ورموز ثقافية، مما جعلها ذات هوية واحدة، وبين الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن نشأة الأمة لم تتم نتيجة ماضي مشترك ولكن عن طريق منح المهاجرين إليها "الجنسية" ليصبحوا أعضاء في المجتمع الأمريكي، ثم تلتها عملية ربط الجنسية بالقومية وبالانتماء للأرض والثقافة. فالعرب أمة واحدة، بجميع مقاييس الأمة، بينما يتكون المجتمع الأمريكي من عشرات الأعراق والجنسيات والثقافات المختلفة.

رابعاً: إن التساؤل الهام الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن الموائمة بين الثقافة القومية والعولمة؟ هل يمكن أن تحدد الثقافة العربية وضعها بالنسبة "للثقافة العالمية"؟

إن أول ما يلفت النظر في هذا الصدد أن قوى العولمة ذاتها التي تحاول أن تُلغي العلاقة بين الثقافة والمكان وتخلق بذلك التحدي للثقافات القومية هي التي تقوم في الوقت نفسه بمزيد من ربط العالم العربي ببعضه، وربط الأقليات العربية التي تعيش في الخارج بأوطانها، فأصبحت هذه الجماعات أكثر شعوراً بهويتها بسبب تجديد العلاقات العاطفية التي أضعفها الانفصال عن الوطن.(٢)

ومعنى ذلك أن الثقافة لا تتدفق فقط من دول المحور العولمي إلى الدول التي تدور في فلكه، وإنما هو تدفق متبادل من الممكن أن يؤكد ويقوى الثقافة العربية في داخل الوطن العربي وفي امتداده في المهجر.

أما التحدي الثاني الذي يواجه الوطن العربي فهو إضعاف قوى العولمة لسلطة الدولة القومية، وتأثيرها في صنع القرارات التي تمسّ مختلف جوانب الحياة، ونقلها إلى مواقع خارجية تنبع من دول المحور العالمي أو من التنظيم الدولي أو من الشركات متعددة الجنسية أو من تنظيمات غير حكومية. ولقد أصبحت الدولة القومية تواجه من جانب آخر تحديات اقتصادية أضعفت من قدرتها على التخطيط الاقتصادي ورسم السياسة الاقتصادية والتنبؤ بنتائجها، وذلك في إطار ارتباط عملتها وأسواقها المالية والسلعية بالسوق العالمية التي تتحكم فيها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. ومعنى ذلك بلغة أخرى إضعاف قبضة الدولة على اقتصادها القومي، والحيلولة دون سيطرتها وتوجيهها لمواردها، ووضع قيود على اختياراتها للأولويات الاقتصادية النابعة من مشكلاتها القومية، والحدّ من تطلعاتها في التنمية والاستقلال الاقتصادي. فلقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد الاقتصاد الليبرالي التي أضرت بالمصالح القومية بما يستتبعها من خصخصة للأصول الوطنية والاختراق الأجنبي لها، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، وتحرير التجارة على حساب فرص العمالة، وعولمة الأسواق المالية وخضوعها لسيطرة قلّة، وتكريس التفوق العسكري والتكنولوجي لفرض

الضغوط السياسية لمصلحة الاقتصاد الأمريكي الذي حقق التوازن بعد سنوات من الخلل وأصبح هو الاقتصاد المهيمن على العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين. "فالدولار هو سيّد العملات بلا منازع".

لقد ساهمت العولمة الاقتصادية بذلك في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب في استقطاب جديد يهمش الدول النامية ويقضي على آمالها في اللحاق بركب التقدم الاقتصادي. وفي واقع الأمر فإن علاقة الاقتصاد بالهوية هي علاقة قوية ومباشرة، فالدول الأكثر قدرة اقتصادياً والأكثر تقدماً في العلم والتكنولوجيا هي الأقدر على فرض ثقافتها في ظل عالم اليوم. وهنا تتعرض الثقافة العربية لمزيد من الاختراق، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب أوروبا. وإذا كان للدولة في العالم العربي دور بالغ الأهمية كممثل للهوية القومية، ودور قيادي من شأنه أن يؤدي إلى فوضى وصراع داخلي، بل إلى انتشار التيارات المتطرفة وتوقيتها داخل المجتمع العربي وخارجه. فقد أصبح من المؤكد أنّ العولمة تثير التحدي من جانب السلالات والجماعات العرقية مما يشكل خطراً داخلياً على الوحدة الوطنية والهوية القومية. فإمكانات الاتصال الحديثة تسّهل التواصل بين هذه الجماعات في كل مكان وتقوي اتجاهاتها الانفصالية. وهنا تثار قضية ظهور الانتماءات المتعددة للخارج من جانب تلك الأقليات، مع ما تمثله من تحدّ سياسي للدولة القومية.(٣)

إن الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية - وخاصة تلك التي تتلقى تمويلات من الخارج - من شأنه أيضاً أن يخلق نوعاً من الولاء لمصدر التمويل والانصياع لأوامره، فتصبح اتجاهاتها مملاة عليها من الخارج وغير نابعة من المجتمع العربي. ويضاف إلى مظاهر اختراق سيادة الدولة أيضا تشكل اللجان الأجنبية التي تراقب الانتخابات أو السجون وقيامها بإصدار تقييم لها من وجهة نظرها حيث يحدث أيضا الكيل بمكيالين.

يتضّح إذن مما سبق أن الاهتمام بظاهرة العولمة في الوطن العربي، ودراسة تحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتخطيط لمواجهتها لها ما يبررها. كذلك فإن الموقع الاستراتيجي للعالم العربي مجاور لأوروبا، وفي منتصف الطريق إلى آسيا والشرق الأقصى، مكوّناً كياناً ثقافياً عربياً واحداً ووحدة حضارية إسلامية، كل ذلك جعله هدفاً مباشراً لسياسات العولمة، كما يتضح من المؤلفات الغربية التي أشرنا إليها في ثنايا كتابنا هذا وفي مقدمتها كتاب "نهاية التاريخ" وكتاب "صراع الحضارات" والسؤال المركزي هنا هو: من أين نبدأ في التصدي للعولمة. إن الإجابة على هذا السؤال ليست بالمهمة السهلة، ولكن يمكن وضع بعض النقاط على طريق الحل:

أولاً: إن تقبل البعض للعولمة باعتبارها قدراً حتمياً، ورفض آخرين لها باعتبارها امتداداً للهيمنة الرأسمالية الغربية هو مدخل غير مجد. فالعملية هنا ليست القبول أو الرفض للعولمة، فنحن أمام ظاهرة آخذة في الاتساع منذ نهايات القرن العشرين وتتداعى تأثيراتها في قطاعات مهمة من حياتنا، وما ينبغي أن تتجه إليه الجهود، هو كيفية التعامل معها.

ثانياً: إن العولمة التي توفر وسائل الهيمنة الخارجية، يمكن - إن استخدمنا وسائلها بكفاءة واقتدار - أن نحمي هويتنا القومية، بل وأن نجعل ثقافتنا أكثر حيوية وتطوراً، بمزيد من انفتاحها على العالم، وحوارها مع الثقافات الأخرى. ذلك أن التحديات المصيرية يجب أن تستنفر المقاومة لدى الدول ذات الثقافات الحية والإمكانات البشرية الغنيّة.

ثالثاً: إن افتراض قيام ثقافة عالمية واحدة هو افتراض مستحيل، فالثقافة ترتبط بالإنسان، وطالما وجدت اختلافات في الجغرافيا والتاريخ والتجارب والطموحات القومية، فإن ظاهرة التعدد لن تختفي، وتلعب اللغة القومية هنا دوراً مهماً، خاصة وأن الترجمة بين اللغات لا تنقل إلاّ المعنى السطحي من دون

روح الثقافة. كذلك فإن ثقافة العولمة تعتمد أساساً على اللغة الإنجليزية التي لا يتقنها إلا النخبة في العالم العربي، وهذا يعطي ميزة نسبية للإعلام العربي، حيث تؤدي رابطة اللغة، عندما تتلاقى مع أساليب الاتصال الحديثة من أقمار صناعية وإنترنت إلى مزيد من أواصر الاقتراب بين أبناء الوطن العربي ومن التلاحم الثقافي اليومي.

ولعل ذلك يدعونا إلى مقاومة اتجاهات تهميش اللغة العربية، بدعوى أن إتقان اللغة الأجنبية من متطلبات القرن الحادي والعشرين: فلقد بدأ الاتجاه في العديد من الجامعات العربية لاستحداث أقسام التدريس باللغات الأجنبية في مجال العلوم الإنسانية كالحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ بديلاً عن اللغة العربية. وتخشى الأوساط العربية أن يؤدي ذلك إلى خلق نظام طبقي في إطار المعاهد العلمية وإلى إضعاف الارتباط باللغة العربية وإضعاف الرغبة في دراستها لأن سوق العمل يغلق أبوابه في وجه أنصار الثقافات الوطنية. وعلى أية حال فإن الانفتاح على الثقافات الأخرى وإتقان اللغات الأجنبية لا يعني بالضرورة إضعاف لغتنا العربية التي تشكل وجدان الأمة وأداة تفكيرها، شريطة أن نقيم نوع من التوازن بين استعمال لغتنا القومية (لغة القرآن) واستعمال اللغات الأخرى.

رابعاً: إن التفوق العلمي والتقدم التكنولوجي هما شرطان أساسيان للمشاركة بإيجابية في القرن الحادي والعشرين، ولعل ذلك يكون حافزاً لنا لوضع خطط لتنشيط دور العلم والثقافة في حياتنا، تلعب فيها الحكومات والجامعات والمؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً.

خامساً: إن الدور الذي يلعبه الإعلام في حوار الثقافات والاتصال والتفاعل فيما بينها لم يزل سطحياً وهامشياً: فالمحتوى الثقافي في القنوات الفضائية العربية لا يتناسب مع القوة التكنولوجية التي تمتلكها، وليس قادراً على أن ينافس

الإعلام الخارجي الذي يتدفق حراً طليقاً عبر الأقمار الصناعية. لذلك فإن التركيز على الإبداع والتجديد في الرسالة الإعلامية يتطلب اتساع المشاركة السياسية، والسماح بمزيد من الديموقراطية وحرية التعبير، وإنشاء وسائل إعلام عربية دولية باللغة العربية وبغيرها من اللغات، حتى تعبر رسالتها حدود الوطن العربي وتربط العرب في المهجر بأصولهم القومية العربية.

سادساً: إن الهدف الأساسي للعولمة هو الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تقود إلى المواجهة الثقافية. ولن نتمكن من التصّدي لهذه الهيمنة إلاّ بالعمل العربي المشترك والتكتل العربي، فالعالم العربي يحتاج إلى تخطيط استراتيجي بعيد المدى واضح الأهداف، وحشد لطاقات المجتمع العربي البشرية والاقتصادية بتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة، وتأكيد الهوية القومية.

وفي هذا الصدد، أعتقد أن تداعيات العولمة يجب أن تكون هي المنبّه العصري الذي يجب أن يؤدي إلى التغيير العميق في العالم العربي، بل إلى تقارب عربي وحدوي. وفي إطار هذا التكتل العربي يمكن وضع مشروع ثقافي قومي يهدف إلى حماية هويتنا القومية وإعداد الأجيال العربية لتحديات القرن الحادي والعشرين.

سابعاً: يجب أن تحتفظ الدولة بدورها القيادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المحافظة على الثقافة والهوية القومية بمقاومة الضغوط الغربية لاتباع سياسات غير نابعة من المصلحة القومية. ويؤكد الخبراء أن قوى العولمة غير قادرة على أن تحكم سيطرتها إلاّ من خلال مؤسسات الدولة القومية، التي تضع التشريعات والقوانين والقرارات التي تسهل هذه السيطرة. وفي الوقت نفسه، فما زالت الدولة القومية تلعب دوراً لا يُنافس في مجال الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار المطلوب الذي يسمح للشركات المتعددة الجنسية أن تمارس نشاطها الاقتصادي، بما يعود بالفائدة على الطرفين. ومفهوم الأمن هنا يتعدّى الإطار العسكري أو البوليس، إلى إطار أوسع من الاستقرار السياسي والتفاعل

الديموقراطي السليم بين المواطنين. ومما لاشك فيه أن التكتل العربي من شأنه أن يدعم قدرات الدول العربية في هذا الاتجاه.

ثامناً: إن ما يُثير القلق في الحقيقة ليس مجرد الغزو الثقافي الغربي، فلدينا ثقافة بقيت متماسكة عبر العصور، ولها نسق قوي يستطيع أن يتطور ويواجه المستقبل، ولكن العامل الخطير هنا هو التبعية السياسية والاقتصادية التي تقود إلى الخلخلة الثقافية، وإلى الاهتزاز في ثقة الشباب في هويتهم العربية، وإلى انتشار الشعور بالإحباط بينهم، وخاصة مع تواصل حملات التشكيك الإعلامية الأجنبية في كل ما هو قومي وإسلامي.(٤)

إذن: إن مفتاح التمسك بالهوية القومية والاحتفاظ بالتميّز الثقافي يكمن في الاستقلال السياسي المبني على حد أدنى من الاستقلال الاقتصادي وعدالة التوزيع، والاتجاه إلى التكتل العربي على جميع المستويات، أياً يكون الشكل الذي يتخذه هذا التكتل في البداية. ولا يجب أن ننسى أننا أصبحنا في عصر بعث القوميات على مستوى العالم، وذلك بعد انتهاء الاستقطاب الدولي في زمن الحرب الباردة. ومن هنا أجد التناقض شديداً بين هذه الظاهرة العالمية نحو بعث القومية وبين الإدعاءات من حولنا حول ضعف الارتباط القومي وضعف الهوية القومية في العالم كله. فلماذا يؤدي هذا الوضع في العالم كله إلى إثارة التميّز الثقافي القومي، ويؤدي في وطننا العربي إلى الظاهرة العكسية؟ اللهم إلاّ إذا كانت الظاهرتان المتناقضتان تخدمان الهدف، وهو تفكيك الدولة.

إن تلك أوضاع يجب ألاّ نتوقف عندها، حيث أن القومية العربية توحّد بين الأقطار العربية، بينما يذكي نمو الشعور القومي في أوروبا مثلاً الفرقة بين دول الوحدة الأوروبية، ورغم ذلك اتخذت خطوات عملية على مدى نصف قرن جعلت من أوروبا قوة جديدة تستعّد لتأخذ مكانها المميّز. لقد أقلق هذا الاختلاف في مفهوم القومية في العالم العربي عنه في الغرب الكثير من الباحثين

الغربيين، وخاصة في فرنسا. ومن هنا كانت الحملات المكثفة على دعوة القومية العربية منذ الخمسينات، تلك الحملات التي لم تنجح إلاّ من الناحية الظاهرية فقط، فالوجدان العربي مازالت تنبض فيه الحياة، تغذيه الثقافة العربية والماضي المشترك، وتدعمه اللغة العربية وتحميه، ولكنه يحتاج إلى عنصر غاب سنوات طويلة وهو الإرادة العربية الواعية بقيمة التكتل العربي بدرجاته وأشكاله المختلفة، وأن نبع هذه المرّة من الحاجة إلى الاحتماء في مواجهة قوى العولمة.(٥)

لا يملك العرب خيارات أخرى غير خيار الوحدة والتكتل، فإذا ما استمر الفشل العربي حيال ذلك في الصعود، قد نجد أنفسنا ثانية نبكي غياب عزتنا كما حدث في الأندلس وفلسطين.

كتب هادي نعمان الهيثي يقول: "ضيّع العرب من الغزلان مائة بعد مائة، إذ هُمْ لم يمسكوا بواحدة، وهم أيضا لم يكسبوا أرنباً، ويرجع هذا أن للغزلان والأرانب إيقاعاً في التعامل مع الزمن لا يدانيه تعامل العرب. أضاع العرب من عمر النهضة أكثر من مائة عام دون أن يحققوا شيئاً من طموحات الرواد الأوائل للنهضة في الانتفاع من معطيات الحضارات في العلوم والفنون، حيث كانت جنيناً فكرياً كان ينبغي أن ينمو ويتطور باستمرار. وأضاع العرب خمسين عاماً من عمر قضية فلسطين، إذ هم لم يستثمروا الزمن...". وفي كثير من المرات يظهر العرب مثل تلميذ يؤجل عمل كل يوم إلى غد، حتى يجد نفسه وجهاً لوجه أمام الامتحان العسير. ويتكرر الأمر كل عام ليجد في نهاية المطاف أن الزمن قد دار دورته وحل الزمن الجديد الذي يرفض قبول البقايا من الأعوام الخالية. ومنذ أكثر من ألف ونيف من الأعوام كان الوقوف على الأطلال سمة عربية، وكان الأطناب في الأسلوب صنعة كلامية... وما زال الوضع على حاله في القرن الحادي والعشرين. فأين التخطيط للمستقبل وأين آلياته؟ فمن لا يفكر بالمستقبل لن يكون له مستقبل وخير لنا أن نشعل شمعة في ظلام دامس من أن نستمطر اللعنة على هذا الظلام.(٦)

هوامش: العولمة والهوية العربية

(١) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية- عشر طروحات، ورقة عمل قُدمّت إلى ندوة "العرب والعولمة"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ص ٢٩٧-٣٠٨.

(٢) قارن مع:

عبد الإله بلقزيز: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، في: العرب والعولمة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ص ٣٠٩-٣١٩.

(٣) قارن مع:

جلال أمين: العولمة والدولة، في: "العرب والعولمة" منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ص ١٥٣-١٧٠.

(٤) قارن مع:

السيد يسين: الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغيّر، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأهرام، ١٩٩٦.

(٥) "العرب والعولمة" تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، في: كتاب "العرب والعولمة" منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٩٧ وما يليها.

(٦) صحيفة أخبار العرب، أبو ظبي، يونيو ٢٠٠١، ص ١٢.

٦- العولمة وقضية "انفجار الهوية"

طرح علماء الاجتماع في نطاق أبحاثهم حول العولمة سؤال هام مفاده: هل تعني العولمة "انفجار الهوية"؟

في ظل "الزحزحات" الكبرى تأتي الهوية، لتشكل الحالة الأكثر قابلية للتغيّر المفهومي من الداخل. فالإنسان الذي دخل عصر الكونية، أو أدخل به إلى هذا العصر هو إنسان مختلف عن سلفه الذي كان يتمتع بيقينيّة منافحة، لم تكن تخلو من قوة ذاتية تحميه في تمايز كينونته، انتماء إلى مكان، وارتباطاً بمذهب معينّ، ولكنه منـــزوع السمات المذكورة برغبة منه، أو دون رغبة، إنه مختلف مفهوماً وتصوراً وحقيقة وموقعاً ولغة ومعنى... الخ.[١]

عندما تتمعن في بنية المتغيرات، وعلى صعيد عالمي، وكيف تغيّر العالم من حولنا وفينا، وتغيّرنا بالمقابل، ندرك إثرئذ ما نحن عليه من تغيّر. فأفكارنا التي نتلذذ بها، ونسعد بوجودها، وهي تُعرفّ الآخرين بنا وقتاً طويلاً نسبيّاً، وهي تخصّ كينونتنا الاجتماعية والاثنيّة لم تعد قادرة على مدّنا بذلك الشعور المذكور، لأنها هي ذاتها فقدت قيمتها الرمزية فاعلياً. لقد صرنا في مواجهة مع أنفسنا بالتالي، بحيث صارت أفكارنا هي ذاتها غرائبية وغريبة عنا، لا بوصفها غير مفهومه، وإنما باعتبارها غير منتجة، وهي باستمرارها تعيقنا عن فهمنا لما يجب القيام به، ولما ينبغي الاستعداد له. فالعولمة التي تعني"الاجتياح الكوني" لكل ما هو سرمدي: أفكاراً أو أحلاماً أو رموزاً مشحونة بالقوة الحامية للأصل وللحقيقة المنشودة والمعتقد والتمايز، بلغت درجة من الوقاحة (إن جاز التعبير) بحيث ألغت كل "اليوتوبيات" الكبرى التي اختزلها الإنسان في ذاكرته، أو تجلّت في لاشعوره الفردي والجماعي، وواجهته بحقائق لم تكن متوقعة، حتى بالنسبة لأولئك الذي يعتبرون "أبطالها" الفعليين، من خلال نوعية التغيرات الهائلة التي ترّتبت على انتشار مفاعيلها الثقافية، والنتائج التي ولّدها مداميكها التكنولوجية،

ووضعت العقل أمام تحديات جديدة وبقوة. ولعلّ مفهوم "المَابَعْدِيّة" الذي بات مألوفاً بدوره لكثرة استعماله، هو الذي يفصح عن قوة التحديات تلك، ومدى جدواها، وفاعلية دلالاها، ومدى نجاعتها، وهو يعيش (ومن الداخل) عالم مفاهيمه الذي من ناحية رفعه إلى مستوى الحقيقة المستقّلة عمّا يجري، باعتباره منتج رموز ، وسكنى أفكار ومأوى معاني، يمور بالمتغيّرات، ومن ناحية ثانية جعله في مستوى الاتصال والتواصل والتفاعل مع ما يجري. فثمة حراك مستمر لمعانيه ومفاهيمه، وثمة مواجهة قوية وعنيفة وصاخبة وخفيّة بين تصوراته وأفكاره المعلومة، وما يعتبره حقائق جلية. لقد صار العقل عارياً في بيداء واقع، وخارطة محكومة بملايين الاتجاهات، ولكنها خطرة، مهدّدة له معنى، تحضّه على التفكير في ميكانيزماته المعقولة. فمفهوم "المابعدية" يترجم واقع حال لا تزال إفرازاته تنطق بأكثر من مشهد كارثي، ويُنبئ بما سيأتي، والذي ينذر بأكثر من توّقع أو احتمال لا تُحمد عقباه في ضوء المعاش. ثمة تحول كبير عصري جديد يتشكل ويشكلّ إنساناً جديداً. ومن هنا نقرأ عبارات بليغة بدلالتها، من مثل (ما بعد الحداثة... ما بعد المجتمع الصناعي... ما بعد البنيوية... ما بعد التاريخ... ما بعد الفلسفة ... الخ.[٢] وهذه مشغولة بذلك القلق "لا المعرفي"، وإنما الوجودي الذي يخصّ الإنسان كمعنى. فإذا كانت الهوية تُعرف في حدودها الخارجية، ومن خلال المحسوس والمعطى، إلاّ أنها تتجاوز هذه الحقيقة المعقلنة، فحقيقتها هي في تجاوز كل حقيقة تعريفية لها. فهي من الغنى والتنوع، بحيث يصعب تحديد مقوماتها الوجودية، وهي من الاختلاف في المعاني، وتعددية الأبعاد والسمّات، بحيث يستحيل في هذه الحالة ملامسة بنيتها كما هي، فهي في حالة تحوّل وتغيّر وتفاعل فيما بين مكوناتها، وهي من الحركة في الاتجاهات كلّها، بحيث يستحيل تحديد موقعها وهيأتها. فأي وعي يمكننا البحث في آلياته، ذاك الذي يخص الهوية في جملة مواقعها ومساراتها وأدواتها؟ نعم، ثمّة استحداثيات كثيرة تدفع بالمهتمين بـــما يجري في المنطقة العربية، وما يجاورها.

واستحداثيات مختلفة (سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية)، تفصح عن حالات التغيّر العديدة التي تتعرض لها المنطقة المذكورة ، ودول الجوار. فالعولمة في مضمونها المعتقدي والثقافي هي نزع الانغلاق والتقوقع، إنها بوسعها اختراق الأسوار من جهات مختلفة.... دون سابق إنذار. فهي ذاتها صيغة إنذارية لوضعية علاقات بشرية جديدة لا سابقة لها. فرجل الأعمال الذي يقيم مؤسساته المالية والتقانية: الإعلامية والصناعية والفنيّة مُخترقاً الحدود، انطلاقاً من أقنية تبدو رسمية، معترف بها هنا وهناك قوة ضاغطة، إنه سلطة فاعلة متحركة، ومهددة عند اللزوم لأمن هذا البلد أو ذاك.(٣)

نعم، ثمة تفكيك لسياسات قديمة، وإقامة لسياسات جديدة، ومن داخل البلد المعني نفسه، دون نسيان الوظيفة الإعلامية المزدوجة في البلد الخاضع لرعائيات ووصائيات العولمة: الحديث عن فضائل هذا النظام أو ذاك، وتجميله، وغضّ النظر عن ممارساته العنفيّة ضد أبنائه (مواطنيه)، فغالباً ما يُمدح ممثل النظام، لا لأنه خير من يُعبّر عن المرحلة الجديدة، ويمهّد لمستقبل واعد، وتنمية منتظرة، وإنما لأنه يُنمّي تخلّفاً كارثيّاً في العمق. فالحديث عن الديموقراطية الذي قد يعتقد البعض أنها من ثمار العولمة هو من قبيل الوهم - العولمة لا تعد العالم بالديمقراطية - الديموقراطية هي آخر سلاح يمكن استعماله ضد دولة ما تمانع تغلغلاً في أراضيها، أو تنغلق على نفسها في وجهها، ولذلك - وبما أنها سلاح - فهي لا تنبني على ديمقراطية حيث يكون الإنسان الهدف المنشود. ولعل العرب مدركون لفاعلية العولمة - فمنتجات العولمة من تقنيات استهلاكية سريعة العطب، والميل الهابط للدخل القومي باضطراد ونزيف رؤوس الأموال، وتنامي إحصائيات البؤس والبطالة والعنف والموت في المنطقة العربية، أمثلة صارخة عن عصر العولمة الذي أطبق علينا. هناك انحدار كهفي نحو تصحّر اجتماعي - قيمي - معنوي، يكشفه هذا الاختلال الكارثي في إحداثيات النمو

الاقتصادي، وبؤس وسائل الإعلام العربية وخواء الوعود المستقبلية. فالمنطقة العربية كلها تسير إلى المجهول، حيث تُنهب ثرواتها بهمجية غير مألوفة (من تحت ومن فوق)، ولا توجد لدينا استراتيجيات نمو مستقبلية.... ولا ندري ماذا تخبئ الأقدار لهذه الأمة، فهناك في القمة أنصاف العقلاء يحكمون بمجموعة من أنصاف المجانين. ولعلّ المتمّعن في حركة الرأسمال العربي، يلاحظ مدى كثافته من جهة، وهو يتجمع في مصارف أجنبية (ترليون دولار)، وتحت أسماء معلومة وسرية، وحالة الإفقار المتنامية لدى نسب كبيرة، وهي تزداد بدرجات متفاوتة من جهة ثانية، والديون المتزايدة التي تتراكم في بلدان عربية كثيرة، والعجز في ميزانياتها، كل ذلك يفصح عن طبيعة الأوضاع السائدة... والقادمة... حيث ظهر اقتصاد من نوع جديد، يتنامى باضطراد هو اقتصاد النهب اللوحسيّ (الشرعي) تحت يافطات عديدة، وموجة العنف المتعدّد الأشكال الذي يجتاح المنطقة العربية، وصرخات المضطهدين المكبوتة وآمالهم الميتافيزيقية، ومظاهر الدروشة السلبية، واستهلاكيات السلع الرخيصة القصيرة العمر، تدخل في ظل العولمة المتنامية هنا وهناك. وما أقوله هنا لا يدخل في إطار النظرة التشاؤمية واليأس، بقدر ما يُعبّر عن واقع الحال. ولعلّ أقصى حالات التشاؤم هي بداية التفاؤل، ولكن شريطة توفر الإرادات القادرة على الانتقال من حالة الإمكان إلى الفعل. فالعالم يشهد تكتلات عالية المستوى من خلال اندماج هويات مختلفة، لتشكيل قوى تؤمّن مناطق نفوذ لها أكثر نفعاً. وفي ضوء ذلك يتشكل مفهوم جديد للدولة ذاتها - فبقدر ما تنسحب إلى الخلف كنظام وقوّة معبّرة عن تمايزها، وتعطي المجال واسعاً لشركات متعددة الوظائف، عبرها تتجذّر داخلها وخارجها، فتتّدخل عند اللزوم (في حال أمريكا مثلاً)، واتحاد دولي "فوق القومية" تعبيراً عن مستجدات المرحلة القادمة (في حال دول أوروبا الغربية خصوصاً)، حيث صار للزمن بُعد عمقي، وقيمة أكبر من ذي قبل.... إنه سباق على الزمن، وفي تنفيذ الخطط التي تفتح المجال واسعاً للسيطرة على المستقبل، والتحكم بالمناطق التي

تمتلك استعدادا جلياً للتبعية ، وتكون قابلة للنهب المنظم. وفي هذا المسار لا يكون تعبير "إمبريالية الفوضى" أو (الهمجية أعلى مراحل الإمبريالية) دقيقاً كما يكتب سمير أمين، إنما الرأسمالية تجدد نَفْسَها، وهي لا تكتفي هنا بتجديد نفسها، بقدر ما تضيف إلى نَفْسَها ما يجعلها رأسمالية أعلى مما كانته سابقاً، وكأنها مخالفة لما كانته، ولو لم تكن كذلك، لما كان لها هذا الحضور الفاعل. ولو أنها كانت إمبريالية الفوضى، لعجزت عن الاستمرار وكذلك فإن نعتها بالهمجية، يفقر مفهومها، لا لأنها بريئة من ممارسة هذا الأسلوب وإنما لأنها لو كانت هكذا تماماً لقضت على نفسها بنفسها بالفعل. فالرأسمالية كتصور وكمفهوم وكثقافة تَنَامى حضورها الكوني أكثر وهذا يرجع إلى المرونة الهائلة التي تميّزت وتتميّز بها، إضافة إلى الميكانيزم الداخلي للمبدأ الذي قامت عليه، ذاك الذي يخاطب الإنسان في رغباته وطموحاته. فبوسع الإنسان (أي إنسان) أن يغدو سيّداً آمراً، ناهياً، صاحب اسم، له صيته وسلطته المؤثرة (حيث استطاع إلى ذلك سبيلاً) ، ولكنه في الحالة هذه عليه أن يقاوم ويمارس أساليب مختلفة ليصبح هكذا (تكون المناورة والمراوغة واقتناص الفرص وجوهاً واحدة لذلك). ولكنه كذلك وبالمقابل عليه إدراك ما في الحياة من صراع قوى ذاتية، وتنازع رغبات وتضاد أهواء، وفي ضوء ذلك قد يُصبح مأموراً، ويغدو عبداً لسواه، وتابعاً ويرتبط مصيره به، وهو يدور في فلكه: شخصاً، أم جماعة، أو شعباً أحياناً، حيث تتنوع فئاته في التابعية هنا، من ناحية الامتياز، ولتكون سلطة الإخضاع أكثر تحكماً وامتلاكاً لمصيره. ولقد كانت الاشتراكية كحلم وكطموح وكهاجس الميكانيزم المفضل لدى الملايين من البشر، ومحرّضها في نيل حقوقها وبناء آمالها القومية وسواها. ولكن – وكما يظهر من التجارب التي تمت حتى بدايات القرن الحادي والعشرين – نزعت ولا تزال تَنْزَعُ في جوهر ممارساتها إلى "نزع الإنسان" من ذاته أكثر مما يجب ، لتحيله إلى ذات مفارقة لجوهرها، ذات مقلوبة، يغدو صاحبها ناطقاً بما يتجاوزه ويبهمه، ليغترب عن ذلك ذاتياً. ومن

هنا بدت العولمة بمثابة "التجليّ الأكبر" لرأسمالية مجددة لنفسها وصاحبة الكثير من المفاجئآت والإغراءات في مجال الاستهلاك والتكنولوجيا، إضافة إلى إعلام متعدد القدرات... فاعل، وهو لدرجة إتقانه المذهلة يكاد يوحي حتى لمن يوجه ضده أنه الناطق بلسان الحقيقة... إنه إعلام يقوم على أرضيّة قوة تاريخية، تجلّت فيها وحدة إرادات اجتماعية (رأسمالية)، وإثارة مشاعر، واستقطابها من خارجها، ومن خارج حدودها سواء بالقوة (بداية) ومن ثمّ بالإدارة المؤثرة لاحقاً. العرب في الحضور الإمبريالي الذي يتجذر كحقيقة كونية باضطراد، يعيشون كقوى مفكّكة، قوى لا تُخفي خوفها أحياناً من طغيان سلطة العولمة، وتأثيرها الساحق على مصيرهم كوجود رمزياً، وفي العمق. ولكن الخوف هذا لا يُفصح عن حرص شمولي، الخوف على المصير لأمة هي قيد التبعثر الكيفي، والتفكيك الكميّ، والسياسي هو أكثر هؤلاء تجاهلاً لحقيقة الوضع. فالسياسي منخرط بل منهمك في النهب على أكثر من صعيد، وهو في العادة ينسب نشاطاته إلى غيرته على مقدرات الشعب. فتفكيك القوى الشعبية، وتمييع الإرادات العامة في أكثر من منحى، وتكوين مراكز سلطوية اجتماعية وظيفية هي في العمق تخدم أهدافاً فئوية وتساهم في تدمير هوية المجتمع. والحديث عن محاولات (محدودة على كل حال) عربية هنا وهناك، تعبيراً عن إرادة هوية مشتركة لا يعبّر المأمول في حدّه الأدنى. نعم، ثمة مشاكل وأزمات مستفحلة، وتشكل تحدياً داخلياً للنظام السياسي العربي، في ظل تهميش قيمة المواطن بازدياد، وهي تضاعف من مساحة العنف والضغط، وتسعى لتأجيل الديمقراطية بحجّة عدم نضوج الشعب وغير ذلك. وليس المثقف العربي بأقل مسؤولية من السياسي العربي، ذلك أن قلبه مع قضايا الشعب وجيبه مع السلطة. فهو لا يجرؤ على تسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية ويبتدع الكلمات الغامضة لينجو بجلده. ولقد تجلى هذا المثقف منـــزوع الإرادة على كل صعيد، وفي الوقت نفسه مأخوذاً بإغوائية السلطة والنسب السلطوي وشهوة المركز وهاجس الشهرة...

بحيث بدت ثقافته وسيلة ملهمة لتحقيق رغباته الدنيوية الخاصة به.(٤) ومن هنا يأتي سؤالي: هل هناك مثقفون عرب؟ وما جدوى أن تكون مثقفاً فيما فمك وعقلك وجسمك قيد الاعتقال؟ لن يكون هناك مستقبل لهويتنا العربية، ما لم تُراق الدماء على مذبحها!!.... وعند ذلك فقط يمكن أن تبدأ معركة "استرجاع الماضي والمستقبل".

لقد حدّد محمد عابد الجابري عشر أطروحات لعلاقة العولمة بالهوية الثقافية، هي:

أ- ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وإنما توجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.

ب- للهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، جمعوية ووطنية - قومية. والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع "الآخر" الذي تواجهه. فالهوية الثقافية تتحرّك على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد: فالفرد داخل الجماعة الواحدة هو هوية متميزة ومستقلة. والجماعات داخل الأمة لها ما يميزها، والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى.

ج- لا تكتمل الهوية الثقافية إلاّ إذا كانت مرجعيّتها: جماع الوطن والأمة والدولة. فاتحاد العناصر الثلاثة (الوطن - الأمّة - الدولة) تجسيد حي للثقافة.

د- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وتستند هذه الأيديولوجيا إلى فلسفة السوق والإعلام والفكر.

هـ- "العولمة" شيء، "والعالمية" شيء آخر، العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهي نفي الآخر وإحلال للاختراق الثقافي في محل الصراع الأيديولوجي.

و- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها "التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري. وتنحصر هذه الأوهام في: وهم الفردية - وهم الخيار الشخصي - وهم الحياد - وهم الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغيّر - وهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي.

ز- نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم "اللاوطن واللاأمة واللادولة" أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

ح- العولمة تكرّس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية من خلال الاختراق الثقافي الخطير.

ط- إن تجديد الثقافة لا يمكن أن يتم إلاّ من داخلها... بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

ي- العولمة ليست قدر الشعوب، وإنما الشعوب تقرر قدرها بنفسها.

إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاث لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديموقراطية.(٥)

هوامش: العولمة وقضية "انفجار الهوية"

(١) تعني الهوية أن هناك تماثل وتطابق ووحدة. وننصح بمطالعة المراجع التالية حول مفهوم وإطار ومعطيات الهوية:

- كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥.
- الهوية والتراث، ندوة ، منشورات دار الكلمة، بيروت ١٩٨٤.
- عبد السلام بنعبد العالي: في التراث والاختلاف، منشورات دار التنوير، بيروت ١٩٨٥.

(٢) انظر حول ذلك ملف "ما بعد الحداثة" في:

مجلة الكرمل الفلسطينيّة، العدد (٥١)، حيفا ١٩٩٧.

(٣) للمزيد طالع في:

محمد عابد الجابري، مرجع سابق الذكر.

(٤) قارن مع:

مصطفى حجازي: سيكولوجية الإنسان المقهور، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٩.

(٥) محمد عابد الجابري، مرجع سابق الذكر.

الباب التاسع

البعد الاجتماعي للعولمة

١- الإطار الاجتماعي للعولمة.

٢- الآثار الاجتماعية للعولمة.

٣- العولمة والشباب العربي.

٤- العولمة ومظاهر الجريمة والمخدرات.

٥- العولمة ومظاهر العنف.

٦- العولمة وحقوق الإنسان.

الباب التاسع

البعد الاجتماعي للعولمة

١- الإطار الاجتماعي للعولمة

يجمع الباحثون أن الإطار الاجتماعي للعولمة يبرز أبرز سيئاتها بالفعل. إذ أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه الناس في الدول الغنّية والدول النامية لم يكشف عجز الليبرالية الجديدة المتطرفة عن تحقيق نسب نمو عالية، والقضاء على البطالة، وتحسين المستوى المعيشي، كما بشّر بذلك دعاتها، بل كشف كذلك حيلها لتتراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة، فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وليس من الصدفة أن يحشد غلاة الليبرالية جهودهم لتهميش دور النقابات، والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة، بل أيضاً من حقوق يضمنها الدستور مثل حق الإضراب، وعلى الرغم من التقاليد النقابية العريقة في بلد مثل ألمانيا، فقد خسر الاتحاد العام هناك حوالي خمس أعضائه منذ عام ١٩٩١، بل ارتفعت أصوات تنادي بإلغاء الحق في الإضراب بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولمة، وأنه يتسبب في خسارة المشروعات لأسواقها، وزعم أصحابها أن حرية السوق ستقضي على البطالة، وتحقق ذلك الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ونسى هؤلاء أن العدالة الاجتماعية لا يقرها منطق السوق الحرة، بل تفرضها ألقوى المناضلة من أجلها، كما يؤكد ذلك تاريخ الصراع

الاجتماعي البشري منذ نشوئه وحتى الآن. فقد شهد تاريخ البشرية صراعات مريرة بين متناقضات عدة، أدت إلى تكريس مزيد من العدالة الاجتماعية لصالح الإنسان وحقوقه المقدسة.(١)

قد يبادر البعض قائلاً: إن من أثمن مكاسب العولمة التقدم التقني، وقد أصبح هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات دون إحداث مواطن شغل جديدة، إنه فعلاً كسب ثمين يحققه التقدم، ولكن لامناص من مواجهة مشاكل التقدم بحلول جديدة تضمن للإنسان قطف ثمار التقدم وتوزيعها بطريقة عادلة تحمي الإنسان من التهميش، والعيش داخل أسوار أحياء الفقر والمرض والعنف.(٢)

لقد توقع المختصون في الدراسات المستقبلية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ أن يجري تحويل تكاليف الحرب الباردة إلى مساعدة البلدان الفقيرة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، بل أتضّح أن المساعدات السخيّة التي أغدقها الغرب على بعض البلدان النامية في الستينات والسبعينات كانت لمقاومة الخطر الشيوعي الداهم يومئذ، وليس من أجل سواد عيون أهل الجنوب، وإذا كانت قوة المجتمع المدني في الغرب، وعراقة تقاليده السياسية والاجتماعية تمكّنانه من رسم خطط جديدة لمواجهة النتائج السلبية لظاهرة العولمة في المجال الاجتماعي، فإن بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك، بل أصبحت مهددة بكوارث بيئيّة وبانتشار الأوبئة الفتاكة مثل الإيدز، بل بدأت مدن شرقية ولاتينية ذات تقاليد حضارية عريقة تنقلب إلى بؤر عالمية للفَسَادْ والجريمة، وتفشّي ظاهرة العنف، كما هو الحال في بومباي وريودي جانيرو وسان باولو وجاكارتا وغيرها.(٣)

إن الاقتصاد المعولم لم يفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة والحدّ من ظاهرة البطالة فحسب، بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمى بفئات اجتماعية متعددة كانت تحظى بمستوى معيشي محترم، إلى هوّة البطالة والفقر المدقع. وستكون هذه الكارثة أشّد هولاً وأكثر فزعاً في البلدان النامية خلال القرن

الحادي والعشرين، وليس من باب المبالغة القول هنا : إن أكثر النتائج السلبية خطراً في المجال الاجتماعي هو القضاء على الطبقة الوسطى، ودحرجتها نحو حافة الفاقة، وهي الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها الطبقة الكابحة لجميع تيارات التطرف والغلّو، ومثّلت دائماً وأبداً السند القوي لدولة القانون والمؤسسات، دولة الرعاية الاجتماعية، وهي التي قادت في المجتمعات النامية حركات التحرر الوطني، وحملت مشغل الحداثة والتقدم، وبرزت من صفوفها النخب السياسية والفكرية المجددّة، وهي طبقة واسعة تضم فئات اجتماعية متنوعة عرفت بتضامنها حول القضايا الأساسية مثل الدفاع عن الحريات، وعن حقوق الإنسان، وعن العدالة الاجتماعية، وعن النظام الديموقراطي، وناصبت العداء طول تاريخها المديد لقوى الاستغلال والاحتكار والاستكبار من فوق، وفوضى البروليتاريا الرثّة من أسفل، ولكنها تحالفت دائماً أيام الأزمات المهددة لاستقرار المجتمع، ولدور الدولة الوطنية، مع الهياكل المنظمة للطبقة العاملة. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: إذا كانت الطبقة اَلْعَامِلَة تعاني من البطالة، وتدهور القوة الشرائية، والخوف من فقدان فرص العمل، وبدأت الطبقة الوسطى تضمر، وتتدحرج نحو الأسفل، فمن أفاد إذن من حيوية الاقتصاد المعولم، ومن زيادة نسبة النمو في كثير من البلدان؟

أفاد من ذلك بالدرجة الأولى أُمراء الأُمَمِيّة المالية الجديدة ... إنهم الحيتان الضخمة التي تأكل السمك الصغير بلا رحمة ولا دموع ...إنها القوى المستغلّة مثلها كمثل القطط السمان لا تشبع أبداً.(٤)

من المعروف أن علّو الرأسمالية الكلاسيكية أدى إلى بروز حركات اجتماعية قادمًا طبقة عاملة منظمة، وواعية سياسياً، وتصدّت دائما للحركات الفوضوية، وللأيديولوجيات المغالية، وتعّد هذه الحركات كسباً في تقدم المجتمع

البشري، وهو تراث ثمين يمكن أن تفيد منه الشعوب لكبح جماح الليبرالية المتطرفة، ويخشى الدارسون لظاهرة العولمة اليوم أن تصبّ أصولية الأَمَميّة المالية الجديدة الزيت على نار الأصوليات المتطرفة بشتى أنواعها. إن التعرف إلى النتائج السلبية لظاهرة العولمة في المجال الاجتماعي بصفة عامة، وفيما أصاب الطبقة الوسطى من ضمور، ونسف لقاعدتها الاقتصادية ونمطها المعيشي يجعل المرء يتساءل أولاً عن مآل الدولة، وثانياً عن مصير النظام الديموقراطي في المجتمعات الليبرالية. أما الدولة في البلدان النامية فقد أصبحت خاضعة لأملاء أُمَميّة رأس المال، وأداتها الفعالة مثل المنظمات المالية والاقتصادية الدولية،وأضحى دور أصحاب السلطة فيما يشبه دور رجال المطافئ الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق ... حرائق البطالة والإرهاب والعنف والأوبئة القاتلة والجريمة وعصابات المافية. أما الديموقراطية، فهي الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ويزعم أَعْدَاءُ الحريات العامة وحقوق الإنسان بهتاناً وزوراً أن الحديث عن الديموقراطية في مثل هذه الأوضاع ترفاً لا مزيد عليه، بل عرقلة لجهود السلطة الساعية لإيجاد حلول للأزمات الخانقة. وهذا يذكرنا بمقولة سفسطائية ردّدها أَعْدَاءُ الديموقراطية في العالم العربي أثناء الستينات، زاعمين أن بناء الاشتراكية وتحقيق الوحدة أهم بكثير من الديموقراطية، وكأنّ هناك تناقضاً بين التنمية والعدالة الاجتماعية والوحدة من جهة والبناء الديموقراطي من جهة أخرى،وقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا تنمية حقيقية شاملة، ولا نجاح لأي مشروع سياسي من دون الديموقراطية. وفي هذا السياق يورد الباحث التونسي الحبيب الجنحاني الملاحظات التالية:

أولاً: تثبت التقارير الاقتصادية الدولية أن فئات اجتماعية معينة في بلدان العالم الثالث هي المستفيدة بالدرجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: الفروقات بين الأغنياء والفقراء في دول العالم الثالث تتعاظم يوماً بعد يوم، ويعود الفضل في ذلك إلى العولمة. فهل أكسبت العولمة ظاهرة الصراع

الطبقي بعداً جديداً لم يكن معروفاً من قبل، فأصبح هو أيضاً مثل الصواريخ العابرة للقارات!؟

إذن، من المتوقع أن تزداد الصراعات الطبقية حدّة.وما يموج تحت السطح ينذر بعواقب وخيمة.(٥)

هناك أربعة مجالات يظهر فيها تأثير العولمة على المجتمع:

أولاً: الثورة في المجال العسكري، علماً بأن أغلب الابتكارات التي زودت العولمة بالوقود بدأت في المجال العسكري، أو جاءت لنا إلى المجال المدني بعد أن سمحت المؤسسات العسكرية أو (ناسا) باستعمالها في الصناعات المدنية، بما في ذلك وبشكل خاص "الإنترنت".

ثانياً: في المجال الاقتصادي - المالي الذي أطلق قوى السوق العالمي متجاوزاً الحدود الجغرافية للدول، والذي أدى إلى إضعاف سيطرة هذه الدول على اقتصادياتها، والتطورات في هذا المجال أعطت الانطباع وكأن الدولة الوطنية على وشك الانهيار.

ثالثاً: في المجال السياسي الذي أطلق قوى القبلية والأثنيّة والطائفية من عقالها، فَتَفَسَّخَتْ الدول إلى دويلات من جهة، وتحالفت الدول في تكتلات إقليمية من ناحية أخرى. وكان من شأن ذلك أن وضع ضغوطاً على الدول للانفتاح السياسي ليتماشى مع الانفتاح الاقتصادي، فظهرت موجة أو مهزلة الديموقراطية في العديد من الدول، بحيث أصبحت الشعوب تنتخب حكامها المتسلطين بطريقة "دستورية" أي بدساتير مفصلة حسب الطلب.

رابعاً: في المجال الاجتماعي - وهو محور حديثنا في هذا الجزء من الكتاب يمكن ملاحظة ما يلي:

١- إن تأثير العولمة على المجتمع لا ينحصر في تسارع وتيرة ما يُعرف

بالاختراعات والابتكارات التي تحدث يومياً أو أسبوعياً. تأثير العولمة يبدأ عندما يتحول تأثير الاختراعات والابتكارات إلى سلوك اجتماعي – نفسي واقتصادي. فهذه الاختراعات والابتكارات في مختلف المجالات يبدأ تأثيرها عندما تدخل في تنظيم العمل وتشكيل علاقات العمل مثلاً، أو عندماً تدفع الأفراد إلى مزيد من التديّن أو الاعتقاد بغيبيات من نوع جديد يعتمد على التكنولوجيا المتطورة، وليس ضدها كما أعتقد البعض. والمهم في هذا الموضوع هو أن العولمة بطريقة أو بأخرى هي حالة ذهنية – نفسية تؤهلنا للتفاعل مع المستجدات.

٢- إن الاعتقاد بأن العولمة هي نهاية المطاف ليس صحيحاً، فالعولمة – وإن كانت تملك قدرة الاستمرار لزمن طويل، إلاّ أنها يوماً ما ستجد نفسها تدخل كتب التاريخ تحت عنوان: "حدث ذات مرة"[(٦)]

إن قوى العولمة تغيّر أمام أعيننا المؤسسات والعلاقات الاجتماعية بطرق وأشكال عميقة لا نستطيع تمييزها بوضوح في الوقت الحاضر بسبب قربها الزماني منا. كما أن هناك ثورة صامتة في الاتجاهات وفي القيم التي تجيز للأفراد الوصول إلى الغايات بغير الطرق الأخلاقية المتعارف عليها، في العلاقات الجنسية مثلاً، أو في الطرق المختصرة في الوصول إلى الثروة بغير العمل الجاد، وإنما بالغش والاحتيال والاختلاس أو باليانصيب. هناك من يعتقد أن بعض هذه المظاهر السلوكية مؤشر على مزيد من التسامح، لأن الأفراد كانوا يمارسونها في السر، بينما هم يمارسونها الآن في العلن، والفرد أصبح يتعامل مع القانون بالقدر الذي لا يقع تحت طائلته. وهناك عملية واسعة تتمثل في تسطيح الثقافة وابتذالها. ومن أهم المؤشرات على ذلك عجز النظم والأساليب التربوية على مسايرة الثورة الصامتة في الاتجاهات والقيم.ومن المؤشرات المهمة على الثورة الصامتة في الاتجاهات والقيم هو التحول الملموس من السياسة إلى الأمور الحياتية، مما أضعف الانتماءات والولاءات الأيديولوجية مقابل ازدياد سطوة المصالح والتكتلات المصلحية كالطائفية والقبلية والأثنية.[(٧)]

إن من أكثر مؤشرات تأثير العولمة على المجتمع مدعاة للتأمل هي تلك التغيرات والتحولات المتلاحقة في حياتنا الاجتماعية. واقع الحال أن المجتمعات المختلفة تتعامل مع ظاهرة العولمة من منطلقات متباينة تعكس مستوى التطور الحضاري والثقة بالنفس التي تعيشها تلك المجتمعات. وهذا يجعل الموقف من تيار العولمة يتراوح ما بين الترحيب والقبول إلى الرفض والمقاومة، وبينما يتقلص عدد المجتمعات التي تتجه نحو القبول بكل ما يحمله تيار العولمة، وتلك التي ترفض كل ما يبشر به، يتزايد عدد المجتمعات التي تقف حائرة لا تدري كيف تتعامل مع تلك الظاهرة التي تطغي على غيرها من ظواهر المجتمع الدولي.وهذا يجعل أغلبية المجتمعات الإنسانية تستسلم لتيار العولمة، حيث يقتصر الكلام عند الرفض والقبول ضمن نطاق الحديث السياسي والإعلامي الذي يفتقد العلميّة والواقعية وخطط التعامل العلميّة. ويبدو للدارس والمحلّل أن غالبية المجتمعات والفئات الاجتماعية التي حققت قدراً كبيراً من التطور الحضاري بمفهومه الواسع، الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي، هي الأكثر ميلاً نحو القبول بكل ما يحمله تيار العولمة ويبشّر به من مستجدات. وفي المقابل، تبدو المجتمعات المتخلّفة عن ركاب حضارة العصر، وهي مجتمعات وفئات اجتماعية لا تزال تعيش في حضارة الزراعة وما قبلها، الأكثر ميلاً نحو رفض تيار العولمة والخوف منه ومما يحمله ويعد به من تطورات، خاصة الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بمنظومة القيم والعادات والتقاليد والهياكل الاجتماعية السائدة. تجد تلك المواقف المتباينة، وأحياناً المتناقضة من ظاهرة العولمة انعكاساتها جميعاً في مرآة الرأي العام العربي. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تفاوت درجة التطور الحضاري بين جماعة وأخرى، واختلاف مدى ارتباط الاقتصادات العربية الوطنية بالاقتصاد العالمي. فالمجتمعات العربية والفئات الاجتماعية الأقل تطوراً وأكثر تمسكاً بالتراث والقيم المتوازنة تبدي عداء أكبر من غيرها لظاهرة العولمة ومقاومة لتيارها الجارف. أما الفئات الاجتماعية الأكثر تطوراً، خاصة من النواحي العلمية والثقافية، والفئات

والنشاطات الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق بالاقتصاد العالمي وأسواقه المالية والاستثمارية الديناميكية فتبدي ميلاً لقبول تيار العولمة وتتجه نحو التكيف مع ما يفرضه من تغيرات على أرض الواقع.(٨) وينقسم المثقفون العرب بوجه عام إلى قسمين رئيسيين، يرفض أحدهما تيار العولمة ويدعو إلى مقاومته، ويرحب الآخر بذلك التيار ويدعو إلى القبول به. ويمكن القول عموماً أن المثقف العربي التقليدي، وهو مثقف تنحصر ثقافته ضمن القديم من الأفكار والشعارات يقوم بقيادة معسكر الرفض والمقاومة، بينما يقوم المثقف غير التقليدي وهو مثقف على وعي كبير بتطورات العصر وحقائقه المستجدة، إلى قيادة معسكر الترحيب والقبول.(٩)

إن ما يعود إلى التاريخ، يستطيع أن يفهم معنى دور العولمة في عالم القرن الحادي والعشرين ويتحسس آثارها في حياة المجتمع. إذ عندما اكتشف الإنسان فن الزراعة بدأت المجتمعات البدائية تدريجياً من حياة الترحال والتنقل القبلية إلى حياة الاستقرار الزراعية، ولما كانت حياة الاستقرار والارتباط بالأرض قد استوجبت تنازل القبلي عن جزء كبير من حريته، وتكييف حياته وتقاليده ونظمه الاجتماعية بشكل أدى إلى تغييرها جذرياً لتنسجم مع حياة الزراعة، فإن القبلي عموماً أتجه إلى رفض حياة الزراعة ومقاومة نمطها الإنتاجي، لكن الزراعة انتصرت في النهاية، وأصبحت كل المجتمعات التي تخلفت عنها متخلفة عن العصر وتابعة للمجتمعات الزراعية الأكثر تطوراً. كذلك كان الحال عندما تم الانتقال من حياة الزراعة ومجتمعها التقليدي إلى حياة الصناعة في القرن الثامن عشر. لقد كانت المآسي التي فرضتها التحولات من حياة الزراعة البسيطة الهادئة إلى حياة الصناعة التي اتصفت بالاستغلال، خاصة بالنسبة للأطفال والنساء وتفكيك العائلة والسكن في أماكن غير صحيحة، وَرَاءْ قيام المظاهرات والثورات المعادية لحركة التصنيع ونمطها الحياتي الإنتاجي. لكن التاريخ يؤكد أن كل المجتمعات التي تخلفت عن ركب الصناعة أصبحت مجتمعات أكثر فقراً وضعفاً من المجمعات الصناعية وتابعة لها بوجه عام.(١٠)

كتب محمد عبدالعزيز ربيع يقول: "…. إن العولمة هي الموجة الجديدة التي تعيد تنظيم الحياة على أسس جديدة لم تكن معروفة من قبل. وهذا يجعل العولمة حصان العَرَبَةِ الحضارية الجديدة التي يطلق عليها "حضارة المعرفة" والتي تقوم أساساً على صنع وتخزين وتحليل وتسويق المعلومات من خلال وسائل اتصال إلكترونية فورية لا تقف أمام حدود سياسية ولا تعترف بخصوصيات ثقافية. ولما كانت حضارة المعرفة هي حضارة المستقبل الذي يدّق على الأبواب، فإن من يتخلف عنها بالوقوف في وجه تيار العولمة أو إدارة ظهره لذلك التيار، سوف يكون مصيره التخلف عن ركاب العصر والاضطرار إلى القبول بالتبعية للمجتمعات المعرفية، والعيش حياة تخلّف تتصف بالفاقة والضعف.

وحيث أن العولمة هي شعار العصر وأداة الحضارة المعرفية الجديدة في نشر أفكارها وقيمها وأنماط إنتاجها، فإن الخيار أمام جميع الشعوب والفئات الاجتماعية الأكثر تطوراً أصبح يتلخص في كيفية الاستفادة من تيار العولمة وكيف يمكن ركوبه لتعظيم الفوائد الممكنة وتقليل الخسارة المحتملة. إن حتمية العولمة تحتم نمطاً جديداً من السلوك للتعامل معها..."[١١]

هوامش: الإطار الاجتماعي للعولمة

(١) قارن مع :

الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، في: مجلة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، الكويت، ص ٣٠.

(٢) أنظر:

الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ٣٠.

(٣) قارن مع:

رمزي زكي: الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى، في: مجلة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٦، الكويت، ص ٣١ وما بعدها.

(٤) رمزي زكي: مرجع سابق الذكر، ص ٣٥ وما يليها.

(٥) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق الذكر، ص ٣٣-٣٤ وأنظر كذلك:

- Simon Head: Des Ende der Mittelklasse, in: Die Zeit, Hamburg-Germany datum: 26.4.1996.

(٦) قارن مع:

محمد عبد العزيز ربيع: العولمة والمجتمع، في: صحيفة الخليج، العد رقم (٧٦٤٠) تاريخ ١٩/٤/٢٠٠٠، ص ١٢.

(٧) قارن مع:

هيربرت سيسلر: المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة، رقم (١٠٦)، لعام ١٩٨٦.

(٨) قارن مع:

محمد الدعمي: الثقافة العربية وجدل الغزو الثقافي، مقاربة بين بعض أفكار الثقافة العربية والثقافة الغربية، في: مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠) ديسمبر ١٩٩٤.

(٩) أنظر المزيد في:

زكريا محمد عبدالله، "مؤتمر مستقبل الثقافة العربية، في: مجلة شئون عربية، العدد (٩٢)، ديسمبر ١٩٩٧.

(١٠) محمد عبدالعزيز ، العولمة والمجتمع، في: صحيفة الخليج، العدد (٧٦٤٠)، تاريخ ١٩ /٤/٢٠٠٠، ص ١٢.

(١١) محمد عبدالعزيز ، مرجع سابق الذكر.

٢- الآثار الاجتماعية للعولمة

كتب خلدون حسن النقيب يقول: "العولمة واحدة من الحركات التاريخية الكبرى المصاحبة للرأسمالية في طورها الأخير، التي يتسارع فيها معدل التغيّر الاجتماعي إلى درجة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ..."[(١)]

هذا التغير الاجتماعي المتولد من الانضغاط الشديد في الزمان والمكان بسبب التطور التقني المتدفق والمعتمد بشكل متزايد على المعرفة والعلم (knowledge Based) هو سِمَةْ العولمة. ولكن تأثير العولمة على المجتمع لا ينحصر في تسارع وتيرة الاختراعات والابتكارات التي تحدث بشكل يكاد أن يكون شهرياً أو أسبوعياً. فتأثير العولمة يبدأ عندما يتحول تأثير الاختراعات والابتكارات إلى سلوك اجتماعي - نفسي واقتصادي. فهذه الاختراعات والابتكارات في مختلف المجالات يبدأ تأثيرها عندما تدخل في تنظيم العمل وتشكيل علاقات العمل مثلاً، أو عندما تدفع الأفراد إلى مزيد من التديّن أو الاعتقاد بغيّبيات من نوع جديد يعتمد على الثقافة العليا، وليس ضدها كما أعتقد البعض. والمهم في هذا الموضوع هو أن العولمة بطريقة أو بأخرى هي حالة ذهنية - نفسية (state of mind) توفر لنا أدوات الحماية من آثار العولمة، والقدرة على التكيف مع الواقع السريع للعولمة، في الوقت نفسه.[(٢)] إن الاعتقاد بأن التسعينات من القرن العشرين تمثل نهاية حلقة في تطور الرأسمالية على مستوى كوني (أو عولمي إذا جاز التعبير) في دورتها الثالثة التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (وفي أثناء الحرب الباردة)، يستند إلى مؤشرات واضحة من الآثار الاجتماعية والنفسية والبيئية التي سوف نستعرضها هنا في هذا الفصل. أما محاولة معرفة ما هو شكل المرحلة التاريخية القادمة في ظل قوى العولمة، فإن ذلك يتطلب جهداً جماعياً مشتركاً، بالنظر إلى درجة التعقيد العالية للسلوك الإنساني. ولكن أشدّ الاعتقادات خطراً هي تلك التي يُروج لها في الغرب من أن التقدم في العلوم في ظل العولمة سوف يكشف أسرار السلوك الإنساني بمجرد التحكم

بعض الجينات، أو التلاعب بالتركيب الجيني للإنسان. إن قوى العولمة تغيّر أمام أعيننا المؤسسات والعلاقات الاجتماعية بطرق وأشكال عميقة لا نستطيع تمييزها بوضوح في الوقت الحاضر بسبب قربها الزماني منا. والسؤال هنا: كيف تَنْدَسُّ وتتغلغل قوى العولمة في وعينا وحياتنا اليومية خلسة وبطريقة غامضة، بحيث أن المؤسسات الاجتماعية المألوفة التي اعتدنا على التعامل معها، ما هي إلا قشرة وواجهة فقط، أما العلاقات التي في داخلها أصبحت غير مألوفة وغير معتادة. بحيث أن أغلبنا سيجد من الصعوبة فهم تناقضاتها وعدم استقرارها، فتزرع فينا عدم اليقين بعد الاطمئنان، وعدم الثقة بعد الثقة، وروح التمرد بعد الاستكانة. وفي هذا السياق يمكن تحديد عدة مؤشرات على الدور الذي تخلفه قوى العولمة على المجتمع، سواء كان ذلك في المجال الاجتماعي - السياسي، أو الاجتماعي - البيئي، أو الاجتماعي - الاقتصادي، أو الاجتماعي - الثقافي:

١- هناك ثورة صامتة في الاتجاهات وفي القيم التي تجيز للأفراد الوصول إلى الغايات بغير الطرق الأخلاقية المتعارف عليها، في العلاقات الجنسية مثلاً، أو في الطرق المختصرة في الوصول إلى الثروة بغير العمل الجاد، وإنما بالغش والاحتيال والاختلاس أو باليانصيب. هناك من يعتقد أن بعض هذه المظاهر السلوكية مؤشر على مزيد من التسامح لأن الأفراد كانوا يمارسونها في السر، بينما هم يمارسونها الآن في العلن، والفرد أصبح يتعامل مع القانون بالقدر الذي لا يقع تحت طائلته.

٢- هناك عملية واسعة تتمثل في تسطيح الثقافة على مسايرة "الثورة الصامته" في الاتجاهات والقيم. ومؤشر آخر على هذه العملية هو أن ظاهرة ضعف القدرة على التعبير في اللغة الفصحى يدفع إلى بروز تعابير عامية اصطلاحية على اللغة المحكية وكأنها شفرات سلوكية. ومن المتوقع أن تتزايد هذه الظاهرة قوة في الثقافات الفرعية للشباب والأقليات وللتجمعات الطبقية في المدن.

٣- ومن المؤشرات المهمة على الثورة الصامتة في الاتجاهات والقيم هو في التحول الملموس من الاهتمام بالسياسة إلى الاهتمام بالأمور الحياتية، مما أضعف الانتماءات والولاءات الأيديولوجية مقابل ازدياد سطوة المصالح والتكتلات المصلحية كالطائفية والقبلية والأثنية. فهناك قبلية سياسية وقبلية اقتصادية إلى جانب القبلية التقليدية، وهي سمات تميزت بها الأنظمة العربية على غيرها من أنظمة العالم المعاصر.

٤- اتخاذ دورة الصراع بين التيارات الفكرية للجماعات المتضررة من قوى العولمة: الأصولية - السلفية المحافظة (الدينية والقومية الشوفينية الشعبوية في الغرب)، مقابل التيار الليبرالي المنادي بالعولمة (إضعاف دور دولة الوطنية والمنادي بالتعدية الثقافية). التيار الأول ينادي بالالتزام بالهوية (الدينية والقومية)، والتيار الثاني يُنادي بأن سبيل الوصول إلى السعادة هو الاندماج بمجتمع العولمة وثقافة العولمة، لأنها تتيح لنا آفاقاً واسعة من الحرية بأشكالها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهناك من يعتقد أن هذا الصراع سيؤدي إلى "صدام الحضارات والمدنيات".

٥- بروز الدور النافذ لوسائل الإعلام على سلوكيات أفراد الأسرة. فالحياة الاجتماعية بدأت عملياً تنتظم حسب توقيت برامج البث التلفزيوني (عند الأطفال وعند البالغين). كما أن مساحة الوقت المستقطع للتراسل والتواصل عامة بواسطة الحاسوب في ازدياد هي الأخرى. ويؤكد علماء الاجتماع أن وسائل الإعلام في ظل العولمة ستؤدي إلى مزيد من العزلة الاجتماعية بدلاً من تقوية روابط المجتمع المحلي.[٣]

٦- إن من أكثر مؤشرات تأثير العولمة على المجتمع مدعاة للتأمل، هو إن انتشار الروح العلمي والفكر العقلاني ومادية العلم الغربي، لم تمنع بل شجّعت ظهور معتقدات غيبية ونحل طقوسية مثل "الإلحادية التقنية" التي تقدس الكهرباء،

وتستعمل الحاسوب في حسابات غيبية (كالجماعة التي انتحرت حتى تلحق بأحد المذنبات للوصول إلى العالم الموازي لعالمنا). وهناك أمثلة كثيرة على هذا التيار الذي يجمع بين التقانة المتقدمة والتفكير الغيبي، منها المسيحية العلموية (Christian Scientist) أو السلفية العلمية؛ وبدع أخرى في الهند والصين واليابان، وظاهرة أخرى وثيقة الصلة بهذا هي اللجوء إلى التفسير الشعبي للأحلام وللعلامات ولكشف الطالع بالتنجيم. وهذه ليست حوادث منعزلة، بل أن زعماء سياسيين يلجأون لها بانتظام لمعرفة ماذا يُخَبِئْ لهم الغيب أو القدر. فقد مارس ذلك الرئيس الروسي السابق يلتسين والرئيس الأمريكي نيكسون ومن بعده ريجان وكارتر وكلنتون. وفي العالم العربي مارس ذلك زعيم دولة عربية كبرى إلى جانب زعماء آخرين نتحفظ على ذكر أسماءهم. كما لجأ بعض الزعماء العرب للاستفادة من القدرات الغيبية للحركة الماسونية التي لم تبخل من خلال المُنَجّمِيْن لديها بإعطاء توجهات قدرية .

٧- هناك مؤشرات واضحة على ازدياد وتيرة سلعنة المجتمع ككل، بما في ذلك الذمم والضمائر والأجساد البشرية. كل شئ معروض للبيع مقابل أجر معلوم. هذه الظاهرة الاستهلاكية جاءت مصاحبة للمجتمع الجماهيري والإنتاج بالجملة منذ بداية القرن الأمريكي، ولكن الاستهلاك المتعي في ظل العولمة قد تحول إلى هستيريا للشراء والبيع وبخاصة مع التقدم في فنون وعلوم التسويق والتشويق والتوظيف والتقديم. وكل ذلك يضع مطالب مادية وضغوط نفسية على الجماعات والأسر والأفراد.

٨- هناك مؤشرات على أن العلاقات العائلية تشهد تغيرات جذرية، فكثير من الظواهر تشير إلى أن العائلة النووية لم تعد الوحدة الأساسية لتنظيم المجتمع، وهي تشير أيضاً إلى عدم كفاية العائلة النووية التقليدية في إشباع حاجات أفراد العائلة. ومن هذه المؤشرات أن الطلاق الفعلي والعاطفي في ازدياد على مستوى العالم، وإذا كان الطلاق العاطفي ظاهرة قديمة في المجتمع التقليدي (البقاء معاً من

أجل الأطفال)، فإنها تحدث الآن في مجتمع يُتيح العديد من الخيارات أمام المرأة لم تكن موجودة في السابق. وهذا يفسّر كيف أن المرأة في ظل العولمة (بالإضافة إلى حرمانها من كثير من الحقوق) تتعرض للاضطرابات النفسية والعاطفية بمقدار يوازي أو يزيد على الرجل. يضاف إلى ذلك الضغوط النفسية التي تتعرض لها الأسرة لتوفير المتطلبات المادية في مستوى معيشة يزداد في الارتفاع أحد أهم مصادر القلق والارتباط في المجتمع.

٩- إذا كانت الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي وهي الأسرة تتعرض إلى ضغوط بسبب قوى العولمة، فإن الوحدة الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية وهي الدولة القومية أو الوطنية هي الأخرى تتعرض إلى ضغوط شديدة.وهذان المؤشران بحد ذاتهما يؤكدان على أننا نشهد نهاية دورة تاريخية، فاسحة المجال إلى أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي على المستوى الدولي والمحلي. إن الدولة الوطنية تتعرض إلى ضغوط من حيث عدم قدرتها على التحكم بمواردها الاقتصادية والمالية. وهي تتعرض إلى ضغوط بسبب عسكرة السياسة الخارجية، واللجوء المتزايد إلى أسلوب العقوبات والمقاطعة الاقتصاديتين. هذا المناخ السياسي يسمح لأقليات إثنية أو دينية بالانشقاق ويشجعها على المطالبة بالاستقلال. وهكذا فنحن نشهد تيارين يبدوان وكأنهما متناقضين: النـــزعات الانفصالية على مستوى الدولة الوطنية، والتوجه نحو تحالفات إقليمية على المستوى الدولي، تتنازل فيه الدولة الوطنية عن جزء من سيادتها. بينما هناك هدف مشترك بين كلا التوجهيّن وهو كفاءة نظام الضبط والسيطرة (على السكان وعلى الموارد) أو ما يعبّر عنه البعض بتقانة القوة".[٤]

١٠- إذا كانت قوى العولمة تتيح فعلاً مجالات واسعة من الحرية السياسية (مهزلة الديموقراطية على النمط الأمريكي التي تجتاح العالم) والحرية الاقتصادية (مهزلة الخصخصة) والحرية الفردية (في الحقوق الدستورية وحرية التواصل والتعبير بخاصة)، فإن العالم مقبل على أساليب جديدة في الرقابة من قبل الدولة،

وفي وضع قيود مبتكرة على هذه الحريات، حسب نموذج "تقانة القوة". فالهجوم على حرية التعبير ظاهرة تنتشر في كل أرجاء العالم، كمثال واحد من بين أمثلة كثيرة. إن التقدم في تقانة المعلومات يقدم في الوقت نفسه أساليب متقدمة في الرقابة والضبط والسيطرة. وأحد أشكال الحروب القادمة ستتخذ بدون شك شكل حروب المعلومات وحروب وسائل الإعلام.

١١- ومن مؤشرات الحروب غير التقليدية القادمة "عولمة الجريمة" عولمة أشكال جديدة من الإرهاب تُيسِّر وسائل التواصل الإلكتروني لها الحصول على أسلحة غير تقليدية يُطلق عليها "أسلحة الدمار الشامل (Mass-destruction weapons) وفي كلا الشكلين هناك دائماً الخطر من الابتزاز، ومن إضعاف قدرة الدولة على الضبط ومن الانتفاض من هيبة المؤسسات القضائية (لاعتبارات عديدة لا مجال لذكرها هنا)، ومما يزيد عولمة الجريمة خطورة أن فئات من الجنود المحترفين ورجال المخابرات المسّرحين والعلماء المارقين ينضمون باستمرار إلى جيوش الجريمة المنظمة التقليدية. وإذا ما استحكمت تنظيمات الجريمة المنظمة المعولمة، فإنها تخلق ضغطاً إضافياً يضاف إلى جملة الضغوط التي تتعرض لها الدولة الوطنية.

١٢- ومن المؤشرات الخطيرة التي تلقى مزيداً من الاهتمام بين الباحثين أن وقع الحياة اليومية المتسارع والضغوط النفسية التي تولدها قوى العولمة قد خلق البيئة الملائمة لتحول الأمراض الاجتماعية التقليدية إلى أمراض وبائية، مثل ارتفاع معدل سكر الدم، وارتفاع ضغط الدم واضطرابات الدورة الدموية، والاضطرابات النفسية مثل التوتر والقلق، والميل إلى استعمال العقاقير، واللجوء المتزايد لاستعمال المخدرات. وبشكل مصاحب لهذه الأوبئة الاجتماعية النهم الهستيري الذي جعل من العقاقير المنظمة للشهية بهدف تخفيف الوزن تجارة رائجة. وتلعب وسائل الإعلام والمناخ النفسي الذي تُروّج له كتصوير الجمال الجسدي بالقوام الجميل، وكأنه من ملامح الشخصية المرغوبة اجتماعياً.

١٣- من المؤشرات بالغة الخطورة على التحولات العميقة التي تحدثها قوى العولمة هو التلوث البيئي، وبخاصة انتشار الملوثات ما أطلق عليه بعض الكتاب بظاهرة "تأنيث الطبيعة" وكذلك أن أكثر الملوثات خطورة هو هرمون الاستروجين الأنثوي الذي يدخل في تركيب العديد من المواد التي لها احتكاك بالغذاء، أو بتسربه إلى مصادر المياه. كما أن بعض المواد الحافظة في الأغذية والحليب الصناعي والمجفف له تأثير على التركيب البيولوجي للإنسان يقلل من مظاهر الرجولة ويساهم في ظاهرة العجز الجنسي مقابل تقوية مظاهر الأنوثة. أضف إلى ذلك تأثير الملوثات على التشوهات الخلقية في الإنسان والحيوان على حد سواء. أضف إلى ذلك الوهم بأن العلم قادر على تخليص البشر من الأمراض بمجرد التحكم ببعض الجينات، مما يدفع المؤسسات العلمية الربحية إلى التلاعب بالتركيب الجيني للإنسان، طلباً للربح فيما يسمى "بالبيوتكنولوجي".

١٤- امتدت "سلعنة" العلم إلى المؤسسات التربوية. فهناك في الغرب وفي الشرق اتجاه يقوى باستمرار على تحويل المؤسسات التربوية غير الربحية في القطاعين العام والخاص إلى مؤسسات ربحية تمولها الأرباح المستدرة من الاستثمارات المعولمة الضخمة. فإن كان من المقبول تحويل منجزات العلم إلى سلع، فإن تحويل المؤسسات التربوية إلى مؤسسات ربحية تنافسية غير معلوم العواقب في زماننا هذا، ولكنه أمر محفوف بكثير من المحاذير.

١٥- إننا نستند إلى هذه المؤشرات، وبخاصة تلك التي تضع وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية (الأسرة)، ووحدة التنظيم الدولي الأساسية (الدولة الوطنية)، وانتشار الأوبئة الاجتماعية في بيئة معولمة تسمح بانتشار الجريمة المنظمة، والتهديد الذي يتعرض له التركيب البيولوجي للإنسان بسبب انتشار الملوثات البيئية.(٥) إننا نستند إلى هذه المؤشرات في الاعتقاد، بأن العولمة من حيث هي تغير اجتماعي سريع، ومن حيث هي حالة انضغاط الزمان والمكان، ومن حيث هي مزاج ذهني ونفسي تتسبب الآن في نقلنا إلى دورة جديدة من

التطور الرأسمالي، تنحسر تدريجياً من الفوضى والتناقضات القائمة الآن إلى اتجاهات وقيم جديدة أو ربما متجددة. وكما حذرنا خلال حديثنا من التسرع بالحكم على الآثار الاجتماعية للعولمة في كونها سلبية أو إيجابية، فإن القدرة الاستثنائية للمجتمعات على التكيف، يمكن أن تستولد عناصر إيجابية من التقدم التقني والعلمي. ولكننا نستطيع أن نقول بشيء من الثقة بأن الرأسمالية في ظل العولمة، في الوقت الحاضر بالرغم من منافعها الكثيرة على المستوى العسكري والمالي والاقتصادي، فإنها مضرة بصحة المجتمع النفسية - الثقافية والاجتماعية والبيئية. والمسألة هنا ليست المفاضلة بين الاستفادة من منجزات العلم والازدهار الاقتصادي وبين بيئة نفسية واجتماعية وطبيعية صحية، وإنما محاولة الوصول لمعادلة معقولة بينهما، قبل أن تمسخ إحداهما الأخرى.

١٦- "إن الدلائل تشير إلى أن العولمة كان لها أثر سلبي في المجتمعات - كما تذكر التقارير الدولية - إذ أدت عملية الهيمنة الاقتصادية للشركات الكبرى وتغيبت القيمة الأخلاقية عن القيمة المادية إلى ظواهر عدة كان من أبرزها انعدام حالة الأمن بصوره المختلفة. فالأمن الوظيفي يُعد في مقدمة احتياجات الإنسان لتوفير متطلبات الحياة المناسبة له، إلا أن حالة "التعولم" دفعت إلى تراجع الأمن أو انعدام هذا الأمن. وكما تؤكد التقارير فقد قادت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشركات إلى تفكيك مؤسسات الحماية الاجتماعية في البلدان الفقيرة والغنية على السواء، إذ أن حالة التنافس العالمي دفعت البلدان وأصحاب العمل لاتخاذ سياسات أكثر مرونة وأقل إنسانية فيما يتعلق بالأيدي العاملة. فقد اتخذت بلدان مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا خطوات لإضعاف القوانين التي تحدّ من فصل العمال، مما أطلق أيدي أصحاب العمل لاتخاذ خطوات عدة للتخلص من أعداد من العمال لإعادة هيكلة المصانع والشركات التي يملكونها، فتم تسريح أعداد كبيرة من العمال، عداً عن أن هناك أعداداً أخرى لا تجد فرص العمل المناسبة. وعلى عكس ما هو متوقع، لم يؤد

الانتعاش الاقتصادي إلى خفض البطالة ... ولذا فإن ظواهر أخرى كارتفاع نسبة الجريمة والتشرد قد برزت، وساعد على ذلك تسخير التقنيات الحديثة في عالم الجريمة، إذ تشير التقارير إلى انعدام الأمن الشخصي، وتسهم التجارة غير المشروعة - بالمخدرات والنساء والأسلحة والأموال المغسولة- في العنف والجريمة اللذين يتهددان الأحياء السكنية في شتى أنحاء العالم..." وجذور كل هذا تتمثل في تزايد نفوذ الجريمة المنظمة، التي يقدر أنها تحصد (١,٥) ترليون دولار سنوياً، بحيث تباري الشركات متعددة الجنسية كقوة اقتصادية. فمنظمات الجريمة العالمية قادرة على توريط السياسة ودوائر الأعمال والشرطة في الإجرام، بحيث تجني بذلك ثمار العولمة، وتقيم شبكات تتسم بالكفاءة، وتزيد نفوذها عمقاً واتساعاً ..."[٦]

... "وإذا كان هذا حال الدول الغنية، التي تسودها نظم ديموقراطية وقوانين منظمة لشؤونها المختلفة، فلنا أن نتصور حال الدول الفقيرة التي تقل أو تنعدم فهيا تلك المعطيات. وإذا كان انعدام الأمن بصوره المختلفة يُعدّ من آثار العولمة على المجتمعات، فإن تراجع الرعاية الاجتماعية يُعد صورة أخرى، إذ تنظر الدول المتقدمة للرعاية الاجتماعية باعتبارها إحدى الضروريات الإنسانية، بل تعدّها أحد الإنجازات الحضارية للدولة الحديثة.ولا تقصر هذه الرعاية على أصحاب الاحتياجات الخاصة بها كالأطفال وكبار السن والمعاقين، بل تعتبرها حقاً لكل إنسان وفي أي مرحلة من حياته. ولذا اهتمت بتوفير الرعاية الاجتماعية بصورها المختلفة كالصحة والتعليم والترفيه والمرافق العامة، وتعتبر أن الرعاية الاجتماعية أو الدعم الإنساني ضرورة للتماسك الاجتماعي، ولوجود مجتمع قوي، وكذلك للنمو الاقتصادي.ولكن حالة "التعولم" الاقتصادي جعلت المنفعة المادية مقدمة على أية منفعة أخرى، وكأنها تعيد صياغة مقولة كارل ماركس الشهيرة: "من لا يعمل لا يأكل"، فتراجعت أدوار كثيرة لهذه الرعاية، خاصة ما يتعلق بالمرأة منها...".[٧]

هوامش: الآثار الاجتماعية للعولمة

(١) خلدون حسن النقيب: العولمة .. تلصيقات على جسد مجتمع مهشم، في: صحيفة الخليج، ١٦/١١/١٩٩٩، ص ١٦ (العدد ٧٤٨٠).

(٢) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر.

(٣) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر.

(٤) خلدون حسن النقيب، مرجع سابق الذكر.

(٥) للمزيد حول العولمة والجريمة أنظر:

خلاف خلف الشاذلي: التنمية في عالم يفتقر إلى المساواة، في: مجلة الفصيل، العدد (١٦٦) الرياض/ نوفمبر (١٩٩٠).

(٦) عن:

سعيد حارب، الآثار الاجتماعية للعولمة، في: صحيفة الخليج، العدد رقم (٧٥٨٧) بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٠.

(٧) سعيد حارب، مرجع سابق الذكر.

٣- العولمة والشباب العربي:

نحن العرب كأمة وشعب وشرائح اجتماعية يشكل الشباب لدينا النسبة المئوية العظمى كمؤشر رقمي عددي، وهي من أكثر المراحل العمرية تأثراً بالمسالك العولمية الاختراقية التي توصلهم إلى حالة التدمير القصدي للذات والهوية والانتماء وفرض أنماط سلوكية ومعرفية جديدة متجانسة والروح العبثية العولمية وقدرتها على امتلاك أسباب السيطرة على الأهواء والمعارف والمدركات ونشر المتعة المجانية السهلة وصولاً لاختراق العقول وفق برمجة استلابية مدروسة اقصائية لوجود الآخر. وتجد العولمة مناخات مناسبة للانقضاض وانتهاز الفرص عبر شعارات ضبابية هلامية برّاقة ظاهرياً ومدمرة جوهرياً، إذ تشكل الأسرة العربية المحطة العربية الأولى لإجهاز آليات العولمة الاختراقية باعتبارها الخلية الأساسية في بناء المجتمع العربي. وهكذا فإن عملية النيل منها مقدمة ضرورية لالتهام بقية المكونات المجتمعية العربية بأسرها، ويعرف القائمون على إدارة المسالك العولمية في المجتمع الدولي الراهن أهمية الأسرة في حياة الشعب العربي، ويدركون بأنه بقدر ما تكون الأسرة العربية متماسكة داخلياً وعقدياً وانتماءً للوطن والمواطنة والعروبة والإسلام تكون محصّنة ضد كل المخاطر والتحديات والمُنْزَلَقَاتْ وفي مقدمتها العولمة. انهيار الأسرة العربية يؤدي بلا شك إلى انهيار القيم وبالتالي بُنى المجتمع الفاعلة والتي تشتملها شريحة الشباب العربي من خصوصية بهذا الاتجاه. ولقد أصبح واضحاً أن العولمة متيقظة وفي جاهزية تامة للانقضاض على مقدرات هذه الشريحة الاجتماعية الفاعلة، وستجد من خلال نجاعة الأدوات العولمية الاختراقية في أماكن عديدة من العالم فرصة لمحاولتها التدميرية في الإجهاز على شريحة الشباب العربي بوسائط إجرائية مناسبة والتي تقذف بالجميع إلى شواطئ الانحراف والانغماس بالمحظور ومسالك الخطر المحدق في المعطى الوجودي والقيمي والحياتي والإنساني. وتكون بذلك العولمة سيدة المواقف في فرض الطرق العَامِرَةِ بالانهيارات الأخلاقية والقيمية داخل أسوار

الأسرة وخارجها بالمدرسة والحيّ والمجتمع والأمة العربية بأسرها وتعزيز الفردية المرضيّة. إذ تقف آليات العولمة وأدواتها الاستيعابية على أُهبة الاستعداد لتحويل المجتمع، والشباب خصوصاً إلى مجزد كائنات بشرية شكلاً وعبيد لذواتهم ومنافعهم الفردية وشهواتهم الدونية مضموناً وسلوكاً، وتغيير المفاهيم الدلالية الجوهرية إلى عبارات شعاراتية جوفاء من أية قيمة بلا شكل ولا مضمون، خاوية من روحية الأنسنة والأخلاق والتفاعل الإنساني التضامني المجتمعي وسيادة منطق إيثار الذات والربح المادي الشخصي وحسب.[1] وهذا ما تتيحه التقانة المعلوماتية المعاصرة في الوقت الحالي من آليات أغوائية وما تمثله الشركات الاقتصادية والمنتديات الثقافية الخادعة والمشبوهة من قدرات فاعلة على الجذب واحتواء الشباب وإدخالهم في معايير خدمة الآخر المعادي، وتجنيدهم كأبواق إعلامية وسلوكية لرفض الذات العربية واكتساب معارف وسلوكيات الآخر الأجنبي، سلوكاً واعتقاداً وهداية حياتية باعتبارها النموذج المثالي لتحقيق أحلامهم كمحاولة يائسة لتحقيق أكاذيب التفوق والتقدم العلمي الشكلي الخادع عبر آليات تدميرية نجدها أرضية مناسبة لنفاذ المسالك العولمية الاختراقية متجلية في العوامل التالية:

أ- الدور المشبوه للصحافة، حيث تشكل الدوريات الصحفية اليومية والأسبوعية والشهرية مجالاً جاذباً لارتياد شريحة الشباب العربي، وبالتالي استيعابهم في ماكينتها الأغوائية عبر نشر قنوات المفاسد البصرية والذهنية التفكيرية في وسائط إلهاء مناسبة من ألعاب وصور إباحية فاضحة تثير الشهوة الجنسية بوحشية، ومقالات تحريضية دافعية لرفض الواقع العربي والاجتماعي والتمرد على الأسرة والمجتمع، ونشر الفضائح والأكاذيب وتلفيقها في صياغة إقناعية مدروسة تدخل في سياق الكذب الواعي بالحالة، من طروحات زائفة مثل إطلاق الحريات الفردية وحقوق المرأة بطريقة تدعو للخروج عن المألوف الاجتماعي والديني والأخلاقي وتقديم "السّم في الدسم" بشكل أو بآخر، ليجد

الفرد ذاته مندمجاً في لعبتها التدميرية، وإلباسه ثوباً غير ثوبه وخروجه من جلده في لبوس مغاير في سياق ببغاوي اُسْتِنْسَاخِيْ لثقافة الآخر المعادي في كل مجرياته وسلوكه وأفكاره وأنماط حياته والدخول في الاتجاه المعاكس، والانجرار نحو هاوية الانحراف في أشكال وملوّنات تخديرية متعددة.

ب- الدور التدميري للقنوات الفضائية، إذ تشكل البرامج التلفازية الفضائية، خصوصاً عبر الأقمار الفضائية المبثوية عبر (الدش - الستلايت)، العربية والمعربّة والأجنبية والمروّجة للدعاية الصليبية - الصهيونية القائمة على "صورة العالمية الكونية" من خلال بث البرامج الجنسية الإباحية والشذوذية (القمر الأوروبي) في محاولات قصدية لجذب شريحة الشباب العربي من الجنسين (الذكورة والأنوثة) لديناميتها الاستلابية، والتي نرى فيها العجب العجاب وكل أشكال الموبقات العدمية والأغوائية التدميرية للقيم والأخلاق والتربية والأديان والسلوك الإنساني، والانجرار الهيمني الحيواني اللاتفكيري بقصديه مفضوحة للقائمين على أدارتها، مع تقديم البرامج التدميرية المغلّفة بأكاذيب هلامية تسويفية معممة للفكر الفاسد للعقول والمساعد على تعميق الشروخات التفكيرية والتكفيريّة بالعروبة والإسلام والقيم العربية والتاريخ والحضارة والتشكيك بكل القادة والمفكرين والفقهاء والسياسيين العرب بأساليب تضليلية مكشوفة الغاية والخلفية والأهداف، وبث السموم من خلال بعض الحوارات والمناظرات التلفازية التي تأخذ من ملونات الحرية والديموقراطية مصيدة ظاهرية لجعل المواطن العربي عموماً والشباب خصوصاً يكفرون بالمجتمع ومبادئه وأفكاره وأديانه وقادته وأيديولوجيته، ويفقد صلته بماضيه وحاضره ومستقبلة وبوجوده والتشكك بكل ما حوله من معطيات وبالتالي اللحاق بآليات المثاقفة العولمية ومسالكها الانحرافية. ولا يخفي على أحد أن ما تقدمه الفضائيات المحلية والعربية من عروض أزياء ليست بريئة، وانتخاب ملكات الجمال التي تطالعنا بها ما بين فترة وأخرى مؤسسات خدمية ذات أهداف مشبوهة وما تقدمه من

مغريات بصرية كعوامل مساعدة على نشر الانحراف ولا سيما ما بين الفتيات.

ج- الدور الإجرامي للمنظمات السرية؛ فقد لوحظ أن الحركة الماسونية وما تفرّع عنها من "عبدة الشيطان" ونوادي الروتري والليونز وغيرها من أذرعة الصهيونية، تسعى إلى نشر الفسق والرذيلة. فقد تم ضبط عبدة الشيطان في مصر وهم "يتناكحون" ذكوراً مع ذكور، وذكوراً مع إناث، وإناثاً مع إناث، وظهر عبدة الشيطان في كافة الدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني ليشكلوا بذلك أول اختراق ماسوني - صهيوني للمجتمع العربي الذي لا يدري ماذا يجري به ومن حوله. إن هدفهم هو الوصول إلى تفكك الأسرة؟ مما يؤدي إلى مفاسد سلوكية متعددة، حيث تجد شريحة الشباب ذاتها في قلب الحالة الشاذة لتعاطي التدخين أولى الخطوات الانحرافية لهذه الذات المخدوعة برجولتها المبكرة، متممة بذلك انحرافات سابقة ساهم بخلقها الإعلام وتغاضى الأهل عن الرعاية والتوجيه. زد على ذلك انتشار المخدرات وشم الغراء وتناول الخمور بين صفوفهم، وكلها تشكل مقدمات أساسية لوصول شريحة الشباب إلى خديعة الإمتاع الزائف في اكتشاف الذات المتضخمة المريضة والإيهامية عبر معابر المخدرات وآليات الانسحاق العدمي أمام مغرياتها، والتي تفضي إلى الدرك اللاأخلاقي والخروج المفضوح عن الذات العربية والدخول في عوالم الانحطاط الأكثر دونية وقذارة. وإن جميع الممارسات الانحرافية السابقة تشكل الأرضية المناسبة لخوض غمار المتعة الاستنساخية عن أفلام الغرب، الأمريكي خصوصا، ومحاولة البحث عن المال بذات المعايير الانحرافية، ولا يتأتى ذلك إلا باتباع الشباب مسالك الخطر الغير محسوبة النتائج، والمغامرة التقليدية من خلال تشكل انحرافي شائن وتدمير حقيقي للقنوات (المفترض) أن تكون عامل بناء وتقدم حقيقيين والدخول في مسارات الاحتواء المزدوج للسياسات العولمية التدميرية.

من هذه المؤشرات الدلالية والتي تجد لها في مجتمعنا العربي وشريحة الشباب أمثلة وبراهين كثيرة تدخل المسالك العولمية بكل هدوء وثقة وتفعل فعلتها

السوداء في غياب الأسرة والمجتمع مخترقة العقول والأبدان، فَتَقْتُلْ كل ما هو جميل في حياتنا وتدّمر الطموحات والأماني والبناء المجتمعي، وتكرس الموبقات السلوكية وعوامل الإحباط، واستيعابهم من ثم في ديناميتها القاتلة وترسيخ الاعتقاد في عقولهم بأن العولمة ومشاربها (الأمريكية خصوصاً) هي طريق الخلاص لسعادة الإنسانية، خروجاً موفقاً من الجلد، وليس أثواب المثاقفة العولمية سلوكاً وآلية وغائية. وهي بلا شك مسئولية مجتمعية شاملة لابد للعرب من التيقظ لمخاطرها، فالوقت والواقع العربي وإشكالياته المتعددة ليست في مصلحة أحد إلا جبهة الحقبة العولمية المعادية.(٢)

هوامش: العولمة والشباب العربي

(١) عبدالله أبو راشد: الشباب العربي ومخاطر العولمة، المجتمع مسئول عن التصدي للتشويه والاستلاب، في: صحيفة البيان، دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، العدد (٧٢٣٩)، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٣، ص ٣٠.

(٢) قارن مع:

رجب البنا: البحث عن المستقبل، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٨ وما يليها.

٤- العولمة ومظاهر الجريمة والمخدرات

رغم الحديث الممجوج عن تقدم الإنسانية والسلوك الإنساني، فإن هناك موجات متلاحقة من الأجرام الكاسح تجتاح العالم، وهي موجات لم تفرقّ بين دولة غنية أو فقيرة متقدمة أو متخلّفة، مصاحبة بتطور هائل في طبيعة الجريمة وأسلوب ارتكابها. لقد تفاقمت الجرائم التي ترتكبها عصابات منظمة بدرجة أفزعت الحكومات والشعوب، ونتجت عنها أحداث قتل جماعية وجرائم اقتصادية انطوت على الفساد والابتزاز مهددة حياة ضحاياها بالشلل ومتحدية سلطات الحكومات، مما دفعها إلى محاولة الوقوف أمام تيار الجريمة باستخدام العنف والتدابير القمعية، وهو ما يؤثر بدوره في النمو الاجتماعي والاقتصادي لدولها. والجريمة المنظمة تعبير عن مجتمع إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة ويضم في مكوناته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام بالغ الدقة والتعقيد، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنّوها لأنفسهم تتسّم بالقسوة والشدّة على من يخرج على ناموس الجماعة، وَيَلْتَزِمُونَ في أداء نشاطهم الإجرامي بخطط دقيقة مدروسة ويجنون من ورائها الأرباح الطائلة ويحتفظون بالسطوة والنفوذ. وتمتد الشبكات الإجرامية المنظمة في معظم دول العالم إلى خارج حدودها الوطنية مستغلة في ذلك الروابط العرقية والثقافية والتاريخية مما يزيد من خطرها إلى درجة تجعل المجتمع تحت رحمتها وتشل حركته في العمل والإنتاج والنشاط الاقتصادي، ويتضخم دخل هذه العصابات إلى درجة مخيفة، وتلجأ إلى إخفائه من خلال عمليات غسيل الأموال وتحويلات المصارف وما يصاحبها من إفساد لذمم ونزاهة الموظفين الحكوميين الذين يراقبون تحركات الأموال. وكلما أوغلت العصابة في القدم كانت أكثر تنظيماً وإحكاماً وبعداً عن تناول سلطات الأمن. وتعتبر عصابات المخدرات من أخطر العصابات الإجرامية بعدما تفاقمت مشكلة المخدرات في العالم. ومن الحقائق التي أكدتها الدراسات المتخصصة

والتقارير الإحصائية حقيقة أن حجم الإجرام المنظم في البلدان العربية محدود قياساً على أي منطقة أخرى في العالم، سواء العالم المتقدم أو العالم النامي، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل في مقدمتها التمسك بالقيم الدينية التي ترفض ظاهرة الجريمة، علاوة على تفشي الفقر والجهل بين أوساط المجرمين،مما يحول بينهم وبين استخدام التطور التقني والمخترعات العلمية الحديثة في تخطيط الجرائم وتنفيذها.[1] وفي هذا السياق يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان إلى أن منطقة الشرق الأوسط كانت ومازالت مصدراً لتهديدات "عبر قومية" مثل المخدرات. وأدى فشل معظم دول المنطقة في تطوير نظم سياسية واقتصادية مستقرة، المصحوب بمعدلات مرتفعة للمواليد إلى تهديدات تتعلق بالهجرة الشرعية وغير الشرعية المتزايدة للغرب. إضافة إلى قيام عصابات شرق أوسطية (مصرية- لبنانية- مغربية- إيرانية- أفغانية) بتهريب مختلف أنواع المخدرات إلى دول أوروبا. ويتفوق على هذه العصابات مجموعة من المهربين في آسيا وأمريكا اللاتينية. في الواقع هناك خلاف جوهري بين الخبراء حول حجم إنتاج المخدرات وتصديرها واستخدامها.[2] وتشير بعض التقارير إلى أن العالم أنتج حوالي (٥٠٠٠) طن من الأفيون في عام (١٩٩٧) وما يزيد قليلاً عن (٣٠٠,٠٠٠) طن من نبات الكوكا ونحو (٥٠٠,٠٠٠) طن من الماريجوانا والحشيش في عام (١٩٩٦). أما إنتاج القنّب فهو أفضل توزيعاً وتقديرات الإنتاج غير محددة. فهو ينمو عشوائياً على مساحة تتراوح بين (٦٧,٠٠٠- ١,٨٠٠,٠٠٠) هكتار، كما تتم زراعته على مساحة تصل إلى (٩٤٠,٠٠٠) هكتار ولا توجد بيانات متاحة عن اتجاه الإنتاج، غير أن الإنتاج الإجمالي يبدو أنه يصل إلى حوالي (٥٠٠,٠٠٠) طن، ومن المناطق الرئيسية التي ينمو فيها القنّب عشوائيا (روسيا، كازخستان، أرمينيا، جورجيا، رومانيا). أما المغرب وأفغانستان وباكستان وتركيا فهي زراع رئيسيون، كما يزرع الحشيش في لبنان وإسرائيل، وتقوم عصابات إسرائيلية - وبتشجيع من حكومة إسرائيل - بتهريب الحشيش إلى

مصر عبر صحراء سيناء أو البحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط، وتستعمل في ذلك بدو النقب وبدو سيناء الذين يملكون وسائل بدائية لكنها خبيثة للتهريب. وقد أغرق هؤلاء السوق المصرية بالمخدرات، مما تسبب في استفحال هذه الظاهرة في أرض الكنانة. ورغم إجراءات الحكومة المصرية الصارمة، إلا أن إسرائيل تواصل تهريب المخدرات بلا توقف. وفي المكسيك وكولومبيا والبرازيل وجامايكا وجنوب أفريقيا ومالاوي ونيجريا وغانا يجري إنتاج الماريجوانا بكثافة. ومن منتجي القنّب الآسيويين تايلاند والفلبين والهند ونيبال وسريلانكا وفيجي وساموا الغربية؛ ويجري تصدير المنتوج إلى أمريكا وكندا ودول أوروبا الغربية. ويشير أنتوني كوردسمان إلى أن تجارة المخدرات مربحة إلى الحد الذي يضع أمام جهود الحدّ منها أو التخلص منها عقبات لا يمكن تجاوزها تقريباً، وطبقاً لتقديرات منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) فإن تجارة المخدرات العالمية تزايدت إلى الحد الذي أصبحت عنده العائدات الإجمالية من كميات المخدرات المحرمة تبلغ (٤٠٠) مليار دولار، أو حوالي ٨% من إجمالي التجارة العالمية.[٣]

إن تهريب المخدرات هو نشاط رئيسي لمجموعات الجريمة المنظمة في كثير من مناطق العالم المختلفة. وطبقا لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، فإن المهربين يحصلون على "نصيب الأسد" من دخل المخدرات (أي حوالي ٩٠%) ويحصل المزارعون فقط على ٦%، فيما يحصل مصنّعو وتجار للمواد الخام على ٤% فقط.

لقد أصبحت جريمة نشر المخدرات وبيعها تتجه نحو مزيد من الاحتراف والتدويل. فالمخدرات أصبحت خطر حقيقي "عبر قومي" وازداد زيادة كبيرة منذ عام (١٩٩٠). وسجلت زيادات كبيرة في عدد متعاطي المخدرات من العالم الثالث على مدى السنوات القليلة الماضية. وتمثل المخدرات تهديداً حقيقياً وخطيراً للمجتمع الغربي وللاستقرار الاجتماعي، فهناك الملايين من الشباب من يدمن بلا رحمة.[٤]

هوامش: العولمة ومظاهر الجريـــمة والمخدرات

(١) أنظر المزيد في:

محمد إسماعيل: الجريمة المنظمة وعبور القارات، في: صحيفة الجزيرة ٢٩ أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٢.

(٢) هنا عن:

- Mark Findlay: The Globalisation of Crime, N.Y. 2001

(٣) قارن مع:

- Mark Findlay, op. cit.

(٤) للمزيد طالع في:

- Anthony Giddens: The Consequences of modernity, polity-press, Cambridge, 1990

٥- العولمة ومظاهر العنف

اعتادت وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية في جميع أنحاء العالم على شجب تعاظم العنف بوصفه ظاهرة مستوطنة تزداد سوءاً. ومع ذلك فإن هذه الوسائل تساهم بصورة أو بأخرى في تعزيز هذه الظاهرة السلبية.

ربما كانت معدلات جرائم القتل هي أكثر مقاييس العنف في العالم موثوقية لأنها لا تعاني من الإهمال إلا قليلا، إذ من الصعب تجاهل "الجثث" لقد وصل المعدل العالمي إلى حوالي ٦ جرائم قتل لكل ١٠٠ ألف نسمة، أثناء الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٤. ولكن هذا المعدل وفي سياق العولمة ارتفع في جميع أنحاء العالم بأكثر من ٥٠%. أما البلدان الصناعية فقد شهدت زيادة في عمليات الإبادة البشرية بمعدل ١٥% تقريباً، في حين ارتفعت هذه الزيادة في أمريكا اللاتينية إلى أكثر من ٨٠% وإلى ١٢% في الوطن العربي. كما قفز المعدل العالمي إلى ٨,٨٦ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف مواطن خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤ مع انخفاض في المعدلات في آسيا والمحيط الهادي فقط.[1]

وعلى الرغم من أن المعلومات غالباً ما تكون أكثر ضآلة وسطحية فيما يتعلق بالعنف أكثر مما يتعلق الأمر بالإبادة البشرية، فإن عمليات المسح المتعلقة بالمذابح تعطي فكرة عن ضخامة أنماط العنف الأخرى. ولسوء الحظ لم تتوافر معطيات حول أعمال القتل الشاملة عبر الزمن إلا فيما يتعلق بخمسة بلدان فقط، هي: كندا، الولايات المتحدة، هولندا، فلندا وإنجلترا. إذ إن هذه البلدان ترسم صورة متناسبة بصورة عامة مع ما يقدم من معطيات حول عمليات الإبادة، فقد شهدت حالات في أوروبا الغربية تزايداً سريعاً في العنف، إذا ما قيس بعمليات الذبح عن طريق هجمات أو تهديدات خلال ثمانينات القرن العشرين، وخلال منتصف التسعينات من نفس القرن. وبرغم انخفاض معدلات جرائم القتل في الولايات المتحدة، إلاّ أنها شهدت زيادة في ضحايا العنف، وتعدّ كندا هي البلد الوحيد الذي لم يشهد زيادة في العنف.

الصورة قاتمة لسببين: ليس فقط لأن الأمصار قد انتقلت بصورة بائسة إلى معدلات أعلى في جرائم القتل خلال منتصف ثمانينات القرن العشرين، بل لأن معدل هذه العمليات يتزايد بتسارع في جميع أنحاء العالم. فأحدث الأرقام التي نشرت في أواخر التسعينات من القرن العشرين تبيّن أن أكثر من (٤٠) عملية قتل ضمن إطار الإبادة البشرية لكل (١٠٠) ألف إنسان قد وقعت في أفريقيا الصحراوية، ويليها أمريكا اللاتينية بمعدل (٢٣) لكل ١٠٠ ألف نسمة، وحتى هذه المعدلات العالية فإنها تُخْفِيْ وراءها معدلات مذهلة في المدن. ففي مدينة الإجرام جوهانسبيرغ يقتل (١١٥) لكل ١٠٠ ألف نسمة.[٢]

إن هذه النــزعات المهلكة تثير أسئلة عدة: ما الذي يسبّب مثل هذا المدّ العارم من العنف في أجزاء عديدة من العالم؟ هل هذه ظاهرة دائمة أم مؤقتة؟ وبغض النظر عن المعاناة الواضحة والخسائر في الأرواح البشرية الناجمة عن العنف المتزايد، ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعها البشرية بسبب العنف؟ وأخيراً ما الذي تستطيع فعله السياسات المحلية والقومية والمتعددة للسيطرة على مثل هذا العنف المتصاعد؟ في الواقع، ليست كل أشكال العنف متساوية، فعنف سادة العقاقير النيجيريين أو الانتحاريين التاميل لا يشتركان في شيء متعسّف أو والد فاسد إذ يعد النمطان الأولان وسيلة لغاية، في حين تعّد الأنماط الأخرى غاية في حدّ ذاتها في أغلب الأحيان.

هنالك اعتبارات فردية وأسرية واجتماعية عديدة تسهم في ظهور مثل هذه الأشكال من العنف. فالعوامل البيولوجية – مثل المرض العصبي في الرحم – يمكن أن يجعل الطفل مسبقاً ميالاً إلى العنف، في حين أن الإهمال العاطفي أو الإساءة الجسدية في الطفولة المبكرة يمكن أن تحدث الأثر ذاته لدى الطفل بفضل النمو المتغير لجهازه العصبي المركزي. كما يمكن للأسر أن تعلّم النــزعة العدوانية، رغم إغفال هذا الأمر غالباً، وذلك لدى الأسر التي تعزز مثل هذا

السلوك وتخلّده بنقله من الآباء إلى الأبناء ومن البيت إلى الشارع. إضافة إلى أن العادات الاجتماعية والممارسات الدينية - كنـــزعة الاعتزاز بالرجولة في مثل شعوب أمريكا اللاتينية والبوذيين في آسيا - تغذي أو تردع السلوك العنيف. وأخيراً، فإن المؤسسات كالمحاكم والشرطة - تستطيع ردع العنف إذا ما قامت بوظيفتها على أحسن وجه، أو أنها تيسر الطريق إلى العنف وتمهده إذا ما كانت غير فاعلة. وعلى الرغم من أن الطبيعة والتربية والثقافة كلها جوهرية في فهم جذور السلوك العدواني، إلا أنها لا تُعين على تفسير تعاظم أعمال العنف خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وخير ما يساعد على فهم هذه الظاهرة هو فحص الوقائع الديموغرافية الأساسية التي تهيئ المسرح لمزيد من العنف. تنــزع الجريمة بما فيها جريمة العنف، إلى بلوغ ذروتها في سن مبكرة. فالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة يرتكبون جزءاً كبيراً من جرائم العنف ويشكلون أكبر جزء من ضحايا العنف، ولا تختلف هذه النتيجة اختلافاً كبيراً باختلاف الثقافات ، إذ أن الاتجاهات الديموغرافية قد رفعت من حجم القطاع السكاني ذي النــزعة العدوانية - ألا وهو الشباب.[٣]

بلغت نسبة ازدياد السكان المئوية لمن هم بين (١٥) و (٢٤) من العمر في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية والصناعية، ذروتها في مطلع ثمانينات القرن العشرين، نتيجة النمو السكاني في العالم خلال ستينات القرن ذاته وسبعيناته، وبسبب انخفاض الوفيات بين الأطفال. ففي بلدان العالم الثالث كان خمس السكان من هذا العمر في ثمانينات القرن العشرين وكان ذلك متزامناً مع موجة العنف العارمة، حتى في البلدان الصناعية حَيْثُ نسبة الشباب أقل، نجد أن نصيب الشباب من إجمالي السكان بلغ ذروته في مطلع ثمانينات القرن ذاته. وعلى الرغم من أن نسبة الشباب قد أخذت تهبط في معظم أقاليم العالم، ألا أن نسبة جرائم القتل لم تساير هذا الانخفاض. من هنا يلقي هذا

الاتجاه ضوءاً على معلم بارز من معالم السلوك العدواني، هو: "إذا ما حدث عدوان مرة، فإنه يَنْزَعْ إلى أن يتكرر". فالعنف يولد العنف. وتؤكد دراسة أجراها البنك الدولي حديثاً هذه النتيجة: جرائم العنف مستمرة عبر الزمن، حتى ولو أعيد النظر في عناصرها الأخرى، فالجريمة تسري في عروق البشر أينما كانوا، والذين يشذون عن هذه القاعدة عددهم قليل. وهناك مسألة أخرى مثيرة للاهتمام هي أثر كثافة السكان في النــزعة إلى العنف. فقد زاد حجم مدن عديدة بصورة تصاعدية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما ازدادت نسبة السكان المقيمين في المدن عام ١٩٧٥ لا يزيد عن ثلث سكان العالم ألا قليلاً، ولكن هذه النسبة سوف تتضاعف عام (٢٠٢٥) ميلادية.[٤]

توجد إذن علاقة متبادلة بين معدلات الجريمة، ومعدلات تعاظم حجم المدن في أمريكا اللاتينية، فاكتظاظ السكان يعزز السلوك المعادي للمجتمع وييسّر اختفاء مرتكبي الجريمة وبقاءهم مجهولين، ويقوّي من نزعة محاكاة أعمال العنف، فالمدن الكبيرة، خصوصاً، ذات السكان العابرين، تساعد في المزيد من التفكك الاجتماعي – ومن غياب مفهوم المجتمع- الأمر الذي يجعل العنف دائما في وضعية الدفاع عن النفس بضراوة – خصوصاً في مناطق العواصم الكبرى في آسيا. ولقد أظهرت دراسة أجريت على (١٦٨) مدينة كبيرة في الولايات المتحدة أن التفكك الاجتماعي بالقياس مع معدّل الطلاق والفقر كانا من أهم العوامل التي تفسر ازدياد أعمال القتل بين الغرباء في مطلع ثمانينات القرن العشرين، مع كون دور الكثافة السكانية أقل أهمية من العاملين المذكورين. وآخر اتجاه سكاني يستحق مزيداً من التفكير والتأمل وذو صلة بارتفاع نسبة العنف هو ازدياد عدد الأطفال غير الشرعيين في المناطق النائية، خصوصاً في بعض البلدان مثل أفريقيا الصحراوية وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك بوتسوانيا والبرازيل وكينيا وكولومبيا، إذ أن العديد من هذه الولادات غير مرغوب فيهم

ولا يخضعون للتخطيط إضافة إلى عدم استخدام موانع حمل فعّالة. وقد أشادت دراسة مثيرة للجدل أجريت في الولايات المتحدة إلى أن ازدياد نسبة الإجهاضات "وبالتالي تناقص عدد الأطفال غير المرغوب فيهم" مقترن بانخفاض نسبة جرائم القتل مشيرة بالتالي إلى أهمية المخاطر التي تنجم عن أمومة غير مرغوب فيها على سعادة الأطفال، إذ أن الطفل غير المرغوب فيه يمكن أن يبدأ حياته بدورة من الحرمان وسوء المعاملة، والإهمال والفشل المدرسي والاختلال الوظيفي في السلوك، الأمر الذي يقوده إلى العنف. وعلى الرغم من أن الاتجاهات السكانية ساعدت على دعم قنبلة العنف، فإن التكامل الكوني المتسامي قد فجّر الصاعق. وبرغم فوائد العولمة – وخصوصاً في مجال الاقتصاد الشامل– فإنها فاقمت اللامساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم، ونشرت ثقافة العنف بفضل الاتصالات المتزايدة ووسائل الإعلام المتعاظمة، واتساع التجارة في "صناعات الموت" مثل صناعة الأسلحة والعقاقير، كل هذه التطورات إما إنها أدت إلى العنف الكوني أو أنها عززته وغذته باتجاه التصعيد.

يعدّ انتشار سياسات السوق وحركة السلع ورؤوس الأموال الأكثر حرية من بين أعظم انتصارات العولمة، ومع ذلك لم ترفع هذه الاتجاهات جميع القوارب، بل ربما أغرقت بعضها في أعمال الفقر. وكلما ازداد عدد الذين يشعرون بأنهم أسوأ حالاً من سواهم، تحوّل التوتر والإحباط المتزايد إلى محرضات أقوى على العنف. فلقد توسعت الفجوات التاريخية بين البلدان الفقيرة والغنية بصورة أكبر من ذي قبل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حتى ضمن البلد الواحد – شهدت نهايات القرن العشرين فروقات حادة في اللامساواة في الدخل. فعدم تساوي الأجور قد ظهر في أمريكا اللاتينية والكتلة السوفياتية (سابقاً) وفي معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشهدت أمريكا اللاتينية في السبعينات من القرن العشرين انخفاضاً في الدخل

قصير الأجل، وشهدت موجة عارمة للمرة الثانية في ثمانينات القرن العشرين، عندما ازدادت نسبة الـــ ١٠% من السكان ذوي الدخل الأعلى بأكثر من ١٠ %، كما أدى الانتقال القلق من الاقتصاد المركزيّ التخطيط إلى اقتصاد السوق في الاتحاد الروسي وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى إلى أعلى تسارع في هوة "لا مساواة" الدخل سُجّلَ في التاريخ الحديث.

إضافة إلى ما تقدم ذكره فإن هناك شكل من الموت العنيف أكثر إزعاجاً يتزايد بسبب العولمة ... ذلك هو الانتحار، فقد قفزت نسبة حوادث الانتحار الكونية بعد سيطرة العولمة بمعدل ٦٠%، ويعود ذلك أن العولمة قفزت بالتوقعات إلى درجات لم يَستَطِعْ الكثيرون تحقيقها أو الوصول إليها. فهل بعد هذا كله يمكن لأي محلّل أن يبرئ العولمة من الآثام؟

يفترض علماء الاجتماع أن الذين يعانون من تدهور مستوى المعيشة، ربما يعزون معاناتهم إلى عوامل خارجية وبالتالي يصبحون أكثر ميلاً لتحميل الآخرين احباطاتهم، تتلاءم هذه النظرة مع الدراسات التي تربط ازدياد الفروق في عدم مساواة الدخول بارتفاع معدلات جرائم القتل، ولكن عندما يشهد الأفراد تحسناً ثابتاً في نوعية حياتهم، فإنهم يلومون أنفسهم بسبب التعاسة التي يعانون منها باستمرار - مهما كانت أسبابها الحقيقة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استمر الازدهار الاقتصادي طوال فترة التسعينات، دون أن يخبو، فاق معدّل الانتحار معدّل جرائم القتل بـــ ٥٠%. ويحتار الباحثون في فنلندة بشأن الاحصائيات التي تبين أن معدل الانتحار في ذلك البلد أعلى منه في أي بلد عربي رغم انخفاض معدل الجريمة، وارتفاع الدخول، إذ يرتكب جريمة الانتحار أربعة فنلنديين كل يوم، وفي الوقت الذي تتمتع فيه الصين بنمو اقتصادي ثابت، واستطاعت تجنب الوطأة العظمي للأزمة المالية التي حلّت ببلدان آسيا، والتي يبلغ سكانها حوالي ٢٢% من سكان العالم، فإنها شهدت نسبة انتحار هائلة

بلغت ٤٤% من الانتحارات التي حدثت في العالم، إلا أن ليتوانيا تتصدر قائمة منظمة الصحة العالمية والتي بلغت فيها نسبة الانتحار (٤٤) شخص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ (١٦) لكل (١٠٠) ألف شخص. وحتى هذه المؤشرات القائمة ربما تقلل من أهمية شيوع الانتحار بصورة حقيقية، فحالات الموت التي تصنف تحت عنوان "حوادث" غالباً ما تكون بسبب الانتحار المقنّع في حين تتعمد بعض الحكومات تخفيض نسبة الانتحار في الإحصائيات التي تقدمها بهدف تلطيف الجدل المحيط بموضوع محرم على الأغلب.(٥)

لقد قامت منظمة الصحة العالمية، استجابة لهذه المشكلة الصحية العامة، بوضع برنامج عالمي لمنع الانتحار يزيد من الوعي والمعالجة بغض النظر عن سوية نوعية الحياة، عالية كانت أم منخفضة. لقد أظهرت دراسة حديثة أجراها البنك الدولي في أكثر من خمسين بلداً العلاقة الواضحة التالية: "إن تعاظم اللامساواة في الدخل، تؤدي إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل". كما يخلص تقرير الأمم المتحدة العالمي الصادر عام ١٩٩٩ حول الجريمة والعدالة إلى أن التوتر الاقتصادي والاجتماعي النابع من العولمة المعاصرة – مقاساً بالبطالة واللامساواة وعدم كفاية الدخل – يعتبر العامل الأكثر في تفسير تنوع "جرائم التماس" في بلدان العالم ، وهي الجرائم التي تضمن الهجمات والتهديدات والعنف الجنسي والمضايقات الجنسية والسرقة". ويعتقد المحللون مثلاً أن الركود الاقتصادي المديد قد أسفر في اليابان عن تزايد العنف، إذ ارتفعت نسبة جرائم العنف بمقدار ١١% عام ١٩٩٩. بالغة بذلك ارتفاعاً يقدّر بـــ ٢٣% عما كان عليه في السنوات السابقة. وأخيراً يشير تحليل المعطيات الواردة في عمليات المسح التي تجريها الأمم المتحدة إلى وجود علاقة بين تزايد اللامساواة وتزايد جرائم القتل. وبهذا تكون العولمة هي المسؤولة عن ذلك، باعتبارها أنجبت طفلاً سيئا أسمه اللامساواة. ويبدو أن الفقر كذلك يولد مستويات أعلى من العنف. ليس الفقر بحد ذاته هو المتهم بمعنى من المعاني بل المتهم هي مجموعة الخصائص المقترنة بالفقر، مثل

ارتفاع عدد السكان وكثافة البيوت إضافة إلى انخفاض القدرة على الحصول على الخدمات الضرورية. وهكذا حاول العلماء الربط بين العنف والفقر، وإلا كيف نفسر شيوع مجتمع الجريمة في الدول التي وقعت ضحية العولمة؟.

من جهة أخرى يكشف التقدم السريع في تقنية الاتصالات جانباً مظلماً. فأولاً، أن سهولة الحصول على وسائل الإعلام بصورة واسعة جعلت اتساع الفروق في الدخل أكثر وضوحاً، مضاعفة بذلك عدد البلدان والناس المدركين للتباين فيما بينهم ... فيما بين المعوزين والمتخمين في العالم. وثانياً، نقل انفجار شبكة الإعلام الأُمَمِيَّة (المعولمة) صور هوليوود إلى أقصى حدود الكرة الأرضية، مقدمة بذلك نماذج عنف دموي وجنسي للأطفال لم يعهدها العالم من قبل. كما تضاعف عدد أجهزة التلفاز بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥ من (١٢) جهازاً لكل ألف شخص إلى (٢٣٥) جهازاً معززة شيوع أفلام العنف والجنس.[٦]

إن عقوداً من الأبحاث المخبرية والميدانية الموقوفة تعزز دور الإعلام المتسم بالعنف في تعلّم الاعتداء على الآخرين. فمثلاً توحي دراسة أجريت على تلاميذ المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية أن التعرض لبرامج عنف في التلفاز تزيد من احتمال سلوك الأطفال سلوكاً عدوانياً.

عموماً ينظر العلماء إلى نمو التجارة العالمية في كل شئ من المعلوماتية إلى ألبسة الرجال من خلال الجانب الكئيب من التجارة: كأتساع الحركة الكونية للعقاقير والبنادق والعنف الذي يرافق تلك الأنشطة حتماً. فالتقرير العالمي الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ ميلادية حول الجريمة والعدالة يربط العولمة باتساع صناعة العقاقير غير الشرعية وارتفاع نسبة الجرائم ذات العلاقة بالعقاقير. فبدأً من أواسط ثمانينيات القرن العشرين ارتفع إنتاج العقاقير المحرمة ارتفاعاً حاداً في جميع أنحاء العالم. إذ تضاعف إنتاج أوراق الكوكا مرتين، وتضاعف إنتاج الأفيون أكثر من ثلاث مرات خلال تسعينات القرن العشرين.

ولقد ازدهرت تجارة المخدرات حتى أن بعض الحكومات متورطة فيها، وربما هذه الظاهرة مجسدّة لحقيقة العولمة في الميدان. أضف إلى ذلك أن هناك المزيد من العصابات التي تعيش على تهريب الأسلحة الخفيفة مستفيدة من (الجو العولمي) الذي يسود الكرة الأرضية. ففي جنوب أفريقيا أدى استيراد البنادق الرشاشة من أنجولا وموزامبيق إلى رفع نسبة عمليات القتل ارتفاعاً حلزونياً، كما يعتقد بأن تسلّح المدنيين بصورة غير شرعية قد أسهم في ارتفاع معدل الجريمة ارتفاعاً كبيراً في أواسط تسعينات القرن العشرين. فقد قدّرت وكالة نزع السلاح وضبطه قيمة الأسلحة التي نُقلت إلى أمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ بحوالي (١٠٣ مليار دولار) إضافة إلى الأسلحة الصغيرة والذخائر التي تمثل حوالي ١٣٪ من عمليات نقل الأسلحة، كما تركت نهاية الحروب الأهلية في أمريكيا الوسطى وراءها كمية كبيرة من الأسلحة النارية، وبطالة بين الشباب الذكور، وتمزقاً أسرياً واجتماعياً، الأمر الذي أسهم في زيادة أحداث العنف في الشوارع. ففي السلفادور مثلاً ارتفع معدل جرائم القتل ٣٦٪ بعد نهاية الحرب الأهلية.

يدرك أولئك الذين يعيشون في مجتمعات العنف الشديد أن العنف يبتزّ قدراً كبيراً من الرسوم والضرائب بدلالة النمو الاقتصادي الضائع، فالاستثمار الأجنبي في روسيا هرب فزعاً من المافيات المجرمة، كما أن النمو الاقتصادي في كولومبيا قد توقف بسبب المبالغ الطائلة التي توظف في الأمن، وكذلك السياحة في جامايكا تعاني من سمعة العنف التي التصقت بالبلد.(٧)

نعم، العنف يعيق النمو الاقتصادي بفضل تدمير رأس المال المادي وافتقاد المستثمرين والمستهلكين معاً للثقة. فقد نسفت أعمال الشغب التي نشأت في زيمبابوي بسبب الطعام في مطلع (١٩٩٨) ميلادية والتي أسفرت عن مقتل ٦ أشخاص لكل (١٠٠ ألف نسمة) كل محاولات البناء وأدّت إلى انخفاض الاستثمار بنسبة ٤٪. ولنضع المسألة بطريقة أخرى: لو بقيت نسبة جرائم

القتل في كولومبيا كما هي منذ ستينات القرن العشرين لارتفعت نسبة الاستثمار السنوي في كولومبيا هذه الأيام بمقدار ٢٠% وبمرور الزمن يتراجع العنف. إذن أن العنف يقود إلى انخفاض الاستثمار وتدهور الاقتصاد الذي يطلق بدوره العنان إلى موجات جديدة من العنف والجريمة. والعنف ينسف كذلك قدرة الناس على أن يعيشوا حياة عمل منتج بصورة طبيعية. فقد أدى الخوف من القتل في مدن الولايات المتحدة الأمريكية إلى انخفاض عدد الراغبين في العمل ليلاً، الأمر الذي أسفر عن خسارة ما لا يقل عن ٤ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦. كما تم توثيق نتائج مماثلة في فنـــزويلا حيث صرّح حوالي ٢٥% من المستجيبين لدعوة الاستثمار في البلاد بأنهم يحددون ساعة العمل بسبب الخوف من الجرائم. لا يؤثر العنف فقط على الرغبة في العمل والتغيب عنه، بل له كذلك آثار عميقة على إنتاجية العمل. فالنساء في الولايات المتحدة الأمريكية من ضحايا العنف المحلي أكثر غياباً عن العمل. إذ يصلن متأخرات أو يغادرن مبكرات لأسباب طبّية أو غيرها من الأسباب. كما أنهن عرضة لافتقاد وظائفهن أو للحصول على دخول أدنى. تصل خسارة الدخل القومي الناجمة عن انخفاض دخول النساء اللاتي تعرضنّ للعنف إلى أكثر من ٢% من الدخل القومي الإجمالي في تشيلي، وإلى ١,٦% في نيكاراغوا. بيد أن تكاليف العنف تذهب إلى أبعد من انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض إنتاجية العمل. فهذه هي التكاليف المباشرة مثل الموارد التي تنفق من أجل منع العنف، ومعالجة ضحايا العنف وإلقاء القبض على الجناة وعقابهم. لقد وصلت التكاليفَ الطبيّة التي أنفقت على معالجة جروح قاتلة وجروح غير قاتلة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ إلى ١٢٦ مليار دولار أمريكي، أو حوالي ٢% من إجمالي الدخل القومي في تلك السنة. وهناك بلدان في أمريكا اللاتينية تكرسّ ما بين ٣% - ٥% من إجمالي الدخل القومي لعلاج النتائج الصحية المترتبة على العنف، وتنفق ما بين ٢%-٩% من إجمالي الدخل القومي في مجريات القضاء

والخدمات البوليسية. وفي نيوزيلندة تقدر التكاليف السنوية المباشرة المترتبة على العنف المحلي (١,٢) مليار دولار أمريكي على الأقل، وأكثر من مليار دولار يتم اكتسابها من صادرات الصوف (١٩٩٣-١٩٩٤) وحوالي (١,٤) مليار دولار تنفق على منافع العاطلين عن العمل.

من هنا نقول: إذا كان العنف الكوني للتزايد هو وظيفة عوامل سكانية واقتصادية بعيدة للنال، فهل هناك مكان في العولمة لصناعة سياسة تهدف إلى كبحه؟ أم أن مجرد الانتظار إلى أن تنقلب الاتجاهات رأساً على عقب هو الحل الأكثر واقعية؟

هنالك قوى معارضة قليلة ربما تصوغ مسألة تطور العنف في المستقبل، أولا: ربما تتنبأ الاتجاهات السكانية بانخفاض العنف في معظم أنحاء العالم، لأن نسبة المجموعات البشرية التي هي في عمر الخطر سوف تنخفض بصورة ملحوظة مع بدايات القرن الحادي والعشرين. هناك استثناء واضح من هذا التوجه هو (أفريقيا) حيث يتوقع أن يرتفع سن من هم بين (١٥-٢٤) عام من العمر في العقد القادم إلى ما فوق ٢٠% من السكان وذلك حتى عام (٢٠٢٠) ميلادية.

على أية حال، لا يعني انخفاض نسبة هؤلاء انحساراً في موجه العنف، إذ من العوامل التي تنسف هذا التحول السكاني، نورد ما يلي: توسع سكان المدن (خصوصاً في أفريقيا الصحراوية وجنوب آسيا وشرقها) وتعاظم تجارة العقاقير والأسلحة في العالم واستمرار انتشار ثقافة العنف في المجتمعات البشرية في جميع أنحاء العالم، أما تحديد أي من هذه المؤثرات سوف يسود في النهاية، فيعّد مستحيلاً تقريباً. وفي مواجهة هذه الستارة الخلفية غير المؤكدة، نجد أن أثر السياسات المضادة للعنف - خصوصاً برامج منع العنف الأكثر فعالية وكلفة - يلوح بصورة كبيرة. فالمنع، على أية حال، هو عرض طويل الأجل ولا يشتري أصواتاً كثيرة. وإذا ما رغبت الحكومات المنتخبة ديموقراطياً في تخفيض نسبة العنف حقاً، عليهم أن يَعُضّوا على الرصاصة (كما يقول المثل) ويتغلبوا على

مقاومتهم الطبيعية للاستثمارات طويلة الأمد، فالمؤسسات المالية العالمية والمانحون والشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب النفوذ يمكن أن يسهموا في تمويل برامج منع العنف، وبالتالي يخففون من نزعة السياسيين إلى اتباع علاجات قصيرة الأمد وأقل فاعلية والتي تركز على السيطرة والقمع. ويمكنهم أن يؤكدوا كذلك أن العنف في الشارع مرتبط بالعنف في البيت، وأن منعاً فعالاً للعنف ينبغي أن يتوجه إليهما معاً. وتعد المصارف المتعددة الجنسيات ملائمة لمثل هذه المهمة، إلاً أن المساعدة الخارجية لا تُفيد دون التزام الحكومة المقترضة بالتوجه إلى مشكلة العنف. ولقد أقامت بعض بلدان أوروبا، بما فيها بريطانيا العظمي وفرنسا وهولنده وألمانيا استجابة للقلق العام المتنامي بين شعوبها، برامج لمنع الجريمة – مع مشاركة واسعة للمواطنين. ففرنسا – على سبيل المثال – أنشأت مجالس بلدية لردع الجريمة بالتعاون مع الجهود المحلية والإقليمية. وأخيراً يمكن أن تنجم أكثر النتائج فعالية عن تطبيق برامج تكيف بحيث تلائم الظروف المحلية، مثل هذه البرامج يمكن أن تتضمن مبادرات تَسْييسْ المجتمع، ومبادرات تنمية الطفولة في وقت مبكر، وإدخال مناهج منع العنف في المدارس، وإحياء الضواحي، وفرض قيود على مبيعات الكحول، ومراقبة الأسلحة اليدوية (كالبنادق والمسدسات)، والقيام بحملات لمنع العنف المحلي، فالمجتمعات والزعماء المحليين أكثر مقدرة وفعالية في أخذ مثل هذه البرامج على عاتقهم في المنظمات القومية أو حتى المتعددة الجنسيات. وتعدّ البلديات أكثر تأهيلاً للقيام بالتنسيق بين جهود العاملين المختلفين في هذا الميدان، كالحكومات المركزية، ورجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية والأطباء والممرضين والمعلمين والطلاب والصحافيين – إذ يعتبر هؤلاء جنود في معركة التصدي للعنف الذي يزداد شراسة مع استفحال العولمة. وسوف يبقى القلق يتصاعد بسبب عدم قدرة المجتمعات على التصدي لآثار العولمة التي تتغلغل رغم أنوفنا في حياتنا الاجتماعية والسياسية وتمنح العنف روحاً جديدة كلما اعتقدنا أنه مات.[٨]

هوامش: العولمة ومظاهر العنف

(١) للمزيد طالع في:

- Lawrence, J.: Violence, in Theory and Social Practice, New Social Practice, New York, (New Edition), 1995. P.P. 30-40.

(٢) طالع في:

- John Dollar: Frustration and Aggression, Paperback edition, New Haven 1991 (New Edition).

(٣) للمزيد أنظر:

- Leonard, Berkowitz: Aggression, A Social-Psychological Analysis, N. Y. 1992 (New Edition).

(٤) قارن مع:

- Elton, Macneil: The Nature of human-Conflict, Euglwood Cliffs, N.Y. 1995.

(٥) قارن مع:

- Mark Findlay, op. cit.

(٦) قارن مع:

- Mark Findlay, op. cit.

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Farrell, G.: Trafficking Drugs in the "Global-village, transnational organized Crime, no. 3, 1997

(٨) طالع في:

- Mark Findlay, op. cit.

٦- العولمة وحقوق الإنسان

تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات. كما أن العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية، تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لاغنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على مستوى الكوكب. فقد أُصْبَحَتْ حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي. ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشئون الداخلية للدولة، بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وأن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل.[١]

وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقاً من الدول المتنازعة. كذلك الحق في التنمية الذي تَجلّتْ فيه مسئولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد. وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع. ومع التطور المذهل في العلم واختصار عوامل المسافة والزمن وتملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي، قد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء والبحار والتجارة وأنشطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان، وبمفاهيم تُعَلّي من قيمة الإنسان، قبل أن نُدَمّر أنفسنا ونُدمّر الكوكب الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا، وظهرت الحاجة الملّحة لترشيد المعرفة

والعلم والتكنولوجيا لتكون في خدمة الإنسانية كلها وفي خدمة كل الأجيال، حتى لا تنتصر التقنية على حساب هزيمة الإنسان والإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حساب الأجيال الأخرى.(٢) ومن أجل ذلك تبدو الحاجة إلى النظرة الكوكبية حتى ونحن نتصرف محلياً، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون التفكير محلياً والتصرف كوكبياً، المهم في كلا الحالتين أن يكون البعد الكوكبي ماثل دائماً أمامنا، فقد تشابكت المصالح إلى حدّ بعيد. ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شئ والعولمة التي ظهرت وعرفناها حتى الآن على أرض الواقع شئ آخر. فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة، مما أدى إلى أن تحتكر شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتترك سلبياتها لشعوب وأقطار أخرى حُرمت من هذه الفوائد. مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعمت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدة أسباب:

أولها: التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات، وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت علاوة على وسائل الإعلان المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً في تاريخ الإنسانية. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

ثانياً: لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل "مجموعة حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة

الانتهاكات المحلية، كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يحرم من صوته ويجري حشد منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول والميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات. إلا أن هناك ثمة إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمد حمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج، وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية. ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية، إلا أن ذلك لا يُحدث التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.

ثالثاً: لاشك أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولاشك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديموقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديموقراطية في هذه الدول. وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديموقراطية يؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان.[٣]

ولكن هناك مشكلة حقيقية تواجه هذا التيار الجامح نحو تعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي أتت به رياح العولمة العاتية، وهو أن النظام الدولي القائمة حالياً ليس نظاماً ديموقراطياً حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه تريد أن تفرض قوانينها ونمط استهلاكها وثقافتها على العالم أجمع، فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان أو المشاكل الإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في فرض الحصار على ليبية واستمرار هذه السياسية، إلى جانب فرض الحصار على السودان الذي يتعرض لأشرس هجمة صليبية - صهيونية تهدف إلى سلخ جنوب السودان العربي عن شماله العربي. وبهذا فقد أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق التدخل لأسباب إنسانية وتعسفت في مسلكها كدولة عظمى وخرجت على قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية. وإلاّ كيف نُفسّرْ سلوكها حيال الإجرام الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل الذي وقف وحيداً منذ بداية الصراع مع اليهود؟ ألم تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن ١٥٠ مرة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ومذابحها ضدّ الشعب الفلسطيني من دير ياسين إلى مذبحة قانا مروراً بتهجير شعب فلسطين إلى الشتات وحرق قراه واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وإطلاق التهديدات التي تفضح سياستها العنصرية مثل التهديد بإبادة الشعب الفلسطيني في محرقة كتلك التي أقامها هتلر لليهود. كما رأينا السلوك الانتقائي والمعايير المزدوجة لدى الولايات المتحدة في معارك المسلمين في الشيشان ومقدونيا وكوسوفر والفلبين وكذلك في الصومال ونيجيريا وفي أفغانستان، حيث صممت أمريكا على ذبح المسلمين، فيما هي تُقيمْ الدنيا ولا تقعدها لو أن أحداً قتل صهيونياً أو صليبياً. ثم كيف نفسر مباركتها لجنرالات تركيا المجرمين بحق مسلمي بلادهم؟ أليست هي أمريكا التي تقدم الدعم لهذه الطغمة من الجنرالات الأتراك المتصهينين؟ أليست هي أمريكا

التي تبارك عمليات الإبادة التي يقوم بها الهندوس المجرمين في الهند ضد مسلمي كشمير؟ أليست هي أمريكا التي تدعم أنظمة عربية معروفة ضد شعوبها؟ إذن كيف نصبّت أمريكا نفسها "حامية لحقوق الإنسان"؟ ثم أي حديث تأتي به أمريكا وهي تصنع الجوع في دول العالم الثالث. أليست أمريكا هي التي تنهب ثروات العالم الثالث مقابل أسعار رمزية؟ أليس الفقر الدولي سببه سلوك هذه الدولة التي وصل طغيانها إلى مرحلة تهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة خلال القرن الحادي والعشرين؟ نعم، إن من حق الإنسان أن يتحرر من الفقر، وسوف تظل العدالة الاجتماعية قيمة من القيم التي يتحتم علينا وعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بها، فتوازن المجتمع أمر ضروري لإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف شرط أساسي لإقامة مجتمع ديموقراطي.

إذا انتقلْنا لبحث آثار العولمة على حقوق الإنسان الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير الشعب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة. ووفقاً للمواثيق الدولية، فللإنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين واختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة... والحضارة.[٤]

إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يُثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات. فالولايات المتحدة تفرض هيمنة ثقافية على شعوب عدة وتنكر على هذه الشعوب تبني ثقافة خاصة بها. وها هي فرنسا تعتبر العولمة الثقافية خطر استراتيجي على هويات الشعوب، التي هي حق من حقوق

الإنسان. ومما يزيد الطين بلّة حديث الغرب عن صدام الحضارات الذي أثار المخاوف لدى العرب والمسلمين من أن الغرب يُعدّ لضربة ماحقة ضد الإسلام والمسلمين منذ ظهور الاهتمام بمضمون العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة. وليس ذلك فقط لتردّي حالة حقوق الإنسان في منطقتنا العربية، وإنما أيضاً لالتباس المفاهيم في مجتمعاتنا العربية. فما زال البعض يعتقد أن حقوق الإنسان مفهوم دخيل على ثقافتنا العربية، صاغهُ المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بطابع الازدواجية والانتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وبجانب الجدل حول المفاهيم هناك الجدل أيضاً حول الإطار المرجعي لحقوق الإنسان الذي يتنازعه تياران يرى أحدهما ضرورة الالتزام الكامل بالعهود والمواثيق الدولية كمرجعية حاسمة لحقوق الإنسان، بينما يرى الآخر تعارض المفاهيم الدولية مع الخصائص الدينية والثقافية والحضارية السائدة في عالمنا العربي الإسلامي، ثم اتجاه البعض لتوظيف هذه الاختلافات في العراك السياسي القائم بين التيارات العلمانية والتيارات الإسلامية. ثم هناك الجدل حول عالمية حقوق الإنسان، وما يجره ذلك من تدخل في الشئون الداخلية للدولة. وقد أسفر هذا اللبس عن انصراف بعض الحكومات العربية عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما ظهر أيضاً في موقف الدول العربية من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي صدر من خلال جامعة الدول العربية ولم تصدّق عليه سوى دولة واحدة فقط. وتقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المفاهيم التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنظمة الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وذلك اعتقاداً منها أنه لا يوجد تعارض بين هذه المواثيق وجوهر الثقافة العربية والإسلامية وما أتت به الأديان السماوية الأخرى. ورغم أن عبارة "حقوق الإنسان" استخدمها الغرب أولاً، إلا أن مضمون وجوهر هذه الحقوق جاء

نتيجة نضال إنساني طويل وثورات إنسانية وعالمية كان للعرب والمسلمين مساهماتهم الهامة في تأكيد هذه الحقوق. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكن مجرد وثيقة غربية أو مجرد أفكار غربية فرضت علينا، ولكنها جاءت نتيجة مفوضات وجهود إنسانية شارك فيها المجتمع الدولي كله شرقه وغربه، وشماله وجنوبه، بكل حضاراته وثقافاته من خلال الأمم المتحدة. والغريب أن كل الجهود الجادة والمخلصة التي انصرفت إلى عمل مواثيق حقوق إنسان إسلامية توصلت إلى أن الإسلام أمر بهذه الحقوق قبل أن يتحدث بها الغرب وأنها في الإسلام أوسع وأشمل مما جاء في المواثيق الدولية وأنها ليست مجرد حقوق، ولكنها في حكم الإسلام واجبات تلزم المسلم الأخذ بها. وهذا يزيل التناقض، فمن يؤمن بالأشمل والأعم يقبل بما هو أدنى لتعميمه دولياً، ولا يمنع ذلك من أن نذهب إلى ما هو أبعد منها إقليمياً لتأكيد خصوصيتنا التي هي ربما أوسع من الحد الذي أتفق عليه دولياً. ولكن الملاحظ أن المواثيق التي تصيغها الحكومات تعمل بعكس ذلك. فالميثاق العربي لحقوق الإنسان جاء ناقصاً وأقل كثيراً مما نصّت عليه المواثيق الدولية. والحقيقة أن معظم الذين يأخذون الخصوصية في مجال حقوق الإنسان نقيضاً للعالمية، يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات الدولية في هذا المجال.(٥) ففكرة "العالمية" في مجال حقوق الإنسان هي التي نقلت هذه الحقوق من مجرد شأن من الشئون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي. وعالمية حقوق الإنسان لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضا حق من حقوق الإنسان والشعوب. إن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي وارتضاها كفلسفة اجتماعية - حضارية. أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى، والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كلّه.(٦)

ونخلص من هذا العرض إلى ما يلي:

أ- إذا كنا نريد بالفعل أن تكون العولمة لصالح البشر حقيقة، يجب أن نتخذ "حقوق الإنسان" لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة.

ب- إن غياب احترام حقوق الإنسان في ظل العولمة يهدد السلام الاجتماعي وسوف يزيد من الحقد والكراهية ويؤجج احتمالات الثورة. فهل تتعظ الدول وتقيس "حقوق الإنسان" بمسطرة واحدة، أم أنها تقود البشرية إلى حيث لا نحب لها أن تكون؟.

هوامش: العولمة وحقوق الإنسان

(١) محمد فايق: حقوق الإنسان في عصر العولمة - رؤية عربية، محاضرة ألقيت في برلين بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٠ أمام المنظمة العالمية لحقوق الإنسان. مطبوعة على موقع الإنترنت:

- http://www.ibn-rushd.org/arabic/m.fayk-arab.html

(٢) محمد فارق، موقع الإنترنت:

- http://www.ibn-rushd.org/arabic/m.fayk-arab.html

(٣) حول حقوق الإنسان أنظر:

- هادف راشد العويس: حقوق الإنسان - أسسها ونطاقها، في كتاب حقوق الإنسان فكراً وعملاً، منشورات لجنة حقوق الإنسان (جمعية الحقوقيين - الشارقة ٢٠٠١ (ص ٩ وما يليها)
- عبدالخالق عبدالله: واقع حقوق الإنسان في العالم. في: كتاب حقوق الإنسان فكراً وعملاً، منشورات لجنة حقوق الإنسان، (جمعية الحقوقيين - الشارقة ٢٠٠١ (ص ٣٣ وما يليها).
- محمد سعيد الدقاق وآخرون، بيروت ١٩٨٩ (المجلد الثاني).

(٤) قارن مع:

- R. J. Vincent: Human Rights and International Relations, Cambridge University Press 1989.
- Louis Sohn: international Protection of Human rights, Bobs-Merill, New York 1993.

(٥) قارن مع:

- حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
- حميد فياض: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحوال الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بيروت ١٩٨٩.
- أحمد كشاكشي: الحريات في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧.

(٦) انظر المزيد في:

- B. G. Ramcharan: The Universal Declaration of Human Rights and its place in the Contemporary world, in: Hamline law Review, Vol. 13, Summer 1990 (pp. 497-506).
- Paul Valery: Consturation and bills of Rights in Third-World Nation, Adelaide Law Review, Vol. 12, July 1989 (pp. 1-22).

الباب العاشر

الإطار الدّولي للعولمة

١- العولمة وصدام الحضارات.

٢- العولمة والإسلام.

٣- العولمة ومظاهر التجسس الدولي

٤- العولمة وصناعة الجوع.

٥- العولمة "وثقافة السلام العالمي".

٦- تيارات معارضة للعولمة.

٧- العولمة والمستقبل.

الباب العاشر

الإطار الدولي للعولمة

١- العولمة وصدام الحضارات

إن الحوار بين الأمم والشعوب لم ينقطع يوماً، منذ تكونت الجماعات الإنسانية الأولى في صورة قبائل وعشائر، ثم حين قامت الدولة الحديثة بأركانها ومعالمها المعروفة في علمي السياسة والاجتماع. وزادت أهمية هذا الحوار وتجلّت آثاره المختلفة في تبادل التأثير والتأثير المضاد بين الحضارات المختلفة حيْنَ تَحَددّتْ ملامح الثقافات المختلفة بأطرها المرجعية المتباينة، وبأنظمتها المعرفية والقيمية التي تمنح كلاً منها خصوصيّتها المتميزّة. وفي خصوص العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية يعرف مؤرخو الحضارات أن العرب قد قاموا بترجمة عديد من الكتب العلمية والثقافية اليونانية، فحافظوا بذلك عليها، ثم نقلوها إلى عديد من الدول الأوروبية، مساهمين بذلك في تكوين ما نسميه اليوم "الحضارة الغربية". ويعرف أولئك المؤرخون، وفي مقدمتهم الباحثة الألمانية المعروفة زيجرد هونكي، تأثير ذلك الفكر العربي الإسلامي على تطور كثير من روافد الثقافة الغربية في ميادين الأدب والفلسفة وفي ميدان العلوم الرياضية وعلمي الطبيعة والطب ... بما نستطيع معه أن نقرر أن ثقافة عصر النهضة الأوروبية لم تكن ثقافة غربية خالصة،[1] وإنما كانت تضم تأثيرات عربية وإسلامية سجلّها ووثقها كثيرون من دارسي الحضارات ومؤرخيها. على أن

الاهتمام بموضوع "الحوار بين الحضارات" والدعوة النشطة إلى ممارسته قد دخلا إلى مرحلة جديدة في أعقاب ظاهرتين ... إحداهما "عالمية" تتجاوز حدود العلاقة الخاصة بين الثقافتين الإسلامية والغربية، والأخرى خاصة بالعلاقة المتميّزة بين هاتين الحضارتين: أما الظاهرة الأولى، فهي ظاهرة الاتجاه المطرد الذي تتسارع خطاه نحو "العولمة" أو الكوكبة بصورها ومجالاتها المختلفة، وهو اتجاه أدى إليه سقوط الحواجز المكانية والزمانية التي كانت تفصل الحضارات بعضها عن بعض، وتعزل التجارب الإنسانية المحلية عن تجارب الآخرين، وتحول دون التواصل معهم. والعولمة حقيقة واقعة حين تُفهم على أنها التقارب الحتمي بين النظم والتجارب الإنسانية تقارباً صَنَعُهُ سقوط الحواجز، وهي السقوط الذي أدى إليه التقدم العلمي الهائل في وسائل وفنون الاتصال وتبادل المعلومات، وسهولة انتقال الأشخاص والسلع والخدمات من مكان إلى مكان. ولكن هذا الاقتراب الواقعي ليس قادراً على أن يخلق –بذاته ومن تلقاء نفسه– واقعاً إنسانياً جديداً أفضل من كل ما كان قبله، وإنما يتوقف الأمر في النهاية على ما نفعله جمعياً في توجيه هذا التقارب، وما نقيمه لأنفسنا من نظم وهياكل للعلاقات بين الشعوب في إطار هذا الواقع الجديد.(٢) ومن الأمانة العلمية والصراحة الضرورية أن نقرر أن السنوات الأخيرة وبالذات منذ بداية التسعينات في القرن العشرين قد شهدت ولا تزال تشهد محاولات بالغة النشاط من جانب قوى سياسية واقتصادية كبرى لتوجيه هذا الواقع الجديد باتجاه خدمة مصالحها الذاتية غير عابئة بمصالح الآخرين وحقوقهم المشروعة.(٣) ولعل محاولات تنظيم التجارة العالمية، التي أشرن إليها في ثنايا الكتاب، تنظيماً يتيح أكبر قدر من حرية الحركة والانتقال بالسلع والخدمات عبر حدود الدول والقارات، قد كشفت لنا جميعاً عن هذه الحقيقة التي آن أوان الانتباه إليها حتى لا يؤدي تجاهلها إلى إطلاق شرارة جديدة لصراعات اقتصادية لم تكن في الحسبان بين القادرين على

المنافسة وغير القادرين عليها، أو بين الأقوياء اقتصادياً والضعفاء، وهي صراعات يمكن أن تتحول في مراحل تالية إلى صور أشّد حدة تُفقد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ميزته المنشودة في تحقيق السلام الشامل بين المتنافسين في أسواق الاقتصاد والتجارة وتقديم الخدمات.

إن الانتباه المفاجئ إلى هذه الحقائق هو الذي يفسّر التيارات الدولية المعارضة للعولمة ولقواها الشيطانية، خاصة من طرف المهمشين والمستضعفين الرافضين لقوانين العولمة الجائرة والمحبطة لآمال الكادحين في العالم.(٤) إن آليات السوق في النظام الاقتصادي الحر الذي صاحب ظاهرة العولمة والذي اتجهت إليه الأغلبية العظمى من دول العالم، استجابة للرغبة في الاندماج (Integration) في النظام العالمي، هذه الآليات قادرة بحق على إعادة التوازن إلى كثير من صور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ولكنها مع ذلك ليست وصفة سحرية قادرة بذاتها على تحقيق جميع صور التوازن الاجتماعي، وتحقيق قيم قادرة بذاتها على تحقيق جميع صور التوازن الاجتماعي، وتحقيق قيم العدل والمساواة وهما قيمتان إنسانيّتان عالميّتان مستقرتان في الضمير البشري ولا تتوقفان على اتباع نظام اقتصادي معين.

وبعبارة واضحة، فإن آليات السوق التي كثر الحديث عنها والإشادة بدورها لا يمكن أن تكون بديلاً يحل محل الجهود الإنسانية المتميّزة عبر التاريخ لتحقيق هاتين القيمتين. ولذلك تظل الحاجة قائمة إلى منظومة أخلاقية تحرس النشاط الاقتصادي وتمنع كل صور العدوان على حقوق الآخرين ومصالحهم. وفي ظل العولمة التي تفرض نفسها يوماً بد يوم، تظهر الحاجة إلى "قيم أخلاقية مشتركة"، يتوافق عليها اتباع الحضارات المختلفة، وهو ما يجعل الحوار بين الحضارات مدخلاً طبيعياً وضرورياً لتحقيق هذا التوافق.

أما الظاهرة الثانية، فهي ما روّج له بعض الكتّاب والباحثين في توقع

الصدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية، والواقع أن المقدمة الأولى لهذه الظاهرة قد جاءت ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما من أن التاريخ السياسي والاجتماعي قد بلغ نهايته بانتصار الحضارة الغربية ونموذجها المعاصر الذي تمثله أوروباً والولايات المتحدة. وفكرة نهاية التاريخ هذه فكرة لا تثبت علمياً عند المنافسة، وهي مناقضة لما ذهب إليه ابن خلدون قديماً، وما قال به أوزوالد شبنجلر (Oswald Spangler) حديثاً، من أن الحضارات لها دورات كدورات الكائنات الحية، تبدأ بالميلاد، فالطفولــة فالشباب وتنتهي بالكهولة والشيخوخة.(٥) وهذا الرأي سبق للباحث التاريخي المعروف توينبي أن تبناه في العديد من دراساته.

إن ما تبناه فوكوياما ثبت بطلانه. وعلينا أن نقرر هنا أولاً خطأ النتيجة التي انتهى إليها فوكوياما، والتي لا نرى فيها إلا تعبيراً عن الانحياز الجارف للحضارة الغربية، والانبهار الشديد بما حققته تلك الحضارة من انتصار سياسي وعسكري واقتصادي على حضارة معاصرة أو نظم سياسية واقتصادية كانت تستند إلى فكر فلسفي مناقض ومخالف ... وقد نسي فوكوياما أن الساحة المعاصرة تضم حضارات وثقافات أخرى غير أطراف الصراع الدولي الذي أستمر منذ نهاية الحرب العالمية وحتى سقوط المعسكر الشيوعي في بداية التسعينات من القرن العشرين. أما الترويج للصدام الحتمي بين الحضارتين الغربية والإسلامية والذي تبناه صاموئيل هنتجتون – كما ذكرت في ثَنَايَا هذا الكتاب – فإنه يستند إلى افتراضين لا دليل عليهما:

أولهما: وجود تناقض أساسي لا سبيل إلى رفعه بين مضمون الحضارتين والقيم الأساسية المسيطرة على كل منهما... مع تجاهل عناصر التشابه والاشتراك التي تسمح بقيام حوار بناء بينهما وبقيام صور عديدة في التعاون بين أتباعهما.

الثاني: افتراض أن اختلاف مضمون كل من الحضارتين وقيمهما العليا لا يمكن أن يُصَفّى إلاّ من خلال الصراع والتصادم... مع أن كثيراً من الخلافات الثقافية والأيديولوجية، بل السياسية والاقتصادية قد جرت تسويتها تاريخياً من خلال اتفاقيات على التعايش، أو من خلال علاقات أخذ وعطاء، تبادلت فيها الأطراف المختلفة التأثر والتأثير. وأشير في هذا السياق إلى ما انتهى إليه الباحث الأمريكي أسبوسيتو في كتاب بعنوان: (الخطر الإسلامي، وهم أم حقيقة؟) (The Islamic Threat, Myth or Reality) وانتهى فيه إلى التسليم بوجود اختلافات مهمة بين الحضارتين، ولكنه نفى نفياً قاطعاً أن تكون الحضارة الإسلامية معبرة عن ظاهرة تهديد (Threat) للحضارة الغربية ولطرق المعيشة في إطارها... كما ذهب إلى أن المواجهة بين الحضارتين إنما تشكل تحدياً (Challenge) لكل منهما. وأن نتيجة هذا التحدي سوف تتمثل - في تقديره - في استفادة كل من الحضارتين من الأخرى، وفي التقاء أتباعهما على خير ما في كل منهما. ويقتضي فهم أصحاب كل حضارة للحضارات الأخرى، ملاحظة أمرين أسَاسِيّين تشترك فيهما الحضارات كلها:

الأمر الأول: أن تاريخ كل حضارة إنسانية يسجّل صوراً عديدة من المفارقة والتفاوت بين المفاهيم النظرية الإسلامية للحضارة والسلوك العملي لأتباع تلك الحضارة، وهي مفارقات تفسرها أسباب مجتمعية مختلفة، تتمثل فيما تتعرض له الشعوب من ضغوط وما تواجهه في تاريخها من مؤثرات داخلية أو وافدة. ومن ثم ينبغي عند الدراسة المقارنة للحضارات المختلفة التمييز الدائم بين مستوى الأفكار والمبادئ (Conceptual level) ومستوى السلوك العملي للناس من اتباع تلك المبادئ المعلنة، وهو ما نسميه "المستوى المجتمعي" (Societal level).

الأمر الثاني: أن الحضارات المعاصرة جميعها ليست في حالة سكون أو جمود

عند حالة نهائية ثابتة، وإنما هي جميعاً في حالة حركة وتطور، ولا بُدّ من أجل ذلك من ملاحظة هذه الحركة ورد اتجاهاتها ... وتصوّر مستقبلها في ظل هذه الحركة، وبغير هذا يقع المتحاورون في أخطاء فادحة قد تؤدي إلى استحالة التفاهم والتعاون بينهم. وما أظن أحداً يجادل في أننا نحن العرب والمسلمين نمارس عملية تأمل داخلي، ونقد ذاتي، وتحليل موضوعي لأوضاعنا ومشكلاتنا وطرق سلوكنا. وأن كثيراً من موروثاتنا وتقاليدنا توضع من جديد على مَحَكّ التحليل والتقييم، وأننا صرنا أكثر وعياً بدور المؤثرات الخارجية على أوضاعنا الداخلية، وأن الآراء التي تقدم لنا وللآخرين عن حضارتنا وعن موقفها من عديد من القضايا المعاصرة، قد صارت تطرح في أطر جديدة دعا إليها "تغيّر الأزمنة والأمكنة والأحوال" على حدّ تعبير الفقهاء وعلماء الأصول. كذلك لاشك في أن ما نطلق عليه، تعميماً وتبسيطاً وصف "الحضارة الغربية" يتعرض لهزات عديدة، ومراجعات متنوعة، وأن تيارها الأساسي تحيط به تيارات جانبيّة أو هامشية عديدة، وأن الغرب بدوره يمارس عمليات معقدة من عمليات المراجعة وإعادة التأمل. ولما كانت كثير من أسباب هذه المراجعات هي ذات الأسباب التي دعت إلى مراجعات مماثلة في حضارتنا العربية والإسلامية، فإنه لا يبدو بعيداً أن تسفر المراجعات عن توسيع مساحات الاتفاق وتضييق مواضع التناقض والاختلاف، وهو ما يزيد الحاجة إلى تنشيط الحوار.(٦)

إن الحوار بين الحضارات لا يمكن أن يودي وظيفته التاريخية في إثراء التجارب الإنسانية، وفي الاستفادة من الخبرات المتنوعة للشعوب إلاّ إذا تمت ممارسته في إطار منهج سليم يوافق عليه ويرتضيه أطراف ذلك الحوار، وأهم عناصر هذا المنهج نذكر:

١- الاتفاق على أن الغرض من وراء الحوار ليس إقناع الآخرين بالتخلي عن انتمائهم الحضاري وخصوصيتهم الثقافية والدخول في حضارة أخرى مهما

كان لها في لحظة تاريخية معينة من تفوق وانتشار. إن الدعوة إلى التخلي عن الانتماء الحضاري لا تعدو أن تكون استمراراً لأوضاع سياسية أو اقتصادية قائمة سعياً إلى فرضه هيمنة ثقافية لا تقل في آثارها السلبية عن الهيمنة السياسية والاقتصادية أو العسكرية. وفي تقديري أن التقصير أو التردد في الإعلان عن الالتزام المطلق بهذه القاعدة الأساسية مسؤول إلى حدّ كبير عن إعراض الكثيرين عن المشاركة في هذا الحوار، واتخاذهم - بدلاً من ذلك مواقف دفاعية رافضة للتبادل الحرّ الفعّال في ميادين الفكر والثقافة والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

٢- التسليم بأن التعددية الثقافية جزء من نظام الكون وسنة من السنن التي أودعها الله في مجتمعات البشر، وأن السعي للقفز عليها والابتعاد عنها عن طريق استبعاد الآخرين أو تهميش دورهم، إنما هو حركة ضدّ التاريخ وضدّ السنن الثابتة في الكون وفي مجتمعات الناس. وهذا الإيمان بالتعددية لابد أن يصاحبه ويتمّمه إدراك لحقيقة أخرى مؤداها أن الحكمة موزعة بين خلق الله، وأن البناء الإنساني الجديد لا يمكن أبداً أن يكون احتكاراً لشعب واحد أو أمة واحدة، وقد لا يعرف البعض أن حضارتنا العربية الإسلامية وهي - تاريخياً وموضوعّياً- إحدى الحضارات الإنسانية الكبرى التي ينتمي إليها في هذا الزمن أكثر من مليار من البشر، هذه الحضارة قد قامت من يومها الأول على أساس من مصادر الغنى الحضاري، ومحرك أساسي من محركات التبادل الثقافي والمنافسة الإنسانية البناءة. وفي القرآن الكريم إشارة صريحة لا تحتمل سوء التفسير لهذه الحقيقة، حيث يقول الله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**﴾. وهكذا جعل هذا النصّ الكريم من التنوع والاختلاف دافعاً للمنافسة، ومحركاً للتسابق على طريق الخير والعمل النافع. وثالث هذه المبادئ: التوجه إلى البحث عن المشترك الجامع بين الحضارات المعاصرة؛ ذلك إنه إذا كان الحرص الشديد على تثبيت الانتماء الثقافي، والدفاع المستميت عن "الخصوصيات الثقافية" أموراً مفهومة ومشروعة

تماماً في عصر الغزوات والحروب ومحاولات الاستئصال الثقافي، فإن طبيعة المرحلة التي يجري فيها الحوار المعاصر بين الحضارات والتي يميزها وعي متزايد بالأخطار المشتركة التي تهدد مستقبل جميع الشعوب، ووعي مواكب له بالحاجة إلى إيجاد "أنساق سلوكية" تحتكم إليها تلك الشعوب عند الاختلاف، كل ذلك قد صار يتطلب توجه الجهد الأكبر نحو البحث عن القواسم المشتركة، والمصالح المشتركة سعياً إلى وضع برنامج عمل موّحد يتحقق به الاعتماد المتبادل، والمشاركة المتساوية لأبناء الحضارات المختلفة.(٧)

إن التوصل إلى هذه المفاهيم الإيجابية يتطلب مشاركة علماء الغرب والمسلمين في عملية موحدة لإيجاد أرضية للاعتراف المتبادل، بدلاً من الإصرار على الصدام، الذي يحمل في طياته مزيداً من الحقد والتصعيد لحضارة المسلمين، بأنها حضارة عزلة وجمود وعنف وعدوان على الآخرين. وهو تصوير يفتقر إلى أبسط مظاهر الموضوعية والدقة العلمية. ولكن قادر -إذا تُرك دون تصويب حاسم وسريع- على تسميم الآبار التي سوف نشرب منها جميعاً مع مطلع القرن الجديد، وعلى خلق حاجز مصطنع بين شعوب تنتمي إلى أكبر حضارتين معاصرتين، وأكثرها تأثيراً على مستقبل المسيرة الإنسانية المشتركة وهي تعيش بدايات القرن الحادي والعشرين. إن هذا التصور الظالم للحضارة العربية الإسلامية يقوم على انتقاء غير موضوعي للظواهر، مركزاً الأضواء كلها على عدد من الظواهر العارضة أو الجزئية، وبعض التيارات الفكرية والسياسية الهامشية، مصّوراً إياها على أنها المعبرّ الشرعي والوحيد عن الحضارة العربية الإسلامية. لكن الواقع أن حضارة العرب الإسلامية هي حضارة تقدم ... حضارة إبداع.. حضارة تَطَوّرْ، بل هي منبع التسامح والدعوة للتعايش مع الآخر. من هنا نقول أنها حضارة تستطيع الصمود في معارك العولمة وأن تُشكّل بحق مدرسة للغرب والشرق.

إن العالم الذي يتورط في أتون العولمة، قد صار محتاجاً إلى أخلاق عالمية تملكها الحضارة الإسلامية، تعكس هذا التوجه وتناسبه، خصوصاً وقد بدأ الناس جميعاً ينتبهون إلى انتشار عدد من الظواهر المصاحبة لهذا التحول أو المترتبة عليه وفي مقدمتها استغراق الأفكار في تحصيل المنافع المادية، وتراجع مستوى العلاقات الإنسانية الآن وانتشار عبادة الذات وظهور عديد من صور الفساد في الأنشطة السياسية والاقتصادية على السواء. وفي سبيل الاتفاق على مضمون هذا النظام الأخلاقي الجديد فإن الدين الإسلامي ومعه الأديان غير الإسلامية تستطيع أن تؤدي دوراً رائداً وفعالاً في إقامة المنظومة الأخلاقية التي تتراضى حولها جميع الأمم والشعوب. على أن فاعلية هذا الدور في المستقبل القريب والبعيد، تظل موقوفة على قدر المتحدثين باسم هذه الأديان على إعادة النظر في "خطابهم الديني" بحيث يغدو أكثر تجاوباً في الهموم الجديدة للأفراد والشعوب وأوثق صلة بالواقع الذي تعيشه تلك الشعوب، ولاشك عندنا في أن في مقدمة مظاهر التعديل الذي ينتظره الناس من الخطاب الديني أن يكون أكثر التفافاً إلى ضرورات التعاون واكتشاف مواضع الوفاق، وأقل إلحاحاً في طرح مواضع التباين ومظاهر الاختلاف، وأسباب المواجهة والصدام وأن يكون كذلك أكثر ميلاً للتيسير على الناس ورفع الحرج الفكري والعملي عنهم وتوسيع هامش التباين والتمييز الجائز بينهم، في إطار المبادئ العليا والمقاصد الكبرى التي تلتقي عند أكثرها الأديان والفلسفات الإنسانية التي توجه أكثر الأمم والشعوب.(٨)

هوامش: العولمة وصدام الحضارات

(١) لمزيد من التفاصيل طالع في:

- Siegrid Hunke: Allah's Sonne Uber dem Abendland, Frankfurt 1974 (New Edition 1997).

هذا وقد تمت ترجمة الكتاب تحت عنوان: "شمس الله فوق أوروبا" ويكاد يكون الكتاب الوحيد الذي أنصف العرب وسط الحملات الإجرامية التي تشنها أبواق الأوساط الصليبية - الصهيونية في أوروبا الغربية وخاصة (ألمانيا وفرنسا). هذا وقد توفيت الكاتبة في بدايات عام ١٩٩٠، بعد سنوات طويلة من البحث والتمحيص حول إسهامات العرب في الحضارة العالمية ودورهم المحوري في تحقيق التقدم الحضاري. (من ملاحظات مؤلف الكتاب).

(٢) للمزيد أنظر:

أحمد كمال أبو المجد: هل تودي العولمة إلى صدام الحضارات، في: صحيفة الخليج، العدد (٧٥٩٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٧ ميلادية ص ١٨.

(٣) أنظر:

مسعود ضاهر: صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، في: صحيفة الاتحاد، أبو ظبي ١٩٩٧/٤/٢١، ص٢٣ وما يليها.

(٤) للمزيد أنظر:

مصطفى حمدي: العولمة، آثارها ومتطلباتها، في: صبري حسنين: (محرر) العولمة- الفرص والتحديات، أبو ظبي - ديوان ولي العهد، إدارة البحوث والدراسات، ١٩٩٧.

(٥) نقلا عن:

أحمد كمال أبو المجد، مرجع سابق الذكر.

(٦) قارن مع:

عضبان مبروك: المجتمع الدولي- الأصول والتطور والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤ (٣٩٩-٤٠٥).

(٧) قارن مع:

برهان غليون، العولمة وخطر الانفجار، في: شئون الشرق الأوسط، العدد (٥٢) يونيو ١٩٩٦.

(٨) حول هذا الديالكتيك أنظر:

عبدالفتاح الجبالي: الفجوة الثقافية والأحوال الدولية، في: صحيفة الأهرام، ١٦/٩/ ٢٠٠١.

٢- العولمة والإسلام

ترجع جذور علاقة المسلمين بالعولمة إلى الصراع والاحتكاك والتفاعل المستمرّين تاريخياً والذي أخذ أشكالاً متعددة تتراوح من التبادل الثقافي إلى الحروب الصليبية، وحتى الاستعمار الغربي والهيمنة الرأسمالية الغربية. فالعولمة لدى المسلمين هي مشروع غربي للهيمنة، ومن هذا المنظور يتم تحليل وفهم العولمة، ومن ثم التعامل معها. وبالتالي فإن النظرة للعولمة هي امتداد للبحث عن كيفية التعامل مع الغرب من خلال تأكيد الهوية الإسلامية.(١) فالفكر الإسلامي الحديث كله تقريباً حوار وصراع مع الغرب ... ذلك الغرب الذي كتب على نفسه أن يدّمر الإسلام وأهله سعياً منه للثأر من التاريخ. فالغرب لا ينسى أن قوات الإسلام وصلت إلى توربواتيه جنوب باريس بقيادة عبدالرحمن الغافقي، وأن قوات الإسلام نفسها اجتاحت أوروبا وحاصرت فيّنا بقيادة السلطان المنتصر سليمان القانوني في القرن السادس عشر. وقبل ذلك وبالذات في القرن الخامس عشر استطاعت جحافل الإسلام بقيادة الزعيم العثماني محمد الفاتح أن تحرر القسطنطينية وتنهـــي الحكم الصليبي مصداقاً لقول الرسول الكريم ﷺ : (لتفتحن القسطنطينية... فنعم الجيش جيشها ونعم الأمير أميرها). من هنا فإن الغرب وهو يقود معركة العولمة إنما يعني بها تحقيق النصر على الإسلام والمسلمين، فقد جرب العدو الصليبي العديد من الوسائل العسكرية، لكنه لم يفلح في هزّ الثقة لدى المسلمين، والمعركة مازالت تتواصل في القرن الحادي والعشرين، وهي مرشحة للاستمرار حتى يتحقق النصر للإسلام والمسلمين.(٢)

انطلاقاً من هذا الواقع يمكن القول أن المسلمين يسيرون على طريق التصدي العلمي لأعداء الإسلام. ومن الملاحظ أنه قبل انتشار العولمة كمفهوم أو عمليات، بدأ المسلمون في تأكيد هويتهم المتميّزة مع شعورهم المتزايد بجاذبية وقوة الحضارة الغربية. ومن ثم بدأ التفاعل الذي أعتبره المسلمون هجمة غربية أو شكلاً جديداً للحروب الصليبية التي يرى المسلمون أنها لم تتوقف أصلاً.

فالغربيون والقوى الصليبية الحاقدة على رؤوسهم تتهم الإسلام بأنه "يعتبر نفسه الدولة" وأن الفضل يعود للإسلام في وجود النظام الثيوقراطي، فيما العولمة تدعو إلى قيام نظام علماني يفصل الدين عن الدولة. والحقيقة أن الصراع الإسلامي – الصليبي المعاصر هو صراع ثقافي- اجتماعي- ديني- حضاري- سياسي- اقتصادي بل وعسكري. فالعولمة تعني استهدافاً أو مخططاً أو مؤامرة مقصودة بوعي للقضاء على الدين الإسلامي والمسلمين،وهي فقط تتستّر وراء الدعوة لفكرة العلمنة.[٣] ويبدو ذلك واضحاً في فكرة "صدام الحضارات" التي أطلقها صموئيل هنتجتون (S. Huntington) في كتاب يحمل الاسم نفسه. وتثير أطروحة هنتنجتون عدداً من الاشكاليات في علاقة العولمة بالهوية، لأنها تنطلق من الصراع، وهذا وضع يبدو في جوهره متناقض مع فكرة العولمة التي يفترض فيها أن تقوم على التنميط أو التوحيد الثقافي. ويذهب الكاتب من البداية إلى تعريف موضوعه، بالقول: "إن الثقافة والهويات الثقافية، والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة".[٤] ويبشّر بعالم تكون فيه الهويات الثقافية – العرقية والقومية والدينية والحضارية – واضحة، وتصبح هي "المركز الرئيسي" وتتشكل فيه العداءات والتحالفات وسياسات الدول طبقاً لعوامل التقارب أو الاختلاف الثقافي.[٥] ويرى هنتنجتون أن "الحضارات هي القبائل الإنسانية، وصدام الحضارات هو صراع قبلي على نطاق كوني".[٦] وتأتي نظرية هنتجتون لتؤكد أن طروحات العولمة الغربية في حقيقتها ليست دعوة "للعالمية" بقدر ما هي أسلوب جديد لمحاربة الإسلام والمسلمين.

في الواقع فقد عرف العالم عبر تاريخه الطويل أنواعاً شتى من الديانات والمعتقدات والمذاهب والحضارات كانت بينها ديانات إلهية ذات كتب مُنْزَلَةُ على أنبياء مرسلين، ومعتقدات وضعية، ومذاهب فكرية إما أصلية أو متفرعة عن مذاهب أخرى، وحضارات ذات رسالة تهدف إلى تطوير الشأن البشري أو

إصلاح أحوال الناس أو تفعيل النظم الإنسانية، وتلتقي على توعية الإنسان بدوره في إصلاح الأرض وأعمارها، وتأهيله للقيام بهذا الدور. واختلف أداء عمل هذه المؤسسات، فاعتمد بعضها أسلوب الحوار والتعاون والتفاهم لتبليغ رسالته، واختار بعضها الآخر أسلوب الصدام الذي وصل إلى حدّ الصراع والتقاتل والتناحر. وظهر بعضها في شكل حضارة لا إنسانية أو حضارة مادية صرفة، أو حضارة عبثية لا تؤمن بالقيم ولا تتقيّد بالأخلاق والمثل والأعراف الخيّرة.[٧] وهنا نتساءل: أين موقع الإسلام في هذه المعركة الإنسانية؟ إن من المهم هنا أن نبرز خصوصية الإسلام كدين وحضارة، وما تميّز به – في أداء رسالته ونشرها عبر العالم– من تفضيله خيار الحوار على خيار الصدام أو الصراع، وفتح القلوب لتقبل رسالته بدلاً من غزو الأرض وإخضاع الإنسان لسلطانه بالبغي والجبروت.

الدين الإسلامي رسالة سماوية بعث الله بها رسوله محمداً ﷺ إلى العالم أجمع. والقرآن يطلق على من أرسلت إليهم هذه الرسالة كلمة "العالمين". ويقول علماء الإسلام أن العالم هو كل ما سوى الله تعالى. وقد جاء في سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [٨] كما يتحدث القرآن عن العالمين باسم الناس: ﴿وما أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾.[٩] والدين الإسلامي يتوجه بتعاليمه إلى نوعين من الناس:

– النوع الأول هم الذين صدقوا برسالة محمد ﷺ واتبعوا (وهم المؤمنون) حيث يخاطبهم بعبارة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

– النوع الثاني هو من لم يؤمنوا بالرسالة وما تزال دعوتها موجهة إليهم ليلحقوا بالإسلام. وإلى هذا النوع يتوجه القرآن بعبارة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وذلك عندما يكون الخطاب القرآني صيغة شمولية عالمية كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾.[١٠] وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ

﴿إنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ (١١) وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾. (١٢) ولتبقى رسالة الإسلام عالمية أي موجهة إلى العالم كله ومقبولة منه، فإن القرآن اقتصر على بيان أحكام أصول التشريع التي لا تتغير ولا ينسخها التطور. أما أحكام الفروع، فقد جاءت السنة النبوية ببعضها، وتُرك لاجتهاد علماء المسلمين في كل عصر تدوين تشريعها بمقتضى التطور، بشرط وحيد هو ألاّ يتعارض التشريع (موضوع الاجتهاد) مع الأصول الثابتة في القرآن والسنّة. وهذا الاجتهاد المجدد لتعاليم الإسلام بما يجعلها مسايرة لتطور العصور وما لا يتعارض مع الأصول هو الذي ثَبَّتَ عالمية الدعوة الإسلامية وجعل منها دعوة صالحة لكل زمان ومكان. (١٣) ولئن كانت انطلاقة الإسلام عربية بقرآن عربي اللسان، فإن الإسلام أخذ في مراحله اللاحقة بُعداً كونياً كلما تقدّم الفتح الإسلامي للإمبراطوريات والممالك القائمة، وامتدت دعوته عبر الأقطار وحتى القارات. وفي هذا السياق كتب المفكر العربي المسلم عبدالهادي بوطالب يقول: "إن عروبة محمد ﷺ وعروبية القرآن لا تحتّمان عروبة الدعوة الإسلامية ولا ترفعان عن المنهج الإسلامي صبغة العالمية ..."(١٤)

إن القصص القرآني المتحدث عن أوضاع الأمم السابقة جاء في صيغة خطاب عالمي المضمون مركز عل سوء أوضاعها، وعلى سمة الصراع الذي كان تتخبط فيه مجتمعاتها: (صراع سياسي على السلطة، وصراع بين المترفين المستكبرين، وبين المستضعفين المسخرين، وصراع بين مبادئ الخير والفضيلة، وبين قوات الشر والرذيلة، وصراع بين الإيمان والكفر، وبين التوحيد والشرك. وعندما يقول الإسلام عن رسالة نبيّه إنها امتداد للرسالات السماوية التي سبقتها، وعن رسول الإسلام انه جاء مصدقاً للكتب التي نزلت على رسل قبله، فإن الإسلام يقّر الصبغة العالمية لمنهجه. كما أن مضمون هذا النهج ناطق بعالميته. فالإسلام دين الفطرة التي فطر الله عليها الإنسان العالمي الذي لا ينحبس في زمان أو مكان. أي أنه يشكل وحدة ذات بعد جغرافي عالمي ممتد، وإن

كان يميّزه تنوع الخصوصيات. وبذلك فلا يوجد في تعاليمه ما يشقّ تحملّه على إنسان ما في جميع العهود، لأنه يمضي في نسق متواز مع طبيعة البشر التي تأصلت منذ آدم (عليه السلام) وعلى امتداد الأحقاب. فمن قواعد التشريع الإسلامي التي جاء بها القرآن: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.[١٥] وقوله: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا﴾.[١٦] وجاء في الحديث الشريف: "إن الدين يُسر ولن يُشادّ أحدكم الدين إلاّ غلبه".[١٧] ويمكن القول إن الإسلام أخذ في تعاليمه بجمع مبادئ الخير التي تقوم عليها الفضيلة في فضائها العالمي الشامل، وهو ما يتألف منه ما يطلق عليه اليوم القانون الطبيعي. ولذلك سّمي الإسلام نفسه دين الفطرة، أي ما خلق الله عليه العالم، وما استمّر عليه البشر ويستّمر إلى يوم الدين من طبيعة وخصوصيات. ومن أجل ذلك دُعي الإسلام أيضاً باسم "دين السماحة" التي تعني أنه دين يساير قدرات الطبيعة البشرية ولا يكلّفها بما لا تستطيع. وقد اختصر بعض المحللين هذه القيم في كلمة الرحمة التي وصفت بها في القرآن دعوة محمد ﷺ، إذ خاطبه الله في القرآن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾. وقد جاء في القرآن أن الله جعل أمة الإسلام أمة وسطاً، ومن هذا المنطلق فالإسلام لا يقبل بالتطرف الأعمى سواء في الدين أو في التعامل الأخلاقي البشري. وتبدو عالمية المنهج الإسلامي من خلال هدي قرآني يعتبر إحدى خصوصيات الإسلام وهو ما ركزّ عليه الإسلام من استخلاف الله البشر (كل البشر) في الأرض.

إن جميع البشر الذين تعاقبوا وسيتعاقبون عبر العهد والأجيال واختلاف الأزمان، هم خلفاء الله في أرضه للعمل على استثمارها، وإصلاحها، والحفاظ على استمرار الوجود البشري فوقها. ومنهج الاستخلاف البشري تضبطه الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾[١٨] وهذا يؤكد أهمية العمل الصالح لخير الناس؟ ومما ييسر الوفاق مع عالمية المنهج الإسلامي، وتوجه دعوته إلى الناس كافة،

أن البشرية بجميع أبعادها مدعوة فيه إلى لقائها على "كلمة سواء" كما قال القرآن الكريم، لأن هذا المنهج يستوعب الأجناس والأعراق والقوميات والقارات والحدود البرية والبحرية والجوية، فالجميع سواسية، لا فضل لأحد على آخر إلاّ بمقدار ما يقدم من خير للإنسانية، ولا فرق بين أبيض أو أسود ولا مكان للعنصرية والطائفيّة والأحقاد الطبقية.[١٩]

هوامش: العولمة والإسلام

(١) قارن مع:

محمد إبراهيم مبروك: الإسلام والعولمة (ندوة)، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٩١ وما يليها.

(٢) قارن مع:

هشام جعيط: أوروبا والإسلام- صدام الثقافة والحداثة، منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٢ وما يليها.

(٣) قارن مع

- Geovge Staut: Islam and Emerging Non-Western Concepts of Modernity, Working Paper No. 180 Southeast Asia Program, bielfeld 1992, pp 20-40

(٤) أنظر:

صاموئيل هنتنجتون: صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٧.

(٥) صاموئيل هنتنجتون، مرجع سابق الذكر، ص ٤٩٨.

(٦) صاموئيل هنتنجتون، مرجع سابق الذكر، ص ٤٩٨.

(٧) عبدالهادي بوطالب: عالمية الإسلام- السلام والحوار والتعايش والاعتراف بالآخر، في: صحيفة الخليج، العدد رقم (٨١٠٦)، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩ (ص١١) مجمل الأفكار هنا عن هذا المقال.

(٨) سورة الأنبياء (٢١) الآية (١٠٧).

(٩) سورة سبأ (٣٤) الآية (٢٨).

(١٠) سورة الحج (٢٢) الآية (١).

(١١) سورة فاطر (٣٥) الآية (٥).

(١٢) سورة الحجرات (٤٩) الآية (١٣).

(١٣) عبدالهادي بوطالب، مرجع سابق الذكر.

(١٤) عبدالهادي بوطالب، مرجع سابق الذكر.

(١٥) سورة البقرة، الآية (١٨٥)

(١٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦)

(١٧) متفق عليه، أنظر: زاد المسلم فيما أتفق عليه البخاري ومسلم.

(١٨) سورة الملك (٦٧)، الآية (١٥).

(١٩) قارن مع:

عبدالوهاب بوطالب، مرجع سابق الذكر. وأنصح الأخوة القرّاء بمطالعة:

1- Ronald E. Neuman: Global Perspectives, how to promote Civilizational Dialogue-Some Policy guidelines for the West and the Moslems, in: Middle-East Affairs Journal, Vol. 4, No. 4, Summer 1998 (USA). PP 27-32.

2- John Esposito: is Islam Inherently incompatible with Western Civilization, in: Middle East Affairs, op. cit.

3- Kai Hafez: The Islamic World and the West. An introduction of Political Cultures and International Relations, Boston (USA) 2000.

٣- العولمة ومظاهر التجسس الدولي

منذ أكثر من خمسين سنة، أي مع بدايات الحرب الباردة عام ١٩٤٩ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العالم بأسرة تحت المراقبة المرئية والسمعية دون تفريق بين عدو وصديق، واليوم تفتح وكالة الأمن القومي الأمريكي ملفاتها المفعمة بالسرية لتكشف للباحثين النقاب عن أحداث غامضة ومريبة في تاريخ التجسس الأمريكي على العالم، وهي أمور مهدت لظهور العولمة بأقسى صورها. والسؤال بداية: كيف بدأ التجسس يأخذ بُعد عولمياً؟.

في الرابع والعشرين من يونيو من العام ١٩٦٠ طلب كُلّ من (برنون ميتشل) وزميله (وليام مارتن) من مديرهما في العمل إجازة لمدة شهر لقضائها مع عائلتيهما في الجانب الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل نال الرجلان موافقة المدير، وأقلعت الطائرة بهما من مطار واشنطن، على متن الخطوط الجوية الشرقية الأمريكية الرحلة رقم (٣٠٧). ومن المعلوم أن الطائرة كانت متوجهة إلى كاليفورنيا، لكنها ولسبب مجهول غيّرت وجهتها إلى شطر مكسكو، حيث هبطت بعد ٧ ساعات بالضبط. وفي ٢٦ يوليو ١٩٦٠ أتصل المدير بمنـــزليّ عائلتيّ الرجلين ليعلمهم عن اختفائهما في ظروف غامضة، وأن تحقيقاً يجري على قدم وساق للتحري في الأمر. وفي ١٩٦٠/٩/٥ تلقى المراسلون الأجانب العاملين في موسكو مكالمة هاتفية غريبة من وزارة الخارجية السوفياتية تدعوهم إلى مؤتمر صحفي صباح يوم ١٩٦٠/٩/٦. وبالفعل ظهر في هذا المؤتمر كل من برنون ميتشل وزميله وليام مارتن، حيث تحدث الاثنان بإسهاب عن وظيفتهما في وكالة الأمن القومي الأمريكية السرية، كما تَحَدَّثَا عن أهم القواعد العسكرية الأمريكية وأجهزة التَنَصُّتْ المستخدمة فيها في جميع أنحاء العالم وكشـــف عن (٢٠٠٠) رقم سريّ تستخدمها الوكالة لالتقاط المكالمات وغيرها إضافة إلى كشفهما للعلاقة الوثيقة بين هذه الوكالة التي يشار

إليها اختصاراً بـ (NSA) ونظيرها البريطانية (GCHQ) والتي تعني رئاسة الاتصالات الحكومية. ونتيجة للفضيحة التي سببّها الجاسوسان، وقعت ألـ (NSA) في أزمة شديدة أدت إلى إحداث عملية تطهير واسعة في صفوف كوادرها المشكوك بأمرهم. وكان من أهداف هذه العملية القاسية إعادة تشكيل وكالة المخابرات التي كان من الصعوبة بمكان النفاذ إليها بتلك الطريقة الفاضحة. ومن نتائج هذه الكارثة التي حلّت بالولايات المتحدة إعلان الرئيس الأمريكي عن ضرورة قتل الرحلين بعد انكشاف أمر تعاملهما مع المعسكر الشرقي. ولاشك أن غضب الرئيس الأمريكي له مبرره، إذ أوضح ذلك العمل تلك الثقوب القاتلة في شبكة الدفاع الأمريكية.[1] مع نهاية الستينات في القرن العشرين خصص لهذه الوكالة التجسسيّة ميزانية تقدّر بثمانية مليارات دولار سنوياً لتشغيل (١٠٠) ألف شخص في عمليات فك الرسائل السرية واعتراض أية وسيلة تجسسية معادية أخرى سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية أو خاصة بالأعمال والحياة الشخصية وسواء تم نقلها عن طريق الهاتف أو الأقمار الاصطناعية. وفي هذا الصدد أعّد الأخصائيون أجهزة كمبيوتر عملاقة ومبرمجة للالتقاط أو اعتراض أية عبارات وأسماء وكلمات سرية كانت متداولة في تلك الآونة، ويذكر أن هؤلاء جمعوا وحللوا أكثر من (٤٠٠) ألف محادثة في الولايات المتحدة وبقيّة دول العالم.

خصصّت الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية العام (١٩٦٥) حوالي مليار دولار ونصف سنوياً لإطلاق واستخدام الأقمار الاصطناعية التجسسية التي كانت تستعملها الـ (NSA) تحت غطاء القوات الجوية الأمريكية (US-Airforce). ولقد بقيت الميزانية الحقيقية للوكالة مصدر ريبة لأن نفقاتها كانت موزعة بين إدارات وزارية عدة وبعض الهيئات المستترة عليها ... وطبقاً لبعض المصادر المطلعة، فإن العدد الفعلي للعاملين في الوكالة كان يتأرجح بين ٨٠ ألفاً و١٢٠ ألف شخص أي أكثر من ٦ مرات من العاملين في جهاز الـ (CIA).

وفي عام ١٩٦٧ مكنت الــ (NSA) الحكومة الأمريكية من اصطياد القائد الثوري الأسطوري تشي (جيفارا) أثناء تزعمه للثورة البوليفية. ويذكر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في القبض على جيفارا تمثل في التقاط إحدى الاتصالات اللاسلكية عن طريق أحد أقمار التجسس التي تستخدمها الــ (NSA) هذا على الرغم من ضعف قوة الإرسال الصادر عن الإشارات اللاسلكية، ولم تكد تمر ثلاثة أيام حتى كان جيفاراً في قبضة السلطات الأمريكية والبوليفية، حيث قبض عليه في إحدى القرى الجبلية القريبة من هيجيرا. ويقول أحد المسؤولين في هذه الوكالة أن الــ (NSA) هي اختصار لــ (Never Say Anything) أي لا تقل شيئاً. فعلى سبيل المثال إذا اضطر أحد الأعضاء للذهاب إلى طبيب الأسنان لألم أصابه، فإنه لا يتوجه لأي طبيب، بل ثمة طبيب يعمل في المقر العام للوكالة المعروف باسم: (Fort Meade) والكائن في ميريلاند على بُعد عشرة كيلومترات من واشنطن ويقوم هذا الطبيب بعلاج زملاءه حتى لا يقع أحدهم في إحدى المرات تحت تأثير المخدّر ويتفوه بمعلومات سرية عن الوكالة. وينقسم المبنى الكائن في منطقة (Fort Meade) إلى قسمين كالدماغ البشري تماماً جزء أيمن يسمى (Carillon) وجزء أيسر يسمى (Load stome) ويحتوي الجزء الأيمن على ٤ أجهزة كمبيوتر عملاقة (IBM) مرتبطة بدورها بطابعات عملاقة تنتج مئات الآلاف من الخطوط في الدقيقة. أما الجزء الثاني فأكثر قوة من الجزء الأول حيث يحتوي على كمبيوترات عملاقة جداً من نوع (Cray) ويبلغ وزن كل منها ٥ أطنان وهي قادرة على إجراء مئات الآلاف من العمليات في الثانية الواحدة.

ويمكن لهذه الأجهزة أن تنقل أكثر من (٣٢٠) مليون كلمة في الثانية وهذا يعادل ما يحتويه (٢٥٠٠ كتاب) بمعدل (٣٠٠) صفحة لكل كتاب. وفي هذه الأيام يمكن لــ (NSA) أن تعالج كل ٣ ساعات ما يعادل المعلومات التي تحتويها مكتبة الكونغرس التي تعتبر من أكبر مكتبات العالم. ويرجع هذا الكم

الهائل في القدرات التقنّية لــ (NSA) إلى نهاية حكم الرئيس جيمي كارتر وبداية عهد الرئيس رونالد ريغان.[٢] ويقول أحد الأعضاء المهمين في الــ (NSA) أن الكونغرس ضاعف في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥-١٩٧٦ من تكوين اللجان المخصصة لإجراء تحقيقات مفصلة حول التصرفات غير المشروعة لــ (CIA)، حيث تبيّن لهذه اللجان أن الــ(CIA) فارغة ومهترئة من الداخل ومصابة بالشلل العام. ولذا قام الرئيس جيمي كارتر بتعيين الإميرال (ستانفليد تيرنر) كمدير عام للوكالة. لكنّ تيرنر كان يرى أن التجسس البشري غير أخلاقي ويجب استبداله بوسائل أخرى تستند على التكنولوجيا والعلوم. وهكذا ظهر التجسس بالأقمار الاصطناعية.

من الأمور المدهشة التي أعلن عنها أحد العملاء التابعين لوكالة الأمن القومي (NSA) أن قمرين للتجسس كانا يدوران في مدار ثابت فوق موسكو، وأنهما كاناً مجهزين لالتقاط الاتصالات والمحادثات الهاتفية واللاسكية التي تدور بين قادة الكرملين مثل بريجينيف وأندروبوف وكان يطلق على هذه العملية اسم (Gamma Cuppy). ولقد بلغت هذه العملية ذروتها وفعاليتها في عام (١٩٩١) عندما تعرضّ غورباتشوف لانقلاب عسكري وبقي مسجوناً في بيته، حيث وصل إلى الرئيس جورج بوش (الأب) تقريراً عن المحادثات الهاتفية التي تمت بين مُعدّي الانقلاب، كما تبين له من خلال التفاصيل التي ظهرت في التقرير، مدى الفوضى التي تعم قادة الانقلاب، ولذا رأي بوش أن هذا الانقلاب لن ينجح. ويبدو أن التجسس أصبح كمخدر يسري في دم العاملين في الإدارة الأمريكية، حيث صرّح وليام كاسي لأحد العاملين في الــ (NSA) أنه توّاق للحصول على صور جديدة وتسجيلات تحدث ضجّة رهيبة في البيت الأبيض، وعندما لم يصل لوليام كاسي أي شئ من هذا استشاط غضباً، وخصوصاً عندما علم أن المنطقة الواقعة فوق جنوب المحيط الأطلسي لا يغطيها أي قمر اصطناعي للتجسس. وكانت رئاسة الاتصالات الحكومية في بريطانيا (GCHQ) تتجسس

على المحادثات الهاتفية للرؤساء والمسؤولين الأوروبيين وتنقلها للوكالة الأمريكية (NSA)، خاصة أحاديث الحب والغرام بين هؤلاء المسؤولين والعديد من النساء. ويمكن القول أنه منذ أواسط الثمانينات أصبح برنامج التجسس الذي تعمل بموجبه الـ (NSA) يُغطّي جميع مناطق الكرة الأرضية تقريباً. ففي العاصمة الأمريكية واشنطن وُضعت جميع السفارات الأجنبية تحت التَنَصُّتْ، وكانت التقارير عن المحادثات ترسل إلى الوزارات المختلفة كي تحلل وتدرس بالتفصيل، وتبين من المحادثات بين السفراء ووزراء بلادهم أن السفراء كانوا يختلقون الأكاذيب والتضليلات كي يوهموا بلادهم أنهم على اتصال وثيق بهذه الشخصية أو تلك، وبالطبع لم يكن شئ من هذا صحيحاً. وقال أحد المسؤولين أن الحكومة الأمريكية كونت فرقة عسكرية خاصة أُطلق عليها الفرقة (D) وهي مكونة من (١٠٠) عنصر يعملون في الـ (CIA) والـ (NSA). ومن مهمة هذه الفرقة الانتشار في أنحاء العالم والدخول إلى الدوائر الرسمية للحصول على الوثائق السرية ووضع الجهة المعنية تحت التَنَصُّتْ الدائم. ويضيف هذا المسؤول بنوع من السخرية أن من أهم الجهات الموضوعة تحت التَنَصُّتْ: حلفاء أمريكا في العالم وفي طليعتهم زعماء العالم العربي والشرق الأوسط. فقد وجد الأمريكان أن منطقة الشرق الأوسط هي "جنّة الجواسيس"، لذا عمد هؤلاء إلى إقامة شبكات تجسس غطت المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج. كما استدرجوا عشرات الألوف من الأكاديميين والباحثين والسياسيين العرب للعمل لصالحهم. وبين الحين والآخر تسرّب وكالة المخابرات المركزية قوائم بأسماء العملاء، بعد أن تكون قد "حلبتهم" ولم يعد لها بهم حاجة. ويرى المحللون أن هذا هو الجانب الأكثر قذارة في عمل وكالة الـ (NSA) و (CIA).[٣]

وهاتان المنظمتان تلفقان عادة اتهامات وتختلقان أسانيد تبرر اعتداء أمريكا على أي مكان في العالم، لأسباب وأهداف أخرى لا علاقة لها بالأهداف المعلنة. ويقال أن الـ (NSA) كانت تعين في صفوفها أفضل الجامعيين المتخصصين في

الرياضيات والكمبيوتر وذلك لإشباع رغباتها التجسسية والتآمرية، كما كانت تلجأ كثيراً إلى خبراء في الرادار والإلكترونيات من كافة المستويات. وفي مدرسة (مونتري) الكائنة في كاليفورنيا لازالت الوكالة تدرّب أخصائيين في مجال فك الشيفرة وخبراء في الاتصالات واللغات الأجنبية الأخرى. ويقول أحد النصوص الصادرة عن وكالة الأمن القومي أن هذه الوكالة ساهمت إلى حد كبير في تسريع عملية الارتقاء بتطور المعلوماتية وبرامجها. وفي هذا الصدد يذكر أن المؤسسات الكبرى مثل (IBM) وجنرال الكتريك، تعمل مع الوكالة منذ بداية الخمسينات، ومع تتابع الأيام عملت هذه الوكالة على توسيع مجال تأثيرها وخاصة مع شركات جديدة مثل مايكروسوفت وأوراكل. وكانت الوكالة تهدف من هذه العلاقات إلى وضع يدها على المنتجات ذات التقنية العالية التي تضعها هذه المؤسسات، ومن خلال عمليات التجسس نجحت الوكالة في الكشف عن أنظمة التشفير الخاصة بتلك المؤسسات كمؤسسة (Cryptoag) المعروفة بمناعتها وعدم قدرة أي نظام على اختراقها، ونتيجة لذلك تمكنت الوكالة من التعرّف على الوثائق العسكرية والدبلوماسية عالية السرية لأكثر من ١٠٠ دولة في العالم. ويقول أحد العاملين في الوكالة أنه منذ سنة ١٩٤٧ وقعّت كل من حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا على معاهدة سرية تسمى (UKusa) وهي اختصار لكلمتي United Kingdom و USA تنص على أحقية هذين البلدين في التَنَصُّتْ على العالم بأسره. وطبقا لهذه المعاهدة فإن محطات التَنَصُّتْ المقامة في هونج كونج آنذاك والموجهة من قبل البريطانيين كانت تستقبل الإشارات والتعليمات القادمة إليها، وترسلها للطائرات الأمريكية كي تحضّر نفسها للهجوم على فيتنام أثناء العدوان الأمريكي على الشعب الفيتنامي الثوري.

هذا وتمتلك وكالة الـ (NSA) شبكة اتصالات معقدة تمكنها من مراقبة الأحداث على المستوى الدولي، كما أنها تراقب تحركات الجواسيس والسياسيين والمغامرين والمتآمرين لأمريكا بل وحتى أصدقائها.

ومن الأمور الملموسة أن هذه الوكالة تتجسس على الشركات الأجنبية بل وعلى نشاطات الشركات الأمريكية ذاتها. فهي لا تترك صغيرة ولا كبيرة إلا وتحاول إحصاءها. ومن أبرز الحقائق التي تثير قلق دول القارة الأوروبية، نظام مراقبة عالمي تديره الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا، يقوم باعتراض الملايين من المحادثات الهاتفية ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني في كل يوم. وقد اعترف بهذه الحقيقة جورج تينت مدير وكالة السي أي آيه (CIA). فمن أجل التعامل مع تلك الأولوية الجديدة، جرى تمديد دعم الاستخبارات الأمريكية إلى المنظمات التجارية في عام ١٩٩٣، عبر إنشاء المجلس الاقتصادي القومي الذي يعكس عمل مجلس الأمن القومي. وفي عام ١٩٩٥ تركزت الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي على الأمن الاقتصادي كأولوية قومية، وقامت الحكومة الأمريكية بإنشاء مركز استشاري تجاري قبل أنه يجمع المعلومات الاستخباراتية مع المعلومات التجارية والاقتصادية. ومن بين النتائج التي تحققت هو ذلك التعريف الاقتصادي اليومي الذي تقدمه وكالة (سي أي أية). وعلى الرغم من أن التعريف سريّ للغاية، إلا أن الاعتقاد السائد هو أن الوثيقة تحتوي على كم كبير من المعلومات المتوافرة للعموم، مضافاً إليه معلومات تم الحصول عليها من عمليات التجسس. ولكن الاستخبارات الاقتصادية العامة تتعامل كذلك بعمق مع قضايا الأمن القومي، فالارتباط بين الاقتصاد والأمن واضح للعيان، تتم بعض الاتصالات غير الرسمية أيضاً، حيث ينضم معظم قادة الـ سي أي إيه ووكالة الأمن القومي إلى مجالس إدارة الشركات الأمريكية فور تخليهم عن المنصب الحكومي، بحيث يحتفظون بالعلاقة مع عالم الاستخبارات، وفي الوقت ذاته يمارسون عمل الشركات الأمريكية الكبرى.

مع زوال خطر التهديد الشيوعي، أصبحت الأسرار التجارية مثار اهتمام تجسسي متزايد بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان. وعلى الرغم من

أنه لا يفترض أن يقوم المرء بالتجسس على أصدقائه، إلا أن التفاصيل التي ظهرت حول قيام وكالات الاستخبارات الأمريكية بالتجسس على البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية الخاصة بالصفقات التجارية الأوروبية، دفعت السياسيين الأوروبيين إلى اتباع أفضل الوسائل لحماية الأسرار الصناعية والتجارية. وقد حاولت الولايات المتحدة جاهدة إقناع الاتحاد الأوروبي بإصدار قانون يسمح بحرية الحصول على مفاتيح رموز الإنترنت بغرض المساعدة على إلقاء القبض على الإرهابيين ومهربي المخدرات، لكن ذلك يسمح بمعرفة الأسرار الاقتصادية للشركات الأوروبية والأجنبية الأمنية أيضاً، ويرى أعضاء البرلمان الأوروبي أنه إذا لم يحصلوا على الضمانات الأمنيّة اللازمة، وعلى قيود تتعلق بالتجسس على المتحدثين، وطبيعة الحديث، فإن أوروبا لا تستطيع أن تسمح للأمريكيين بالحصول على مفتاح شيفرة الإنترنت لأن ذلك يمكنها من الحصول على كل ما تريد ... من جهة أخرى فقد أدى زوال الخطر الشيوعي وسيطرة عصر العولمة، إلى تكريس معظم وقت وجهد ومصادر وكالات الاستخبارات بالتجسس على بعضها البعض في المجال الصناعي والتجاري. إن عملية التجسس الصناعي بين الدول الغربية تنتشر بشكل متزايد لعدة أسباب من بينها العولمة وتزايد التنافس. فقد قامت وكالة الأمن القومي الأمريكي بالتَنَصُّتْ على المكالمات الهاتفية عام ١٩٩٤ بين شركة "توماسون" الفرنسية والمسؤولين البرازيليين بخصوص مشروع نظام المراقبة عبر الأقمار الصناعية البالغة تكلفته حوالي مليار ونصف المليار، ويقع في منطقة الأمازون، حيث كشفت عمليات التجسس على المكالمات الهاتفية قيام الشركة الفرنسية بتقديم رشوة إلى المسؤولين الفرنسيين، فقامت الولايات المتحدة على أثرها بإبلاغ الحكومة البرازيلية بما حدث وأدى ذلك في النهاية إلى تحويل المشروع إلى شركة أمريكية أخرى هي مؤسسة "ليكسنجتون". كما استفادت الولايات المتحدة من نظام التجسس على الاتصالات في تتبع الأوضاع في اليابان عن طريق تنصتها على

المكالمات التي كانت تتم في العقد الماضي. وساعدت أيضاً شركة بوينغ على هزيمة شركة إيرباص الأوروبية عام ١٩٩٤، في صفقة بيع طائرات إلى السعودية بقيمة ٦ مليارات دولار. كما طورت الحكومة الأمريكية برنامج خاص يتعلق بإنشاء قسم اقتصادي يساعد الشركات الأمريكية بالدخول بقوة في العقود التجارية العالمية والفوز في هذه العقود والصفقات.

وختاماً يمكن القول أن ظاهرة العولمة ساهمت في دعم الموقف الاقتصادي الأمريكي، كما ساهمت في تقوية نفوذ هيئات الاستخبارات الأمريكية على كافة المستويات.(٤)

هوامش: العولمة ومظاهر التجسس الدولي

(١) قارن مع:

- Der "Spiegel", 3.3.2000 (Hamburg)

(٢) قارن مع:

- Der "Spiegel", op. cit.

(٣) أنظر:

- Der "Spiegel", op. cit.

(٤) أنظر:

- Der "Spiegel", op. cit.

في هذا العدد خصصت مجلة دير شبيغل تقريراً مفصّلاً عن الجاسوسية الأمريكية والروسية ودور ذلك كله على العولمة المعاصرة. (من ملاحظات مؤلف الكتاب).

٤- العولمة وصناعة الجوع

تشير منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ٢٠٠١ إلى أن العولمة قد دفعت بقضية الفقر قدماً لتضعها في مقدمة القضايا الملّحة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويصل تقرير المنظمة إلى هذه النتيجة بالتقاطه ما تَتّسِمْ به العولمة من مفارقة وتناقض لافت للنظر. ففي حين تؤدي العولمة - بما تتصف به من اتساع نطاق اقتصاد السوق الحر والتغيرات التكنولوجية - إلى توسع اقتصادي هائل، فإنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تزايد في الديون والفقر والتعاون بين الدول. وبالفعل فقد أشارت إحصاءات دولية تعود إلى عام (١٩٩٨)، إلى أن مجموع الثروة التي يتنعّم بها أغنى ثلاثة أشخاص في العالم يفوق في مقداره النتاج الإجمالي لحوالي ٤٨ بلداً تعّد من أفقر البلدان وتعادل ربع العالم. ومع أن التفاوت بين البلدان الغّنية والفقيرة تفاوت قديم، إلاّ أن هذا التفاوت ازداد حدّة منذ نهاية القرن العشرين. ففي مقارنة وردت في تقرير العام ١٩٨٨ عن التطور الإنساني، الصادر عن الأمم المتحدة، نجد أن دخل النسبة البالغة ٢٠% من سكان العالم ممن يعيشون في البلدان الأغنى كان في عام ١٩٦٠ أعظم بثلاثين ضعفاً من دخل النسبة البالغة ٢٠% من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأفقر، في حين صار هذا الدخل ذاته أعظم باثنين وثمانين ضعفاً في عام ١٩٩٥، كما يشير هذا التقرير ذاته إلى أن الدخل الفردي في أكثر من (٧٠) بلداً كان في عام ١٩٩٨ أقل مما كان عليه قبل عشرين عاماً من ذلك التاريخ وإلى أن حوالي ثلاثة بلايين من البشر - أي ما يقارب نصف سكان العالم - يعيشون على دخل يبلغ أقل من دولارين في اليوم.[1] وعلى الرغم من أن الخيرات المادية والسلع هي أوفر الآن بما لا يقاس مما كان عليه من قبل - فإن عدد البشر الذين لا يجدون المأوى، والعمل والقوت هو عدد يَتَنَامَى باضطراد. ومن بين (٤,٥) بليون من البشر الذين يعيشون في البلدان النامية، نجد أن الثلث تقريباً لا يتوفرون على مياه

صالحة للشرب، وأن الخمس من بين جميع أطفال العالم يتلقون وارداً غذائياً ناقصاً. كما نجد أن حوالي (٢ بليون من البشر) أي حوالي ثلث الجنس البشري يعانون من فقر الدم. والسؤال الذي تطرحه هذه الأرقام هو سؤال يتعلق بما إذا كان هذا الوضع من طبيعة الأمور أم لا، أي بما إذا كان هذا الوضع نوعاً من القدر الطبيعي المحتوم أم لا...؟ وهو سؤال يتعلق، إذا بالأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت في الثروة وبإمكانية تجاوزه وتخطيه. وفي الأحوال جميعاً فإن جوع البشر وشبعهم يبقى الاختبار الأول والمحك الأساسي لنجاعة وعدالة أي نظام اقتصادي واجتماعي. وإذا ما كان صحيحاً أنه "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان"، فإن من الصحيح أيضاً أنه "بغير" الخبز لا يحيا الإنسان" وإن من يتحكم في خبزه، قادر على أن يتحكم في فكره، وأمنه.[٢] وبحسب الأمم المتحدة فإن الحاجات الأساسية لسكان العالم، من طعام وشراب وتعليم وعناية صحّية، يمكن تلبيتها جميعاً بمبلغ لا يتجاوز (٤%) من مجموع الثروة التي يمتلكها (٢٢٥) من أصحاب الثروات الأعظم. فتلبية الحاجات الصحية والمتطلبات الغذائية لجميع سكان العالم لا تكلّف أكثر من (١٣) بليون دولار. وهو مبلغ أقل مما ينفقه سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في كلّ عام على عطورهم وحدها.[٣] ولقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل فرد بمستوى كاف من المعيشة بما يحقق له إمكانية الحفاظ على صحته وصحة عائلته، بما يشتمل على الطعام والشراب واللباس والمسكن والخدمة الاجتماعية الضرورية. إلاّ أن ذلك كله لا يزال غير متاح بالنسبة لمعظم البشرية، بل هو يأخذ بالنأي والتحول إلى حلم أكثر فأكثر. ولو أخذنا الطعام مثلاً، نجد أن سبب مثل هذا الاحتياج والافتقار المتزايدين إليه ليس ندرته. فالمنتجات الغذائية لم تكن في أي وقت من الأوقات بمثل هذه الوفرة التي هي عليها الآن. فالمشكلة إذن ليست في إنتاج الغذاء، بل هي في قدرة البشر على شراء هذه المواد

واستهلاكها. والملاحظ بهذا الصدد هو أن (٣٠) مليوناً من البشر يموتون في كل عام بسبب الجوع، إضافة إلى (٨٠٠ مليون) يعانون من سوء التغذية المزمن.(٤) وما تُشيرُ إليه الدراسات العلمية الحديثة البعيدة عن الإيديولوجيا والرعاية هو أن مثل هذا الوضع ليس بالوضع القدري المحتوم، ولا هو بالوضع الذي يعود في جوهره إلى أسباب مناخية أو جغرافية. فالمشاكل المناخية غالباً ما يمكن التنبؤ بها. والمنظمات الإنسانية، مثل منظمة "العمل ضد الجوع" غالباً ما يمكنها أن توقف المجاعة في غضون أسابيع قبل أن تَسْتَشْرِيْ، إذا ما أتيح لها أن تتدخل. وما تشير إليه هذه الدراسات أيضاً، وهو أن الجوع، الذي لا يزال يهلك قطاعات واسعة من البشرية، قد غدا سلاحاً سياسياً يستخدم ببراعة، وبلا ضمير، في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة وإخضاعها بمنطلق "الجزرة والكرباج" لسياسات الدول التي تملك مفاتيح مخازن الغلال في العالم، وأن هذا السلاح يُستخدم أيضاً من قبل الحكومات والأنظمة ضد شعوبها هي ذاتها، وذلك فضلا عن الصورة الصادقة والمريرة في الآن نفسه، التي تقدمها هذه الدراسات لأوضاع الشعوب التي يموت أفرادها جوعاً بينما تترك أراضيهم الخصبة بلا زراعة، أو تختزن فيها كميات هائلة لصالح فئة شديدة الجشع، ويؤثر فيها اهتزاز الأسعار في السوق أكثر بكثير مما تحرك مشاعرها تشنجات طفل يموت جوعاً.(٥)

في هذا السياق يرى العديد من خبراء التنمية أن هوّة واسعة مازالت تفصلنا عن تحقيق أهداف خطة العمل التي أقرها القمة العالمية من أجل الطفولة عام ١٩٩٠، حيث تنطوي تلك الأهداف على تمكين جميع الأطفال من أن يعيشوا حياة مُفْعَمَةً بالصحة والحيوية، وأن تصان حقوقهم ويتمتعوا بالحماية، وَيَتَرعْرَعُوا في جوّ من الرعاية والحنان، وأن تتاح لهم فرصة التعليم والتطور الكامل في سن المراهقة، والمشاركة في تنمية المجتمع وتنظيمه.(٦)

لكن أين هذه الطموحات في الوقائع الفعلية التي يعيشها الأطفال في العالم

وفي البلدان النامية بشكل خاص؟ ففي نداء في منظمة اليونسيف (UNICEF) تبين أن فئتين من سُكّانْ العالم هما الأفقر والأكثر عرضة للقتل والتشريد والمرض والإعاقة (وهم النساء والأطفال) الذين باتوا يشكلون مع بدايات القرن الحادي والعشرين، السواد الأعظم من فقراء العالم والأكثر إصابة بسوء التغذية وبمرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" ويتضمن التقرير المعنون: "وضع الأطفال في العام ٢٠٠٠ رؤية للقرن الـــ ٢١" الصادر عن منظمة اليونسيف نداء إلى قادة الدول الصناعية والنامية لتوكيد عهودهم للأطفال، ويدعو التقرير إلى تكوين رؤية ومبادرة قيادية داخل العائلات والمجتمعات المحلية، حيث تولد بذور احترام حقوق الأطفال والنساء. وبرغم إشادة التقرير بما تحقق في مجال التنمية الاجتماعية من توعية وتحصين طبي، وانخفاض الأمية بين النساء علاوة على ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس، إلاّ أنه يأخذ على ثمرات التقدم أنها لم تكن في متناول الجميع، لا سيّما النساء والأطفال. وعبر تسليط الضوء على إخفاقات القرن العشرين، يوضح التقرير أنه يموت كل يوم نحو (٣١) ألف طفل دون سن الخامسة.[٧]

يشكل سوء التغذية – الذي يصل في كثير من الأحيان- لحدود الجوع المباشر، حالة طوارئ تودي بحياة أعداد هائلة من الأطفال والكبار، كما هو الحال في مجتمعات العالم الثالث.[٨] ويعود سوء التغذية إلى أسباب عديدة منها شّح الغذاء، والأمراض الشائعة التي يمكن الوقاية منها، وقلة العناية وعدم توفر الماء النظيف، هذا إلى جانب سبب أساسي غالباً ما يتم السكوت عنه، ويتمثل في سوء توزيع الثروة وزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب ثم داخل كل بلد على حدة. فمنذ عام (١٩٩٨) كان سوء التغذية سبباً لأكثر من نصف وفيات الأطفال في البلدان النامية والتي يصل عددها قرابة ١٢ مليون طفل سنوياً، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية لسوء التغذية الذي يحّد من ملكات الأطفال الفكرية

والعقلية، ويسلب مجتمعات بأكملها إنتاجها وقدرتها. هذا وتوضح تقارير برنامج الأمم المتحدة والتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للطفولة مدى الخسائر الناجمة عن سوء التغذية، والخطوات اللازمة لوقفها. ففي الدول النامية هناك ما يزيد عن (٢٠٠) مليون طفل دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، ويواجه هؤلاء خطر فقدان طاقات عقلية ثمينة، وغالباً ما تعاودهم الأمراض، وحتى لو قيّض لهم البقاء، فإنهم سيصابون بإعاقات عقلية أو جسدية دائمة. وعلى الرغم من أهمية الجهود الدولية لمحاربة الفقر، لكن هذه الظاهرة تستفحل وتهدد السلام العالمي، وهي كما تقول تقارير اليونسيف نتيجة حتمية لإفرازات العولمة.(٩)

هوامش: العولمة وصناعة الجوع

(١) أنظر:

- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden, 1998. pp 243-245.

(٢) للمزيد أنظر:

ثائر ديب: حين تنطق الأرقام الحقيقية، صناعة الجوع وسياسات التجويع، في: صحيفة "أخبار العرب"، بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١، ص ١٢.

(٣) ثائر ديب، مرجع سابق الذكر

(٤) قارن مع:

- Mohammad Tawhil Abediseid: Ratlosigkeit in der dritten welt, in: "Die Dritte Welt," Quarterly Journal devoted to Social and Political Change, Vol. 5. No.1. 1989.

(٥) أنظر:

- Mohammad T. Abediseid, op. cit.

(٦) أنظر:

كريم أبو حلاوة: سوء التغذية والفقر يحاصران جهود التنمية البشرية، في: صحيفة "أخبار العرب" بتاريخ ٥٢٠٠١/٢٩، ص ١٢.

(٧) نص التقرير في:

- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden, 30. November 2000. p. 411 (W. Germany)

(٨) قارن مع:

- Mohammad T. Abediseid, op. cit..

(٩) قارن مع:

- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden, op. cit.

وأنظر كذلك:

فرانسيس مولايية: أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبوبكر، منشورات دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٦.

٥- العولمة وثقافة السلام العالمي

تساءل الباحث محمد السعيد إدريس عن السلام العالمي المطلوب، وهل هو سلام القوة أم السلام العادل القائم على القبول الاختياري دون قسر أو شروط؟ وهل الثقافة المطلوبة ثقافة تبريرية للقبول بسلام غير عادل أم هي ثقافة تعميق الوعي بالمصالح والدفاع عنها؟

لقد أثارت دعوة "ثقافة السلام" التي ظهرت منذ بدايات عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من التساؤلات نظراً لبعض ما تَضَمّنته من غموض قد يكون متعمداً لتمرير المفهوم دون معارضة دولية.

أول هذا التساؤلات يتعلق بمضمون السلام ذاته الذي نريد أن تشيع ثقافته. هل هو سلام القوة أم السلام العادل القائم على أسس التفاهم والتسامح؟ هل هو السلام المفروض من طرف يملك القوة على طرف يفتقدها أم هو سلام قائم على حق تقرير المصير وتأمين حقوق الإنسان؟

إن دعوة "ثقافة السلام"جاءت متزامنة مع دعوة "صدام الحضارات" التي اقترنت بانتصار الغرب في الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي. فعندما دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، عقب الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية ضد العراق في مارس (١٩٩١) إلى قيام نظام عالمي جديد يحقق لأمريكا الهيمنة الكاملة على العالم ويوفر لها الآليات اللازمة والميكانيزمات المناسبة لتحقيق هذه الهيمنة، كان المفكر الأمريكي القريب من دوائر صنع القرار في واشنطن صموئيل هنتجتون يدعو إلى نظريته الجديدة "صدام الحضارات" والتي أشرنا إليها مراراً في ثنايا الكتاب هذا.[١] وفي هذه النظرية يقول صموئيل هنتجتون إن النـــزاع على خطوط التماس بين الحضارتين الغربية والإسلامية قد استمر على مدى ١٣٠٠ عام، واحتمال تراجع هذا النظام في المستقبل ليس وارداً. كما قال أن المصدر الأصلي للتناقض

في هذا العالم الجديد إيديولوجي وليس اقتصادي. وسوف يكون التصنيف الأصلي الكبير، والذي يعد أيضاً المصدر الأساسي للتناقض - ثقافياً. وفي الواقع لم يكن هنتجتون أول أو آخر من تقدم بمثل هذه الاجتهادات لديناميكية التفاعل العالمي. فقد سبقه إلى ذلك بيرنارد لويس (Bernard Lewis) ولم تكن اجتهادات عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما عن "نهاية التاريخ" بعيدة عن مثل هذه المعاني بكل ما تضمنته من روح إستعلائية شديدة الانبهار بالثقافة والحضارة الغربية وبالقيم السياسية بل وبالأطر والهياكل والمؤسسات السياسية وغير السياسية لتلك الحضارة. وهذا التزامن بين دعوة "ثقافة السلام" والترويج لصدام الحضارات أعطى مضموناً محدداً لمفهوم كل من الثقافة والسلام، فالسلام هو سلام الغرب وانتصاره وأحاديثه، والثقافة هي ثقافة الغرب، وجاءت مجمل التطورات والتحولات في النظام العالمي لتصّب في هذا الاتجاه كما تبلورت أخيراً في ظاهرة العولمة. لم يكن ممكناً القبول بدعوة "ثقافة السلام" بما تفرضه من خوض لصراع غير متوازن مع الغرب. وكان هذا كله دافعاً إلى كثير من الاتجاهات العربية والإسلامية لتفادي حتمية مثل هذه المواجهات. وكان من أبرز الاجتهادات بهذا الخصوص الدعوة "لحوار الحضارات" التي أطلقها الرئيس الإيراني محمد خاتمي من على منبر الأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، حيث دعا المجتمع الدولي إلى إقرار مبدأ "الحوار بين الحضارات" والحوار بين الشعوب كبديل لصدام الحضارات والصراعات العبثية. وفي خطابه أمام الأمم المتحدة في تلك الدورة كان خاتمي حريصاً على أن يؤكد أن الحضارة الإسلامية لم تكن في وقت من الأوقات طرفاً في صراع مبدئي مع غيرها من الحضارات، كما لم يكن للعالم الإسلامي دور في الصدام العالمي الشامل في القرن العشرين. فالإسلام كان على مدى التاريخ يحمل الدعوة إلى احترام الآخر والاعتراف له بحَقّ المساواة. وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة اقتراح الرئيس الإيراني باعتبار عام ٢٠٠١ ميلادية، عام "حوار الحضارات". ومنذ ذلك الوقت توالت الاجتهادات

لإعطاء المفهوم مكانته العالمية التي يستحق باعتباره أصبح مفهوماً عالمياً. والمعلوم أن الرئيس الإيراني مهّد لهذا التطور الإيجابي في كتابه "الإسلام والحوار والمجتمع المدني"، حيث أشار إلى ضرورة أن يتأسس حوار الحضارات على المساواة بين الدول والشعوب وعلى قاعدة الاحترام المتبادل.[٢] ويرتبط حوار الحضارات بضرورة عدم إدعاء أي طرف احتكاره للحقيقة باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للحوار، على أن يكون الإنسان هو محور هذا الحوار باعتباره الطرف الذي كان هدف كل الأديان والثقافات إسعاده وحلّ مشاكله. ويهدف الحوار بين الحضارات إلى بناء علاقة تقوم على السلام والمحبة والتكامل بين الإنسان والطبيعة، وينهي قروناً من استغلال وتدمير الطبيعة نتيجة لإعلاء شأن النـــزعة المادية للحضارة الغربية. وفي كلمته في افتتاح المائدة المستديرة الخاصة بحوار الحضارات التي نظمتها اليونسكو وانعقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك (٥ سبتمبر ٢٠٠٠)، أوضح الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن المنطلق الأخلاقي لحوار الحضارات يتمثل في الدعوة إلى التخلّي عن الإرادة المبنيّة على القوة والتمسك بالإرادة القائمة على الاقتناع والتفاهم بما يؤدي إلى التعاضد والتآلف والمحبة. كما أكد أنه ليس بإمكان ثقافة ما أن تفرض نفسها على الثقافات الأخرى، أو أن تتجاهل خصوصيات تلك الثقافات. كما عبّر عن القلق مما أسماه فوضى الصور والأشكال الثقافية في عالم اليوم بما لا يمكن تجاوزها دون الحوار والفهم المتبادل والمشاركة في الخبرات، خاصة أنه لا يوجد من يستطيع الحدّ من حركة المفاهيم الثقافية عبر العالم. فالمعرفة الصحيحة تستلزم عدم الالتصاق بالذات حيث يؤدي الابتعاد عن ثقافتنا وأوطاننا إلى معرفة أعمق بها، كما يؤدي الاستغراق في أعماق وجود الآخر إلى اكتساب العلم والتجربة. ولذلك ليس غريباً، كما يتصور خاتمي، أن يؤدي الحوار بين الحضارات إلى التأثير المتبادل فيما بينها ومن ثم التقارب بدلاً من التباعد والانسجام بدلاً من التنافر. ومن هنا بالتحديد يمكن أن نقترب من مفهوم ثقافي عالمي عن طريق التفاعل المتبادل

وليس عن طريق القهر والإكراه من ثقافة ما على الثقافات الأخرى على غرار ما يمكن فهمه من دعوة ثقافة السلام.(٣) ومن هنا أيضاً يمكن التعامل مع إفرازات مرحلة التحول الجديدة في النظام العالمي. فمن الخطأ، بداية تصور أن الدافع لدعوة "حوار الحضارات" هو مجرد الرد على دعوة "صدام الحضارات" لسببين رئيسيين:

أولهما: إنه على الرغم من محاولة مفكرين ومؤسسات سياسية وإعلامية غربية وضع الإسلام والحضارة الإسلامية كعدو للحضارة الغربية أو العدو البديل للشيوعية على نحو ما كتب المستشرق المعروف بيرنارد لويس حول حتمية الصراع بين الإسلام والغرب. فقد أثبت أن الصراع الذي تفجّر في العالم عقب انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية لم يكن صراعاً بين حضارات في مجمله ولم يكن صراعاً بين الإسلام والحضارة الغربية بصفة خاصة، ولكنه كان في الأغلب صراعاً بين دعوتي العالمية الإقليمية في محاولة لضبط أنماط العلاقات والتفاعلات في النظام العالمي مع شيوع دعوة العولمة (Globalism) كواحدة من أهم معالم وأسس النظام العالمي الجديد، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الصراعات العرقية والطائفية التي استهدفت وحدة "الدولة القومية". وبشكل عام كانت الدولة القومية في النوعين المذكورين من الصراعات هي المستهدف. ثاني هذه الأسباب أن دعوة حوار الحضارات تعتبر أفضل الطرق لمواجهة غلّو ظاهرة العولمة كأيديولوجية، وكي لا تحول آليات التفاعل بين الثقافات والحضارات من عمليات التثاقف المتبادل فوق إطلاق الثقافات الأخرى التقليدية القديمة والحديثة، دون تجاهل أو تقليل من شأن العولمة كعملية. فالعولمة كعملية ظاهرة مركبة تتضمن التدفقات المادية وغير المادية وشبكات التفاعل وأنساق التنظيم، وكلها تؤدي إلى اختصار المكان والزمان، بحيث ينعدم أثر المسافة والحجم أو يكاد، كما يختصر الزمان إلى أدنى حدّ ممكن. ففي ظل هذه العملية أخذ تدفق الخدمات والمنتجات وعناصر الإنتاج

من دولة إلى أخرى يتم عبر معظم الحدود كما لو كان العالم كله قد أصبح قرية واحدة، كما أن كثافة التدفق قد زادت على نحو لم يكن معروفاً ولا متصوراً من قبل.

حوار الحضارات يأتي وفق هذه التطورات كضرورة لترشيد عملية العولمة، وبالذات في بعدها الثقافي. ولكن يأتي التحدي الأكبر: هل العالم مستعد، وبالذات العالم الغربي والحضارة الغربية، لمثل هذا النوع من الحوار والتفاعل والتثاقف المتبادل؟ الإجابة على هذا السؤال يصعب أن تكون "نعم" أو "لا" دون تحليل لوضعية هذه الحالة تفرض عولمة الثقافة بمعنى هيمنة الثقافة والحضارة الغربية في ظل سيطرة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على أهم عمليات وآليات العولمة أم أن هناك فرصاً للتثاقف المتبادل والحوار؟ بمعنى آخر إذا لم يكن هناك مفّر في ظل عملية العولمة من حدوث "عولمة ثقافية" فهل النظام العالمي سوف يفرض نموذجاً ثقافياً واحداً هو الثقافة الغربية في ظل الهيمنة السياسية والاقتصادية للغرب أم أنه يمكن أن يسمح بوجود ثقافة عالمية تجمع كل مزايا الحضارات والفكر الإنساني؟(٤)

إذا كنا مع الرأي القائل بأن الغرب لا يطبق معايير الحرية والعدل وحقوق الإنسان والشعوب إلا تطبيقاً انتقائياً، وأن عولمة الاتصال تجرد المجتمعات التقليدية من عناصر ثقافتها ومن ثم يجب أن تكون لشعوب العالم وقفة مع هذا الشق من العولمة، أي مع أيديولوجية العولمة، فإن الشق الذي يعنينا في هذا التحليل هو عملية العولمة كعملية تحوّل ممتدة اقتصادية ومعلوماتية وتكنولوجية واتصالية. كيف ستؤثر هذه العملية على النظم الإقليمية؟ وهل التأثيرات التي سوف تحدثها العولمة على الدولة والنظام السياسي وتحول العالم إلى قرية كونية يمكن أن يمتد أيضاً إلى النظم الإقليمية ووجود الأقاليم؟ السؤال يقودنا إلى واحد من أهم جوانب البحث في العولمة وهو نتائج العولمة أو الكونية، كما يسميها

البعض. فإذا كانت ثورة الاتصالات سوف تؤدي إلى عولمة الأحداث والتطورات السياسية، فإن ثورة المعلومات سوف تخلق "مجتمع المعلومات الكوني". وأن وجود مثل هذا المجتمع سوف يؤدي إلى خلق نوع جديد من الوعي هو "الوعي الكوني" والبنية التحتية لهذا الوعي هي سمات مجتمع المعلومات الكوني نفسها. وظهور مجتمع المعلومات الكوني وتنامي الوعي الكوني سوف يعزز من فرص السلام العالمي، فكلنا نعيش الآن في فلك نوح، فأما أن نغرق معاً أو نصل إلى أرض السلامة معاً.(٥)

هوامش: العولمة وثقافة السلام العالمي

(١) للمزيد حول خطاب جورج بوش (الأب) أنظر

- Herald Tribune, Paris 22.3.1991.

(٢) هنا طبقاً لما أورده

محمد السعيد إدريس: ثقافة السلام ومستقبل حوارات الحضارات في ظل العولمة، في: صحيفة "أخبار العرب" بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠١، ص ١٠.

(٣) طبقا لم أورده

محمد السعيد إدرس، مرجع سابق الذكر.

(٤) أنظر:

- Bernard Lewis: Islam-West Conflict, in: The Atlantic Month, N.Y. Sept. 1990.

(٥) قارن مع:

جوزيف كاميلاي: أزمة الحضارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٣.

٦- تيارات معارضة للعولمة

لوحظ منذ بداية التسعينات من القرن العشرين اندلاع المظاهرات الشعبية ضد "ذئاب العولمة". فقد شهدت مدينة سياتل مظاهرات ضمتّ ما لا يقل عن خمسين ألف متظاهر يمثلون مئات المنظمات غير الحكومية في أمريكا والعالم، حيث توافد هؤلاء النشطاء على مدينة سياتل ليقولوا كلمة "المجتمع المدني" في ممارسات منظمة التجارة العالمية، ولإبراز تعارض هذه الممارسات مع ما تتطلع إليه الجماهير في العديد من المجالات. وهكذا ظهر ما وُصف بأنه "أممية معادية لليبرالية".[١]

وفي بيان وقعته (١٢٠٠) منظمة من (٨٧) دولة جاء فيه: "إن منظمة التجارة العالمية في السنوات الخمس الأخيرة قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء، جنباً إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان الأرض". وأضاف البيان: "إن فتح أسواق جديدة لصالح المؤسسات المتعددة الجنسية، وعلى حساب الاقتصاد الوطني، والعاملين، والزراعيين، والعديد من الفئات الأخرى، والبيئة ... ثم أن آليات وإجراءات منظمة التجارة العالمية معادية للديموقراطية وتفتقر إلى الشفافية". وطالب البيان بتأجيل المفاوضات التي سيؤدي التوسع فيها إلى زيادة "سلطة" المنظمة. كما طالب بإجراء إصلاحات تسمح بتقييم أثر المنظمة في الجماعات المهمشة، وفي التنمية الديموقراطية والبيئية والصحة وحقوق الإنسان وقواعد العمل وحقوق المرأة والطفل، وطالب بأنه يجب أن يتم ذلك بالتعاون مع "المجتمع المدني". كذلك جاء في بيان عن منظمة "أوكسفام" أن دول الشمال تسلك سلوكاً حمائياً لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلّفت الدول الفقيرة (٧٠٠ مليار دولار) سنوياً، وهو ما يعادل (١٤ مرة) قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول في إطار مساعدات التنمية.[٢] أما في اليابان وكوريا الجنوبية فقد وزعت المنظمات غير الحكومية منشورات طَالَبَتْ فيها الدورة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة

العالمية بالعمل على إيجاد قواعد جديدة لضمان الحفاظ على الأمن الغذائي والزراعي وتوقف هجرة المزارعين من الأرض الزراعية.(٣) وكانت المنظمات غير الحكومية الأمريكية في طليعة القوى المعارضة، واتهمت منظمة (Public Citizen) الرئيس الأمريكي بازدواجية المعايير، حيث يتحدث عن "عولمة ذات وجه إنساني" في الوقت الذي تساند فيه إدارته مصالح رجال الأعمال بالدرجة الأولى. كذلك ضمن ما قيل في غمرة هذه العاصفة المعارضة "لقد قالوا لنا أنّ سقوط حائط برلين منذ عشرة أعوام هو رمز لسقوط القوى المعارضة للديموقراطية في العالم، ولكن ها هي الدولة تساند أكثر المؤسسات عداء للديموقراطية وتتدخّل دون حرج في أدق تفاصيل حياتنا الشخصية". وفي إطار توضيح جوانب "المعارضة" على نطاق أكثر اتساعاً، نذكر أمثلة معينة: ففي جنيف (سويسرا) تمثلت مجموعات المعارضة في: رجال الاقتصاد والفكر والمال ومن بينهم موريس دلاس (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) وسيزان جورج (السياسي الأمريكي الذي يعيش في فرنسا ويرأس مرصد العولمة) والقانوني لوري ولاش المسؤول عن "جمعية المواطن العام" في أوروبا، والمفكر وعالم الاجتماع السويسري جون زيغلر (Jean Ziegler) الذي يُطلق عليه "ضمير الشعب السويسري وصوت العالم الثالث"، ومجمل معارضة هؤلاء تركزت في: معارضة انتشار الغذاء الأمريكي في العالم، والتحذير من أن العولمة لا تفعل أمراً سوى أن تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، بل حذرت من استعمار أمريكي للعالم.(٤) أما في باريس فقد رفضت المنظمة الفرنسية للمنظمات غير الحكومية الاعتراف بمنظمة التجارة العالمية، وطَالَبَتْ بفرض ضرائب لمساعدة فقراء العالم، كما طالبت العديد من الجمعيات والنقابات بتعديل قوانين التجارة العالمية وعارضت انتشار سلسلة المطاعم الأمريكية (ماكدونالدز) في أوروبا.(٥) وعلى سبيل الإجمال، فإنه يمكن تلخيص أهم جوانب "المعارضة" التي انطوى عليها المشهد العام في سياتل وما أعقبها من أحداث فيما يلي:

١- اعتبار أن ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدولة مُتَنَاقِضٌ مع متطلبات السيادة الوطنية، وهو ما يؤثر في قدرة الدول على سَنِّ التشريعات والقوانين والقواعد التي تلائم خططها وتوجهاتها.

٢- اتهام الشركات المتعددة الجنسية باستغلال العمالة في الدول النامية عن طريق تشغيلهم بأجور زهيدة.

٣- معارضة فتح الأسواق الأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة.

٤- معارضة تشغيل الأطفال.

٥- اتهمت الجماعات الراعية للحفاظ على البيئة منظمة التجارة العالمية بأنها ستدمّر البيئة.

والحقيقة أنه من الجوانب الجديرة بالاهتمام، أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان العديد من المنظمات غير الحكومية، شعاراً يقول: "لابد من إسقاط منظمة التجارة العالمية"، وهذا ما يعبر عنه كتاب غاري بيرتلس وآخرين بعنوان "جنون العولمة" وهو دفاع عن العولمة ومحاولة من أصحاب الكتاب لإزالة مخاوف الأمريكيين منها، بعد أن أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ما يقرب من نصف سكان أمريكا يشعرون بالقلق الشديد من النتائج المترتبة عليهم من تحرير التجارة العالمية بخطى متسارعة، ويعترف الكتاب بأن هذه المخاوف لها مؤشراتها مثل زيادة الواردات من السلع والخدمات، وزيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج على حساب الداخل، وتضاعف نسبة المهاجرين مما أضعف قدرة الأمريكيين الأقل مهارة على المساومة. وكان هذا بفعل عاملين رئيسيين هما: التزايد المستمر في تحرير التجارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتقدم المستمر في مجالات التكنولوجيا والاتصالات. وعلى رغم إقرار الكتاب بهذه المؤشرات، وبأن للعولمة مكاسبها وخسائرها أيضاً، إلاّ أنه

يُدافع عنها بشدة، ويراها الطريق الوحيد أما الأمريكيين إن كانوا حقاً جادين في تحقيق هدفين رئيسيين هما: زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى المعيشة. ويرد الكتاب على من يرفضون العولمة من دعاة العزلة بالقول أن الولايات المتحدة حققت إنتاجية وأجوراً أعلى في فتراتها الذهبية للعولمة، وأن السياسات الحمائية دائماً تؤدي إلى نتائج سلبية وتؤدي إلى كساد الصادرات، وأن الهلع في العولمة يصرف أنظار صانعي السياسة الخارجية والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية للركود، كما أن للأمريكيين مصلحة (من وجهة نظر الكتاب) في تحرير التجارة بتوسيع سوق السلع والخدمات الأمريكية، ورفع الحوافز ودعم التفوق الأمريكي في صناعات بعينها، وتُفيد المستهلكين أيضاً بتخفيض الأسعار. وهكذا في رأي مؤلفي الكتاب أن تحرير التجارة – (أو العولمة) – يحقق زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة مع التوسع في الابتكار.[٦]

ولكن في مقابل المدافعين عن العولمة في الولايات المتحدة هناك آراء أخرى ترى الواقع بصورة مختلفة. ففي العالم اليوم نحو (٥٠٠) شركة عملاقة عابرة للدول والقارات، وهي الأغنى والأقوى والأشرس، وتسيطر عملياً على ٧٥% من حركة التجارة في العالم، وتستقل بإداراتها ومصالحها وسياساتها عن سياسات الدول بما في ذلك أمريكا التي تتبعها معظم هذه الشركات أو تعمل منطلقة من أراضيها واقتصادها وعقولها. وهذا الكيان الكوني العملاق يصوغ لنفسه مفاهيم ومصالح وأهدافاً وعلاقات تختلف عن الأنماط التي تعارف عليها العالم. هذا الكيان يفرض على العالم هذه الأهداف والمصالح الجديدة بشروطه وعبر الإدارة التنفيذية لذلك، وهي منظمة التجارة العالمية التي تضم رسمياً في عضويتها (١٣٥ دولة) ليس لأي منها القدرة على العصيان والتمرد. هذه الشركات الاحتكارية العملاقة بفضل سيطرتها على اقتصاد العالم، فإنها يمكن أن تتمكن من تحييد وتحديد وتحجيم حكومات الدول وشل إرادتها وفرض السياسات التي تخدم مصالحها وتؤدي إلى تراكم أرباحها حتى لو كان ذلك على حساب الفقراء

دولاً وشعوباً وأفراداً. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، فإنها قد لا تستطيع بعد سنوات أن تنجو من مخاطر "العملاق الكوني المتوحش" الذي قد ينمو في القرن الحادي والعشرين "خارج سيطرة القانون الأمريكي"، بل خارج النظام الدولي نفسه، وعندها فإن فقراء أمريكا سينضمون إلى فقراء العالم في شكواهم المريرة، وقد كشفت دراسة أخيرة لمعهد سياسة كاليفورنيا في الولايات المتحدة، أن كاليفورنيا - القوة الاقتصادية السابعة في العالم - تعاني اتساع الفجوة بين الأغنياء من جانب، والطبقة المتوسطة والفقيرة من جانب آخر. ودقّت الدراسة ناقوس الخطر من أنه حتى كاليفورنيا يتزايد فيها الفقر في حين يرتفع فيها دخل الأغنياء بلا حدود وبسرعة، وهو أمر لَمْ يحدث في تاريخ الولاية من قبل، وكشفت الدراسة عن أن التكنولوجيا العالية التي تقود اقتصاد الولايات، قفزت بدخل المهندسين وأصحاب الشركات بالمقارنة مع ملايين السكان في الولاية الذين يعملون في الوظائف التقليدية وكذلك العمال. وأشارت الدراسة إلى أن دخل العائلة الفقيرة من العمال يقل ٢٢% من حيث القيمة الشرائية الحقيقية لدخولهم بالدولار مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٦٩. ومع ذلك فإن مثل هذه الدراسات والآراء المحذرة من مخاطر العولمة لا تخفي الحقائق حول موقف الولايات المتحدة والثمار التي تجنيها مع استمرار خطط العولمة.(٧) فمن واقع أوراق منظمة التجارة العالمية، فإنه مع استكمال تنفيذ اتفاقيات الأورغواي مع عام ٢٠٠٥، فإن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سيزيد بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٢٥-٢٥٠ مليار دولار، وهو ما يعني أن القوة الشرائية للأسرة الأمريكية سوف تزيد بما يتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ دولار سنويا، يضاف إلى ذلك فرص العمل الجديدة التي وفرتها قطاعات التصدير في أمريكا والتي تصل إلى (١,٣) مليون فرصة عمل في الفترة الممتدة من (١٩٩٤-٢٠٠٠) مع ارتفاع فرص العمل بمقدار ١١,٧ مليون وانخفاض نسبة البطالة من ٦,١% إلى ٤,٥%، وبذلك فإن قطاع التصدير في أمريكا

يوفر منذ بدايات القرن الحادي والعشرين حوالي ١٢ مليون فرصة عمل تمثل ١٠% من جملة فرص العمل، وإن قطاعات التصدير تملك القدرة على دفع أجور أعلى للعاملين تتراوح بين ١٣%-١٦% من المتوسط العام للأجور في أمريكا. وفي الوقت نفسه فإن قطاع الخدمات الأمريكي يعكس الأوضاع في الاقتصاد الأمريكي ويعمل فيه نحو ٨٠% من جملة القوى العاملة، وهو ما يُمكّن أمريكا من أن تتصدّر قائمة المصدرين العالميين للخدمات بقيمة سنوية قدرها (٢٦٤) مليار دولار، وهو ما يُفسّر الإصرار الأمريكي على دفع منظمة التجارة العالمية للموافقة على بدء جولة تفاوض جديدة لتحرير تجارة الخدمات الدولية لتوسيع نطاق فوائدها ومنافعها. وتشير التقارير إلى جوانب بالغة الأهمية للمنافع الكبرى المحققة من إكمال تحرير التجارة مع عام (٢٠٠٥) وتخفيض معدلات الحماية بمقدار ٤٠%، حيث تبلغ قيمتها (٣٣٢) مليار دولار فيما يرتبط بالتجارة والنقل والخدمات الحكومية، بالإضافة إلى ٦٩,٦ مليار دولار فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على المنتجات السلعية والإنتاج التعديني، و ٦٩ مليار دولار فيما يتعلق بالدعم الزراعي ودعم أسعار البيع للمستهلك بخلاف ٢١,٦ مليار دولار في قطاعي الأعمال والمال وخدمات التشييد والبناء، وهي جميعاً تتصدرها الدول المتقدمة وتكاد تحتكر منافعها الضخمة.[٨]

هوامش: تيارات معارضة للعولمة

(١) أنظر:

محمد سيد أحمد: المجتمع المدني ضد منظمة التجارة، في: صحيفة الأهرام، تاريخ ٢/١٢/١٩٩٩.

(٢) أنظر:

- Jamal Zarrouk: Policy Implications of the Uruguay Round for the Arab-Countries, in: Said El-Naggar, edt. The Uruguay Round and the Arab Countries: Pepers presented at a Seminar Held in Kuwait (Jan. 7-18, 1995. (Washington DC, international Monetary Fund 1996)

(3) أنظر:

عبير البرنس: "ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المتخلّفة، في: السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد (١٣٩) يناير ٢٠٠٠، ص ٢١٤ وما يليها.

(٤) قارن مع ما أوردته مجلة "دير شبيغل" حيال هذه المواقف:

- Der Spiegel: 3/5/2000 (Hamburg, W. Germany)

(٥) قارن مع:

- Der Spiegel, op. cit.

(٦) أنظر دراسة أعدها باحث مصري في جريدة الأهرام حول هذا الكتاب:

عبدالعاطي محمد: "جنون العولمة"، في: صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٢ يناير ٢٠٠٠.

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- World Trade Organization (WTO): Press Pack for the Third Ministerial Conference of Seattle, 1999 (available on the WTO) Website: http://www.wto.org, and (WTO)- Briefing Note: Ministers Consider New and Revised Texts(1999), available on the WTO website: http://www.wto.org.

(٨) أنظر المزيد في:

- World Trade organization, op. cit.
- Die Zeit, Hamburg (14.5.2001)
- Herald Tribune (N.Y.) 1 July 2001)

٧- العولمة والمستقبل

أ- أمريكا وقيادة العالم:

كيف تقود العالم معتمداً على القوة، وكيف تبني القوة معتمداً على المعرفة؟ هذان السؤالان يشغلان دائما بال القائمين على شؤون العالم في الإدارة الأمريكية، ويجعلهم يدرسون المستقبل قبل وصوله، ويطالبون المختصين الكبار بأعداد الوثائق عن قضايا ومشاكل العالم القادمة. ولذلك قامت المخابرات المركزية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ بأعداد تقرير عن أفق العالم في عام ٢٠١٠، وقامت في بداية عام ٢٠٠١ بنشر تقرير مشابه تحت عنوان (اتجاهات ٢٠١٥ حوار حول المستقبل) مع مختصين غير حكوميين، ولم تلجأ المخابرات المركزية في تقريرها إلى التنبؤ السريع والأحكام الذاتية الفردية، بل ارتكنت على جهود المختصين في العلاقات الدولية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع العاملين في جامعات شهيرة ومرموقة مثل جامعات جورج تاون وهارفرد وميرلاند ومركز الدراسات الاستراتيجية في لندن. وبداهة، فإن الولايات المتحدة لا تتعامل مع المستقبل كما هو، بل مع المستقبل المبرمج، ذلك أن دورها التدخل الفاعل مع ما يوافق المصلحة الأمريكية، اعتماداً على المعرفة الكبيرة التي زودتها بها المؤسسات العلمية المختصة، ولعل الرغبة العارمة في السيطرة على الكون هي التي تجعل التقرير الأخير يصحّح بعض المعلومات التي جاءت في التقرير الذي سبقه، وذلك أن المعرفة المسبقة شرط لاستبقاء الممكن والمتوقع والتحكم بهما.[1]

يبدأ التقرير بالعوامل التي ستصوغ وجه العالم في عام ٢٠١٥ وهي: عدد السكان، الموارد الطبيعية والبيئة، العلوم والتكنولوجيا، الاقتصاد العالمي والعولمة، ظروف الأنظمة القومية والعالمية، الصراعات الحالية والمستقبلية وبؤرها، دور الولايات المتحدة ... لا يلعب أي عامل لوحده، كما يرى التقرير دوراً هاماً أو حاسماً، بل عليه أن يتفاعل مع عوامل أخرى، ليصبح فاعلاً ونشطاً، مثل

السكان والموارد الطبيعية، فإن أُفق الاحتمال يتسع مع العوامل الأخرى، مما يفرض على الدارسين أن يتعاملوا مع عّدة "سيناريوهات" بلغة أصبحت شبه متداولة، خاصة فيما يتعلق بالقوى الصاعدة مثل الصين والهند وباكستان.(٢) وبما أن الولايات المتحدة تتعامل مع مستقبل مبرمج، أي مع مستقبل تتدخل فيه قبل أن يأتي، فإن على سكان بلاد كثيرة أن يذهبوا إلى الموت أو يعانوا مجاعات كثيرة أو أن تضيق بهم بلدانهم، فيبحثون عن الهجرة أو تلتهمهم الحروب الأهلية. فمع أن عدد سكان العالم سيرتفع من ٦ مليار إلى ٧ مليار خلال السنوات العشرين القادمة، فإن الكثير من البلدان الأفريقية سيشهد تناقصاً في عدد السكان، بسبب مرض نقص المناعة "الإيدز" الذي صدرته أمريكا إلى العالم. ومن المتوقع أن يتراجع عدد سكان روسيا بسبب الفقر والجوع. ولن يكون وضع الموارد الطبيعية والبيئية مختلفاً، فالشعوب الفقيرة سيزداد فقرها، كأن تكون المجاعة أفق أفريقيا الصحراوية الوحيد، بعد أن كانت المجاعة قائمة قبل ذلك بربع قرن، كحال الصومال مثلاً في بدايات التسعينات من القرن المنصرم، مما يُدّلل على أن الفقراء يدفعون إلى الموت دفعاً، كي يظل على وجه الأرض من يمتلك القوة والسيطرة. ووفقاً للتقرير فإن قلة المياه ستصيب حوالي نصف السكان في الأرض، وأن كان ذلك يمسّ طبعاً الفقراء أيضا مثل شعوب أفريقيا والشرق الأوسط وشعوب آسيا الجنوبية وشمال الصين. ومسألة المياه ليست جديدة. لكنها ستأخذ أبعاداً جديدة تنفتح على صراعات ومواجهات، كما هو محتمل في بلدان الشرق الأوسط. ولن يشهد العالم مشاكل حقيقية بما يتعلق بالطاقة مع ازدياد واضح في حاجة الهند والصين إلى البترول والغاز. ولذلك سيذهب ثلاثة أرباع نفط الخليج العربي إلى السوق الآسيوية مقابل ١٠% فقط تذهب إلى الغرب، الذي يعرف ما يحتاجه مسبقاً، ويؤمن ما يحتاج إليه قبل وصول موعد الحاجة المفترض. أما تقنيات المعلومات، وكما هو متوقع، فتشهد تطوراً مثيراً، ويتناقص الوقت الفاصل بين الاكتشاف العلمي وترجمته العلمية

والتطبيقية. والدول الجديدة الداخلة إلى هذا الحقل، وبحضور كبير وفعال، هي الهند والصين وأمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، فهناك التقدم المثير في الطب والتقنيات البيولوجية، لكن الأمر الأخير، وكما يجب أن يكون مقصوراً على الدول الغربية والولايات المتحدة أولاً، ولن يصل منه إلى خارج هذا الإطار إلا نثار قليل. والاقتصاد في زمن العولمة سيحظى بتقدم مدهش، بعد أن توفرت له المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والتسهيلات المتعددة، مما يؤدي إلى اتساع الأسواق التقليدية وظهور أسواق جديدة. وكما هو الحال في الثورة المعلوماتية، فإن الوافد الجديد، وبقوة كبرى، إلى الأسواق الاقتصادية هما الصين والهند ولهذا فإن الزمن القادم وافقه ٢٠١٥ سيشهد ازدهاراً اقتصادياً يساوي ذاك الذي كان في الستينات والسبعينات في القرن العشرين، مما سيسهم في الاستقرار السياسي العالمي.(٣)

أي أن الاستقرار مرتبط بتلك البلدان التي وجدت لها موقعاً في زمن العولمة. أما الدول التي همشتها العولمة، أو التي لم تستطيع أن تفعل شيئا للحاق بالموكب العالمي، فإنها ستكون أرضاً ملائمة للكثير من التناحر والتوتر والصراعات والحروب الأهلية التي تدفع بعدد جديد من الفقراء إلى الموت.(٤)

ومع أن الدول ستظل تلعب دوراً حاسماً في العلاقات الدولية، فإن هذا الدور مرهون بقدر كل دولة على إصلاح بُنيتها السياسية والاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات العولمة، كالتعاون بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية والتخفيف من القيود وتطوير الديموقراطية التقليدية. والأساس في هذا كله، كما يشير التقرير، هو الدخول في اقتصاد السوق أو الليبرالية الاقتصادية، الذي هو شرط لحيوية الدول وفاعليتها. ولذلك فإن الدول التي ستتخلّف عن التحولات العالمية، أو التي سيزداد تخلّفها، ستكون مشغولة، وبلا نجاح يذكر، بالحروب الدينية والأثنية وبمواجهة الجريمة المنظمة، ووفقاً لهذا المنطق فإن الدول

التي ستقابل التحديات الداخلية المستقبلية بنجاح هي الدول الغربية أولاً، تتلوها، وعلى مسافة، مجموعة أخرى من الدول تتضمن تركيا وكوريا الجنوبية والصين والهند وتشيلي والبرازيل وسنغافورة وماليزيا وبعض دول الشرق الأوسط. هذا ويميّز التقرير بين شكلين من النـــزاعات، نزاعات داخلية أسبابها اقتصادية وسياسية ودينية وأثنية، وهي ستستمر وتأخذ أبعاداً خطيرة قد تؤثر على استقرار العالم. أما النـــزاعات الأخرى، وهي تلك القائمة بين الدول، فحظها من التفجر قليل، وإن كانت التوترات المعروفة ستظل قائمة، مثل تلك القائمة بين الهند والباكستان أو بين الصين وتايوان. وتظل الصين، في الحالات كلها، موضوعاً أساسياً من مواضيع التقرير، والسؤال الأول: هل ستعطي الصين الأولوية إلى التطور الاقتصادي والاستقرار الداخلي؟ أم أنها ستعمل على استخدام قوتها في صياغة الفضاء الآسيوي لصالحها؟ وبقدر ما يبدو التراجع المستمر والمنظم لروسيا أكيداً، فإن مستقبل اليابان قابل لأكثر من احتمال فسيتراجع دورها الآسيوي مؤدياً إلى تآكل موازٍ في قيادتها السياسية. وستتحول الهند إلى قوة إقليمية كبيرة، وإن كانت إمكانياتها ووسائلها لا تلقي ضوءاً كافياً على آفاق وتخوم هذه القوة. في الحقبة التي يحللها تقرير المخابرات المركزية، الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥، تظل الولايات المتحدة القوة المسيطرة على المستوى العالمي، فلن تكون أية دولة قادرة على منافسة أمريكا اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وستبقى أمريكا تقود العالم. ومع أن في العالم نزوعاً إلى تكوين تحالف معادٍ للولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة ستظل قادرة على احتواء هذا التحالفً وإبطال فاعليته. ولعلّ طموح أمريكا إلى إبقاء سيطرتها وتثبتها هو الذي يدفعها إلى دراسة مستقبل الصين في وجوهه كلها، الإيجابي منه والسلبي. وإذا كان الإيجابي قد تمت الإشارة إليه، فإن السلبي يكمن في إمكانية الصين على الحفاظ على وحدتها، وفي تراجع التطور في غرب الصين، الذي يقربها من جوارها الفقير، مثل كمبودياً ولاوس وفيتنام. أما

جنوب الصين فستزداد روابطه مع تايوان وهونغ كونج، مندمجاً بقوة أكبر في الاقتصاد العالمي. ورغم تصاعد القوة الصينية، إلاّ أن الصين الشعبية تسعى إلى "إقامة علاقات وثيقة مع أمريكا"، علماً بأن العلاقات الاقتصادية بين اليابان والصين ستنمو نمواً كبيراً، دون أن يؤدي ذلك إلى تقارب وثيق، بسبب ماضي العلاقات بين البلدين وأسباب أخرى ذات طبيعة استراتيجية. وإذا كانت الهند ستحقق تقدماً يزيد الهوة بينها وبين الباكستان، وستبرهن أن ديموقراطيتها قادرة على مواجهة التحديات ذات الطبيعة الدينية والأثنية، فإن العالم الممتد من المغرب إلى إيران، وهو عالم إسلامي، سيكون عليه أن يواجه تحدياً مزدوجاً آفاقه غائمة وغير واضحة: مواجهة الضغوط الداخلية الصادرة عن النمو السكاني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة صعود العولمة وتطورها وآثارها. وتبدو الأمور بالغة التعقيد في هذه المنطقة، لأن الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين عاماً سيشكلون ٥٠% من السكان، مما يشير إلى زيادة سكانية سنوية تساوى ١٠٣% وذلك في بلدان تعاني منذ زمن من الفقر والبطالة.

لقد أبقى التقرير الأمريكي مستقبل العالم العربي الإسلامي أمام علامة استفهام كبرى - وهذا يشكل دعوة للتحدي أمام أمتنا.(٥)

فقد حان الوقت لكل حضارة... لكل أمة أن تدافع عن نفسها وأن تتعلم من غيرها، وأن تكون ديناميكية سريعة التطور والنمو وإلاّ فلا مكان لها في حلبة الصراع من أجل البقاء. فالسبق الحضاري هو الذي يُؤَهّل الأمة إلى منصب الريادة لمسيرة العولمة. وعلينا أن ندرك أن حجم العمل الحضاري المطلوب كبير، والمطلوب أن نخطط له تخطيطاً مناسباً راشداً قائماً على إدراك واقع السلوك البشري الذي تجسده ظاهرة تضارب وتعارض المصالح ... فليس هناك عداوات دائمة ولا صداقات دائمة ... هناك حقاً مصالح دائمة.

إن من الأمور الأساسية جداً في هذا المقام أن نتجاوز عملية الانحصار في النقد السلبي، واستفراغ القوى والطاقات لمناقشة وإثبات أن أمريكا تريد الهيمنة على العالم. نعم، إن أمريكا ومعها الحركة الصهيونية تريد الهيمنة على العالم، وهذه حقيقة لا يوجد أحد من السذاجة بحيث تخفي عليه. ولكن المشكلة تكمن في ما يحاول البعض حفره وزرعه في نفوسنا من أن الهيمنة الأمريكية - قدر لا مفر منه، ومن أن العولمة التي تذيب الشخصية وتقصي التقاليد آتية لا ريب فيها.

إن الصراع صراع ارادات ... من هنا فإن من الطبيعي أن لا يكون لنا مشروع ... وكيف يكون السكوت أمام كلمات صاموئيل هنتنجتون: "إن الإسلام يشكل عقبة وسداً منيعاً أمام العولمة ... وأن الصدام معه ومع اتباعه واقع لا محالة ...!"(٦)

هوامش: العولمة والمستقبل

(١) فيصل درّاج: "أسياد العالم يدرسون مستقبل العالم" في: صحيفة "أخبار العرب"، بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠١، ص ١٢.

(٢) نصّ التقرير السري في

- Der Spigel, Hamburg, 17.8.2000.

(٣) فيصل درّاج، مرجع سابق الذكر.

(٤) فيصل درّاج، مرجع سابق الذكر.

(٥) فيصل درّاج، مرجع سابق الذكر.

(٦) أنظر المزيد في:

جار الله الجار الله وناصر الشوّاف: العولمة وتحديات المستقبل، على موقع الإنترنت:
http://www.alrashed.org.09-06-js.htm

المراجع

- المراجع العربية.
- المراجع الألمانية.
- المراجع الإنجليزية.

ملاحظة: الكتب والمراجع والمقالات التي تم استخدامها كاملة وردت في هوامش الكتاب، أما الكتب والمراجع والمقالات التي وردت في قائمة المراجع (نهاية الكتاب) فقد تم استخدامها في صورة عامة وحسب الحاجة.

المراجع

١- المراجع العربية

١- مجلة عالم الفكر، العولمة ظاهرة العصر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (المجلد ٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩.

٢- برهان غليون، العولمة وخطر الانفجار، في: شئون الشرق الأوسط، العدد (٥٢) يونيو ١٩٩٦.

٣- انطوان زحلان: العولمة والتطور التقاني، في: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، (ص ٧٧ وما يليها).

٤- عبد الفتاح الجبالي: الفجوة الثقافية والأحوال الدولية، في: صحيفة الأهرام، ١٦/٩/١٩٩٦.

٥- انطوان زحلان: العلم والتقانة في الوطن العربي، تقدم من دون تغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

٦- انطوان زحلان: حيازة القدرة التكنولوجية، دراسة عن المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠.

٧- جلال أمين: العولمة والدولة، في: "العرب والعولمة" منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨. (ص ١٥٣ وما يليها)

٨- حسين شريف: السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها... من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٩- عبد الخالق عبدالله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (رقم ١٣٣) يناير ١٩٨٩.

١٠- مني ياسين: الغرب والإسلام، دار جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

١١- محمد عصفور : كارثة الخليج... وأزمة الشرعية في العصر الأمريكي، دار القارئ العربي للتوثيق والإعلام والتأليف، القاهرة ١٩٩١.

١٢- هيربرت سيسلر: المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة، رقم (١٠٦)، لعام ١٩٨٦.

١٣- أحمد شرف: مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٢.

١٤- محمد مورو: المواجهة بين الإسلام والغرب، الدار المصرية للنشر والإعلام، القاهرة ١٩٩٣.

١٥- صلاح وقيع: المؤامرة والنظام العالمي الجديد، الرافد للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

١٦- ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، القاهرة ١٩٩٨.

١٧- جوزيف كاميللري: أزمة الحضارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٣.

١٨- مارسيل ميرل: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، سلسلة دراسات أزمة الخليج، الكويت ١٩٩٢.

١٩- إسماعيل صبري مقلّد: الاستراتيجية والسياسية الدولية، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، القاهرة ١٩٨٥.

٢٠- عبد الوارث سعيد: أمننا والنظام العالمي الجديد، مؤسسة برس للإعلام، القاهرة ١٩٩١.

٢١- فرانسيس مورلابييه، جوزيف كوليتز: ، أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبو بكر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦.

٢٢- قدري قلعجي: أمريكا وغطرسة القوة، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٢.

٢٣- انكل سام والإسلام (ملف خاص عن سِيَاسَاتْ الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، إعداد: هيئة التحرير بوكالة الصحافة الإسلامية، ميامي (الولايات المتحدة) تعريب: طارق السيد خاطر، دار المختار الإسلامي، القاهرة ١٩٩٢.

٢٤- محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٨.

٢٥- أحمد صادق الدجاني: دور المسلمين في التطوير الثقافي، في: صحيفة الخليج، الشارقة ١٩٩٩/٨/٣٠.

٢٦- سمير أمين: حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي، في: "التنمية المستقبلية في العالم العربي"- ندوة فكرية، عمّان ١٩٨٦، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.

٢٧- محمد عابد الجابري: آفاق المستقبل العربي، في: مجلس المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٦، منشورات مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ١٩٩٢.

٢٨- سمير المقدسي: الاقتصاديات العربية في مرحلة السلام، نحو تكتل اقتصادي عربي منفتح، محاضرة منشورة في: مؤسسة شومان (المنتدى الثقافي) ديسمبر ١٩٧٤، ونشر نصّها في اقتصاديات الأردن والشرق الأوسط التي تصدر عن مركز الأردن الجديد للدراسات (ديسمبر ١٩٩٤).

٢٩- عزيز الحاج: الغزو الثقافي ومقاومته، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣.

٣٠- محمد الدعمي: الثقافة العربية وجدل الغزو الثقافي، مقاربة بين بعض أفكار الثقافة العربية والثقافة الغربية، في: مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠) ديسمبر ١٩٩٤.

٣١- زكريا محمد عبدالله، "مؤتمر مستقبل الثقافة العربية، في: مجلة شئون عربية، العدد (٩٢)، ديسمبر ١٩٩٧.

٣٢- إبراهيم العيسوي: الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

٣٣- أيسر ياسين الغريري: النظام الجديد للتجارة العالمية ودورة ارغواي وأثرها على الاقتصاديات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد ١٩٩٦.

٣٤- إبراهيم نوار: اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية، سلسلة كراسات استراتيجية- منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤، العدد (٢٢).

٣٥- إمام غريب: الإعلام العربي وتحديات العولمة، في: مجلة مجلة شؤون عربية، العدد (١٠٢) حزيران (٢٠٠٠) ميلادية ص ص ٢٢١-٢٢٤.

٣٦- محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

٣٧- محمد رؤوف حامد: إدارة العولمة، منشورات المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٩.

٣٨- الشاذلي العياري: الوطن العربي وظاهرة الوهم والحقيقة، المنتدى، عمّان/ منتدى الفكر العربي، أكتوبر ١٩٩٧.

٣٩- سمير مصطفة الطرابلسي: العرب في مواجهة العولمة، في: مجلة المعرفة، منشورات وزارة المعارف، العدد (٤٧) الرياض ١٩٩٦.

٤٠- الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، في: مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨) العدد (٢)، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٩.

٤١- تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٦) - من الخطة إلى السوق، منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ترجمة مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٦.

٤٢- اشرف غربال وأسامة الباز: نحن والعمالقة، منشورات مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة ١٩٩٦.

٤٣- محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط سعيد عبد المعطي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

٤٤- بول سالم: الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٢٩)، مارس ١٩٩٨.

٤٥- مصطفى عمر التير: آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، في: شؤون عربية، العدد (١٠٥) آذار (٢٠٠١) ميلادية، ص ٦٨ وما يليها.

٤٦- مصطفى عمر التير: الثقافة العربية والغزو الثقافي (صراع وجود)، في: مجلة شؤون عربية، العدد (٨٥) ١٩٩٦.

٤٧- عبد الفتاح الجبالي: العرب ومنظمة التجارة العالمية، ندوة النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية، بنغازي ١٩٩٦.

٤٨- ناصيف حتي: العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية ، في: المستقبل العربي، العدد (٢٠٠) ١٩٩٥ .

٤٩- عبدالله عبد الدائم: العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات في: المستقبل العربي، (العدد ٢٠٣) بيروت ١٩٩٦.

٥٠- إسماعيل صبري عبدالله : الكوكبة ، الإطار العام لأي نظام عالمي جديد، ندوة النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية، بنغازي ١٩٩٦.

٥١- محمد حسنين هيكل: العرب على أعتاب القرن ٢١، في: المستقبل العربي، العدد (١٩٠)، ١٩٩٤.

٥٢- فتح الله ولعلو: العولمة والتنمية العربية، ندوة النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية، بنغازي ١٩٩٦.

٥٣- فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
٥٤- السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
٥٥- محمد سيد أحمد: حول إشكالية النظام الدولي الجديد، في: مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة (١٩٩١).
٥٦- خلاف خلف الشاذلي: التنمية في عالم يفتقر إلى المساواة، في: مجلة الفيصل، العدد (١٦٦) الرياض، نوفمبر ١٩٩٠.
٥٧- خلاف خلف الشاذلي: التخطيط للتنمية في عالم متغيّر، منشورات التسيير للطباعة، المنيا ١٩٩٩.
٥٨- خلاف خلف الشاذلي: دلائل التخلف ومشكلات التنمية، في: مجلة الفيصل، العدد (٢٣٨)، الرياض ١٩٩٦.
٥٩- رجب البنا: البحث عن المستقبل، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
٦٠- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة فبراير ١٩٩٨.
٦١- خلاف خلف الشاذلي: المتغيرات الدولية وتحديات العمل المشترك، في: مجلة شؤون عربية، القاهرة (العدد ٨٣) لعام ذ١٩٩٥.
٦٢- محمد عباس إبراهيم: الثقافة العربية وتحديات العولمة، في: مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٦١) لعام ١٩٩٩.
٦٣- جميل مطر: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
٦٤- محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عامل المعرفة، العدد (١٥٨) فبراير ١٩٩٢.

٦٥- خلاف خلف الشاذلي، أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، في: مجلة شؤون عربية، آذار (٢٠٠١)، ص ٣٧ وما يليها.
٦٦- عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية في العالم الثالث، رؤية من وجهة نظر علم الاجتماع، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٤.
٦٧- محمد فايز عبد اسعيد: مشاكل التنمية في العالم الثالث، منشورات دار الوطن، الرياض ١٩٨٤.
٦٨- محمد فايز عبد اسعيد: سوسيولوجيا المجتمع الدولي. منشورات الدار العالمية، الرياض ١٩٨٥.
٦٩- السيد يسين: الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، القاهرة ١٩٩٢.
٧٠- فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة مطاع ضعدي، منشورات رؤية الشباب للعولمة، المنظمة العربي للتربية والثقافة، نوفمبر ١٩٩٩.
٧١- أمجد أحمد جبريل: العملة والهوية الثقافية، دراسة حالة الوطن العبري، ندوة رؤية الشباب للعولمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة، نوفمبر١٩٩٩.
٧٢- عمرو عبد الكريم: العولمة ... عالم ثالث على أبواب قرن جديد، في: مجلة المنار الجديد، العدد الثالث، القاهرة، يوليو ١٩٩٨.
٧٣- السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
٧٤- جلال أمين: العولمة، منشورات دار المعارف، القاهرة ١٩٩٨.
٧٥- صادق جلال العظم: ما هي العولمة، منظمة التربية والثقافة، ندوة تونس ١٩٩٦.
٧٦- محمد عباس إبراهيم: الثقافة العربية وتحديات العولمة، في: مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٦١) منشورات جمعية الاجتماعيين الإمارات العربية المتحدة، الشارقة ١٩٩٩.

٧٧- أسامة الباز: نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، منشورات مركز ودراسات المستقبل ، جامعة أسيوط، ١٩٩٧.

٧٨- عبد المنعم طلعت: إدارة المستقبل ، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.

٧٩- محمد رؤوف حامد: الوطنية في مواجهة العولمة، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٩.

٨٠- مصطفى عبد الغني: الجات والتبعية الثقافية، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

٨١- مصطف الصمودي: النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة (رقم ٩٤)، أكتوبر ١٩٨٥.

٨٢- محمد خليفة: النظام الدولي بين المقصود والمنشور، مركز دراسات العالم الإسلامي (مالطا - لا فليت) سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم (٧)، ١٩٩٢.

٨٣- سعد الدين السيد صالح: النظام العالمي الجديد... رؤية إسلامية منشورة دار الأرقم للطباعة والنشر، الزقازيق ١٩٩٢.

٨٤- شفيق المصري: النظام العالمي الجديد... ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢.

٨٥- محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية، في : العرب والعولمة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٩٧ وما يليها.

٨٦- برهان غليون: العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاظرة منشورة / المجتمع الثقافي- أبو ظبي بتاريخ ١٠/إبريل، ١٩٩٧.

٨٧- عضبان مبروك: المجتمع الدولي- الأصول والتطور والأشخاص، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.

٨٨- كريستيان كوميليان: مستقبليات - أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية، منشورات هيئة الأمم المتحدة (بالعربية) العدد رقم (١٠١) جنيف١٩٩٧.

٨٩- محمود حمدي رقزوق: الإسلام في عصر العولمة، في: منبر الإسلام، المجلد (٥٨)، العدد (٢)، يونية ١٩٩٩.

٩٠- أحمد شلبي: العولمة، في: منبر الإسلام، المجلد (٥٨)، العدد (٢)، يونيو ١٩٩٩.

٩١- وليد عبدالحي: المسلّمات في نظرية العلاقات الدولية، منشورات دار الشروق، الجزائر ١٩٩٤.

٩٢- عبد الله أبو راشد: العولمة، إشكالية المصطلح وولادته في الأدبيات المعاصرة، في: مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، المجلد (٥٨)، حزيران ١٩٩٨.

٩٣- دانيال دريزر: يا عولمي العالم ... اتحدوا، في : مجلة الثقافة العالمية، رقم (١١)، ١٩٩٧.

٩٤- ميشال كلوغ: أربعة أطروحات حول عولمة أمريكا، في: مجلة الثقافة العالمية، رقم (١١) ١٩٩٧.

٩٥- موسى الضرير : العولمة، مفهومها - بعض الملامح، في: مجلة المعلومات الدولية ، دمشق - خريف ١٩٩٨.

٩٦- محمد رشاد الشريف: العولمة والمشروع الشرق أوسطي، في: مجلة المعلومات الدولية، دمشق ، خريف ١٩٩٨.

٩٧- محمد الأطرش : العرب والعولمة، ما العمل؟ في: مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٩) بيروت ١٩٩٨.

٩٨- كامل عمران: ملاحظات أولية في العولمة، في: معلومات دولية، دمشق، العدد ٥٨، خريف ١٩٩٨.

٩٩- إحسان هندي: العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدولة، في: معلومات دولية، السنة السادسة، العدد ٥٨، خريف ١٩٩٨.

١٠٠-رشيد الخالدي: شكل السياسيات العربية المتبادلة في العقد القادم، في: (كتاب جماعي بعنوان: العقد العربي القادم، المستقبلات البديلة)، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع مركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون ١٩٨٦.

١٠١-لستر ثارو: الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٤)، الكويت ١٩٩٥.

١٠٢- نعوم تشومسكي: الغزو يستمر، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ١٩٩٦.

١٠٣- مطامع صفدي: نقد العقل الغربي (الحداثة ما بعد الحداثة)، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٩٠.

١٠٤- الأهرام الاقتصادي: العولمة الاقتصادية والحقيقة العارية للاقتصاد العربي على مشارف القرن الـ ٢١، عد رقم (١٥٠٨) بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١.

١٠٥- راسم محمد الجمال: التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب، الأبعاد والاشكاليات، في: عالم الفكر، العدد ٢٣ لعام ١٩٩٤، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

١٠٦- ادوارد سعيد: الثقافة والإمبريالية، ترجمة كما أبو ديب، ط١، دار الآداب بيروت ١٩٩٧.

١٠٧- جان زيغلر: كي لا نستسلم، ترجمة رنيه الحايك، ط١، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٥.

١٠٨- على حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٦.

١٠٩- سمير أمين: الدولة الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، في: المستقبل العربي، السنة (١٥)، العدد (١٦٤) أكتوبر ١٩٩٢.

١١٠- جورج قرم: "الفوضى الدولية الجديدة"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة (١٧)، العدد (١٨٨) أكتوبر ١٩٩٤.

١١١- كريم طه: قمة سياتل ما بين الفشل والنجاح، في: السياسة الدولية، السنة (٣٦)، العدد (١٣٩)، يناير ٢٠٠٠.

١١٢- محمد عبد الفضيل: مسيرة العولمة وعالم بعد سياتل: في: الأهرام القاهرة ١٢/١٢/ ١٩٩٩.

١١٣- أسامة غيث: سخونة صراعات القوى الكبرى، في: الأهرام ، ٢٥/١١/١٩٩٩.

١١٤- إحلال راتب: أثر تطبيق أحكام دورة أورغواري للسلع الزراعيةعلى الاقتصاديات العربية، في: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، السنة (٥)، العدد (٢) ديسمبر ١٩٩٧.

١١٥- محمد الطناحي: مستقبل الثقافة العربية، منشورات دار الهلال، القاهرة (١٩٩٩).

١١٦- فرانك كيلسن: ثورة الانفو ميديا، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٠٠)، الكويت.

١١٧- الأمم المتحدة- حقوق الإنسان، المجموعة الدولية ، نيويورك ١٩٨٨ (بالعربية).

١١٨- جلال أمين: التنوير الزائف، منشورات دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٩.

٢- المراجع بالألمانية:

1- Archiv der Gegenwart, Wiesbaden (Germany) Jahre (1955-2000).

2- Der Spiegel, Hamburg (Germany) Jahre (1965-2001).

3- Die Welt, Berlin (Germany) Fuer das Jahre 2000.

4- Die Zeit, Hamburg (Germany) (1992-2001).

5- Stern-Magazin, Hamburg (Germany) (1990-2000).

6- Profil, Wien (2000).

7- Gesellschafts Politik, Zeitschrift Fur Soziale and Politische Probleme, Frankfurt, (1994-1998).

8- Tages Anzeiger (Regensburg, Germany) (1997-1999).

٣- المراجع بالإنجليزية:

1- Oliver, Morrissery: Economic and Political Reforming in Developing Countries New York. St. Martin's Press 1995.

2- David J. Rothkopf: Cyber Politic: The Changing Nature of Power in the Information Age, in: Journal of International Affairs, Vol. 51, No. 2, Spring 1998.

3- Lioyd Pettiford: Changing Conceptions of Security in the Third-World, in: Third-World Quarterly, Vol. 17, No. 2, 1996.

4- Larry Diamond: The Globalization of Democracy, in: Steven Dorr, Global Transformation and the Third-World, Lynne Rienner Publishers, London, 1993.

5- Dani Rodrik: Sense and Nonsense in the Globalization Debate, in: Foreign Policy, No. 107 (Summer 1997).

6- Evan Luard: The Globalization of Politics, The Changed Focus of Political Action in the Modern World, Macmillan, 1990.

7- Richard Stubbs: Political Economy and the Changing Global order Macmillan, London 1994.

8- Philipp Gummett: Globalization and Public-Policy, Edward Elgar Publishing House, London 1996.

9- Richard Falk: Democratizing, Internationalizing and Globalizing, in: Yoshikazu Sakamato: Global Trandformation: Challenges to the State System, United Nations University Press, Tokyo 1994.

10- Paul Hirst: The Global Economy, Myths and Realities, in: International Affairs, Vol. 73, No. 3, July 1997.

11- Ronen Palan: State Strategies in the Global Political Economy, Pinter Company, London 1996.

12- Alan Gilbert: Must Global Politics Constrain Democracy, Realism, Regimes and Democratic Internationalism, in: Political Theory, Vol. 20, No. 1, Feb. 1992.

13- John Weiss: Economic Policy in Developing Countries, The Reform Agenda, Prentice Hall, London 1995.

14- Ann Mariesclerk: "Non-Governmental Organizations and their influence on International Affairs, Vol. 48, No. 2, Winter 1995.

15- Paul Ghils: International Civil Society, in: Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2, Winter 1995. (And in: International Social Science Journal, No. 133, August 1992).

16- David Held: Democracy, the Nation-State and the Global System in: David Held (edt.): Political Theory Today, Cambridge Polity Press, 1991.

17- Jan Aart Scholte: "Global Capitalism and the State", in: International Affairs, Vol. 73, No. 3, July 1997.

18- Peter Drucker: Global Economy and the Nation-State, in: Foreign Affairs, Vol. 76, No. 5, October 1997.

19- E. J. Hosbaw: The Future of the State, Development and Change, Vol. 27, No. 2, 1996.

20- Mariko, Sakakibara: Can Japan Compete? Basic Books, N. Y. 2000.

21- Frances Cairncross: The Death of Distance, How the Communications Revolution will Change our Lives, Harvard Business School Press, 1997.

22- Dan Shiller: Digital Capitalism: Networking the Global Market System, Mit-Press, 1999.

23- Micheline Maynard: The Global Manufacturing Vanguard; New Rules from the Industry Elite, John Wiley and Sous, N. Y. 1998.

24- Ronald Mascitelli: The Growth Warriors, Creating Sustainable Global Advantage for America's Technology Industries, Technology Perspectives, 1999.

25- Jane Fraser: Race for the World, Strategies to Build a Great Global Firm, Harvard Business School Press, 1999.

26- Cyrus, F. Freidheim: The Trillion - Dollar Enterprise, how the alliance Revolution will Transform Global Business, Perseus Books 1998.

27- Grant, H. Cornwell: Global Multiculturalism, Comparative Perspectives on Ethnicity, Race and notion , N.Y. 2000.

28- Mark Findlay: The Globalisation of Crime, Understanding Transnational Relationship in Context, N.Y. 2001

29- Thomas Friedman: The Lexus and the Olive tree: Understanding Globalization, London 2000.

30- Adrian Wooldridge: A future Perfect the Challenge and Hidden Promise of Globalization, N.Y. 2000.

31- James Mittelman: The Globalization Syndrome, Transformation and Resistance, N.Y. 1999.

32- Jan Art Scholte: Globalization, A Critical Introduction, N.Y. 1998.

33- John Tomliuson: Globalization, and Culture, N.Y. 1997

34- Dunkley Graham: The Free Trade Adventure, The "WTO", the Uruguay Round and Globalism - A Critique, Paperback, N. Y. 2000.

35- Majid Tehranian: Global Communication and World-Politics, Domination, Development and Discourse, Paperback, N. Y. 1999.

36- Olds, Kris: Globalisation and the Asia-Pacific; Contested Territories, Paperback, Or. Y. 1999.

37- Yamamoto, Yoshinobu: Globalism, Regionalism, and Nationalism, Asia in Serach of Its Role in the 21st Century, Paperback, N.Y. 1999.

38- Yeung Yue-Man: Globalization and Regional Transformation in Pacific Asia, Paperback N. Y. 1999.

39- Yeung Yue-Man: Globalization and the New Urban Challenge, N. Y. 2000.

40- Martin Khor: Globalization and the South, Some Critical Issues, N. Y. 2000.

41- Rajaee Fahang: Globalization on Trial, The Human Condition and the Information Civilization, Paperback, N. Y. 2000.

42- Thomas Menkhoff: Local Responses to Globalisation, the Case of Singapore, N. Y. 1999.

43- Leo, Suryadinate: Nationalism and Globalization. East and West, N. Y. 2000.

44- John Dunning: The New Globalism and Developing Countries, N. Y. 2001.

45- Daniel, Kasper: Deregulation and Globalization, Liberalizing International trade, Cambridge (Mass / USA) 1988.

46- Hans-Peter Martin: The Global Trap, Globalization and the Assault on Prosperity and Democracy, N. Y. 1997.

47- Ronald Robertson: Globalization, Social Theory and Global Culture, London 1992.

48- Malcolm Waters: Globalization, N.Y. 1995.

49- James Arness: The Limits of Globalization Cases and Argument, N. Y. 1997.

50- Michael Valdez Moses: The Novel and the Globalization of Culture, N. Y. 1995.

51- Steven Yearly: Sociology, Environmentalism, Globalization, Reinventing the Globe, London 1996.

52- Hans Henrik Holm: Uneven Globalization and the end of the Cold-War, Boulsder, 1995.

53- Antoine Zahlen: Globalisation and Science and Technology Policy, Working Paper, Presented at the Conference on Globalisation, Challenges and Opportunities for Development in the ERF- Region (18-21 October 1997 Kuwait).

54- Tareq Y. Ismael: International Relations of the Contemporary Middle East, Syracuse University Press, 1986.

55- Aharon Klieman and Others: The Gulf Crisis and its Global Aftermath, New York 1994.

56- Juilain, Devoeux: The United States and the Challenge of Democratization of the Arab-World. Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, Washington D.C. 1996.

57- Herbert Shiller: Mass Communication and American Empire, West view Press, N.Y. 1992.

58- Hamelink, C.: Cultural Autonomy in Global Communication, Published by, Center Forth Study of Communication and Culture, N.Y. 1988.

59- Harridon, D.: The Sociology of Modernization and Development, Macmillan, London 1988.

60- Henferson, J.: The Globalisation of High Technology Production, Routledge, London 1989.

61- Newsweek, N. Y. 1901-1998.

62- Dani Rdrik: Sense and Nonsense in the Globalization Debate, in: Foreign Policy, No. 107, Summer 1997.

63- Antoine B. Zahlen: The Technological Dismantling of the Arab-

World, in: Michael C. Hudson: (edt.) Political and Economic Integration in the Arab-World, Columbia University Press, New York. 1998.

64- Jeremy Rifkin: Technology, Jobs and Your Future, the End of Work, the Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post - Market Era, Putnam's Sons, N. Y. 1995.

65- Greider, W.: One World, ready or not, the Manic Logic of Global Capitalism, Simon and Schuster, New York. 1997.

66- Rodrik, D.: Gas Globalization gone too far? Institute for International Economics, Washington 1997.

67- Rosenau, J. N.: Along the Domestic Foreign Frontier, Exploring Governance in a Turbulent World, Cambridge University Press, Cambridge 1997.

68- Sassen, S.: Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, Columbia University Press, 1996.

69- Ruggie, J.: Territoriality and Beyond, in: International Organization, Vol. 41, No. 1, 1993, (PP. 139-174),

70- Farrell, G.: Trafficking Drugs in the "Global-village, Transnational Organized Crime, No. 3, 1997. (PP,. 90-110)

71- Petit, P. Transnational Service Corporations in the Process of Globalization, London 1998

72- Strauge, S.: The Retreat of the State, Cambridge University Press, Cambridge 1997.

73- Tabbs, W.: Globalization is an Issue, The Power of Capital is the Issue, in: Monthly Review, No. 2, Vol. 49, June 1997.

74- Tabbs, W.: Contextualizing Globalization in: Monthly Review, No. 6, Vol. 49, November 1997. (PP. 35-39)

75- Water, M.: Globalization, Routledge, London 1995.

76- Appadurai, A.: Modernity at Large, Cultural Dimensions of Globalization, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1966.

77- Soros, G.: Toward a Global Open Society, in: The Atlantic Monthly, Jan. 1998.

78- Archibugi, D. The Globalization of Technology, A new Taxonomy, in: Cambridge Journal of Economics, No. 19, London 1995. (PP. 121-140)

79- Archibugi, D. The Technological Globalization or National Systems of Innovation? In Technology, Globalization and Economic Performance, Cambridge University Press 1997.

80- Bairoch, P.: Globalization Myths, Some Historical Reflections on Integration, Industrialisation and Growth in the World-Economy, in: Kozul-Wrighy. (edt.) Transnational Corporations and the Global Economy, Macmillan Press, London 1998.

81- Boyer, R.: States Against Markets. The Limits of Globalization, Routldge, London 1996.

82- Harman, C.: Globalisation: a Critique of the new Orthodoxy, in: (International Socialism 73), 1996.

83- Hayues, J.: Religion in the Third World Politics, Open University Press, Bucjingham 1993.

84- Hirst, P. Q: Globalization in Question, (Posits). Cambridge 1996.

85- Holmes, S.: in Search of new Enemies, London Review of Books, 24 April. 1997.

86- Hoogvelt, A.: Globalization and the Postcolonial World, Macmillan - Basing Stoke, 1997.

87- Huntington, S.: The Clash of Civilizations? In: Foreign Affairs No. 72 (3) Summer 1997.

88- Huntington, S.: The West and the World, in: Foreign Affairs, November / December 1996.

89- Ray Kiely: Globalisation and the Third-World, New York (Routledge Lamp.) 1998.

90- Axford, B.: The Global-System: Economics, Politics and Culture, Cambridge (Politics), 1995.

91- Ayubi, N. Political Islam, Religion and Politics in the Arab-World, Routledge, London 1991.

92- Beyer, P.: Religion and Globalization, Sage-London, 1994.

93- Esposito, J. L., The Islamic Threat, Myth or Reality, Oxford University Press, New York. 1992.

94- Featherstone, M.: Global Culture, an Introduction (Global Culture), Sage, London 1990.

95- Authony Giddens: The Consequences of Modernity, Polity (Cambridge) 1990.

96- Ohmae, K.: The End of the Nation State, the rise of Regional Economics, Harper Collins, New York. 1995.

97- Robertson, R.: Globalization, Social Theory and Global Culture, (Social Theory and Global Culture, (Sage)- London, 1992.

98- Turner, B.: Orientalism, Postmodernism and Globalism (Routledge - London) 1994.

99- Watersm M.: Globalization (Routledge - London) 1995.

100- John Robinsou: Multinationals and Political Control, (Gower - London) 1985.

101- Hean - Louis Reiffers: Transnational Corporations and Endogenous Development, UNESCO, Paris, 1989.

102- Alan M. Rugman: Inside the Multinationals, Biddles (London) 1986.

103- Leslie Sklair: Sociology of Global System, the Johns Hopkins University Press, Baltimore 1991.

104- Akinsanya, A.: Multinationals in a Changing Environment, A Study of Business - Government Relations in the Third - World, Praeger (N. Y.) 1984.

105- Alger C.: Perceiving, Analysing and Coping with the Local -Global Nexus, in: International Social Science Journal, Vol. 117, August 1988. (PP. 321-340)

106- Bagdikiau, B.: The Lords of the Global Village, in: the Nation, Vol. 12, June 1989. (PP: 805-820)

107- Blake, D.: The Politics of Global Economic Relations, Englewood Cliffs, Prentice Hall 1987.

108- Boruschier, V.: Transnational Corporations and Underdevelopment, Praeger, N. Y. 1985.

109- Chase - Dunn, C.: Global Formation, Blackwell, Oxford 1989.

110- Cook, P.: Privatisation in less developed Coutries, Harvester Wheat Sheaf, 1988.

111- UNDP. Human Development Report 1999, Oxford University Press, N. Y. 1999.

112- The World Bank, A World Free of Poverty, Washington, 4/11/2000.

113- Mireri, Julusis: The Challenge of the South, Oxford 1990.

114- Toffler, A.: The Third-War, Bantam Book, London 1980.

115- Mohammed A. Al-Dami: Arabian Mirrors and Western Soothsayers, Ph.D. thesis, Hayder Abad University, India 1992.

116- Hoekman, Barnurd: New Issues in the University Round and Beyond, in: The Economic - Journal No. 3, 1993.

117- Jusef A. Shumperer: The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1960 (New Edition 1995).

118- Ian Clark: Globalization and Fragmentation, International Relations in the Twentieth Century, Oxford University Press, 1997.

119- Abdulhay. Y. Zalloum: The Globalization Gospel. Asian Pacific Publishers Association, 1999.

120- Luc Van de Goor: Between Development and Destruction: An Inquiry into the Causes of Conflct in Post - Colonial States (Macmillan Press - N. Y. 1996).

121- Robert Hilbroner: The Deficit, A Way Out, New York - Review of Books, 19. Nov. 1992.

122- Marshall, A. and Horsman M. Horsman: After the Nation - State: Harper Collins, London 1994.

123- Ronald E. Neumann: Global Perspectives, how to Promot Civilizational Dialogue - Some Policy Guidelines for the West and the Moslems, in: Middle - East Affairs, Vol. 4, No. 4 Summer 1998.

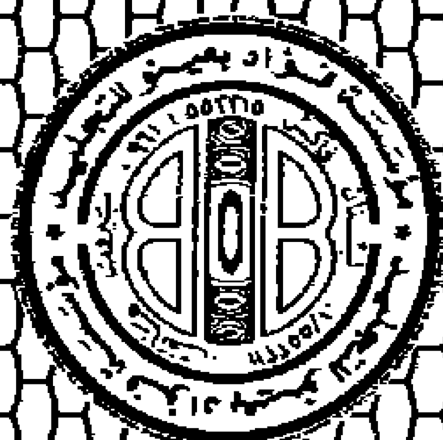
124- Kai Hafez: the Islamic World and the West - An Introduction of Political Cultures and International Relations, Boston, 2000.

125- John Esposito: Is Islam Inherently Incompatible with Western Civilization, in: Middle East Affairs, op. cit. Summer 1998. No. 4 Vol. 4. (USA).

126- Soliman Moatasem: The Effects of Gats on the Financial Arab Markets (Paper Presented at the Arab League, 1995, Published by: Egyptian Center for Economic Studies, Series of Seminar on the Gatt - Uruguay Round, Cairo, Dec. 1994. Vol. 5.

127- Encyclopedia Britannica, London 1991.

128- Adler, A.: The Great Ideas, New York. 1992.

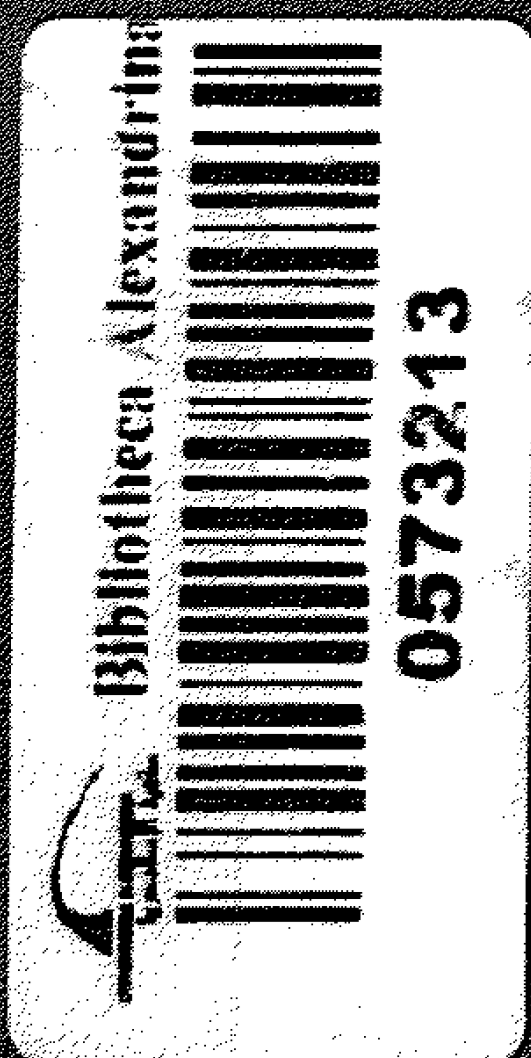




THIS IS GLOBALIZATION

BACKGROUNDS
OBJECTIVES
FUTURE PERSPECTIVES

Professor Dr.
Mohammad Tawhil Abed Es'id
Arab Emirates University



مكتبة الفلاح
للنشر والتوزيع